التقرير الإقتصادي العربي الموحد

2021

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
ميدان التحرير
الرقم البريدي 11642
القاهرة - جمهورية مصر العربية
www.lasportal.org

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818
أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.amf.org.ae

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
ص.ب 21932 - الصفاة
الكويت 13080
الكويت - دولة الكويت
www.arabfund.org

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ص.ب 20501 - الصفاة
الكويت 13066
الكويت- دولة الكويت
www.oapecorg.org

التقرير الإقتصادي العربي الموحد

2021

© صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 552 6171-2-971+
فاكس: 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: https://www.amf.org.ae

للحصول على نسخة من التقرير

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث.

تأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيّدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

كمال حسن علي	**بدر السعد**	**عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي**	**علي سبت بن سبت**
الأمين العام المساعد	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
رئيس قطاع الشؤون الإقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
الأمانة العامة	الصندوق العربي للإنماء	صندوق النقد	المصدرة للبترول
لجامعة الدول العربية	الإقتصادي والإجتماعي	العربي	(الأوابك)

تقديم

يتناول **العدد الواحد والأربعون** من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2021، وكعادته منذ صدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصادية في الدول العربية. ويعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). وفي إطار هذا الجهد المشترك تقوم الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. وإضافة لذلك، يضطلع صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام 1980 بمهام تحرير التقرير وإصداره. ويعرض التقرير في صورة أولية محدودة التداول للمناقشة وإبداء الدول الأعضاء ملاحظاتها، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة سبتمبر من كل عام. وفي ضوء تلك الملاحظات يقوم صندوق النقد العربي، بالتنسيق مع المؤسسات المشاركة الأخرى، بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

وقد حرصت المؤسسات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. وتبذل الجهات الرسمية في الدول العربية جهوداً مشكورة، في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

ومن ناحية منهجية إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسة، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوع قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المقارن. في سبيل ذلك، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصلاً خاصاً كل عام يشكل محوراً حول أحد المواضيع الاقتصادية الهامة بحيث تعكسه الفصول الأخرى كلما أمكن ذلك. ونرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد كالأعداد السابقة مرجعاً للمسؤولين والمحللين لأحوال الاقتصادات العربية.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2020

المساحة		
المساحة الكلية	13.2	مليون كم² (1.4 مليار هكتار)
نسبتها إلى العالم	9.6	في المائة
السكان والعمالة		
عدد السكان	431	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	5.5	في المائة
القوى العاملة (2020)	139.8	مليون نسمة
معدل البطالة	12.7	في المائة
الناتج المحلي الإجمالي		
القيمة بالأسعار الجارية	2432.0	مليار دولار أمريكي
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الجارية)	-11.5	في المائة
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الثابتة)	-5.5	في المائة
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية)	5863	دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج	5.7	في المائة
فجوة الغذاء (2019)	33.6	مليار دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج	17.3	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج	11.0	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج	54.9	في المائة
النفط		
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	55.7	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	26.5	في المائة
إنتاج النفط الخام	21.9	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	26.9	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي (2019)	15.1	في المائة
عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)	252.8	مليار دولار أمريكي
التجارة		
الصادرات السلعية (فوب)	746.8	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	4.2	في المائة
الواردات السلعية (سيف)	737.1	مليار دولار أمريكي
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	4.1	في المائة
إجمالي الصادرات العربية البينية	96.4	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	12.9	في المائة
الاحتياطيات الخارجية الرسمية		
قيمة الاحتياطات الخارجية الرسمية	947.8	مليار دولار أمريكي
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)	17.0	شهراً
الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة		
قيمة الدين العام الخارجي	364.9	مليار دولار أمريكي
قيمة خدمة الدين العام الخارجي	25.6	مليار دولار أمريكي
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	42.0	في المائة
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات	14.4	في المائة

* باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

...	البيان غير متوفر أو لا ينطبق
-	القيمة أو النسبة تعادل الصفر
(%)	نسبة مئوية
ج	جرام
كم	كيلو متر
كم^2	كيلو متر مربع
كج/كجم	كيلو جرام
مل	ملليلتر (1000/1 لتر)
ملم	ملليمتر
ملم^3	ملليمتر مكعب
م^3	متر مكعب
ب/ي	برميل نفط يومياً
ب م ن	برميل مكافئ نفط
ب م ن/ي	برميل مكافئ نفط يومياً
ط م ن	طن مكافئ نفط
و ح ب	وحدة حرارية بريطانية
أوبك	منظمة الدول المصدرة للبترول
أوابك	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ك.و.	كيلووات
م.و.	ميجاوات
ج.و.	جيجاوات
ك.و.س.	كيلواوت ساعة
م.و.س.	ميجاوات ساعة
ج.و.س.	جيجاوات ساعة

المحتويات

الصفحة

نبـذة تاريخيـة	.....	أ
تقديـــم	.....	ب
مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2020	.....	ج
الرموز المستخدمة في التقرير	..... .	د
نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2020	..... .	i
الفصل الأول	**: التطورات الاقتصادية الدولية**	1
	نظرة عامة	1
	نمو الاقتصاد العالمي	2
	التضخم	10
	البطالة	11
	أسعار الفائدة	12
	التجارة والمدفوعات	12
	الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.....	15
	الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	16
	أسعار الصرف	17
	أسواق الأسهم الدولية	18
	التطورات في أسواق النفط العالمية	19
	انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية	21
الفصل الثاني	**: التطورات الاقتصادية والاجتماعية**	25
	نظرة عامة	25
	التطورات الاقتصادية	27
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	32
	الأسعار	33
	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي	35
	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق	39
	الإستثمار والادخار	40

	صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد	41
	أوضاع الفقر في الدول العربية	42
	تطور مؤشرات الفقر	42
	الفقر متعدد الأبعاد	43
	آثار جائحة كوفيد-19 على الفقر وعدم المساواة	44
	عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص	45
	التطورات الاجتماعية	46
	الأوضاع الصحية	48
	المؤشرات التعليمية	52
الفصل الثالث	**: قطاع الزراعة والمياه**	63
	نظرة عامة	63
	الموارد الزراعية في الدول العربية	63
	الموارد المائية.....	65
	جائحة كوفيد-19: التبعات على المياه والزراعة	69
	الموارد البشرية	69
	السكان الزراعيون والقوى العاملة في الزراعة	70
	الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي	71
	البيئة والزراعة في الدول العربية	74
	التجارة الزراعية العربية	78
	الفجوة الغذائية	81
الفصل الرابع	**: القطاع الصناعي**	85
	نظرة عامة	85
	الناتج الصناعي العربي.....	86
	العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي	88
	الصناعة الاستخراجية	88
	آثار جائحة كوفيد-19 على إنتاج النفط والغاز الطبيعي العربي	89
	الصناعات التحويلية	89
	التعاون العربي في قطاع الصناعة	98
	قضايا التنمية الصناعية	100
	تنافسية الصناعات التحويلية	102

	مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية	104
	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي	105
الفصل الخامس	**: التطورات الرئيسة في مجال النفط والطاقة**	107
	نظرة عامة	107
	الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات	108
	الإنتاج	111
	الطلب على الطاقة	113
	الأسعار	120
	الصادرات النفطية.....	126
الفصل السادس	**: التطورات المالية**	131
	نظرة عامة	131
	الإيرادات العامة والمنح	131
	الإنفاق العام	137
	الوضع الكلي للموازنات العامة	140
	تطورات الدين العام.....	141
	جهود الدول العربية لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19 بإطار المالية العامة	143
الفصل السابع	**: التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية**	147
	نظرة عامة	147
	التطورات النقدية	148
	السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها	154
	التطورات المصرفية	160
	النشاط الإقراضي	161
	مؤشر السلامة المصرفية	163
	التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية	166
	التطورات في أسواق المال العربية	166
الفصل الثامن	**: التجارة الخارجية للدول العربية**	171
	نظرة عامة	171
	التجارة الخارجية السلعية الإجمالية	172
	التجارة البينية السلعية العربية	179
	تجارة الخدمات في الدول العربية	187
	تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي	190

الفصل التاسع	**: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**	193
	نظرة عامة	193
	موازين المدفوعات	194
	الموازين التجارية	194
	موازين الخدمات والدخل والتحويلات	196
	موازين الحسابات الخارجية الجارية	197
	موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية	198
	تطورات الدين العام الخارجي	200
	أعباء المديونية الخارجية للدول العربية	202
	تطورات أسعار الصرف العربية	205
الفصل العاشر (المحور)	**: أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19**	209
	نظرة عامة	209
	أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية قبل أزمة جائحة كوفيد-19.....	210
	الآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19 وتشخيص تحديات الإصلاح	212
	جهود استجابة الدول العربية للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا المُستجد.....	216
	أولويات الإصلاح في الدول العربية	216
	الطريق نحو التعافي الاقتصادي واستشراف المستقبل: التحديات والفرص ...	225
الفصل الحادي عشر	**: العون الإنمائي العربي**	231
	نظرة عامة	231
	حجم العون الإنمائي المُقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق	232
	التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق	233
	دور مؤسسات مجموعة التنسيق في ظل جائحة كوفيد-19	238
	استجابة مؤسسات مجموعة التنسيق لجائحة كوفيد-19	238
	أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية وتوزيعها وتأثيرات جائحة كوفيد-19.....	242
الفصل الثاني عشر	**: التعاون العربي في قطاع السياحة والسفر إحدى أكثر القطاعات تضرراً من تداعيات جائحة كوفيد-19**	245
	نظرة عامة	245
	الوضع الراهن لقطاع السياحة والسفر على المستوى العربي	245
	تنافسية قطاع السياحة والسفر في الدول العربية	248
	تداعيات أزمة كوفيد -19 على قطاع السياحة والسفر في الدول العربية	249
	الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لدعم قطاع السياحة والسفر	251
	السياحة العربية البينية	253
	دور التعاون العربي في دعم قطاع السياحة والسفر في إطار جامعة الدول العربية ..	254

	الجهود العربية المشتركة لاحتواء تأثير أزمة كوفيد -19 على قطاع السياحة في المنطقة العربية	255
	التعافي ومستقبل الخروج من الازمة	256
الفصل الثالث عشر	**: الاقتصاد الفلسطيني**	259
	نظرة عامة	259
	مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني.....	259
	جائحة كوفيد-19 والاقتصاد الفلسطيني	263
	المياه الفلسطينية تحت الاحتلال	268

الملاحق الإحصائية	289
ملاحق الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية (1/1)-(9/1).....	290
ملاحق الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية (1/2)-(19/2).....	295
ملاحق الفصل الثالث : القطاع الزراعي (1/3)- (11/3)	317
ملاحق الفصل الرابع : القطاع الصناعي (1/4)-(14/4)	331
ملاحق الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة (1/5)-(7/5).....	348
ملاحق الفصل السادس: التطورات المالية (1/6)-(11/6)	355
ملاحق الفصل السابع : التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية (1/7)-(10/7)	367
ملاحق الفصل الثامن : التجارة الخارجية للدول العربية (1/8)-(10/8)	379
ملاحق الفصل التاسع : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف (1/9)-(14/9)	392
ملاحق الفصل العاشر : أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19 (1/10) - (3/10)	406
ملاحق الفصل الحادي عشر : العون الإنمائي العربي (1/11)-(6/11).....	411
ملاحق الفصل الثاني عشر : التعاون العربي في قطاع السياحة والسفر (1/12)-(2/12).....	417
ملاحق الفصل الثالث عشر : الاقتصاد الفلسطيني (1/13)	419
الجـــــــداول:	
تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية (2016-2020).....	19
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019- 2020).....	29
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2018 - 2020).....	35
هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (2010 و2015 و2018 - 2020)	39
المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين (2020)	46
ترتيب الدول العربية بحسب درجة اعتمادها على المياه الواردة من خارج حدودها	66
المتوسط السنوي لحجم المياه المتجددة في المنطقة العربية (مليار م^3)	67
كميات المياه المستغلة في الدول العربية وقطاعات الاستخدام (مليار م3 / السنة)	67
واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2019 ومكافئها من المياه الافتراضية	68

توزيع السكان في الريف والحضر في الدول العربية (2010-2019)	69
السكان الزراعيون والقوى العاملة بالزراعة في الدول العربية (2010-2019).....	70
نسب التغير في الإنتاج الزراعي (2019-2020)	71
تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية لعامي 2019 و2020	73
الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة في الدول العربية 2010 و 2016 و 2018-2020.....	77
الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2016-2019)	79
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسة (2018-2019)	80
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2010–2020).....	87
ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (2020)	104
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2016–2020).....	114
الطلب على الطاقة في الدول العربية (2016-2020)	116
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية (2020).....	117
أسعار بعض النفوط العربية (2019–2020)	122
متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية (2016-2020).....	124
تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية (2019 و2020)	125
أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه (2016-2020)	125
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2014–2020).....	126
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق (2019–2020).....	126
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2019–2020).....	127
الايرادات العامة في الدول العربية (2019–2020).....	132
البنود الرئيسة للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2016–2020).....	136
الإنفاق العام في الدول العربية (2019–2020).....	137
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2016–2020).....	140
المديونية العامة في عدد من الدول العربية (2019-2020)	142
أكثر أدوات السياسة النقدية والاحترازية الكلية المستخدمة لدعم التعافي الاقتصادي.....	150
تطور الودائع لدى المصارف العربية (2019-2020).....	162

القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية (2019-2020)	162
بعض مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2019-2020).....	164
مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2019-2020).....	165
العائد على الأصول والملكية بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة (2019-2020).....	165
التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2016-2020).....	174
تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى.....	178
أداء التجارة العربية البينية (2016 – 2020).....	180
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2016–2020).....	181
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية (2020).....	182
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2016–2020).....	183
الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية (2016–2020)....	185
التجارة البينية للبترول الخام (2016-2020).....	186
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2016-2020).....	188
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي (2019 و2020)	201
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة عامي (2019 و2020)	203
الوفورات المحتملة لمبادرة تعليق سداد خدمة الدين للدول العربية المؤهلة خلال الفترات (مايو- ديسمبر 2020 ويناير- يونيو 2021).....	204
الإنفاق العام في الدول العربية (2019-2020)	213
تأثر الإصلاحات القائمة في بعض الدول العربية بتداعيات جائحة كوفيد-19.....	215
توزيع العمليات التمويلية وفقا لطبيعتها ومصادر تمويلها للفترة (2017 – 2020)	234
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2017 – 2020)	235
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة (2017 –2020)	236
توزيع عمليات قطاع الصحة حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة (2017-2020)	241
أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية (2020)	243
مساهمة قطاع السياحة في الناتج والعمالة والصادرات في الدول العربية (2019-2020).....	248

مؤشر التنافسية في الدول العربية لعام 2019	249
جدول الالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات السياحية.....	255
الأشكـال البيـانيـة :	
معدلات النمو في العالم والدول المتقدمة والدول الناشئة النامية (2016–2020)	3
معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2016-2020)	11
نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2016-2020)	14
نمو حجم التجارة الدول النـاميـة واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2016-2020)	14
تطور نصيب الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من الديون الخارجية القائمة (2019-2020)	16
الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية (2019-2020)	17
مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية	17
تطور مؤشرات البورصات العالمية (2016-2019)	19
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2005–2020).....	28
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000–2020).....	28
العلاقة بين حجم قطاع الخدمات و تأثير الجائحة على النمو في الدول العربية ودول العالم	30
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2019 و 2020)	33
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2019-2020)	34
معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية (2020)	36
معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربية عام 2020	40
فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2020)	41
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2019 - 2020)	41
نسبة الفقر الإقليمي وفق خط الفقر الدولي (1.9 دولاراً في اليوم) (2001-2019)	43
دليل الفقر متعدّد الأبعاد ومساهمة الأبعاد في الدليل على المستوى الإقليمي	44
التوزيع العمري للسكان في الدول العربية عام 2019.....	47
العدد اليومي للوفيات لكل مليون ساكن في الدول العربية نتيجة جائحة كوفيد-19 (2020)	49
نسبة نفاذ السكان إلى الخدمات الصحية وعدد الأطباء والممرضات للسكان في الدول العربية	50

نسبة نفاذ السكان إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي في الدول العربية (2019).....	52
معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم في الدول العربية (2019).....	53
نسب الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2019).....	57
التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات المختلفة (2019).....	58
متوسط ساعات العمل الضائعة بسبب جائحة كورونا في الدول العربية (2020)	59
متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية (2015 – 2019).....	60
معدل البطالة مقابل الاستثمار في التعليم في الدول العربية والعالم.....	61
تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية (2019 و2020)	72
تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (2010 و2016-2020).....	74
الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2016–2019)	79
تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2010 و2015-2019).....	81
تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي، والصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية (2010-2020).....	87
توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية (2020)	95
توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية (2020).....	103
نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات (2020).....	103
مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية.....	105
احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهية عام (2020)	110
احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام (2020)	110
تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2016 – 2020)	111
النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2016 – 2020)	113
تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2016 – 2020)	114
مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسة عام (2020)	115
مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2019 – 2020)	121
المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2016–2020).....	129

نمو عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة (2018-2020).....	132
نمو الايرادات العامة والمنح في الدول العربية (2019-2020)	133
نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2019-2020)	138
نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2019-2020)	140
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (2019-2020)	143
سعر فائدة السياسة النقدية (2019-2020)	148
سعر فائدة الإقراض (2019-2020).....	148
معدل نمو السيولة المحلية مقابل معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020)	149
معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2019-2020).....	149
معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2019-2020).....	154
مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (2016-2020) (نقطة مئوية).....	160
أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المالية العالمية والناشئة (2020).....	168
تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (2016-2020).....	168
صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2020)	169
التجارة الاجمالية للدول العربية عام (2020)	174
اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2020).....	175
الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية (2020).....	176
مؤشري التركز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم	179
نسب تغير التجارة العربية البينية (2020).....	180
الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (2020)	183
حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2018-2020)	184
أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2016-2020)....	184
حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2020).....	187
نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (في المائة) (2020).....	188
المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2016-2020).....	189

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2020).....	189
تطور رصيد الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2016-2020).....	194
نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فرادي (2019-2020).....	194
تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2016-2020).....	195
نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2016-2020).	197
رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019-2020).....	198
التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2016-2020).....	199
التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020 ومتوسط الفترة (2016-2020).....	206
التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2020 ومتوسط الفترة (2016-2020).....	207
تطور الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2019-2020)	213
الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار (معادل للقوة الشرائية) (2018-2019) وتوقعات (2020-2025).....	214
هيكل الإنفاق في الدول العربية (2019 -2020).....	220
توزيع الإيرادات الضريبية والجهد الضريبي في الدول العربية.....	221
الحد الأدنى المطلوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي لخلق فرص العمل	226
توزيع العمليات التمويلية وفقا لمصادر تمويلها (2017 – 2020)	234
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة (2017-2020)	236
المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (2020)	237
التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (2020)	237
تطور المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2018-2019)	243
التغيّر في السعة المعروضة أسبوعياً في العالم من وإلى وداخل العالم العربي.....	250
عدد السيّاح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي ونسب التغيّر (2019-2020)	251
مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020).....	261
تطور أوضاع المالية العامة في فلسطين (2016-2020).....	263

الأطـــــــــــــر:

الاجراءات التي تبنتها الدول لمواجهة أزمة كوفيد-19	7
أثر جائحة كوفيد-19 على سلاسل الإمداد العالمية	13
تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات في بعض الدول العربية.....	37
أهم التوصيات الناتجة عن أول تقييم لتجربة التعليم عن بُعد في الدول العربية.....	55
مترابطة المياه والطاقة والأمن الغذائي المياه الافتراضية لسد الفجوة الغذائية – المائية.....	68
الهيدروجين كوقود للمستقبل.....	119
العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط.....	123
بعض الأولويات المستقبلية للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في ضوء التوجهات العالمية.....	155
مبادرة تعليق سداد خدمة الدين.....	204
دور تدخلات المصارف المركزية ومرونة نظم الصرف في التغلب على تداعيات جائحة كوفيد-19 على أسواق الضرف الأجنبي.....	208
أبرز أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية قبل جائحة كوفيد-19	211
جهود استجابة الدول العربية لتداعيات جائحة كوفيد-19	217
مبررات الإصلاحات الضريبية في الدول العربية.....	221
مشروع تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب.....	222
الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030 ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.....	242
تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع الزراعي الفلسطيني.....	267

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2020

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2020. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصـرف. وكمحـور لهذا العام يتناول التقرير موضوع **"أولويات الإصلاح الاقتصادي في ظل جائحة كوفيد-19"**، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام فصلاً عن **"التعاون العربي في قطاع السياحة والسفر: إحدى القطاعات الأكثر تضرراً من تداعيات جائحة كوفيد-19"**، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي عام 2020 أصعب أزمة اقتصادية ألمت به منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، التي تسببت في ضررٍ بالغٍ لمستويات النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فبعد أن هدأت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد موافقة الطرفين على اتفاق المرحلة الأولى بنهاية عام 2019، ومن ثم كانت التوقعات للأداء الاقتصادي العالمي عام 2020 أكثر تفاؤلاً، تعرض الاقتصاد العالمي لصدمةٍ كبيرةٍ بسبب جائحة كوفيد-19.

رغم أن تلك الأزمة صحية في المقام الأول، إلا أن الخسائر التي سببتها للاقتصاد العالمي تتضاءل أمامها الخسائر التي مُني بها إبان الأزمة المالية العالمية، حيث أدى هذا الطارئ الصحي وإجراءات الاحتواء المرتبطة به، بما في ذلك إجراءات الإغلاق إلى الحد من تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص. نتيجة لذلك، تأثرت سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، بالإضافة إلى تعطل حركة السفر والسياحة وتجارة التجزئة وتأثر قطاعات التجارة والأعمال على مستوى العالم. وأفضى الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانخفاض الكبير في رأس المال السوقي في أسواق الأسهم العالمية لا سيما خلال الربعين الثاني والثالث من العام إلى خسائر قطاع الأعمال وانكماش الاقتصادات في مختلف دول العالم. ومما عمّق من حجم الخسائر المترتبة على الجائحة أنها أتت في وقت غير مناسب للشركات التي تقلصت هوامش أرباحها بالفعل نتيجة للتوترات التجارية العالمية التي شهدها العالم خلال عام 2019.

للحد من الآثار السلبية للجائحة، تبنت أغلب دول العالم عدداً كبيراً من الإجراءات شملت حزماً تحفيزيةً ضخمةً، تم توجيهها بشكل أساسي لتخفيف التبعات الإنسانية والاقتصادية للجائحة، وقد كانت تدابير السياسة النقدية هي الخط الأول في الاستجابة للأزمة، حيث شملت إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة، وتأجيل مدفوعات أقساط القروض المستحقة على القطاعات المتأثرة، ومن أهمها قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والطيران والسياحة، كما تم تبني إجراءات لدعم الائتمان والسيولة. كذلك، تحملت بعض الدول جانب من أجور القطاع الخاص، وتم تقديم إعفاءات من رسوم الخدمات الحكومية مثل الكهرباء والمياه في عدد من الدول، وتأجيل الضرائب، إضافة إلى تحفيز الإنفاق على المشروعات الرأسمالية كونها مشروعات كثيفة العمالة.

في ضوء ذلك، تحول **معدل نمو الاقتصاد العالمي** البالغ 2.8 في المائة عام 2019 إلى انكماش بنسبة 3.3 في المائة عام 2020، أي أن معدل نمو الاقتصاد العالمي فقد أكثر من 6 نقاط مئوية كنتيجة لانتشار الجائحة. كان هذا التراجع أكثر حدة في اقتصادات الدول المتقدمة، حيث تراجع معدل النمو بها خلال عام 2020 بنحو 6.3 نقطة مئوية، في ظل انكماش اقتصاداتها بنسبة 4.7 في المائة، مقابل نموها بنحو 1.6 في المائة عام 2019. بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فعلى الرغم من تحقيق اقتصاداتها تراجعاً أقل من المعدل العالمي، وكذلك أقل مما عانت منه الدول المتقدمة، إلا أنها هي الأخرى فقدت نحو 5.8 نقطة مئوية في معدل نموها، حيث بلغ التراجع في ناتجها المحلي نحو 2.2 في المائة عام 2020 مقابل نمو بنحو 3.6 في المائة عام 2019.

فيما يخص تطورات **معدل التضخم العالمي**، خلال عام 2020، فقد سجل تراجعاً محدوداً ليبلغ 1.4 في المائة، مقارنة بحوالي 1.5 في المائة خلال عام 2019. وعلى مستوى المناطق الاقتصادية والاقتصادات الكبرى، كان التراجع محدوداً في منطقة اليورو، فيما شهد ثباتاً بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى عام 2020 عند مستوى 5.1 في المائة، حيث عوض ارتفاع معدل التضخم في كل من أفريقيا جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعه في باقي المجموعات الأخرى.

من جانب آخر، ورغم أن **التجارة الدولية** لعبت دوراً في التصدي للجائحة، مما أتاح للدول ضمان الوصول إلى الإمدادات الغذائية والطبية الحيوية، حيث يسرت التجارة سبلاً جديدة للعمل أثناء الأزمة واستفادت من الدور الذي لعبه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تجاوز جانب من تداعيات الأزمة، إلا أن تراجع مُعدل نمو الاقتصاد العالمي ومن ثم تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، أثر على التجارة ومؤسسات الأعمال وانعكس سلباً على التجارة الدولية خلال عام 2020 لتسجل انكماشاً بنحو 8.5 في المائة، مقابل نمو بنحو 0.9 في المائة عام 2019.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، فقد فرضت الجائحة على كافة دول العالم، بما فيها الدول النامية التوسع في البرامج الاجتماعية والحزم التحفيزية، وهو ما أدى إلى ارتفاع اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 11143.2 مليار دولار عام 2020 مقابل حوالي 10600 مليار دولار عام 2019. فيما يتعلق **بأسعار صرف العملات الرئيسة** على مستوى العالم خلال عام 2020، فقد شهدت قيمة الدولار تراجعاً مقابل بعض العملات الرئيسة الأخرى في ظل انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية وتوقع بقائها عند مستويات منخفضة في الأجل المتوسط لحين تعزز مسارات تعافي الاقتصاد الأمريكي.

أداء الاقتصادات العربية

التطورات الاقتصادية

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 بشكل ملموس بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وأثر هذا الوباء بشكل رئيس على الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية من خلال الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي بسبب تأثير إجراءات الإغلاق لاحتواء الوباء على عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة وخدمات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي. ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتسجيل زيادةً كبيرةً في عجوزات الموازنات العامة والدين العام، نتيجة التدابير التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار الوباء على الصحة العامة، ودعم الشركات والعمال في القطاع الرسمي، وتقديم الإعانات الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية حتى لمن هم خارج شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي.

إضافة لما سبق، تأثرت الدول المصدرة الرئيسة للنفط أيضا بصدمة اقتصادية أخرى متمثلة في انخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره في الأسواق العالمية وانخفاض إنتاجه في إطار اتفاق "أوبك+" ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول، والدول المصدرة الرئيسة المنتجة للنفط من خارج المنظمة. أما الدول العربية الأخرى، فتأثرت أيضا بانخفاض عائدات السياحة، وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتباطؤ النمو في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، وتباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى الجائحة، واصلت الأوضاع الداخلية تأثيراتها غير المواتية على الأداء الاقتصادي في بعض الدول العربية الأخرى.

بلغ **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** في الدول العربية كمجموعة حوالي 2432 مليار دولار عام 2020 مسجلاً معدل انكماش قُدر بحوالي 11.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2019. كنتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، انكمش **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** في الدول العربية عام 2020 بحوالي 5.5 في المائة، وهو انكماش لم تعرف الدول العربية مثله حتى في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2009. تُقدّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2020 نتيجة للجائحة بحوالي 221 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2015. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية باستثناء مصر التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020.

تراجع الناتج في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بنسبة 6.7 في المائة عام 2020، وكان انكماش الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة مقارنة بباقي دول المجموعة، حيث انكمشت اقتصاداتها بنحو 5.0 في المائة. وانخفض الناتج في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة 2.7 في المائة. وتباينت نسب انكماش الناتج ومُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة ودرجة تطبيقها لإجراءات الإغلاق والوقاية من انتشار الوباء. وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 6695 دولار عام 2019 إلى حوالي 5863 دولار في عام 2020، وتُرجم هذا الانكماش إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالي 6 في المائة.

وارتفع **متوسط معدل التضخم** في الدول العربية، المُقاس بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك، من حوالي 5.4 في المائة عام 2019 إلى حوالي 19.6 في المائة عام 2020، نتيجة الارتفاعات القياسية لمعدلات التضخم في كل من السودان ولبنان وسورية واليمن وليبيا، في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الدول خلال عام 2020. أما في بقية الدول العربية، فظلت معدلات التضخم بها منخفضةً نسبياً، وتراوحت بين حوالي 0.3 في المائة في الأردن و5.7 في المائة في كل من تونس ومصر، بينما شهد المستوى العام للأسعار تراجعاً في كل من البحرين وفلسطين، وعُمان، والإمارات، وقطر.

يُبين **الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي** تراجع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2020 إلى حوالي 17.3 في المائة بالمقارنة مع 25.0 في المائة عام 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع كميات إنتاجه في إطار اتفاق "أوبك+"، وهو ما أثر على الأداء الاقتصادي وعلى هيكل المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث زادت مساهمة بقية القطاعات في الناتج. وتُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة، تأثر كل القطاعات بتبعات الجائحة، وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق من أكثر القطاعات تضرراً بالجائحة. كما تراجعت بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2020 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، كما تأثر أداء الصادرات العربية من السلع والخدمات، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط المرتبط بشكل رئيس بتأثيرات الجائحة على حركة التجارة الدولية.

التطورات الاجتماعية

مثّلت جائحة كوفيد-19 تحدياً أمام إنجاز **أهداف التنمية المستدامة** لاسيما فيما يتعلق بتأثيراتها على ارتفاع معدلات الفقر وزيادة مستويات عدم المساواة. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، أدى انتشار الجائحة إلى زيادة في عدد الفقراء في الدول العربية بنحو14.3 مليون نسمة ليبلغ العدد الإجمالي للفقراء نحو115 مليون نسمة بما يُمثل ربع سكان الدول العربية، ومعظم الزيادة في أعداد الفقراء التي حدثت في أعقاب الجائحة كانت مركزةً في أوساط الطبقات المتوسطة وهو ما من شأنه أن يؤثر على التماسك الاجتماعي لهذه المجتمعات. وتُفيد آخر بيانات متوفرة أن من بين الدول العربية التي تعاني من أشد نسب الفقر، وفق خط الفقر الوطني، كل من الصومال بنسبة 73 في المائة، واليمن بنسبة 48.6 في المائة، والسودان بنسبة 46.5 في المائة، والقُمر بنسبة 42.0 في المائة، وتتراوح نسب الفقر في الدول العربية الأخرى بين نسبة 4.8 في المائة في المغرب و32.5 في المائة في مصر.

وفيما يتعلق **بالفقر متعدد الأبعاد**، الذي يشمل الحرمان الحاد من الصحة والتعليم وانخفاض مستويات المعيشة، تُقدر نسبة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية بحوالي 15.8 في المائة، وهي الأقل نسبياً مقارنة ببعض أقاليم العالم الأخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. أما بالنسبة إلى مساهمة الأبعاد في الدليل للدول العربية، فقدرت مساهمة الحرمان من الخدمات الصحية بحوالي 26 في المائة، وبُعد التعليم بحوالي 35 في المائة، فيما ترتفع مساهمة بُعد مستوى المعيشة حيث يعد البُعد الأكثر تأثيراً على الدليل لتصل إلى حوالي 39 في المائة.

وتشير البيانات عن **التفاوت في توزيع الدخل** بأن متوسط مؤشر جيني لعدم المساواة للسنوات الخمس الأخيرة يقدر بحوالي 35 في المائة، بينما تقع أعلى نسبة عدم المساواة في الدول العربية في جيبوتي، والمقدرة بحوالي 41.6 في المائة في عام 2017. ومن المتوقع أن تزيد الجائحة في نسب عدم المساواة المدفوعة بالعديد من العوامل مثل إغلاق العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة معدلات البطالة خاصة بين الشباب والإناث وذوي المهارات المنخفضة الذين لا يستطيعون ممارسة أعمالهم عن بعد بسبب طبيعة عملهم اليدوي، حيث تسببت الجائحة وفق بيانات منظمة العمل الدولية، في فقدان أكثر من 11 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2020. ومن المتوقع أن تزيد الجائحة من نسب عدم المساواة في الثروات ومظاهر عديدة أخرى من عدم تكافؤ الفرص في العمل وفي النفاذ إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، على حساب بعض فئات المجتمع الضعيفة والتي من ضمنها الإناث، حيث إن نسبة عدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية تُعد من بين أكبر النسب في العالم.

كان التشاؤم سيد الموقف في بداية ظهور جائحة كوفيد-19 فيما يخص قدرة جل الدول العربية على التصدي للتحديات المرتبطة بهذا الوباء. وبالرغم من التأثيرات السلبية القوية للجائحة اقتصادياً واجتماعياً، لم يصل الوضع في الدول العربية إلى المستويات المأساوية التي وصل إليها في بعض البلدان الأخرى، وخاصة في بعض دول أمريكا اللاتينية، من حيث عدد الوفيات وعجز المستشفيات عن تقديم العلاج للمصابين.

ومع ذلك، كان الأداء ضعيفاً في مجال **توفير التعليم عن بُعد والحماية الاجتماعية وكفاءة الرعاية الصحية** بالنسبة للمرضى الذين يصلون إلى مرحلة الدخول إلى العناية المركزة. وهذا دليل على ضعف البنى التحتية في مجال الاتصالات والإنترنت وعلى اتساع الفجوة الرقمية في المنطقة العربية، وكذلك على التحديات التي تواجه منظومة الطوارئ الصحية فيها، وبالخصوص عدم كفاية الطواقم الطبية المدربة والتجهيزات المتطورة ذات الصلة وضعف الموارد المالية المُخصصة لهذا القطاع المهم.

التطورات القطاعية

الزراعة

شهد عام 2020 انتشار جائحة كوفيد-19 التي أرخت بظلالها على كافة مناحي الحياة والأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، ومن ضمنها النشاط الزراعي في الدول العربية. فقد تراجع أداء القطاع الزراعي، بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول العربية للحد من انتشار الجائحة، حيث تقلصت حركة العمل الإنتاجي والنقل الداخلي والخارجي للسلع الغذائية وازدادت صعوبة الوصول إلى الأسواق مما أثر على الإنتاج والعرض في الأسواق وعلى الأسعار.

أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تراجع **الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة** من حوالي 164.3 مليار دولار عام 2019 إلى حوالي 162.4 مليار دولار في عام 2020 بانخفاض بلغت نسبته 1.2 في المائة، فضلاً عن أن الإنتاج الزراعي يتسم بعدم الاستقرار نظراً لتقلب العوامل الجوية وعدم انتظام الأمطار ومحدودية الموارد المائية واعتماد حوالي 80 في المائة من الأراضي المزروعة على الأمطار.

تتناقص نسبة سكان الريف من إجمالي عدد السكان في الدول العربية سنوياً نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر حيث انخفضت هذ النسبة إلى حوالي 41.4 في المائة عام 2019 بالمقارنة مع 43.5 في المائة عام 2010، وشكل **السكان الزراعيون** عام 2019 حوالي نصف عدد سكان الريف البالغ عددهم 88.8 مليون نسمة، كما شكلت **القوى العاملة بالزراعة** عام 2019 حوالي 18.4 في المائة من حجم العمالة الكلية بالمقارنة مع 22.4 في المائة عام 2010. ويعود هذا التراجع إلى ضعف الاستثمار في الزراعة والتوجه نحو قطاعات اقتصادية أخرى ذات عائد أعلى، وتضاؤل فرص العمل في الوسط الريفي. ويعتبر نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية متدنياً حيث بلغ عام 2019 حوالي 6595 دولاراً.

على صعيد تجارة المنتجات الزراعية، ارتفعت **قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي** للدول العربية من حوالي 47.7 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي 62 مليار دولار عام 2019 اي بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته حوالي 3.0 في المائة، وتشير التوقعات إلى استمرار أسعار الغذاء في الارتفاع في عام 2020 بسبب زيادة تكاليف النقل وعوائق الإغلاق وتبعاته بسبب جائحة كوفيد-19، مما سيزيد العجز في الميزان التجاري الزراعي.

أما على صعيد **الفجوة الغذائية** فقد بلغت قيمتها في عام 2019 حوالي 33.6 مليار دولار مقابل 28.9 مليار دولار في عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.7 في المائة. كما استمر **الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية** بالانخفاض لعدد من السلع وفي مقدمتها الحبوب حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها إلى 37 في المائة والسكر المكرر إلى 45 في المائة والزيوت إلى 51.4 في المائة.

الصناعة

يعتبر عام 2020 عام جائحة كوفيد-19 بامتياز، إذ أرخت الجائحة بآثارها على كل مناحي حياة البشر وأنشطتهم في مختلف القطاعات بما فيها النشاط الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، حيث تأثرت معظم الأنشطة الصناعية بالجائحة باستثناء بعض الصناعات التي جاء أدائها إيجابياً، وبعضها الآخر الذي استقر اداؤه في حدود مستواه المُسجل عام 2019، كما تظهر نتائج أداء الصناعات التي يتناولها هذا التقرير. في هذا الصدد، تراجعت **القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية** في عام 2020 بحوالي 38.7 في المائة مقارنة بمستواها المُسجل في عام 2019، وتراجعت كذلك **القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية** وإن

كان بنسبة أقل بلغت حوالي 4.9 في المائة بين عامي 2019 و2020. بذلك بلغ إجمالي التراجع في **ناتج القطاع الصناعي العربي** في عام 2020، نحو 28.9 في المائة.

ساهم انخفاض مستويات الطلب على النفط الخام، وتراجع أسعاره في تراجع الناتج الصناعي العربي، إضافة إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي وإن كان بمعدل أقل. كما تأثرت الكثير من أنشطة الصناعات التحويلية بدرجات متفاوتة نتيجة إجراءات الإغلاق الكلي والجزئي التي فُرضت لمواجهة تداعيات الجائحة.

في هذا الشأن، انخفضت قيمة الناتج في **صناعة الحديد** في عام 2020 بحوالي 5.1 في المائة مقارنة بعام 2019، وبلغ التراجع في إنتاج السيارات في الدول العربية حوالي 43.4 في المائة خلال فترة المقارنة. في المقابل، شهدت بعض الصناعات الأخرى معدلات نمو إيجابية على غرار **صناعة تكرير النفط**، فقد ارتفعت الطاقة التكريرية لمصافي النفط العربية بنحو 274 ألف برميل يومياً مقارنةً بمستواها المسجل عام 2019 وذلك بفضل تشغيل وحدة التقطير الجديدة في مصفاة ميناء عبد الله في الكويت بطاقة 264 ألف ب/ي، إضافة إلى الزيادة في إنتاج المصافي السعودية.

من جهة أخرى، حققت **صناعات الأدوية والمعقمات الطبية وأجهزة التنفس والكمامات الوقائية والمطهرات** في الدول العربية نمواً كبيراً وإن كان متفاوتاً من بلد لآخر. كما حققت الصناعات الغذائية معدلات نمو جيدة، على سبيل المثال، حققت **صناعة زيت الزيتون** معدل زيادة في عام 2020 بلغ حوالي 36.5 في المائة عن العام السابق.

وحافظت بعض الصناعات على معدلات نمو تماثل أو تقارب المستويات المُسجلة في عام 2019 كما في حالة **الصناعات البتروكيماوية** التي أضحت أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية العربية وأسرعها نمواً وانتشاراً لاسيما في الدول المنتجة للغاز والنفط، حيث تشهد كل من السعودية والإمارات والجزائر ومصر والبحرين وعمان تنفيذ مشروعات صناعية مهمة في مجال البتروكيماويات، والإيثيلين الذي استقر مستوى الإنتاج منه عند نفس معدلاته للعام الماضي البالغ 27.7 مليون طن، وبحصة 13.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

وبلغ إنتاج الدول العربية من **صناعة الغاز الطبيعي المُسال** حوالي 137.4 مليون طن/ السنة في عام 2020، وتراجعت نسبة مساهمة الدول العربية من صادرات الغاز المسال العالمية إلى 30.7 في المائة في عام 2020 مقابل 32.2 في المائة في عام 2019.

النفط والطاقة

شهدت **سوق النفط العالمية** خلال عام 2020 وبخاصة في النصف الأول من العام تطوراً فريداً من نوعه تمثل في مزيج من صدمتي العرض والطلب. حيث فرضت غالبية دول العالم قيوداً على السفر وتدابير عزل صارمة للحد من تفشي جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى انكماش غير مسبوق في أداء الاقتصاد العالمي كان الأول مُنذ الأزمة المالية العالمية، والأكبر مُنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. فقد تراجع حجم التجارة العالمية، وهبط نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط للمرة الأولى مُنذ عام 2009 وبشكل قياسي بلغ نحو 9.5 مليون برميل/يوم، مقارنة بنمو بلغ نحو 1.1 مليون برميل/يوم عام 2019، ليسجل بذلك أدنى مستوى له مُنذ ثمانية أعوام وهو 90.5 مليون برميل/يوم.

وعلى وقع تلك المعطيات، انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق، بأعلى وتيرة لها مُنذ عام 2015. وفي إطار السعي نحو إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، توصلت دول "أوبك+"، وبعض الدول الرئيسة الأخرى المنتجة للنفط ومن بينها الولايات

المتحدة الأمريكية إلى اتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج، ليتراجع إجمالي **الإمدادات النفطية العالمية** خلال عام 2020 بنحو 6.3 مليون برميل/يوم، ويبلغ أدنى مستوى له مُنذ عام 2014 وهو 93.7 مليون برميل/يوم، حيث تراجعت امدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية بنحو 3.8 مليون برميل/يوم على خلفية التزامها باتفاق تعديل كميات الإنتاج وقيام كل من السعودية والكويت والإمارات بتخفيضات إضافية طوعية على إنتاجهم خلال شهر يونيو 2020، والانخفاض الحاد في إنتاج ليبيا بسبب إغلاق الموانئ وحقول النفط، وتراجع إنتاج إيران وفنزويلا نتيجة الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليهما، ليصل إلى نحو 30.8 مليون برميل/يوم.

كما انخفضت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 2.5 مليون برميل/يوم لتصل إلى 62.9 مليون برميل/يوم. ومن ناحية أخرى ارتفعت **المخزونات النفطية العالمية** بشكل كبير مقارنة بالزيادة المحققة خلال العام السابق. كما تحققت خلال عام 2020 زيادة طفيفة في **الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي** نسبتها 2.6 في المائة و0.1 في المائة على التوالي.

وفيما يخص **نشاط الاستكشاف في الدول العربية**، فقد تم تحقيق 12 اكتشافاً نفطياً و9 اكتشافات غازية خلال العام، واستحوذت الدول العربية على نحو 55.7 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.5 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 26.8 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 15.1 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2020.

في المقابل، انخفض **استهلاك الطاقة في الدول العربية** عام 2020 بنحو 743 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 5.1 في المائة ليصل إلى نحو 14 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 97.7 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

فيما يخص المعدلات السنوية **لأسعار نفوط التصدير الرئيسة** في الدول العربية، فقد شهدت انخفاضاً حاداً في مستوياتها خلال عام 2020 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 28.0 و36.2 في المائة، مما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية عام 2020 بلغت نسبته 43.4 في المائة.

التطورات المالية

تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية بدرجةٍ كبيرةٍ بتداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020. فقد أدى انكماش النشاط الاقتصادي بسبب الجائحة إلى تراجع الإيرادات الضريبية في ظل انخفاض معدلات الاستهلاك والاستثمار وحركة التجارة الخارجية على صعيد السلع والخدمات. كما تراجعت الإيرادات البترولية جراء تراجع أسعار النفط العالمية بسبب انخفاض الطلب على النفط.

وقد تضمنت حزم التحفيز المالي التي تبنتها الدول العربية لاحتواء الآثار السلبية للجائحة، تداعيات على الإيرادات الضريبية كونها شملت إعفاءات بأشكال مختلفة، كما أنها شملت زيادةً في الانفاق الجاري كإجراءات طارئة لدعم الأسر والمنشآت، حيث جاء التوسع في الصرف الجاري خصماً على الإنفاق الرأسمالي الذي شهد تراجعاً للدول العربية مجتمعةً خلال عام 2020.

في ضوء ذلك، تراجع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح** للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 18.9 في المائة ليصل إلى نحو 695.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020، ما يمثل حوالي 28.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت الإيرادات البترولية بنسبة بلغت 31.8 في المائة، فيما انخفضت الايرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة خلال العام المذكور.

وارتفع **إجمـالي الإنفاق العـام** بنسبة بلغت حوالي 1.1 في المائة ليصل إلى حوالي 909.9 مليار دولار أمريكي، ما مثل حوالي 37.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل ارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 2.1 في المائة، مقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 4.0 في المائة خلال عام 2020.

كمحصلة لذلك، ارتفع **عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية** ليصل إلى حوالي 214.7 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 43 مليار دولار أمريكي (حوالي 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019.

بالنسبة **لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي)** في ذمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 9.9 في المائة ليصل إلى حوالي 752.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 683.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2019. كما ارتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 120.1 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 112.8 في المائة بنهاية عام 2019.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

لعبت السياسة النقدية دوراً كبيراً في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية الاستباقية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الاقتصادات.

كما استفادت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من المرونة التي أتاحها استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية لاسيما فيما يتعلق بالتحرير الجزئي أو الكلي للهوامش الداعمة لرأس المال والسيولة في إطار متطلبات بازل 3 في زيادة مستويات قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان للأفراد والشركات والقطاعات المتضررة من الأزمة.

في هذا الإطار، غلبت الاتجاهات التوسعية ممثلةً في كل من التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية والمعروض النقدي على **موقف السياسة النقدية** خلال عام 2020 في غالبية الدول العربية للتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كوفيد-19. تنوعت تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بشكل كبير خلال عام 2020 وتم تصميمها بشكل مدروس في عدد من الدول واستهدفت بشكل انتقائي القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، ونُفذت في إطار من التنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية في إطار حزم للتحفيز بلغت قيمتها نحو 235 مليار دولار بنهاية عام 2020، مثلت من بينها حزم التحفيز النقدي نحو 51 في المائة.

كما واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها خلال العام لتنفيذ عدد من إصلاحات السياسة النقدية ونظم الصرف بهدف تحسين الأطر التشغيلية لإدارة السياسة النقدية وزيادة مستويات مرونة أنظمة الصرف. كما شهد عام 2020 اهتماماً كبيراً من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتبني العديد من المبادرات الهادفة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي وتشجيع قطاع التقنيات المالية الحديثة

بهدف ضمان استمرار تمكن المؤسسات المالية من تقديم الخدمات المالية إلى الشركات والأفراد في ظل قيود التباعد الاجتماعي وظروف الإغلاق الكلي والجزئي.

على صعيد **القطاع المصرفي**، ساهمت تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الاستباقية في تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، والودائع، والقروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في عام 2020، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

كما جاء أداء **الاسواق المالية العربية** خلال عام 2020 إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2019. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 52.9 مليار دولار. كما سجلت قيمة التداولات ارتفاعاً (للعام الثاني على التوالي) بنسبة زادت عن 100 في المائة.

على صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، تراجعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب بالمقارنة مع عام 2019، فيما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الثالث على التوالي. هذا وقد حفل عام 2020 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي ولأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبينية)

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2020 ما قيمته 1483.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 1873.6 مليار دولار عام 2019 محققةً نسبة انخفاض ملحوظة بلغت حوالى 20.8 في المائة، وذلك نظراً لتداعيات جائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية، وتأثرت سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء، حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية إلى 746.8 مليار دولار عام 2020، مقارنة مع نحو 1016.5 مليار دولار عام 2019 محققةً نسبة انخفاض بلغت حوالي 26.5 في المائة. كما تراجعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2020 بنسبة بلغت حوالي 14.0 في المائة لتبلغ نحو 737.1 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 857.1 مليار دولار عام 2019.

بالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2020 فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة في حصص الشركاء التجاريين، فقد سجلت الصادرات البينية العربية 12.9 في المائة محققةً بذلك ارتفاعاً عن الأعوام السابقة، في حين انخفضت حصة الولايات المتحدة الامريكية إلى ما نسبته 3.4 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، وانخفضت أيضا حصة الاتحاد الأوروبي لتصل ما نسبة 12.5 بالمائة، كذلك حققت الصادرات لدول آسيا انخفاضاً لتصل نسبتها إلى 51.3 بالمائة محتفظةً بالنسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين، في حين شهدت حصة باقي دول العالم ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى نحو 19.9 في المائة.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2020 فقد احتفظت الواردات بنسبتها مع معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت الواردات العربية البينية تقريباً نفس المستوى المحقق في العام السابق والبالغ نحو 12.4 بالمائة، بينما انخفضت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ نحو 6.2 في المائة، وانخفضت

نسبة الواردات مع الاتحاد الاوروبي لتسجل نحو 21.5 في المائة، وتراجعت مع دول آسيا لتشكل ما نسبته 32 في المائة من إجمالي الواردات العربية، بينما ارتفعت مع باقي دول العالم لتسجل نسبة 26.4 في المائة. ويلاحظ أن الصادرات والواردات قد شهدت تطوراً ملحوظاً مع مجموعة باقي الدول العالم الأمر الذي يوضح تطلع الدول العربية لمزيد من الاندماج مع الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة للتجارة العربية.

بالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة** مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى من الصادرات الإجمالية العربية فقد بلغت حوالي 55 في المائة عام 2020 مقارنة بنسبة 58.1 في المائة عام 2019، مع انخفاض لصالح القطاعات الأخرى نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب تراجع الأسعار وإنتاج الدول العربية منه بما يتماشى مع التزاماتها بإطار "اتفاق أوبك+"، وبما يعكس كذلك الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية. وقد سجلت المصنوعات ما نسبته 26.8 في المائة، فيما بلغت نسبة السلع الزراعية 7.9 في المائة من إجمالي الصادرات العربية. فيما يتعلق بالواردات، فتشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبه 60.7 بالمائة، في حين سجلت السلع الزراعية انخفاضاً طفيفاً محققةً نسبة 18 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2020، كما شهد عام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً في السلع غير المصنفة، حيث بلغت ما نسبته 9.5 في المائة مقارنة بنسبة 3 في المائة في عام 2019.

فيما يخص **التجارة السلعية العربية البينية**، فقد شهد عام 2020، تراجع أداء التجارة العربية السلعية البينية كنتيجة للتأثر بجائحة كوفيد-19 في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول وأثرها على حركة التجارة البينية العربية. الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض ملموس في قيمة التجارة العربية البينية في عام 2020، والتي تراجعت بنسبة قدرها حوالي 16.3 بالمائة لتبلغ حوالي 93.9 مليار دولار خلال عام 2020. على صعيد الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، سجلت حصة التجارة البينية للنفط خلال عام 2020 حوالي 13.2 بالمائة من الصادرات البينية العربية. وفيما يتعلق بمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الاكبر، يليها مجموعة السلع الزراعية.

بالنسبة **لتجارة الخدمات**، تراجع بصورة ملموسة العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، كنتيجة لانتشار جائحة كوفيد-19 وأثرها على تراجع كل من المدفوعات والمتحصلات الخدمية. فقد تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 26.8 بالمائة لتصل إلى 240.7 مليار دولار في 2020. يُعزى ذلك للتراجع الملموس الذي سجلته المدفوعات من كل من بندي النقل والسياحة، إضافة إلى انخفاض مدفوعات الخدمات الأخرى للدول العربية كمجموعة. كما تراجعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بحوالي 32 في المائة لتقتصر على نحو 152.3 مليار دولار، في ظل التراجع الملحوظ الذي شهدته حركة النقل والسفر (السياحة) نتيجة للحظر المفروض دولياً بسبب الجائحة. في ضوء التطورات السابقة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، انخفض العجز المسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2020 بنسبة قدرها 15.8 بالمائة، ليصل إلى حوالي 88.5 مليار دولار.

على صعيد **التطورات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي**، واصلت الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "ادارة التكامل الاقتصادي العربي- بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية" متابعة العمل على استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أنها لم تغفل مجال تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وقد حققت تقدّماً ملموساً في هذا الصدد، وذلك في سبيل الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وصولاً لإقامة الإتحاد الجمركي العربي.

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، خاصة الانخفاض الذي شهدته مستويات الطلب العالمية على السلع والخدمات، إضافة إلى أثر تراجع مستويات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض ملحوظ بفائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 72.8 في المائة ليصل إلى نحو 65.5 مليار دولار بعام 2020. وتراجع أيضاً خلال عام 2020 العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب بلغت حوالي 33.2 في المائة و21.8 بالمائة على التوالي. كمحصلة لتلك التطورات تحول الفائض المسجل **بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة** خلال عام 2020 إلى عجز قدره 55.6 مليار دولار، بما يمثل نحو 2.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. نتيجة للتطورات السابقة تحول الفائض الكلي **لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة** والمسجل خلال عام 2019 البالغ 116.5 مليار دولار، إلى عجز بلغ نحو 70.0 مليار دولار خلال عام 2020.

تأثرت **تطورات الدين العام الخارجي** بتداعيات جائحة كوفيد-19 على الأوضاع المالية للدول العربية، حيث ارتفع إجمالي رصيده للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بنسبة بلغت حوالي 8.0 في المائة، ليصل إلى حوالي 364.9 مليار دولار بنهاية عام 2020، مُقارنة بحوالي 337.8 مليار دولار بنهاية عام 2019. بالمُقابل، تراجع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 11.6 في المائة، ليصل إلى حوالي 25.6 مليار دولار بنهاية عام 2020، مُقارنة بحوالي 28.9 مليار دولار بنهاية عام 2019. مع العلم أنه من بين الدول العربية الخمس المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين التي أطلقتها مجموعة العشرين في عام 2020، هناك أربع دول عربية تستفيد من هذه المبادرة ممثلة في كل من جيبوتي، والقمر، وموريتانيا، واليمن، فيما لم تستفد الصومال من المبادرة.

فيما يتعلق بمؤشرات **المديونية الخارجية**، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 3.5 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 38.5 في المائة بنهاية عام 2019. جاء ذلك كمحصلة لتسارُع وتيرة نمو الدين العام الخارجي، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي سجل انكماشاً خلال عام 2020. كذلك ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 2.8 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 14.4 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 11.6 في المائة بنهاية عام 2019.

عكست **أسعار صرف العملات العربية** المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2020، حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام. من جانب آخر، تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان، والسياسات التي تم تبنيها لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك تأثير الأوضاع المحلية إضافة إلى التأثيرات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 على أسواق الصرف في هذه الدول.

(فصل محور التقرير)

أولويات الإصلاح الاقتصادي في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد

يتناول فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام أولويات الإصلاح الاقتصادي في ظل جائحة كوفيد-19، حيث دفعت الأزمة الصحية الحكومات إلى العمل على الحد من تنقل المواطنين لمواجهة انتشار الفيروس. كما دفعت الأزمة الحكومات إلى الاستجابة الفورية للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد والأرواح، في صورة حزم تحفيزية، وتحويلات نقدية، وإعفاءات ضريبية، وغيرها من التدخلات التي استهدفت التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على الأفراد والشركات.

بالرغم من الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، إلا أنه لازالت هناك تحديات تطرح نفسها بقوة والتي عمقت من حدتها أزمة جائحة كوفيد-19، حيث تشير الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة الصحية الحالية إلى حجم التحديات التي تواجه الدول العربية والحاجة الملحة إلى معالجتها. تتمثل التحديات الرئيسة خصوصاً فيما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي، مع ما رافق ذلك من ارتفاع لمعدلات الفقر واتساع الفوارق الطبقية وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- زيادة معدلات البطالة التي كانت مرتفعةً في معظم الدول العربية حتى قبل الأزمة خاصة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا.
- الحاجة إلى تطوير نظم التعليم وتعزيز دوره كركيزة أساسية للتنمية البشرية وداعم لتوفير الوظائف المستقبلية المرتبطة بالتقنيات والابتكار.
- الحاجة إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي في الكثير من الدول العربية وما رافق ذلك من ضغط على المنظومة الصحية.

لذلك، كجزء من **استجابتها الاستراتيجية للأزمة الاقتصادية**، من المناسب أن تعمل الدول العربية على وضع تدابير لاستعادة النمو على المدى الطويل، خاصةً بالنظر لحالة عدم اليقين في ظل احتمالات استمرار موجات أخرى من الفيروس وتحوره، وما قد ينتج عنه من إغلاقات متكررة في كثيرٍ من الدول. في هذا الإطار، ينبغي للدول العربية ترتيب أولوياتها في مجال الإصلاحات لمعالجة التحديات المُشخصة سلفاً، والتي عمقت الجائحة من حدتها، مع المواءمة بين الإصلاحات والتدابير قصيرة الأجل، للخروج من الأزمة، وبين الأهداف متوسطة وطويلة الأجل لهذه الإصلاحات للتعافي والتنمية الشاملة والمستدامة. على ضوء ما سبق، تتمثل أولوية الإصلاح فيما يلي:

في مجال **بيئة الأعمال والتنافسية والسياسات التجارية**، ونظراً للدور المتنامي للاقتصادات العربية واندماجها في محيطها الإقليمي والدولي، فإن الدول العربية مطالبة بمضاعفة الجهود لتعزيز وضعها واندماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق:

- العمل على تحسين الأطر التشريعية لبيئة الأعمال لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتنشيط تنافسية الصادرات.
- تعزيز الإصلاحات التجارية التي تعمل على تكامل سلاسل القيمة العالمية في القطاعات التقنية خاصةً مع تنامي أنشطة الاقتصاد الرقمي.

- من شأن إصلاحات البيئة التشريعية والسياسات التجارية وغيرها تعزيز أهمية القطاع الخاص والمساهمة في تنويع الاقتصاد والتنمية المستدامة، خاصةً في الدول ذات الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، من خلال:
  - زيادة عدد السلع ذات القيمة المضافة العالية ومتكاملة ضمن سلاسل القيمة العالمية.
  - تنويع مصادر الطاقة بالإتجاه نحو مصادر أخرى كالطاقات المتجددة.

في مجال **إصلاحات سوق العمل**، تتمثل أولويات الإصلاح في تنظيم وتوزيع القوى العاملة وتعزيز مرونة أسواق العمل وتخفيض نسب البطالة ومواءمة مخرجات التعليم. في هذا الإطار، وبالنظر إلى مستوى التعليم والتحديات التي تطرحها التحولات الرقمية السريعة على مستقبل الوظائف، ينبغي للدول العربية وضع خطط لإصلاحات مستقبلية تراعي مستقبل الوظائف في المنطقة العربية، خاصةً بالنسبة للدول كثيفة العمالة لمواجهة التحديات التي تطرحها التحولات التقنية على مستقبل الوظائف.

فيما يتعلق بإصلاحات جانب **الإنفاق العام في المالية العامة**، يجب أن تولى الدول العربية الأهمية الكافية لإصلاحات ضبط النفقات واستهداف الاستثمارات العمومية لأنشطة تزيد من تنافسية الاقتصاد بالعمل خاصةً على:

- ضبط الانفاق الجاري الذي يزيد من العجز البنيوي في المالية العامة من خلال ضبط فاتورة الأجور واعتماد مبدأ الكفاءة والتنافسية في الوظائف العامة.
- العمل على الرفع من حصص الإنفاق العام الرأسمالي الذي يُعد متواضعاً في الأساس وزادت الأزمة الحالية من تآكل حصته.
- علاوةً على ذلك، توجيه الإنفاق الاستثماري نحو تعزيز البنى التحتية خاصةً البنية التحتية اللوجستية والمطارات والموانئ وأنظمة النقل والسكك، بهدف تحسين مناخ الأعمال ودعم الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.

كذلك، مواصلة **إصلاح منظومة الدعم وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي**، حيث تعد إصلاحات الدعم من بين الأولويات التي عززت أهميتها الجائحة في ظل تراجع الموارد المالية الحكومية. تهم هذه الإصلاحات خاصةً إلغاء تكلفة دعم إنتاج واستهلاك الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري في الدول المصدرة للنفط التي تضررت موازناتها جراء تقلبات أسعار النفط أو الدول المستوردة للنفط لتحرير موارد يتم استخدامها في إعادة استهداف الفئات المحتاجة فعلياً للدعم.

في **جانب الإيرادات العامة**، يجب التركيز على تنويع مداخيل الإيرادات خاصةً مواصلة الإصلاحات الضريبية لتدارك القصور الذي تتسم به معظم الأنظمة الضريبية، والوصول إلى أنظمة ضريبية ناضجة تتسم بالكفاءة والعدالة وتمنع التهرب والتجنب الضريبي خاصة من خلال:

- العمل على وضع تشريعات وقوانين كافية ومرنة تؤطر لإخضاع الأنشطة الجديدة وتُخضعها للنظام الضريبي خاصة الأنشطة الرقمية والتجارة الإلكترونية في ظل تنامي أهميتها الاقتصادية.
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال رقمنة أنظمة الضرائب لتقليل التهرب الضريبي.
- حصر القطاعات والأنشطة غير الرسمية وتدارك التحصيل الضريبي المفقود فيها.

في **مجال الإصلاحات النقدية**، ينبغي مواصلة العمل على استقرار الأسواق المالية والنقدية وإصلاحات أسعار الصرف تماشياً مع التحولات نحو اقتصادات متنوعة وأكثر اندماجا في المحيط العالمي من خلال:

- تقوية دور القطاع المصرفي وتعزيز تنافسيته بعيداً عن سيطرة المصارف العامة، لتحرير السيولة وتمويل الاقتصاد.
- تعزيز استراتيجيات الشمول المالي والوصول لكافة الفئات الاجتماعية وتوسيع استخدامها للتقنيات المالية الحديثة.
- تطبيق معايير الرقابة المصرفية الحديثة.
- إعداد التشريعات المواكبة لأنشطة التمويل المستدام تماشياً مع الاتجاهات نحو اقتصادات التنمية المستدامة.
- إعداد التشريعات المؤطرة للتحديات التي يطرحها التحول الرقمي السريع للعملات الرقمية أمام البنوك المركزية.

على **مستوى التعليم ورأس المال البشري**، ينبغي تحسين الأنظمة التعليمية التي تضررت بفعل الجائحة بالعمل على الجودة ومواءمة مخرجات سوق التعليم مع متطلبات أسواق العمل الحالية والمستقبلية. يتمثل الهدف الأساسي في بناء رأس مال بشري وقوى عاملة مؤهلة وقادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تقنيات المعلومات والثورة الرقمية والاقتصاد الرقمي. من شأن ذلك التخفيف من حدة البطالة خاصةً بطالة الشباب التي تطرح تحدياً جدياً بالنسبة للدول العربية. كما يتيح ذلك تحديث أنشطة الاقتصاد ومواكبة التحولات الرقمية السريعة، وبالتالي المساهمة في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتسهيل نقل التقنيات ذات القيمة العالية وتحفيز الابتكار.

كما سيساهم أيضاً في توظيف مهارات ومواهب الشباب العربي ومساعدتهم على رفع التحديات وإنشاء الشركات في مجالات متنوعة وثنيهم عن الهجرة نحو الخارج. كذلك، لقد بات واضحاً للجميع مدى الدور الذي لعبته التقنيات الحديثة في كثير من الخدمات خاصةً في التعليم والعمل عن بُعد وفي الخدمات الإدارية والمصرفية العديدة. تعتبر هذه التجربة مهمة لكل الدول خاصةً في مجال العمل والتمدرس عن بعد، حيث أبرزت الأزمة دور التقنيات المهم في استمرارية الخدمات الأساسية، مما يطرح بقوة إصلاحات ضرورية لتعزيز هذه التقنيات بما يتماشى أيضاً مع تقوية اقتصادات المعرفة.

كما تتضمن أولويات الإصلاح كذلك تقوية التقنيات الحديثة وتعزيز حضورها وبناء الاقتصاد المعرفي خاصةً بالنظر إلى دورها الكبير الذي لعبته خلال الأزمة في كثير من الخدمات خاصةً في التعليم والعمل عن بعد وفي الخدمات الإدارية والمصرفية العديدة. تعتبر هذه التجربة مهمة لكل الدول خاصةً في مجال العمل والتمدرس عن بعد، حيث أبرزت الأزمة دور التقنيات الهام في استمرارية الخدمات الأساسية، مما يطرح بقوة إصلاحات ضرورية لتعزيز هذه التقنيات بما يتماشى أيضاً مع تقوية اقتصادات المعرفة.

تجدر الإشارة إلى أن من شأن نوعية الإصلاحات أن تضيف مصداقيةً لمطالب الاقتراض الحكومية التي فرضتها الأزمة، مما يساهم في استدامة المالية العامة، ويعزز الثقة في الاقتصادات الوطنية لجلب مزيدٍ من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما يجب التنويه بدور ومساهمة العمل العربي المشترك الذي يجب تقويته والرفع من فعاليته خاصةً أثناء الأزمات، وما يلعبه في مواجهة التحديات والإشكالات خاصةً فيما يتعلق بالقضايا المشتركة والسياسات التجارية البينية والتمويل.

العون الإنمائي العربي

لم تكن جائحة كوفيد-19 أزمةً صحيةً فقط، بل خلفت أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة، إذ أدخلت الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي، وأحدثت صدمة اقتصادية بدلت أولويات الدول الاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب. الأمر الذي جعل الدول تتبنى، بالتوازي مع دعم الأنظمة الصحية ورصد موازنات إضافية لها، خططاً وبرامج إنعاش اقتصادية للحيلولة دون انهيار الاقتصاد وإفلاس الشركات واضطراب الأسواق المالية والنقدية.

في غضون ذلك، اتخذت مؤسسات مجموعة التنسيق[1] إجراءات سريعة متمثلة في تقديم الدعم العاجل للدول الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19 لمساعدتها على سد احتياجاتها ذات الأولوية خاصةً في القطاع الصحي لتوفير الإمدادات الطبية ومستلزمات الوقاية، مع تقديم مساعدات مالية إضافية للقطاعات الاستراتيجية الأخرى المتضررة ومنها الزراعة والأمن الغذائي والطاقة والتعليم والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توظيف كل أدوات التمويل المتاحة ومنها المنح والقروض الميسرة والدعم الفني ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات وخطوط التمويل وتمويل التجارة وتأمين التجارة والاستثمار، وبرامج تطوير قدرات القطاعين العام والخاص.

كما شرعت مؤسسات المجموعة في إعداد منهجية شاملة واستراتيجية منسقة تسترشد بأهداف التنمية المستدامة والقدرة على مواجهة التحديات لتصميم مدخلات تمكن من مكافحة جائحة كوفيد-19 والاستفادة على النحو الأمثل من الموارد المخصصة بما في ذلك موارد التمويل المشترك والموازي.

وأعلنت المجموعة عن **مبادرة منسقة لتخفيف واحتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19** بتخصيص عشرة مليار دولار لمساعدة الدول النامية على تصديها الفوري ومساعيها الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي من الركود الناجم عن الجائحة وتأثيراتها.

وقد بلغ **عدد العمليات التمويلية لمؤسسات المجموعة** خلال عام 2020 الخاصة بمواجهة الجائحة 102 عملية بمبلغ إجمالي قارب حوالي 10 مليار دولار، ووصل عدد مشاريع قطاع الصحة التي ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويلها خلال الفترة (2017-2020) حوالي 269 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2.9 مليار دولار استفادت منها 79 دولة.

بخصوص **المساعدات الانمائية المُقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق** لعام 2020، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية للمجموعة 2020 حوالي 14.2 مليار دولار، أي بارتفاع بلغت نسبته حوالي 10 في المائة بالمقارنة مع عام 2019 ليبلغ بذلك المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق منذ بداية النشاط الاقراضي لمؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2020 حوالي 245 مليار دولار.

[1] مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في قطاع السياحة والسفر إحدى أكثر القطاعات تضرراً من تداعيات جائحة كوفيد-19

يُعد قطاع السياحة والسفر من أكثر القطاعات حيويةً وديناميكيةً في الاقتصاد العالمي، كما أنه يعد القطاع الأكثر تضرراً من بين القطاعات الاقتصادية جراء تداعيات جائحة كوفيد-19 نتيجة للإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومات للحد من انتشار الوباء، التي تمثلت في تطبيق ما يسمي بالإغلاق الكلي أو الجزئي، مما انعكس على نسب النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. نتج عن ذلك ارتباك غير مسبوق في أداء قطاع السياحة والسفر، وتوقف رحلات الطيران في دول العالم مما أدى إلى تراجع عائدات القطاع بنسبة تتراوح ما بين 60 و80 في المائة، وهو ما يمثل خسارة قدرها 910 إلى 1170 مليار دولار من العائدات السياحية [2].

تأتي خطورة تراجع أداء قطاع السياحة والسفر عالمياً، في كونه يمثل نحو 30 في المائة من صادرات الخدمات العالمية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ما نسبته 45 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في البلدان النامية. كما يساهم القطاع وفق بيانات منظمة السياحة العالمية بنحو 10.4 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. كما يتسم بكثافة العمالة حيث يوفر فرص عمل تقدر بنحو 300 مليون وظيفة على مستوي العالم، أي أنه يوظف شخصاً من بين كل عشرة أشخاص على مستوى العالم [3]. كما يُعد القطاع كذلك حلقة وصل في سلاسل القيمة حيث يجمع شبكة معقدة من الصناعات المترابطة، كما أنه يسهم بتوليد 7 في المائة من حركة التجارة العالمية.

بالنسبة للدول العربية، تتمتع الدول العربية بمقومات تجعل من قطاع السياحة ركيزةً تساهم بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونه قطاع يتسم بالديناميكية والتنافسية، حيث يساهم بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بالإضافة إلى مساهمته الملموسة في توفير فرص العمل، وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات المحلية، وتعزيز الاحتياطيات الرسمية والمتحصلات من النقد الأجنبي، وهو ما ينعكس إيجابياً على خطط التنمية في الدول العربية. كان لجائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً ملموساً على أداء قطاع السياحة في عدد من الدول العربية، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات السياحية في توليد الدخل القومي، وتعزيز وضع الصادرات الخدمية وتقوية أوضاع ميزان المدفوعات.

لم تدخر الحكومات العربية جهداً في دعم قطاع السياحة والسفر لما له من أهمية كبيرة، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة جهوداً حثيثة لتهيئة البنية الأساسية والتشريعية لدعم هذا القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية نحوه، لذا سارعت في اتخاذ الإجراءات والتدابير لدعم قطاع السياحة والسفر منذ بداية أزمة جائحة كوفيد-19. فمع دعوة الحكومات لاتخاذ إجراءات احترازية تضمن "التباعد الاجتماعي" للحد من أنتشار الوباء، أثرت بشكل ملموس على قطاع السياحة والسفر، سارعت الدول العربية إلى العمل على احتواء الأزمة وتقديم دعمٍ قدر بأكثر من 190 مليار دولار لقطاع السياحة.

في هذا الإطار، تبنت الحكومات العربية حزماً من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة، وضمان قدرة مؤسساته على الوفاء بالتكاليف التشغيلية، وتمكينها من الإبقاء على العمالة لديها. وتنوعت هذه التدخلات ما بين تسهيل نفاذ مؤسسات القطاع إلى مصادر الائتمان والسيولة بكلفة ميسرة، وضمانات حكومية للبنوك للتوسع في إقراض هذا القطاع، وإعفاء مؤسسات القطاع من أقساط ومدفوعات الفائدة على القروض، وتأجيل الضرائب المستحقة عليها، وغيرها من التدخلات الأخرى لاحتواء أثر الصدمة التي تلقاها قطاع السياحة

---

[2] WTO, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package".

[3] الأونكتاد، (2020). "كوفيد-19 وتحويل السياحة"، موجز سياسات، أغسطس 2020.

في الدول العربية. قدمت مختلف الدول العربية دعماً بأشكال مختلفة لضمان استمرارية عمل القطاع وعدم توقفه بشكل تام ومحاولة تقليص خسائره بقدر الإمكان.

الاقتصاد الفلسطيني

شهد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2020 تراجعاً في أداء كافة الأنشطة الاقتصادية بسبب انتشار جائحة كوفيد-19، نتيجة تدابير الإغلاق الكلي والجزئي التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المهمة على رأسها قطاعات السياحة والصناعة والخدمات، بجانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية بما أدى إلى فقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم.

بناءً عليه، سجل الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً بالأسعار الجارية بلغت نسبته 9.2 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق عليه، حيث دخل الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود اقتصادي في ظل الإمكانيات المتواضعة بسبب إحكام قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والمعابر والحدود من جهة، وفي ظل انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة وخسارة الاقتصاد الفلسطيني لأهم مورد مالي له ممثلاً في "إيرادات المقاصّة"[4] بسبب تعنت سلطات الاحتلال من جهة أخرى.

أدى انتشار جائحة كوفيد-19 إلى إعلان حالة الطوارئ واتخاذ الحكومة الفلسطينية مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من انتشاره، من ضمنها تعطيل المسيرة التعليمية في المدارس والجامعات، والإغلاق الكلي أو الجزئي لعدد من الأنشطة الاقتصادية، بما أدى إلى فقدان العديد من فرص العمل. هذه الإجراءات حملّت الحكومة والاقتصاد الفلسطيني أعباءً إضافيةً وخسائر اقتصادية، إضافة إلى الأعباء الإضافية التي يتحملها الاقتصاد بسبب الاحتلال وممارساته المستمرة بتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني له.

[4] ضرائب الواردات التي تحصلها سلطة الاحتلال نيابة عن السلطة الفلسطينية.

الفصل الأول

نظرة عامة

شهد الاقتصاد العالمي عام 2020 أصعب أزمة اقتصادية ألمت به منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، التي تسببت في ضررٍ بالغٍ لمستويات النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فبعد أن هدأت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد موافقة الطرفين على اتفاق المرحلة الأولى في ديسمبر 2019، ومن ثم كانت التوقعات للأداء الاقتصادي العالمي عام 2020 أكثر تفاؤلاً، تعرض الاقتصاد العالمي لصدمةٍ كبيرةٍ بسبب جائحة كوفيد-19.

رغم أن تلك الأزمة صحية في المقام الأول، إلا أن الخسائر التي سببتها للاقتصاد العالمي تتضاءل أمامها الخسائر التي مُني بها إبان الأزمة المالية العالمية، فقد أدى هذا الطارئ الصحي وإجراءات الاحتواء المرتبطة به، بما في ذلك إجراءات الإغلاق إلى الحد من تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص. نتيجة لذلك، تأثرت سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، بالإضافة إلى تعطل حركة السفر والسياحة وتجارة التجزئة وتأثر قطاعات التجارة والأعمال على مستوى العالم.

أفضى الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانخفاض الكبير في رأس المال السوقي في أسواق الأسهم العالمية لا سيما خلال الربعين الثاني والثالث من العام إلى تفاقم الخسائر في قطاع الأعمال والاقتصادات في مختلف دول العالم. ومما عمّق من حجم الخسائر المترتبة على الجائحة أنها أتت في وقت غير مناسب للشركات التي تقلصت هوامش أرباحها بالفعل نتيجة للتوترات التجارية العالمية التي شهدها العالم خلال عام 2019.

للحد من الأثار السلبية للجائحة تبنت أغلب دول العالم عدداً كبيراً من الإجراءات شملت حزماً تحفيزيةً ضخمةً، تم توجيهها بشكل أساسي لتخفيف التبعات الإنسانية والاقتصادية للجائحة، الإطار رقم (1)، وقد كانت تدابير السياسة النقدية هي الخط الأول في الاستجابة للأزمة، حيث شملت إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة، وتأجيل مدفوعات أقساط القروض المستحقة على القطاعات المتأثرة، ومن أهمها قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والطيران والسياحة، كما تم تبني إجراءات لدعم الائتمان والسيولة. كذلك، تحملت بعض الدول جانب من أجور القطاع الخاص، وتم تقديم إعفاءات من رسوم الخدمات الحكومية مثل الكهرباء والمياه في عدد من الدول، وتأجيل الضرائب، إضافة إلى تحفيز الإنفاق على المشروعات الرأسمالية كونها مشروعات كثيفة العمالة. في ضوء ذلك، تحول النمو في الاقتصاد العالمي البالغ 2.8 في المائة عام 2019 إلى انكماش بنسبة 3.3 في المائة عام 2020، أي أن معدل نمو الاقتصاد العالمي فقد أكثر من 6 نقاط مئوية كنتيجة للجائحة.

كان هذا التراجع أكثر حدة في اقتصادات الدول المتقدمة، فقد تراجع معدل النمو بها خلال عام 2020 بنحو 6.3 نقطة مئوية، ليبلغ معدل الانكماش نحو 4.7 في المائة، مقابل نمو بنحو 1.6 في المائة عام 2019. بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فعلى الرغم من تحقيق اقتصاداتها تراجع أقل من المعدل العالمي، وكذلك أقل مما عانت منه الدول المتقدمة، إلا أنها هي الأخرى فقدت نحو 5.8 نقطة مئوية في معدل نموها، حيث بلغ التراجع في ناتجها المحلي نحو 2.2 في المائة عام 2020 مقابل نمو بنحو 3.6 في المائة عام 2019.

فيما يخص تطورات معدل التضخم العالمي، خلال عام 2020، فقد سجل تراجعاً محدوداً ليبلغ 1.4 في المائة، مقارنة بحوالي 1.5 في المائة خلال عام 2019. على مستوى المناطق الاقتصادية والاقتصادات الكبرى، كان التراجع محدوداً في منطقة اليورو، فيما شهد ثباتاً بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى عام 2020 عند مستوى 5.1 في المائة، حيث عوض ارتفاع معدل التضخم في كل من أفريقيا جنوب الصحراء ودول

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعه في باقي المجموعات الأخرى.

من جانب آخر، ورغم أن التجارة الدولية لعبت دوراً في التصدي للجائحة، مما أتاح للدول ضمان الوصول إلى الإمدادات الغذائية والطبية الحيوية، حيث يسرت التجارة سبلاً جديدة للعمل أثناء الأزمة واستفادت من الدور الذي لعبه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تجاوز جانب من تداعيات الأزمة، إلا أن تراجع مُعدل نمو الاقتصاد العالمي ومن ثم تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، أثر على التجارة والأعمال وانعكس سلباً على التجارة الدولية خلال عام 2020 لتسجل انكماشاً بنحو 8.5 في المائة، مقابل نمو بنحو 0.9 في المائة عام 2019.

فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد فرضت الجائحة على كافة دول العالم؛ بما فيها الدول النامية التوسع في البرامج الاجتماعية والحزم التحفيزية، وهو ما ادى إلى ارتفاع اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 11143.2 مليار دولار عام 2020 مقابل حوالي 10600 مليار دولار عام 2019.

بالنسبة لأسعار صرف العملات الرئيسة، فقد سجلت قيمة الدولار تراجعاً مقابل بعض العملات الرئيسة الأخرى في ظل انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية وتوقع بقائها عند مستويات منخفضة في الأجل المتوسط ولحين تعزز مسارات التعافي للاقتصاد الأمريكي.

في ضوء ما سبق، كان للتطورات الاقتصادية العالمية انعكاساتها على اقتصادات الدول العربية، فقد عانت الدول العربية مثل بقية دول العالم من الآثار السلبية للجائحة، حيث تعرضت اقتصاداتها للإغلاقات المتكررة، وضعف النشاط الاقتصادي وهو ما زاد من حجم التحديات التي كانت تواجهه المنطقة العربية قبل الجائحة. كما شهدت بعض الدول العربية تحديات ترتبط بالحاجة إلى دعم البنية التحتية، وخاصة في القطاع الصحي، فضلاً عن تأثير التراجع في الأسعار العالمية للنفط والغاز الذي يمثل الرافد الرئيس للموازنات الحكومية في عدد من الدول العربية، حيث تراجع سعر النفط خلال العام بنسبة 35 في المائة ليصل إلى نحو 41.5 دولار للبرميل، فضلاً عن تأثر الدول العربية بانخفاض كميات الإنتاج النفطي في إطار التزاماتها، بحسب اتفاق " أوبك +".

للحد من التأثيرات السلبية للجائحة على الاقتصادات العربية تبنت الدول العربية حزم تحفيز لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجائحة.

رغم ذلك أدت الجائحة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنحو 5.5 نقطة مئوية، كما زادت من معدّلات الفقر، كما خسر الملايين في الدول العربية وظائفهم جراء الجائحة ومن ثم ارتفعت معدلات البطالة خاصة بين العاملين في قطاع السياحة والسفر، كما عانت الدول العربية من ارتفاع عجز الموازنات العامة.

نمو الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 وضعاً استثنائياً في ظل جائحة كوفيد-19، لما ترتب عليها من تأثيراتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ، حيث طالت تداعيات الأزمة كافة القطاعات الاقتصادية بما يشمل أنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، فضلاً عن اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، فيما فاقم من حجم التداعيات المترتبة عن الأزمة ارتفاع مستويات عدم اليقين، والانخفاض الكبير لمستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين.

كما فرضت جائحة كوفيد-19 قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية لتعرضها لإغلاق كلي أو جزئي لتجنب انتشار العدوى، وأيضاً فرضت حظر على انتقالات الأفراد، مما أثر على قطاعات السياحة، والطيران والتجارة، والصناعة التحويلية، وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. ساهمت حالة الاستنفار التي تبنتها المؤسسات الدولية والإقليمية، بالتعاون مع السلطات المحلية بالدول الأكثر تضرراً في تخفيف وطأة الأزمة وتعزيز قدرة الأنظمة الصحية العالمية لتقليص الخسائر البشرية. فضلاً عن ذلك، ساعدت الاستجابة السريعة من قبل الحكومات من خلال تبني سياسات اقتصادية، وتقديم حزم تحفيزية متنوعة على تخفيف آثار الأزمة على الاقتصادات المحلية، وإن كانت تلك الحزم قد تباينت بحسب الحيز المالي المتاح للحكومات.

في ضوء ذلك، انكمش الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 بنحو 3.3 في المائة، مقابل نمو بنحو 2.8 في المائة عام 2019. حيث سجلت الاقتصادات المتقدمة انكماشاً بنحو 4.7 في المائة عام 2020، مقابل نمو بنحو 1.6 في المائة عام 2019، وقد عانت كل دول المجموعة من انكماش خلال عام 2020.

بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فقد سجلت انكماشاً بحوالي 2.2 في المائة خلال عام 2020، مقابل نمو بنحو 3.6 في المائة خلال عام 2019، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسة المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2020-2016)

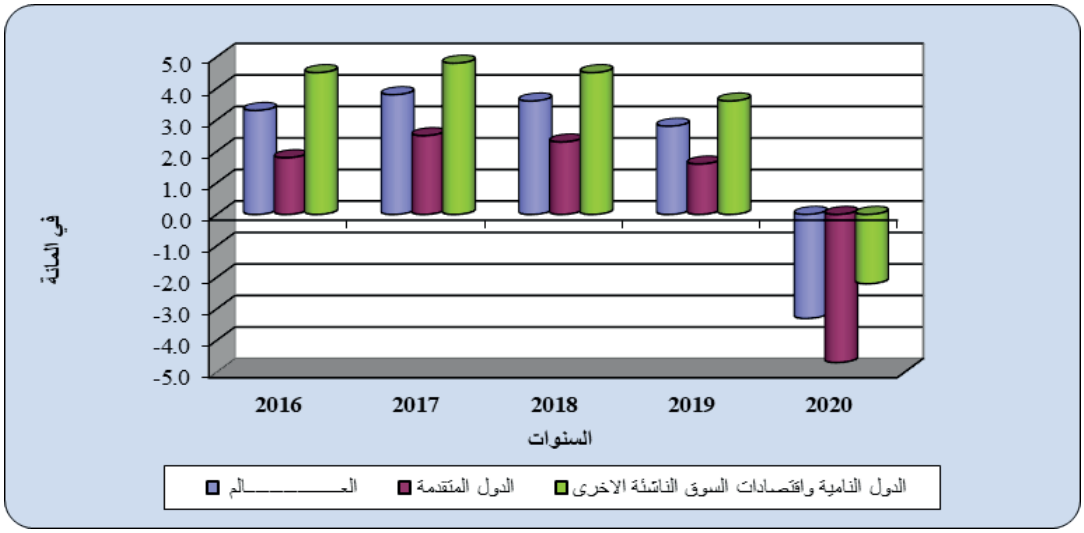

المصدر: الملحق (1 / 1).

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة [1]، فقد حققت جميع دول المجموعة الكبرى انكماشاً، وكان هذا الانكماش أقل حدة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ الانكماش نحو 3.5 في المائة، مقابل نمو بحوالي 2.2 في المائة خلال عام 2019. كما سجلت منطقة اليورو انكماشاً بلغ نحو 6.6 في المائة، مقابل نمو بحوالي 1.3 في المائة عام 2019، في حين كان هذا الانكماش أكثر حدة في الاقتصاد البريطاني، حيث بلغ نحو 9.9 في المائة عام 2020، مقابل معدل نمو بلغ 1.4 في المائة عام 2019، أما الاقتصاد الياباني فقد اقترب معدل انكماشه من معدل انكماش اقتصادات الدول المتقدمة، حيث بلغ 4.8 في المائة، مقابل نمو بحوالي 0.3 في المائة عام 2019، وبلغ معدل انكماش الاقتصاد الكندي 5.4 في المائة عام 2020 مقابل معدل نمو بلغ 1.9 في المائة عام 2019. أما الدول المتقدمة الأخرى فقد انكمش اقتصادها بنحو 4.2 في المائة مقابل نمو بنحو 1.8 في المائة عام 2019.

بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية**، انكمش الاقتصاد في 2020 بأعلى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.5 في المائة مقابل نمو بنحو 2.2 في المائة عام 2019، إذ عصفت الجائحة بأنشطة الخدمات مثل المطاعم وشركات الطيران، ليفقد ملايين الأمريكيين وظائفهم، وتراجع الاستهلاك الخاص بالتبعية، فضلاً عن انخفاض الصادرات بما أدى إلى ارتفاع ملحوظ

(1) تشمل الدول المتقدمة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2021 " الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا، والدول المتقدمة الأخرى.

للعجز التجاري الأمريكي ليصل إلى نحو 678.7 مليار دولار عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته نحو 17.7 في المائة عن العجز المسجل خلال عام 2019، وهو الأعلى منذ عام 2008. وغني عن الذكر أن قيام الحكومة بمنح أكثر من ثلاثة تريليونات دولار من حزم التحفيز المالي للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 خلال الربع الثالث لعام 2020 أنقذ الاقتصاد الأمريكي من انكماش أكثر حدة، حيث ساهمت تلك الحزم في تحقيق الاقتصاد الأمريكي نمواً مرتفعاً نسبياً في الربع الثالث من العام، بلغ نحو 33.4 في المائة. جاء هذا النمو بعد انكماش في الربعين الأول والثاني بنحو 5 في المائة و31.4 في المائة، على التوالي. كما تسببت الزيادة في نفقات الدعم لتجاوز تداعيات الجائحة في ارتفاع عجز الميزانية الأمريكية، ليبلغ 3.132 تريليون دولار للسنة المالية 2020، التي انتهت في 30 سبتمبر، بما يزيد بأكثر من ثلاثة أمثال العجز المسجل خلال عام 2019، حيث حصلت الأسر الفقيرة على شيكات من الحكومة، أما ملايين العاطلين عن العمل في البلاد، فكانوا يحصلون على مخصصات البطالة بالإضافة إلى مساعدات إضافية. في هذا الصدد، يُشار إلى ارتفاع اجمالي الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة والإعانات الاجتماعية للأسر الفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ نحو 791 ألف طلباً في المتوسط أسبوعياً بما يمثل مستوى قياس يفوق مثيله المسجل خلال ذروة فترة الركود بين 2007 و2009 الناتج عن الأزمة المالية العالمية البالغ 665 ألف طلب.

بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد انكمش اقتصادها بنحو 6.6 في المائة مقابل نمو بنحو 1.3 في المائة في عام 2019، وهو أكبر انكماش منذ عام 1995 ذلك رغم السياسات النقدية التحفيزية للبنك المركزي الأوروبي، البالغة نحو 750 مليار يورو بما يشمل 390 مليار في صورة منح، و360 مليار في صورة قروض لحكومات دول الاتحاد، لمواجهة تداعيات الجائحة، ودعم النظم الصحية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وكان انكماش اقتصاد منطقة اليورو أكثر حدة في الربع الثاني حيث بلغ 11.6 في المائة، بعد انكماش بنحو 3.8 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020، في حين ساهم تخفيف عمليات الإغلاق في تحقيق نمو بلغ 12.5 في المائة في الربع الثالث من العام قبل أن يعود اقتصاد المنطقة للانكماش بنسبة 0.7 في المائة في الربع الأخير من العام. وقد أدت الأزمة الى تعليق دول الاتحاد الأوروبي العمل بقواعد ميثاق الاستقرار والنمو للمرة الأولى، والتي يجب بموجبها ألا يتجاوز عجز الموازنة 3 في المائة وألا يتجاوز إجمالي الدين العام 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت طول فترة الإغلاق للأنشطة الاقتصادية والرغبة في توفير الدعم للاقتصاد خلال تلك الفترة الى ارتفاع ديون دول المنطقة بشكل ملحوظ، إذ بلغ الدين الحكومي المُجمع في دول منطقة اليورو 11.1 تريليون يورو أي ما يعادل 98 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2020، مقابل 9.86 تريليون يورو عام 2019 بنسبة ارتفاع بلغت 12.6 في المائة خلال فترة المقارنة. كما أدت سياسات الإغلاق إلى تراجع التوظيف بشكل كبير، حيث جرى توظيف حوالي 157.9 مليون مواطن في الربع الرابع من عام 2020، وفقا لتقديرات مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات، وهو ما يقل بنحو 3.1 مليون، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019.

حقق **الاقتصاد الألماني**، تراجعا في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 4.9 في المائة عام 2020 مقابل نمو بنحو 0.6 في المائة عام 2019، رغم ذلك فان معدل الانكماش هذا العام يبقى أقل من مثيله المسجل عام 2009 البالغ 5.7 في المائة. نتج هذا الانكماش عن طول فترة الإغلاق التي فرضتها ألمانيا مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة 6 في المائة خلال عام 2020، وتراجع الصادرات بنحو 10 في المائة وانخفاض الواردات بحوالي 8.6 في المائة. كذلك تراجعت الإيرادات الضريبية للحكومة الاتحادية والولايات والمحليات بنسبة 7.3 في المائة، على أساس سنوي لتقتصر على نحو 682 مليار يورو، مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية خلال عام 2020 بنحو 4.2 في المائة، مقارنة بالعجز المُسجل خلال عام 2019 وهو ثاني أعلى عجز منذ توحيد ألمانيا بعد العجز القياسي المسجل عام 1995. كما أدت عمليات الإغلاق إلى ارتفاع معدل البطالة في ألمانيا بنحو 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 6.3 في المائة، على الرغم من الحوافز التي قدمتها الحكومة للشركات للإبقاء على العاملين في وظائفهم خلال الجائحة. ساهمت تلك الحوافز وتخفيف عمليات الإغلاق في تحقيق الاقتصاد الألماني نمواً بلغ نحو 8.7 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020، بعد انكماش بلغ نحو 0.2 في المائة و9.8 في المائة خلال الربعين الأول والثاني لنفس العام، في حين تراجع معدل النمو خلال الربع الرابع إلى نحو 0.1 في المائة نتيجة معاودة الإغلاق تزامناً مع الموجة

الثانية لانتشار فيروس كورونا، حيث ساهمت صادرات السلع واستثمارات البناء في تحقيق التطور الإيجابي لاقتصادها خلال الربع الأخير من عام 2020. وكان التراجع مرشحا ليكون أكبر من ذلك لولا حزم التحفيز السخية التي قدمتها المانيا، حيث تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الفيدرالية قد تبنت ميزانيتين تكميليتين، خلال شهري مارس ويونيو من عام 2020. بلغت قيمة الحزمة الأولي حوالي 156 مليار يورو، بما يمثل نحو4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت قيمة الثانية نحو 130 مليار يورو، بما يمثل 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى الحزمة المالية للحكومة الفيدرالية، أعلنت العديد من الحكومات المحلية (الولايات والبلديات) عن تدابير خاصة لدعم اقتصاداتها، بلغت 141 مليار يورو في شكل دعم مباشر، وحوالي 70 مليار يورو في شكل ضمانات قروض على مستوى الولايات.

فيما يخص الاقتصاد الإيطالي، فقد سجل انكماشاً بلغ 8.9 في المائة، خلال عام 2020، مقابل نمو بنحو 0.3 في المائة عام 2019، وبذلك تسجل إيطاليا ثاني أسوء أداء اقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي خلال هذا العام، بعد أسبانيا، وهذا متوقع في ظل التفشي الكبير لجائحة كوفيد-19 في إيطاليا. كما سجلت إيطاليا ثاني أكبر نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي بمنطقة اليورو بواقع 155.8 في المائة، بزيادة 21.2 نقطة مئوية مقابل 2019، ليبلغ نحو 2.57 تريليون يورو. كما ارتفع عجز الموازنة العامة ليبلغ نحو 10.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، مقابل نحو 8.2 في المائة خلال عام 2019.

ولم يكن الأمر أحسن حالاً في **فرنسا،** ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، فقد عانى الاقتصاد الفرنسي من انكماش بلغت نسبته 8.2 في المائة عام 2020 مقابل نمو بنحو 1.5 في المائة عام 2019 وهو من بين أعلى معدلات الانكماش في منطقة اليورو، كما يعد الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أدت عمليات الإغلاق إلى تراجع استهلاك الأسر بنسبة 7.1 في المائة خلال ذلك العام، وسجل الاستثمار تراجعاً بنسبة 9 في المائة. كما انكمشت الصادرات بنسبة 16.7 في المائة والواردات بنحو 11.6 في المائة، خلال الأزمة التي تسببت في اضطراب كبير في المبادلات التجارية. جاء ذلك على الرغم من قيام السلطات الفرنسية، بتعديل الميزانية أثناء شهري مارس ونوفمبر من عام 2020، فزادت الغطاء المالي المخصص لمعالجة الأزمة إلى نحو 180 مليار يورو، بما يمثل نحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك تدابير السيولة، إضافةً إلى حزمة من الضمانات العامة بقيمة 327 مليار يورو، تمثل ما يقرب من 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك 315 مليار يورو في شكل ضمانات للقروض المصرفية وخطط لإعادة التأمين على القروض.

أما في **المملكة المتحدة،** فقد جاءت جائحة كوفيد-19 متزامنةً مع مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي رسميًا في نهاية شهر يناير 2020، بعد أن استمرت عضويتها فيه لنحو 47 عاماً، مع مرحلة انتقالية تنتهي في 31 ديسمبر2020، حيث فاقم هذا التزامن من تداعيات الجائحة على الاقتصاد البريطاني. لمواجهة تلك التداعيات، تبنت الحكومة البريطانية مجموعة من الإجراءات شملت إعفاءات ضريبية وتقديم دعم للأفراد والأسر شمل خدمات عامة ومساعدات بنحو 48.5 مليار إسترليني. كما تبنت الحكومة كذلك تدابير لدعم الشركات بنحو 29 مليار جنيه إسترليني متضمناً إعفاء ضريبي ومنح مباشرة للشركات الصغيرة، وتعويضات عن الفصل الوظيفي، وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي بنحو 8 مليار إسترليني. بلغ الانكماش في الناتج المحلي البريطاني خلال عام 2020 نحو 9.9 في المائة مقابل نمو بنحو 1.4 في المائة عام 2019، وهو أكبر انكماش على الاطلاق لاقتصاد بريطانيا منذ عام 1907؛ حسب نماذج قياس الناتج التي استخدمها البنك المركزي لتقدير الناتج قبل الحرب العالمية الثانية. يبدو هذا التراجع طبيعياً في ظل تسجيل بريطانيا أكبر عدد لحالات الوفاة بفعل جائحة كوفيد-19 في أوروبا، ومن ثم تراجع قطاع الخدمات بنسبة 8.9 في المائة عام 2020 خاصة وأن هذا القطاع يسهم بنحو 80 في المائة من حجم الاقتصاد البريطاني، كما أدت الجائحة إلى انخفاض إنتاج شركات الإقامة والأغذية والمشروبات بأكثر من 55 في المائة، فيما تراجع ناتج قطاعي التصنيع بنحو 8.6 في المائة، والتشييد والبناء بحوالي 12.5 في المائة.

المتابع لأداء الاقتصاد البريطاني على أساس فصلي يُلاحظ أن الاقتصاد البريطاني قد تعافي خلال الربع الثالث على إثر تخفيف عملية الإغلاق، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قياسي بلغ 16 في

المائة، إلا أنه لم يكن قادراً على تعويض مستويات الانكماش البالغ 18.8 في المائة المسجل خلال الربع الثاني عندما كانت أغلب قطاعات الاقتصاد في حالة توقف، وكذلك التراجع البالغ نحو 2.8 في المائة خلال الربع الأول من العام. أدت عودة عمليات الإغلاق اعتباراً من نوفمبر 2020 إلى تراجع النمو خلال الربع الرابع لينمو الاقتصاد بنسبة 1 في المائة. انعكاساً لذلك، اقترضت بريطانيا بوتيرة غير مسبوقة بواقع 241 مليار جنيه إسترليني في الشهور الثمانية الأولى، وهو ما أسفر عن بلوغ الدين العام نحو 2.1 تريليون جنيه إسترليني في نهاية عام 2020، بما يمثل نحو 99.5 في المائة من الناتج المحلي، وهي أعلى نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1962.

فيما يتعلق باليابان، فقد تراجع أداء الاقتصاد الياباني في عام 2020 جرّاء جائحة كوفيد-19 ليسجل انكماشاً بحوالي 4.8 في المائة، وذلك لأول مرة منذ 11 عاماً، مقابل نمو بنحو 0.3 في المائة عام 2019. سارعت الحكومة اليابانية لتبني حزم تحفيزية للحد من التراجع في الأنشطة الاقتصادية ساهمت في الحد من حجم الانكماش الناجم عن عملية الإغلاق. بلغت حزم التحفيز المالي في اليابان نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي إبريل 2020، قدمت الحكومة اليابانية حزمة طوارئ اقتصادية بمبلغ 117.1 تريليون ين ما يمثل 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، وذلك بهدف دعم تنفيذ تدابير لمواجهة تداعيات الجائحة، وحماية العمالة والأعمال. وفي 27 مايو، خصصت الحزمة الثانية بمبلغ 117.1 تريليون ين، للحماية الصحية، ودعم الأفراد، وتحويلات للحكومات المحلية. وفي 8 ديسمبر 2020 طبقت اليابان تدابير اقتصادية إضافية بمبلغ 73.6 تريليون ين. بالنسبة للأداء الفصلي للاقتصاد الياباني خلال عام 2020، فقد شهد الربعين الأول والثاني من العام تراجعاً كبيراً في النمو الاقتصادي بحوالي 1.9 في المائة و28.6 في المائة على التوالي، ثم حقق الاقتصاد الياباني نمواً خلال الربع الثالث بنحو 22.9 في المائة، وهذا متوقع في ظل التخفيف من قيود الإغلاق. ولكن الذي ميز اقتصاد اليابان عن معظم اقتصادات الدول الصناعية هو اختتام عام 2020 بشكل قوي بفضل انتعاش الصادرات والدعم الحكومي الضخم، حيث حقق الاقتصاد الياباني في الربع الرابع من العام نمواً بنسبة 12.7 في المائة مقارنة بالربع الثالث على أساس سنوي.

بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى[2]، فقد شهدت انكماشاً عام 2020 بنحو 4.2 في المائة، مقابل نمو بنحو 1.8 في المائة عام 2019، وهو ما يتماشى مع الحالة التي يمر بها الاقتصاد العالمي جراء أزمة كوفيد-19. كما أن التباطؤ الكبير في نمو اقتصاد الصين والانكماش الذي أصاب دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أثر سلباً على أداء تلك المجموعة باعتبارها السوق الرئيس لصادرات هذه الدول.

(2) تشمل الدول المتقدمة الأخرى في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2021 " مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

الإطار رقم (1)

الاجراءات التي تبنتها الدول لمواجهة أزمة كوفيد-19 [3]

تباينت استجابة الدول لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19، حيث ساهمت التدابير والحزم التحفيزية، في الحد من الآثار السلبية لتلك الأزمة على اقتصاداتها. اتسع نطاق هذه التدابير ليشمل كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء بالنظر إلى التدابير الموجهة للأفراد، فقد تم توفير الإغاثة الفورية للفئات الأكثر ضعفاً.

ففي مصر، على سبيل المثال، زادت المعاشات التقاعدية، في حين قامت عدة دول في أمريكا الجنوبية بتوسيع تأمين البطالة، وسعت دول أخرى إلى حماية المرضى أو المشردين وتوفير الأمن الغذائي. وقامت إندونيسيا، على سبيل المثال، بتوسيع برنامج الرعاية الاجتماعية ليشمل المساعدة الغذائية، بينما قدمت تايوان كوبونات لاستخدامها في المتاجر والمطاعم. كما قامت بعض البلدان بسن برامج أوسع للدخل الأساسي المُعمم (Universal Basix Income)، لدعم العاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص، حيث قدمت البرازيل، على سبيل المثال، تحويلات نقدية للعمال في القطاع غير الرسمي، في حين اتجهت كذلك كل من مصر والمغرب إلى تقديم مساعدات للعمالة في القطاع غير الرسمي.

قدمت ألمانيا مدفوعات مباشرة للشركات بناءً على حجم الأعمال، في حين غطت السعودية 60 بالمائة من رواتب شركات القطاع الخاص المتأثرة بالأزمة، وأعلنت أستراليا عن مدفوعات "الحفاظ على العمل" المكثفة التي تهدف إلى دعم أجور ما يصل إلى ستة ملايين عامل من خلال المدفوعات التي تتم كل أسبوعين.

في هذا الصدد اهتم عدد من المنظمات الإقليمية والدولية بتتبع السياسات المتخذة من الدول حول العالم لتجاوز الأزمة، وقامت الدول بالإخطار عن تلك السياسات وفقا لعدد من الفئات المحددة، وفيما يلي نسبة كل فئة من إجمالي السياسات المتبعة والمستفيدين المستهدفين:

- **فئة دعم السياسة المالية:** شكّلت نحو 34.4 في المائة من إجمالي السياسات المتبناه، وشملت مساعدات التدفق النقدي للمستفيدين المستهدفين من الموظفين والأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضخ السيولة للشركات والبنوك التجارية والشركات والموظفين والفئات الضعيفة في القطاع غير الرسمي.
- **فئة دعم السياسة العامة:** بلغت نحو 6.8 في المائة من الإجمالي، بما في ذلك ضمان الأمن الغذائي للمستهدفين من الأسر الفقيرة، ونظام الرعاية للمستفيدين المستهدفين من الموظفين والأفراد والشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تضمن الإنفاق الحكومي على الأفراد والشركات، والتنازل عن الرسوم الجمركية للأفراد.
- **فئة دعم السياسات المتعددة:** بلغت نحو 47 في المائة من الإجمالي، وشملت القروض وتأجيل الفائدة للمستفيدين المستهدفين من الأفراد والأعمال، وعمال المنازل الفقراء، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والفئات الضعيفة، والقطاع غير الرسمي. بالإضافة إلى توفير اختبار كوفيد -19 مجاناً، ومساهمات التأمين الاجتماعي.
- **فئة دعم السياسات:** بلغت نحو 6.3 في المائة من الإجمالي، وشملت تخفيض سعر الفائدة للمستفيدين من الشركات والبنوك التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة والإعفاء أو التخفيض الضريبي للشركات والأفراد والعائلات والأشخاص والشركات.
- **فئة تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي:** بلغت نحو 4 في المائة من الاجمالي وتضمنت اشتراكات التأمين الاجتماعي للأفراد والعائلات والأفراد والشركات وإعانات البطالة.
- **فئة المساعدات الاجتماعية:** شكّلت 1.3 في المائة من الإجمالي وتضمنت المعاشات التقاعدية والتحويلات النقدية ودعم دخل الموظفين والأفراد والشركات والأسر الفقيرة، وإعانات الإيجار والسكن، والتحويلات العينية.
- **فئة تعزيز أسواق العمل:** شكّلت 6 في المائة من الإجمالي، وشملت الإجازات مدفوعة الأجر أو العمل من المنزل لصالح الشركات، والموظفين، والأفراد والعائلات، والأشخاص والشركات، والعاملين لحسابهم الخاص والمهنيين، والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **فئة القروض والمزايا الضريبية:** شكّلت نحو 0.4 في المائة من الإجمالي، وتضمنت ذلك الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وتأجيل مدفوعات الفوائد للمستفيدين المستهدفين من البنوك التجارية والأفراد والعائلات.

أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فكان التراجع في أداء اقتصاداتها كمجموعة أقل مما عانت منه اقتصادات الدول المتقدمة، إلا أنها كانت مرشحة لتحقيق أداء أفضل من ذلك في ظل الأداء الجيد للاقتصاد الصيني وتحقيقه معدل نمو موجب عام 2020. يرجع ذلك لتأثرها بعوامل أخرى عمقت من أثر الجائحة أهمها، تراجع أسعار النفط خلال العام إلى مستويات منخفضة بلغت نحو 41.5 دولاراً للبرميل، حيث تتضمن المجموعة دول منتجة ومصدرة للنفط. إضافةً إلى أثر تعرض بعض دول المجموعة لتوترات سياسية أثرت على أدائها الاقتصادي. كما أن بعضها عانى من أزماتٍ هيكليةٍ أثرت على أدائها مثل الاقتصاد الارجنتيني الذي عانى من ارتفاع التضخم، وانخفاض الإنتاجية، والتراجع المستمر في قيمة العملة الأرجنتينية

[3] ESCWA, (2021). "COVID-19 Stimulus Tracker".

والتحديات التي ترتبط بقدرة الحكومة على خفض العجز المالي. كما تفاقم تأثير الأزمة بجنوب أفريقيا، ثاني أكبر اقتصاد في القارة الإفريقية، وسط ضغوط أثرت سلباً على أداء قطاعي التعدين والصناعة.

إلا أنه يلاحظ تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية [4] كأقل المجموعات تأثراً بالأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 بين كافة المجموعات في العالم وليس فقط بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

فيما يتعلق **بالاقتصاد الصيني**، فرغم أن فيروس كورونا ظهر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في أواخر عام 2019، الا أن الاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الرئيس الوحيد الذي حقق نمو إيجابي عام 2020، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 2.3 في المائة، مقابل نمو بنحو 5.8 في المائة عام 2019. ورغم إغلاق السلطات الصينية أكثر من نصف البلاد بداية عام 2020، ومن ثم انكماش الاقتصاد بنسبة 6.8 في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، إلا أن الاقتصاد الصيني عاد إلى النمو بحلول الربع الثاني حيث حقق معدل نمو بلغ 2.3 في المائة، واستمر تحسن النمو في الربع الثالث ليبلغ نحو 4.9 في المائة واختتم العام بأعلى معدل نمو ربع سنوي خلال العام بنحو 6.5 في المائة.

كانت السياسات والإجراءات الصحية التي اتبعتها الصين للسيطرة على انتشار المرض، بالإضافة إلى برامج التحفيز للاقتصاد من أهم العوامل التي ساهمت في استعادة الصين لنموها بعد انكماش شهده الاقتصاد خلال الربع الأول من عام 2020، حيث قامت الحكومة الصينية برصد حزم تحفيزية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 بمبلغ 4.2 تريليون يوان، تشمل زيادة الانفاق الطبي ومساعدة المنتجين للمعدات الطبية بنحو 1.8 تريليون يوان، وكذلك رصد مخصصات للإعفاء الضريبي، والتأمين الاجتماعي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 400 مليار يوان. تميزت برامج التحفيز بكونها ركزت على استعادة إنتاج المصانع وحماية الشركات الصغيرة من الانهيار، فضلاً عن تقديم الدعم المباشر للمستهلكين. كما ساهمت القطاعات الاقتصادية الموجهة للتصدير في تعزيز قدرة ثاني أكبر اقتصاد في العالم على مواجهة التداعيات الناجمة عن الجائحة، مما يؤكد ذلك أن حصة الصين في الصادرات العالمية للسلع نمت خلال عام 2020 إذ سجلت نمواً بنحو 15.5 في المائة بنهاية العام، مقارنة بنحو 13.7 في المائة في أواخر عام 2019، في ظل الارتفاع الكبير في صادرات سلع الحماية الشخصية، وأجهزة التنفس الصناعي. تجدر الإشارة إلى أن الفائض التجاري للصين خلال عام 2020 بلغ نحو 535 مليار دولار، بزيادة نسبتها 27 في المائة عن الفائض التجاري لعام 2019، وهو أكبر فائض تجاري للصين منذ عام 2015. لكن الاستهلاك - كمحرك رئيس للنمو - لم يرق إلى مستوى التوقعات، حيث تقلصت مبيعات التجزئة بنسبة 3.9 في المائة عام 2020، رغم ارتفاعها في الربع الرابع بنسبة 4.6 في المائة.

على خلاف معظم دول العالم، حققت تايوان الصينية معدل نمو موجب بلغ نحو 3.1 في المائة عام 2020، وليس هذا فحسب، بل إن هذا المعدل كان أعلى مما حققته عام 2019.

أما بالنسبة لأداء الاقتصاد الهندي، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8 في المائة عام 2020 مقابل نمو بنحو 4 في المائة عام 2019، ورغم أن الهند حاليًا تعد أحد أهم اللاعبين في المشهد الاقتصادي العالمي، كخامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزةً بريطانيا وفرنسا في عام 2019، كما أنها ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتمتلك قطاع زراعي قوي حيث تعتبر أكبر دولة منتجة للحليب، وثاني أكبر دولة منتجة للفواكه والخضروات في العالم، إلا أن الانكماش الكبير للاقتصاد الهندي لا يُمكن أن يُعزى إلى تأثيرات جائحة كوفيد-19 فحسب، ولكن في واقع الأمر أن الاقتصاد الهندي فقد زخمه حتى قبل أزمة كوفيد-19، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 إلى أدنى مستوى له في أكثر من عشر سنوات ولم يتجاوز نصف معدل نموه البالغ 8.3 في المائة عام 2016. يُعزى تباطؤ النمو إلى تضافر عدة عوامل من بينها هشاشة النظام المصرفي وتباطؤ حركة التجارة الدولية.

(4) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنجلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فيتنام.

المتابع للأداء ربع السنوي للاقتصاد الهندي يُلاحظ أنه على خلاف معظم الاقتصادات الكبرى، فقد حقق معدل نمو إيجابي خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 4 في المائة، إلا أن عمليات الإغلاق قد أدت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني بنسبة 23.9 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019، واستمر الانخفاض خلال الربع الثالث وإن كان أقل حدة حيث بلغت نسبة الانكماش نحو 7.3 في المائة. ومع تبني حزم تحفيزية بقيمة 266 مليار دولار، في صورة تقديم قروض بلا ضمانات للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك رفع القيود المتعلقة بالسفر تدريجياً، تمكنت أجزاء كثيرة من الاقتصاد من العودة إلى العمل، وحقق الاقتصاد الهندي نمواً بنحو 0.4 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2020.

بخصوص أداء **الاقتصاد البرازيلي**، فقد سجل انكماشاً بنحو 4.1 في المائة في عام 2020 مقابل نمو بنحو 1.4 في المائة عام 2019، ويعد هذا الانخفاض في الناتج الأعلى منذ أكثر من 30 عاماً، حيث أنه تجاوز الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو 3.5 في المائة في عام 2015، حيث تسببت الجائحة في وقف النمو الاقتصادي الذي شهدته البرازيل اعتباراً من عام 2017، حيث أدت جائحة كوفيد-19 إلى خفض النشاط الاقتصادي إلى مستويات قياسية، نتيجة سلسلة من إجراءات الإغلاق التي فرضتها السلطات اعتباراً من نهاية شهر مارس من عام 2020، وترتب عليها تراجع في أداء معظم القطاعات الاقتصادية، حيث تراجع قطاع الخدمات الذي يساهم بنحو 60 في المائة من النشاط الاقتصادي بنحو 4.5 في المائة، بينما انخفض الإنتاج الصناعي بنحو 3.5 في المائة، في حين نما القطاع الزراعي، بنحو 2 في المائة، مدفوعا بالطلب الخارجي.

يظهر الأداء ربع السنوي تحسن أداء الاقتصاد البرازيلي خلال النصف الثاني من عام 2020، فبعد تراجع الناتج في الربعين الأول والثاني بنحو 1.5 في المائة، و9.6 في المائة على التوالي، مقارنة بالفترتين المقابلتين من عام 2019، حقق الاقتصاد البرازيلي معدل نمو في الربعين الثالث والرابع بنحو 7.7 في المائة و3.2 في المائة على التوالي.

أما **دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**[5]، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة بنحو 3.4 في المائة، مقابل نمو محدود عام 2019 بنحو 0.8 في المائة. ورغم أن جائحة كوفيد-19 ساهمت بشكل كبير في هذا التراجع إلا أن حدة التداعيات الناتجة عن الجائحة قد زاد من حجم التحديات الهيكلية التي تواجه دول المنطقة، إضافةً إلى تأثير التراجع الكبير في أسعار النفط الذي انعكس على جميع مناحي الحياة الاقتصادية في الدول العربية المُصدرة للنفط باعتبار المنطقة من أكبر مناطق العالم إنتاجاً للنفط، مما ساهم في انكماش اقتصادات المجموعة. كما أدت الأوضاع الداخلية غير المواتية التي تشهدها بعض دول المنطقة إلى تعميق حجم الإنكماش الذي شهدته دول هذه المجموعة. في ظل تبني معظم دول المنطقة برامج من أجل تحفيز الاقتصاد وأخرى ذات طابع اجتماعي وما ترتب عنها من زيادةٍ كبيرةٍ في النفقات العامة، ارتفع الدين العام من نحو 45 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 إلى 58 في المائة نهاية 2020. وتشير البيانات إلى تسجيل جميع دول المجموعة تراجعاً في حجم الناتج عام 2020 باستثناء مصر وطاجكستان وأوزباكستان.

بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.9 في المائة عام 2020، مقابل نمو بنحو 3.2 في المائة عام 2019، وهذا التراجع في النمو يُعد من أقل معدلات التراجع في مختلف المجموعات الفرعية، وقد يرجع ذلك إلى تباطؤ انتشار جائحة كوفيد-19 في دول المجموعة. كما أن القطاع الزراعي هو المُهيمن في معظم دول المجموعة، وهو من أقل القطاعات تأثراً بالجائحة، وكذلك لكون أسعار السلع الأولية قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال عام 2020، ومن ثم ساعدت تلك العوامل الاقتصادات الأفريقية على الصمود في وجه التبعات الاقتصادية للجائحة.

كان تأثر دول شرق وجنوب إفريقيا، هو الأكبر بين دول المجموعة حيث انكمش الناتج في دول تلك المجموعة بنحو 3 في المائة عام 2020 مدفوعاً في

(5) يشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول العربية إضافة إلى إيران وباكستان وأفغانستان وطاجيستكان، وأوزبكستان.

معظمه بالانكماش في جنوب أفريقيا وأنجولا اللتين تمثلان أكبر اقتصادين بهاتين المنطقتين الفرعيتين، في حين كان الانكماش أقل حدة في دول غرب ووسط أفريقيا بنسبة 1.1 في المائة في عام 2020، وهو ما يُعزى جزئياً إلى مستويات أقل حدة لتراجع الناتج في نيجيريا - الاقتصاد الأكبر بهذه المنطقة الفرعية- خلال النصف الثاني من العام.

التضخم

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم، شهد عام 2020 تراجعاً محدوداً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ليصل إلى 1.4 في المائة، مقابل 1.5 في المائة عام 2019، وذلك رغم قيام البنوك المركزية في كافة دول العالم باتباع سياسات توسعية لزيادة السيولة بالأسواق للخروج من حالة الركود التي يعانى منها الاقتصاد في أنحاء العالم. يأتي هذا التراجع على خلفية ما تعرضت له معظم الدول لعمليات إغلاق، مما انعكس في تراجع القوى الشرائية لدى الأفراد إما نتيجة ضعف الدخول أو عدم اليقين بشأن ما سيحدث خلال السنوات المقبلة، وهذا ما انصب على ضعف نمو الطلب النهائي، ومن ثم شهدت معدلات الادخار ارتفاعا خلال عام 2020. فعلى سبيل المثال ارتفع معدل ادخار الأسر الأمريكية من 7.7 في المائة من إجمالي دخلها في ديسمبر 2019 إلى 23.2 في المائة في ديسمبر 2020، وفي منطقة اليورو من 12.8 في المائة في العام 2019 إلى 19 في المائة في 2020.

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ التفاوت في درجة ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، ففي مجموعة الدول المتقدمة، تجاوز معدل التضخم متوسطه للمجموعة في منطقة اليورو فقط، حيث بلغ 1.5 في المائة عام 2019 مقابل 1.7 في المائة عام 2019. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمملكة المتحدة، كندا والدول المتقدمة الأخرى فقد ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية بها بمستويات أقل من متوسط الدول المتقدمة، حيث بلغ 1.2 في المائة، 0.9 في المائة، 0.9 في المائة، 0.7 في المائة، 0.6 في المائة لهذه الدول على الترتيب عام 2020 مقابل 1.8 في المائة، 0.6 في المائة، 1.8 في المائة، 1.9 في المائة، 1.4 في المائة على الترتيب عام 2019.

بالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ظل عند مستواه المُسجل عام 2019 البالغ 5.1 في المائة ذلك رغم الآثار الانكماشية لجائحة كوفيد-19 وهذا يرجع للتباين في اتجاه التضخم في دول المجموعة، ففي الوقت الذي انخفضت فيه معدلات التضخم في كل من دول وسط وشرق أوروبا، والدول النامية الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية، ارتفع معدل التضخم على خلاف ما هو متوقع في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ 10.6 في المائة عام 2020 مقابل 7.6 في المائة عام 2019، على خلفية ضعف مرونة الطلب الاستهلاكي، نظراً لهيكلية الطلب المحلي بها الذي يعد مدفوعاً بصورة أساسية بالطلب على السلع الاستهلاكية الرئيسة. كما ارتفع معدل التضخم في دول إفريقيا جنوب الصحراء ويرجع ذلك لانخفاض قيمة عملات عدد من دول المجموعة مما أدى إلى ارتفاع التضخم المستورد، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2) : معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2016-2020)

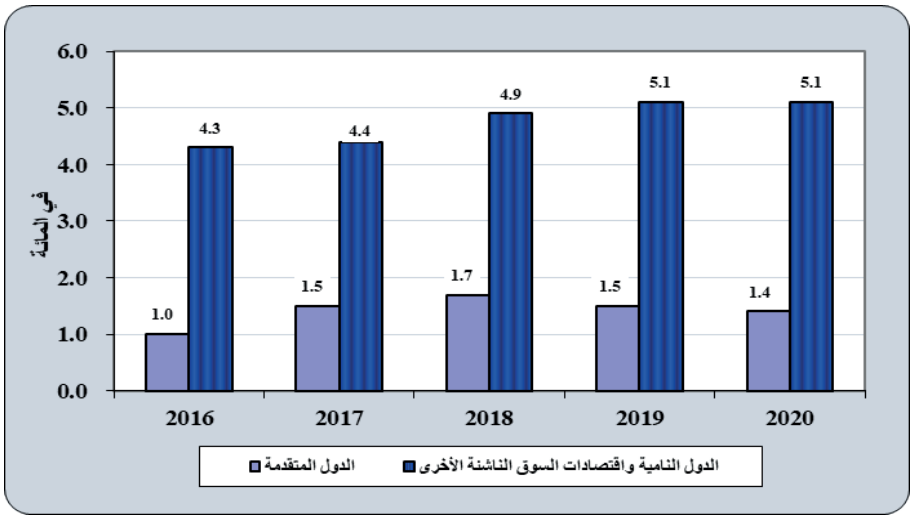

المصدر : الملحق (1/ 2)

البطالة

أدت جائحة كوفيد-19 بحسب ما أعلنته منظمة العمل الدولية إلى خسارة ما يعادل 114 مليون وظيفة عام 2020، حيث أشارت المنظمة في تقريرها السابع المخصص لآثار الوباء على عالم الأعمال إلى أنه في عام 2020 تم فقدان نحو 8.8 في المائة من ساعات العمل في العالم مقارنة مع الربع الرابع عام 2019، بما يفوق نحو أربعة أضعاف خسارة ساعات العمل إبان الأزمة المالية العالمية عام 2009 بما تمثل أشد أزمة تواجه سوق العمل منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات. فقد ارتفع معدل البطالة في العالم بنحو 1.8 نقطة مئوية، مما جعل معدل البطالة العالمي يرتفع من 4.8 في المائة عام 2019 إلى 6.6 في المائة عام 2020، على خلفية ارتفاع عدد الذين فقدوا وظائفهم بنحو 114 مليون شخص، فضلاً عن تخفيض ساعات العمل للذين مازالوا يعملون، مما أدى إلى انخفاض دخل العمل العالمي بنسبة 8.3 في المائة، باستبعاد تدابير الدعم.

تعد النساء الأكثر تضرراً من الرجال في سوق العمل عام 2020، حيث فقدت نحو 5 في المائة من نساء العالم وظائفهن مقابل 3.9 في المائة للرجال. كما كان الضرر أكثر حدة بين الشباب، حيث فقد 8.7 في المائة من الشباب (15-24 سنة) وظائفهم، مقابل 3.7 في المائة للفئات العمرية الأخرى. كما أن العاملين في الفنادق والمطاعم، كانوا أكثر تضرراً حيث انخفض عدد الوظائف فيها بأكثر من 20 في المائة، يليها قطاع تجارة التجزئة والتصنيع. أما قطاعات الإعلام والاتصالات فكانت من القطاعات التي شهدت ارتفاعاً في أعداد العاملين بما يتلاءم مع تنامي دورها في ظل الجائحة.

سجلت اليابان أقل معدل بطالة بين الدول المتقدمة، حيث بلغ نحو 2.8 في المائة بارتفاع لم يتجاوز 0.4 في المائة عام 2020، مقارنة بعام 2019، في حين كان فقدان العمل أشد حدةً في الولايات المتحدة الأمريكية بارتفاع بلغ نحو 4.4 في المائة عام 2020 مقارنة بعام 2019، وفي الاتحاد الأوروبي ارتفع عدد الباحثين عن عمل أو العاطلين في (فئة الشباب العمرية) ما بين 15 و24 بنحو 5 في المائة عام 2020، في حين سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في المنطقة عام 2020 بمعدل بلغ 4.2 في المائة، بينما سجلت اليونان أعلى معدل بطالة بنحو 16.4 في المائة.

بالنسبة لمعدل نمو الوظائف، فقد شهد هذا المعدل تحول من النمو إلى الانكماش في كافة الدول المتقدمة، باستثناء منطقة اليورو التي شهدت تراجعاً في معدل النمو، فعلى مستوى الدول المتقدمة تحول نمو الوظائف الذي بلغ 1.2 في المائة خلال عام 2019. لانكماش بنحو 2.6 في المائة خلال عام

2020، وكان هذا التحول أكثر حدة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فقد بلغ 6.2 في المائة، 5.1 في المائة عام 2020، مقابل 1.1 في المائة، 2.2 في المائة عام 2019 على الترتيب. في حين أنه كان أقل حده في دول منطقة اليورو. وعلى مستوى دول منطقة اليورو سجلت كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا تراجعاً في معدل نمو الوظائف بنحو 0.6 في المائة، 1.8 في المائة، 0.5 في المائة على الترتيب، خلال عام 2020، مقارنة بنمو في الوظائف بنحو 0.3 في المائة، و0.6 في المائة، و1.1 في المائة خلال عام 2019، أما في باقي الدول المتقدمة، فقد تراجع معدل نمو الوظائف لليابان من 0.9 في المائة ليسجل انكماشاً بنسبة 0.7 في المائة عام 2020، في حين تراجع معدل نمو الوظائف في المملكة المتحدة من 1.1 في المائة عام 2019، ليسجل انكماشاً بنحو 0.5 في المائة عام 2020. (الملحق 3/1).

أسعار الفائدة

خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرتين خلال شهر مارس 2020 الأولى في 3 مارس والثانية يوم 16 مارس 2020، حيث خفض النطاق المستهدف لأسعار الفائدة إلى ما يتراوح بين صفر و0.25 في المائة، ثم استقر سعر الفائدة على هذا المعدل بقية العام، وذلك من أجل إتاحة الاقتراض للعملاء من الشركات والأفراد بأقل تكلفة ممكنة، بغية تحفيز الاقتصاد عبر خفض تكلفة الاستثمار، ومن ثم خفض تكلفة الإنتاج، وتوفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة، وهو ما انعكس إيجابياً على نمو الاقتصاد، ومن ثم الحد من حدة ركود الاقتصاد الأمريكي. ويطبق بذلك مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الصفرية لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية.

صاحب خفض أسعار الفائدة الأمريكية انخفاض في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في كل من منطقة اليورو واليابان، ضمن الإجراءات التيسيرية التي اتخذتها لمواجهة الأزمة، حيث نفذ البنك المركزي الأوروبي عملية خفض في معدل الفائدة على الودائع داخل النطاق السالب، من -0.356 في المائة إلى -0.425 في المائة عام 2020، إضافة إلى التوسع في برنامج شراء الأصول فيما يُعرف "ببرنامج مشتريات طوارئ الجائحة"، في حين خفض بنك اليابان الفائدة قصيرة الأجل من -0.015 في المائة عام 2019 إلى -0.028 في المائة عام 2020.

في حين ارتفعت الفائدة في المملكة المتحدة، وكندا خلال عام 2020 لتبلغ نحو 0.808 في المائة، و1.89 في المائة على التوالي مقابل 0.723 في المائة، 1.791 في المائة عام 2019، وهو ما يُعد أعلى معدل فائدة في المملكة المتحدة منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، ومما شجع على رفع أسعار الفائدة بكل من كندا والمملكة المتحدة انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني مقابل العملات الرئيسة بالعالم عام 2020، والتوسع في برنامج شراء الأصول كبديل عن الاقتراب من الفائدة السلبية.

تماشياً مع انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل انخفاضاً في كافة الدول المتقدمة، حيث انخفضت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا على التوالي من 2.144، و-0.110، و0.584، و0.936، و1.589 في المائة إلى 0.894، و-0.005، و0.213، و0.374، و0.753 في المائة عام 2020. الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

أدت جائحة كوفيد-19 إلى اضطرابات غير مسبوقة في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، حيث انخفض الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم. وكان لها تأثير غير مسبوق على العالمية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، بالتالي أثرت بشدة على التجارة ومؤسسات الأعمال. شكلت السياسات التجارية إحدى الأدوات التي لجأت إليها العديد من الحكومات، للحد من تداعيات الجائحة، حيث تم تخفيض الحواجز التي تعيق استيراد المنتجات والمستلزمات الطبية والمنتجات الزراعية والغذائية، فيما فُرضت في المقابل قيوداً على الصادرات من هذه السلع. وكان الدافع وراء المزيج من تيسير الاستيراد والضوابط على التصدير توفير أكبر قدر ممكن من الإمدادات الحيوية في الأسواق المحلية.

لعبت التجارة دوراً حاسماً في التصدي للجائحة، مما أتاح للدول ضمان الوصول إلى الإمدادات الغذائية والطبية الحيوية. كما استفادت التجارة الدولية من تطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات الذي أتاح تبادل عدد من السلع والخدمات المسوقة إلكترونياً.

الإطار رقم (2)
أثر جائحة كوفيد-19 على سلاسل الإمداد

شهدت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج العالمية ارتباكاً غير مسبوق جراء جائحة كوفيد-19، حيث تعثر تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال، مما أثر بشدة على التجارة والأعمال. وهذا ما دفع الشركات للنظر في مدى مرونة سلاسل التوريد العالمية الخاصة بها، حيث أظهر تفشي الوباء أنه على الرغم من قدرة سلاسل التوريد على التكيف المستمر، إلا أنها تعاني مما يطلق عليه "الانقطاعات الهيكلية".

وقد كان التوسع في سلاسل الإمداد العالمية مدفوعاً باعتبارات الكفاءة، واستغلال التخصص الشديد والتفاوتات بين المواقع. وكانت النتيجة خطوط إمداد طويلة ومُجزأة ولكنها غالباً ما تكون متركزة جغرافياً. ومن المفترض أن يؤدي التحسين في كل مرحلة من مراحل القيمة المضافة إلى تحسين مماثل للنظام. مع ذلك، فإن التجزء الشديد وزيادة الروابط وتقلبات البيئة المتزايدة تعني أن الاضطرابات المحلية يمكن أن يكون لها آثاراً لا يمكن التنبؤ بها على نطاق النظام التجاري العالمي.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 ليس فقط على جغرافية الإنتاج، ولكن أيضاً على إدارة سلاسل الإمداد. حيث أدت الاستعانة بمصادر خارجية إلى تقليل الهوامش إلى أدنى حد لكثير من الموردين، مما يجعل استمرارية الأعمال صعبة. وقد تعني الخسارة المستمرة للموردين الموثوق بهم إعادة النظر في الهوامش وتوثيق العلاقات الداعمة على طول سلاسل الإمداد.

إن الآثار المترتبة على مثل هذه التغييرات بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية غير واضحة. فمن ناحية، يمكن أن توفر الرغبة في تقليل الاعتماد على المحاور التقليدية فرصاً لبعض البلدان. إلا أنه من ناحية أخرى، سيحتاج أي اقتصاد عضو جديد في سلاسل القيمة العالمية إلى ضمان أن يتمتع ببيئة تشغيل مستقرة وجذابة مع روابط إقليمية وثيقة، قد تكون فرص الترقية محدودة أيضاً عندما تقيد التدابير الحمائية الوصول إلى التقنية أو تمنع استثمار الشركات متعددة الجنسيات في صناعات أو مواقع محددة.

في الماضي، كانت القرارات المتعلقة بكيفية تنظيم سلاسل الإمداد تستند إلى تأثيرات النطاق والتكلفة الأقل، ونادراً ما كان هناك اعتبار لمخاطر سلسلة التوريد. ولقد تغير هذا في أعقاب الوباء، حيث أن سلاسل الإمداد الطويلة ليست فقط عرضة للاضطراب ولكن التفاوت الجغرافي في تكاليف التصنيع آخذ في الاختفاء أيضاً، كما أن زيادة الأتمتة جعلت تكاليف العمالة أقل إثارة للقلق.

أوضحت جائحة كوفيد-19 أن مخاطر سلاسل الإمداد لها تكلفة، وأثبتت سلاسل التوريد العالمية أنها شديدة الضعف خلال هذه الأزمة. ووفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، فقد تأثر 75 في المائة من شبكات التصنيع العالمي في العالم بجائحة كوفيد-19، وأصبح لزاماً على الشركات الاستعداد للعمل في حالة عدم اليقين مع سلاسل الإمداد الأقصر ومحاولة الاستفادة من الموردين الإقليميين.

ولن تتمكن جميع الصناعات من التوجه إلى الإقليمية بالكامل، خاصة على المدى القصير. لكن لا بد أن تُؤخذ في الاعتبار المخاطر المفصلة بشكل أفضل وأن تكون في طليعة القرارات الرئيسة في كافة الصناعات والأنشطة في المستقبل. كما تعمل الأتمتة على تغيير متطلبات المواهب والقدرات، مع التركيز بشكل أقل على الكمية والمزيد على الجودة. ولا تزال قاعدة مهارات التمكين عاملاً حاسماً عند تحديد مكان إنتاج المنتجات أو توزيعها، حيث أصبح العالم بحاجة إلى الاستثمار في تحسين المهارات لاستكمال المزايا الموجودة بالفعل في الأطر المؤسسية والبنية التحتية وبيئة الأعمال.

في ضوء ذلك، سجلت التجارة الدولية انكماشاً بنحو 8.5 في المائة خلال عام 2020، مقابل نمو بنسبة 0.9 في المائة عام 2019. على مستوى الدول المتقدمة، فقد انكمشت صادراتها عام 2020 بنسبة 9.5 في المائة مقابل نموها بنسبة 1.3 في المائة عام 2019، كما انكمشت وارداتها بنسبة 9.1 في المائة عام 2020، مقابل 1.7 في المائة عام 2019، وهو ما يعكس أثر عمليات الإغلاق التي اتخذتها الدول المتقدمة خلال عام 2020 وكذلك تقييد صادراتها من المنتجات والمستلزمات الطبية والمنتجات الزراعية والغذائية. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى كمجموعة، فإن التراجع في معدل نمو التجارة كان أقل حدة، حيث انكمشت صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بنحو 5.7 في المائة عام 2020، مقابل نموها بنسبة 0.5 في المائة عام 2019. في هذا السياق، بلغت إجمالي قيمة تجارة الصين من السلع عام 2020 نحو 32.16 تريليون يوان، بزيادة قدرها 1.9 بالمائة عن عام 2019 وهو ما يمثل رقماً قياسياً، حيث بلغت قيمة الصادرات 17.93 تريليون يوان بزيادة قدرها 4 بالمائة. كما شهدت واردات الدول النامية تراجعا خلال عام 2020 بنحو 8.6 في المائة، مقابل انكماشها بنسبة محدودة بلغت نحو 1 في المائة فقط خلال عام 2019 الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2020-2016)

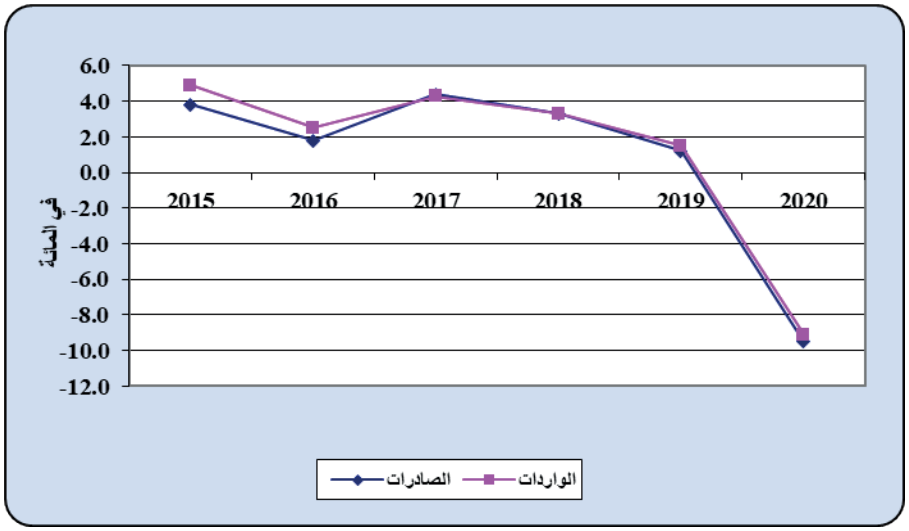

المصدر: الملحق (1/5).

الشكل (4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2020-2016)

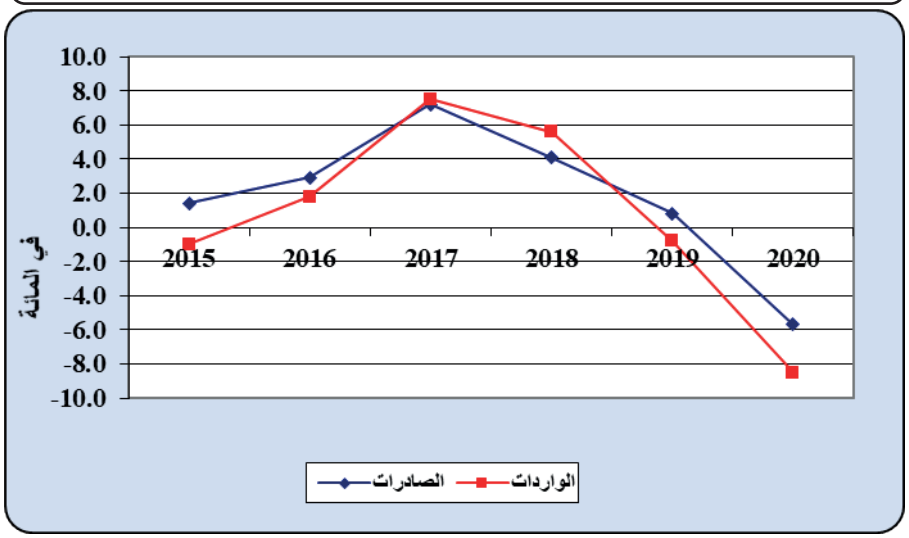

المصدر : الملحق (1/ 5)

فيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد شهدت تحسناً نسبياً خلال عام 2020 بالمقارنة بعام 2019 في الدول المتقدمة، حيث بلغت 0.7 في المائة عام 2020 مقابل 0.2 في المائة عام 2019. يرجع ذلك إلى التحسن في أسعار صادراتها من المستلزمات والمعدات الطبية والأجهزة الإلكترونية، في حين انخفضت شروط التبادل التجاري للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة عام 2020، حيث انخفضت لتبلغ نحو -1.3، مقابل -1.2 في المائة عام 2019، وهو ما يُعزى في جانب منه إلى الانخفاض النسبي في أسعار النفط والمعادن عام 2020. الملحق (5/1).

بالنسبة **لموازين المدفوعات**، فانعكاساً للتطورات السلبية في حجم التجارة الدولية، سجلت الدول المتقدمة انخفاضاً كبيراً في فائض الحساب الجاري عام 2020 ليبلغ نحو 175.8 مليار دولار، مقارنةً بنحو 342.1 مليار دولار عام 2019، بنسبة انخفاض بلغت 48.61 في المائة، وهو ما جاء كمحصلة للتطورات في الموازين الجارية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية من نحو 480.2 مليار دولار، إلى 646.4 مليار دولار خلال فترة المقارنة. كما تراجع فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو من نحو 306.7 مليار دولار عام 2019 إلى حوالي 293.3 مليار دولار عام 2020. كما انخفض الفائض المحقق بالحساب الجاري لليابان من 188.1 مليار دولار إلى نحو 165.8 مليار دولار عام 2020، في حين ارتفع فائض الحساب الجاري للدول المتقدمة الأخرى من 351.9 مليار دولار عام 2019 إلى 397.9 مليار دولار عام 2020، الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فرغم انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية، إلا أن فائض حسابها الجاري تضاعف عام 2020، حيث ارتفع ليبلغ نحو 106.2 مليار دولار، مقابل 52.2 مليار دولار عام 2019. ويرجع ارتفاع الفائض لدى المجموعة إلى الارتفاع الكبير في فائض الحساب الجاري للدول النامية الأسيوية من نحو 130.5 مليار دولار عام 2019 لنحو 359 مليار دولار عام 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 175 في المائة. يعكس هذا الارتفاع إلى النمو الكبير في صادرات بعض دول المجموعة لا سيما الصين التي تمكنت من التغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 خاصة خلال النصف الثاني من عام 2020، باتخاذ تدابير ساهمت في تطوير قطارات الشحن بين الصين وأوروبا لضمان استقرار سلاسل التوريد. كما ارتفعت صادرات الصين من الأدوات والمعدات الطبية باعتبارها أكبر مصدر لها عام 2020 بنحو 41.5 في المائة. ولم يمنع ذلك دون محافظتها على نمو صادراتها التقليدية من الحواسب المحمولة والأجهزة المنزلية بنسبة 20.4 في المائة و24.2 في المائة على التوالي عام 2020. في حين تحول فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ نحو 40.8 مليار دولار عام 2019 إلى عجز بنحو 97.3 مليار دولار عام 2020، لكون تلك المنطقة من أكبر مناطق تصدير النفط بالعالم الذي شهدت أسعاره العالمية انخفاضاً، إضافة إلى تراجع الطلب عليه جراء عمليات الإغلاق وتعليق السفر عام 2020، كما أن تجديد "اتفاق أوبك+" بهدف استعادة توازن السوق العالمية للنفط خفض إنتاج المجموعة من النفط.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

لم يكن في مقدور الدول النامية مواجهة الظروف غير المواتية التي واجهت اقتصاداتها خلال عام 2020 والمتمثلة في تبعات أزمة كوفيد-19، خاصة مع تعرض اقتصاداتها لفترات إغلاق تام، إلا من خلال استخدام احتياطياتها من النقد الأجنبي لضمان استيراد السلع الأساسية والإستراتيجية، وتغطية تراجع الاستثمارات الأجنبية، بجانب سداد التزاماتها الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية. من ثم تراجعت الاحتياطيات الخارجية لمعظم دول تلك المجموعة، إلا أن ارتفاعها للدول النامية الآسيوية قد حد من أثر تراجع الاحتياطيات الدولية في باقي دول المجموعة، وأسفر في المجمل عن ارتفاع محدود في الاحتياطيات الخارجية لدول المجموعة عام 2020، لتبلغ نحو 8406.8 مليار دولار مقابل نحو 8321.4 مليار دولار في عام 2019، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 1.03 في المائة.

فيما يخص تطور حجم الاحتياطات الخارجية للمجموعات الفرعية، يلاحظ تباين بين مواقف تلك المجموعات، حيث انخفضت الاحتياطيات الخارجية لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومجموعة دول وسط وشرق أوروبا، ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، بنسبة 8.29 في المائة، 0.76 في المائة، و15.18 في المائة، و3.4 في المائة على التوالي، في حين ارتفعت الاحتياطيات الخارجية للدول النامية الأسيوية بنحو 3.69 في المائة الملحق (7/1).

الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

واجهت الدول النامية قبل جائحة كوفيد-19 أزمةً تمثلت في ارتفاع ديونها الخارجية، فيما فاقمت الجائحة من عمق الأزمة على خلفية الحزم التحفيزية والتدابير التي اتخذتها هذه الدول لمواجهة تداعيات الجائحة مما أدى إلى ارتفاع مستويات الديون في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، حيث تراكمت الديون العامة والخاصة، بما قد يتوقع معه توقف عدد من تلك الدول عن سداد ديونها. كما أن هناك عدداً من البلدان الأخرى، لاسيما البلدان منخفضة الدخل، معرضة لارتفاع خطر المديونية الحرجة. فقد بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية عام 2020 نحو 11143.2 مليار دولار، مقارنةً بنحو 10600.5 مليار دولار عام 2019، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 5.12 في المائة. وقد أخذ حجم الدين العام لكافة دول المجموعة اتجاهاً تصاعدياً خلال عام 2020، حيث جاءت الدول النامية الآسيوية في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 8.95 في المائة، ثم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل نمو بلغ 5.59 في المائة. كما سجلت رابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية والكاريبي، معدلات نمو في ديونها بلغت 1.61 في المائة، و1.24 في المائة على التوالي، الملحق (8/1) والأشكال أرقام (5 – أ، وب، وج).

الشكل (5- أ) تطور نصيب الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من الديون الخارجية القائمة (2020-2019)

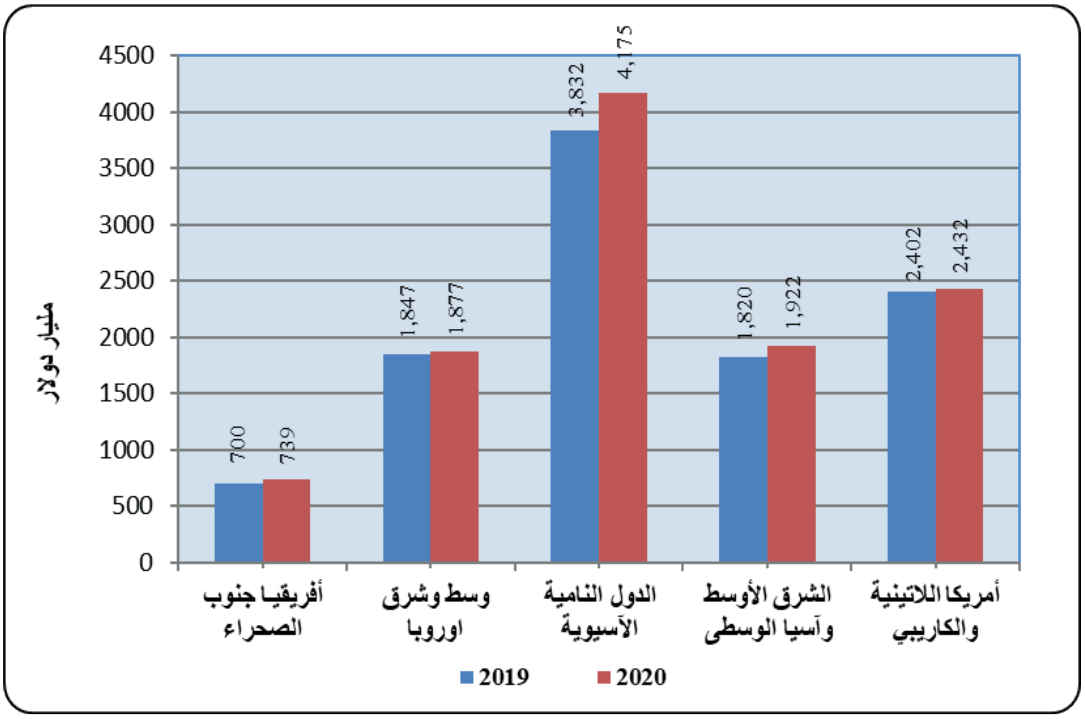

المصدر : الملحق (8/1)

شكل (5 -ب): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية (مليار دولار)

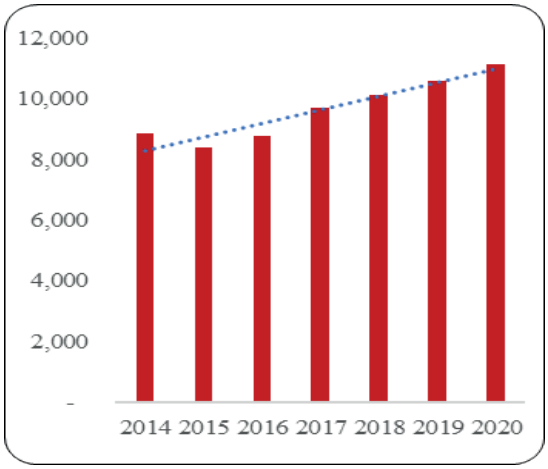

شكل (5- ج): مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية (%)

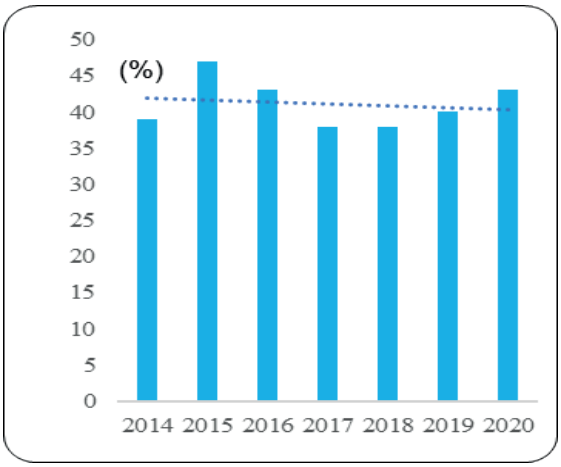

المصدر: الملحق (1/ 7).

يلاحظ من الشكلين 5- ب، و5-ج أن الاتجاه التصاعدي لحجم المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، انعكس بشكل واضح على قدرتها على خدمة المديونية، فبعد أن اتسمت نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات من السلع والخدمات بالثبات النسبي عند مستويات مقبولة خلال الفترة (2016-2019)، ارتفعت عام 2020 لمستويات قريبة من تلك المحققة عام 2015، حيث بلغت نحو 43 في المائة، وهو ما قد يشير إلى أن الحصول على التمويل من الخارج انعكس بصورة إيجابية في تحسين قدرة دول المجموعة على توليد مصادر جارية تكفل خدمة الديون المتزايدة.

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، استحوذت الدول النامية الأسيوية على حوالي 37.46 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 21.82 في المائة، ودول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على نحو 17.25 في المائة، ودول وسط وشرق أوروبا على نحو 16.84 في المائة، أما بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغت مديونيتها نحو 6.63 في المائة من إجمالي الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

فيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، كنسبة من صادراتها من السلع والخدمات، فقد ارتفعت لمختلف دول المجموعات، في ظل عمليات الإغلاق التي صاحبت جائحة كوفيد-19، مما أثر سلباً على حجم صادراتها لمختلف دول العالم، وكذلك التقييد الاختياري لصادراتها من المستلزمات الطبية والمواد الغذائية، ومن ثم تراجع الصادرات وارتفاع نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات لتبلغ 43 في المائة بعد أن سجلت 37.4 في المائة عام 2019.

على مستوى المجموعات الفرعية، ارتفعت النسبة خلال عام 2020 عن مستواها خلال عام 2019 في دول أمريكا اللاتينية، حيث بلغت نحو 50.3 في المائة، تليها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 46.5 في المائة، أما الدول النامية الأسيوية، فقد سجلت نسبة 45.2 في المائة عام 2020، واستمرت مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستقرةً عند مستوى 26.8 في المائة وسجلت في دول إفريقيا جنوب الصحراء 29.6 في المائة، شكل (5-ج)، والملحق (8/1).

أسعار الصرف

شهدت قيمة الدولار انخفاضاً مقابل عدد من العملات الرئيسة بالعالم في عام 2020، وقد جاء الانخفاض في قيمة الدولار مدفوعاً بعدة عوامل أهمها انخفاض

أسعار الفائدة الأمريكية وتوقعات المستثمرين ببقائها عند مستويات منخفضة لفترة أطول في ظل قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتغيير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يسمح باستهداف التضخم في الأجل المتوسط وهو ما يعني بقاء أسعار الفائدة منخفضة حتى ولو سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً وقتياً في الأجل القصير.

ووفقا لمسح قام به صندوق النقد الدولي فقد تراجَع نصيب الدولار من الاحتياطيات الرسمية الدولية إلى 59 في المائة وهو أدنى مستوى على مدار 25 عاما. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية مع سعي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى التنويع في تكوين احتياطي العملات لديها، وقد بلغ نصيب اليورو من الاحتياطيات نحو 20 في المائة، بينما زاد نصيب الدولار الأسترالي والدولار الكندي واليوان الصيني، إلى 9 في المائة.

في المجمل شهد سعر صرف الدولار مقابل الاسترليني ارتفاعاً محدوداً عام 2020، فبعد أن كان الجنيه الاسترليني يعادل 1.277 دولار عام 2019، ارتفعت قيمته مقابل الدولار عام 2020 ليعادل 1.283 دولار بنسبة ارتفاع بلغت 0.47 في المائة، في حين ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو من 1.120 دولار عام 2019 إلى 1.141 دولار عام 2020 أي بنسبة ارتفاع في قيمة اليورو مقابل الدولار بلغت 1.88 في المائة، في حين استقر سعر صرف الين مقابل الدولار خلال السنوات الخمس الاخيرة ليعادل الين 0.009 دولار، ملحق (9/1).

أسواق الأسهم الدولية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعرض البورصات العالمية في عام 2020 لتحديات كبيرة، إلا أنها تمكنت في نهاية العام من الحد من خسائرها المسجلة بداية العام، فقد بدت أسواق الأسهم العالمية، باستثناء الأسواق الاسيوية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً، متماسكةً رغم الإعلان عن انتشار فيروس كورونا المستجد في الصين وظهور بوادر التباطؤ الاقتصادي، ولكن مع بداية شهر مارس ما لبثت أن تعثرت أسواق الأسهم تحت صدمة الإغلاق غير المسبوقة وشبه المتزامنة للاقتصادات لوقف انتشار الوباء. ساهم تدخل الحكومات والبنوك المركزية السريع بحزم تحفيز أدت إلى انخفاض قياسي لأسعار الفائدة في انتعاش أسواق الأسهم، حيث وفرت تلك الحزم سيولةً انعكست بالإيجاب على أسواق المال وزادت من جاذبية عوائد الاستثمار في الأسهم، كما أن الضمانات التي قدمتها الدول وخطط العمل قصيرة الأجل ساهمت في منع انهيار الشركات ولكن رغم ذلك ظل أداء أسواق الأسهم ضعيفاً، ومع نهاية شهر سبتمبر، عادت بورصات معظم البلدان، باستثناء المملكة المتحدة، إلى مستوى نمو قريب من مستواها المسجل قبل الأزمة.

ولكن الموجة الثانية من الوباء خلال النصف الثاني من عام 2020 التي اجتاحت معظم دول العالم وخاصة أوروبا، أجبرت معظم دول أوروبا على إعادة فرض القيود، مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي مرة أخرى وبالتالي تراجع نشاط أسواق الأسهم. ولكن مع تخفيف تلك القيود ارتفعت مؤشرات أسواق الأسهم مرة أخرى في شهر نوفمبر، لتسجل على سبيل المثال البورصات الأوروبية أفضل أداء شهري لها في تاريخ سوق الأسهم منذ 30 عاماً. وتزامن هذا الارتفاع في سوق الأسهم مع تطوير لقاحات لمكافحة فيروس كوفيد-19، جدول رقم (1)، شكل رقم (6).

جدول رقم (1)
تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية
(2020-2016)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية العام (نقطة)					معدل التغير (2020-2019) (%)
		2016	2017	2018	2019	2020	
المملكة المتحدة	FTSE 100	7,143	7,687	6,728	7,645	6,461	-15.49
فرنسا	CAC 40	4,862	5,312	4,730	6,037	5,551	-8.05
المانيا	DAX 30	11,481	12,917	10,359	13,337	13,719	2.86
طوكيو	Nikkei 225	19,114	22,764	20,015	23,656	27,444	16.01
هونج كونج	Hang Seng	22,001	29,919	25,845	28,225	27,231	-3.52
امريكا	Dow Jones	19,762	24,719	23,327	28,645	30,606	6.85

المصدر: المواقع الالكترونية للبورصات العالمية.

الشكل (6): تطور مؤشرات البورصات العالمية
(%) (2020-2019)

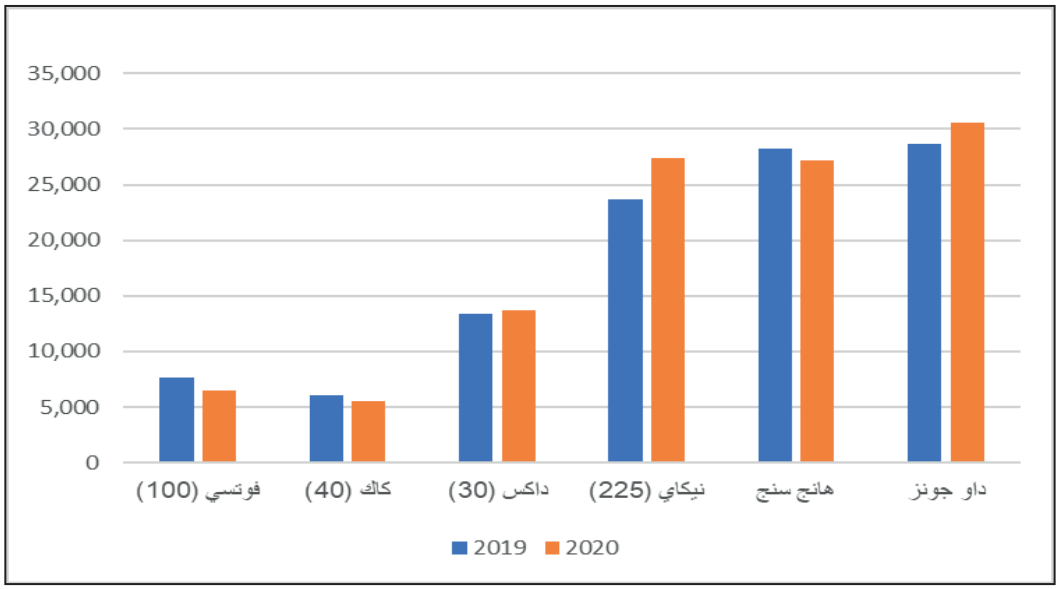

المصدر: المواقع الالكترونية للبورصات العالمية.

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، والشكل رقم (6) إلى ارتفاع مؤشر (نيكاي 225) لسوق طوكيو بنحو 16.01 في المائة عام 2020، وكذلك مؤشر سوق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بنحو 6.85 في المائة، 2.86 في المائة على الترتيب، في حين حقق مؤشر سوق المملكة المتحدة وفرنسا وهونج كونج انخفاضاً بنحو 15.49 في المائة، 8.05 في المائة، 3.52 في المائة على الترتيب.

التطورات في أسواق النفط العالمية

مع تراجع الطلب الاستهلاكي الناجم عن عمليات الاغلاق التي فرضتها غالبية الدول خلال عام 2020 لمواجهة تداعيات الجائحة شهد سوق النفط عاماً استثنائياً، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل كبير خلال الربع الأول من العام، وفي محاولة لمواجهة هذا الانخفاض عقد تحالف "أوبك +" اجتماعاً في مارس 2020 شهد تبايناً كبيراً في مواقف المنتجين وانتهى دون اتفاق على تخفيضات جديدة للإنتاج،

ومن ثم عودة جميع المنتجين إلى الإنتاج بكامل طاقاتهم، مما أدى إلى نشوب ضغوطات سعرية، ومن ثم شهد شهر أبريل 2020 واحدة من أغرب الأحداث في تاريخ صناعة النفط، حيث تهاوت عقود خام غرب تكساس الأمريكي تسليم شهر مايو 2020 مع نهاية جلسات التداول في الأسواق الأسيوية الآجلة، في سابقة تاريخية هي الأولى من نوعها على الإطلاق لتبلغ (37.63–) دولار للبرميل عند التسوية وذلك بسبب زيادة المعروض وتشبع قدرات التخزين وصعوبة التسويق، وهذا كان بمثابة انذار للمنتجين بحجم التحديات التي تواجههم ومن ثم أهمية العودة لطاولة المفاوضات.

في غضون ذلك، تم عقد اجتماعين استثنائيين لتحالف "أوبك +" في 9 و12 إبريل، وكان انخفاض الأسعار بمثابة الحافز الذي أدى بالمنتجين إلى الاتفاق على تعديلات في الانتاج هي الأكبر في تاريخ هذا الاتفاق، وقد بدأت بخفض الإنتاج بنحو 9.7 مليون برميل يومياً خلال شهري مايو ويونيو 2020، وتم تمديده لشهر آخر مع الاتفاق على استمرار برنامج خفض الإنتاج بشكل تدريجي حتى أبريل 2022. فيما تم خلال الاجتماع الذي عقد في يونيو 2020 الاتفاق على زيادة الإنتاج بنحو مليوني برميل في أغسطس وسبتمبر2020 لمواجهة ارتفاع الطلب المحلي في فصل الصيف وبقاء هذه الزيادة حتى نهاية العام.

ومن ثم فإن تطور الانعكاسات السلبية لجائحة كوفيد-19 من جانب ونتائج اجتماعات "اتفاق أوبك +" من جانب آخر انعكست على تطور أسعار النفط خلال عام 2020، حيث انخفضت أسعار سلة خامات أوبك من 65.1 دولار في شهر يناير 2020، إلى 17.7 دولار في شهر إبريل، إلا أنه مع التخفيف من عملية الإغلاق وكذلك تخفيضات الإنتاج في إطار "اتفاق أوبك +" أخذت الأسعار في الارتفاع، كما أنها كانت مرشحةً للارتفاع بشكل أكبر في ظل النظرة الإيجابية التي خلفتها اكتشاف لقاحات مع قرب عام 2020 على الانتهاء، إلا أن تحور الفيروس وظهور سلالات خطيرة في بعض مناطق العالم نجم عنه فقدان المكاسب السابقة نتيجة لاتساع نطاق الإغلاقات الاقتصادية في عديد من دول العالم وتجدد المخاوف مما حد من نمو الطلب على النفط.

نتيجة لتلك التطورات في سوق النفط، بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2020 نحو 41.5 دولاراً للبرميل، مقابل 64 دولار للبرميل عام 2019 بنسبة انخفاض بلغت 35 في المائة. أما انتاج دول أوبك فقد انخفض من 29.8 مليون برميل/يوم عام 2019 إلى نحو 25.5 مليون برميل/يوم عام 2020، وهو ما يمثل نحو 31.3 في المائة من الإنتاج العالمي، مقابل حصة بلغت 34.2 في المائة عام 2019، ويرجع ذلك لارتفاع الإنتاج خارج أوبك خاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، كما بلغ انتاج الدول العربية مجتمعة منه نحو 21.9 مليون برميل / يوم مقابل نحو 24.6 مليون برميل/ يوم عام 2019، وهو ما يمثل نحو 26.9 في المائة من الإنتاج العالمي.

كما ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 9380 مليون برميل في نهاية عام 2020، مرتفعة بنحو 507 مليون برميل، أي بنسبة ارتفاع بلغت 5.71 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق نتيجة لارتفاع إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام.

وقد ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1284.3 مليار برميل عام 2020، بنسبة ارتفاع بلغت 2.6 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2019، وتمثل احتياطات الدول العربية نسبة 55.7 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2020، كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2019 بنسبة 0.1 في المائة ليبلغ نحو 205.2 تريليون متر مكعب في نهاية العام، وتمثل احتياطات الدول العربية مجتمعةً نسبة 26.5 في المائة من الاحتياطات العالمية لهذا العام.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية [6]

عانت اقتصادات الدول العربية شأنها شأن كافة دول العالم من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، فقد تعرضت اقتصاداتها للإغلاقات المتكررة وضعف الحركة الاقتصادية، مما أثر سلباً على أدائها الاقتصادي. وفي واقع الأمر فإن تداعيات الجائحة كانت أكثر حدة على المنطقة العربية، لأنها جاءت في وقت تعاني فيه بعض الدول العربية من ضعف في البنية التحتية الصحية. كما عانت الدول المصدرة للنفط من صدمة مزدوجة خلفتها الجائحة، فإلى جانب الأثار السلبية للجائحة على اقتصاداتها، تراجعت عائدات النفط مما عمّق من أثر الجائحة على اقتصادات تلك الدول في ظل كونه يسهم في عدد منها بنحو 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو أكثر من 55 في المائة من الإيرادات العامة لموازناتها. فبالإضافة إلى تراجع أسعار النفط خلال العام، فإن "اتفاق أوبك+" ألزم الدول العربية المصدر الرئيسة للنفط بتخفيض إنتاجها منه، حيث تحملت الدول العربية جانب مهم من عبء التخفيض العالمي لإمدادات النفط عام 2020 لاستعادة توازن السوق.

للحد من التأثير السلبي للجائحة على الاقتصادات العربية خصصت الدول العربية حزم تحفيز بما يقرب من 235 مليار دولار بنهاية عام 2020 للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للفيروس، ولتوفير السيولة والدعم المالي خاصةً للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد كان لتلك الحزم كلفة مالية باهظة لم تكن بعض الحكومات مستعدة لتكبدها. رغم ذلك أدت الجائحة إلى انكماش الناتج بالأسعار الثابتة بالدول العربية بنحو 5.5 نقطة مئوية، كما أنها زادت من ارتفاع معدّلات الفقر، كما خسر الملايين بالدول العربية وظائفهم جراء الجائحة ومن ثم ارتفع معدل البطالة خاصة بين العاملين في قطاع السياحة والسفر.

نظراً لتباين درجة تأثر الدول العربية بالجائحة، لاختلاف هياكلها الاقتصادية، ومن ثم هياكل صادراتها، لذا فسوف يتناول التحليل الدول العربية باعتبارها تتضمن مجموعتين، تتمثل الأولى في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط[7]، والثانية في الدول العربية المستوردة الصافية للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد[8]، وسوف نتعرض بإيجاز لأهم الانعكاسات على الاقتصادات العربية على النحو التالي:

النمو الاقتصادي

بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كان تأثير الجائحة مزدوجاً، فمن ناحية تعرضت اقتصاداتها لعمليات إغلاق متكررة، مما أثر على أداء القطاعات غير النفطية ومن ثم تراجع ناتج تلك القطاعات في عام 2020 نتيجة استمرار القيود المفروضة على السفر والتنقل، وإمتداد الحظر ليؤثر على ممارسة بعض الأنشطة التجارية. ومن ناحية أخرى، أدى انتشار الجائحة إلى تراجع أسعار النفط بشكل كبير، حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بنسبة 35 في المائة خلال عام 2020. وفي محاولة لمواجهة هذا الانخفاض واتفاق تحالف "أوبك+" على خفض الإنتاج، تحملت دول المجموعة الجزء الأكبر من هذا التخفيض. في ضوء ذلك تراجع ناتجها المحلي بنحو 5.0 في المائة، وهذا طبيعي في ظل تراجع أكبر اقتصاداتها، الاقتصاد السعودي، بنحو 4.1 في المائة. كانت تلك المجموعة مرشحةً لتراجع أكبر في مستويات الناتج لولا تدخل حكومات دول المجلس بحزم تحفيزية ضخمة، وكذلك اتخاذ إجراءات تحفيزية شملت تأجيل سداد أقساط القروض، وخفض أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية لدعم النشاط الاقتصادي.

أما الدول العربية الأخرى المصدرة الرئيسة للنفط، فقد كان تأثير جائحة كوفيد-19 على اقتصاداتها كبيراً، في ظل محدودية القدرة على دعم اقتصاداتها وتحمل تداعيات الأزمة وتمويل العجز المترتب عن الركود الذي خلفته الجائحة، وضعف البنية التحتية فيها بصفة عامة وقطاع الصحة بصفة خاصة، واعتمادها على قطاع النفط بشكل أساسي كمصدر

(6) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

(7) تتألف من الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت والجزائر والعراق وليبيا واليمن.

(8) البلدان العربية المستوردة للنفط هي: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سوريا وتونس والقمر وفلسطين

للإيرادات العامة بها، حيث يسهم بنحو 86 في المائة على سبيل المثال من اجمالي الإيرادات العامة في العراق، ونحو 97.5 في المائة في ليبيا، ومن ثم فقد تراوح الانكماش في اقتصاداتها بين 5 في المائة في اليمن، و59.7 في المائة في ليبيا.

أما الدول المستوردة الصافية للنفط، فقد سجلت تراجعاً في ناتجها المحلي، وإن كان بدرجة أقل من الانكماش الذي عانت منه الدول النفطية، نظراً لاستفادتها من تراجع أسعار النفط، حيث سجلت كل دول المجموعة باستثناء مصر انكماشاً في ناتجها المحلي الاجمالي مقارنة بعام 2019. ومما ساهم في انكماش اقتصادات تلك المجموعة تراجع تحويلات العاملين في الخارج، في ظل عمليات الاغلاق التي تعرضت له اقتصادات الدول المستقبلة للعمالة. أما مصر فهي الدول العربية الوحيدة التي حققت معدل نمو إيجابي، ويرجع ذلك لنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذته خلال الفترة (2016-2019) وعزز من قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية، وكذلك للتوسع في الانفاق على مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى محدودية فترات الاغلاق، فضلاً عن رصد الحكومة حزم تحفيزية وصلت إلى نحو 100 مليار جنيه مصري (6.4 مليار دولار).

ركزت برامج التحفيز التي رصدتها الحكومات بدول المجموعة على تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأجيل الضرائب لفترات زمنية محددة، ومنح إعفاءات ضريبية مؤقتة. كما تضمنت إجراءات للحماية الاجتماعية، وتمويل الإجازات مدفوعة الأجر، وتقديم إعانات البطالة، ودعم الأجور، وكذلك دعم فواتير المرافق العامة كالكهرباء والماء.

المالية العامة

واجهت الدول العربية تحديات جسام في إطار المالية العامة، ومن المتوقع أن تمتد آثار هذه التحديات لأعوام قادمة، ففي جانب الإيرادات، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تراجع إيرادات النفط وذلك في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة منه، ومن ثم تراجعت الإيرادات النفطية، وهذا أثر بالسلب على الإيرادات العامة، في ضوء الأهمية النسبية الكبيرة للإيرادات النفطية، حيث تتراوح مساهمتها بين 39 في المائة في الإمارات ونحو 97.5 في المائة في ليبيا. من ناحية أخرى، فقد أقرت بعض الدول العربية تخفيضات ضريبية، وأجل البعض الآخر فرض ضرائب إضافية للظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة، فيما استلزمت الجائحة وما تتطلبه من موارد مالية لدعم التعافي الاقتصادي اتجاه السعودية إلى رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 15 في المائة.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجل بعضها عجوزات أقل في موازناتها العامة نظراً لاستفادتها من الانخفاض الكبير في أسعار النفط لتحقيق وفورات مالية باعتبار أن تقديرات موازنة 2020 وضعت على أساس أسعار للنفط مرتفعةً نسبياً عن الأسعار الحالية، وهو ما مكّن الدول المستوردة للنفط من استخدام الوفر المتولد من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتدابير التعويضية، ودعم القطاع الصحي لديها، وتمويل التحويلات النقدية إلى الأسر منخفضة الدخل.

التضخم

ارتفع معدل التضخم في الدول العربية إلى نحو 19.6 في المائة في عام 2020 مقارنة بنحو 5.4 في المائة في عام 2019 بما يعكس بشكل رئيس الارتفاع المسجل في معدل التضخم في كل من السودان ولبنان وليبيا وسورية واليمن في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الدول في عام 2020، فيما بقيت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في باقي الدول العربية.

البطالة

سجلت المنطقة العربية قبل كوفيد-19 أعلى معّدلات بطالة في العالم، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 17.3 مليون عاطل عن العمل عام 2020 أي ما يمثل نحو 12.7 في المائة من إجمالي العمل، ومن ثم ففي ظل التطورات الدولية وخاصة المرتبطة بانتشار فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، وارتفاع نسب الديون، وعجز الميزانية، تواجه المنطقة العربية تحديات فيما يتعلق بالقدرة على خلق فرص العمل. كما أن عدم التوافق بين الوافدين الجدد إلى

سوق العمل من جهة واحتياجات السوق من جهة أخرى يؤدي إلى ارتفاع مستمر في معدلات البطالة، بالإضافة إلى التأثيرات غير المواتية لظروف عدم الاستقرار الذي تعاني منه بعض الدول العربية.

وقد فاقمت الجائحة من هذه التحديات، خاصة وأن قطاع الخدمات، الذي يوظف 63.9 في المائة من إجمالي العمالة كان الأكثر تضرراً بجائحة كوفيد-19، حيث أدت الجائحة إلى انخفاض كبير في ساعات العمل وخفض الأجور وتسريح العمال، ومن ثم فمع تراجع نمو هذا القطاع، وعمليات الاغلاق فقد أعداد كبيرة من العاملين وظائفهم. ويتوقع أن يصل معدل البطالة في المنطقة العربية خلال عام 2021 معدلات أعلى من 16 في المائة، بما يمثل نحو ثلاث أضعاف المتوسط العالمي البالغ 5.4 في المائة. يُشار في هذا الصدد إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية من حيث معدلات البطالة، ففي الوقت التي تأتي السودان فيه كخامس دولة في العالم حسب معدل البطالة بنسبة 26.8 في المائة، فإن معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منخفضة جداً، حيث سجلت قطر أدنى معدل في العالم بنسبة 0.1 في المائة. فيما لا تزال معدلات بطالة الشباب في عدد من الدول العربية مرتفعة جداً وتسجل على مستوى لمجموعة الدول العربية ككل مستوى مرتفع يبلغ 26.3 في المائة بما يقرب من ضعفي المعدل العالمي[9].

التجارة الخارجية

كان لجائحة كوفيد-19 تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولم تكن الاقتصادات العربية استثناءً من ذلك، حيث تأثرت التجارة الخارجية للدول العربية بالجائحة أيما تأثر، وذلك من خلال عدة قنوات هي:

1- انخفاض صادرات النفط التي تمثل نحو 24.5 في المائة من الصادرات الإجمالية للمنطقة العربية، هو ما أدى كذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية البينية.

2- خلفت الجائحة وضعاً خاصاً لتجارة المستلزمات الطبية والمواد الغذائية، ومن ثم فإن الدول العربية باعتبارها دول مستوردة صافية للغذاء، فقد شهدت أسعار وارداتها من المواد الغذائية ارتفاعاً عام 2020، كما أن التهافت على شراء الأغذية في ظل تفشّي الجائحة وعدم اليقين بخصوص مدتها وآثارها النهائية دفع بفاتورة وارداتها من السلع الغذائية للارتفاع. كما أكدت الجائحة أهمية النظر في أمن سلاسل التوريد للدول العربية، بما يحتم على الدول العربية النظر في التحديات التي تواجه أمنها الغذائي، وإعادة النظر كذلك في سبل إدارة الإمدادات الغذائية.

3- يتمثل أحد الأضرار الرئيسة التي لحقت بالتجارة الخارجية للدول العربية نتيجة لجائحة كوفيد-19 في تأثر تجارة الخدمات بقوة جراء الجائحة، خاصةً الخدمات التي يصعب تقديمها بشكل إلكتروني (مثل خدمات السياحة والسفر التي تُعد من أهم القطاعات الخدمية ذات الأهمية النسبية للاقتصادات العربية). في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن شركات النقل الجوي العربية قد خسرت وحدها ما يربو على 23 مليار دولار من الإيرادات و2.4 مليون وظيفة في عام 2020.

في ضوء ذلك، انخفض حجم التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2020 لنحو 1483.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 1873.6 مليار دولار عام 2019 محققاً نسبة انخفاض بلغت حوالي 23.4 في المائة، أما التجارة العربية البينية فتشير البيانات إلى أن الانخفاض في الصادرات العربية البينية كان أقل منه لباقي مناطق العالم حيث بلغ 14.2 في المائة مقابل 50.6 في المائة، 57 في المائة و33.6 في المائة مع كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، وآسيا على الترتيب.

[9] وفق بيانات البنك الدولي.

أسواق الأسهم

انعكس التحسن المسجل خلال الربع الأخير من عام 2020 في مؤشرات الأسواق المالية العالمية، وارتفاع أسعار النفط، على مؤشرات البورصات العربية، فبعد انخفاض مؤشراتها خلال الربعين الثاني والثالث شهدت تحسناً ملحوظا خلال الربع الأخير من العام. ساهم في هذا التحسن الأثر الإيجابي الناجم عن بدء حملات التطعيم ضد فيروس كورونا، في عدد من الدول العربية، ومن ثم سجلت المؤشرات الرئيسة لأسواق المال العربية مكاسب نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم لاسيما أسهم الشركات العاملة في مجالات المواد الأساسية، والخدمات، والسلع، والرعاية الصحية، والأدوية، والصناعة، والتقنية.

كان لجائحة كوفيد-19 انعكاسا إيجابيا على البورصات العربية والمتمثل في تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة، حيث أطلقت البورصات العربية أنظمة تداول إلكترونية جديدة التي من شأنها زيادة عمق الأسواق، ورفع مستوى السيولة. كما شهد عام 2020 مواصلة عدد من الدول العربية السعي لترقية أسواقها المالية، من خلال إدراجها ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة.

ولكن التحسن التي شهدته البورصات العربية خلال الربع الرابع من عام 2020 لم يكن كافياً لتعويض خسائرها على مدار العام، ومن ثم فقد أنهت معظم البورصات العربية محققةً خسائر عام 2020 مقارنة بعام 2019. جاءت البورصة المصرية في مقدمة الأسواق العربية التي انخفض مؤشرها عام 2020، حيث انخفض مؤشرها بنحو 22.3 في المائة، ثم بورصة بيروت بانخفاض بلغ نحو 15.9 في المائة، تبعها بورصة فلسطين في حين سجلت مؤشرات عدد من البورصات العربية الأخرى ارتفاعاً في مؤشراتها خلال عام 2020.

أسعار الصرف

عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2020 حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام.

من جانب آخر، تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك تأثير الأوضاع المحلية إضافة إلى التأثيرات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 على أسواق الصرف في هذه الدول.

الفصل الثاني

نظرة عامة

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 بشكل ملموس بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وأثر هذا الوباء بشكل رئيس على الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية من خلال الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي بسبب تأثير إجراءات الإغلاق لاحتواء الوباء على عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة وخدمات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي. ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتسجيل زيادةً كبيرةً للعجز في الموازنات العامة والدين العام، نتيجة التدابير التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار الوباء على الصحة العامة، ودعم الشركات والعمال في القطاع الرسمي، وتقديم الإعانات الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية حتى لمن هم خارج شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي. إضافة لما سبق، تأثرت الدول المصدرة الرئيسة للنفط أيضا بصدمة اقتصادية أخرى متمثلة في انخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره في الأسواق العالمية وانخفاض إنتاجه في إطار اتفاق "أوبك+" ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول، والدول المصدرة الرئيسة المنتجة للنفط من خارج المنظمة. أما الدول العربية الأخرى، فتأثرت أيضا بانخفاض عائدات السياحة، وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتباطؤ النمو في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، وتباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى الجائحة، واصلت الأوضاع الداخلية تأثيراتها غير المواتية على الأداء الاقتصادي في بعض الدول.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2432 مليار دولار عام 2020 مسجلاً معدل انكماش قُدر بحوالي 11.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2019.

كنتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية عام 2020 بحوالي 5.5 في المائة، وهو انكماش لم تعرف الدول العربية مثله حتى في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2009. تُقدّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2020 نتيجة للجائحة بحوالي 221 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2015. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية باستثناء مصر التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020. وتراجع الناتج في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بنسبة 6.7 في المائة عام 2020، وكان انكماش الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة، أقل من بقية الدول، حيث بلغ حوالي 5.0 في المائة. وانخفض الناتج في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة 2.7 في المائة. وتباينت نسب انكماش الناتج ومُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة ودرجة تطبيقها لإجراءات الإغلاق والوقاية من انتشار الوباء. وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 6695 دولار عام 2019 إلى حوالي 5863 دولار في عام 2020، وتُرجم هذا الانكماش إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالي 6.0 في المائة.

وارتفع متوسط معدل التضخم في الدول العربية، المقاس بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك، من حوالي 5.4 في المائة عام 2019 إلى حوالي 19.6 في المائة، نتيجة الارتفاعات القياسية لمعدلات التضخم في كل من السودان ولبنان وسورية واليمن وليبيا، في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الدول خلال عام 2020. أما في بقية الدول

العربية، فظلت معدلات التضخم منخفضةً نسبياً وتراوحت بين حوالي 0.3 في المائة في الأردن و5.7 في المائة في كل من تونس ومصر، بينما شهد المستوى العام للأسعار تراجعاً في كل من البحرين وفلسطين، وعُمان، والإمارات، وقطر.

يُبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي تراجع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2020 إلى حوالي 17.3 في المائة بالمقارنة مع 25.0 في المائة عام 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع كميات إنتاجه في إطار اتفاق "أوبك+"، وهو ما أثر على الأداء الاقتصادي وعلى هيكل المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث زادت مساهمة بقية القطاعات في الناتج. وتُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة، تأثر كل القطاعات بتبعات الجائحة، وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق من أكثر القطاعات تضرراً بالجائحة. وتراجعت بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2020 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار. كما تراجع أداء الصادرات العربية من السلع والخدمات، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط، والمرتبط بشكل رئيس بتأثيرات الجائحة على حركة التجارة الدولية.

تسببت جائحة كوفيد-19 في عرقلة التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة لاسيما فيما يتعلق بتأثيراتها على ارتفاع معدلات الفقر وزيادة مستويات عدم المساواة. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، أدى انتشار الجائحة إلى زيادة في عدد الفقراء في الدول العربية بنحو 14.3 مليون نسمة ليبلغ العدد الإجمالي للفقراء نحو 115 مليون نسمة بما يُمثل ربع سكان الدول العربية، ومعظم الزيادة في أعداد الفقراء التي حدثت في أعقاب الجائحة كانت مركزة في أوساط الطبقات المتوسطة وهو ما من شأنه أن يؤثر على التماسك الاجتماعي لهذه المجتمعات.

وتُفيد آخر بيانات متوفرة أن من بين الدول العربية التي تعاني من أشد نسب الفقر، وفق خط الفقر الوطني، كل من الصومال بنسبة 73 في المائة، واليمن بنسبة 48.6 في المائة، والسودان بنسبة 46.5 في المائة، والقُمر بنسبة 42.0 في المائة، وتتراوح نسب الفقر في الدول العربية الأخرى بين نسبة 4.8 في المائة في المغرب و32.5 في المائة في مصر.

فيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد، الذي يشمل الحرمان الحاد من الصحة والتعليم وانخفاض مستويات المعيشة، تقدر نسبته في الدول العربية بحوالي 15.8 في المائة، وهي الأقل نسبياً مقارنة ببعض أقاليم العالم الأخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. أما بالنسبة لمساهمة الأبعاد في دليل الفقر للدول العربية، فقدرت مساهمة الحرمان من الخدمات الصحية بحوالي 26 في المائة، وبُعد التعليم بحوالي 35 في المائة، فيما ترتفع مساهمة بُعد مستوى المعيشة حيث يعد البُعد الأكثر تأثيراً على الدليل لتصل إلى حوالي 39 في المائة. وتشير البيانات عن التفاوت في توزيع الدخل بأن متوسط مؤشر جيني لعدم المساواة للسنوات الخمس الأخيرة يقدر بحوالي 35 في المائة، بينما تقع أعلى نسبة عدم المساواة في الدول العربية في جيبوتي، والمقدرة بحوالي 41.6 في المائة في عام 2017. ومن المتوقع أن تزيد الجائحة من نسب عدم المساواة المدفوعة بالعديد من العوامل مثل إغلاق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة معدلات البطالة خاصة بين الشباب والإناث وذوي المهارات المنخفضة الذين لا يستطيعون ممارسة أعمالهم عن بُعد بسبب طبيعة عملهم اليدوي، حيث تسببت الجائحة وفق بيانات منظمة العمل الدولية، في فقدان أكثر من 11 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2020. ومن المتوقع أن تزيد الجائحة من نسب عدم المساواة في الثروات ومظاهر عديدة أخرى من عدم تكافؤ الفرص في العمل وفي النفاذ إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، على حساب بعض فئات المجتمع الضعيفة والتي من ضمنها الإناث، حيث أن نسبة عدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية من بين أكبر النسب في العالم.

كان التشاؤم سيد الموقف في بداية ظهور جائحة كوفيد-19 فيما يخص قدرة جل الدول العربية على التصدي للتحديات المرتبطة بهذا الوباء. بالرغم من التأثيرات السلبية القوية للجائحة اقتصادياً واجتماعياً،

لم يصل الوضع في الدول العربية إلى المستويات المأساوية التي وصل إليها في بعض البلدان الأخرى، وخاصة في بعض دول أمريكا اللاتينية، من حيث عدد الوفيات وعجز المستشفيات عن تقديم العلاج للمصابين.

ومع ذلك، كان الأداء ضعيفاً في مجال توفير التعليم عن بُعد والحماية الاجتماعية وكفاءة الاستشفاء بالنسبة للمرضى الذين يصلون إلى مرحلة الدخول إلى العناية المركزة. وهذا دليل على ضعف البنى التحتية في مجال الاتصال والإنترنت وعلى اتساع الفجوة الرقمية في المنطقة العربية، وكذلك على التحديات التي تواجه منظومة الطوارئ الصحية فيها، وبالخصوص عدم كفاية الطواقم الطبية المدربة والتجهيزات المتطورة ذات الصلة وضعف الموارد المالية المُخصصة لهذا القطاع المهم.

التطورات الاقتصادية

تأثر النمو الاقتصادي في الدول العربية بشدة جراء جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض التجارة العالمية، والسياحة، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، ونتيجة لتدابير احتواء آثار الوباء وإجراءات الإغلاق التي أثرت على عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة وعدد من خدمات الضيافة كالفنادق والمطاعم والمقاهي، وذلك رغم تنفيذ إجراءات عديدة لدعم هذه القطاعات. وتمثلت أهم الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول العربية، كما في بقية دول العالم، في إغلاق المؤسسات التعليمية وأماكن العمل، وفرض قيود على التجمعات، وتعليق عمل وسائل النقل العام، وأوامر البقاء في المنازل، والقيود المفروضة على الحركة الداخلية، وحظر السفر الدولي.[1] وشملت الاستجابة الفورية لمعظم الدول العربية عند بداية الجائحة في تخصيص مزيد من الموارد للرعاية الصحية، ودعم الأسر الضعيفة والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، وضمان توفير السيولة للاقتصاد، وتبع هذه الإجراءات الفورية استخدام أدوات السياسات المالية والنقدية وأدوات السياسات الاحترازية الكلية.[2] تضمنت أدوات السياسة المالية إعفاء أو تأجيل مدفوعات الإيجارات أو الضرائب، وتعليق أو تخفيض الرسوم والغرامات الحكومية المختلفة، وتعزيز برامج إعانات البطالة، وتوسيع البرامج الاجتماعية من خلال تقديم الإعانات الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية حتى لمن هم خارج شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي. وشملت أدوات السياسة المالية كذلك دعم الطاقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر، وضمان القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات في القطاعات الأكثر تضرراً والأسر ذات الدخل المنخفض.

وتضمنت أدوات السياسة النقدية بشكل أساسي خفض أسعار الفائدة، وضخ السيولة في النظام المصرفي، وتوسيع أدوات الإقراض، بما في ذلك خفض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف، وتمديد أجل استحقاق القروض، وتوفير خطوط الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم السيولة للإقراض وضمانات القروض، بالإضافة إلى إجراءات أخرى لخفض تكلفة إعادة التمويل على البنوك. وتمثل استخدام أدوات السياسات الاحترازية الكلية في إدخال مزيد من المرونة في تطبيقها مثل تخفيف الهوامش الوقائية المضادة للتقلبات الدورية أو نسبة السيولة، وخفض متطلبات كفاية رأس المال، وتخفيف تصنيف القروض المتعثرة والالتزام بالزيادة في المخصصات المقابلة لهذه القروض، وتوفير التمويل المباشر من البنك المركزي للقطاع العام.[3]

وتأثر أداء النمو في الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط أيضاً بهبوط أسعاره في الأسواق العالمية، نتيجة

(1) Pragyan Deb, Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, Nour Tawk (2020), "The Effect of Containment Measures on the COVID-19 Pandemic", IMF Working Pape, Asia and Pacific Department, August 2020.

(2) IMF (2020), The Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, October 2020.

(3) للتعرف على تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة آثار الجائحة، انظر المرجع الوارد في الهامش السابق والمراجع التالية:

- IMF COVID-19 Policy Responses: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19
- AMF COVID-19 Policy Responses: https://www.amf.org.ae/ar/covid-19

تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي يرجع لتأثيرات الجائحة، وكذلك انخفاض إنتاج النفط في إطار اتفاق "أوبك +". استناداً لما سبق، تراجع متوسط السعر المرجعي الشهري لسلّة خامات أوبك من 64 دولار للبرميل خلال عام 2019 إلى حوالي 41.5 دولار للبرميل في عام 2020 أي بنسبة تراجع بلغت حوالي 35 في المائة.

وفي ضوء هذه التطورات، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، حوالي 2432 مليار دولار عام 2020 بالمقارنة مع 2748 مليار دولار عام 2019 مسجلاً بذلك انكماشاً بلغ نحو 11.5 في المائة، الشكل (1). كما تأثر الأداء الاقتصادي لعدد من الدول العربية نتيجة تواصل الأوضاع الداخلية غير المواتية خاصة في سورية واليمن وليبيا.

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2005 – 2020)

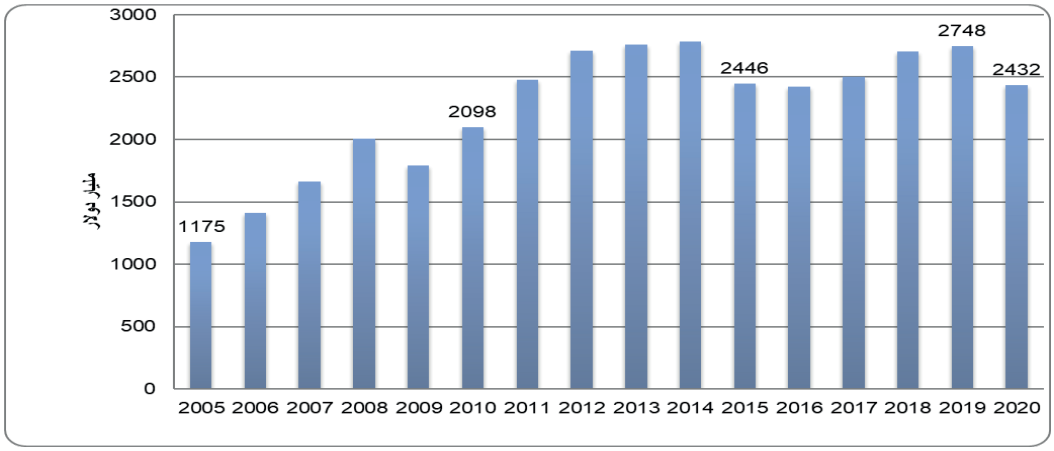

المصدر: الملحق (2/2).

وضاعفت الجائحة من صعوبة الظروف الاقتصادية التي واجهت عدد من الدول العربية قبل الجائحة من حيث اتساع الاختلالات المالية الداخلية والخارجية بسبب ارتفاع العجوزات ومستويات الدين العام وتكلفة خدمته، وضيق الحيز المتاح لاتخاذ السياسات المحفزة للنشاط الاقتصادي.

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل عام 2020، بنسبة 5.5 في المائة بالمقارنة مع نسبة نمو متواضعة بلغت نحو 1.9 في المائة عام 2019، الشكل (2).

الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000-2020)

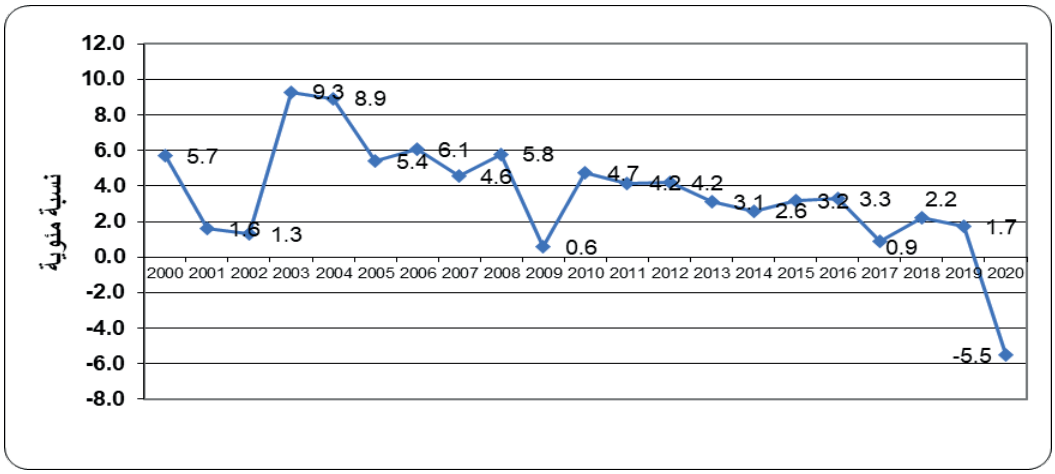

المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات مُعدي التقرير بناءً على مصادر وطنية، وعلى أساس تقديرات الناتج الوطني بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس (2015) وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

ولم تعرف الدول العربية مثل هذا الانكماش حتى في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2009. ولا يعكس هذا الانكماش كل التكلفة الاقتصادية للجائحة، حيث إنه يقيس تراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالمقارنة مع ما كان عليه قبل الوباء، وليس بالمقارنة مع الوضع الذي كان من الممكن أن يكون فيه لو لم ينتشر الوباء، وهي المقارنة الأدق لقياس آثار الجائحة. وبغرض تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في غياب الجائحة، تم اعتماد توقعات البنك الدولي التي صدرت في بداية عام 2020[4]، حيث لم تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار تأثير الجائحة على الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت، حيث توقع البنك الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية بنسبة 2.8 في المائة في عام 2020 ليصل إلى حوالي 2725 مليار دولار بأسعار الصرف والأسعار السائدة في السوق في عام 2015. وبناءً على النمو المحقق فعلياً وبالمقارنة مع هذا التوقع، فإن خسارة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2020، نتيجةً للجائحة، تُقدر بحوالي 221 مليار دولار.

وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط[5] عام 2020، بحوالي 6.7 في المائة بالمقارنة مع نمو إيجابي بحوالي 1.3 في المائة عام 2019، وتراجع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2020 بحوالي 5.0 في المائة مقابل نمو موجب بحوالي 0.7 في المائة عام 2019. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة 2.7 في المائة، مقابل نمو موجب بذات النسبة عام 2019.

وتراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في كل الدول العربية ماعدا مصر التي كانت الدولة الوحيدة التي حققت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2019 و 2020)

(نسبة منوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الأردن	2.0	-1.6	-0.4	-3.8	3.7	-1.8
الإمارات	1.7	-5.9	1.0	0.6	-0.3	-14.4
البحرين	2.0	-5.1	2.1	-4.3	2.3	-10.2
تونس	1.0	-8.6	0.3	-7.6	-1.4	0.1
الجزائر	0.8	-6.0	-1.1	-7.0	-2.2	-9.6
جيبوتي	7.5	-1.0	6.0	-2.3	11.0	1.9
السعودية	0.3	-4.1	-2.1	-1.3	0.8	-11.7
السودان	-2.5	-3.6	-5.5	-6.6	-21.4	2.4
سورية	3.7	-8.3	3.0	-10.8	24.2	-4.6
العراق	4.5	-10.9	1.9	-13.5	2.6	-28.7
عُمان	-0.8	-6.4	-1.1	-1.4	-4.3	-15.3
فلسطين	1.4	-11.5	-1.2	-13.9	5.3	-9.2
قطر	0.8	-3.6	-1.8	-0.6	-4.1	-16.7
القمر	2.0	-0.4	-0.3	-2.7	-1.0	-0.7
الكويت	0.4	-8.1	-1.5	-5.0	-1.5	-24.4
لبنان	-7.2	-25.0	-7.1	-24.5	-3.1	-65.0
ليبيا	13.2	-59.7	11.7	-61.0	-7.0	-50.6
مصر	5.6	2.5	3.8	0.7	20.8	19.8
المغرب	2.4	-6.8	1.4	-7.8	1.5	-4.3
موريتانيا	5.6	-2.2	3.3	-4.5	12.5	3.5
اليمن	2.1	-5.0	-0.3	-7.3	2.1	-5.0

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2021، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

[4] Global Economic Prospects, January 2020, World Bank Group.

[5] تضم هذه المجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى كلٍ من الجزائر والعراق وليبيا.

ويرجع ذلك بالأساس إلى تأثير الجائحة على اقتصادات كل الدول العربية. وتباينت نسب انكماش أو نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب ظروف كل دولة، خاصة تلك المتعلقة بإجراءات الإغلاق والوقاية من انتشار الوباء.

ويرجع الاختلاف في الأداء بين الدول العربية، كما في باقي دول العالم، منذ بداية الجائحة إلى أربعة عوامل رئيسة وهي:

- العوامل الصحية مثل فعالية تدابير الاحتواء والخسائر البشرية من المرض.
- حجم وفعالية سياسات الدعم.
- الهيكل الاقتصادي للبلدان، بما في ذلك مستويات التنويع الاقتصادي ودرجة الاعتماد على السياحة وقطاعات الخدمات كثيفة الاتصال بين الناس.
- العوامل الهيكلية الأخرى مثل حجم الأنشطة غير الرسمية.[6]

ويُبين الشكل (3) العلاقة بين تأثير الجائحة على النمو، المقاس بالفرق بين النمو المحقق في عام 2020 والنمو الذي كان متوقعاً في بداية السنة، ومتوسط حجم قطاع الخدمات في الاقتصاد خلال الفترة (2015-2019)، ممثلاً بأنشطة السياحة والنقل وتجارة التجزئة والمطاعم والمقاهي، في الدول العربية وبقية دول العالم.

ويتبين من الشكل، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو، أنه كلما ارتفع حجم قطاع الخدمات في الناتج زادت درجة التأثير السلبي للجائحة على النمو.

وتجدر الإشارة، أن بعض الأنشطة الخدمية، مثل الخدمات الحكومية الإلكترونية، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والتعليم عن بُعد، والتجارة الإلكترونية، تمكنت في المقابل من الاستفادة من فرص التحول الرقمي.

الشكل (3): العلاقة بين حجم قطاع الخدمات وتأثير الجائحة على النمو في الدول العربية ودول العالم

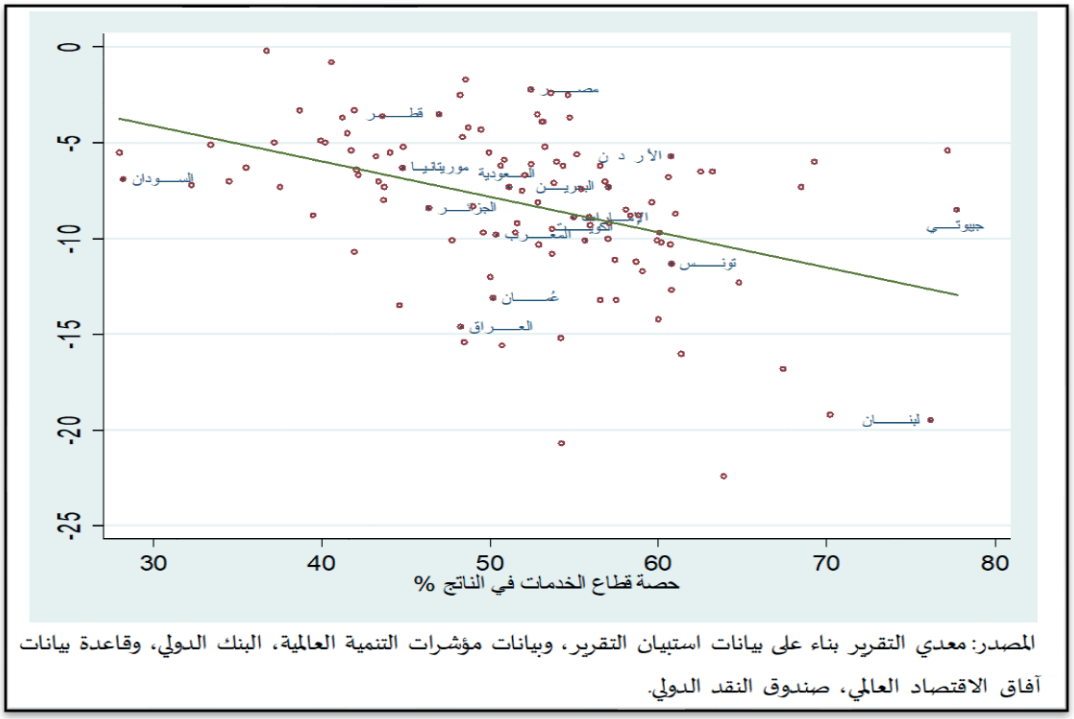

المصدر: معدي التقرير بناء على بيانات استبيان التقرير، وبيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

[6] Divergent Recoveries in Asia: History is not Destiny, IMF Blog FEBRUARY 23, 2021, by Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, and Anthony C.K. Tan.

سجلت الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط، انخفاضاً في معدلات نموها عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، فضلاً عن التزام الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك بتخفيض انتاجها من النفط بموجب الاتفاق بين الدول الأعضاء في أوبك والمنتجين من خارج المنظمة.

سجلت كل من ليبيا ولبنان والعراق أعلى تراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة التي انخفضت بنحو 72.9، و17.8 و15.4 نقطة مئوية، على التوالي، بالمقارنة مع المعدلات المُحققة في عام 2019. وبالإضافة إلى تأثير الجائحة على حجم النشاط الاقتصادي في هذه البلدان، ساهمت الظروف الداخلية في كل من هذه الدول في انكماش الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات نموه. ففي ليبيا كان ذلك نتيجة توقف انتاج وتصدير النفط الخام على مدى ثمانية أشهر في ظل حالة القوة القاهرة التي فُرضت على الحقول والموانئ النفطية، وفي العراق كان نتيجة لانخفاض إنتاج النفط بسبب التزامه بقرارات اتفاق "أوبك +" لتخفيض الإنتاج، وفي لبنان نتيجة تبعات تأثير انفجار مرفأ بيروت يوم 4 أغسطس 2020، وتضرر أهم المحاور التجارية الرئيسة المرتبطة بالمرفأ، فضلاً عن التأثير الكبير للأوضاع الداخلية على حجم النشاط الاقتصادي.

وانخفض معدل النمو في فلسطين بحوالي 12.8 نقطة مئوية بسبب تراجع عائدات السياحة نتيجة القيود المفروضة على السفر وتراجع دخل الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة، مما أدى إلى تراجع الطلب المحلي. وتراجع معدل النمو في سورية عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق بحوالي 12 نقطة مئوية، نتيجة العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية وتراجع التدفقات المالية الخارجية لاسيما تحويلات العاملين السوريين بالخارج، مما أدى إلى انخفاض الطلب المحلي، فضلاً عن تواصل التأثير السلبي للوضع الداخلي الصعب الذي تشهده سورية منذ عدة سنوات على حركة النشاط الاقتصادي.

وكان للجائحة تأثير كبير على النمو في جيبوتي الذي تراجع بحوالي 8.5 نقطة مئوية عام 2020، بالمقارنة مع عام 2019، بسبب انخفاض الطلب على خدمات إعادة الشحن والخدمات اللوجستية للمنطقة الحرة، نتيجة تراجع حركة التجارة العالمية والصادرات عبر موانئ جيبوتي والمبادلات مع أثيوبيا المجاورة بعد إغلاق الحدود. وفي تونس تراجع نسق النمو خلال سنة 2020 بحوالي 9.6 نقاط مئوية، نتيجة الاثار السلبية لجائحة كوفيد-19 فضلاً عن تراجع انتاج الفوسفات والبترول في مناطق الجنوب التونسي وانخفاض العائدات السياحية بنسبة 60 في المائة مع تضرر القطاعات الموجهة للتصدير نتيجة انخفاض الطلب الخارجي، واضطراب منظومات وسلاسل التزويد وغلق الحدود، إلى جانب تراجع الاستهلاك الخاص بسبب انخفاض دخل العائلات والأفراد عقب إجراءات الإغلاق وتباطؤ أو توقف النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات.

ويرجع انخفاض نسق النمو في المغرب بحوالي 9.2 نقطة مئوية إلى تراجع أداء الأنشطة المرتبطة بالطلب الخارجي، خاصة من الدول الأوروبية، وهي أنشطة قطاع السياحة، والصناعات الميكانيكية والكهربائية، وأنشطة صناعة النسيج، والجلود، والتجارة، والنقل. وكانت صناعة السيارات، التي تمثل حوالي ربع الصادرات المغربية الأكثر تضرراً، نتيجة التوقف الجزئي لأنشطة العديد من الوحدات الصناعية. وذلك كله، فضلاً عن تواصل التأثيرات السلبية لسنتين متتاليتين من الجفاف على القطاع الزراعي.

وتأثر النمو في الجزائر بانخفاض أسعار الطاقة العالمية وتراجع الصادرات بنسبة 38.8 في المائة، وتباطؤ الاستهلاك الخاص والاستثمار. وانخفض نسق النمو في البحرين نتيجة انخفاض حجم الصادرات النفطية وتراجع حجم العائدات السياحية بشكل ملحوظ، متأثراً بإجراءات إغلاق الحدود، وإغلاق جسر الملك فهد الذي يربط بين البحرين والسعودية. وشهد النمو في موريتانيا خلال سنة 2020 تراجعاً بنحو 7.8 نقاط مئوية بالمقارنة مع عام 2019، بسبب ضعف الطلب الخارجي على خام الحديد وانخفاض حجم الصادرات.

وشهد معدل النمو في الإمارات خلال سنة 2020 تراجعاً ناهز 7.6 نقطة مئوية بالمقارنة مع المعدل المحقق في عام 2019، بسبب الاجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تم اتخاذها للحد من تأثيرات فيروس كورونا، فضلاً عن تراجع الطلب

العالمي على النفط، وتراجع أداء القطاع السياحي جراء قيود السفر والاغلاق التي فرضتها ظروف جائحة كوفيد-19.

وتراجع معدل النمو في اليمن خلال سنة 2020 بالمقارنة مع عام 2019 بحوالي 7.1 نقاط مئوية نتيجة تواصل الاضطرابات الأمنية والصراعات الداخلية وتراجع الإنتاج الزراعي نتيجة الجفاف الذي ضرب البلاد، وانخفاض الاستهلاك الخاص مع تواصل انخفاض العملة وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن تراجع الصادرات. وشهد معدل النمو في السودان خلال سنة 2020 تراجعاً بلغ نحو 1.1 نقطة مئوية، نتيجة التراجع الكبير في الانتاج الزراعي جراء الفيضانات التي عرفتها البلاد والتي أثرت على مساحات زراعية شاسعة فضلاً عن غزو الجراد الذي أضر أيضاً بالإنتاج الزراعي. وساهم أيضاً انخفاض سعر صرف العملة الوطنية ومستوى التضخم المرتفع، في ضعف النشاط الاستثماري وتراجع الاستهلاك الخاص.

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 في عُمان بحوالي 5.6 نقاط مئوية بالمقارنة مع عام 2019، نتيجة تراجع أسعار النفط وخفض إنتاج النفط الخام المتفق عليه كجزء من اتفاق "أوبك +"، بالإضافة إلى تراجع أداء القطاع السياحي نتيجة تعليق الرحلات الجوية الدولية، وتأثير التراجع الهام في الإنفاق الحكومي خلال السنة وكذلك الانفاق الاستهلاكي واستثمارات القطاع الخاص. وشهدت الكويت تراجعاً في معدل نموها بحوالي 8.6 نقاط مئوية ولنفس الأسباب كما في عُمان، فضلاً عن انخفاض الانفاق الحكومي والتأخير في تنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية والاستثمارات الهامة بسبب الجائحة.

وشهد معدل النمو في السعودية خلال سنة 2020 تراجعاً بحوالي 4.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع السنة السابقة، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وتراجع الطلب العالمي عليه، وإعلان الحكومة عن تخفيضات كبيرة في الإنفاق الرأسمالي مما أدى إلى تراجع النمو في قطاعات عديدة خاصة قطاع البناء والتشييد. وتعرضت حركة السياحة الدينية لتحديات كبيرة بسبب إغلاق الحدود والانخفاض الكبير في أعداد الحجاج والمعتمرين. وتراجع معدل النمو في قطر بنفس النسبة بسبب تراجع الطلب العالمي على الطاقة وتراجع أسعارها جراء جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع الطلب المحلي وانخفاض النشاط التجاري.

شهدت نسبة النمو في القُمر انخفاضاً خلال سنة 2020 بنحو 2.4 نقاط مئوية بالمقارنة مع عام 2019 بسبب تراجع القطاع السياحي جراء جائحة كوفيد-19، وتراجع المداخيل والتحويلات المالية من الخارج، فضلاً عن تواصل تأثير الاعصار الذي ضرب البلاد خلال أواخر 2019، وما خلفه من دمار في الممتلكات العامة والخاصة، والبنية التحتية وتضرر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. وانخفض معدل النمو في الأردن عام 2020 بحوالي 3.6 نقاط مئوية بالمقارنة مع عام 2019، نتيجة تراجع الصادرات والتدفقات التجارية الناتجة عن تأثير جائحة كوفيد-19، وتراجع أداء قطاع السياحة، فضلاً عن تراجع الاستهلاك الخاص والاستثمارات نتيجة تداعيات الجائحة.

ومثلت مصر خلال عام 2020 الاستثناء العربي في مجال النمو، حيث كانت الدولة العربية الوحيدة التي حققت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 في المائة، رغم تراجع معدله بالمقارنة مع عام 2019 بحوالي 3.0 نقطة مئوية. ويرجع ذلك إلى الدعم الحكومي للمشاريع الرئيسة، لاسيما التوسع في مشروعات البنية التحتية وتخصيص حزمة داعمة للنمو بقيمة 100 مليار جنيه مصري وحوالي 10 مليار جنيه لتنشيط الصناعة، في إطار مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات الدولية، ودعم القطاعات الهشة والطبقات المحتاجة، فضلاً عن زيادة عدد من المحاصيل الزراعية وتحسن مناخ الأعمال وتعزيز الاستهلاك الخاص، وذلك على الرغم من تراجع القطاع السياحي جراء جائحة كوفيد-19.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نتيجة لتأثير الجائحة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى السابق ذكرها على أداء النمو الاقتصادي، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 12.4 في المائة، من حوالي 6695 دولار في عام 2019 إلى حوالي 5863 دولار عام 2020. وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في معظم الدول العربية، الشكل (4). وتراوحت قيمته في عام 2020 بين حوالي 53.3 ألف دولار للفرد في قطر وحوالي 681 دولار للفرد في اليمن.

الشكل (4): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2020-2019)

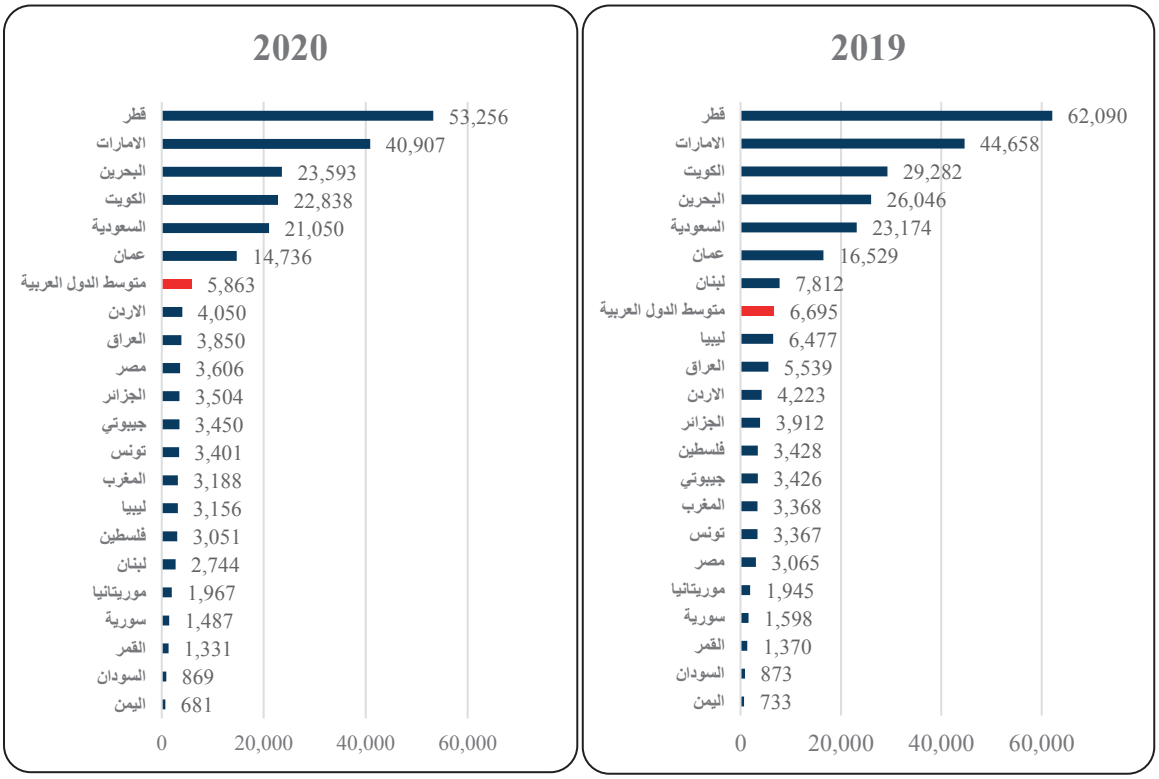

المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2020 في الدول العربية كمجموعة بحوالي 6.0 في المائة، نتيجة تراجعه في 19 دولة عربية وارتفاعه فقط في كل من الإمارات ومصر، الجدول رقم (1). وسجلت ليبيا ولبنان أعلى مستويات التراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع بنسبة 61.0 و24.5 في المائة على التوالي.

الأسعار

ارتفع متوسط معدل التغير غير المرجّح في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الدول العربية كمجموعة من حوالي 5.4 في المائة عام 2019 إلى حوالي 19.6 في المائة عام 2020. وترجع هذه القفزة الكبيرة في متوسط معدل التضخم إلى الارتفاعات القياسية لمعدلات التضخم في كل من السودان ولبنان وسورية واليمن وليبيا، في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الدول خلال عام 2020، علاوة على تأثير انخفاض أسعار صرف العملات المحلية، وتعطل سلاسل التوريد بسبب هذه الظروف نتيجة جائحة كوفيد-19 على المستوى العام للأسعار.

وباحتساب معدل تضخم مرجحاً بالحصة في الاستهلاك العائلي في الدول العربية، فإن ذلك المعدل بلغ نحو 9.8 في المائة عام 2020 مقابل 4.0 في المائة عام 2019. وباستبعاد الدول الخمس المذكورة أعلاه، فإن معدلات التضخم في باقي الدول العربية كانت منخفضةً نسبياً وتراوحت بين 0.3 في المائة في الأردن، وحوالي 5.7 في المائة في كل من تونس ومصر، بينما سجل المستوى العام للأسعار تراجعاً في كل من البحرين وفلسطين وعُمان والإمارات وقطر، الشكل (5).

الشكل (5): مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%) (2020-2019)

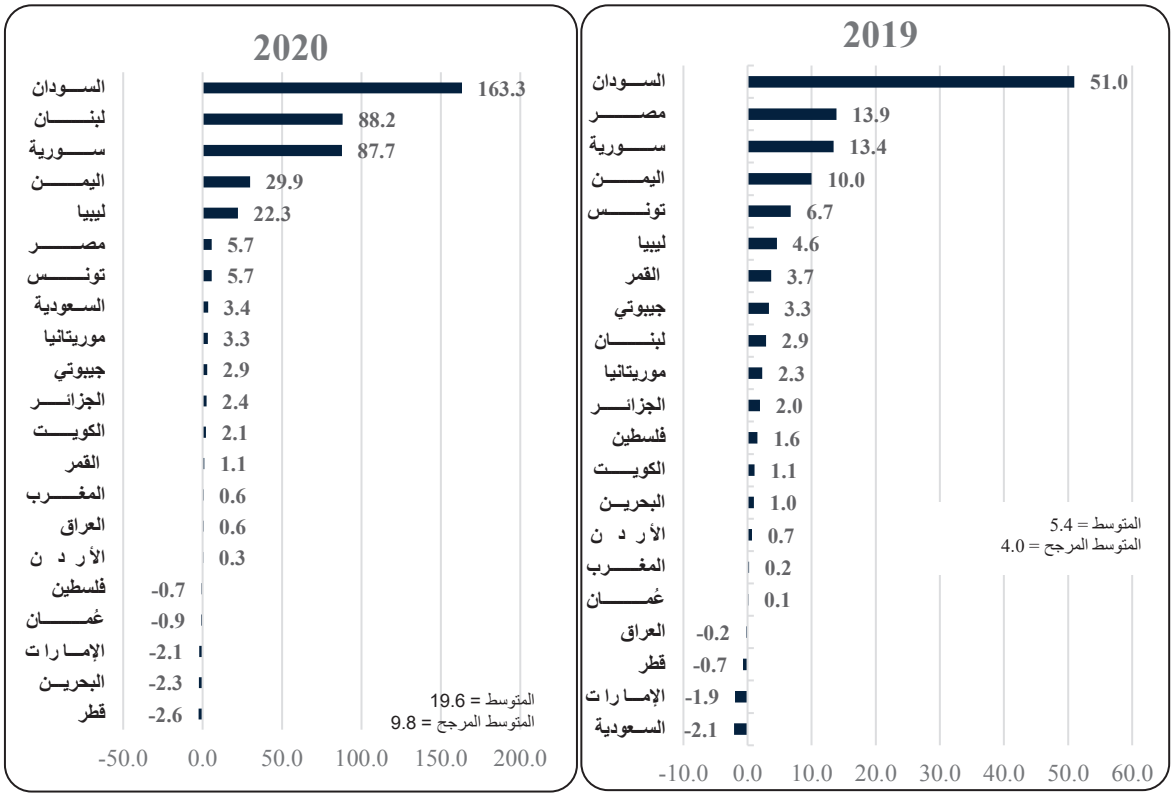

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

وكان تأثير انخفاض الأسعار العالمية للطاقة، وتراجع الطلب المحلي وخاصة الاستهلاك الخاص بسبب إجراءات الإغلاق وتراجع دخل العائلات والأفراد نتيجة تراجع ساعات العمل وزيادة معدلات البطالة خاصة بين ذوي المهارات المتدنية والفئات الهشة، من بين العوامل المشتركة في عدد من الدول العربية التي أدت إلى بقاء مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عند مستويات منخفضة نسبياً، وذلك رغم اتخاذ معظم البنوك المركزية إجراءات لدعم القطاعات المتضررة نتيجة الجائحة لاسيما من خلال التخفيض في أسعار الفائدة وتوفير مزيد من السيولة للاقتصاد.

وارتفع معدل التضخم المسجل في عام 2020 بالمقارنة مع السنة السابقة في السعودية بحوالي 5.5 نقطة مئوية نتيجة قرار السلطات بمضاعفة معدل ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أضعاف، مما أدى إلى تسجيل ارتفاع كبير في متوسط معدل التضخم في شهر يوليو 2020.

وارتفع معدل التضخم خلال العام بالمقارنة مع العام السابق في الكويت نتيجة القيود المرتبطة بفيروس كورونا التي أدت إلى ضغط تصاعدي نسبي على أسعار المواد الغذائية، وفي موريتانيا نتيجة انخفاض سعر صرف العملة المحلية الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي تمثل نسبة هامة من الاستهلاك.

وزادت معدلات التضخم في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019 بشكل طفيف بأقل من نقطة مئوية في كل من الجزائر والعراق والمغرب.

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

تراجعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية في عام 2020 إلى حوالي 17.3 في المائة بالمقارنة مع 25.0 في المائة عام 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع انتاجه بحكم اتفاق "أوبك+"، وهو ما أثر على الأداء الاقتصادي وعلى هيكل المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية
2010 و2015 و2018-2020

(نسب مئوية)

	الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2018	2019	2020	2015-2010	2019-2018	2020-2019
قطاعات الانتاج السلعي منها:	57.3	47.1	50.4	49.0	43.7	0.8-	1.4-	21.1-
الزراعة	6.2	6.0	4.7	4.9	5.7	2.5	6.8	2.9
الصناعات الاستخراجية	33.9	21.6	27.0	25.0	17.3	5.8-	5.9-	38.7-
الصناعات التحويلية	9.6	10.7	10.3	10.3	11.0	5.4	0.9	4.9-
باقي قطاعات الانتاج	7.6	8.8	8.4	8.8	9.6	6.3	5.8	3.4-
اجمالي قطاعات الخدمات منها:	42.1	52.1	48.8	50.2	54.9	7.6	4.4	3.2-
الخدمات الحكومية	10.5	13.3	12.8	13.4	14.7	8.3	5.6	2.3-
صافي الضرائب غير المباشرة	0.6	1.1	0.8	1.1	1.7	10.3	1.5	44.6
الناتج المحلي الاجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.1	1.6	11.5-

المصدر : الملحقان (2/3) و (2/4) , وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
*** معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.**

ونتيجة لذلك تراجعت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي من حوالي 49.0 في المائة من في عام 2019 إلى حوالي 43.7 في المائة عام 2020. بالمقابل زادت مساهمة الصناعات التحويلية من حوالي 10.3 إلى 11.0 في المائة، والزراعة من 4.9 إلى 5.7 في المائة، وبقية القطاعات الإنتاجية من 8.8 إلى 9.6 في المائة.

واستأثر قطاع الخدمات بحوالي 55.0 في المائة في عام 2020 بالمقارنة مع 50.2 في المائة في عام 2019. وباستثناء بند صافي الضرائب غير المباشرة وقطاع الزراعة، الذي كان من بين أقل القطاعات تأثراً بالجائحة لأن الإنتاج الزراعي لا يتأثر بشكل آني ومباشر بالجائحة ولكون عملية تزويد الأسواق بالحاجات الأساسية الغذائية تستمر حتى في حالات القوة القاهرة مثل الحروب والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة، سجلت القيمة المضافة لبقية القطاعات انكماشاً بالأسعار الجارية خلال عام 2020، يرجع سببه الرئيس لتأثيرات الجائحة.

وتباين أداء النمو في الدول العربية حسب حصة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. وكان لقطاع الصناعات الاستخراجية أكبر مساهمة في الناتج في ست دول وهي الإمارات والعراق وعُمان وقطر والكويت وموريتانيا، وكان لقطاع الصناعات التحويلية أكبر حصة من الناتج في الأردن ومصر والمغرب، وكان لقطاع الزراعة أكبر حصة في الناتج في كل من سورية والقُمر، بينما كان قطاع الخدمات الحكومية أكبر مساهم في الناتج في كل من تونس والجزائر والسعودية وليبيا.

ونتيجة للجائحة تباينت معدلات النمو بالأسعار الثابتة بين مختلف القطاعات في الدول العربية، الشكل (6).

الشكل (6): معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية (%) (2020-2019)

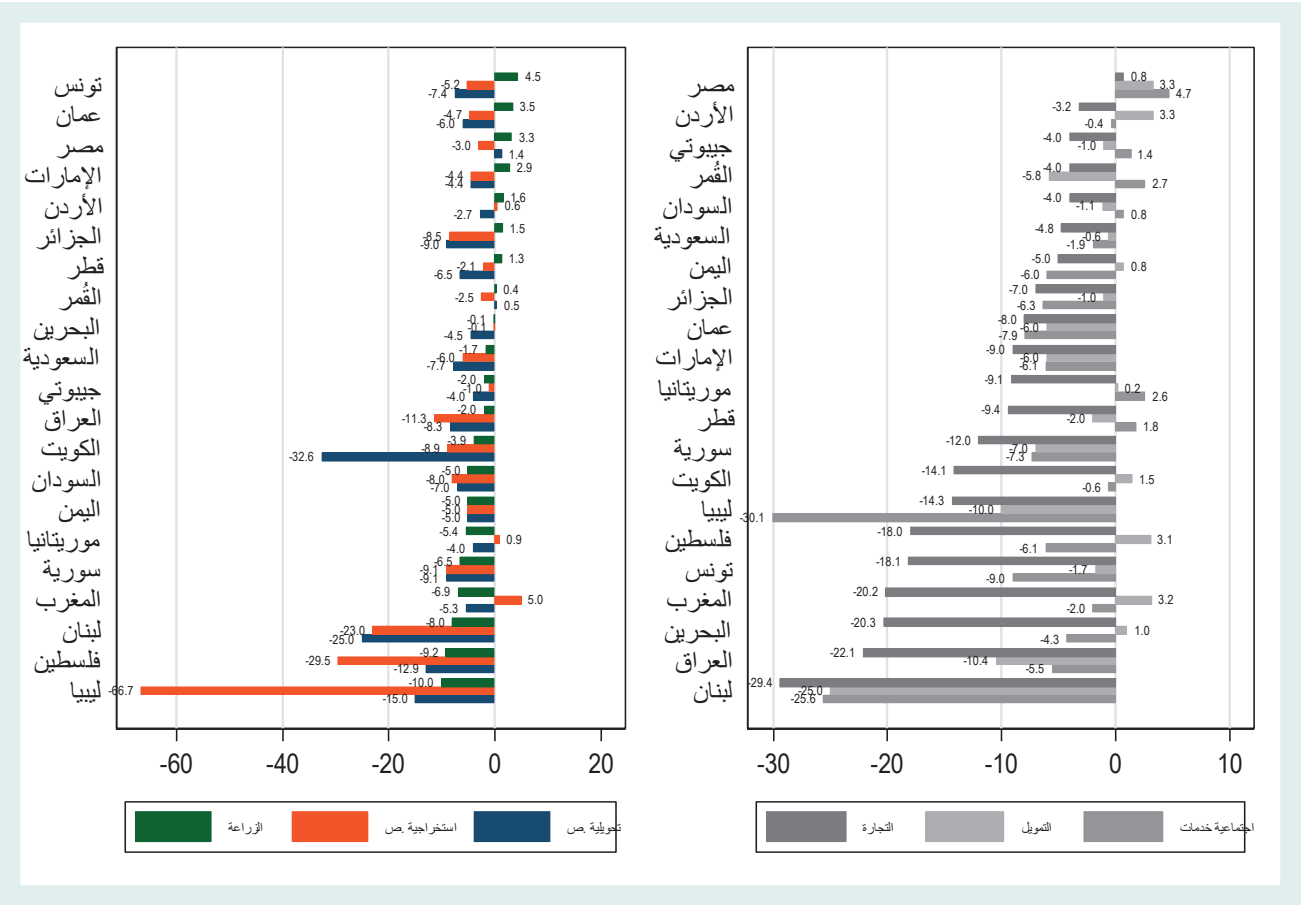

المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

وتراوح معدل النمو في قطاع الزراعة بين زيادة بلغت نحو 4.5 في المائة في تونس وانكماش قدر بحوالي 10.0 في المائة في ليبيا، وسجل ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية انكماشاً في كل الدول العربية بسبب تراجع إنتاج النفط والطاقة في هذه الدول بما يُعزى إلى انخفاض الطلب العالمي واتفاق "أوبك+" لتخفيض انتاج النفط، باستثناء البحرين حيث بقي ناتج هذا القطاع دون تغيير تقريباً، والدول التي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية غير النفطية دوراً مهماً في الاقتصاد مثل خام الحديد في موريتانيا والفوسفات في الأردن والمغرب. وباستثناء مصر والقُمر، سجل ناتج الصناعات التحويلية انكماشاً كان أعلاه في الكويت ثم في لبنان وليبيا وفلسطين. وكان قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من أكثر القطاعات تضرراً من تبعات الجائحة حيث تراجع الناتج بالأسعار الثابتة في هذا القطاع في كل الدول العربية، باستثناء مصر التي سجلت معدل نمو موجب طفيف بحوالي 0.8 في المائة. وتراوح معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي في قطاع التمويل بين ارتفاع بنسبة 3.3 في المائة في كل من مصر والأردن، وانكماش بلغ نحو 25.0 في المائة في لبنان، بينما تراوح معدل تغير ناتج قطاع الخدمات الاجتماعية بين ارتفاع بنسبة 4.7 في المائة في مصر وانكماش بلغ نحو 30.1 في المائة في ليبيا. ويبين الإطار (1) تأثير الجائحة على الشركات العاملة في عدد من القطاعات في بعض الدول العربية.

الإطار (1)
تأثير جائحة فيروس كورونا على الشركات في بعض الدول العربية

يمتلك البنك الدولي قاعدة بيانات لاستبيانات الشركات تغطي 146 دولة حول العالم، وهي عبارة عن دراسات على مستوى الشركات تمثل عينة من القطاع الخاص في اقتصاد الدولة، وتغطي مجموعة واسعة من موضوعات مرتبطة ببيئة الأعمال بما في ذلك الوصول إلى التمويل والفساد والبنية التحتية والجرائم والمنافسة ومقاييس الأداء الاقتصادي. ويستخدم البنك الدولي هذه البيانات لإنتاج البحوث التي تُساعد على ترتيب الأولويات وتحديد مجالات إصلاحات السياسات والمؤسسات التي تدعم القطاع الخاص. وقام البنك بتطوير مناهج مختلفة لقياس تأثير الجائحة على الشركات في القطاع الخاص، وذلك امتداداً للدراسات التي أُجريت ما قبل الجائحة في عدد من الدول، والتي تشمل دول عربية مثل لبنان والأردن والمغرب. وأظهرت الدراسة التكميلية في كل من الدول الثلاث تبايناً من حيث تأثير الجائحة على مبيعات الشركات ودرجة استخدامها للإنترنت وتطبيقاته أو نموذج الأعمال لديها. وبشكل عام، تأثرت مبيعات الشركات التي تقل فيها إمكانية العمل عن بُعد أكثر من غيرها من الشركات، كما في قطاع الألبسة في كل من الأردن والمغرب، والشركات التي لا تستطيع التأقلم بسرعة مع ظروف الإغلاق لا سيما من خلال تحويل جزء من أعمالها على الانترنت.

(1) الأردن

يحتوي المسح الأساسي للمؤسسات في الأردن على إجمالي 601 مقابلة أجريت من مايو حتى نوفمبر 2019. أعادت استطلاعات المتابعة الخاصة بقياس آثار جائحة كورونا الاتصال بجميع المؤسسات التي تم أخذ عينات منها في المسح الأساسي. تم تنفيذ الجولة الأولى من استطلاعات متابعة الجائحة خلال الفترة: 6 يوليو - 5 أغسطس 2020. تشمل العينة جميع المؤسسات المسجلة التي تضم خمسة موظفين أو أكثر يشاركون في أحد الأنشطة التالية المحددة باستخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev. 3.1) التصنيع (المجموعة D)، قطاع البناء (المجموعة F)، قطاع الخدمات (المجموعتان G وH)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات (المجموعة I) وتكنولوجيا المعلومات (القسم 72 من المجموعة R). وفيما يلي بعض النتائج المنبثقة عن الجولة الأولى.

تأثير جائحة كورونا على الشركات في الأردن

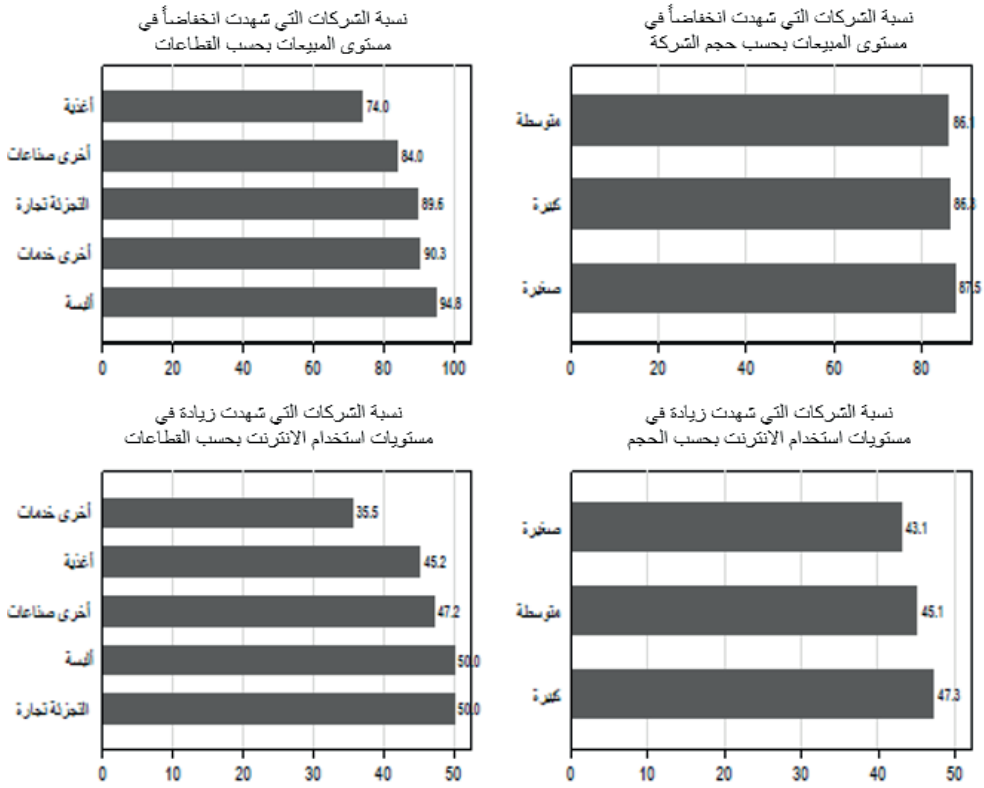

(2) المغرب

يحتوي المسح الأساسي للمؤسسات في المغرب على 1096 مقابلة أجريت من مايو 2019 حتى يناير 2020. أعادت استطلاعات المتابعة الخاصة بقياس آثار جائحة كورونا الاتصال بجميع المؤسسات التي تم أخذ عينات منها في المسح الأساسي. تم تنفيذ الجولة الأولى من استطلاعات متابعة الجائحة خلال الفترة: 6 يوليو - 5 أغسطس 2020، وتشمل العينة الشركات بنفس الخصائص والقطاعات المذكورة في حالة الأردن.

تأثير جائحة كورونا على الشركات في المغرب

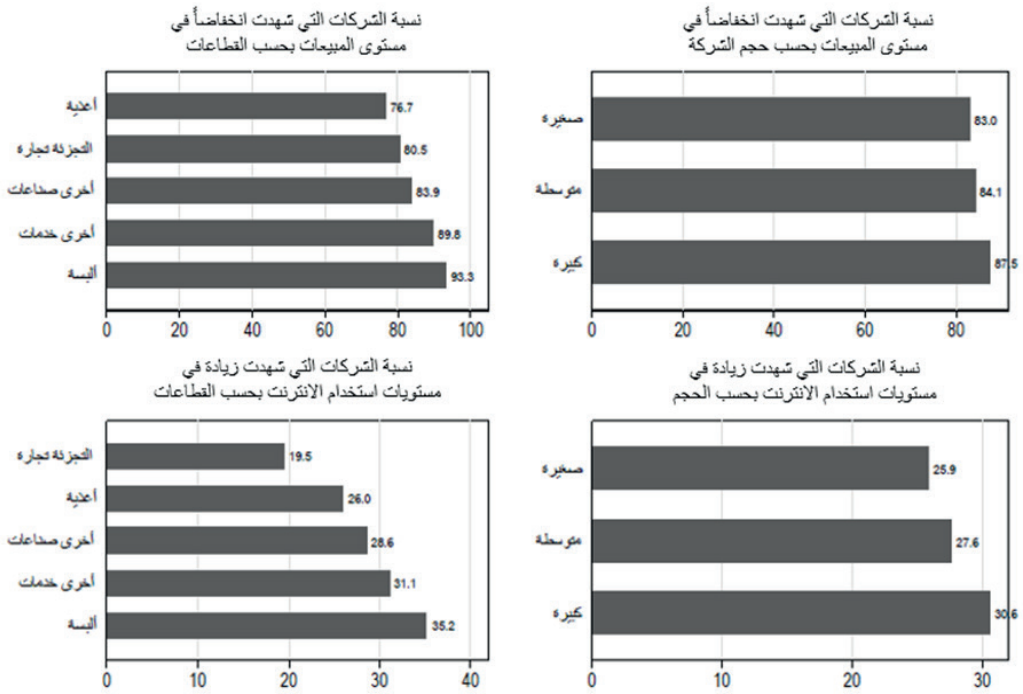

(3) لبنان

اختلف المسح الذي نُفذ في لبنان عن سابقيه من حيث درجة تفصيل المعلومات المتوفرة، وهو ما يفسر اختلاف عرض النتائج بالمقارنة مع حالتي الأردن والمغرب. ويحتوي المسح الأساسي للمؤسسات في لبنان على إجمالي 532 مقابلة أجريت في الفترة من مايو 2019 حتى أبريل 2020. تم تنفيذ الجولة الأولى من استطلاعات المتابعة الخاصة بقياس آثار جائحة كورونا خلال الفترة 11 نوفمبر - 1 ديسمبر 2020، وتم اتباع نفس الطريقة المستخدمة في حالتي الأردن والمغرب لتكوين عينة الدراسة.

تأثير جائحة كورونا على الشركات في لبنان
(نسبة الشركات %)

السؤال	نعم	لا
بمقارنة مبيعات هذه المؤسسة مع سبتمبر 2019، هل انخفضت المبيعات أم لا؟	81.9	18.1
هل قامت هذه المؤسسة بتعديل أو تحويل، جزئياً أو كلياً، إنتاجها أو الخدمات التي تقدمها استجابة لتفشي الجائحة؟	11.8	88.2
هل زادت هذه المؤسسة نشاطها التجاري عبر الإنترنت؟	7.1	92.9

المصدر: معدي التقرير بناءً على قاعدة بيانات https://www.enterprisesurveys.org/en/covid-19

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

تراجعت بنود الإنفاق الرئيسة بالأسعار الجارية خلال عام 2020 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، بسبب تداعيات الجائحة التي أثرت على مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي الإنفاق. ونتيجة لانخفاض الطلب العالمي على الطاقة وعلى صادرات الدول العربية من سلع وخدمات، انخفضت الأهمية النسبية لصافي الصادرات، أي فجوة الموارد، في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة في عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق، كما انخفضت حصة الاستثمار والصادرات مقابل ارتفاع حصة بقية بنود الإنفاق، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
هيكل الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية حسب بنود الانفاق
2010 و2015 و2018-2020

(نسب منوية)

	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق في الناتج					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2018	2019	2020	2010-2015	2018-2019	2019-2020
الاستهلاك النهائي :	60.2	72.2	66.1	67.8	75.5	6.9	4.0	1.4-
الاستهلاك العائلي	44.6	51.9	48.0	49.2	54.7	6.3	3.9	1.5-
الاستهلاك الحكومي	15.6	20.3	18.1	18.6	20.8	8.7	4.3	1.2-
الاستثمار الإجمالي	27.3	28.0	25.3	26.3	25.7	3.7	5.4	13.3-
فجوة الموارد	12.5	0.2-	8.6	5.9	1.3-	**	**	**
صادرات السلع والخدمات	50.3	42.4	47.5	44.7	34.3	0.3-	4.4-	32.2-
واردات السلع والخدمات	37.8	42.6	38.9	38.8	35.5	5.6	1.2	19.0-
الناتج المحلي الاجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.1	1.6	11.5-

المصدر : الملحقان (2/5) و (2/6) , وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
*** معدل النمو السنوي للقيمة المضافة .**

وكانت حصة الاستهلاك العائلي في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 حوالي 54.7 في المائة، وحصة الاستهلاك الحكومي 20.8 في المائة، وحصة الاستثمار 25.7 في المائة.

وتراجعت قيمة الاستهلاك العائلي بالأسعار الجارية عام 2020 بحوالي 1.5 في المائة، وتراجعت قيمة الاستهلاك الحكومي بنحو 1.2 في المائة، بينما تراجع الاستثمار بنسبة 13.3 في المائة.

يُظهر نمو أهم بنود الانفاق بالأسعار المحلية الثابتة[7] في الدول العربية فرادى، تبايناً كبيراً، الشكل (7). وكان الاستهلاك العائلي أكبر بند إنفاق تضرر من الجائحة حيث انكمش بنسب تراوحت بين 0.4 في المائة في جيبوتي و153.7 في المائة في لبنان، وكان انكماش الاستهلاك العائلي كبيراً أيضاً في كل من السودان بنسبة 132.8 في المائة، وليبيا 56.4 في المائة، فيما سجل نموا موجباً في كل من سوريا بنسبة 15.4 في المائة، ومصر بنسبة 10.4 في المائة، والعراق 7.8 في المائة، والجزائر 0.3 في المائة، و0.2 في المائة في عمان. وزاد الانفاق الحكومي في عدد من الدول العربية بمستويات متفاوتة، وفق الحيز المالي المتوفر لمجابهة تبعات الجائحة.

وسجلت السودان وبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلى معدلات نمو للاستهلاك الحكومي بالأسعار الثابتة، حيث بلغ معدل النمو حوالي 16.6 في المائة في قطر، و13.6 في المائة في السعودية، و12.9 في المائة في الإمارات. وسجلت ليبيا أعلى نسبة تراجع للاستهلاك الحكومي بنسبة بلغت نحو 54.7 في المائة.

[7] لتقدير القيم بالأسعار الثابتة المحلية، تم تخفيض الاستهلاك العائلي باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين، وتخفيض الاستهلاك الحكومي والاستثمار، باستخدام مخفض الناتج.

وتراجع نسق الاستثمار بالأسعار الثابتة خلال عام 2020 في مُعظم الدول العربية، وكان ذلك التراجع كبيراً في كل من ليبيا بنسبة 59 في المائة، وتونس بنسبة 43.5 في المائة، وجيبوتي بنسبة 33 في المائة، فيما بلغ الانخفاض في العراق وفلسطين نحو 29.6 و23.4 في المائة على التوالي.

في المقابل، زادت قيمة الاستثمار بالأسعار الثابتة في كل من الامارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان وموريتانيا واليمن بنسب تراوحت بين 3.4 في المائة في البحرين و13.9 في المائة في اليمن.

الشكل (7): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة فى الدول العربيّة (2019-2020) (%)

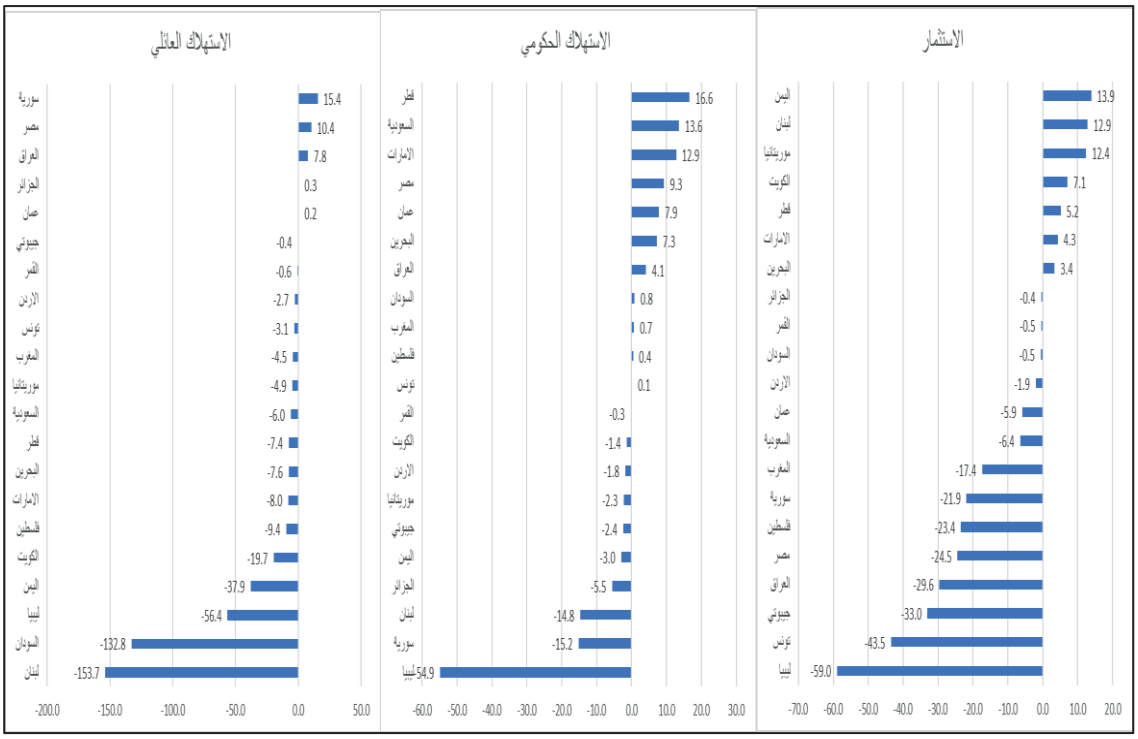

المصدر الملحقان (5/2) و(6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستثمار والادخار

تراوحت معدلات الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) بين حوالي 46.8 في المائة في قطر، و4.0 في المائة في ليبيا. وتأثر معدل الاستثمار في الدول العربية خلال عام 2020 بتبعات الجائحة التي بدأت في نهاية الربع الأول من السنة في ظروف كان فيها الحيز المالي ضيقاً ومستوى الدين العام مرتفعاً في عدد من الدول العربية. وكانت حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي أقل من المتوسط العربي البالغ نحو 25.7 في المائة، في خمسة عشر دولة عربية. في المقابل كانت حصة الاستثمار في كل من قطر والجزائر والبحرين وموريتانيا والمغرب والكويت والامارات والسعودية، أعلى من المتوسط العربي.

وتراوحت معدلات الادخار (نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2020 بين 50.6 في المائة في قطر و -14.9 في المائة في ليبيا. وسُجلت أعلى معدلات الادخار بين الدول المصدرة الرئيسة للنفط وهي بالترتيب كل من، قطر والامارات والبحرين والجزائر.

وسجلت كل من القُمر ولبنان واليمن وسورية وفلسطين وليبيا معدلات ادخار سالبة، ويعكس هذا فجوة في الموارد المحلية بمعنى أن الادخار المحلي لا يُغطي احتياجات الاستثمار، وقد سجلت خمسة عشر دولة عربية عجزاً في مستويات الادخار المحلي مقارنة بمستويات الاستثمار المنفذة خلال عام 2020، الشكل (8).

الشكل (8): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2020 (نقطة منوية)

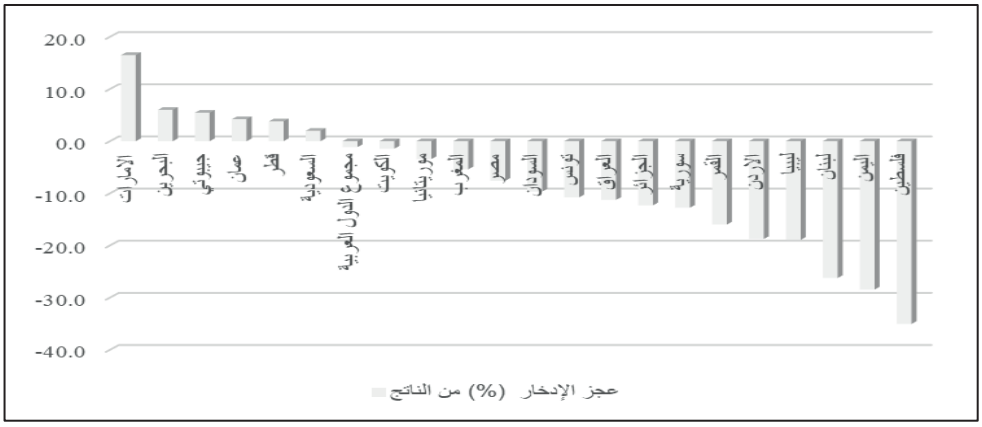

المصدر: محسوبة من بيانات الملحق (5/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

تراجعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط، والمرتبط بشكل رئيس بتأثيرات الجائحة على حركة التجارة الدولية، من حوالي 1228 مليار دولار في عام 2019 إلى نحو 833 مليار دولار في عام 2020، وهو ما يُمثل انخفاضاً بنسبة 31.18 في المائة. وبالمثل تراجعت قيمة الواردات العربية من السلع والخدمات بحوالي 19.0 في المائة، من 1066 مليار دولار في العام 2019 إلى 864 مليار دولار عام 2020. وتراجعت نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية من السلع والخدمات من حوالي 115.1 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 96.5 في المائة في العام 2020، الشكل (9).

وتراوحت مستويات تغطية الصادرات إلى الواردات في عام 2020 بين حوالي 126 في المائة في الإمارات وحوالي 27.4 في المائة في اليمن. وقد تجاوزت نسبة تغطية الصادرات للواردات مستوى 100 في المائة في ست دول وهي الإمارات والبحرين وعُمان وقطر والسعودية وجيبوتي، مقابل تسع دول في عام 2019.

وسجلت أربع دول عربية فقط تحسناً في تلك النسب بين سنتي 2019 و2020 وهي: جيبوتي وسورية وفلسطين والمغرب، فيما تراجعت في الدول العربية الأخرى، الشكل (9).

الشكل (9): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2019 - 2020) (%)

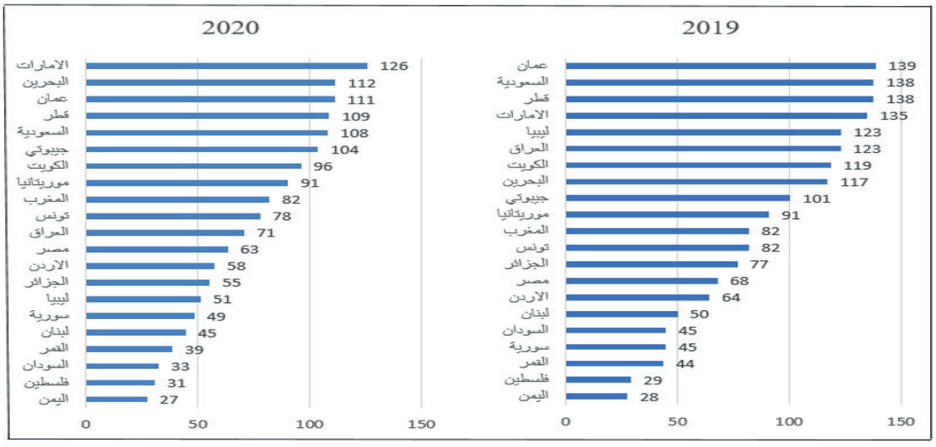

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و (6/2).

أوضاع الفقر في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

تسببت جائحة كوفيد-19 في عدة تراجعات على صعيد التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة لاسيما في جانب معدلات الفقر وعدم المساواة. ويُقدَّر أن الجائحة دفعت حوالي 94 مليون شخصاً حول العالم إلى حالة الفقر في 2020، مما يزيد العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من الفقر من 861 مليون إلى 905 مليون شخصاً بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تدفع الجائحة 207 مليون شخصاً إضافياً إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030، مما يرفع العدد الإجمالي إلى أكثر من مليار شخص في حالة فقر مدقع.[8]

وأشار تقرير البنك الدولي لعام 2020 عن الفقر والازدهار المشترك[9]، أن نسبة الفقر العالمي تقدر ما بين 9.1 في المائة و9.4 في المائة في عام 2020، وبين 8.9 في المائة و9.4 في المائة في عام 2021، حيث من المتوقع أن تعرقل آثار جائحة كوفيد-19 التقدم نحو إنهاء الفقر المدقع لمدة ثلاث سنوات على الأقل. وفي الوضع الحالي يقدر أنه يعيش 6.7 في المائة من سكان العالم تحت خط الفقر الدولي (1.9 دولار في اليوم) في عام 2030، مقارنة بالمستوى المستهدف البالغ 3 في المائة.

أما بالنسبة إلى أوضاع الفقر في الدول العربية، فشهدت المنطقة تراجعات واضحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر وعدم المساواة، حيث تبين أن هذا التراجع بدأ منذ حوالي سبع سنوات، بسبب الأوضاع الراهنة في بعض البلدان مثل سورية واليمن. وقد ارتفعت معدلات الفقر المدقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2.3 في المائة في عام 2013 إلى 3.8 في المائة في عام 2015، وارتفعت إلى 7.2 في المائة في عام 2018، حسب تقرير البنك الدولي عن الفقر والازدهار. وتشهد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم معظم الدول العربية، اتجاهاً متزايداً في معدلات الفقر، وفق خط الفقر الدولي، (1.9 دولار في اليوم)، بوتيرة أسرع من أي منطقة أخرى، بالمقارنة مع المتوسط العالمي، الشكل (10).

ومن بين الدول العربية التي تعاني من أشد نسب الفقر، وفق خط الفقر الوطني حسب أحدث بيانات متوفرة، هي الصومال بنسبة 73 في المائة، واليمن بنسبة 48.6 في المائة، والسودان بنسبة 46.5 في المائة، والقُمر بنسبة 42.0 في المائة، الملحق (7/2).

ومن المتوقع أن تتزايد هذه التراجعات في محاربة الفقر بسبب آثار جائحة كوفيد-19 في الدول العربية خلال السنوات المقبلة. وقدر معدو هذا التقرير، بالاستناد إلى توقعات البنك الدولي للنمو في الدول العربية في عام 2020 قبل بداية الجائحة، قُدرت الخسارة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بأكثر من 220 مليار دولار. وقدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) أن تدفع الجائحة حوالي 14.3 مليون شخصاً إلى حالة الفقر[10]. وذلك الاتجاه قابل للتزايد مع مرور الزمن، حيث قُدر أن يصل معدل الفقر وفق الخط الفقر الدولي إلى 32.4 في المائة، بما يعادل حوالي 115 مليون شخصاً في 14 دولة عربية متوسطة الدخل وذات الدخل المنخفض[11].

[8] UNDP & Pardee Center for International Futures at the University of Denver, 2020. Impact of COVID-19 on the Sustainable Development Goals: Pursuing the Sustainable Development Goals (SDGs) in a World Reshaped by COVID-19.

[9] World Bank. 2020. Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1602-4.

[10] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020. Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better.

[11] ESCWA, 2020. POLICY BRIEF 7 -- A Solidarity Tax to Address The Impact Of COVID-19 On Poverty In The Arab Region.

الشكل (10): نسبة الفقر الإقليمي وفق خط الفقر الدولي (1.9 دولاراً في اليوم) (2019-2001)

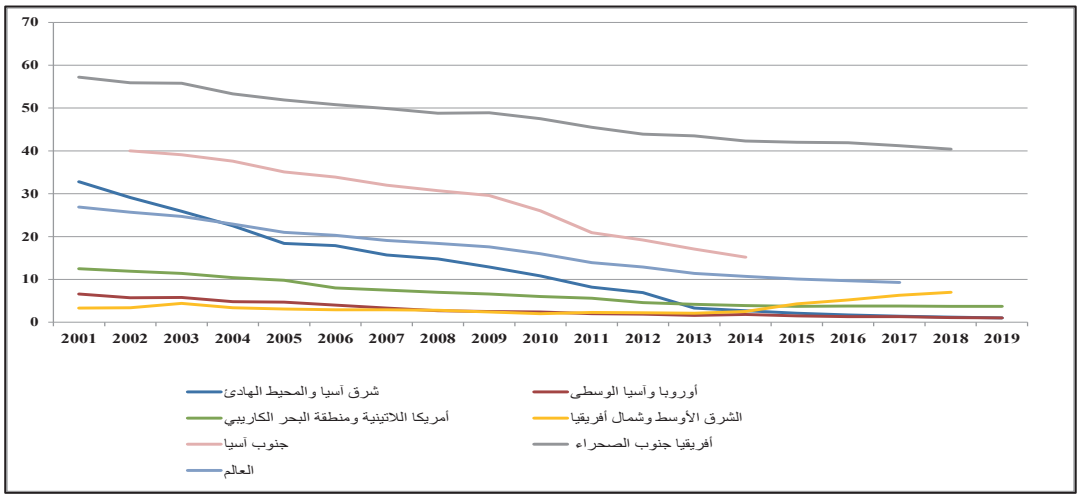

المصدر: البنك الدولي، (2021). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية".

الفقر متعدد الأبعاد

من المتوقع زيادة نسب الفقر متعدّد الأبعاد الذي يشمل الحرمان الحاد من خدمات الصحة والتعليم وفي مستويات المعيشة، في العالم بسبب الجائحة، حيث أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد لسنة 2020، إلى وجود علاقة سلبية ما بين المؤشر ونسبة التحصين المنجزة ضد الفيروس[12]. كما أوضح التقرير بأنه من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بمقدار 130 مليون شخصاً في 55 دولة، مما سيؤدي إلى إضافة حوالي 25 في المائة من الفقراء وفق مفهوم الفقر متعدد الأبعاد في السيناريو المعتدل، وإلى حوالي 50 في المائة في السيناريو الأكثر ضرراً. وفي ظل السيناريو المعتدل، يمكن أن تُرتفع قيمة مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد في 70 دولة من 0.095 إلى 0.125 في عام 2020، وهي نفس القيمة المحققة في عام 2015. وهذه الزيادة في الحرمان بسبب الجائحة ستعيد جهود الحد من الفقر إلى الوراء بمقدار 5.2 سنة، مع وقوع حوالي 237 مليون شخص إضافي في حالة الفقر متعدّد الأبعاد.

وتقدر نسبة الفقر متعدّد الأبعاد في الدول العربية في عام 2019 بحوالي 15.8 في المائة[13]. وهذه النسبة هي أقل بالمقارنة مع حوالي 55 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء وحوالي 29.2 في المائة في جنوب آسيا، لكن تبقى أعلى من النسب المحققة في بقية مجموعات الدول: 7.2 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحوالي 5.4 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وحوالي 1 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى. أما بالنسبة إلى مساهمة الأبعاد في الدليل للدول العربية، فتمثل مساهمة الحرمان في الصحة حوالي 26 في المائة، فيما تبلغ مساهمة التعليم نحو 35 في المائة، ويُعد مستوى المعيشة البعد الأكثر تأثيراً على الدليل الذي قُدرت مساهمته بحوالي 39 في المائة، الشكل (11).

(12) UNDP, 2020. Global Multidimensional Poverty Index 2020 -- Charting pathways out of multidimensional poverty: Achieving the SDGs.

(13) تقرير التنمية البشرية 2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل (11): دليل الفقر متعدّد الأبعاد ومساهمة الأبعاد فى الدليل على المستوى الإقليمى (%)

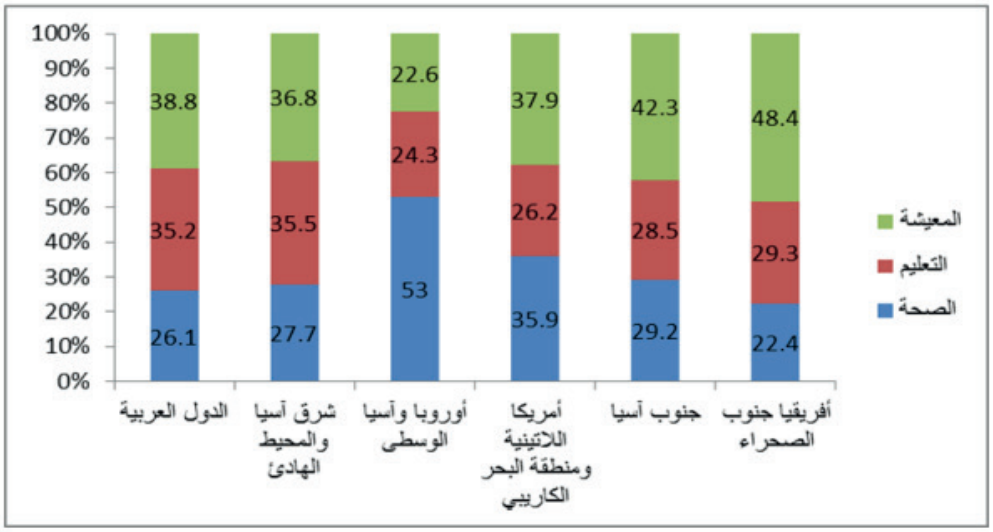

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويُتوقع أن يتأثر بهذه الأوضاع خاصةً الفئات الضعيفة مثل الإناث والأشخاص النازحين وسكان الريف. ويُعاني حوالي 25.8 في المائة من سكان المناطق الريفية في الدول العربية من الفقر متعدّد الأبعاد، مقارنة بنسبة 5.8 في المائة في المناطق الحضرية. ويُبين ذلك التفاوتات بين بعض فئات المجتمع والمتوقع أن تزيد سوءً في ظل جائحة كوفيد-19 بما يؤكد ضرورة الالتزام بالسياسات الملائمة لمواجهة الجائحة والتحكم في آثارها السلبية.

آثار جائحة كوفيد-19 على الفقر وعدم المساواة

ترتبط معدلات الفقر بشكل عام وفق الأدبيات ذات العلاقة، بتوزيع الدخل والثروات فكلما زادت درجة عدم المساواة زادت نسب الفقر. ومن هذا المنطلق ونتيجة لتباين تأثير جائحة كوفيد-19 على مختلف الفئات في المجتمع، حيث كان وقع هذه الجائحة أكثر على ذوي المهارات المتدنية والإناث الذين يعملون في القطاعات الهشة والأكثر تضرراً من الجائحة، فإن الجائحة زادت من نسبة الفقر بين الطبقات الضعيفة. وفي بحث للبنك الدولي في هذا الخصوص[14]، تم استخدام بيانات 166 دولة تشكل 97.5 في المائة من سكان العالم وتم محاكاة سيناريوهات الفقر العالمي من عام 2019 إلى عام 2030 في ظل افتراضات مختلفة حول النمو وعدم المساواة. وتبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.9 دولار في اليوم) سيبقون أعلى من حوالي 600 مليون شخص في عام 2030، مما سيؤدي إلى معدل فقر مدقع عالمي يبلغ نحو 7.4 في المائة. وأوضحت الدراسة أن خفض معامل جيني لكل دولة بنسبة 1 في المائة في السنة يؤثر بشكل أكبر على خفض معدلات الفقر العالمي من زيادة النمو السنوي لكل دولة بنفس النسبة.

أما من جانب تأثير الجائحة على الفقر ومن ثم عدم المساواة، فوجدت الدراسة أن الوباء قد دفع ما بين 90 و130 مليون شخصاً إلى الفقر المدقع في عام 2020. وإذا نتج عن الفيروس زيادة في معامل جيني بنسبة 2 في المائة في جميع البلدان، فربما يكون هناك أكثر من 90 مليون شخصاً في حالة فقر مدقع في عام 2020. وفي هذا الإطار، بالنسبة للدول العربية، فإن متوسط معامل جيني للسنوات الخمس الأخيرة يقدر بحوالي 35 في المائة، بينما تقع أعلى نسبة عدم المساواة في المنطقة في جيبوتي، المقدرة بحوالي 41.6 في المائة في عام 2017، الملحق (7/2)، ويُتوقع أن تكون الجائحة قد زادت في نسب عدم المساواة في الدول العربية وذلك رغم عدم توفر بيانات محدثة عن هذه النسبة.

(14) Lakner, C., Mahler, D. G., Negre, M., & Prydz, E. B., (2020). How much does reducing inequality matter for global poverty? doi:10.1596/33902.

عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص

من المتوقع أن يكون للجائحة آثار سلبية طويلة المدى على عدم المساواة في توزيع الدخل والثروات، وعلى المصعد الاجتماعي (Social Mobility)، أي تحسن أوضاع الأجيال الحالية بالمقارنة مع الأجيال السابقة. وقد تكون زيادة عدم المساواة مدفوعة بعوامل مثل إفلاس وتضرر عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين فئة الشباب وذوي المهارات المنخفضة الذين لا يستطيعون ممارسة أعمالهم عن بُعد.

وأظهرت الجائحة للسطح الاختلالات القائمة في الهياكل الصحية والتعليمية وسوق العمل، حيث تضررت الفئات الضعيفة وبالذات الإناث والأطفال والفئات المحرومة والفقراء وبعض سكان الريف كما ذكر أعلاه، من آثار الجائحة السلبية أكثر من الفئات الأخرى في المجتمع، لاسيما في ظل عدم الحصول على اللقاحات والرعاية الصحية الجيدة، وازدياد البطالة بين العاملين ذوي المهارات المحدودة، وعدم الحصول على الخدمات الضرورية للتمكن من الدراسة أو العمل عن بعد، مثل خدمات الانترنت والكهرباء. بناءً عليه، من الضروري استغلال هذه الأوضاع غير المناسبة لبذل مزيد من الجهود نحو تطوير اللوائح والتشريعات التي تساهم في إدماج هذه الفئات الضعيفة ضمن دائرة الفرص الاقتصادية والخدمات المتاحة لتحقيق تنمية عادلة وشاملة ومستدامة.

وفي هذا الخصوص، وحسب بيانات منظمة العمل الدولية، تسببت الجائحة، في فقدان أكثر من 11 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2020، منها 5 مليون وظيفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى في القارة الآسيوية التي تضم الأردن والعراق وسوية ولبنان وفلسطين واليمن.[15] وكانت الفئات المحرومة من فرص التعليم الأكثر تضرراً. وتسببت آثار الجائحة في محو سنوات من المكاسب التنموية في الدول العربية، وذلك فضلاً عن التأثير السلبي الناتج عن استمرار الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في بعض الدول.

رغم أن الدول العربية كمجموعة تعتبر من بين أقل المجموعات تفاوتاً في توزيع الدخل حيث تبلغ قيمة معامل جيني أقصاها في القُمر بنسبة 45.3 في المائة وأدناها في الجزائر بنسبة 27.6 في المائة الملحق (7/2)، إلا أنه من المرجح أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة في الثروة في المنطقة، التي لديها أعلى درجة تفاوت في توزيع الثروات في العالم، بناءً على تقديرات الإسكوا[16]. ومن بين أشكال عدم المساواة في الدول العربية، أيضاً الفجوة وعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في عدة مجالات. وكانت درجة عدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية من أكثر النسب عالمياً بالنظر إلى المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين[17] الذي يقيس تطور الفجوات القائمة في أربعة أبعاد رئيسة وهي المشاركة الاقتصادية والفرص، والتحصيل التعليمي، والصحة، والتمكين السياسي. كما احتلت معظم الدول العربية أدنى المراتب في هذا المجال ما عدا الإمارات التي احتلت المرتبة الأولى عربياً في هذا المؤشر، الجدول رقم (4). وتبقى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة ذات أكبر فجوة بين الجنسين بنسبة 60.9 في المائة. ويقدّر مؤشر التنمية بين الجنسين (Gender Development Index)، الذي يقيس تأثير عدم المساواة بين الجنسين في المكونات الثلاث لدليل التنمية البشرية، في الدول العربية كمجموعة بحوالي 0.856 في عام 2019، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 0.943.

وقدر مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (Gender Inequality Index) بحوالي 0.518 في عام 2019، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 0.436، حسب بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتشير التوقعات إلى أن القطاع غير الرسمي سيتأثر بشكل خاص بسبب الجائحة، حيث تشكل الإناث 61.8 في المائة من العاملين في هذا القطاع في الدول العربية، وبالتالي سوف يعانين بشكل غير متناسب[18]

[15] بناءً على تقرير منظمة العمل الدولية:
ILO Monitor (2021), COVID-19 and the World of Work. Seventh edition.

[16] ESCWA, 2020. "A Solidarity Tax to Address The Impact Of COVID-19 On Poverty In The Arab Region", Policy Brief 7.

[17] تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021، المنتدى الاقتصادي العالمي.

[18] ESCWA, (2020). "The Impact Of COVID-19 On Gender Equality In The Arab Region", Policy Brief *4.*

الجدول رقم (4)
المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين (2020)

الدولة	المؤشر	المرتبة (من 156 دولة)	التغيير في المرتبة 2020
الإمارات	0.716	72	48
تونس	0.649	126	-2
مصر	0.639	129	5
الأردن	0.638	131	7
لبنان	0.638	132	13
الجزائر	0.633	136	-4
البحرين	0.632	137	-4
قطر	0.624	142	-7
الكويت	0.621	143	21-
المغرب	0.612	144	-1
عُمان	0.608	145	-1
موريتانيا	0.606	146	-5
السعودية	0.603	147	-1
سورية	0.568	152	-2
العراق	0.535	154	-2
اليمن	0.492	155	-2

المصدر: تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021، المنتدى الاقتصادي العالمي.

التطورات الاجتماعية

السكان

النمو السكاني وحجم السكان

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2020 بحوالي 431 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 4.8 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2019. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان بين عامي 2010 و2020 حوالي 1.8 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسة [19]. وسجلت السودان أعلى معدل نمو سكاني في عام 2020، حيث بلغ حوالي 3.0 في المائة. وقد حققت بعض الدول العربية مثل الأردن وفلسطين والقُمر وموريتانيا واليمن معدلات للنمو السكاني تقع تحت سقف 2.5 في المائة سنوياً. كما استمر الانخفاض السريع لهذا المؤشر في بعض الدول العربية، حيث وصل في كل من المغرب والجزائر إلى حوالي 1.0 في المائة في العام ذاته، الملحق (8/2). وهو ما يطرح اشكاليات جديدة بالنسبة لهذه الدول لم تكن عهدتها من قبل ولا تملك القدرة المالية على مقابلتها، وهي ارتفاع أعداد المسنين فيها بصفة ملحوظة وسريعة مع التقدم في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، وما ينجم عن ذلك من رفع تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية.

ويلاحظ تراجع معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة ما فرضته جائحة كوفيد-19 من قيود على دخول وإقامة الوافدين إليها، حيث انخفضت بنسبة 6.5 في المائة في الإمارات، تليها عُمان بنسبة 5.0 في المائة، ثم الكويت بنسبة 3.1 في المائة ثم قطر بحوالي 2.9 في المائة والسعودية بنسبة 2.8 في المائة، وأخيراً البحرين بحوالي 0.81 في المائة.

التوزيع العمري للسكان

تُظهر البيانات المتاحة أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن العمل (15-65 سنة) في الدول العربية بلغت في عام 2019 حوالي 62.7 في المائة من إجمالي عدد السكان، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 64.9 في المائة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى حوالي 67.1 في المائة في أمريكا اللاتينية، وإلى حوالي 65.1 في المائة في إقليم أوروبا ووسط آسيا، وإلى حوالي 64.9 في المائة على مستوى دول العالم ككل. ولا تزال نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية تمثل حوالي 32.7 في المائة من السكان أي قرابة ثلث السكان، رغم تراجع معدل الخصوبة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلتيها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا حوالي 24.0 و 26.1 في المائة على التوالي [20]. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول

[19] البنك الدولي – تقرير البنك الدولي 2021.

[20] قاعدة معلومات البنك الدولي (2021).

العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في الدول العربية الأقل نموا، الملحق (9/2) والشكل (12). وتطرح هذه المؤشرات تحديات جساماً على الدول العربية المعنية تتمثل في ضرورة التوسع وكذلك رفع مستوى جودة برامج تنشئة ورعاية الشباب، وإيجاد فرص عمل لهم، وتوفير نمو اقتصادي قادر على استيعاب البطالة بشكل عام، والقضاء على الاختلالات المتعلقة بذلك، حيث أن الدول العربية بالرغم من ضعف الشريحة السكانية في سن العمل فيها مقارنة بباقي أقاليم العالم تعاني من بطالة أوسع.

الشكل (12): التوزيع العمري للسكان في الدول العربية عام (2019)

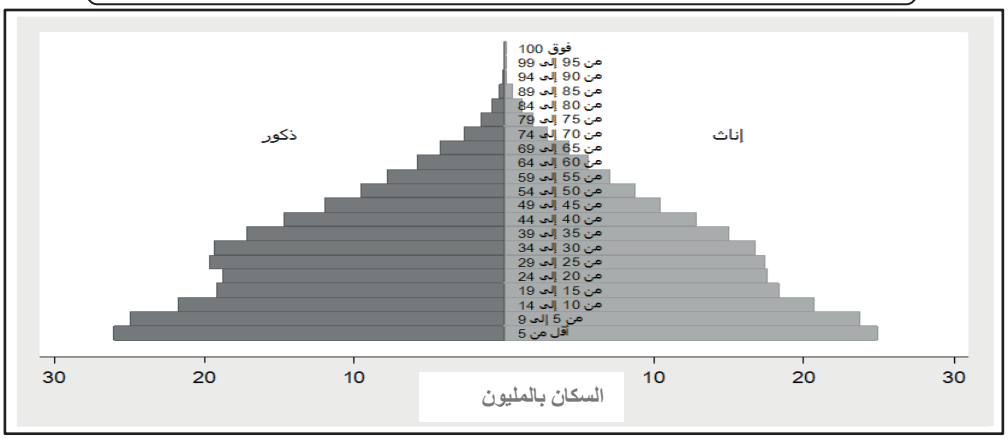

المصدر: بيانات الأمم المتحدة - شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية فى العالم 2019.

التوزيعات السكانية الأخرى

يتفاوت بالطبع عدد السكان في عام 2020 في الدول العربية. وتبلغ الكثافة السكانية في المنطقة العربية ككل، في نفس العام، حوالي 32.8 نسمة/كم^2. تعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (36.2 نسمة/كم^2)، الصين (153.3 نسمة/كم^2)، ألمانيا (240.4 نسمة/كم^2)، الهند (464.1 نسمة/كم^2) [21]. ويمثل ضعف الكثافة السكانية عبئاً ثقيلاً على كاهل الدول العربية حيث يزيد من كلفة البنى التحتية والخدمات العامة، ويضعف كثافة استخدامها نظراً لتشرذم مواطن السكن وانتشارها على مساحات شاسعة، بالإضافة إلى الطبيعة الصحراوية لمعظم أراضي الدول العربية. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2019 حوالي 59 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتيها على المستوى العالمي البالغة حوالي 55 في المائة وفي الدول النامية البالغة حوالي 46 في المائة[22]. وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم، ويمثل هذا تحدياً تنموياً آخر يجبر الدول العربية على السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي وبسرعة كبيرة على البنى التحتية الحضرية وعلى إيجاد فرص عمل جديدة، وما يترتب على ذلك - في كثير من الأحيان - من إخفاقات تغذي عدم الرضا لدى شرائح واسعة من المواطنين.

[21] قاعدة معلومات البنك الدولي (2021).

[22] قاعدة معلومات البنك الدولي (2021).

الأوضاع الصحية

كيف واجهت المنظومات الصحية العربية جائحة كوفيد-19

في الوقت الذي تواجه فيه الدول الأوروبية وطأة الإصابات والوفيات جراء تفشي جائحة كوفيد-19 وتطبق لذلك إجراءات صارمة وصلت إلى حد الإغلاق الشامل في بعضها لمحاولة تجاوز الأزمة، لا يظهر الوضع بكل هذه المأساوية في دولٍ من إفريقيا وآسيا، ومنها جل الدول العربية.

وقد أثيرت أسئلة كثيرة حول أسباب هذا التمايز في الإصابات والوفيات بين دول وأخرى، رغم أن بعض الدول التي عانت كثيراً جراء الوباء، كألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والتشيك، أعلنت منذ البداية عن سياسات صارمة للحد من الإصابات، وصلت في بعضها لحظر التجوال ليلاً وتشريع غرامات مالية باهظة للمخالفين ومنع التجمعات وإغلاق الكثير من المنشآت العمومية، فضلاً عن امتلاكها آليات للفحص السريع ومنظومة رقمية وبنى تحتية صحية متطورة لا تتوفر لدى الكثير من الدول النامية.

وللمقارنة، فمعدل الإصابة بالفيروس في فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وصل أحياناً في العام 2020 إلى مستويات تفوق 40 ألف إصابة يومية، بينما لم يتجاوز عدد الإصابات اليومية في كل أنحاء مصر حوالي 1774 حالة فقط، وفي السعودية حوالي 4919 حالة، وفي المغرب حوالي 6195 حالة، وحدها العراق التي قد سجل يومياً أكثر من 7000 حالة إصابة جديدة، حسب البيانات الرسمية.

وطبقاً لبيانات "مركز جامعة جون هوبكينز الأمريكية"، فعدد الوفيات بالنسبة لكل مليون نسمة في ألمانيا بلغ حوالي 915 حالة، بينما يصل في مصر إلى حوالي 100 حالة. وسجلت جمهورية التشيك أعلى معدلات الوفيات لكل مليون نسمة بحوالي 2.4 ألف حالة وفاة.

وطبقاً لبيانات "مركز جامعة جون هوبكينز الأمريكية"، فعدد الوفيات بالنسبة لكل مليون نسمة في ألمانيا بلغ حوالي 915 حالة، بينما يصل في مصر إلى حوالي 100 حالة. وسجلت جمهورية التشيك أعلى معدلات الوفيات لكل مليون نسمة بحوالي 2.4 ألف حالة وفاة.

وفيما يخص الأرقام الإجمالية للوفيات حتى نهاية العام 2020، حلت العراق كأول دولة عربية في المركز 30 عالمياً بحوالي 14.5 ألف حالة وفاة، ثم مصر في المركز 35 عالمياً بحوالي 12.2 ألف حالة، بينما تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية هذا الترتيب بحوالي (570 ألف حالة وفاة)، تليها البرازيل بحوالي (337 ألف حالة وفاة) والمكسيك بحوالي (205 ألف حالة وفاة)، الشكل (13).

ويُرجع الباحثون تباين الارقام بين الكثير من الدول، حتى منها القريبة جغرافياً، إلى عدة عوامل، منها معدل العمر بحيث يبدو أن البلدان التي تعاني من الشيخوخة أكثر عرضة لارتفاع الوفيات فيها بسبب كورونا، بالمقارنة مع البلدان ذات المجتمعات الشابة. والعامل الآخر هو عدم وجود إحصائيات دقيقة في الكثير من البلدان التي أبلغت عن أعداد إصابات أو وفيات قليلة، خاصة أن بعض الوفيات بسبب كوفيد-19 تحدث في المنازل ولا تبلغ عنها السلطات أو ترجعها إلى أسباب أخرى.

وأكد خبراء أن أرقام الإصـــابات الحقيقية في بعض الدول العربية قد تكون أكبر بعشـــر مرات مقارنة بـالعـدد الرســـمي المعلن. ولا تزال الـدول العربيـة متـأخرةً في حملات اللقاح، عدا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبدرجة أقل المغرب. كما أن المنظومات الصـحية الهشـة في بعض الدول العربية لم تصمد أمام الوباء، حيث تُظهر الإحصائيات نسبة وفيات أكبر من المتوسط الأوروبي بالنسبة للمرضى الذين يصلون إلى حد الدخول إلى العناية المركزة

الشكل (13): العدد اليومي للوفيات لكل مليون ساكن في الدول العربية
نتيجة جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020

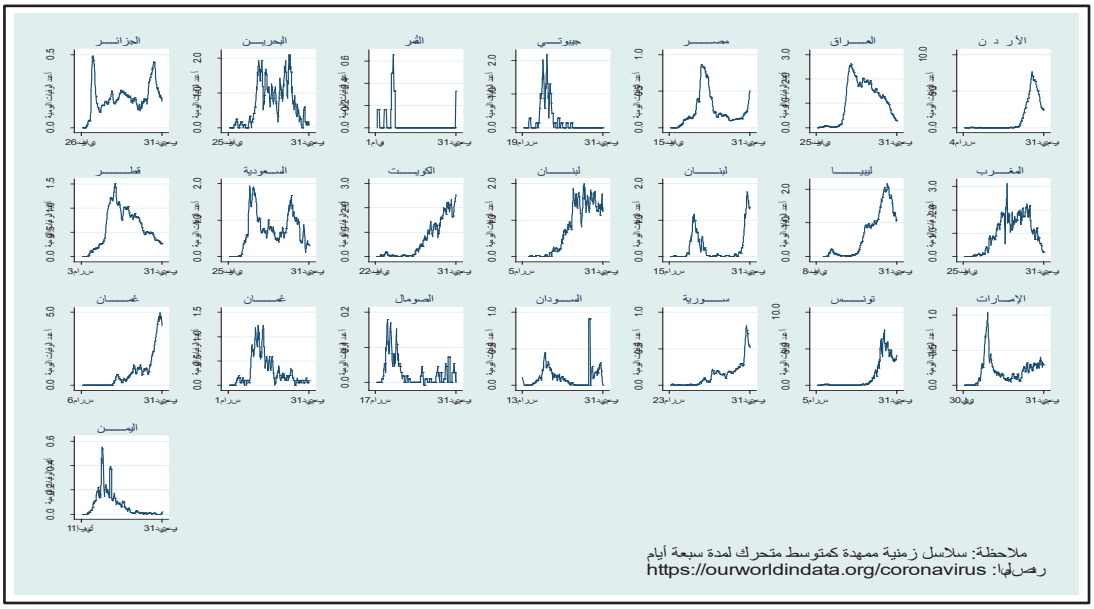

نطاق الخدمات الصحية

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث تجاوزت، في عام 2018، نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية حوالي 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وعُمان وفلسطين وقطر والكويت، ولبنان، وليبيا ومصر. بلغت هذه النسبة حوالي 90 في المائة في تونس، وحوالي 85 في المائة في العراق، و75 في المائة في المغرب، و53 في المائة في اليمن، و27 في المائة في موريتانيا، و 24 في المائة في السودان. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (10/2) والشكل (14).

كما تشير البيانات المتاحة، لعام 2019، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، وأطقم التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يقل عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة عن 100 طبيب في كل من المغرب والأردن وجيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن والقُمر والصومال والعراق. وتعتبر البحرين الأعلى في عدد الأطباء، حيث يوجد فيها 473 طبيباً لكل مائة ألف نسمة. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في إحدى عشرة دولة عربية بين حوالي 225 ممرضة في العراق وحوالي 740 ممرضة في الكويت. وتواجه كل من الصومال والقُمر والسودان وجيبوتي والأردن واليمن وموريتانيا ندرةً كبيرةً في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 10-90 ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء الأردن وجيبوتي والقُمر) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير استشفائي، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1100 شخص في كل من الصومال واليمن والسودان ليصل إلى حوالي 2500 شخص في موريتانيا (حسب آخر بيان متوفر)، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى بين حوالي 313 في ليبيا وحوالي 1000 شخص في المغرب، الملحق (10/2) والشكل (14).

ويجدر التنويه بأن الرعاية والعلاج الصحيين لا يتم الحصول عليهما، في معظم الدول العربية، عبر آليات حديثة ومعمّمة كالتأمين الصحي الإجباري. كما أن الفقراء لا يتمكنون في كثير من الأحيان من النفاذ إلى علاج صحي كامل الجودة في حال إصابتهم بأمراض مستعصية.

الشكل (14): نسبة نفاذ السكان إلى الخدمات الصحية (2018) وعدد الأطباء والممرضات للسكان في الدول العربية (2019)

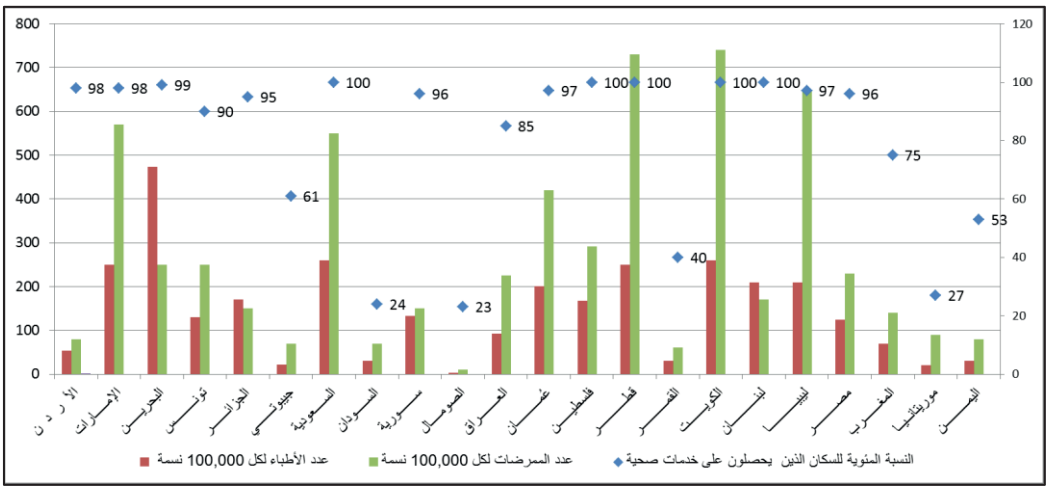

المصدر : مصادر الملحق (10/2).

الإنفاق على الصحة

وصلت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية ككل في عام 2018 إلى حوالي 5.2 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي، حيث بلغ حوالي 9.8 في المائة [23]، الملحق (10/2). وتصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية. وتبلغ نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2018، حوالي 57.4 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها

في باقي الأقاليم النامية (36.2 في المائة)، ولكن تظل متدنية بالمقارنة مع دول باقي أقاليم العالم، وهو ما يشير إلى أن النظام الصحي في بعض الدول العربية لا يزال غير فعال. ويتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسة في تمويل قطاع الصحة في 12 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 51 في المائة في لبنان و88 في المائة في الكويت، وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية فيما عدا اليمن، مصر، القُمر، السودان، المغرب، فلسطين، موريتانيا، الصومال، سورية والعراق، والتي تراوحت فيها هذه النسبة بين 18 و49 في المائة، الملحق (10/2).

المؤشرات الصحية في الدول العربية

وفيات الأطفال: يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً يمكن من خلاله التعرف على كفاءة النظام الصحي في أي دولة أو منطقة، حيث يرتبط بالوقاية والاستشفاء. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2019، ويقل هذا المعدل عن مثيليه في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض (41 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (38 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بالمعدل المُسجل في دول أوروبا وآسيا الوسطى الذي لا يتجاوز 8 وفيات فقط لكل ألف مولود حي، ومعدل الدول ذات الدخل المرتفع البالغ 5 وفيات لكل ألف مولود حي [24]. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2019 في كل من قطر والإمارات والكويت وعمان والسعودية والبحرين ولبنان، ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في الصومال، الملحق (11/2). كما بلغ معدل وفيات الرضع في الدول

[23] قاعدة معلومات البنك الدولي (2020).

[24] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2021).

العربية نحو 26 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2019، وهو ما يقل عن مثيليه في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 52 و28 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 3 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية.

العمر المتوقع عند الولادة: يمثل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد مؤشراً مركباً يدل على مستوى النمو ومدى جودة الخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في عام 1960 إلى حوالي 72 سنة عام 2019، ليزيد بذلك عن متوسط دول جنوب آسيا (حوالي 69 سنة)، ودول إفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 61 سنة)، إلاَّ أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية (حوالي 81 سنة) [25]. يلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، في عام 2019، قد زاد عن 70 سنة في معظم الدول العربية، عدا الصومال، القُمر، موريتانيا، السودان، اليمن وجيبوتي، حيث تراوح فيها هذا المتوسط ما بين 57 سنة في الصومال و67 سنة في جيبوتي، الملحق (11/2).

المياه والصرف الصحي: تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يظهر توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق تقدم واضح في هذا القطاع، رغم الطبيعة الجغرافية الجافة لمعظم المنطقة، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 94 في المائة في الدول العربية مجتمعة في عام 2019، مقارنة بحوالي 61 في المائة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وحوالي 90 في المائة في دول العالم للفترة ذاتها [26]. ويُلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 97 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 88 في المائة في عام 2019. أما في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فتصل هذه النسبة إلى 96 في المائة في الحضر، و80 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم ككل إلى حوالي 97 في المائة في الحضر و81 في المائة في الريف.

بالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لجميع السكان في أربع دول، هي: البحرين والسعودية وقطر والكويت. في حين تتوفر لأكثر من نسبة 90 في المائة من السكان في عمان، لبنان، الجزائر، تونس، الإمارات، سورية، الأردن، ليبيا، العراق، مصر وفلسطين. وبهذا تكون الدول العربية ككل قد حققت الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 2010 و2019، الملحق (12/2) والشكل (15).

وعلى صعيد توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2019 نحو 91 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 69 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 74 في المائة [27].

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن البحرين والسعودية وقطر وعمان والكويت وليبيا قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن 8 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي: الأردن والإمارات وتونس وسورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 38 في المائة من السكان في الصومال، و37 في المائة في السودان، و36 في المائة في القُمر، الملحق (12/2) والشكل (15).

[25] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة معلومات البنك يناير (2021).
[26] منظمة الصحة العالمية تقرير World Health Statistics (2021).
[27] منظمة الصحة العالمية تقرير World Health Statistics (2021).

الشكل (15): نسبة نفاذ السكان إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي في الدول العربية (2019)

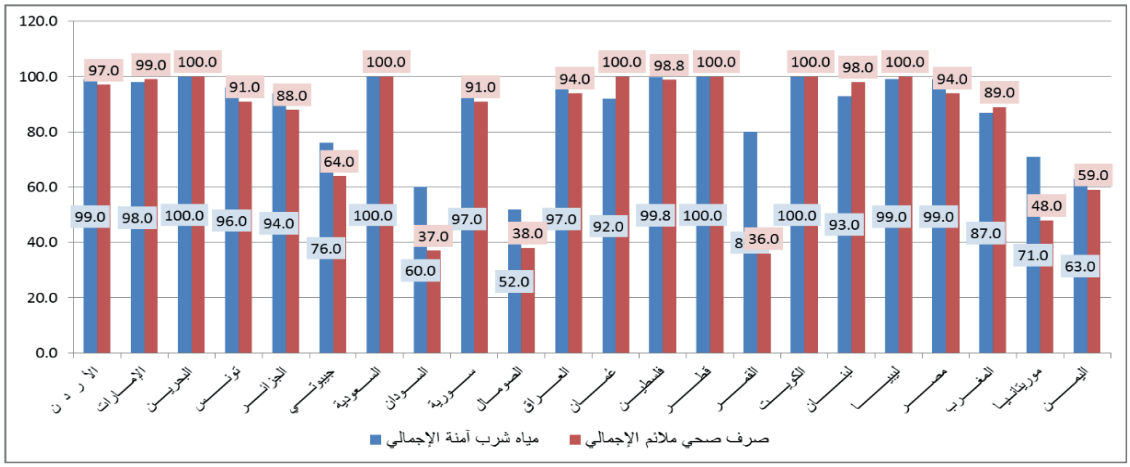

المصدر : مصادر الملحق (12/2).

المؤشرات التعليمية

القيد في مرحلة التعليم الأساسي

يعتبر قطاع التعليم، وخاصة التعليم الأساسي، المجال الحيوي للتنمية البشرية ومن المحددات الرئيسة لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي [28] في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2019، حوالي 99.5 في المائة، (الملحق 13/2-أ)، مقابل حوالي 101.8 في المائة في الدول ذات الدخل المنخفض في العالم وحوالي 101.6 في المائة في الدول ذات الدخل المتوسط [29]. وهو ما يدل على أن الدول العربية الأقل نمواً، عدا موريتانيا، لاتزال تواجه نقصاً حاداً في مستوى القيد في المرحلة الأولى من التعليم. كما تشير الدراسات الدولية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في البلدان العربية مقارنة بالدول النامية الأخرى. ويؤكد هذا أن جميع البلدان العربية تحتاج إلى اتخاذ إجراءات فعالة لإصلاح أنظمتها التربوية بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم والتقنيات الحديثة. وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2019 على مستوى معدلات القيد الإجمالي، عدا السودان وسورية وجيبوتي والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، في عام 2019، حوالي 76.8 في المائة و76.0 في المائة و75.3 في المائة و32.6 في المائة على التوالي.

ويبقى من الواضح أن الدول العربية بحاجة إلى الاتجاه صوب رفع مستوى التعليم وتطويره وإحلال الأساليب البيداغوجية الحديثة محل التلقين والحفظ. وفيما يتعلق بمعدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية في الفترة جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوفرة أن جميع الدول العربية، عدا الصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحق (13/2-أ) و(13/2-ج).

ومن الجدير بالذكر أن عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم يُعد من مُسببات تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية.

معدلات التمدرس ونسب التسرب

يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (عدد سنوات بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 12.1 سنة في عام 2019. ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول ذات التنمية

[28] يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم إلى إجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

[29] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة معلومات البنك (2021)، واليونسكو - قاعدة معلومات المنظمة (2021).

البشرية المرتفعة (حوالي 13.8 سنة) ودول العالم ككل (حوالي 12.7 سنة). ويجدر التنويه في هذا الصدد إلى أن الزيادة في معدل سنوات التمدرس وتحسن أداء مؤشرات التعليم الأخرى من مسببات رفع كفاءة الموارد البشرية، (الملحق 14/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأولي في الدول العربية قد بلغ حوالي 11.5 في المائة، وهو ما يفوق المعدل ذاته في دول العالم ككل (حوالي 8.9 في المائة). يلاحظ كذلك أن هذه النسب لاتزال مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت 23.1 في المائة في موريتانيا، و32.7 في المائة في سورية، و33.0 في المائة في جيبوتي، و38.0 في المائة في السودان، (الملحق 14/2) والشكل (16).

الشكل (16): معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم في الدول العربية (2019)

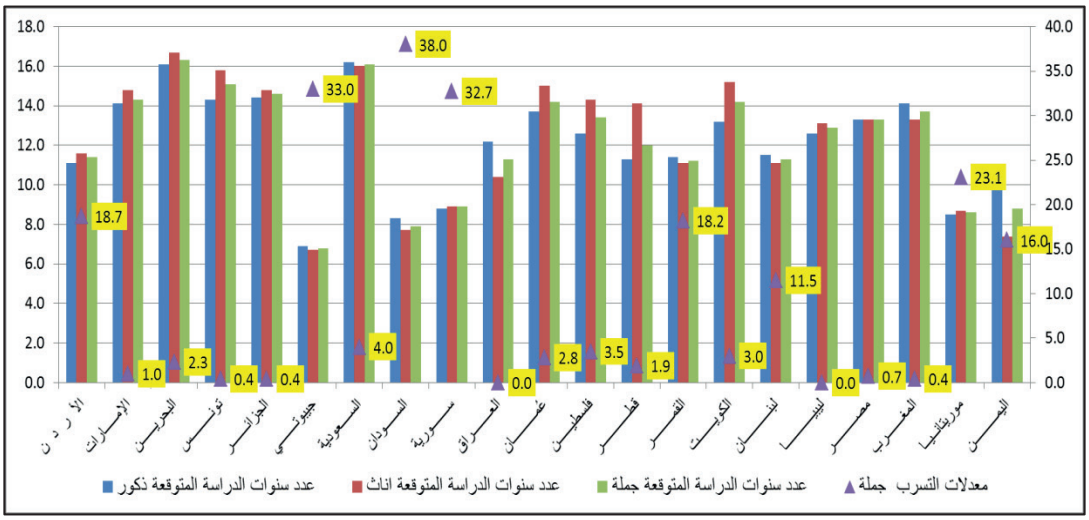

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة المعلومات، يناير 2021، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2021. اليونسيف- وضع الأطفال في العالم 2019.

المصدر : مصادر الملحق (14/2).

القيد في مرحلة التعليم الثانوي

يقدر معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، في عام 2019، بحوالي 76 في المائة. ويقترب هذا المعدل من مثيله في الدول ذات الدخل المتوسط (حوالي 77.2 في المائة)، ويزيد عن مثيله في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض (حوالي 67.5 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع (حوالي 92.2 في المائة). كما تشير البيانات المتوفرة حول القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة (2010-2019)، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا الصومال، سورية، العراق، لبنان، الأردن، قطر وليبيا، الملحق (13/2- أ). أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة ذاتها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 65.1 في المائة، وهو ما يزيد عن المتوسط العالمي قليلاً (حوالي 64.9 في المائة)، الملحق (13/2- ب). ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2019، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في ثلاث عشرة دولة عربية. وفي المقابل، سجلت كل من اليمن والعراق والصومال زيادةً في معدلات القيد لصالح الذكور، الملحق (13/2- ج). وتظهر هذه المؤشرات أن الدول العربية، عدا بعض الدول الأقل نمواً، قد نجحت في تحقيق نسبة قيد في هذه المرحلة التعليمية تفوق المعدل العالمي، مما يفرض عليها أن تتجه إلى تحسين نوعية التعليم والرفع من مستوياته والتركيز على الاختصاصات العلمية والتقنية. ونظراً للنقص في المؤشرات المنشورة والقابلة للمقارنة لقياس نوعية ومستوى المهارات والمعارف التي يكتسبها الطالب خلال دراسته في الدول العربية، فلا بد من اللجوء إلى مقاربات أخرى. فانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والنتائج المتواضعة التي يحققها الطلاب العرب في المسابقات الدولية للعلوم والرياضيات دليل واضح على تدني مستوى التحصيل العلمي في معظم البلدان العربية.

[30] اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2020).

القيد في مرحلة التعليم العالي

يستأثر التعليم العالي، ضمن منظومة التربية والتعليم، بدور محوري في بناء مجتمع المعرفة، إذ يعزز رفد أسواق العمل بالقوة العاملة عالية التأهيل. وقد أصبحت المعرفة والمهارات الرفيعة هي القوى المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغير وشديد التنافس. ويعتمد نجاح أي دولة اليوم على كمية ونوعية رأسمالها الإنساني من العناصر البشرية عالية التخصص ومتميزة الكفاءة. ويمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي إحدى الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول في مجال إرساء مجتمع المعرفة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوفرة، حتى عام 2019، حوالي 33.8 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية، إلا أنه يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 38.8 في المائة. وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية هذه القائمة بنحو 70.9 في المائة، تليها البحرين والكويت بنحو 55.6 في المائة و55.3 في المائة على التوالي، ثم الجزائر بنحو 51.4 في المائة. ولا تزال مؤشرات جيبوتي وموريتانيا والقُمر واليمن منخفضة ودون معدل 10 في المائة، الملحق (13/2- أ). وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة (2010-2019)، في جميع الدول العربية، عدا الأردن وتونس والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا واليمن.

الإنفاق على التعليم

يقدر متوسط الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في عام 2019، بحوالي 3.6 في المائة، وهو ما يقل عن مثيليه في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (4.8 في المائة)[30]. وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في عام 2019 بلغ حوالي 17 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيليه في كل من الدول النامية (16 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14 في المائة)[31]. وعلى مستوى الدول

[31] اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2020).

العربية فرادى، فقد تجاوزت هذه النسبة في عام 2019 حوالي 15 في المائة في كل من عُمان، القُمر، اليمن، السعودية، فلسطين، المغرب، سورية، الإمارات والأردن، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في الصومال، تونس، البحرين، قطر، مصر، لبنان وموريتانيا، الملحق (15/2). وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، فإن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال متواضعاً. ولذا، فإن الدول العربية بحاجة إلى الاهتمام بكفاءة الإنفاق، ترشيد الموارد مع السعي إلى تعظيم العائد من التعليم لحده الأقصى، لأن هذا العائد اقتصادي واجتماعي وإنساني وحضاري.

تجربة التعليم عن بُعد في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل التعليم النظامي في معظم بلدان العالم. فقد أغلقت العديد من الحكومات مؤسسات التعليم على أراضيها محاولة منها لاحتواء الجائحة، مما أثّر على أكثر من 90 في المائة من التلاميذ على الصعيد العالمي.

ومن أجل ضمان استمرارية التعليم، لجأت أغلبية البلدان إلى التعليم عن بُعد وعبر الإنترنت، إلا أن حوالي 826 مليون تلميذ (أي 50 في المائة من التلاميذ حول العالم)، من الذين توقفوا عن الذهاب إلى المدرسة بسبب جائحة كوفيد-19، لا يستطيعون الوصول إلى حاسب آلي للتعلم عن بُعد، وحوالي 706 مليون تلميذ (أي 43 في المائة من التلاميذ في العالم) لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت و56 مليون تلميذ يعيشون في مناطق لا تغطيها شبكات الهاتف المحمول، الإطار (2).

الإطار (2)
أهم التوصيات الناتجة عن أول تقييم لتجربة التعليم عن بُعد في الدول العربية

واجهت أنظمة التعليم في العديد من الدول تحديات جساماً بسبب جائحة كوفيد-19 في بداية شهر مارس 2020 والتي أدت لإغلاق المدارس والجامعات وتعليق الدروس حضورياً، وهو ما نتج عنه انقطاع حوالي 86 مليون طالب في الدول العربية عن الدراسة.

ولمواجهة هذا الواقع، أقرت بعض الدول العربية الأخذ بالتعليم عن بُعد لضمان استمرارية العملية التعليمية، بينما عجزت الدول العربية الأقل نمواً عن إيجاد بديل للتعليم الحضوري.

وبعد اختتام السنة الدراسية 2020/2019، كان من الضروري تقييم تجربة التعليم عن بُعد من مختلف جوانبها، لوضع الحلول التي من شأنها تحسين عملية التعليم عن بُعد مستقبلاً وتعظيم نتائجها، وتسهيل العمل بها في الدول ذات الإمكانيات المحدودة.

وقد أجرى المكتب العربي لليونسكو مسحاً، خلال الفترة (2-12) يونيو 2020، لتقييم تجربة التعليم عن بُعد في الدول العربية، نورد فيما يلي أهم التوصيات الناجمة عنه:

- ضرورة ضمان وصول مصادر التعلم للجميع بشكل عادل ومتساوٍ، على اختلاف أنماط وأجناس ومناطق المتعلمين.
- إيلاء التعليم المهني والتقني الأهمية المطلوبة والعمل على تطوير البنى التحتية الخاصة به حتى في حالة التعليم عن بُعد.
- الاستعداد لمواكبة التغييرات في سوق العمل التي أسهمت جائحة كوفيد-19 في إظهارها، وإعادة التفكير برقمنة بعض المهن الروتينية أو إعادة هيكلتها.
- دعم الأسر ذات الدخل المنخفض بأجهزة الحاسب الآلي اللازمة ووضع الخطط الملائمة لربطها بشبكة الإنترنت.
- إبراز دور المعلم وتأهيله المستمر بالمهارات والتقنيات والبرامج، وتعزيز جاهزيته للتعامل مع الأزمات المفاجئة.
- وضع الخطط التعليمية بما يتناسب مع جميع الفئات العمرية، بالإضافة لدعم التخصصات القائمة على الدروس التطبيقية والعملية، والعمل على دمج أنشطة التربية الفنية والرياضية في خطط التعليم عن بُعد.
- تعزيز استخدام التقنيات في التعليم، والعمل على مراعاة التحولات والتغيرات في دور المعلم والمتعلم.
- ضرورة سد الفجوة الرقمية في الدول العربية الأقل نمواً والسعي لحصول كل الطلبة على حواسيب أو ألواح رقمية.
- إيجاد الحلول المناسبة لكل المشكلات التي واجهت العملية التعليمية عن بُعد من مختلف الجوانب التربوية والتقنية والمادية والنفسية، ووضع الخطط المستقبلية لذلك بما يتماشى مع المتطلبات الأساسية والموضوعية.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات التربوية (الجامعات ومؤسسات التعليم الأساسي والثانوي) لتبادل الخبرات العلمية والتطبيقية ولتعزيز النهج التشاركي.

المصدر: المكتب العربي لليونسكو.

وواجهت المنطقة العربية، التي تضم حوالي 13 مليون طفل في سن التعليم غير ملتحقين بالمدرسة بسبب النزاعات المختلفة، تحدياً إضافياً بسبب جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على أكثر من 100 مليون متلقي للتعليم في المنطقة، وفقاً لما صدر عن المرصد العالمي لإغلاق المدارس الناجم عن جائحة كوفيد-19 في أوائل نيسان (أبريل) 2020. وقد هرعت البلدان العربية، كغيرها من دول العالم، إلى التعليم عن بُعد وإلى الموارد التعليمية البديلة لضمان استمرار التعليم في ظل إغلاق المدارس. ونظراً إلى أن حوالي 51 في المائة من سكان المنطقة العربية لا يستطيعون النفاذ إلى الإنترنت سواءً من خلال أجهزة الحاسب الآلي أو الهواتف المحمولة، وفقاً للرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2019 والمتعلق بأهداف التنمية المستدامة، شكّل التلفزيون إحدى الوسائل الأكثر استخداماً في المنطقة لتوفير التعليم في مقابل استخدام محدود للراديو الذي لا يُستخدم إلا في عدد قليل من الدول العربية، حسب التقرير الصادر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

ويتم استخدام التليفزيون إما بمفرده لتوفير التعليم أو إلى جانب التعلم عبر الإنترنت للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتعلمين. فعلى سبيل المثال، لجأت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي لبث دروس لكل الصفوف وعينت مشرفين ومعلمين لتوفير الدروس بشكل يومي في 112 مادة دراسية وعبر 19 قناة تلفزيونية.

أما استخدام الراديو للتعليم، فلم يلقَ إقبالاً واسعاً في المنطقة العربية إلا في موريتانيا ولمدة قصيرة، بالرغم من أن الراديو يشكل أداة أساسية كان بإمكان حكومات البلدان العربية الأقل نمواً استخدامها في العملية التعليمية عن بُعد.

وتختلف القدرة على إيجاد بديل لإغلاق المدارس اختلافاً كبيراً حسب مستوى التنمية. فعلى سبيل المثال، كان 86 في المائة من الأطفال في التعليم الابتدائي بلا تدريس من الناحية الفعلية خلال الربع الثاني من عام 2020 في البلدان التي توجد بها مستويات منخفضة للتنمية البشرية، مقابل 20 في المائة فقط في البلدان التي توجد بها مستويات مرتفعة جداً للتنمية البشرية.

وبالإضافة إلى التسرب المدرسي المُعتاد وضعف التحصيل العلمي، فمن المؤكد أن إغلاق المدارس سيؤدي إلى زيادة أوجه عدم التكافؤ في التحصيل الدراسي بين مختلف الفئات المجتمعية حسب مستويات الدخل. وتوضح تقديرات "اليونسكو" أن الأثر الاقتصادي للجائحة وحده قد يؤدي إلى تسرب حوالي 24 مليون طفل وشاب إضافيين من الدراسة (ابتداءً من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وحتى مرحلة التعليم العالي) أو عدم التحاقهم أصلاً بالمنظومة التعليمية.

الأميــة

تطور مؤشرات الأمية

تقدر نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية في عام 2019 بحوالي 25.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت في كل منهما حوالي 37.2 في المائة و37.0 في المائة على التوالي. كما تفوق أيضاً النسبة المسجلة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي بلغت حوالي 17.7 في المائة[32]. وقد أسهم بشكل ملحوظ التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه في عام 2011 والمقدّرة بحوالي 27.3 في المائة.

الأمية بين الشباب

سجل معدل الأمية بين الشباب (الفئة العمرية 15-24) في الدول العربية في عام 2019 نسبة تقدر بحوالي 14 في المائة. أما نسبة الأمية بين الإناث في ذات الفئة العمرية (15-24 سنة) فتزيد عن هذا المعدل، حيث تبلغ حوالي 16.4 في المائة، الملحق (16/2- أ) والشكل (17).

[32] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2020).

الشكل (17): نسب الأمية بين الفئات العمرية فى الدول العربية (2019)

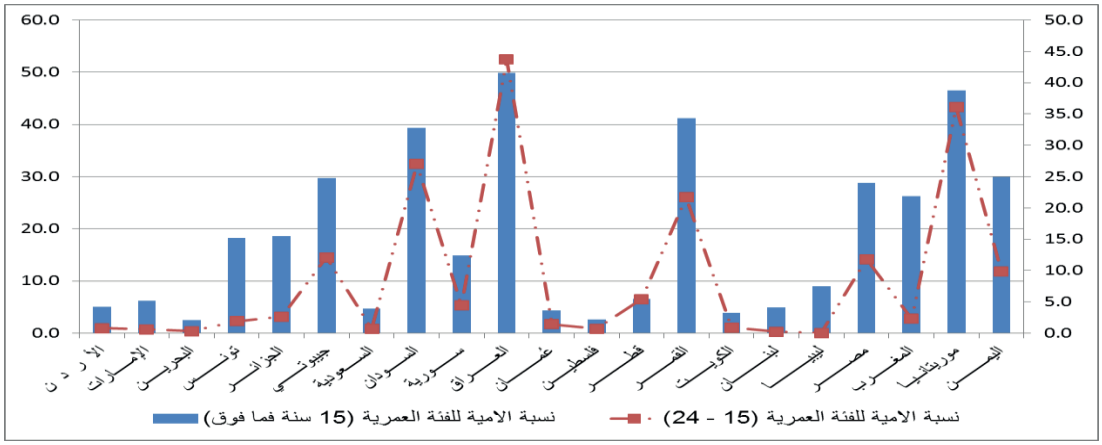

المصدر : مصادر الملحق (15/2).

الأمية بين الإناث

وصلت نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 35.6 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، ويبلغ هذا المعدل مستويات تقارب أو تفوق 50.0 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا والعراق والقُمر. ويتجلّى ذلك في مستوى دليل المساواة بين الجنسين أمام الأمية في الدول العربية ككل، علماً بأن هذا المؤشر تحسن في البحرين وعمان وليبيا واليمن، الملحقان (16/2- أ و ب).

العمالة

معدل نمو وحجم القوى العاملة

يقدر حجم القوى العاملة في عام 2019 بحوالي 136 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 32 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام ذاته. ويعود انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة وإلى تدنّي مستوى مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (17/2). ولايزال المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 2.2 في المائة في الفترة 2010-2019. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى النمو السكاني وتزايد معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل. ومن المتوقع أن يستمر ذلك النمو لعدة عقود قادمة، وهو أحد أهم التحديات بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تطور مساهمة الإناث في أسواق العمل

لا تزال حصة النساء في القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 20.7 في المائة سنة 2019. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسة الأخرى في العالم. تتدنى تلك الحصة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من اليمن (5.7 في المائة)، والعراق (11.8 في المائة)، وسورية (14.3 في المائة)، والأردن (14.4 في المائة)، والجزائر (14.6 في المائة)، بينما ترتفع في البلدان الزراعية وبعض الدول الأقل نمواً.

التوزيع القطاعي للقوى العاملة

يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2019 أن حوالي 60 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 32 مليون عامل، وفي السعودية حوالي 14 مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 13 مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12 مليون عامل، وفي السودان حوالي 11 مليون عامل. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 22.4 في المائة في عام 2010 لتصل إلى حولي 18.4 في المائة في عام 2019. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (63.9 في المائة) من القوى العاملة. ويبقى التوسع في قطاعي الصناعة والتقنيات والرفع من مهارات القوى العاملة لخلق فرص عمل تنافسية من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية، الملحق (17/2) والشكل (18).

الشكل (18): التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات المختلفة (2019)

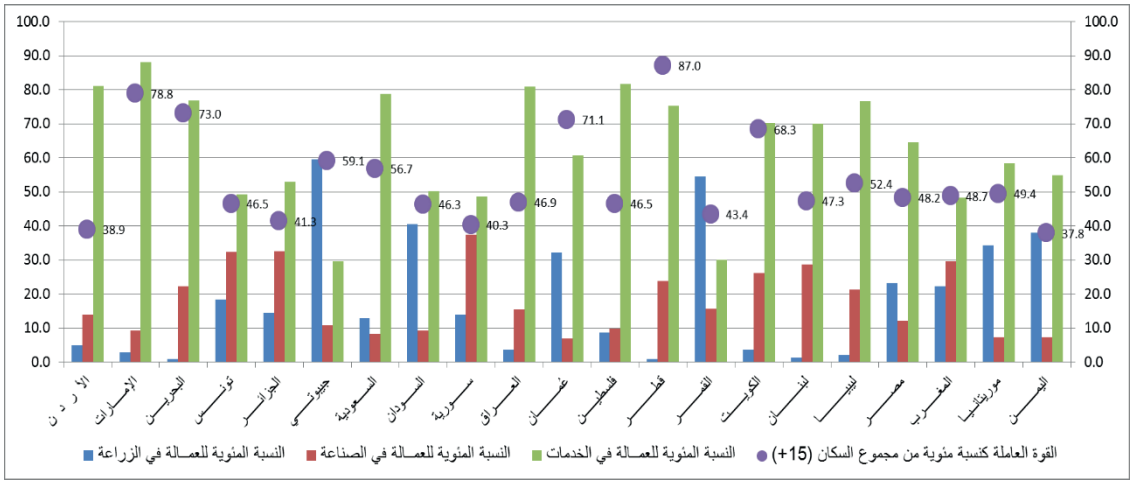

المصدر : مصادر الملحق (17/2).

البطالة

تطور مؤشرات البطالة

قُدّر عدد العاطلين عن العمل عام 2020 في الدول العربية بحوالي 17.3 مليون عاطل، بما يمثل حوالي 12.7 في المائة من إجمالي قوة العمل العربية، الملحق (18/2). وباستثناء كل من السودان ومصر، ارتفعت معدلات البطالة في كل الدول العربية بالمقارنة مع عام 2019، نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19، فضلاً عن الأسباب الهيكلية المتمثلة في تراجع معدلات نموّ التشغيل في القطاع العام وبطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة في أعداد المتعطلين عن العمل، وتسجل معدلات البطالة مستويات عالية في الدول العربية التي تشهد فترة عدم استقرار واضطرابات داخلية، مثل اليمن، وسورية.

وسجلت كل من سورية والسودان وفلسطين والأردن بالترتيب أعلى معدلات البطالة في الدول العربية في عام 2020 بنسب تجاوزت 20 في المائة من قوة العمل، بينما تراوحت معدلات البطالة بين 10 في المائة وأقل من 20 في المائة في الدول التالية مرتبة تنازلياً كالتالي: ليبيا وتونس والعراق واليمن والصومال والجزائر والمغرب وجيبوتي وموريتانيا، وكانت معدلات البطالة أقل من 10 في المائة في كل من القُمر ومصر والسعودية ولبنان والإمارات وعُمان والبحرين والكويت وقطر، الملحق (18/2).

وتجاوزت آثار الجائحة على أسواق العمل حول العالم في عام 2020 بكثير تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2009، وتسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة في خسائر كبيرة خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العاملين وتقليص ساعات العمل بشكل ملحوظ في الدول العربية وفي كل دول العالم. وتُفيد تقديرات منظمة العمل الدولية أنه على الصعيد العالمي، تُرجم الانخفاض في ساعات العمل في عام 2020 إلى خسائر في الوظائف وانخفاض في ساعات العمل لأولئك الذين ظلوا يعملون. وبلغت خسائر التوظيف في عام 2020 نحو 114 مليون وظيفة مقارنة بعام 2019، حوالي 80 في المائة منهم انسحبوا من قوة العمل. وكانت خسائر التوظيف أعلى بالنسبة للإناث (5.0 في المائة) مقارنة بالرجال، وللعمال الشباب (8.7 في المائة) مقارنة بكبار السن[33]. وبصفة عامة، كانت فئات الشباب والعمال ذو المهارات المتدنية والإناث، من أكثر الفئات تضرراً بآثار الجائحة على أسواق العمل في كل أنحاء العالم، حيث إن من بين القطاعات التي انكمشت أكثر من غيرها بسبب الأزمة شملت قطاعات الفنادق والمطاعم ومحلات البيع بالجملة والتجزئة، والقطاع الخدمي بشكل عام، وهي

[33] تقديرات منظمة العمل الدولية، ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis, 25 January 2021.

القطاعات التي تقل فيها الوظائف القابلة للعمل عن بُعد، وتعتمد أكثر من غيرها على توظيف حصص أعلى من الشباب والإناث وذوي المهارات الأقل.

وتُفيد نتائج المسوح الميدانية التي نفذها البنك الدولي في بعض الدول العربية وبقية دول العالم، بغرض قياس مدى تأثر الشركات في قطاعي الصناعات التحويلية وبعض القطاعات الخدمية بجائحة كوفيد-19، في إطار الاستقصاءات الميدانية التي يقوم بها البنك حول هذه الشركات في العالم، أن نسبة الشركات التي قامت بتسريح عمالة دائمة نتيجة للجائحة تراوحت في الأردن بين حوالي 25 في المائة في قطاع تجارة التجزئة، و40 في المائة في قطاع الملابس، وتراوحت النسبة للعمالة المؤقتة بين 13.2 في المائة في قطاع تجارة التجزئة والصناعات الأخرى، و20 في المائة في قطاع الخدمات الأخرى.

وتراوحت نسبة الشركات التي قامت بتسريح عمالة مؤقتة في المغرب بين حوالي 26 في المائة في قطاع تجارة التجزئة و42 في المائة في قطاع الملابس. وفي كلا البلدين، زادت نسبة الشركات التي عملت لساعات أقل في الأسبوع في كل القطاعات عن 70 في المائة.

وتُفيد تقديرات منظمة العمل الدولية أن متوسط ساعات العمل الضائعة بسبب جائحة كوفيد-19 في الدول العربية في عام 2020 تراوح بين 1.3 في المائة في اليمن وحوالي 16.4 في المائة في الكويت، الشكل (19)، بما يعكس التباين الواضح في نسب تراجع ساعات العمل، اختلاف أوضاع الوباء بين الدول العربية وكذلك اختلاف السياسات وإجراءات الإغلاق التي اتخذت للحد من انتشار الفيروس، التي أثرت على حجم النشاط الاقتصادي والعمل.

الشكل (19): متوسط ساعات العمل الضائعة بسبب جائحة كوفيد-19 في الدول العربية (2020)*

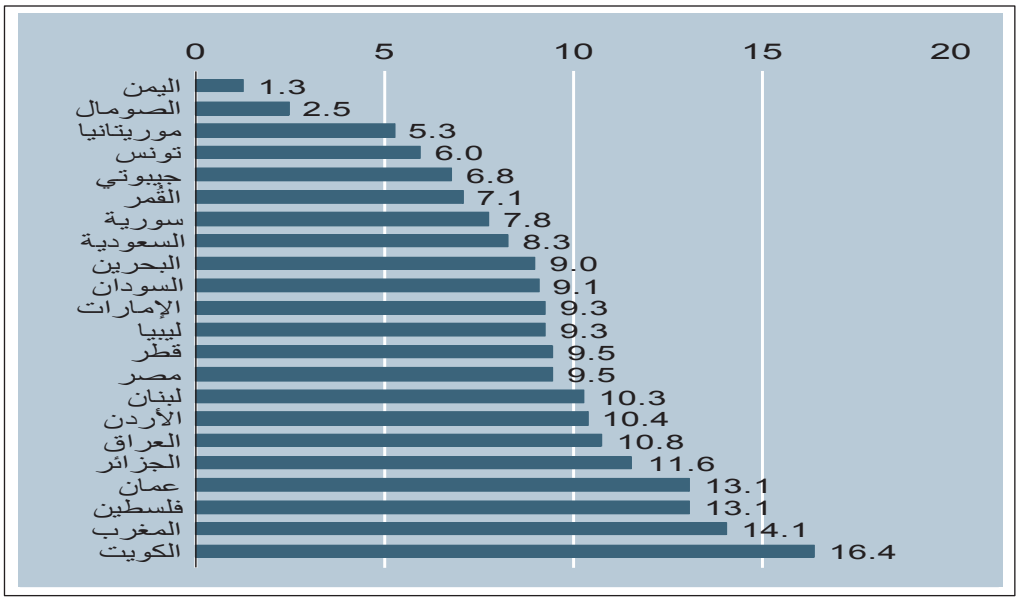

* يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للساعات الضائعة مقارنة، بالربع الرابع من عام 2019.
المصدر: معدي التقرير بناءً على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (https://ilostat.ilo.org)، كما في 06 أبريل 2021.

أهم خصائص البطالة في الدول العربية

تُمثل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا حوالي 17 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، وهي تمثل أكثر من ثلث العاطلين عن العمل في هذه الدول، الملحق (18/2). كما أن نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل حاصلين على تعليم عالٍ، ويشكل خريجو الجامعات ما يقرب من 30 في المائة من العاطلين، بينما يبلغ متوسط نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة حوالي ثلثي إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية. ويُعد نقص مشاركة الإناث في سوق العمل في الدول العربية خاصية تختلف فيها عن بقية دول العالم، حيث سجلت الإناث في هذه

الدول خلال عام 2020 أضعف معدل مشاركة في سوق العمل، بنسبة تقل عن 30 في المائة، بما يُمثل حوالي نصف المتوسط العالمي. وسجّلت الدول العربية متوسط معدل بطالة للإناث قدر بحوالي 21.4 في المائة، أي حوالي ضعف المتوسط العالمي.

وبالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلم والإناث، فإن من خصائص البطالة في أسواق العمل العربية، ارتفاع حصة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب Not in Education, Employment, or Training (NEET). ويرتبط هذا المفهوم بعدة قضايا تهم الشباب، مثل قضايا البطالة والتسرب المدرسي والعزوف عن سوق العمل. ويُغطي هذا المفهوم ليس فقط العاطلين عن العمل، بل أيضاً الذين هم خارج قوة العمل ولا يتلقون أي تعليم أو تدريب.[34] وتتراوح تلك الحصة في الدول العربية بين 10 في المائة في قطر وحوالي 44 في المائة في كل من العراق واليمن، الشكل (20)

الشكل (20): متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية (%) (2019 – 2015)

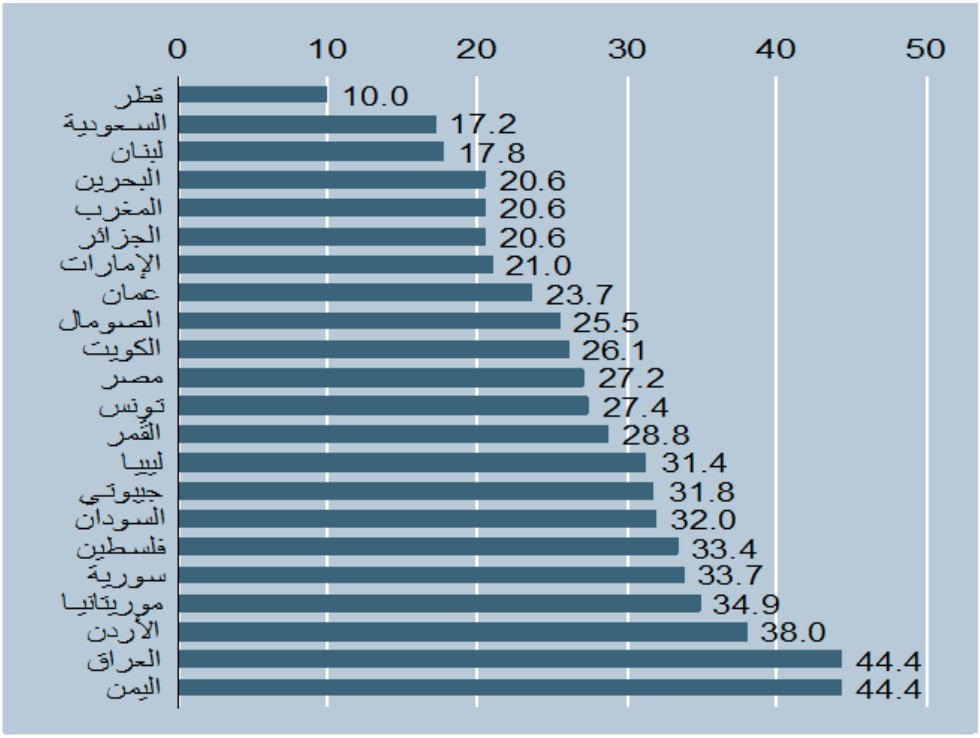

المصدر: معدي التقرير بناءً على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (https://ilostat.ilo.org)، كما في 06 أبريل 2021.

بالمقارنة مع المتوسط العالمي، يبلغ متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية خلال الفترة (2015-2019)، حوالي 27.3 في المائة مقابل متوسط عالمي يبلغ نحو 20.0 في المائة. بالمقارنة مع المتوسط العالمي، كانت تلك النسبة للذكور في الدول العربية حوالي 17.5 في المائة مقابل 14.8 في المائة، وللإناث 39.6 في المائة مقابل 25.5 في المائة.

يُشير ارتفاع هذا المؤشر عن المتوسط العالمي في عدد من الدول العربية، فضلاً عن ارتفاع متوسط معدل البطالة بين الشباب المتعلمين، إلى ضرورة توثيق الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل،

(34) ILO (2015), What does NEETs mean and why is the concept so easily misinterpreted? Technical Brief No.1

والاعتناء أكثر ببرامج تشغيل الشباب وتشجيع التدريب المؤدي إلى العمل وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة لإيجاد مزيد من فرص العمل. ويبين الشكل (21)، متوسط معدلات البطالة في الدول العربية وبقية دول العالم خلال الفترة (2015-2019)، مقابل التغير الحاصل في متوسط سنوات التمدرس بين عامي 1980 و2019. ويتبين أن الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها معظم الدول العربية لم يُقابلها مستوى توظيف يتناسب مع تلك الاستثمارات، حيث إن معظم الدول العربية تقع في الزاوية اليمنى من هذا الشكل ضمن الدول ذات معدلات البطالة المرتفعة رغم الاستثمارات الكبيرة في التعليم لرفع المستوى التعليمي لدى السكان. وهذا يدعو إلى تحسين نوعية التعليم وربطه أكثر باحتياجات أسواق العمل.

الشكل (21): البطالة مقابل الاستثمار في التعليم في الدول العربية والعالم

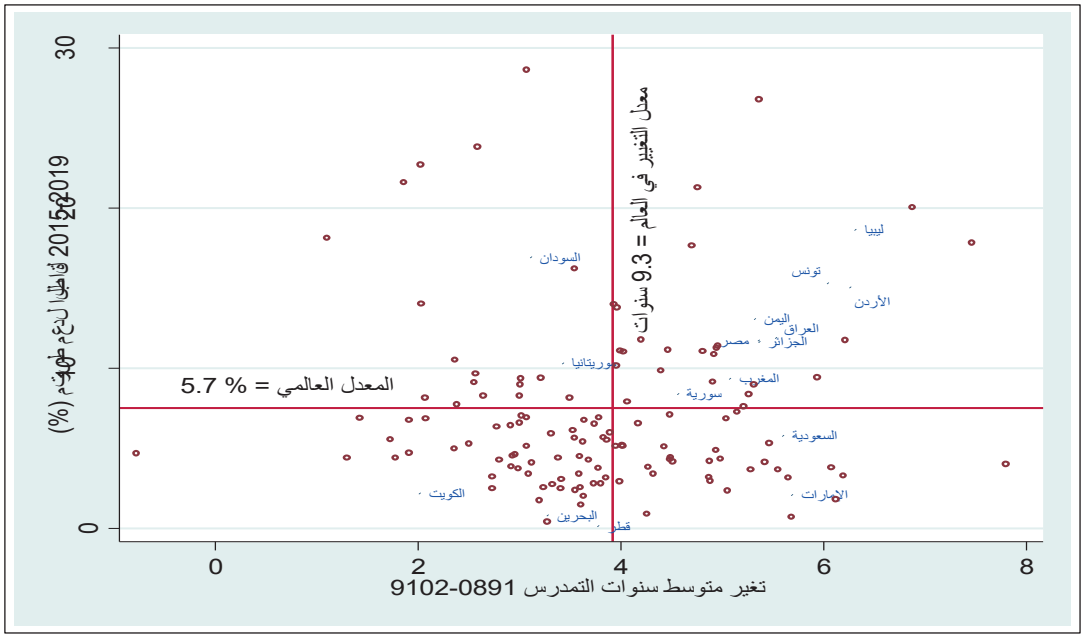

المصدر: معدي التقرير بناءً على قاعدة بيانات بارو ولي حول التعليم ومؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

نظرة عامة

شهد عام 2020 انتشار جائحة كوفيد-19 التي أرخت بظلالها على كافة مناحي الحياة والأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، ومن ضمنها النشاط الزراعي في الدول العربية. فقد تراجع أداء القطاع الزراعي، بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول العربية للحد من انتشار الجائحة، حيث تقلصت حركة العمل الإنتاجي والنقل الداخلي والخارجي للسلع الغذائية وازدادت صعوبة الوصول إلى الأسواق مما أثر على الإنتاج والعرض في الأسواق وعلى الأسعار. وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تراجع الناتج الزراعي من حوالي 164.3 مليار دولار عام 2019 إلى حوالي 162.4 مليار دولار بالأسعار الثابتة أي بانخفاض بلغت نسبته 1.2 في المائة. كما تأثر الناتج الزراعي خلال العام الماضي بظروف عدم الاستقرار نظراً لتقلب العوامل الجوية وعدم انتظام الأمطار ومحدودية الموارد المائية واعتماد حوالي 80 في المائة من الأراضي المزروعة على الأمطار.

تتناقص نسبة سكان الريف من إجمالي عدد السكان في الدول العربية سنوياً نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر حيث انخفضت هذ النسبة إلى حوالي 41.4 في المائة عام 2019 بالمقارنة مع 43.5 في المائة عام 2010. شكل السكان الزراعيون عام 2019 حوالي نصف عدد سكان الريف البالغ عددهم 88.8 مليون نسمة، كما شكلت القوى العاملة بالزراعة عام 2019 حوالي 18.4 في المائة من حجم العمالة الكلية بالمقارنة مع 22.4 في المائة عام 2010. ويعود هذا التراجع إلى ضعف الاستثمار في الزراعة والتوجه نحو قطاعات اقتصادية أخرى ذات عائد أعلى، وتضاؤل فرص العمل في الوسط الريفي. ويعتبر نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية متدنياً حيث بلغ عام 2019 حوالي 6595 دولاراً.

على صعيد تجارة المنتجات الزراعية، ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية من حوالي 47.7 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي 62 مليار دولار عام 2019 اي بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته حوالي 3.0 في المائة، وتشير التوقعات إلى استمرار أسعار الغذاء في الارتفاع في عام 2020 بسبب زيادة تكاليف النقل وعوائق الإغلاق وتبعاته بسبب جائحة كوفيد-19، مما سيزيد العجز في الميزان التجاري الزراعي.

أما على صعيد الفجوة الغذائية فقد بلغت قيمتها في عام 2019 حوالي 33.6 مليار دولار، مقابل 28.9 مليار دولار في عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.7 في المائة. كما استمر الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية في الاتجاه نحو الانخفاض لعدد من السلع وفي مقدمتها الحبوب حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها إلى 37 في المائة، والسكر المكرر إلى 45 في المائة، والزيوت إلى 51.4 في المائة.

الموارد الزراعية في الدول العربية

الأراضي الزراعية: تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 13.1 مليون كيلو متر مربع، أي ما يعادل حوالي 9.6 في المائة من مساحة اليابسة في العالم. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية بحوالي 197 مليون هكتار، في حين قدرت المساحة المستغلة عام 2019 بنحو 75.1 مليون هكتار، أي بنسبة 38.1 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، زُرع منها فعلياً نحو 46.4 مليون هكتار، بينما تُركت المساحة المتبقية البالغة 28.7 مليون هكتار دون استغلال لاستعادة حيويتها وخصوبتها، إضافة إلى ضعف الإمكانات لاستغلالها في بعض الدول العربية. ويرجع سبب ضعف استغلال الموارد الأرضية إلى محدودية الموارد المائية المتاحة، وضعف استخدام التقانة

الزراعية الحديثة في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية كالسودان والعراق وسورية.

بلغت مساحة الأراضي التي زرعت بالمحاصيل الموسمية حوالي 65 مليون هكتار في عام 2019، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة في زراعة المحاصيل المستديمة نحو 10.1 مليون هكتار. وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 26.1 مليون هكتار أي بنسبة 40.2 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية، بينما بلغت مساحة الزراعة المروية من الأراضي الزراعية الموسمية في الدول العربية حوالي 10.2 مليون هكتار أي بنسبة 22 في المائة من جملة مساحة الأراضي المزروعة فعلياً و13.6 في المائة من جملة مساحة الأراضي الزراعية في عام 2019. وتتجاوز مساحة الزراعة المطرية 80 في المائة من جملة المساحة المزروعة في كل من الصومال وتونس والمغرب والجزائر وليبيا وسورية. يتركز حوالي 85 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الدول العربية في كل من الجزائر والسودان وسورية وتونس والمغرب، مما يجعل الإنتاج الزراعي عرضةً للتقلبات الموسمية والدورية نظراً للتفاوت السنوي في معدل سقوط الأمطار، مما يسهم في مضاعفة تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع التقديرات المتوسطة في الزراعة المروية. نتيجة لهذه المعطيات، فإن الإنتاج الزراعي العربي يواجه نسبةً عاليةً من عدم اليقين في تقدير توقعات الإنتاج على المدى الطويل مما يشكل واحداً من أهم التحديات للزراعة العربية.

تقدر مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وغير المُستغلة في الدول العربية بحوالي 122 مليون هكتار، وهناك مجالات لرفع كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي من خلال التكثيف المحصولي وزيادة إنتاجية وحدة المساحة وتوفير المياه. ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي إنشاء المشاريع الكبيرة لاستصلاح الأراضي، وتوفير البنى التحتية والطرق والجسور وشبكات الري الحديث. ويُعتبر التوسع الزراعي الرأسي، الذي يعتمد على زيادة إنتاجية وحدة المساحة، هو الأكثر واقعيةً نظراً لعائده ومردوده السريع، ولتلبية حاجات صغار المزارعين، كما أنه يتطلب عمالة كثيفة ويوفر فرص عمل جديدة يمكن أن تساهم في التخفيف من حجم البطالة المتمركزة في الوسط الريفي.

المراعي: قدرت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية بحوالي 375.9 مليون هكتار في عام 2019 أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 1.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، علماً بأن مساحة المراعي تتراجع بنسبة 3 في المائة سنوياً منذ عام 2010. وتتباين مساحة المراعي ونسبتها إلى المساحة الإجمالية في الدول العربية، حيث تصل إلى حوالي 67 في المائة في الصومال وحوالي 10 في المائة في موريتانيا، وتنخفض إلى حوالي 0.6 في المائة في العراق. بينما تتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساحة المراعي تليها السودان والجزائر والصومال. وعلى الرغم من اتساع المراعي في الدول العربية، إلا أن معظمها يقع في مناطق صحراوية تقل فيها الأمطار عن معدل 100 مم سنوياً، كما هو الحال في السعودية. وتعتبر المراعي في الصومال والسودان من المراعي الطبيعية الجيدة. وتتصف المراعي في الدول العربية بانخفاض الكثافة ومعدل الإنتاجية النباتية حيث يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية حوالي 4.8 كيلوجرام من اللحوم الحمراء مقابل 25 كيلوجرام في الدول المتقدمة و15 كيلوجرام في الدول النامية. وتتمثل أساليب تنمية وتطوير المراعي الطبيعية في تطبيق تقانات حديثة لزيادة الإنتاج والنمو من خلال الاستزراع الموسع وصيانة الموارد الرعوية على أسس الاستدامة والإدارة المحسنة وخدمات التوعية والإرشاد.

الغابات: بلغت مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 37.4 مليون هكتار في عام 2019 حيث حافظت على نفس المساحة كما في العام السابق رغم تراجعها بنسبة 3 في المائة سنوياً منذ عام 2016، وهي تمثل حوالي 2 في المائة من مساحة الغابات في العالم وحوالي 2.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. تتركز معظم الغابات في السودان والمغرب والجزائر حيث تشكل مساحة الغابات فيها نحو 78 في المائة من مساحة الغابات في الدول العربية. وتتعرض الغابات في معظم الدول العربية للاستغلال الجائر كالقطع والتحطيب، مما ساهم في انحسار مساحتها إذ تراجعت خلال الفترة (2010-2019) بحوالي 57.5 مليون هكتار وبمعدل خسارة

سنوية تقدر بنحو 6.4 مليون هكتار، مما ساهم في اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والتأثير على نظم التربة الطبيعية والمناخ. ويتطلب تطوير الغابات إعداد برامج ريفية متكاملة لتشجيع زراعة الأشجار الحرجية واستصلاح المزيد من الأراضي لاستثمارها كغابات وتعزيز برامج الإدارة المتكاملة للغابات ونشر الوعي والإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعديات على الغابات، الملحق رقم (1/3).

حماية البيئة الزراعية

تعتبر ظاهرة التصحر في مقدمة المعوقات التي تحد من تطوير الموارد الأرضية الزراعية في الدول العربية، حيث تقع معظم الأراضي ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، مما يعرضها لعوامل التدهور والزحف العمراني. وتقدر مساحة الأراضي الصحراوية في الدول العربية حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بنحو 9.8 مليون كيلومتر مربع أي حوالي ثلاثة أرباع المساحة الإجمالية للدول العربية. تمثل المساحات الصحراوية في إقليم شبه الجزيرة العربية حوالي 90 في المائة من المساحة الإجمالية للإقليم يليها إقليم المغرب العربي بنسبة 78 في المائة، والإقليم المتوسط الذي يشمل حوض النيل والقرن الإفريقي بنسبة 45 في المائة، وإقليم المشرق العربي بنسبة 36 في المائة. وتتفاوت حدة التصحر في الدول العربية، حيث توجد أكبر المساحات المتصحرة في كل من ليبيا ومصر والأردن، كما تعتبر الإمارات وقطر والكويت والبحرين من أكثر الدول العربية التي تعاني من زحف التصحر، في حين تعتبر الصومال وتونس وسورية من أقل الدول من حيث المساحات التي تشهد تصحراً.

ترجع أسباب ظاهرة التصحر في الدول العربية إلى مُناخها الجاف والى نظم الري التقليدي وضعف الإدارة المتكاملة للموارد المائية والرعي الجائر وقطع الأشجار وانجراف التربة، إلى جانب العوامل البيئية والمناخية. يعتبر تعزيز التعاون العربي في مجال حماية الغابات والمراعي، ودعم الهيئات التي تعنى بالمحافظة على البيئة، واستصلاح الأراضي وصيانتها، وتحسين أساليب الري، ووضع البرامج والخطط التقنية الهادفة لاستغلال الموارد الزراعية والتشجير من أنجح السبل لإيقاف تمدد هذه الظاهرة.

الموارد المائية

تعاني معظم الدول العربية من ندرة مياه شديدة لوقوعها في منطقة شحيحة الأمطار، إذ لم يتجاوز متوسط حصة الفرد من المياه المتجددة في عام 2020 حوالي 650 متر مكعب (م^3) سنوياً، متراوحاً بين 5 م^3 في الكويت و2472 م^3 سنوياً في موريتانيا. وتعتبر ثلاث عشرة دولة بما يشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن والأردن وفلسطين وجيبوتي والجزائر وليبيا وتونس، من دول الندرة المطلقة للمياه التي تقل فيها حصة الفرد عن 500 م^3/ سنة، بينما تعتبر ست دول، وهي الصومال ولبنان وسورية ومصر والسودان والمغرب، من دول الندرة المائية التي تتراوح حصة الفرد فيها بين 500- 1000 م^3/سنة. ولم تزد حصة الفرد عن حد الندرة المائية المقدر بحوالي 1000 م^3/ سنة إلا في ثلاث دول فقط، وهي العراق وموريتانيا والقُمر[1]. وتتفاقم أوضاع المياه في هذه الدول كل بضعة أعوام بسبب النمو السكاني ونمو الطلب على المياه مع ثبات كميات المياه المتجددة التي تردها سنوياً.

تتفاقم أزمة المياه في الدول العربية عاماً بعد عام نتيجةً لعدة عوامل من أهمها: تغير أنماط استهلاك الماء والغذاء نتيجة النمو الحضري وتحسن مستويات المعيشة، والتوسع المستمر في الزراعة المروية والهدر الكبير في مياه الري بسبب انتشار الري التقليدي بالغمر، ومحدودية النجاح في تنويع النشاط الاقتصادي للسكان وتوجيهه نحو أنشطة غير زراعية، واستمرار ضعف المؤسسات المنوطة بإدارة الطلب على المياه وترشيد استخدامها وتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة ومقتضياتها. لهذا، يقدر أن يتراجع متوسط حصة الفرد من المياه السنوية المتجددة إلى حوالي النصف في كل 30 سنة تقريباً. حيث هبط هذا المتوسط من حوالي 1350 م^3/سنة في عام 1990، إلى حوالي 650 م^3/سنة

(1) تم حسابها من بيانات السكان والمياه المتجددة - قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (AQUASTAT).

في عام 2020، ومن المتوقع أن يهبط إلى حوالي 300 م^3/سنة بحلول عام 2050. كما أنه من المرجح أن تزداد أوضاع المياه في الدول العربية سوءً بسبب التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ [2].

يُضاف إلى هذه العوامل التحديات المتزايدة التي تواجهها بعض الدول العربية فيما يخص حقوقها في مياه الأنهار المشتركة مع دول الجوار، خصوصاً على أنهار النيل ودجلة والفرات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك خمس دول عربية تزيد نسبة اعتمادها على المياه الواردة من خارج المنطقة العربية عن حوالي 60 في المائة (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1)
ترتيب بعض الدول العربية بحسب درجة اعتمادها على المياه الواردة من خارج حدودها

البلد	نسبة الاعتماد %
مصر	98.3
موريتانيا	96.5
السودان	96.1
سورية	72.4
العراق	60.8

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (AQUASTAT).

وبذلت الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الأخيرة جهوداً حثيثة، على المستويات الوطنية والإقليمية، لمواجهة بعض تلك العوامل ومعالجتها سواء من خلال مواجهة الطلب المتزايد على المياه بتكثيف برامج التوعية والترشيد وبناء القدرات المؤسسية والبشرية وتفعيل النظم والقوانين والتوسع في نظم الري الحديث واستخدام سلالات من البذور قليلة الاستهلاك للمياه، أو من خلال زيادة العرض من المياه ببناء السدود والتوسع في التحلية ومعالجة واعادة استخدام مياه الصرف. رغم هذه الجهود فإن كثيراً من الدول العربية تلجأ لتغطية العجز المائي من خلال الاستخدام الجائر للخزانات الجوفية.

كما بذلت الدول العربية جهوداً على المستوى القومي لتصعيد قضية المياه إلى مستويات عليا لاتخاذ القرار، فتم في عام 2008 إنشاء المجلس الوزاري العربي في إطار جامعة الدول العربية والذي أطلق استراتيجية الأمن المائي (2010-2030). وتلاها في عام 2016 إطلاق الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي، وذلك كأداة هامة ورؤية عربية لإدارة المياه بكفاءة تحقق أكبر قدر من الاستدامة وعلى النحو الذي يتكامل مع خطط التنمية.

مصادر المياه في الدول العربية

يقدر متوسط حجم مياه الأمطار التي تتلقاها الدول العربية سنوياً بحوالي 1692 مليار م^3، يتبقى منها بعد فواقد التبخر حوالي 710 مليار م^3 تمثل متوسط حجم المياه المتجددة سنوياً. وتتوزع هذه الكمية كما يلي:

1- "المياه الزرقاء" أو المياه التقليدية: ويقدر متوسط حجمها سنوياً بحوالي 267 مليار م^3، وتتكون من:

أ- مياه الأنهار والبحيرات ومياه الخزانات الجوفية المتجددة أو الخزانات المفتوحة التي تتغذى مباشرةً من الأمطار والسيول والأنهار، ويقدر حجمها السنوي بحوالي 220 مليار م^3.

ب- مياه الخزانات الجوفية غير المتجددة أو الخزانات المغلقة التي تجمعت فيها المياه منذ آلاف السنين (المياه "الاحفورية")، ويقدر حجم الاستخدام السنوي منها بحوالي 47 مليار م^3، ويتزايد الضخ منها سنوياً لتغطية العجز وتلبية الطلب المتزايد.

2- "المياه الخضراء" وهي مياه الأمطار التي تتخلل نطاق التربة وتخزن فيه ليستفيد منها الغطاء النباتي لاحقاً، وذلك في المراعي والأراضي الزراعية والغابات، ويقدر متوسط حجمها السنوي بحوالي 443 مليار م^3 (الجدول رقم 2).

[2] تم حسابها من بيانات السكان والمياه المتجددة - قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (AQUASTAT).

الجدول (2)
المتوسط السنوي لحجم المياه المتجددة في المنطقة العربية (مليار م^3)

المياه الزرقاء مياه الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية المتجددة (220 مليار م^3)		**المياه الخضراء** مياه الأمطار المخزونة في نطاق التربة (443 مليار م^3)		
مياه خارجية متجددة (متدفقة إلى المنطقة من أنهار وخزانات جوفية خارجية المنشأ) (129 مليار م^3)	**مياه داخلية متجددة (من أنهار وخزانات جوفية داخلية المنشأ)** (91 مليار م^3)	**مياه التربة في أراضي المراعي** (212 مليار م^3)	**مياه التربة في الأراضي الزراعية** (151 مليار م^3)	**مياه التربة في أراضي الغابات** (80 مليار م^3)

المصدر: مركز البيئة والتنمية للدول العربية وأوروبا، التقرير الثالث لحالة المياه في الدول العربية (2019).

بالإضافة إلى المياه الزرقاء والمياه الخضراء، تنتج الدول العربية سنوياً حوالي 75 مليار م^3 من المياه غير التقليدية، منها 29 مليار م^3 من مياه الصرف الزراعي[3]، وحوالي 25 مليار م^3 من مياه الصرف الصحي والصناعي، وحوالي 21 مليار م^3 من مياه التحلية[4].

يقدر أن حوالي 14 مليار م^3 فقط من مياه الصرف الصحي والصناعي يتم جمعها، يعالج منها حوالي 10 مليار م^3 ويعاد استخدام حوالي 4 مليار م^3 منها فقط.

المياه المتاحة واستغلالها

يقدر أن الدول العربية تستخدم حوالي 386 مليار م^3 في السنة لأغراض الزراعة والاستخدامات المنزلية والصناعية، منها حوالي 235 مليار م^3 مياه أنهار وبحيرات وسدود ومياه جوفية متجددة وغير متجددة (مياه زرقاء)، وتتكون المياه المستخدمة من 206 مليار م^3 مياه تقليدية (وتنقسم إلى 159 مليار م^3 مياه متجددة و47 مليار م^3 مياه جوفية غير متجددة) و29 مليار م^3 مياه غير تقليدية (مياه تحلية ومياه صرف أعيد استخدامها)، بالإضافة إلى 151 مليار م^3 هي مياه نطاق التربة أو المياه الخضراء. ويقدر أن أكثر من 81 في المائة من المياه التقليدية تستخدم في الري. كما تتزايد ظاهرة استنزاف المياه الجوفية في الدول العربية التي لا توجد فيها أنهار، حيث تزداد أهمية هذا المصدر كبديل وحيد لتلبية النمو المتزايد للطلب على المياه لمختلف الاستخدامات، خصوصاً في الدول التي لا تستطيع تحمل الكلفة العالية للتحلية، (جدول رقم 3).

الجدول رقم (3)
كميات المياه المستغلة في الدول العربية وقطاعات الاستخدام (مليار م3 / السنة)

المياه الزرقاء (235)		المياه الخضراء	الإجمالي
المصادر التقليدية	المصادر غير التقليدية		
206	29	151	386
قطاعات الاستخدام			
الري	الاستخدامات المنزلية	الاستخدامات الصناعية	الزراعة المطرية	
191	33	11	151	386

المصدر: مركز البيئة والتنمية للدول العربية وأوروبا، التقرير الثالث لحالة المياه في الدول العربية (2019). وقاعدة معلومات المياه (AQUASTAT).

ويتضح من هذه البيانات أن الدول العربية تستخدم حوالي 72 في المائة من مواردها المائية المتجددة (159 من 220 مليار م^3). وتزيد نسبة الاستخدام هذه عن نسبة الاستخدام القصوى البالغة 25 في المائة التي اعتبرتها منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة مؤشراً للدخول في حالة "الاجهاد المائي". وفي حين يبلغ المعدل العالمي لهذه النسبة 12.8 في المائة، فإنها تتجاوز الـ 100 في المائة في 10 دول عربية هي الكويت (3850 في المائة) والإمارات والسعودية وليبيا وقطر واليمن والبحرين وعمان ومصر وتونس (103 في المائة) [5]، وتتراوح بين 25 في المائة و100 في المائة في 8 دول، وهي دون 25 في المائة في أربع دول هي الصومال (22 في المائة) وموريتانيا وجيبوتي والقُمر (0.8 في المائة). وتغطي الدول العربية قسماً من عجزها المائي من خلال استيراد بعض السلع الغذائية الرئيسة، حيث يقدر أن حجم المياه الافتراضية التي تم استيرادها في عام 2019 في صورة سلع زراعية بلغ حجمها حوالي 344 مليار متر مكعب (أنظر الإطار رقم (1)).

[3] مركز البيئة والتنمية للدول العربية وأوروبا، التقرير الثالث لحالة المياه في الدول العربية (2019).

[4] The state of desalination and brine production: A global outlook. 2019.

[5] يتم تغطية الزيادة عن نسبة 100 في المائة عن طريق استنزاف الخزانات الجوفية او عن طريق المصادر غير التقليدية.

الإطار (1)
مترابطة المياه والطاقة والأمن الغذائي
المياه الافتراضية لسد الفجوة الغذائية – المائية

يعد الترابط القوي بين المياه والطاقة والأمن الغذائي من أبرز سمات قطاع الزراعة والمياه في العديد من الدول العربية حيث تحظى هذه الدول بوفرة في مصادر الطاقة فيما تعاني من شح في المياه ومن فجوة غذائية كبيرة. ويدفع شح المياه بالمنطقة نحو الاعتماد على استيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية، هي في جوهرها تغطية للعجز المائي بما تمثله من مياه افتراضية. ففي عام 2019، بلغت كمية الواردات الغذائية حوالي 121 مليون طن متري من المنتجات النباتية والحيوانية تمثل حوالي 344 مليار م^3 من المياه الافتراضية. كما دفع شح المياه العديد من الدول العربية، نحو التوسع في تحلية مياه البحر لتلبية حاجات الشرب والتنمية الحضرية. ففي الفترة بين عامي 2006 و2020 نمت حصة المياه العذبة المنتجة عن طريق التحلية من حوالي 3 في المائة من إجمالي المياه التقليدية المستغلة إلى حوالي 10 في المائة، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2019 ومكافئها من المياه الافتراضية

الواردات	الكمية [1] (ألف طن)	حجم المياه الافتراضية م^3 / كيلوجرام [2]	إجمالي حجم المياه الافتراضية (مليار م^3)
الحبوب والدقيق	81,897	1.6	131.03
البطاطس	1,658	0.255	0.42
سكر خام	15,410	1.78	27.43
بقوليات	2,011	1.75	3.52
البذور الزيتية	7,353	2.4	17.65
الزيوت النباتية	5,252	8.7	45.69
الخضراوات	4,128	0.25	1.03
الفواكه	3,121	0.35	1.09
أبقار وجاموس (حية)	1,464	7.75	11.35
أغنام وماعز (حية)	11,314	3.98	45.03
لحوم	2,493	10.44	26.03
الألبان ومنتجاتها	9,318	3.6	33.54
البيض	88	2.7	0.24
الإجمالي	**132,729**	**(...)**	**344.05**

المصدر: [1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2021).
[2] مركز البيئة والتنمية للدول العربية وأوروبا، التقرير الثالث لحالة المياه في الدول العربية (2019).

كما تعاني الدول العربية من تدني الكفاءة الاقتصادية في استخدام المياه [6]، وذلك من حيث المردود الاقتصادي (أو القيمة المضافة) ومن حيث الفاقد في الاستخدام. فمن حيث القيمة المضافة، هناك 12 دولة عربية تحقق قيمة مضافة تزيد عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 15 دولار/ م^3، بينما تتراوح هذه القيمة بين 0.1 و10.8 دولار/م^3 في الدول العشر المتبقية، منها ست دول، السودان والعراق وسورية وموريتانيا والصومال ومصر، تراوحت فيها القيمة المضافة بين 0.1 دولار/م^3 في السودان و3.8 دولار/م^3 في مصر. يُلاحظ أن هذه الدول هي التي تحظى بموارد رئيسة من مياه الأنهار وينتشر فيها الري التقليدي بالغمر حيث تتدني كفاءة الاستخدام في الري إلى ما دون 60 في المائة. يُعزى هذا الإجهاد المائي وتدني الكفاءة الاقتصادية في استخدام المياه إلى ضعف إدارة هذه الموارد، حيث يقدر أن 7 دول عربية فقط تسير حسب

[6] تقاس الكفاءة الاقتصادية بحساب القيمة المضافة المحققة من استخدام المتر المكعب من المياه في كل قطاع من القطاعات الثلاثة (الري والصناعة والخدمات)، محسوبة كمتوسط موزون بحسب حصة كل قطاع من إجمالي الاستخدام.

الخطة فيما يتعلق بتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم (5.6) والخاص بتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، في حين تحتاج 12 دولة عربية إلى تحسين أدائها، بينما لم يتم تقييم أوضاع ثلاث دول عربية أو أنها تحتاج لمزيد من الدراسة [7].

جائحة كوفيد-19: التبعات على المياه والزراعة

أثرت جائحة كوفيد-19 على المياه والزراعة والغذاء في صور متعددة. ففي جانب المياه، كان للإرشادات التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية للاعتناء بنظافة اليدين أثرها الكبير في زيادة معدل استخدام المياه بما يقدر بحوالي 9-12 لتر للشخص في اليوم، تمثل زيادة في الاستهلاك المنزلي في الدول العربية بحوالي 5 في المائة أي حوالي 1.5- 1.8 مليار م^3 في السنة بحسب تقديرات الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى فقد سلطت الجائحة الضوء على أهمية توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للحماية من العدوى والحفاظ على الصحة العامة، حيث تزداد مخاطر الإصابة بين السكان الذين لا يحصلون على المياه الموصولة بالمنازل بصورة منتظمة، والسكان في مناطق النزاعات المسلحة واللاجئين في المخيمات والنازحين داخلياً والذين يعانون من ضعف المناعة نتيجة نقص الغذاء وتردي نوعيته ومحدودية النفاذ إلى الخدمات الصحية [8].

وقد شملت تأثيرات الجائحة على القطاع الزراعي صعوبات الوصول إلى الأسواق سواءً لبيع الحاصلات أو لشراء مدخلات الإنتاج نتيجة سياسات الإغلاق والإجراءات الاحترازية. كما أدت إجراءات تقييد الحركة إلى نقص في العمالة مما أثر على الإنتاج والعرض في الأسواق وعلى مستويات الأسعار، بحسب ما أشار اليه البيان الذي أصدرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية في بداية الجائحة [9]. وكانت أشد المحاصيل تأثراً تلك التي تزامن حصادها مع بدايات تفاقم الجائحة داخلياً وخارجياً، ومسارعة الدول لاتخاذ إجراءات الإغلاق.

الموارد البشرية

سكان الريف

تتناقص سنوياً نسبة سكان الريف من اجمالي عدد السكان في الدول العربية، وذلك نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر حيث تبرز هذه الظاهرة بوضوح عند مقارنة بيانات سكان الريف عبر فترات زمنية طويلة نسبياً. ففي خلال الفترة (2010-2019) انخفضت هذه النسبة من حوالي 43.5 في المائة إلى حوالي 41.4 في المائة. كما يتضح هذا التناقص أيضاً من خلال الفارق الكبير بين متوسط نسبة النمو السنوي في إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2010-2019) البالغ حوالي 1.9 في المائة، ونسبة النمو في عدد سكان الريف خلال نفس الفترة البالغ حوالي 1.3 في المائة. علماً أن متوسط نسبة سكان الريف إلى الحضر على مستوى العالم قُدر بحوالي 46 في المائة، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
توزيع السكان في الريف والحضر في الدول العربية (2010-2019)

	مليون نسمة			نسبة النمو	
	2010	2018	2019	2019-2010	2019-2018
إجمالي عدد السكان	360.17	417.76	425.93	1.9	1.96
عدد سكان الريف	156.79	174.1	176.12	1.3	1.13
نسبة سكان الريف إلى الاجمالي (%)	43.5	41.7	41.4	--	--

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2021).

[7] ESCWA, (2019). "Water Development Report: The Water-related Sustainable Development Goals in the Arab Region", Publication number E/ESCWA/SDPD/2019/5.

[8] ESCWA, (2020). "The Impact of COVID-19 on the Water-Scarce Arab region", publication number E/ESCWA/2020/Policy Brief 5.

[9] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2021). "بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها".

السكان الزراعيون والقوى العاملة في الزراعة

شكل السكان الزراعيون في عام 2019 نحو نصف عدد سكان الريف تقريباً في حين شكلت القوى العاملة بالزراعة حوالي 18.4 في المائة من العمالة الكلية في الدول العربية، وهي نسبة متدنية جداً بالمقارنة مع المعدل العام للدول النامية الذي يتراوح بين 40 إلى45 في المائة. ويلاحظ بوجه عام تناقص نسبة السكان الزراعيين ونسبة القوى العاملة بالزراعة خلال الفترة (2010-2019). وتلعب الهجرة الداخلية إلى المدن دوراً مهماً في إحداث هذا التناقص، مدفوعةً بعوامل عديدة منها ما يتعلق بعدم جودة المعيشة في الريف مقارنة بالمعيشة في المدن من حيث تتوفر الخدمات العامة، ومنها ما يتعلق بانتقال العمالة إلى أنشطة اقتصادية أخرى تقدم أجوراً أفضل. إضافة إلى عوامل أخرى عديدة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية لكل بلد وحجم القطاع الزراعي، ومدى نمو قطاع الخدمات وقدرته على إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب العمالة التي تهجر الريف.

وتتفاوت نسبة العاملين في النشاط الزراعي إلى إجمالي عدد العاملين من دولة لأخرى ومن عام لآخر تبعاً للأوضاع الاقتصادية ومدى تطور القطاعات الخدمية والإنتاجية الأخرى في كل بلد. ففي عام 2019، لم تتجاوز هذه النسبة 5 في المائة في 8 دول هي: قطر والبحرين ولبنان وليبيا والإمارات والعراق والكويت والأردن، وتراوحت بين أكثر من 5 في المائة إلى أقل من 25 في المائة في 7 دول هي فلسطين والسعودية وسورية والجزائر وتونس والمغرب ومصر، كما تراوحت بين أكثر من 30 في المائة إلى حوالي 60 في المائة في ست دول هي عُمان وموريتانيا واليمن والسودان والقمر وجيبوتي، الملحق رقم (2/3) والجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
السكان الزراعيون والقوى العاملة بالزراعة في الدول العربية (2010-2019)
(مليون نسمة)

الفئة	2010	2018	2019	نسبة النمو %	
				2019-2010	2019-2018
السكان الزراعيون	82.02	87.55	88.83	0.9	1.5
نسبة السكان الزراعيين إلى عدد سكان الريف (%)	52.3	50.3	50.4		
العمالة الكلية	112.46	133.68	135.69	2.2	1.5
القوى العاملة بالزراعة (%)	22.4	17.8	18.4		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2021).

من جانب آخر، بلغ متوسط نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة عام 2019 حوالي 6,595 دولار أمريكي، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 2.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2018. يتفاوت نصيب العامل تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، حيث بلغ أعلى نصيب حوالي 71,506 دولار في لبنان، وأدناه حوالي 134 دولار في جيبوتي. وتراوح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين 2,361 دولاراً في عُمان، و21,506 دولاراً في قطر، بينما تراوح نصيب العامل الزراعي بين 4,764 دولاراً و32,822 دولاراً في الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل المغرب، مصر، تونس، السودان، سورية، الجزائر والعراق.

يرجع تدني نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في بعض الدول العربية الى محدودية الموارد الزراعية كما هو الحال في جيبوتي. أما في الدول العربية الغنية بالموارد الزراعية كالمغرب ومصر والسودان فإن انخفاض نصيب الفرد يعود إلى إرتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي والذي يرجع إلى عدة أسباب اقتصادية وتقنية زراعية. وبلغ متوسط الكفاءة الاقتصادية الزراعية[10] للدول العربية 0.34 في المائة وهي نسبة منخفضة.

[10] الكفاءة الاقتصادية الزراعية هي نسبة الناتج الزراعي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

وبلغت هذه النسبة أقل من 0.5 في المائة في 10 دول هي جيبوتي وعمان والكويت والسعودية وقطر والامارات والبحرين وليبيا وتونس ومصر، وهي إما دول يشكل إنتاج النفط فيها حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي أو دول تشكل القوى العاملة بالزراعة فيها نسبة كبيرة من القوى العاملة الكلية. فيما تراوح متوسط الكفاءة الاقتصادية الزراعية ما بين 0.50 في المائة إلى 0.93 في المائة في ثمانِ دول هي المغرب القمر واليمن وموريتانيا وفلسطين والجزائر والسودان والأردن. وتراوح بين 1.78 في المائة في العراق و 2.24 في سورية، و 3.3 في المائة في لبنان، الملحق رقم (3/3).

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

الإنتاج النباتي: سجل الإنتاج النباتي عام 2020 تراجعاً بنسبة 5.4 في المائة نظراً لتراجع المساحة المحصولية بنسبة 5.0 في المائة. وسجل إنتاج الحبوب، الذي يحتل حوالي 60 في المائة من المساحة المحصولية في الدول العربية عام 2020، انخفاضاً بنسبة 8.7 في المائة نظراً لتراجع المساحة المحصولية بنسبة 7.2 في المائة.

تشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2020 أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت انخفاضاً بالمقارنة مع العام السابق. وشهدت المحاصيل المروية تطورات متباينة عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، إذ سجلت المحاصيل السكرية والفواكه والبذور الزيتية تراجعاً في إنتاجها بنسب 1.1 في المائة و 12.6 في المائة و 16.5 في المائة على التوالي نظراً لتراجع الغلة بنسبة 3.5 في المائة و 14.6 في المائة و 8.3 في المائة على التوالي بسبب ضعف الرعاية والمتابعة والقيود المفروضة لمنع انتشار جائحة كوفيد-19 مما أسهم في إحداث ضرر كبير في الإنتاج الزراعي نتيجة لعدم تمكن العديد من العاملين في النشاط الزراعي من التوجه إلى المناطق المزروعة ومتابعة رعايتها.

يوضح الجدول رقم (7) والملحق (4/3) والشكل (1) نسب التغير في الإنتاج الزراعي والمساحة المحصولية ومتوسط الغلة لمجموعة المحاصيل الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019.

الجدول رقم (7)
نسب التغير في الإنتاج الزراعي (2019 – 2020) (%)

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	8.7-	7.2-	1.6-	البذور الزيتية	16.5-	8.9-	8.3-
(القمح)	9.7-	8.4-	1.4-	الخضروات	0.9	25.0	19.3-
(الشعير)	24.0-	18.6-	6.6-	الفواكه	12.6-	2.4	14.6-
الذرة الشامية	4.6-	6.9-	2.4	الألياف	3.1-	30.3	25.7-
الدرنيات	1.0	0.8-	1.8	المحاصيل السكرية	1.1-	2.5	3.5-
البقوليات	1.4	0.0	1.4				

المصدر: الملحق (5/3).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسة في الدول العربية (2019 و2020)

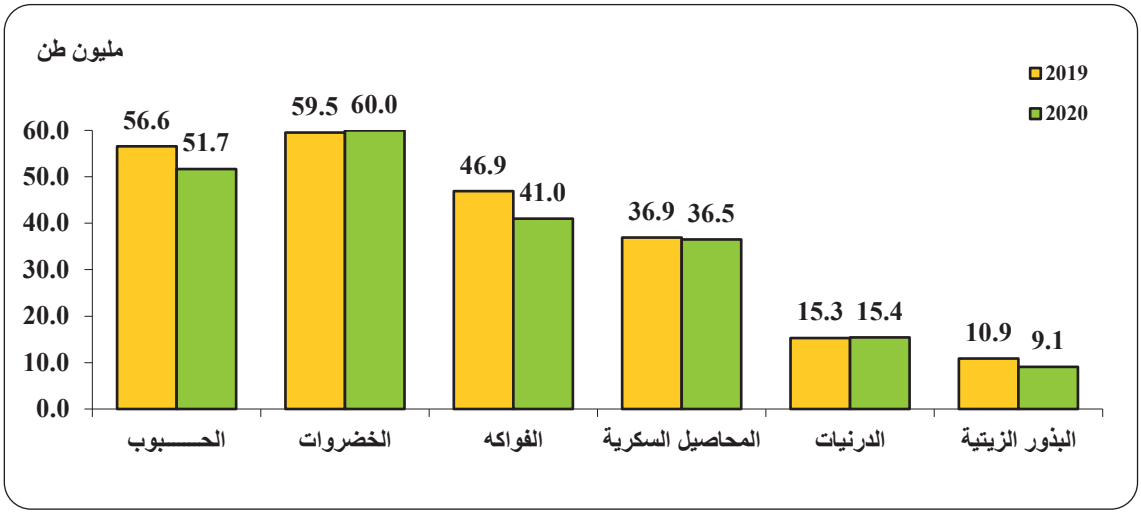

المصدر: الملحق (4/3)

يتضح مما تم استعراضه أن الإنتاج الزراعي في عام 2020 لم يلب الاحتياجات الأساسية نظراً للتحديات التي واجهها صغار المزارعين في زراعة الأراضي نتيجة للقيود المفروضة على الحركة، وحظر التجول، وفي بعض الحالات الإغلاق الكامل وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة بسبب ارتفاع أسعارها، وبالتالي انخفاض المساحة المحصولية وتدهور الإنتاجية وانخفاض مداخيل الأسر الريفية. كما تتمثل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية في ضعف الكثافة المحصولية، إذ تقدر بنحو 70 في المائة موزعة بصورة تقريبية وسطية بين 60 في المائة في الأراضي المطرية و110 في المائة في الأراضي المروية، وانخفاض إنتاجية الأرض المزروعة حيث تتراوح بين 25 في المائة و50 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة لها، وتدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل التملح والانجراف وتآكل بعض أجود الأراضي الزراعية بفعل التوسع العمراني العشوائي، كما تعاني بعض الأراضي الزراعية من تجزئة الملكيات والحيازات وتحويلها إلى حيازات صغيرة مما يضعف كفاءة الاستغلال الزراعي.

تتمثل التدابير الاستباقية للتخفيف من حدة مخاطر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتقليل من الآثار الضارة للجائحة في العمل على تغيير النظم الغذائية وجعلها أكثر مرونة واستدامة، وضمان الادماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية للتخفيف من الفقر، والنهوض بالمواصفات المتعلقة بالتجارة وسلامة الأغذية، وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التعافي، وتعزيز خطة الاستجابة الإنسانية لمواجهة الجائحة، والسماح بتنقل العمال الموسميين ووسائط النقل عبر الحدود المحلية والدولية وتهيئة مرافق التخزين وإقامة منصات نظم استلام للمستودعات تمكن المزارعين تسليم منتجاتهم دون الحاجة إلى الوصول إلى الأسواق، وبقاء الأسواق مفتوحة مع وضع إجراءات صارمة للتباعد الجسدي.

الإنتاج الحيواني: يتميز نشاط تربية واقتناء الثروة الحيوانية في الدول العربية بالتنوع، حيث يسود النظام التقليدي الذي يتلائم مع الحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة واسعة الانتشار، إلى جانب النظم التربوية الحديثة والإنتاج المكثف الذي يستخدم التقانات الحديثة ويحقق نتائج اقتصادية ذات مردود جيد، أسهم في تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم بشقيها الأبيض والأحمر وكذلك البيض. وتسهم تربية الثروة الحيوانية في توفير فرص العمل بوجه خاص في الريف وفي أوساط الإناث. سجل الإنتاج الحيواني في الدول العربية انخفاضاً بلغت نسبته 2.6 في المائة عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، وسجلت معظم المنتجات الحيوانية تطورات سلبية، حيث انخفض

إنتاج اللحوم بنسبة 4.9 في المائة واللحوم الحمراء بنسبة 0.4 في المائة واللحوم البيضاء بنسبة 9.3 في المائة والألبان بنسبة 1.2 في المائة والبيض بنسبة 10.8 في المائة. ويعود هذا التراجع إلى اضطراب عمليات الإنتاج بسبب انخفاض إمكانية الحصول على علف الحيوانات، وانخفاض قدرات المسالخ لنقص الأيدي العاملة بسبب جائحة كوفيد-19 والقيود اللوجستية المفروضة من قبل البلدان العربية للحد من انتشار جائحة كوفيد-19. من جانب آخر سجلت أعداد الأبقار والجاموس زيادة بنسبة 2.6 في المائة، في حين سجل عدد الإبل انخفاضاً بنسبة 0.9 في المائة، وعدد الأغنام والماعز انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.01 في المائة، الملحق (5/3) والجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية لعامي 2019 و2020

	2019	2020	معدل التغير % (2020-2019)		2019	2020	معدل التغير % (2020-2019)
الأبقار والجاموس[1]	58,129	59,616	2.6	لحوم حمراء	5,440	5,419	0.4-
الأغنام والماعز[1]	274,660	274,642	0.01-	لحوم بيضاء	5,550	5,033	9.3-
الإبل[1]	16,545	16,401	0.9-	الألبان	28,700	28,358	1.2-
اللحوم	10,997	10,454	4.9-	البيض	2,570	2,293	10.8-

[1] بالألف رأس.
المصدر: الملحق (5/3).

وتتجاوز إنتاجية الأغنام والماعز المستويات العالمية بحوالي 34 في المائة نظراً للأصناف المحلية ذات الجودة العالية في إنتاج الحليب وفي عدد المواليد، وملائمة المنطقة العربية لتربية الأغنام والماعز. بينما لا تتجاوز إنتاجية اللحوم والألبان حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في أستراليا، وحوالي ربع مستواها في أمريكا، وحوالي خمس مستواها في أوروبا، ويعود سبب ضعف هذا الأداء إلى ضعف أساليب الإنتاج والرعاية الصحية، وعدم تحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية لزيادة الإخصاب وإكثار الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة في اللحوم، إلى جانب ضعف الإدارة المتكاملة.

الإنتاج السمكي: يلعب قطاع الثروة السمكية دوراً حيوياً كمصدر للتغذية والأمن الغذائي في الدول العربية، كما يسهم الإنتاج السمكي في الدخل القومي لبعض الدول العربية كالمغرب وموريتانيا. تتنوع مصادر الثروة السمكية في ظل امتداد المصادر البحرية على السواحل العربية التي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كم، والمسطحات المائية الداخلية والبحيرات والمزارع السمكية. ويتميز عدد من الدول العربية مثل الإمارات وعُمان واليمن والمغرب وموريتانيا بمخزون سمكي وفير، وبالرغم من تأرجح الإنتاج السمكي وتفاوته بين دولة وأخرى، إلا أنه في ارتفاع مستمر بشكل عام حيث ارتفع إجمالي إنتاج الأسماك من حوالي 4.1 مليون طن عام 2010 إلى حوالي 6.0 مليون طن عام 2020 أي بزيادة سنوية قدرها 4.1 في المائة. في المقابل، سجل إجمالي إنتاج الأسماك عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019 انخفاضاً بنسبة 2.0 في المائة ويعود سبب هذا التراجع إلى التدابير الصحية الوقائية التي فرضتها الدول العربية بسبب جائحة كوفيد-19 على الصيادين، علاوة على القيود التي فُرضت على الأسواق والنقل وإغلاق الحدود وبالتالي تراجع الطلب. يشكل هذا الإنتاج نحو 2.5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي للأسماك. بلغت نسبة مساهمة كل من المغرب ومصر وموريتانيا نحو 77.6 في المائة من إجمالي الإنتاج السمكي للدول العربية عام 2020 يليها عُمان وتونس والسعودية والسودان والإمارات مجتمعة بنسبة 14.8 في المائة. سجل الإنتاج السمكي تراجعاً في جميع الدول العربية، باستثناء العراق، وتراوح هذا التراجع بين 0.8 في المائة في السعودية و6.1 في المائة في الأردن، الملحق رقم (6/3) والشكل رقم (2).

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (2010 و2016-2020)

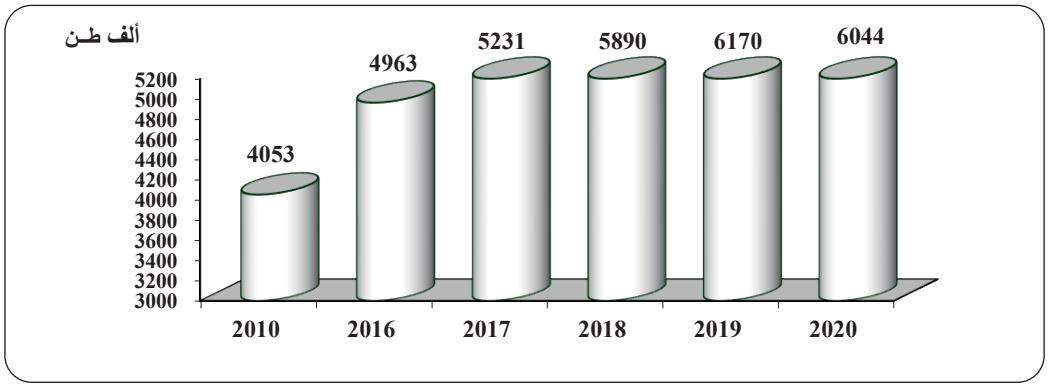

المصدر: الملحق (7/3).

بلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في الدول العربية عام 2020 حوالي 14 كيلوجرام في السنة مقارنة بحوالي 10 كيلوجرام في عام 2010. وقد تفاوت متوسط حصة الفرد السنوية من الإنتاج السمكي بين الدول العربية، إذ بلغ 234 كيلوجرام في موريتانيا، وحوالي 90 و49 كيلوجرام في عُمان والمغرب على التوالي. وقد تراوح هذا المتوسط بين 4 و20 كيلوجرام في كل من الكويت والسعودية وقطر واليمن والإمارات والبحرين وتونس ومصر في حين تراجع إلى ما دون 3 كيلوجرام في كل من سورية والأردن وليبيا وفلسطين ولبنان والعراق وجيبوتي والقُمر والصومال والجزائر والسودان.

وتمتلك مصر أكبر مشاريع الاستزراع السمكي في الدول العربية، حيث يمثل هذا النشاط أكثر من نصف إنتاجها السمكي، ونحو 90 في المائة من إجمالي كمية الأسماك المستزرعة في الدول العربية. يمثل الاستزراع السمكي حلاً أكثر استدامة، إلا أن له محاذير تتعلق باحتمالية تهديده للصحة العامة في حال وجود معادن سامة أو تلوث بيولوجي.

ويعد الصيد الجائر أحد المعوقات الكبيرة لاستدامة المخزون السمكي، وهو نتيجة لعدة عوامل، أهمها تزايد الطلب على الأسماك عالمياً، بالإضافة الى تقنيات الصيد غير الكفؤة والإدارة غير الملائمة للموارد السمكية وتدهور الشُعَب المرجانية نتيجة التلوث البحري والتغير المناخي، مما يسهم في تناقص أعداد بعض أنواع الأسماك، الأمر الذي يهدد بعض المجتمعات الساحلية والاقتصادات الوطنية التي تعتمد على صيد الأسماك كمصدر رئيس للدخل.

إن المحافظة على الثروة السمكية ووقف أسباب تدهورها يتطلب القيام بوضع وتطبيق تشريعات أكثر صرامة تنظم عمليات الصيد. ومزاولة الممارسات الصحيحة الخاصة بالمحافظة على البيئة وإدارتها بهدف الاستثمار الأمثل لهذه الموارد والتغلب على مشكلتي إستنزاف المخزون السمكي والصيد الجائر، بالإضافة إلى مراجعة إتفاقيات التجارة والترخيص للسفن الأجنبية بصورة دورية لضمان الحفاظ على المخزون السمكي، وتطوير مراكز الأبحاث وتقييد الصيد في فترات التكاثر، ومراقبة أساطيل الصيد التجارية في أعالي البحار وقرب السواحل لضمان التزامها بالإتفاقيات التجارية والمعاهدات الدولية، ومعالجة قضايا تلوث البيئة الساحلية والبحرية، ورفع كفاءة المصائد الطبيعية وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال الصيد البحري، وتوفير الدعم للصيادين فنياً ومالياً.

البيئة والزراعة في الدول العربية

يتميز الوضع البيئي في الدول العربية بالتدهور المستمر نظراً لموجات الجفاف المتعاقبة ووقوع معظم الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تشكل الأراضي الجافة وشبه الجافة حوالي 90 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية، بالإضافة إلى عدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وضعف الاهتمام بالاعتبارات البيئية في مشاريع التنمية. ومما يزيد من حدة تردي الوضع البيئي في عدد من الدول

العربية الإفراط في استخدام الموارد المائية وتلوثها، إلى جانب هدر كميات كبيرة من المياه السطحية التي تقدر بنحو 91 مليار متر مكعب سنوياً نتيجة الري بالغمر، تمثل حوالي أكثر من نصف الموارد المائية السطحية المستخدمة للأغراض الزراعية، مما ينتج عن ذلك ارتفاع مستوى التملح في الأراضي واستنزاف الخصائص الغذائية للتربة وتدني إنتاجية الأرض. وبالتالي تتعرض الموارد الزراعية للتدهور البيئي. كما يعتبر الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات أحد مؤشرات الضغط على البيئة.

يعتبر الجفاف في مقدمة الظواهر الطبيعية التي تسهم في تدهور الوضع البيئي في الدول العربية لما يسببه من تداعيات اجتماعية واقتصادية وبيئية تهدد الظروف المعيشية للسكان وخاصةً في الأراضي الجافة أو التجمعات الزراعية، مما يدفع الشباب إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن موارد الرزق، كما يُعد الجفاف من أسباب التصحر خصوصاً عندما يكون مصحوباً بممارسات مجحفة بالموارد الطبيعية. يمكن لحالات الجفاف الشديد أن تقضي على البشر والأشجار، كما يتدهور الغطاء النباتي الطبيعي إلى مستوى متدنٍ يختل معه التعاقب النباتي ويؤدي إلى اختفاء الأشجار والشجيرات التي قد يستحيل استعادتها وخاصة في النظم البيئية الهشة.

ونظراً للأثر السيء الذي يتركه الجفاف على اقتصادات الدول العربية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، يتعين على تلك الدول أن تولي اهتماماً خاصاً ببحث السبل الكفيلة بمعالجة التحديَات الناتجة عنه، حيث لابد من استجابة تقوم على استخدام تقنيات التنبؤ به والتهيئة لمواجهته كأمر واقع، لاسيما في ظل ما هو متوقع من زيادة حدته كنتيجة لتغير المناخ. مع ضرورة توفير إطار تمكيني لمواجهة حالات فشل إنتاج المحاصيل كإنشاء صناديق دعم المزارعين وتطوير النظم الزراعية واتباع الأساليب الحديثة في تقنيات الزراعة والري وحصاد مياه الأمطار واعتماد الميزة النسبية في الزراعات.

إن التحدي الكبير أمام الدول العربية يكمن في تعظيم واستدامة استغلال الموارد الطبيعية لتحسين الإنتاج الزراعي والظروف المعيشية للسكان من خلال تطوير بدائل أكثر إنتاجية واستدامة للزراعة والحراجة والرعي وإنتاج السلع. ولايزال الإنتاج الزراعي دون قدرات المنطقة، ويرجع ذلك إلى أن المساحة المزروعة أقل بكثير من المساحة الكلية الصالحة للزراعة، كما أن طرق الري السطحي المستعملة غير كفؤة، ولابد من تطويرها لزيادة المياه المتاحة للزراعة وحماية المياه الجوفية من الاستنزاف.

يمكن تحسين إدارة مياه الري بتحسين السياسات المائية ونظم وشبكات الري وبناء القدرات وبالعمل مع المزارعين لتطوير تقنيات زراعية أكثر ملاءمة واستدامة، وتطوير أصناف جديدة من المحاصيل أكثر تحملاً للجفاف، وتطوير الطرق العلمية والتقنية لرفع كفاءة العمليات الزراعية وتحسين الإنتاج.

ويتطلب وقف تدهور الأراضي وتصحرها وزيادة الإنتاج الغذائي التزاماً جاداً من الجهات المعنية لدعم الجهود العلمية التي ترمي إلى فهم التفاعلات بين البيئة الطبيعية والتدخلات البشرية وبناء القدرات المؤسسية، وتبني طرق أكثر انفتاحاً في تخطيط وتنفيذ نشاطات مكافحة تدهور الأراضي، بما فيها تطوير سياسات ونظم الإنتاج لتعظيم استعمال الموارد وضمان استدامتها. وإيجاد بيئة مساعدة تكمن في إعداد سياسات واستراتيجيات فاعلة لإدارة موارد الأراضي، وتوظيف الموارد المالية لحماية الموارد الطبيعية وتحديث إدارة المزارع وتطبيق أساليب وتقنيات مناسبة في عمليات الإنتاج، وتطبيق أساليب الإدارة المتكاملة لتقييم وإدارة الأراضي الزراعية وإدارة المراعي والغابات ومكافحة التصحر، ودعم البحوث والخدمات الإرشادية وبناء القدرات. علاوةً على اعتماد طرق مبتكرة للتغلب على هذه التحديات كزراعة الأراضي البكر واستعمال تقنيات مناسبة وتبني أنماط جديدة في الزراعة واستعمال أصناف مناسبة وتحسين تربية الثروة الحيوانية واستكشاف تقنيات جديدة في الزراعة من خلال البحث العلمي الزراعي.

إن الوضع الحرج للأمن الغذائي في المنطقة العربية، يوضح الحاجة إلى استراتيجية متكاملة شاملة لتمكن الدول من التغلب على التحديات الحالية والمستقبلية للأمن الغذائي. ويعد إدخال ما يُعرف "بالزراعة الحافظة" كنظام مستدام وأكثر إنتاجية لاستبدال الممارسات الزراعية الحالية خياراً واعداً لتحقيق الأمن الغذائي والتكيف مع التغير المناخي، ومكافحة التصحر

في المنطقة. فالزراعة الحافظة نمط جديد للإنتاج الزراعي قائم على محاكاة النظم البيئية الطبيعية للغابات والمراعي، حيث تكون فيه حلقات العناصر الغذائية والماء والكربون والطاقة شبه مغلقة، وتستعمل بأساليب أكثر كفاءة واستدامة. وقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لوقف التحول في استغلال الأراضي وتحسين وضع الأراضي المتدهورة كاستعمال طرق ذات كفاءة في إدارة المياه والأراضي وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة وزيادة المناطق المحمية وإعادة التحريج وسن التشريعات لحمايتها، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة. مما يستلزم تكثيف الجهود وإعادة تأهيل ما تبقى من الأراضي المتدهورة، ووضع برامج علمية مكثفة لتحسين استيعاب آليات عمل النظم البيئية واستجاباتها لتغير استعمالات الأراضي وتدهورها.

وتشكل المبادرات العربية المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة مدخلاً حقيقياً لإحداث التغير وأساساً للعمل نحو استدامة الموارد الطبيعية والزراعية العربية واستثمارها على نحو رشيد انطلاقاً من "إعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي في استخدام وتنمية وحماية الموارد الطبيعية العربية" لعام 1997، و"إعلان أبوظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر" لعام 2002، و"المبادرة العربية حول التنمية المستدامة والامن الغذائي" لعام 2004، و"قرارات القمة العربية" في الرياض 2007 بشأن استراتيجية "التنمية العربية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين"، و"إعلان الكويت" الخاص بالارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي الصادر عن القمة العربية الاقتصادية 2009. كما شرعت العديد من الدول العربية وبدعم من المنظمات الدولية في دمج إدارة البيئة ضمن تخطيطها الاقتصادي والاجتماعي منذ أوائل التسعينات من خلال قوانين لحماية البيئات الطبيعية والبشرية وبرامج العمل البيئية والاستراتيجيات الوطنية للاستدامة البيئية، والتنمية المستدامة. ووقعت معظم الدول العربية اتفاقيات دولية مثل "اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المُتعلقة بتغير المناخ"، وتتضمن الخطط المالية لتلك الدول إنشاء قسم خاص للإدارة البيئية يقوم بتخصيص الأموال اللازمة لحماية البيئة وتجديدها. يمثل بناء الكوادر وتنميتها لتحسين مجهودات التنمية مدخلاً حقيقياً لإدارة الموارد البيئية وتوفير الخدمة الاجتماعية والتحليل الاقتصادي والمراقبة والتقييم، ومن ثم الشروع في عملية تحويل مؤسسي تعمل على الاستدامة البيئية وطنياً وإقليمياً[11].

الناتج الزراعي العربي

بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة حوالي 162.4 مليار دولار عام 2020، بانكماش قدره 1.2 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة، وأصبح يمثل حوالي 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين سجل الناتج زيادة بنسبة 2.5 في المائة خلال الفترة (2016-2020) الملحق (7/3) والجدول رقم (9). ترجع الأسباب الحقيقية لهذا التراجع إلى الظروف المُناخية غير المناسبة التي سادت في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى الفيضانات التي أثرت على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. فضلاً عن غزو الجراد الذي أضر بالإنتاج الزراعي في السودان، والجفاف وضعف الأمطار في كل من المغرب واليمن. يشكل الناتج الزراعي لهذه البلدان مجتمعة حوالي 35.3 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2020.

كما ساهمت الإجراءات الصحية الاحترازية للحد من انتشـــار جائحة كوفيد-19 في تراجع الناتج الزراعي العربي خلال العام المذكور، حيث أعاقت عمليات الإغلاق والحجر إمدادات الأغذية والرعاية والمتابعة. كما تســببت في ارتفاع مســتويات الفاقد والتالف من الأغذية، إلى جانب نقص الأيدي العاملة مما سبب في عرقلة إنتاج الأغذية وتجهيزها. وتتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي لكل دولة تبعاً لتوفر الأراضـــي القابلة للزراعة والموارد المائية الكافية. ومع أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل تعتبر متواضـــعة، إلا أنها تعتبر نشـــاطاً اقتصـــادياً مهماً وأساسياً في أكثر الدول العربية لما يوفره هذا القطاع من منتجات وفرص عمل. ويمكن تقســـيم الدول

(11) البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان.
- مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية.

العربية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى المغرب ومصر واليمن وموريتانيا وتونس والجزائر والقُمر وسورية والسودان، وتتراوح فيها مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بين 10.8 في المائة و34.0 في المائة. تضم المجموعة الثانية الأردن ولبنان والعراق وفلسطين وتتراوح فيها هذه المساهمة بين 4.8 في المائة و7.1 في المائة. بينما تضم المجموعة الثالثة الدول التي فيها الأراضي الزراعية المستغلة محدودة نسبياً، وتشمل كل من البحرين وقطر والكويت والإمارات وجيبوتي وليبيا والسعودية وعمان، وتتراوح فيها هذه المساهمة بين 0.3 في المائة و3.2 في المائة.

تدل التغيرات التي طرأت على الناتج الزراعي في الدول العربية في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، على تسجيل مجموعة من الدول العربية انخفاضاً في ناتجها الزراعي، مثل السودان واليمن وموريتانيا وسورية والمغرب وفلسطين وليبيا ولبنان بما يتراوح بين 5 في المائة و10 في المائة. فيما كان ذلك الانخفاض متواضعاً نوعاً ما وتراوح بين 1.7 في المائة و3.4 في المائة في كل من السعودية وجيبوتي والعراق والكويت. بالمقابل سجل الناتج الزراعي زيادةً متواضعةً في الدول ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تراوحت تلك الزيادة بين 0.1 في المائة و3.5 في المائة في كل من البحرين وقطر والإمارات وعُمان. بينما سجلت الدول الأخرى مثل الجزائر والأردن ومصر وتونس زيادة في ناتجها الزراعي تراوح بين 1.5 في المائة و4.5 في المائة. يعود سبب الزيادة في الناتج الزراعي في مصر الذي حقق زيادة بنسبة 3.3 في المائة، إلى تجاوز المساحة المزروعة من القمح 1.4 مليون هكتار، وتحقيق إنتاجية مرتفعة بلغت حوالي 9 مليون طن في الهكتار.

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية عام 2020 ليصل إلى حوالي 391.4 دولار أي بنسبة تراجع بلغت 2.2 في المائة. وقد تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام، إذ بلغ حوالي 641 دولاراً في السودان وتراوح بين 330 دولاراً و521 دولاراً في موريتانيا وسورية والقُمر والإمارات وتونس ومصر والجزائر وعُمان والسعودية، وتراوح بين حوالي 34 دولاراً و316 دولاراً في كل من جيبوتي وليبيا والبحرين واليمن والكويت وقطر والأردن وفلسطين والعراق والمغرب، الملحق (7/3).

الجدول (9)
الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة في الدول العربية
2010 و 2016 و 2018 – 2020

(مليون دولار)

البيان	2010	2016	2018	2019	2020	معدل التغير السنوي (%)	
						2020-2016	2020-2019
الناتج المحلي الإجمالي	2,065,020	2,527,250	2,605,232	2,650,491	2,504,107	0.2-	5.5-
الناتج الزراعي	138,229	146,877	158,313	164,291	162,357	2.5	1.2-
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.7	5.8	6.1	6.2	6.5		

المصدر: الملحق رقم (7/3).

التجارة الزراعية العربية

الصادرات الزراعية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية العربية من حوالي 29.8 مليار دولار عام 2018 إلى حوالي 30.4 مليار دولار عام 2019 بالأسعار الجارية، وبنسبة 2.1 في المائة، مقابل زيادتها بنسبة 5 في المائة كمتوسط للفترة (2010-2019). تصدرت مصر الدول العربية في قيمة صادراتها الزراعية، يليها الإمارات والسعودية والمغرب والأردن وتونس وعمان، وبلغ مجموع قيمة صادرات هذه الدول حوالي 25.2 مليار دولار تمثل حوالي 83 في المائة من قيمة الصادرات الزراعية. وتراوحت قيمة صادرات هذه الدول بين 6.7 مليار دولار في مصر و1.5 مليار دولار في عمان. وتراوحت نسبة نمو صادراتها بين 4.6 في المائة في تونس و0.5 في المائة في الأردن. بالمقابل تراجعت صادرات اليمن بنسبة 1 في المائة. وبلغت نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية حوالي 33 في المائة.

اختلفت الدول العربية في قيمة وحجم صادراتها وفقاً لمدى توفر الموارد الزراعية، وحجم إنتاجها، وكفاءة سياساتها التصديرية، ومشاركة وفعالية القطاع الخاص، وسياسة إعادة التصدير. ويعود سبب ضعف الصادرات الزراعية إلى عدم استثمار كل الميزات النسبية للسلع الزراعية، وضعف مؤسسات التصدير، وقلة المخصصات المالية لتطوير الأسواق والترويج للسلع وعدم إقامة شراكات مع الأسواق الإقليمية وبشكل خاص الأسواق الأوروبية والأفريقية باستثناء بعض الدول بشكل إفرادي.

الواردات الزراعية

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 92 مليار دولار في عام 2018 إلى حوالي 92.4 مليار دولار في عام 2019 أي بنسبة 0.5 في المائة، مقابل زيادتها بنسبة 3.6 في المائة خلال الفترة (2010-2019). وقد بلغت قيمة الواردات للدول الزراعية المستوردة الرئيسة ممثلة في السعودية ومصر والجزائر والإمارات ولبنان والمغرب والأردن والكويت وتونس حوالي 79.9 مليار دولار، تشكل حوالي 86.5 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية. وقد تراوحت نسبة الزيادة السنوية في الواردات الزراعية بين 0.1 في المائة و3.4 في المائة في معظم الدول العربية باستثناء الصومال وليبيا واليمن التي تراجعت قيمة الواردات الزراعية فيها بنسب تراوحت بين 0.2 في المائة و5.2 في المائة بسبب الأحداث الداخلية المستمرة في هذه الدول.

يرتبط زيادة حجم الواردات الزراعية وقيمتها وتغير بنيتها السلعية بزيادة الإنتاج، وكمية وقيمة الصادرات، حيث لم تحقق الصادرات الزراعية زيادات ملموسة، وحافظت مع الواردات على نسب متماثلة خلال السنوات الأربع الاخيرة. وتتحكم مجموعة من العوامل في تغيير معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، وأهمها عدم تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية تواكب النمو السكاني، وعدم تحسن نوعية الإنتاج بشكل يدعم تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الخارجية، وعدم استثمار الموارد المتوفرة بشكل رشيد، وضعف التكامل العربي وتقليدية برامج التنمية الزراعية في كافة الدول العربية وخصوصاً تلك التي تمتلك الموارد الزراعية الرئيسة.

يوضح صافي الواردات الزراعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة حالة العجز الزراعي في الدول العربية حيث بلغ حوالي 62 مليار دولار عام 2019 وهو ما يعادل ضعف قيمة الصادرات الزراعية تقريباً. وقد بلغ نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية حوالي 146 دولاراً عام 2019، متراوحاً بين 932 دولاراً في قطر، و17 دولاراً في كل من موريتانيا والبحرين. في حين حققت كل من السودان وعُمان والصومال فائضاً في ميزانها التجاري، الملحق رقم (8/3) والجدول رقم (10) والشكل رقم (3).

الجدول رقم (10)
الصادرات والواردات الزراعية العربية
(2010 و2016 – 2019)

(مليار دولار)

	الصادرات والواردات الزراعية					معدل التغير (%)	
	2010	2016	2017	2018	2019	(2019-2010)	(2019-2018)
الصـــادرات	19.569	28.499	29.251	29.772	30.397	5.0	2.1
الـواردات	67.239	90.576	91.618	91.957	92.414	3.6	0.5
صافي الواردات (العجز)	47.671	62.077	62.367	62.185	62.017	3.0	0.3 -
نسبة الصادرات إلى الواردات	29.1	31.5	31.9	32.4	32.9		

المصدر: الملحق رقم (8/3).

الشكل (3): الصادرات والـواردات الـزراعية العربية
(2010 و2016 – 2019)

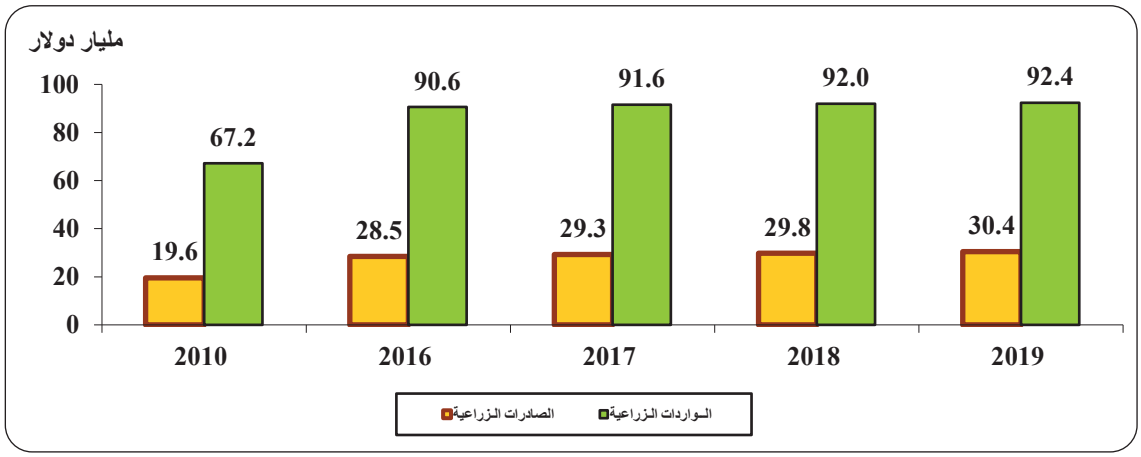

المصدر: الملحق رقم (8/3).

الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسة

حققت الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسة زيادةً من حوالي 17 مليار دولار عام 2018 إلى حوالي 17.5 مليار دولار في عام 2019، أي بنسبة بلغت 2.7 في المائة في قيمتها و5.1 في المائة في كميتها عام 2019، وشكلت حوالي 57.5 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية مقابل زيادة من حيث القيمة بنسبة 1.3 في المائة وتراجع كمياتها بنسبة 0.7 في المائة خلال الفترة (2010-2019)، وقد حققت أغلب السلع الغذائية زيادةً في قيمتها تراوحت بين 12.6 في المائة للبقوليات و0.3 في المائة للألبان، وزيادة في كميتها تراوحت بين 17.4 في المائة للخضروات و0.9 في المائة للأسماك، وقد تراجعت صادرات السكر والأبقار والجاموس واللحوم من حيث القيمة بنسب تراوحت بين 14.7 في المائة و9.1 في المائة في حين تراجعت كمية الصادرات من هذه السلع بنسب تراوحت بين 11.6 في المائة و9.7 في المائة، الملحق رقم (9/3).

تعاني صادرات السلع الغذائية الرئيسة من الضعف نتيجة لعدم تحقيق زيادة متنامية في إنتاجها، وعدم التركيز على السلع التي تحظى بميزات نسبية، وتحديات مؤسسات وسلاسل التصدير بشكل عام، وعدم قدرة السلع العربية على منافسة الدعم الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاوروبية وكثير من الدول النامية لمنتجاتها. والعقبات الإدارية غير الجمركية ونظام الحصص التي تواجهها السلع الغذائية العربية في الأسواق المجاورة، وبين الدول العربية في بعض الأحيان.

الواردات من السلع الغذائية الرئيسة

انخفضت الواردات من السلع الغذائية الرئيسة بنسبة 1.4 في المائة في كمياتها و1 في المائة في قيمتها خلال العام 2019، في حين حققت زيادة بنسبة 2.6 في المائة في كمياتها و1.9 في المائة في قيمتها خلال الفترة (2010-2019).

وقد تراجعت قيمة واردات البيض والفواكه والخضروات والألبان والبطاطس واللحوم والأبقار والجاموس والحبوب بنسب تتراوح بين 28.4 و0.4 في المائة، وتراجعت كمياتها بنسب تراوحت بين 28.5 و0.9 في المائة. ويعود سبب تراجع قيمة الواردات إلى الإحجام عن تصدير العديد من السلع الرئيسية كالسكر الخام والأبقار واللحوم لتلبية احتياج السوق المحلي، وزيادة إنتاج الحبوب والقمح والبذور الزيتية والفواكه والمحاصيل السكرية، وانخفاض الطلب المحلي على السلع الغذائية المستوردة في كل من ليبيا واليمن والصومال وسورية بسبب الأحداث الداخلية في هذه الدول، واعتمادها على المساعدات الغذائية الخارجية بشكل كبير، الجدول رقم (11) والملحق رقم (9/3).

الجدول رقم (11)
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسة
(2019-2018)

نسبة مئوية

السلعة	كمية	قيمة	السلعة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	0.9-	0.4-	البذور الزيتية	15.6	16.0
البطاطس	6.4-	3.1-	الأبقار والجاموس	1.0	0.9-
الخضروات	14.7-	12.8-	اللحوم	2.9-	3.0-
الفاكهة	23.7-	23.9-	الألبان	8.8-	8.7-
السكر الخام	0.6	2.1	البيض	28.5-	28.4-
البقوليات	7.8	8.2	الأغنام والماعز	0.1	1.1
الزيوت النباتية	7.8	8.0	الأسماك	1.1	3.6

المصدر: الملحق رقم (9/3).

التجارة الزراعية العربية البينية

تراجعت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية من حوالي 35.5 مليار دولار عام 2018 إلى حوالي 33.9 مليار دولار عام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت 4.5 في المائة، كما تراجعت بنسبة 0.8 في المائة خلال الفترة (2016-2019)، وارتفعت الصادرات الزراعية البينية بنسبة 3.3 في المائة، بينما انخفضت الواردات الزراعية البينية بنسبة تقارب 11.5 في المائة بين عامي 2018 و2019، وشكلت التجارة الزراعية البينية حوالي 24.8 في المائة من إجمالي التجارة الزراعية العربية مقابل 29.1 في المائة في عام 2018.

وقد بلغت صادرات كل من الإمارات والسعودية ومصر 7.6 و3.0 و2.5 مليار دولار على التوالي وشكلت حوالي 75 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية العربية البينية. كما بلغت واردات كل من السعودية والإمارات وعمان والكويت والعراق 3.6 و2.2 و1.9 و1.4 و1.2 مليار دولار على التوالي، وشكلت حوالي 63 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية العربية البينية. وقد تطورت التجارة

الزراعية العربية البينية بين عامي 1995 و2019 من حوالي 2.8 مليار دولار إلى حوالي 33.9 مليار دولار، نتيجة لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتسهيل انتقال السلع الزراعية بين الدول العربية، وإلغاء الرسوم الجمركية. ولم تشهد تغيراً ملموساً بعد عام 2013، ويعود سبب انخفاض قيمة التجارة الزراعية العربية البينية وتذبذبها في السنوات الأخيرة، إلى عدم استقرار قواعد التجارة الزراعية العربية. من حيث القيود غير الجمركية، والسياسات الزراعية الوطنية، والاتفاقات الثنائية والتبادل الثنائي الذي يعتبر هو الأكثر حيوية كما هو الحال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتفاقية أغادير، والتحديات التي تواجه التكامل العربي بشكل عام، وانضمام عدد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأوروبية فرادى وليس من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمجموعة عربية واحدة، الملحق رقم (10/3).

الفجوة الغذائية

أدى التفاوت بين الإنتاج والطلب على السلع الغذائية في الدول العربية إلى فجوة متصاعدة خلال العقود الماضية، وقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية حوالي 33.61 مليار دولار عام 2019 مقابل حوالي 33.48 مليار دولار عام 2018 بزيادة طفيفة قدرها 0.4 في المائة، بينما ارتفعت قيمة الفجوة بنسبة بلغت 1.5 في المائة خلال الفترة (2010-2019). شكلت مجموعة الحبوب النسبة الأكبر من قيمة الفجوة حيث بلغت قيمتها حوالي 20.7 مليار دولار تمثل حوالي 61.7 في المائة من إجمالي الفجوة. وبلغت فجوة القمح حوالي 9.5 مليار دولار تمثل حوالي 46 في المائة من قيمة فجوة الحبوب، وحوالي 28.4 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، تليها فجوة اللحوم بنسبة 21.8 في المائة والألبان بنسبة 9.9 في المائة، والسكر والزيوت النباتية بحوالي 9.3 و3.8 في المائة على التوالي، وازدادت قيمة فجوة الحبوب والقمح واللحوم والسكر والألبان بنسب طفيفة، وحافظت بقية السلع على نسبتها تقريباً. ولا تعكس هذه النسب تغيرات جوهرية في قيمة الفجوة نتيجة لتقارب قيمة صادرات وواردات السلع الغذائية خلال عامي 2018 و2019. يشير ذلك إلى استمرار العجز الغذائي بنسبة كبيرة في الدول العربية، بسبب عدم الانتقال إلى مرحلة متقدمة في زيادة الإنتاج والإنتاجية، واستثمار الموارد، وتحسن في كفاءة الري، وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي. ولا تتضمن السياسات والخطط في معظم الدول العربية التي تعاني من العجز الغذائي، البرامج والخطط الكفيلة بمعالجة هذا الواقع وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، الملحق رقم (11/3) والشكل رقم (4).

الشكل (4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2010 و2015 - 2019)

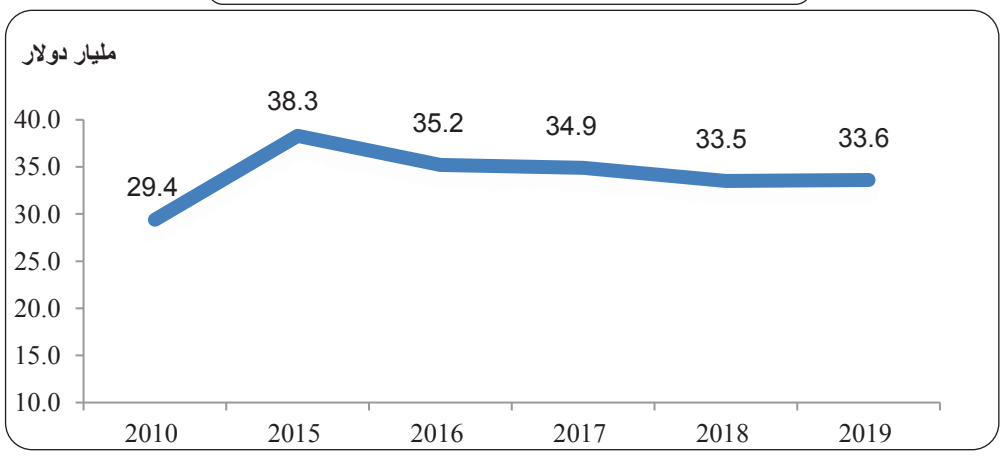

المصدر: الملحق رقم (11/3).

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

سجلت معدلات الاكتفاء الذاتي تراجعاً طفيفاً لعدد من السلع الغذائية الرئيسة كالحبوب والسكر واللحوم والبيض، وتحسنت معدلات الاكتفاء بنسب ضئيلة أيضاً للبقوليات والزيوت والشحوم والألبان، كما تراجعت نسبة الفائض للخضروات بينما زادت نسبة الفائض للأسماك والفواكه. وهو ما يتوافق مع عدم تحقيق تغيرات ذات أثر فعلي في قيمة الصادرات والواردات والفجوة والعجز التجاري الزراعي عام 2019. وتوزعت السلع الغذائية إلى مجموعات ثلاث كما استمرت عليه خلال الفترة (2010-2019) حيث حققت المجموعة الأولى اكتفاءً عالياً وفائضاً للتصدير بما يشمل الأسماك والفواكه والخضروات والألبان والبطاطس حيث حققت اكتفاءً بنسبة 113.9 و103.0 و100.9 و99.0 و97.0 في المائة على التوالي.

وحققت المجموعة الثانية اكتفاء متوسطاً وتشمل البيض واللحوم والبقوليات بنسبة 82.9 و76.0 و60.1 في المائة على التوالي، أما مجموعة العجز الغذائي التي تشمل الحبوب والقمح والسكر والزيوت النباتية فقد بلغت نسبة الاكتفاء فيها حوالي 37.1 و37.0 و45.1 و51.4 في المائة على التوالي. وهو ما يؤكد الحاجة لوضع هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في أولويات السياسات الزراعية العربية بحيث تستثمر الموارد الكبيرة المتوفرة في الدول العربية. علاوةً على ضرورة توجيه قسم من الاستثمارات المالية الكبيرة التي تستهدف قطاعات أخرى لتحقيق النهضة الزراعية العربية المأمولة، الملحق رقم (11/3).

السياسات الزراعية العربية وآفاق التعاون

عملت الدول العربية بشكل مستمر على تطوير سياساتها وخططها لتنمية القطاع الزراعي، في إطار المتغيرات الاقتصادية المختلفة، حيث كان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثراً لموقعه في اقتصادات أغلب الدول العربية ودوره المركزي في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل. حيث ازداد الاهتمام بزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الميزان التجاري الزراعي، وزيادة تنافسية المنتجات الزراعية، واتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في تخفيف أو إلغاء سيطرة القطاع العام، والتخلي عن التخطيط المركزي، وإفساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المشروعات الزراعية، وتم تحرير أجور الأراضي الزراعية من حيث المساحات المطلوبة للمشاريع ونقل ملكية الأراضي، وتحرير أسعار الصرف والسلع والخدمات الزراعية، وتخفيض أو إلغاء الضرائب على النشاط الزراعي، وازدادت حصة القطاع في الميزانيات السنوية للدول العربية قياساً إلى بقية القطاعات، وتم التوسع في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية كالسدود واستصلاح الأراضي، والصناعات التحويلية والغذائية، وتوسعت برامج تنمية الريف.

وعلى المستوى العربي، أُنشئ عدد من الشركات والمؤسسات الزراعية المشتركة، إلا أن هذه المؤسسات واجهت تحديات في تحقيق أهدافها بسبب ضعف الموارد المالية مما يؤدي إلى نقص الكفاءات اللازمة لتنفيذ برامجها أيضاً. وقد استطاعت الدول العربية إنشاء مؤسسات التنمية العربية لتمويل المشروعات الكبرى ومنها المشروعات الزراعية، حيث بلغ مجموع تمويلها لقطاع الزراعة حوالي 11.5 مليار دولار تمثل حوالي 9 في المائة من إجمالي تمويلها للمشروعات الانمائية في الدول العربية. وقد كان لهذه المؤسسات الدور الرئيس في تنمية القطاع الزراعي. كما أنشأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع القرن الحالي، كأول اتفاقية عربية لتسهيل التبادل التجاري، وساهمت بشكل فعال في إزالة العقبات الجمركية أمام انتقال السلع الزراعية وتضاعفت التجارة الزراعية العربية البينية عدة أضعاف خلال السنوات الأولى من تطبيق الاتفاقية للفترة (2005-2013) وكما ذكر سابقاً.

إلا أن هذه الجهود اعترضتها تحديات كثيرة، أهمها عدم إعطاء القطاع الزراعي الأولوية التي تناسب دوره في الاقتصادات الزراعية العربية، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لرفع كفاءة الري، وتوفر المواد اللازمة لتنمية البنى الزراعية الأساسية، وتطوير الريف، ولم توفر قوانين الاستثمار مشاركة فعالة للقطاع الخاص في التنمية الزراعية. كما واجهت السياسات الزراعية الوطنية تحديات نتيجة تشتت الجهود والموارد، وتوجه الاستثمارات العربية إلى قطاعات أكثر جاذبية، كقطاع الخدمات، وإلى الاستثمار خارج الوطن العربي.

ووفقا لتقييم منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ما يزال توفر الأغذية في المنطقة العربية يواجه تحديات بسبب المنافسة غير العادلة من السلع المستوردة، والانخفاض الكبير في دعم القطاع الزراعي العربي، والاستخدام غير الكفوء للموارد الطبيعية وغياب الإصلاحات الزراعية الحديثة، واستمرار المنطقة العربية كأكبر مستورد للسلع الغذائية حجما وقيمة على الصعيد العالمي، وهي تستأثر بما يزيد عن ثلث الواردات العالمية من سلع رئيسة خاصة الحبوب [12]. تزداد أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية صعوبة في مواجهة الأزمات الغذائية العالمية كما حدث خلال الأزمة الغذائية عام 2008، وكما يحدث في ظل مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19 حالياً حيث تعثر تنفيذ الخطط الزراعية، وجني المحاصيل بسبب عدم توفر العمالة وصعوبة تنقلها، وتعثر نقل السلع الزراعية بسبب الإغلاق، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، كما فقد الكثيرون أعمالهم، وازداد الفقر الريفي.

إن الأمن الغذائي العربي لا يتحقق قطرياً، مع أن كامل مقومات التكامل الزراعي العربي موجودة، ولكن جهود الدول العربية نحو التكامل تحتاج مزيداً من التعزيز، ويتطلب معالجة هذا الواقع وضع استراتيجية زراعية عربية متفق عليها في إطار جامعة الدول العربية، وسياسات زراعية قطرية كفؤة في إطارها تحقق الأهداف المرجوة وأهمها:

1- التطبيق الكامل لبنود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإزالة كافة العوائق أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص .
2- تحفيز الاستثمار وإشراك القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية .
3- استغلال الموارد المتوفرة بكفاءة والتركيز على الميزات النسبية للسلع الزراعية العربية في كل دولة عربية .
4- وضع برامج لردم الهوة الكبيرة في توفر المرافق والخدمات بين الريف والمناطق الحضرية التي تترك أثارها السلبية على كافة مناطق البلاد في المدن والأرياف.
5- الاهتمام بالمنتجين وتوفير عوائد مجزية لهم بتخصيص بنود في الموازنات الحكومية لدعم الإنتاج والتصدير والتعويض عن الأضرار للتكيف مع أوضاع الأسواق العالمية وبرامج الدعم الذي تقدمه الدول الكبرى.
6- تخصيص الأموال اللازمة سنوياً ومرحلياً لاستثمار الموارد الزراعية المتوفرة في الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.
7- الانخراط بكفاءة في المفاوضات التجارية الزراعية مع الأسواق العالمية والإقليمية الأكثر تأثيراً وفائدةعلى المنطقة العربية وفي مقدمتها السوق الأوربية المشتركة، والسوق الأفريقية وإنجاز الاتفاقيات الإقليمية والدولية، في إطار منطقة التجارة الحرة الكبرى، كمجموعة عربية وليس كأقطار متفرقة.

جائحة كوفيد-19 وأثرها على الأمن الغذائي العربي

اجتاح وباء كورونا العالم بسرعة تجاوزت كل الحدود، وتحول من أزمة صحية إلى جائحة أصابت المفاصل الحيوية في اقتصاد العالم وحياته الاجتماعية، وشملت آثارها السلبية العميقة قطاعات الأعمال والطاقة والأمن الغذائي والخدمات، للسنة الثانية ووجد العالم نفسه ومن ضمنه المنطقة العربية، في مواجهة أكثر الكوارث خطراً وتشعباً في العصر الحديث، حيث تأثر 4 من كل 5 عمال في العالم بالجائحة عام 2020، كما وصل تأثيرها إلى ملياري شخص في الوظائف غير الرسمية[13]. وارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل متصاعد في الأسواق العالمية عام 2020، حيث ازداد سعر القمح من 220 إلى 280 دولار للطن، وارتفعت أسعار الألبان والزيوت لأعلى مستوى منذ عشر سنوات[14].

فمن جهة، تراجعت أسعار التصدير في الدول العربية المنتجة بسبب صعوبات النقل وإغلاق الموانئ، ومن جهة أخرى ارتفعت أسعار بعض المحاصيل بشكل مؤقت مع إجراءات حظر التصدير التي اتخذتها بعض الدول، كما حدث للقمح في إبريل 2020. كما ارتفعت أسعار الحمضيات بسبب الاقبال عليها لتقوية جهاز المناعة، وانخفض الطلب على الخضروات والفواكه بسبب تعطل السياحة والمطاعم كما أدت الإجراءات

(12) تقييم التكامل الاقتصادي العربي – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2019.
(13) منظمة العمل الدولية.
(14) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – نشرة أسعار السلع الغذائية – كانون الأول (ديسمبر) 2020.

الاحترازية الجديدة التي اتخذتها مختلف الدول العربية عند نقاط العبور إلى لجوء المصدرين لإيصال بضائعهم إلى الأسواق وما ترتب على ذلك من تكاليف إضافية وارتفاع نسبة الفاقد والأسعار.

وعلى صعيد الأمن الغذائي، أشارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تأثير انخفاض أسعار الطاقة والتباطؤ الاقتصادي على قدرة الدول العربية على تأمين حاجاتها من الغذاء، وانخفاض مخزوناتها الاستراتيجية من الغذاء، وإلى التأثير على سوق العمل وزيادة أعداد البطالة والفقر وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي عموماً من حيث النفاذ إلى الغذاء وسوء التغذية. وأوصت المنظمة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة تداعيات الجائحة على الأمن الغذائي، منها العمل على تعزيز المخزون الغذائي وتيسير التجارة البينية العربية وتسهيل إجراءات استيراد الغذاء وتأمين حصول شرائح السكان الفقيرة على الغذاء إضافة إلى إجراءات أخرى. وقدرت الأمم المتحدة أن 4.3 مليون شخصاً فقدوا أشغالهم في المنطقة العربية بسبب الجائحة مما فاقم من عدد الفقراء ليرتفع إجمالي عددهم في الدول العربية إلى أكثر من 115 مليون نسمة، أي حوالي ربع عدد سكان المنطقة، وهي شريحة محدودة القدرة على النفاذ إلى الغذاء [15].

وأوضحت دراسة موسعة نشرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [16] أنه على الرغم من القلق الذي أثارته الجائحة وما أدت إليه من اضطراب في سلاسل الإمداد في الدول العربية (والعالم) وما أثارته من قلق بشأن الأمن الغذائي إلا أن الإمدادات الغذائية في العالم ظلت وافرة حيث احتفظت أسواق الحبوب العالمية بما يناسبها من الإمداد والتوازن. كما أن الإمدادات والاحتياطات الغذائية في أغلب الدول العربية مازالت مقبولة في الوقت الحالي، وفي نفس الوقت تستمر المخاوف بالنسبة للدول المتضررة من النزاعات وعدم الاستقرار.

من جانب آخر، ارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل متصاعد في الأسواق العالمية عام 2020 حيث ارتفع سعر القمح من 220 دولار إلى 280 دولار للطن (كما ذُكر سابقاً)، كذلك ارتفعت أسعار الألبان والزيوت لأعلى مستوى منذ عشر سنوات. ومع ذلك، فإن التأثيرات الكبيرة على إنتاج الأغذية وتوافرها والحصول عليها قد تحدث من جراء الركود الاقتصادي العالمي وامتداد فترة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية والمحلية، خصوصاً في الدول التي تشهد نزاعات أو عدم استقرار والدول الأقل نمواً وحتى في الدول التي تعتمد على صادرات الغذاء والنفط، وإن كان بدرجة أقل. وقد تصل الدول العربية التي تشهد أوضاع داخلية غير مواتية في المنطقة إلى مستوى انعدام الأمن الغذائي وبالأخص في حالة توقف المساعدات الغذائية. هذا في الوقت الذي لا تمتلك فيه معظم الدول العربية الإمكانات المالية اللازمة لتبني آليات مناسبة للتصدي للتحديات المختلفة، من خلال حزم التحفيز الاقتصادية، وصناديق الطوارئ لدعم القطاعات الأكثر تضرراً، وبرامج الحماية الاجتماعية، وإرجاء الضرائب المفروضة على قطاع الزراعة وتقديم تسهيلات ائتمانية جديدة للمزارعين. وهو الأمر الذي قد يجبر هذه الدول إلى إجراء مفاضلات عسيرة بين الإبقاء على تدابير صحية صارمة لاحتواء انتشار الفيروس وبين الحفاظ على نمو الاقتصاد. وحتى الدول المصدرة للنفط قد تعاني من تراجع أسعار النفط الخام، واحتمال امتداد أثره على المنطقة بأسرها. تجدر الإشارة إلى أن القرارات الحمائية التي اتخذتها بعض الدول والتي قيدت بموجبها صادراتها من المنتجات الزراعية، لعبت دوراً مهماً في تسليط الضوء على الأمن الغذائي وحث الدول العربية على إقرار استراتيجيات وسياسات وطنية للأمن الغذائي وتشكيل مجالس وطنية لهذا الغرض، وزيادة التنسيق المؤسسي وتحسين المخزون الإستراتيجي من الغذاء، كما حدث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [17].

إن تعرض اقتصادات الدول العربية للآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 كما حدث لدول العالم، يؤكد الحاجة لوضع التوصيات والنتائج التي ادت إليها هذه الجائحة موضع البحث والحلول العملية لدرء الأخطار الحالية والمستقبلية التي تتعرض لها المجتمعات العربية.

(15) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الاسكوا)، (2020). "جائحة كورونا والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل"، يوليو

(16) " فيروس كورونا وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة".

(17) جائحة كورونا وإشكالية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفصل الرابع

يعتبر عام 2020 هو عام جائحة كوفيد-19 التي أرخت الجائحة بآثارها على كل مناحي حياة البشر وأنشطتهم في مختلف القطاعات بما فيها النشاط الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، حيث تأثرت معظم الأنشطة الصناعية بالجائحة باستثناء بعض الصناعات التي جاء أدائها إيجابياً، وبعضها الآخر الذي استقر اداؤه في حدود مستواه المُسجل عام 2019، كما تظهر نتائج أداء الصناعات التي يتناولها هذا التقرير. في هذا الصدد، تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية في عام 2020 بحوالي 38.7 في المائة مقارنة بمستواها المُسجل في عام 2019، وتراجعت كذلك القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية وإن كان بنسبة أقل بلغت حوالي 4.9 في المائة بين عامي 2019 و2020. بذلك بلغ إجمالي التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي العربي في عام 2020، نحو 28.9 في المائة.

ساهم انخفاض مستويات الطلب على النفط الخام، وتراجع أسعاره في تراجع الناتج الصناعي العربي، إضافة إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي وإن كان بمعدل أقل. كما تأثرت الكثير من أنشطة الصناعات التحويلية بدرجات متفاوتة نتيجة إجراءات الإغلاق الكلي والجزئي التي فُرضت لمواجهة تداعيات الجائحة.

في هذا الشأن، انخفضت قيمة الناتج في صناعة الحديد في عام 2020 بحوالي 5.1 في المائة مقارنة بعام 2019، وبلغ التراجع في إنتاج السيارات في الدول العربية حوالي 43.4 في المائة خلال فترة المقارنة. في المقابل، شهدت بعض الصناعات الأخرى معدلات نمو إيجابية، فقد ارتفعت الطاقة التكريرية لمصافي النفط العربية بنحو 274 ألف برميل يومياً مقارنةً بمستواها المسجل عام 2019 وذلك بفضل تشغيل وحدة التقطير الجديدة في مصفاة ميناء عبد الله في الكويت بطاقة 264 ألف ب/ي، إضافة إلى الزيادة في إنتاج المصافي السعودية.

من جهة أخرى، حققت صناعات الأدوية والمعقمات الطبية وأجهزة التنفس والكمامات الوقائية والمطهرات في الدول العربية نمواً كبيراً وإن كان متفاوتاً من بلد لآخر. كما حققت الصناعات الغذائية معدلات نمو جيدة، على سبيل المثال، حققت صناعة زيت الزيتون معدل زيادة في عام 2020 بلغ حوالي 36.5 في المائة عن العام السابق. وحافظت بعض الصناعات على معدلات نمو تماثل أو تقارب المستويات المُسجلة في عام 2019 كما في حالة الصناعات البتروكيماوية التي أضحت أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية العربية وأسرعها نمواً وانتشاراً لاسيما في الدول المنتجة للغاز والنفط، حيث تشهد كل من السعودية والإمارات والجزائر ومصر والبحرين وعمان تنفيذ مشروعات صناعية مهمة في مجال البتروكيماويات، والإيثيلين الذي استقر مستوى الإنتاج منه عند نفس معدلاته للعام الماضي البالغ 27.7 مليون طن، وبحصة 13.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. وبلغ إنتاج الدول العربية من صناعة الغاز الطبيعي المُسال حوالي 137.4 مليون طن/ السنة في عام 2020، وتراجعت نسبة مساهمة الدول العربية من صادرات الغاز المسال العالمية إلى 30.7 في المائة في عام 2020 مقابل 32.2 في المائة في العام 2019.

على ضوء ما سبق، يتناول الفصل أداء قطاع الصناعة في عام 2020، ويلقي الضوء على أثر جائحة كوفيد-19 على أداء القطاع وأهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للحد من آثار الجائحة على النشاط الصناعي، كما يتطرق إلى عرض لأوجه التعاون العربي في مكافحة آثار الجائحة على النشاط الصناعي والتجارة البينية. ويبحث الفصل أيضاً في قضايا

التنمية الصناعية وخاصة ما يتعلق منها بأسباب ومؤشرات الفجوة الصناعية سواءً بين الدول العربية من جهة، والدول الصناعية والناشئة والمتحولة صناعياً من جهة أخرى، وسبل تقليص وتجاوز هذه الفجوة، حيث تظهر مؤشرات البنية الأساسية اللازمة للصناعة، ومستوى تأهيل الكادر والتنظيم المؤسسي والقانوني، ومستويات التعليم الفني والتخصصي، والبحوث والابتكارات وبراءات الاختراع، وسهولة أداء الأعمال، وغيرها من المؤشرات مقدار الحاجة إلى أهمية توفير مقومات النهوض الصناعي.

كما يبحث الجزء الأخير من الفصل في تنافسية الصناعات التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعات، وصادراتها، وأداء بعض منتجاتها في السوق العالمية باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير القياسية ذات الصلة على غرار مؤشر تنافسية الأداء الصناعي والحصة من السوق العالمية والمزايا النسبية للمنتجات العربية.

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من حوالي 688.3 مليار دولار عام 2019 إلى حوالي 421.8 مليار دولار في العام 2020 وبانخفاض بلغت نسبته نحو 38.7 في المائة. مرد هذا الانخفاض يُعزى بالأساس إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة للإجراءات الحمائية المتخذة للحد من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي نتج عنها انخفاض الطلب على النفط، والغاز الطبيعي، وانخفاض أسعارهما أيضاً. تركزت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز كالسعودية والعراق والإمارات والكويت وقطر وليبيا والجزائر وعُمان، كما يبين الملحق (1/4).

ساهمت الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 17.3 في المائة في عام 2020، وهي أقل مساهمة للصناعات الاستخراجية في الناتج، كما أنها تعتبر أدنى مستوى للمساهمة خلال السنوات العشر الماضية. سجلت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية أعلى مستوى لها على مستوى الدول العربية في السعودية والإمارات والعراق وقطر على التوالي، الملحق (1/4).

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول العربية حوالي 267.9 مليار دولار في عام 2020 متراجعة عن العام 2019 الذي بلغت فيه حوالي 281.8 مليار دولار وبتراجع بلغت نسبته حوالي 5.3 في المائة بما يعكس انكماش أنشطة الصناعات التحويلية نتيجة إجراءات مواجهة تداعيات الجائحة.

سُجلت أعلى مستويات القيمة المضافة للصناعات التحويلية على مستوى الدول العربية في السعودية، مصر، الإمارات، المغرب وقطر على التوالي في عام 2020، الملحق (2/4).

ساهمت الصناعات التحويلية في الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 11.0 في المائة وعلى مستوى الدول كانت أعلى المساهمات في البحرين، الأردن، مصر، المغرب، تونس والسعودية. الملحق (3/4).

الناتج الصناعي العربي

بلغ ناتج القطاع الصناعي العربي حوالي 689.8 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بحوالي 970.1 مليار دولار في عام 2019، وبتراجع بلغت نسبته حوالي 28.9 في المائة. ويعود هذا التراجع الكبير إلى تأثير جائحة كوفيد-19 الذي عطل كثيراً من مناحي الحياة بما فيها مجالات الإنتاج الصناعي الاستخراجي والتحويلي.

بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في العام 2020 حوالي 28.4 في المائة، مقارنة بنسبة 35.3 في المائة عام 2019، وتفاوتت على مستوى الدول بحيث سُجلت أعلى المساهمات لقطاع الصناعة في الناتج في كل من الكويت وعُمان والعراق وقطر والسعودية والبحرين وموريتانيا، الجدول رقم (1) والشكل (1).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2020-2010)

(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	711.4	32.5	33.9	200.6	14.6	9.6	912.0	28.1	43.5
2011	970.0	36.4	39.2	227.7	13.5	9.2	1197.7	31.3	48.4
2012	1088.9	12.3	40.1	249.1	9.4	9.2	1338.0	11.7	49.3
2013	1033.0	-5.1	37.4	254.7	2.3	9.2	1287.7	-3.8	46.6
2014	940.9	-8.9	33.8	267.5	5.0	9.6	1208.4	-6.2	43.4
2015	528.0	-43.9	21.6	261.3	-2.3	10.7	789.3	-34.7	32.3
2016	453.4	-14.1	18.7	261.4	0.1	10.8	714.9	-9.4	29.5
2017	550.3	21.4	22.0	257.9	-1.4	10.3	808.3	13.1	32.3
2018	730.2	32.7	27.0	279.8	8.5	10.3	1010.1	25.0	37.3
2019	688.3	-5.7	25.0	281.9	0.7	10.3	970.1	-4.0	35.3
2020	421.8	-38.7	17.3	267.9	-4.9	11.0	689.7	-28.9	28.4

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي، والصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية
(2020-2010)

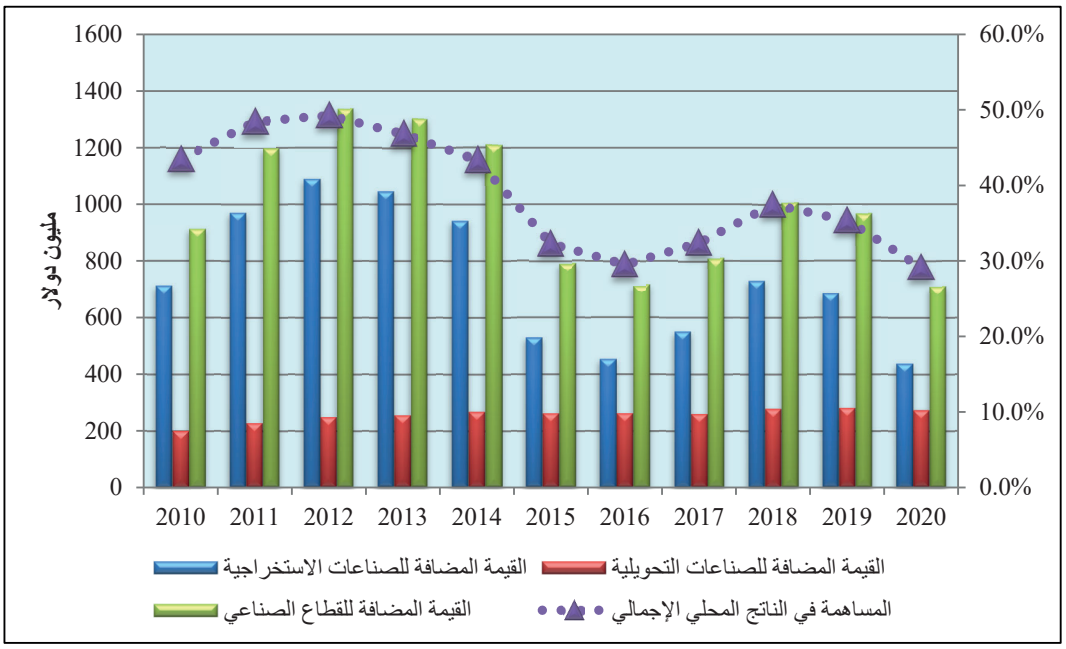

المصدر: الملحق (1/4) و (2/4) و(3/4).

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يقاس دور وكفاءة أداء الصناعة بقسميها الاستخراجي والتحويلي بعدة وسائل قياسية ومن أهمها مؤشري العمالة والإنتاجية. بلغت نسبة العمالة الصناعية حوالي 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية، وعلى مستوى الدول تراوحت النسب بين 37.4 في المائة في سورية، و7.0 في المائة في عُمان كما يبين الملحق (17/2). يعمل في الصناعة التحويلية النسبة الأكبر من القوى العاملة في النشاط الصناعي ومع ذلك فإن العوائد الاقتصادية لعنصر العمل أعلى في الصناعات الاستخراجية عنها في الصناعات التحويلية، كون الأولى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال، وبحكم طبيعة ونوع المنتج ومستوى التقدم في تقنيات العمل.

بلغت مساهمة العامل العربي في القيمة المضافة للنشاط الصناعي في عام 2020 حوالي 30.2 ألف دولار مقابل 43.1 ألف دولار في عام 2019، ويعود التراجع الملحوظ في إنتاجية العامل العربي في هذا العام عن سابقه بسبب تراجع القيمة المضافة للقطاع في عام 2020 بحوالي 28.9 في المائة نتيجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وعلى مستوى الدول تفاوتت إنتاجية العامل الصناعي السنوية حيث بلغت أعلاها حوالي 202,189 دولار في السعودية، وأدناها 2,205 دولار في لبنان.

بلغ نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في عام 2020 حوالي 1.66 ألف دولار، مقابل 2.34 ألف دولار عام 2019، ويعود التراجع إلى تأثر النشاط الصناعي بالإجراءات الحمائية لمواجهة تداعيات الجائحة. وعلى مستوى الدول تفاوت نصيب الفرد من الناتج الصناعي بين الدول العربية، حيث بلغ أعلاه في قطر بحوالي 19.1 ألف دولار، مقابل 98 دولار في اليمن.

تأثر مؤشر الكفاءة الاقتصادية[1] للإنتاج الصناعي في عام 2020 كمحصلة لتراجع أداء النشاط الصناعي على خلفية آثار الجائحة، حيث بلغ متوسط الكفاءة الاقتصادية حوالي 1.6 في المائة مقارنة بحوالي 2.0 في المائة في عام 2019، وعلى مستوى الدول تفاوتت الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الصناعي، إذ بلغت كما يظهر الملحق (4/4) نحو 5.7 في المائة في عُمان، و0.3 في المائة في لبنان.

تكشف مؤشرات الإنتاجية الصناعية والكفاءة الاقتصادية للنشاط الصناعي وتنافسية المنتجات الصناعية أن الصناعة العربية لاتزال بعيدةً عن مستوياتها في الدول الصناعية والناشئة والمتحولة صناعياً، مما يتطلب انتهاج استراتيجيات عربية تحديثية وتطويرية على مستوى الدول وعلى المستوى العربي. ويشمل ذلك تحديث نوعية التعليم والتوسع في التعليم الفني والمهني والتعليم العالي التطبيقي، ورفع قيمة العمل عالي المعرفة الذي يُعد شريان التنمية وكينونة الحياة التي تفتح الابواب لاستثمار أهم الموارد الإنتاجية العربية ألا وهي الطاقات البشرية العربية.

الإنتاج الصناعي

1- الصناعة الاستخراجية

حبا الله المنطقة العربية بوفرة في مصادر الطاقة الناضبة منها والمتجددة، حيث بلغ إجمالي احتياطياتها المكتشفة من النفط الخام بنهاية عام 2020 حوالي 715.7 مليار برميل، تشكل حوالي 55.7 في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية المكتشفة من النفط الخام. وتتركز نسبة 90 في المائة من احتياطيات النفط المكتشف في الدول العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق. وبلغ الإنتاج العربي من النفط الخام في العام 2020 حوالي 21.9 مليون برميل يومياً في عام 2020، مقابل حوالي 24.6 مليون برميل في عام 2019. سجلت احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 54,428 مليار/ متر مكعب في عام 2020 شكلت حوالي 26.5 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي،

[1] تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

وتركز حوالي 76.6 في المائة من هذه الاحتياطيات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبلغ الإنتاج العربي من الغاز الطبيعي في عام 2020 حوالي 575.1 مليار/ متر مكعب توزعت بين الدول العربية المنتجة للغاز الطبيعي تنازلياً بين حد أعلى قدر بحوالي 171.3 مليار متر مكعب في قطر و0.1 مليار متر مكعب كحد أدنى في كل من الأردن، المغرب واليمن، كما يبين الملحق (5/4).

وبلغ الإنتاج العربي من الحديد الخام حسب آخر بيانات متوفرة حوالي 7.8 مليون طن موزعة على التوالي بين موريتانيا حوالي 7.0 مليون طن، والجزائر 381 ألف طن، ومصر 270 ألف طن. وبلغ إنتاج الدول العربية من صخر الفوسفات حوالي 59.2 مليون طن توزعت بين المغرب، والأردن، ومصر، والسعودية، وتونس والجزائر. وبلغ إنتاج الدول العربية من خام الزنك حوالي 77.8 ألف طن، ومن النحاس نحو 122.2 ألف طن، ونحو 5.9 مليون طن من الألومنيوم، وحوالي 15 مليون طن من الكبريت، و18.6 مليون طن من الجبس، و6.9 مليون طن من الملح. كما يبين الملحق (5/4).

وبلغ إنتاج الذهب نتيجة عمليات البحث والتنقيب والتعدين للذهب في الدول العربية حوالي 129.8 طن توزعت بين السودان بحوالي 93.6 طن، ومصر حوالي 14.7 طن، والسعودية حوالي 11.8 طن، وموريتانيا حوالي 9.2 طن، وكل من الجزائر والمغرب بأقل من طن.

آثار جائحة كوفيد-19 على إنتاج النفط والغاز الطبيعي العربي

نتيجة للإجراءات التقييدية التي فرضتها دول العالم على حركة مواطنيها داخل بلدانها ومع الدول الأخرى تقلصت حركة العمل الإنتاجي والخدمي (باستثناء قطاع الصحة) والنقل بالمركبات والناقلات بكل أنواعها البرية والبحرية والجوية، وهو ما ترتب عنه انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية بحيث تراجع الطلب على النفط الخام العربي إلى مستويات منخفضة بلغت حوالي 2.7 مليون برميل باليوم، وانعكس هذا الانخفاض في الطلب على مستويات إنتاج الدول العربية المنتجة وإن كان بتفاوت، إذ سُجلت أعلى نسب للانخفاض في ليبيا بنسبة تراجع بلغت حوالي 61.5 في المائة (جزء كبير منه بسبب الأوضاع الداخلية التي شهدتها الدولة خلال عام 2020)، ثم السودان بانخفاض بلغت نسبته 39.2 في المائة، فالعراق بتراجع نسبته 13.8 في المائة، ثم باقي الدول العربية الأخرى التي شهدت تراجعاً بنسب تراوحت بين 7 إلى 12 في المائة. كما انخفض أيضاً إنتاج الغاز الطبيعي، ولم يتوقف الأثر المترتب عن الجائحة على انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي، بل زاد تأثيره بسبب الانخفاض الملموس في أسعار النفط التي تراجعت لتصل إلى 17.7 دولار للبرميل في شهر أبريل 2020، فيما تراجع متوسط سعر برميل النفط الخام في عام 2020 ككل إلى 41.5 دولار للبرميل مقابل متوسط سعر 64 دولار للبرميل في عام 2019. جاء هذا التراجع الحاد في أسعار النفط رغم إقدام السعودية وبعض الدول المنتجة الرئيسة الأخرى للنفط على تعديل كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق "أوبك+" لاستعادة توازن السوق النفطية، وهو ما خفف من التراجعات السعرية. رغم ذلك انعكس الانخفاض سلباً على الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية الذي تراجع بحوالي 11.5 في المائة عن مستواه عام 2019.

2- الصناعات التحويلية

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الرائدة في التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي والتشغيل حيث يتميز بالتنوع وبارتفاع الإنتاجية، وخلق فرص العمل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، فضلاً عن مساهمته في تنويع الهياكل الإنتاجية، وزيادة الصادرات. وعلى الرغم من أن القطاع ينطوي على فرص استثمارية واسعة وجاذبة للاستثمار، إلا أن غالبية هذه المقومات تأثرت سلباً في عام 2020 نتيجة إجراءات مكافحة جائحة كوفيد-19.

صناعات مواد البناء وحركة التشييد

تأثر قطاع التشييد والبناء بجائحة كوفيد-19 كما تظهر مؤشرات مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العربي بين عامي 2019 و2020، حيث بلغت حوالي 176.6 مليار دولار في عام 2020 مقابل 181.9 مليار دولار في عام 2019، وبتراجع حوالي 2.9 في المائة. وقد سُجلت أعلى مستويات ناتج صناعة البناء والتشييد بالقيمة المطلقة على التوالي في السعودية، والإمارات، ومصر، وقطر، والجزائر حيث تراوحت بين 45 مليار دولار و20.3 مليار دولار، كما يبين الملحق (6/4).

صناعة الحديد الصلب

بلغ إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب في عام 2020 حوالي 27.7 مليون طن مقارنةً بحوالي 29.2 مليون طن في عام 2019، وبتراجع بلغت نسبته حوالي 5.1 في المائة عما كان عليه في عام 2019. ويعود هذا التراجع إلى الإجراءات الحمائية من آثار وتبعات الجائحة على العمل والعمال في قطاع صناعة الحديد في الدول العربية، والمنافسة الخارجية الحادة.

تشير بيانات إنتاج الحديد الصلب في الدول العربية إلى أن مصر تحتل المركز الأول حيث شكل إنتاجها حوالي 29.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي من الحديد الصلب، تليها السعودية بنسبة 28.0 في المائة، فالإمارات بحوالي 9.8 في المائة، ثم الجزائر حوالي 8.7 في المائة، وعُمان بنحو 7.2 في المائة، وتتوزع النسبة المتبقية بين بقية الدول العربية المنتجة كما يبين الملحق (7/4).

على صعيد متصل، بلغت حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد الصلب خلال عام 2020 حوالي 64.4 كجم للفرد، مقابل 68.6 كجم للفرد خلال عام 2019، في حين بلغت إنتاجية الفرد على المستوى العالمي نحو 234.5 كجم للفرد خلال عام 2020. كذلك، يبقى الإنتاج الكلي للدول العربية من الحديد الصلب محدوداً حيث لم يتعد 1.5 في المائة من الإنتاج العالمي، وهو ما يشير إلى تواضع حجم الصناعات التحويلية العربية مقارنة بالإنتاج العالمي، وخاصة في الصناعات الهندسية والمتقدمة المستخدمة للحديد الصلب، إذ يغطي فقط حوالي 53.1 في المائة من الاستهلاك الإجمالي للدول العربية، على الرغم من توفر الطلب والقدرات الإنتاجية في العديد من الدول العربية، حيث تواجه شركات إنتاج الحديد والصلب العربية جملة من التحديات أهمها عدم تجديد وتطوير بعض خطوط الإنتاج التي تستخدم تقنيات قديمة.

من جهة أخرى، أدى تفاوت الأسعار بين المنتج المحلي والمنتج المستورد إلى إيقاف عدد من خطوط الإنتاج في بعض الشركات لعدم قدرتها على تسويق إنتاجها في الأسواق العربية المحلية لانخفاض أسعار الصلب المستورد من الصين وروسيا وأوكرانيا وتركيا التي يصل سعرها في بعض الأحيان إلى اقل من تكلفة الإنتاج المحلى. تبلغ تكلفة مستلزمات التشغيل والخامات حوالي 70 في المائة من التكلفة الكلية للإنتاج، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي وعدم قدرته على المنافسة في السوق المحلى مع الصلب المستورد، فضلا عن عدم توافر الطاقة اللازمة لصناعة الحديد والصلب بشكل منتظم وارتفاع تكلفتها، حيث إن تلك الصناعة تعتبر من الصناعات الكثيفة في استخدام الطاقة. ويفاقم من التحديات التي تواجه صناعة الحديد الصلب في الدول العربية اعتماد صناعة الحديد الصلب على خامات الخردة المستوردة من الخارج، بينما يتم الاعتماد بنسبة قليلة على تعدين الحديد من خامات الحديد العربية.

الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

احتلت صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية خلال عام 2020 أهميةً خاصةً في اقتصاد الدول العربية، في ظل تفشي جائحة كوفيد-19. يعد هذا القطاع من أهم الصناعات التي نمت في ظروف الأزمة، حيث أدى الانتشار السريع لهذا الوباء في أنحاء العالم إلى ارتفاع غير مسبوق في الطلب على أجهزة التنفس الاصطناعي والمستلزمات الطبية المستخدمة للوقاية منه كالأقنعة والقفازات والمعقمات.

كشفت الجائحة عن التفاوت الكبير بين الدول العربية في مستويات الرعاية الصحية وفي مدى توفر المعدات الطبية، وجاهزية مواجهة الأزمات الصحية، وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية للعمل على تصنيع أكبر

قدر ممكن من تلك المستلزمات لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها وتوجيه الفائض إن توفر للتصدير.

ففي الأردن، تم إنشاء وتحويل حوالي 112 مصنعاً ومعملاً جديداً متخصصاً في إنتاج المستلزمات الطبية للوقاية من فيروس كورونا المُستجد منها 12 مصنعاً تنتج الكمامات على اختلاف أنواعها، مقابل مصنع واحد قبل الجائحة، فيما تم إنشاء 28 مصنعاً متخصصاً في الألبسة الواقية، و38 مصنعاً لإنتاج المعقمات ليصبح العدد 50 مصنعاً ومعملاً، مقارنة مع 12 مصنعاً ومعملاً قبل الأزمة، بينما وصل عدد المصانع والمعامل التي تعمل في مجال تجهيز غرف التعقيم خلال الأزمة إلى 30 مصنعاً.

في الكويت، تم تكليف الهيئة العامة للصناعة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لاتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية وتشغيل المصانع المحلية لصناعة الكمامات ومواد التعقيم وفق المواصفات العالمية المعتمدة، حيث بلغ عدد المصانع المحلية التي تعمل في إنتاج المستلزمات الخاصة بمواجهة فيروس كورونا حوالي 23 مصنعاً، مقابل 3 مصانع فقط قبل الأزمة، منها 8 مصانع لإنتاج الكمامات، بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 5 ملايين كمامة يومياً، مقارنة بمصنع واحد فقط في بداية الأزمة بطاقة إنتاجية تبلغ 25 ألف كمامة يومياً.

وفي قطر، عززت المصانع القطرية قدرتها الإنتاجية لتوفير المعقمات والمواد الصيدلانية، وشرعت من خلال شركة محلية، بتصنيع أجهزة التنفس الاصطناعي بهدف تغطية الاحتياجات المحلية من هذه الأجهزة، وأيضاً للتصدير إلى الخارج، وبقدرة إنتاج تبلغ نحو 2000 جهاز أسبوعياً، مطابقة لمعايير ومواصفات منظمة الغذاء والدواء الأمريكية.

وفي الإمارات، تم إنشاء 10 مصانع جديدة كبيرة للمستلزمات والمعدات الطبية والدوائية، بكلفة تبلغ 923 مليون درهم، كما تم تصميم وإنتاج وتصنيع جهاز لدعم أجهزة التنفس الاصطناعي في المستشفيات، يتمتع بمواصفات طبية عالية (موزع تهوية ثلاثي الأبعاد) يساعد في استخدام جهاز التنفس الواحد لحالتين أو أكثر في ذات الوقت في الحالات الطارئة.

كما لجأت بعض من الشركات الصناعية غير الطبية إلى تعديل أنشطتها أو إنشاء خطوط إنتاج جديدة لصناعة الأقنعة والملابس الطبية وغيرها لتغطية الطلب المتزايد عليها كما هو الشأن في مصر والجزائر وتونس والسودان والمغرب، حيث خصص العديد من المصنعين وأصحاب مشاغل النسيج خطوط الإنتاج فيها لتلبية الطلب المرتفع على الأقنعة داخلياً وخارجياً، وأوقفوا العمل في إنتاج بعض المنسوجات الأخرى، نظراً للطلب العالي عليها وللعائد الذي تدره تجارة الأقنعة، قياسا بغيرها من الصناعات في الوقت الراهن.

رغم تباين قدرات وأنماط إنتاج الأدوية في الدول العربية فأنها تظل سوقاً كبيرةً وهامةً. وفي هذا الخصوص، قدرت دراسة حول تسعير الأدوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2] لكلية لندن للاقتصاد، أن الإنفاق على الأدوية في السعودية يبلغ حوالي 7.4 مليار دولار، وفي الجزائر 3.7 مليار دولار، وفي مصر 3.5 مليار دولار، وفي الإمارات 2.6 مليار دولار وفي لبنان 1.7 مليار دولار وفي المغرب 1.4 مليار دولار والكويت والأردن مليار دولار في كل منهما. ويتراوح الانفاق على الادوية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بين 3.47 في المائة في لبنان و0.6 في المائة في قطر، كما يتراوح الانفاق على الأدوية كنسبة من الانفاق الصحي بين 49.3 في المائة في لبنان، و11 في المائة في قطر.

بلغت قيمة الصادرات الصناعية العربية من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية حسب بيانات مركز التجارة الدولي حوالي 2.9 مليار دولار خلال عام 2019، سُجل أعلاها في الإمارات، والأردن، والسعودية، ومصر. فيما بلغت قيمة الواردات العربية

[2] شملت الدراسة حول تسعيرة الأدوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكلية لندن للاقتصاد 11 دولة عربية بما يشمل: الجزائر، البحرين، مصر، قطر، السعودية، عمان، الاردن، الكويت، لبنان، المغرب والإمارات وقد تم اصدارها خلال سنة 2018.

من الأدوية حوالي 22.5 مليار دولار وأعلاها كانت في السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر.

يلاحظ ارتفاع نسبة الواردات وتدني نسبة الصادرات الدوائية للدول العربية التي شكلت فقط حوالي 12.9 في المائة من الواردات الدوائية من الخارج، حيث إن نسبة هامة من الأدوية المستخدمة في معظم هذه الدول مستوردة وباهظة الثمن، وحتى الدول التي لديها طاقات إنتاجية عالية فإنها تعتمد على استيراد المدخلات والمواد الأولية من الصين والهند وغيرها من الدول.

سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية الاستثمار في قطاع الصناعات الدوائية والطبية، بما يساهم في تعزيز الأمن الوقائي والعلاجي والدوائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية، والمستلزمات والمعدات والأجهزة الطبية. وبالرغم من التطور الهام الذي عرفه هذا القطاع غير أنه مازال يعاني العديد من التحديات كارتفاع تكلفة التقنية المستخدمة في صناعة الدواء، واحتكار عدد محدود من الشركات العالمية الكبرى حقوق الملكية الفكرية لهذه التقنية، والشروط التي تفرضها على الدول والشركات التي ترغب في صناعتها، وارتفاع كلفة المواد الخام والمنافسة الخارجية، والحاجة إلى مراكز للبحث العلمي لتمكين الشركات من الابتكار المتواصل والمنافسة أمام الشركات العالمية. كما يعاني هذا القطاع من نقص اليد العاملة الماهرة وضعف البحث والابتكار، حيث يتطلب إنتاج الأدوية إدخال تقنيات جديدة في عملية التصنيع، حتى يستطيع المنتج المحلي منافسة المنتجات المستوردة.

لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية والتصدير للخارج، يحتاج هذا القطاع العمل لتذليل الصعوبات في توفير المدخلات والمواد الأولية، وفي توطين التقنيات الحديثة في الإنتاج الصناعي للأدوية، وتشجيع البحث العلمي، وتأهيل اليد العاملة المتخصصة. وفي هذا الإطار، من الضروري تعزيز التعاون العربي، والدخول في منظومة السلاسل الإنتاجية الدولية للأدوية، وفتح الأسواق العربية لتجارة الأدوية عربية المنشأ، وفق مواصفات عالمية للمنتج الدوائي لخلق صناعات دوائية وطبية إقليمية ومحلية تستطيع تأمين الاحتياجات الدوائية والطبية للمواطنين في الدول العربية.

صناعة السكر

بلغ إنتاج الدول العربية من السكر خلال عام 2019 حوالي 3.6 مليون طن، بزيادة بلغت حوالي 6.4 في المائة عن عام 2018، وقد تركز هذا الإنتاج في خمس دول عربية شكلت حصة مصر منها حوالي 67.8 في المائة، تليها المغرب بنسبة 16.3 في المائة، والسودان بنسبة 13.3 في المائة، وسورية بنسبة 1.9 في المائة، والصومال بنسبة 0.7 في المائة.

على الرغم من تنامي الطلب على السكر وتوفر الأراضي الزراعية في العديد من الدول العربية، إلا أن الإنتاج يبقى محدوداً لأسباب مائية واقتصادية غالباً، حيث لم يتعد 2.1 في المائة من الإنتاج العالمي، ولا يغطي إلا نحو 27 في المائة من الاستهلاك الإجمالي للدول العربية، الذي بلغ خلال عام 2019 حوالي 13.4 مليون طن، وهو تقريباً نفس مستوى استهلاك عام 2018. واحتلت مصر المرتبة الأولى تليها السودان والجزائر بمجموع استهلاك بلغ 3.2 مليون طن، و1.76 مليون طن، و1.75 مليون طن، على التوالي. أما على مستوى استهلاك الفرد الواحد من السكر، فقد بلغ معدل استهلاك الفرد في الدول العربية حوالي 31.5 كجم للفرد الواحد مقابل 32.1 كجم خلال عام 2018، ومقارنة بالمعدل العالمي البالغ 22.6 كجم للفرد.

على الرغم من العجز المسجل بين الإنتاج والاستهلاك، فقد شهدت واردات الدول العربية من السكر تراجعاً بنسبة 6.6 في المائة حيث بلغت 13.2 مليون طن خلال سنة 2019، وشكلت هذه الكمية حوالي 3.8 في المائة من الواردات العالمية. كما شهدت صادرات الدول العربية من السكر تراجعاً أيضا بنسبة 22.6 في المائة خلال عام 2019 لتبلغ حوالي 3 مليون طن مقابل 3.86 مليون طن خلال عام 2018، الملحق (8/4).

صناعة زيت الزيتون

بلغ إنتاج الدول العربية من زيت الزيتون خلال سنة 2020 حوالي 904.5 ألف طن مقابل 662.5 ألف طن خلال عام 2019 أي بنسبة نمو بلغت حوالي 36.5 في المائة. تمثل هذه الكمية حوالي 28.2 في المائة من الإنتاج العالمي البالغ حوالي 3.2 مليون طن خلال عام 2020. تصدرت تونس قائمة الدول العربية المنتجة بإنتاج قياسي بلغ حوالي 350 ألف طن، وحلت بالترتيب الثالث عالمياً، ثم المغرب والجزائر بإنتاج بلغ حوالي 145 و126 ألف طن على التوالي.

في السياق ذاته، بلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من زيت الزيتون، حوالي 570.5 ألف طن في عام 2020 مقابل 510 ألف طن خلال سنة 2019. أما على مستوى متوسط استهلاك الفرد الواحد من زيت الزيتون في الوطن العربي فلم يتجاوز 1.3 لتر سنوياً وهي حصة ضعيفة بالرجوع إلى القيمة الغذائية الهامة لهذا المنتج ولأهمية الإنتاج العربي منه.

أما على مستوى التصدير، فقد شهدت صادرات الدول العربية من زيت الزيتون نمواً بنسبة 57 في المائة خلال عام 2020 لتبلغ حوالي 357 ألف طن مقابل 227.5 ألف طن خلال عام 2019، حيث شكلت صادرات تونس خلال هذا العام حوالي 84 في المائة من إجمالي كمية الصادرات العربية لتحتل المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً بعد إسبانيا، وتشكل صادراتها حوالي ربع الصادرات العالمية.

شهدت واردات الدول العربية من زيت الزيتون تراجعاً بنسبة 3.3 في المائة، حيث بلغت حوالي 43.5 ألف طن خلال عان 2020 مقابل 45 الف طن خلال عام 2019، وشكلت هذه الكمية حوالي 3.8 في المائة من الواردات العالمية، الملحق (9/4).

صناعة السيارات

تراجع إنتاج الدول العربية من السيارات خلال عام 2020 بحوالي 43.4 في المائة حيث بلغ حسب بيانات الرابطة الدولية لصناعة السيارات "OCIA" حوالي 273 ألف سيارة مقابل حوالي 482 ألف سيارة خلال عام 2019. تركز الإنتاج بالأساس في ثلاث دول عربية حيث بلغ 248 ألف سيارة في المغرب، و24 ألف سيارة في مصر، فيما لم يتجاوز 754 سيارة في الجزائر.

يعود هذا التراجع أساساً إلى توقف إنتاج المصانع خلال الإغلاق الأول الذي فرضته السلطات لمكافحة انتشار الجائحة، وتوقف استيراد القطع الأولية والأجهزة المستخدمة في تركيب السيارات، خاصة في الجزائر التي اضطرت المصانع فيها لوقف إنتاجها بعد نفاد القطع المستورد، على غرار شركة فولكسفاغن التي أوقفت إنتاجها بسبب نقص قطع الغيار وتسريح حوالي 700 عامل. كما قامت أيضاً شركة كيا بغلق مصنع التجميع، ما أدى إلى تسريح 1200 عامل وساهم في تراجع الإنتاج بنسبة 98.7 في المائة.

كما تراجع الإنتاج في المغرب التي تعد المنتج والمصدر العربي الأول للسيارات بنسبة 38 في المائة نتيجة الإجراءات الحمائية وفترات الاغلاق التي فرضتها الحكومة على العمل والعمال في مصانع السيارات للحد من تبعات الجائحة. يُشار إلى أن المغرب كان قد وقع بنهاية عام 2020 اتفاقية لإنشاء مصنع تابع للمجموعة الأميركية أدينت (Adient) للمعدات الأصلية للسيارات، باستثمار بلغت قيمته قرابة 19 مليون دولار، سيمكن من توفير حوالي 1600 فرصة عمل. كما وقع المغرب على اتفاق تعاون مع المجموعتين اليابانيتين لصناعة الكابلات سوميتومو (Sumitomo) ويازاكي (Yazaki) بغرض إنشاء 4 مصانع في قطاع السيارات بكل من مدن طنجة، القنيطرة، مكناس والدار البيضاء، حيث بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات المخصصة لهذه المصانع الأربع الجديدة حوالي 100 مليون دولار وستوفر نحو 8300 فرصة عمل جديدة.

أما في مصر، فقد شهد إنتاج السيارات نمواً بنسبة 28 في المائة، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة النصر لصناعة السيارات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية ، وشركة "دونج فينج" الصينية بهدف إنتاج السيارات الكهربائية في شركة النصر للسيارات، بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو 25 ألف سيارة سنوياً.

أما في بقية الدول العربية فيبقي إنتاج السيارات محدوداً ويقتصر على كميات ضئيلة جداً على الرغم من انطلاق الشركة التونسية "Wallyscar" في تسويق سيارتها الجديدة "إيريس" في الأسواق التونسية حيث تُعتمد كسيارات للخدمات الإدارية بعد طرحها في الأسواق الاوروبية.

يمثل الإنتاج العربي من السيارات نسبةً محدودةً حيث لم يتعد 0.35 في المائة من الإنتاج العالمي الذي بلغ خلال عام 2020 حولي 77.6 مليون سيارة. كما تبقى صناعة السيارات في الوطن العربي مقتصرة بالأساس على صناعات تجميعية مع إنتاج بعض القطع المحدودة محلياً على غرار البطاريات والاطارات.

الصناعات المرتبطة بقطاع السياحة

يعدَ قطاع السياحة من أبرز القطاعات المتضررة من تفشي جائحة كوفيد-19 حيث أدى تعليق الرحلات الجوية وإغلاق الحدود وإجراءات الإغلاق الداخلي خاصة خلال موسم الذروة السياحي إلى تراجع أعداد الرحلات والمسافرين مما كبد الشركات العاملة في مجالات الطيران والفنادق ووكالات الأسفار والصناعات والخدمات المرتبطة بالسياحة خسائر كبيرة خلال عام 2020. كما تضرر نتيجة لذلك عدد من الصناعات أهمها الصناعات التقليدية والحرفية والمنتجات اليدوية على غرار صناعة المصوغات والحلي، وصناعة الفخار والخزف، والمواد البلورية، وصناعة النسيج والسجاد، فضلاً عن صناعة المنتجات والأواني النحاسية جراء تراجع الطلب السياحي.

كذلك انعكس الانخفاض الحاد في الحركة السياحية بالمنطقة العربية على العديد من القطاعات الصناعية الأخرى المرتبطة بالسياحة على غرار الصناعات التقليدية، والنقل، والمطاعم، والخدمات المالية ما نتج عنه فقدان الكثير من الوظائف مما جعل قطاع السياحة أكبر القطاعات المتضررة من الجائحة.

كما أظهر التقرير السنوي الصادر عن منظمة السياحة العالمية حول النشاط السياحي خلال عام 2020 انخفاض أعداد السائحين على مستوى العالم بنسبة 74 في المائة عن العام السابق له، حيث بلغ عدد السائحين الإجمالي على المستوى الدولي حوالي 381 مليون سائح عام 2020، مقارنة بنحو مليار و462 مليون سائح في عام 2019، فضلا عن تأثر ما بين 100 و120 مليون وظيفة في القطاعات المرتبطة بالأنشطة السياحية، كما قدرت الخسائر في الإيرادات السياحية بنحو 1.3 تريليون دولار.

أما على المستوى العربي، فقد تأثر القطاع السياحي بشكل ملحوظ في جميع الدول العربية نتيجة إغلاق الحدود والمطارات وفرض القيود على السفر إذ انخفض عدد السائحين القادمين إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مجتمعةً بمقدار 71 في المائة، وتراجع العدد في السعودية بنسبة 73.7 في المائة، وفي البحرين بنسبة 78.1 في المائة، وفي عُمان بنسبة 67.6 في المائة، فيما انخفض بنسبة 66 في المائة في قطر، و64.8 في المائة في الإمارات. وشهد القطاع السياحي في مصر تراجعاً حاداً في العائدات السياحية بلغت نسبته حوالي 70 في المائة خلال عام 2020، نتيجة تراجع عدد السائحين الأجانب بنسبة 73 في المائة، إذ انخفض من 13 مليون سائح في عام 2019، إلى نحو 3.5 مليون سائح عام 2020. وانخفضت العائدات السياحية في تونس بحوالي 64 في المائة لتبلغ 2 مليار دينار تونسي مقابل 5.6 مليار دينار تونسي في عام 2019 نتيجة انخفاض عدد الليالي السياحية بنسبة 80 في المائة. وتراجعت المداخيل السياحية أيضاً في المغرب بحوالي 55.8 في المائة عام 2020، حيث انخفض عدد السائحين القادمين إلى المغرب بنسبة 78.9 في المائة. كما تراجعت المداخيل السياحية أيضا في لبنان بحوالي 42.4 في المائة مع انخفاض عدد السائحين بنسبة 71.5 في المائة.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

رغم التحديات غير المسبوقة التي واجهتها صناعة تكرير النفط العالمية في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، إلا أن إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية قد ارتفع بنحو 274 ألف برميل يومياً، مقارنة بمستواه المسجل في عام 2019، ليصل إلى 9.494 مليون برميل يومياً. وهو

ما يمثل نسبة حوالي 10.2 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 92.880 مليون برميل يومياً في عام 2020.

جاء هذا الارتفاع، نتيجة تشغيل وحدة التقطير الجديدة في مصفاة "ميناء عبد الله" في دولة الكويت بطاقة 264 ألف ب/ي، وارتفاع الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في المملكة العربية السعودية من 2896 ألف ب/ي إلى 2906 ألف ب/ي. ولم يتغير عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2019 مقارنة بالعام السابق وهو 63 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، الجزائر، الإمارات وليبيا.

احتلت السعودية المرتبة الأولى بحصة 30.6 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2020، يليها الإمارات بحصة 11.9 في المائة، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بحصة بلغت 10.4 في المائة، كما يتضح من الملحق (10/4) والشكل (2). الجدير بالذكر، أن كمية النفط المكرر يومياً في عام 2020 قد شكلت حوالي 43.6 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية. وقد انخفض الطلب المحلي على المشتقات النفطية بسبب قيود وإجراءات العزل التي تم فرضها لاحتواء تداعيات الجائحة، حيث بلغ متوسط حصة استهلاك الفرد سنوياً من النفط في الدول العربية نحو 5.5 برميل في عام 2020، مقارنة بنحو 5.9 مليون برميل في عام 2019. ولا تقتصر الاستثمارات العربية في صناعة تكرير النفط على داخل الدول العربية فحسب، بل تمتد لتشمل أيضاً إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول أسيا والشرق الأقصى.

الشكل (2): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية عام (2020)

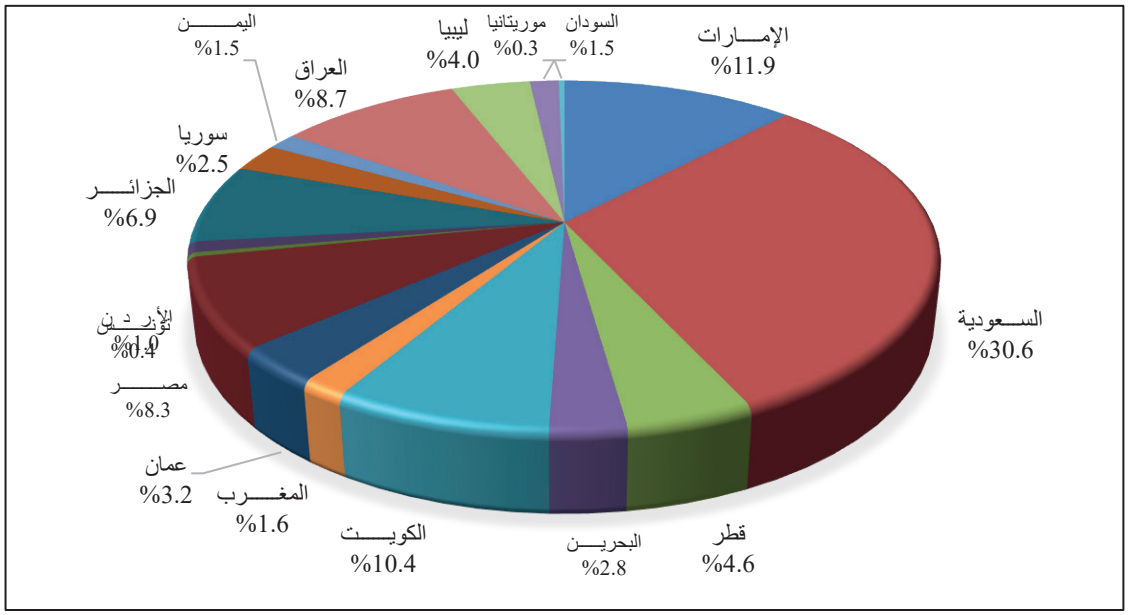

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

الصناعات البتروكيماوية

أضحت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ولا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي شهدت نهضةً قويةً في قطاع البتروكيماويات، وأصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من مكانتها كمصدر أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية (الإيثلين والبروبلين والميثانول) في الأسواق العالمية، مدعومةً بتوافر المواد الخام اللازمة بتكلفة اقتصادية تنافسية، وذلك رغم المنافسة القوية من الدول المنتجة الأخرى والمتغيرات المستمرة في الأسواق (بخاصة في أسعار النفط الخام)، والتي تؤثر في أسعار المواد المنتجة. وقد ساهم إيجابياً انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في دعم صناعة البتروكيماويات في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى انخفاض أسعار المنتجات البتروكيماوية، وتآكل الهوامش، وانخفاض الطلب خلال الربعين الأول والثاني من عام 2020 متأثرةً بالجائحة، إلا أن الربع الثالث شهد بداية انتعاش الصناعة وتعافيها في الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات. على صعيد متصل، يجرى تنفيذ مشروعات كبيرة في صناعة البتروكيماويات في بعض الدول العربية، حيث استحوذت شركة "أرامكو" في السعودية على حصة نسبتها 70 في المائة في شركة "سابك" مقابل 96 مليار دولار، مما سيعزز مكانة الشركة في مجال إنتاج البوليمرات المتخصصة. وفي الإمارات، من المتوقع أن تنتهي شركة "أكواكيمي ميدلإيست" من تنفيذ محطة توزيع لوجيستي متكامل للكيماويات السائلة والمعبأة في الربع الثاني من عام 2022.

وفي الجزائر، سيتم تنفيذ مشروع بتروكيماويات مشترك في ولاية "أضنة"، جنوب تركيا بكلفة 1.4 مليار دولار، حيث يعتمد المشروع على صادرات الجزائر من غاز البروبان، والمقدرة بنحو 450 ألف طن، لإنتاج البولي بروبيلين. وفي مصر، شملت الخطة الوطنية لوزارة البترول المصرية طويلة المدى للفترة (2020-2035)، عدداً من المشروعات قيد التنفيذ، بتكلفة إجمالية تصل إلى نحو 19 مليار دولار.

وفي البحرين، تعمل الدولة على تنفيذ توسعات في مشروعات شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات لإنتاج الأمونيا واليوريا والميثانول بنسبة 15 في المائة. وفي عُمان، بدأت مرحلة التشغيل التجريبي لمجمع "لوى" للصناعات البلاستيكية، الذي تبلغ طاقته التصميمية 880 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين، وحوالي 300 ألف طن من البولي البروبيلين.

تجدر الإشارة إلى ان أسعار المنتجات البتروكيماوية والطلب عليها قد شهد انخفاضاً خلال النصف الأول من عام 2020 وعاد للتحسن في النصف الثاني من العام.

صناعة الإيثلين

يعد الإيثلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، وأحد أكبر الكميات المنتجة من البتروكيماويات على مستوى العالم، ويستخدم كلقيم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيمياويات العضوية الأخرى التي تستخدم في النهاية في أغراض صناعية واستهلاكية متعددة، ونظراً لإمكاناته المتنوعة يستخدم الإيثيلين كمقياس لأداء الصناعات البتروكيماوية بشكل عام.

حقق إجمالي إنتاج الإيثيلين على المستوى العالمي نسبة نمو بلغت حوالي 6.1 في المائة في عام 2020، فيما استقر إجمالي إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2020 عند نفس معدله المسجل خلال عام 2019 وهو 27.7 مليون طن/السنة، مما أدى إلى تراجع حصة طاقة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من الإجمالي العالمي خلال عام 2020 إلى 13.3 في المائة، مقارنة بنسبة 14.1 في المائة عام 2019.

على مستوى الدول العربية فرادى، احتلت السعودية المرتبة الأولى بحصة تبلغ 65.7 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية عام 2020، يليها الإمارات بحصة 12.6 في المائة، ثم قطر في المرتبة الثالثة بحصة 10.6 في المائة، والكويت في المرتبة الرابعة بحصة 6.1 في المائة، وساهمت باقي الدول العربية بنسبة 5 في المائة.

يتضح مما تم التطرق إليه أعلاه، أهمية تطوير وتعزيز التعاون العربي في مجالات صناعات التكرير والبتروكيماويات في الدول العربية وفي الأسواق الواعدة، ويمكن أن تتخذ هذه الاستثمارات شكل المشاريع المشتركة وإقامة تحالفات استراتيجية، مع ضرورة تطوير وتطبيق المواصفات القياسية، التي تمكن الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة ويسر وتنافسية.

صناعة الغاز الطبيعي المُسال

بلغت الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المُسال عالمياً في نهاية عام 2020 نحو 447.1 مليون طن/السنة بزيادة تجاوزت 21 مليون طن/السنة مقارنة بعام 2019.

فيما يخص صناعة الغاز الطبيعي المُسال في الدول العربية، استقر إجمالي الطاقة الإنتاجية عند 137.4 مليون طن/السنة في نهاية عام 2020، مما أدى إلى تراجع حصة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المُسال في الدول العربية من الإجمالي العالمي إلى 30.7 في المائة، مقارنة بنسبة 32.2 في المائة في عام 2019.

على مستوى الدول العربية فرادى، تحتل قطر المرتبة الأولى بحصة 56 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي في الدول العربية عام 2020، تليها الجزائر بحصة 18.4 في المائة، ومصر بحصة 8.9 في المائة، وعُمان بنسبة 7.6 في المائة، ثم اليمن بحصة 4.9 في المائة.

وشهد عام 2020 التوقيع على عدد من اتفاقيات الغاز الطبيعي المُسال في كل من الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، الكويت، مصر، وموريتانيا.

تداعيات جائحة كوفيد-19 على أداء قطاعات الصناعة التحويلية في الدول العربية وأهم الإجراءات المُتخذة للحد من تداعيات الجائحة ودعم القطاع الصناعي في الدول العربية

انعكست تداعيات جائحة كوفيد-19 على اقتصادات الدول العربية، بما فيها القطاعات الصناعية، بسبب تعطل سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج وتقييد تدفق السلع والخدمات نتيجة القيود المفروضة على الحركة والإجراءات الصحية والاحترازية وإجراءات الإغلاق، وهو ما أثر على النمو وعلى أداء مختلف القطاعات.

ويختلف مستوى تأثير هذه الجائحة من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن صناعة إلى أخرى حيث تأثرت الصناعات كثيفة العمالة أكثر من غيرها بالجائحة، بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتكاليف تأمين سلامة العمال. وتأثرت سلباً أيضاً الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الخارجية، في ظل توجه العديد من الدول إلى تقييد حركة النقل الخارجي وانقطاع بعض سلاسل التوريد في القطاع الصناعي، وتأثرت الصناعات التقليدية والحرفية نتيجة لارتباطها في عدد من الدول بالقطاع السياحي الذي يعتمد بدوره على النقل بكافة أصنافه وخاصة النقل الجوي الذي تأثر كثيراً. كما تأثر قطاع صناعات النفط والغاز نتيجة انخفاض الطلب على أسواق الطاقة وعدم اليقين الاقتصادي بسبب تفشي الفيروس إذ انخفض الطلب على النفط والغاز مما ساهم في تراجع أسعارهما وعائدات الصادرات منهما.

ورغم التأثيرات السلبية التي تسببت فيها الجائحة على مختلف القطاعات الصناعية، إلا أن بعض الصناعات استطاعت التكيف بسرعة مع هذه المستجدات والعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية، بل زادت من انتاج هذه السلع كما سبق الاشارة، لمواكبة الظروف الاستثنائية في ظل الإقبال الكثيف على منتجاتها، على غرار قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية وصناعة النسيج حيث احتلت طلبات الأقنعة الواقية والمعقمات وأجهزة التنفس الاصطناعي والأكسجين حيزاً كبيراً في المناقصات العربية والطلبات الإلكترونية من المتاجر، وقد حرصت العديد من الدول والشركات المنتجة لهذه المستلزمات إلى زيادة إنتاجها وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم إتاحة الفائض منها للتصدير.

لقد أقدمت معظم الدول العربية على خطوات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على نشاط القطاع الصناعي ومن بين أهم هذه الخطوات الآتي:

- تبني حزم مالية تحفيزية لدعم الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم تعويضات جزئية عن أجور القوى العاملة في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة نظراً لتعطل أعمالها كلياً أو جزئياً.
- تأجيل الالتزامات البنكية على المنشآت الصناعية الصغيرة، وإلغاء الفوائد المستحقة على بعضها، وإعفائها من دفع الضرائب والرسوم والفوائد المستحقة للبنوك وصناديق التمويل.
- إنشاء صناديق الإسناد والدعم الوطنية للصناعات الوطنية.
- دعم وتحفيز جهود الصناعات الدوائية والحمائية من الأوبئة.
- تأجيل المطالبات بالحقوق المالية على المنشآت الصناعية بما فيها مطالبات فواتير الاستهلاك من الكهرباء والماء والاتصالات.
- منح قروض جديدة ميسرة أو صفرية الربحية لدعم مصانع إنتاج أجهزة التنفس، والكمامات والمطهرات الطبية.
- إعفاء المصانع في المناطق الصناعية من إيجارات الأراضي لمصانعهم.
- توفير السيولة للمصانع الصغيرة والمتوسطة بدون فوائد.
- إطلاق برامج تمويلية وتسويقية لإنعاش اقتصادات بعض الدول العربية.
- خفض أسعار الطاقة للمصنعين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد برامج حكومية لسداد متأخرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار كل دولة عربية اتخذت إجراءات كثيرة كما يلخص أهمها الملحق (11/4).

التعاون العربي في قطاع الصناعة

تعد المبادرات العربية للحد من تداعيات جائحة كوفيد-19 ودعم القطاع الصناعي من أهم أوجه التعاون العربي في عام 2020، حيث قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والتقييس بتبني عدد من المبادرات والإجراءات للمساهمة في جهود التضامن العربي للحد من تداعيات الجائحة تمثلت في:

- إنشاء المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية، ومواكبة تداعيات الجائحة لتكون بمثابة نافذة تفاعلية لصانعي السياسات والمعنيين بقطاعات الصناعة والتعدين والمواصفات لتوفير السلع والمنتجات الغذائية، والمعدات الصحية، والطبية، والوقائية. تهدف المنصة إلى تجميع الطلبات والعروض المتاحة في المواقع الرسمية للدول والمتعلقة بتلبية احتياجاتها من السلع والمنتجات الغذائية والصحية والطبية، بالإضافة إلى عرض لبعض الشركات والمصانع العربية التي لديها قدرات إنتاجية عالية، وفائض في الإنتاج وقادرة على تلبية هذه الاحتياجات.
- توفير المواصفات القياسية ذات العلاقة بصناعة المعدات والمستلزمات الطبية والصحية من خلال تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لمساعدتها على تصنيع المنتجات الحيوية لمعالجة الأزمة الصحية، عبر التواصل والتنسيق مع هيئات التقييس العربية وعدد من المنظمات الدولية المعنية بالمواصفات واللوائح الفنية، حيث تم توفير أكثر من 100 مواصفة قياسية من المصادر ذات العلاقة بصناعة المعقمات والكمامات والقفازات والأثواب الطبية ومواد التنظيف والتطهير وأجهزة التنفس الصناعي، وإتاحتها للدول العربية الأعضاء للاستفادة منها واستخدامها كمراجع لإعداد مواصفات وطنية أو تحديث وتطوير ما هو معتمد لديها.
- إعداد الدراسات والتقارير التي تتناول تداعيات وانعكاسات هذه الجائحة على مختلف المجالات

ذات العلاقة بالصناعة والتعدين والمواصفات التي تمكن المهتمين بالشأن الصناعي العربي من متابعة التطورات الراهنة في الدول العربية، فضلاً عن إعداد بيانات إحصائية بطريقة الرسوم البيانية (الإنفوجرافيك) في قطاع التعدين حول آثار هذه الجائحة على الصناعات التعدينية وانعكاساتها على أسعار المعادن والتوقعات المستقبلية لها.

- تنظيم ورش العمل عن بُعد وعقد اجتماعات عن بُعد لمسؤولي الصناعة العربية لمناقشة تطورات وتداعيات جائحة كوفيد-19، التي تم من خلالها دعوة الدول العربية للعمل على رفع مستويات الإنتاج من السلع والمنتجات الغذائية والدوائية والمعدات الطبية والصحية لتلبية الطلب المتزايد عليها وتشجيع التجارة البينية العربية للسلع والمنتجات الصناعية لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودعم قدرات القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، فضلاً عن دعم الشراكة الصناعية بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية وتشجيع الاستثمارات العربية البينية بما يحقق التكامل الصناعي العربي.

ساهم قبول الدول العربية بشهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً في تذليل وتسريع حركة التبادل السلعي بين الدول العربية، خاصة في ظروف انتشار جائحة كوفيد-19 وشكلت هذه الخطوة تعزيزاً لجهود التعاون العربي المشترك.

التعاون العربي في مجال الاستثمارات الصناعية

بلغ إجمالي الاستثمارات الصناعية الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية خلال عام 2020 حوالي 76.6 مليون دولار مقابل حوالي 133.2 مليون دولار خلال عام 2019 أي بتراجع بلغ حوالي 42.5 في المائة نتيجة الأزمة المترتبة عن الجائحة التي أثرت على الخطط الصناعية في عدد من الدول، لا سيما أن بعضها فرض سياسات تقشف وإيقاف مؤقت للمشاريع الصناعية الكبرى، في سبيل الخروج من الأزمات الناتجة عن الجائحة.

وبلغت مساهمات مؤسسات التمويل العربية في تمويل الاستثمارات الصناعية في الدول العربية خلال الفترة (1974–2020) حوالي 8802 مليون دولار مثلت حوالي 6.9 في المائة من اجمالي الاستثمارات الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية، توزعت على 17 دولة عربية حيث بلغت حصة مصر حوالي 16 في المائة، تلتها الجزائر بحوالي 14.6 في المائة، فتونس بحوالي 12.7 في المائة، ثم سورية بحوالي 8.4 في المائة، تلتها السعودية بحوالي 8.1 في المائة، ثم المغرب بحوالي 7 في المائة، فالأردن بحوالي 6.4 في المائة، ثم السودان، وموريتانيا، والبحرين، والعراق، وليبيا، وعُمان، واليمن، والإمارات، وجيبوتي والصومال بنسب تراوحت بين 0.1 و5.2 في المائة.

يتوقع أن تشهد السنوات القادمة ارتفاعاً مهماً للاستثمارات الصناعية خاصة في قطاعات الصناعات الدوائية والصناعات الغذائية مع توقع تزايد الإنفاق على القطاع الصحي، وزيادة رغبة الدول في تأمين احتياجاتها من الغذاء والدواء، جنباً إلى جنب مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تجدد اهتمام الدول العربية خلال أزمة جائحة كوفيد-19 بالقطاع الصناعي لأهمية دوره في تحقيق استقرار أسعار السلع بمختلف أنواعها، مع حالات الإغلاق التي فرضت في أنحاء العالم.

يتعين في هذا الإطار أن تتبنى الدول العربية السياسات اللازمة لدفع الاستثمار في القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الاقتصاد وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تعاوني، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية موحدة للتنمية الصناعية للدول العربية، وإنشاء الأطر، وتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة وتعزيز أطر مكافحة الإغراق وتطبيق الإجراءات الاحترازية.

قضايا التنمية الصناعية

الفجوة الصناعية بين الدول العربية والدول الصناعية والناشئة: الأسباب والمعالجات

بفضل الثورة الصناعية، تطورت القدرات الإنتاجية وسرعة وسائط الانتقال والتواصل وأحدثت ثورة في عالم الصناعة والخدمات، حيث أخذت الآلات تحل محل العمل العضلي المتكرر للإنسان لتنتج سلعاً وخدمات أكثر وبوقت وجهد وكلف أقل. ومعها تفوقت الدول الصناعية في شتى مجالات الحياة، ومع انطلاق الثورة العلمية التقنية منتصف القرن العشرين أضحت الآلة تقوم بالأعمال العضلية والذهنية المتكررة معاً، فضاعفت الإنتاج والخدمات ومنحت الشعوب التي تقدمت فيها ناصية الريادة. ومع انطلاق تباشير مرحلة جديدة في تطور قوى الإنتاج والعمل بما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة أو الثورة الرقمية فإن فجوة التطور بين الدول والمجتمعات الصناعية وغير الصناعية تزداد اتساعاً. وحيث أن الدول العربية لم تبارح بعد أولى مراحل هذا التطور فإن الحاجة ملحة للانتقال إلى مرحلة التنمية الصناعية الشاملة وذلك للحيثيات التالية:

- أتاحت الثورة الصناعية فرصاً هائلة لزيادة الإنتاج الصناعي وغير الصناعي وطورت قطاعات الإنتاج والخدمات في النقل والطاقة والاتصال والبنوك والتأمين والصحة والعلوم والدفاع وخلافه. ووفرت فرص عمل هائلة وساهمت بقوة في وفرة الغذاء والسلع الأخرى والخدمات وانعكست في نمو الاقتصاد الكلي، حيث بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية في عام 2019 حوالي 13.9 في المائة، وفي دول شرق آسيا كانت حوالي 22.1 في المائة، وبلغت في الدول العربية في العام ذاته حوالي 10.4 في المائة، وشكلت حوالي 2 في المائة فقط من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي. كما ساهمت الصناعات التحويلية في الصادرات الكلية للدول الصناعية في عام 2019 بحوالي 73.9 في المائة، وفي دول شرق آسيا بحوالي 82.3 في المائة، وفي الدول العربية بلغت بذات العام حوالي 19 في المائة فقط. والأمر كذلك على صعيد المساهمة في توفير فرص العمل، حيث ساهمت في توفير 17.7 في المائة من فرص العمل العربية في عام 2019 مقارنةً بحوالي الضعف في دول شرق آسيا.
- تحقق هذا التقدم الصناعي الهائل في الدول الصناعية والدول الناشئة بفضل السياسات التعليمية الصائبة والاستثمار الكبير في مجالات التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي والابتكار والإبداع التقني والإنتاج الصناعي الذكي حتى غدت الصناعة قاطرة التنمية والنمو، وتظهر مستويات التطوير ومعدلات الإنفاق والاستثمار في هذه المجالات فروقات شاسعة عما بلغته في الدول الصناعية والناشئة، حيث بلغ الإنفاق على البحوث العلمية في عام 2019 حوالي 1812 مليار دولار في الدول الصناعية، تشكل حوالي 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، وفي الصين بلغت تكاليف الأبحاث العلمية بذات العام حوالي 409 مليار دولار مثلت حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، ونحو 91.6 مليار دولار في كوريا الجنوبية، و 7.6 مليار دولار في ماليزيا وحدها مقارنةً بحوالي 15.5 مليار دولار فقط في الدول العربية مجتمعة وشكلت حوالي 0.56 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العربي.
- تعدت نسبة الطلاب الملتحقين بالتخصصات العلمية والهندسية والتطبيقية ثمانين بالمائة من إجمالي الملتحقين بالجامعات في الدول الصناعية و90 في المائة في كوريا الجنوبية والصين وماليزيا، فيما لاتزال في الدول العربية دون 50 في المائة. والأمر كذلك في التعليم الفني، حيث لايزال متواضعاً في الدول العربية أمام التعليم المتوسط والتعليم الثانوي إذ يشكل نسبة هامشية من طلاب ذات المراحل، ويعاني من سوء التخطيط ولا يلبي الطلب الفعلي والمتوقع من القوى العاملة في سوق العمل. كما تعاني غالبية نظم التعليم في الدول العربية من مناهج تعليمية

لم تواكب متطلبات العصر وقضاياه وتحدياته الكبرى، ولا تتسق مع احتياجات سوق العمل.

- تواضع نسبة الاستثمار في الصناعة التحويلية العربية مقارنةً بإجمالي الاستثمارات في الدول الصناعية ودول شرق آسيا، كما أن البنية الاستثمارية ضعيفة لاسيما في قطاع الصناعة.

- وفيما بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة في الدول الصناعية في عام 2019 حوالي 640.5 ألف اختراع و758.3 ألف اختراع في دول شرق آسيا، فلم يتعد عددها في الدول العربية 3674 براءة اختراع مسجلة. وفي مؤشر الابتكار العالمي جاءت فقط دولة عربية واحدة ضمن أفضل خمسين دولة و6 دول ضمن الخمسين دولة المتضمنة في المجموعة الثانية، ودولتان في مجموعة الخمسين دولة المشمولة في المجموعة الثالثة.

- الطاقة الكهربائية هي عماد الصناعة التحويلية، في هذا الصدد بلغ مقدار الكهرباء المنتجة في الدول العربية حوالي 1.1 مليون جيجاوات/ ساعة فقط، في وقت بلغت فيه كمية الكهرباء المنتجة في ألمانيا وحدها 643.7 ألف جيجاوات/ ساعة وفي أمريكا 6.4 مليون جيجاوات/ ساعة وفي الصين 7.1 مليون جيجاوات/ ساعة وفي فرنسا 574 ألف جيجاوات/ ساعة.

- تظهر مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الصناعي العربي البالغة في عام 2020 حوالي 1.6 في المائة، مقدار البون الشاسع الذي يفصلها عن الدول الصناعية والناشئة.

- وفي مؤشر التنافسية العالمية جاءت الإمارات وقطر ضمن مجموعة الدول الأربعين الأولى، والسعودية، والبحرين، والكويت وعمان في مجموعة الأربعين الثانية في حين جاءت الأردن، والمغرب، وتونس، ولبنان، والجزائر ومصر في المجموعة الثالثة، وجاءت موريتانيا واليمن في المجموعة الأخيرة، فيما لم تتوفر بيانات عن وبقية الدول العربية.

- بيئة الأعمال غير مواتية إذ جاء ترتيب معظم الدول العربية متأخراً بين دول العالم، في المؤشر العالمي لسهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، حيث جاءت 53 دولة هي الدول الصناعية وبعض الدول الناشئة المتحولة تحت تصنيف "سهلة جداً". لم تدخل تحت هذا التصنيف من الدول العربية سوى الإمارات، والبحرين والمغرب، فيما تندرج 44 دولة تحت تصنيف "سهل" تأتي ضمنها السعودية، وعُمان، والأردن، وقطر، وتونس، والكويت. وفي المجموعة الثالثة التي تشمل التصنيف "متوسط"، تقع مصر، وفلسطين، ولبنان. وفي مجموعة "تحت المعدل" صنفت الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن، والصومال.

- وأظهر مؤشر الشفافية (الفساد) أن ترتيب الدول العربية متأخراً عدا الإمارات جاءت في المركز 21 عالمياً فيما تندرج بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتونس والمغرب والجزائر في نطاق الخمسين دولة في المجموعة الثانية، وجاءت في المجموعة الرابعة كل من العراق، ليبيا، السودان، اليمن، الصومال وسورية والبقية كانت ضمن الخمسين دولة في المجموعة الثالثة.

- وفي إطار توزيع الدول حسب مستواها الاقتصادي وفق تقديرات البنك الدولي فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقط تندرج ضمن الاقتصادات ذات الدخل المرتفع تليها أربع دول هي العراق، الأردن، لبنان، وليبيا ضمن اقتصادات الشريحة العليا من الدخل، ثم ثماني دول عربية هي الجزائر، جيبوتي، القُمر، مصر، موريتانيا، المغرب، تونس وفلسطين تقع ضمن مجموعة الشريحة الدنيا من الدخل، وفي مجموعة الدول منخفضة الدخل تقع الصومال، السودان، سورية واليمن.

- ووفقاً لدليل التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقع مع الدول الصناعية والعديد من الدول الناشئة ضمن الدول ذات التنمية البشرية

المرتفعة، تليها دول ذات التنمية البشرية العالية وتضم الأردن، تونس، الجزائر، فلسطين، لبنان، ليبيا ومصر، ثم مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي سوريا، العراق، القُمر، والمغرب، في حين جاءت الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة جيبوتي، الصومال، السودان، موريتانيا، واليمن في مرتبة متأخرة من القائمة.

من المؤشرات السابقة يتضح إن الصناعة التحويلية محصلة لتطور كل هذه العوامل مجتمعة، كما تشكل في ذات الوقت عنصراً حاسماً في تحديد مكانة الدولة الاقتصادية والتنموية، وتظهر أن الصناعة التحويلية في الدول العربية لاتزال متأخرةً وبسيطة التقنية، تعتمد على التقنيات والخامات الخارجية غالباً وموجهة للسوق المحلية، بينما الصناعة عالية العائد هي الصناعات كثيفة التقنية والمعرفة ومتعددة المراحل والمكونات، وتقوم على قاعدة صناعية وخبرات تراكمية كبيرة بما فيها صناعة إنتاج وسائل الإنتاج الصناعي، وإنتاج السلع الكبيرة المعمرة كثيفة رأس المال والمعرفة والتقنية كوسائل النقل الكبيرة والحديثة البرية والبحرية والجوية المدنية منها والعسكرية، وصناعة المصانع (الصغيرة والمتوسطة) نفسها وهي صناعات في الغالب موجهة للتصدير.

فيما يدخل عالم الصناعة المرحلة الصناعية الرابعة (الرقمية) عالية التقنية بكل ما تحمل معها من متغيرات في البرمجيات وتعاظم دور الإنسان الآلي، ومساهمة مصادر الطاقة المتجددة وما يترتب على ذلك من تقلص حصة العمل البشري لصالح العمل الآلي في إنتاج السلع والخدمات، بل إن مهن كاملة مهددة بالاندثار وشركات صناعية وخدمية مصيرها التحول إلى الصناعات الحديثة كصناعة السيارات الكهربائية على سبيل المثال أو الإفلاس، والمحصلة تطور تقني كبير وبطالة كبيرة في آن واحد، وبخاصة في أوساط الشباب غير المتعلم وغير المدرب مهنياً لاستيعاب التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي.

إن الالتحاق بعالم الصناعة المتقدمة ضرورة قصوى لاقتصادات دولنا العربية وأي تباطؤ يعمق فجوة التطور التي تفصلنا عن الصفوف المتقدمة في التطور والتقدم الحضاري. والسؤال الذي يفرض نفسه من أين البداية؟ هل السير بالمراحل التي مر بها الآخرون؟ أو من حيث انتهوا؟ المنطقي أن تكون البداية من حيث وصل الآخرون وحيثما يتعذر لتكن قبلها بخطوة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ترغب معظم الدول العربية في الدخول في صناعة السيارات، فهل تدخل في صناعة السيارات الاعتيادية أم الكهربائية أو الإثنين معاً. بغض النظر عن الخيار المفضل لكل دولة فإن نجاح أي بلد في دخول مرحلة الصناعة بأيٍّ من مراحلها يتوقف على توفر سلسلة عوامل حاسمة كتوفر البنية الأساسية اللازمة وقوة العمل الكفؤة ونظام تعليمي حديث ومشجع للابتكار والابداع، وسوق استهلاك مشجعة للاستثمار وعوامل تنافسية قوية للسلع المنتجة أو للمساهمة في سلاسل الانتاج العالمية للسلع. ومن المؤكد أن السعي لتحقيق التكامل الصناعي بين الدول العربية سيوفر عوامل دفع قوية لنجاح أي نهضة صناعية عربية بفضل سعة السوق، ووفرة الموارد الاستثمارية، وقوة العمل، والطلب الواسع والمتنامي على السلع والخدمات الصناعية، وكلها مقومات أساسية تحقق الاستغلال المشترك لعوامل الانتاج العربية مع حرية تنقلها لتحقيق صناعة عربية متقدمة.

تنافسية الصناعات التحويلية

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية

حققت مساهمة الدول العربية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية تحسناً طفيفاً حيث ارتفعت من 2.06 في المائة خلال عام 2019 إلى 2.13 في المائة خلال عام 2020. وتبقى مساهمة الدول العربية محدودةً بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى مما يستوجب ضرورة دعم القطاع، والرفع من مردوديته وتحسين نوعية وتنافسية منتجاته، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، خاصة مع ما يشهده العالم من تغييرات كبيرة عقب جائحة كوفيد-19. أما على مستوى توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم فقد شهد عام 2020 ارتفاع نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية لتبلغ حوالي 56.2 في المائة مقابل 52.8 في المائة خلال سنة 2019، فيما انخفضت نسبة

مساهمة مجموع الدول النامية حيث بلغت خلال سنة 2020 حوالي 43.8 في المائة مقابل 47.2 في المائة خلال سنة 2019.

صادرات الصناعة التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية في عام 2020 حوالي 244 مليار دولار مقارنةً بحوالي 286.9 مليار دولار في العام 2019، وبتراجع بلغ حوالي 15 في المائة عما كان عليه في عام 2019. ويعود هذا التراجع أساسا إلى تداعيات كوفيد-19، وتوقف حركة الإمدادات نتيجة إغلاق الحدود والمعابر وانخفاض الطلب العالمي وتراجع انسياب السلع للعديد من المؤسسات التي تعتمد أساساً في أعمالها على التصدير. وشكلت صادرات الصناعة التحويلية حوالي 32.3 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية خلال عام 2020، مقارنة بحوالي 27.8 في المائة في عام 2019. يعود هذا الارتفاع إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي وانخفاض أسعارها مما ساهم في تراجع عائدات الصادرات منها.

وتحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث قيمة صادرات الصناعات التحويلية، إذ بلغت صادراتها حوالي 104.3 مليار دولار أي ما يعادل 42.7 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية العربية، حيث سجلت نمواً هاماً في مجال إعادة التصدير، تليها السعودية بحوالي 49.4 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 19.7 مليار دولار، فمصر بحوالي 16.5 مليار دولار، الشكل (3). أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات لكل دولة من الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 77.5 في المائة من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 74.4 في المائة ثم المغرب بحوالي 71.0 في المائة، الشكل (4) والملحق (12/4).

الشكل (3): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية (2020)

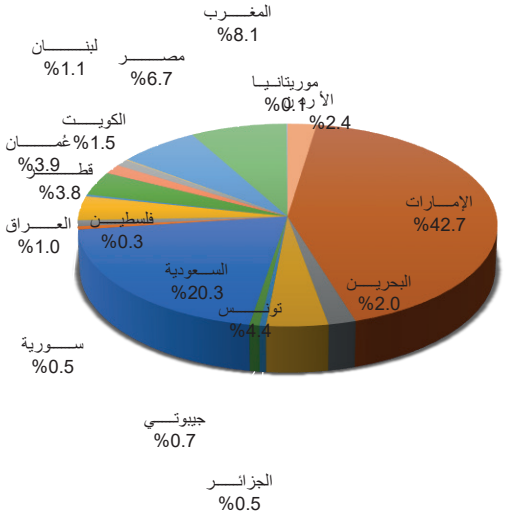

الشكل (4): نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات (2020)

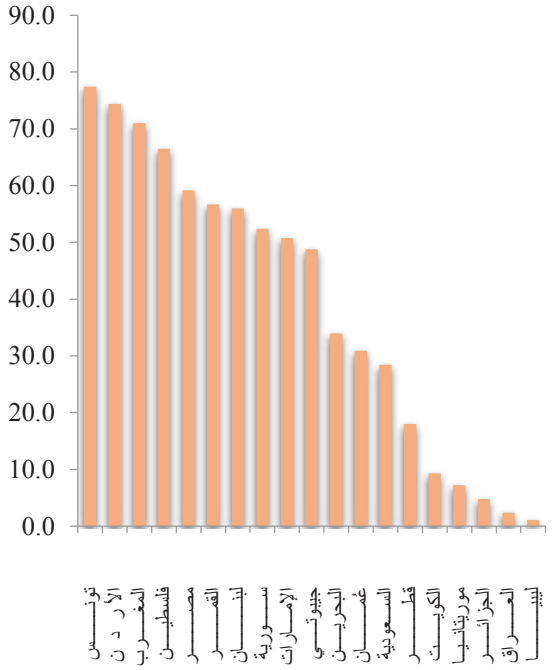

المصدر: الملحق (12/4).

مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية

مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

أظهر التقرير السنوي لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي[3] لعام 2020 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الذي شمل 16 دولة عربية من بين الدول الـ152 التي تم دراستها، صدارة الإمارات بعد أن احتلت المرتبة الخامسة والثلاثين عالمياً، في حين حلت السعودية في المركز السابع والثلاثين عالمياً والثانية عربياً، وجاءت قطر في المركز الخامس والأربعين عالمياً والثالث عربياً. وشهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجه عام تحسناً طفيفاً في الترتيب العام لها، وتعتبر عُمان الأكثر تحسناً في هذا العام حيث تقدمت بخمسة مراكز عن العام السابق بفضل تحسن المؤشرات المتعلقة باستخدام المنتجات عالية التقنية. في ذات الوقت، شهدت كل من الجزائر وفلسطين واليمن تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، فيما حافظت بقية الدول العربية على ترتيبها، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2020

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق تقرير 2019	
		عربياً	دولياً		
الإمـــارات	0.0892	1	35	37	↑
الســعودية	0.0837	2	37	39	↑
قطر	0.0633	3	45	47	↑
البحريـــن	0.0577	4	51	53	↑
الكويـــت	0.0523	5	55	57	↑
المغـــرب	0.0406	6	61	61	----
عُمان	0.0369	7	63	68	↑
مصـــــر	0.0366	8	64	64	----
تونـــس	0.0353	9	67	67	----
الأر د ن	0.0280	10	76	76	----
لبنـــان	0.0163	11	94	94	----
الجزائـــر	0.0139	12	98	96	↓
فلسطين	0.0095	13	112	111	↓
سوريا	0.0084	14	116	117	↑
اليمـــن	0.0029	15	140	138	↓
العراق	0.0007	16	147	147	----

المصدر : تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لعام 2020، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

يتكون المؤشر من عشرة مقاييس ومؤشرات فرعية حيث يقوم على تقييم الهيكل الإنتاجي والتقني للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلَّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة. وتشير نتائج المؤشر إلى ضعف قيمته بصفة عامة في كل الدول العربية باستثناء الإمارات والسعودية مقارنةً بالدول المتقدمة والصاعدة وكذلك بالمتوسط العالمي البالغ (0.067)، ويدل هذا على انخفاض التنافسية الصناعية للدول العربية ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها بالمقارنة مع الدول الأخرى، خاصة الدول الأقوى صناعياً التي كانت الأقدر على مواجهة تداعيات الجائحة.

[3] يستند هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة عوامل أساسية وهي نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

ومن خلال المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية الصناعية يتبين ضعف مساهمة الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة والعالية، سواءً فيما يتعلق بحصتها من أنشطة القيمة المضافة، أو من حيث الصادرات، حيث تتمحور حول الصناعات منخفضة المحتوى التقني، على عكس صناعات دول العالم المتقدم التي تتجه نحو صناعات كثيفة المعرفة والتقنيات العالية، وهو ما يعكس محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية.

كما نلاحظ أيضاً ضعف حصة هذه الصناعات من حيث القيمة المضافة والصادرات إلى إجمالي الصناعات العالمية مع وجود تفاوت كبير في تنافسية الأداء الصناعي بين الدول العربية، مما يستدعي ضرورة رفع القدرات التنافسية للدول المتأخرة في الترتيب، الشكل (5).

في ظل الظروف الراهنة وما خلفته جائحة كوفيد-19 من تداعيات اقتصادية واجتماعية، يعد تعزيز القدرة التنافسية السبيل الأمثل لمواجهة الأزمات والتعافي منها، ولكي تحقق الدول العربية تنافسية أعلى في صناعاتها لا بد من السعي إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي عبر تحسين الإنتاجية ودعم الابتكار، وزيادة تصنيع المنتجات عالية التقنية، ورفع المستوى التقني في مجالي المكننة وتعزيز المعرفة التقنية، والتوجه نحو الصناعات التي أظهرت الجائحة ضرورة الإسراع بتنميتها، خاصة الصناعات الدوائية والمنتجات العلاجية والوقائية.

الشكل (5): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية

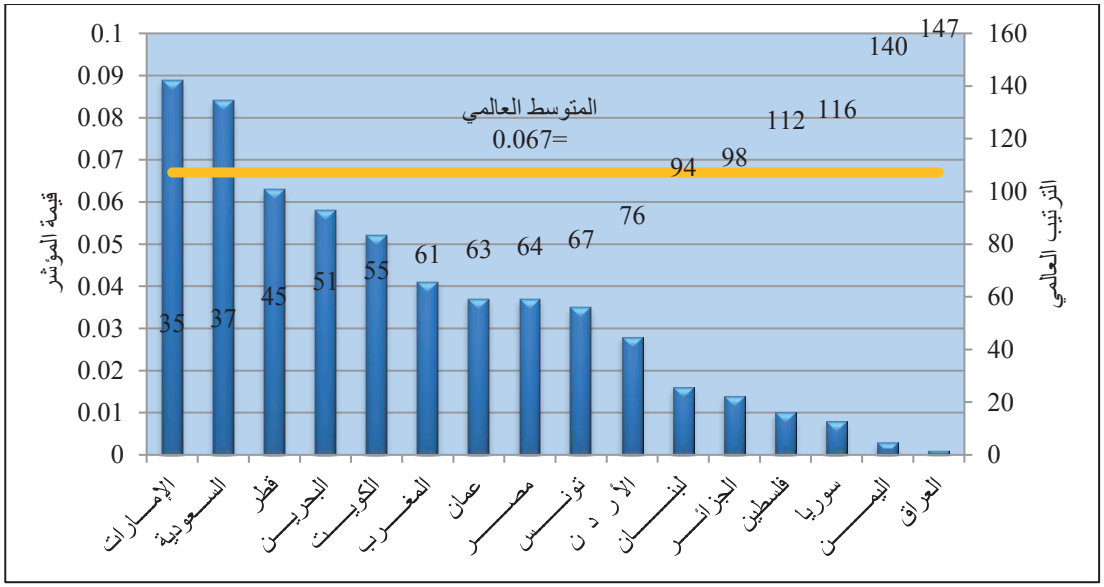

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2021.

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[4]

يتضح من خلال مؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة تميّز ثلاث عشرة دولة عربية بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال عام 2019، وهي المنتجات الصيدلانية في الأردن، والمنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وعمان وقطر، والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر والسعودية وعمان وقطر،

[4] يقيس هذا مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فإذا كان المؤشر موجب فهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي: $\frac{\text{الصادرات}-\text{الواردات}}{\text{الواردات}+\text{الصادرات}}*100$

والأسمدة في الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وقطر ولبنان ومصر والمغرب، والملابس الجاهزة في الأردن وتونس ومصر والمغرب، والمنتجات الجلدية والزيوت والشحوم في تونس، والمنتجات الإسمنتية في فلسطين ومصر، والألمنيوم في الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر، والمنتجات الحديدية في البحرين وعمان وقطر، والأجهزة الإلكترونية في تونس والمغرب، الملحق (13/4).

الميزة النسبية للمنتجات العربية[5]

لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يستخدم أيضا مؤشر الميزة النسبية، حيث تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للأسمدة في البحرين وتونس والجزائر وعمان وقطر، حيث بلغت 4.9 و5.1 و7.5 و7.1 و6.2 عام 2019 مقابل 4.3 و4.5 و6.9 و6.5 و5.7 عام 2018 على التوالي، وصناعة المنتجات البلاستيكية في السعودية وفلسطين ومصر حيث بلغت قيمة المؤشر 2.3 و2.5 و2.0 عام 2019 مقابل 2.1 و2.2 و1.8 عام 2018 على التوالي، وصناعة الألمنيوم في البحرين وفلسطين وقطر حيث بلغت قيمة المؤشر 15.4 و7.3 و2.0 عام 2019 مقابل 14.5 و5.0 و1.6 عام 2018 على التوالي، مما يدل على التمتع بميزة نسبية في صادرات هذه المنتجات وتحسن القدرة التنافسية لتلك الدول في هذه المنتجات. في المقابل، شهد هذا المؤشر انخفاضاً بالنسبة للملابس الجاهزة في تونس والمغرب حيث بلغت قيمته 2.9 و2.1 عام 2019 مقابل 3.3 و2.3 عام 2018 على التوالي، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا حيث بلغت قيمة المؤشر 47.9 عام 2019 مقابل 51.7 عام 2018، ويشير ذلك إلى تراجع نسبي في درجة التنافسية في هذه المنتجات بهذه الدول، الملحق رقم (14/4).

الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم [6]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات الأسمدة في الأسواق العالمية بالنسبة لكل من الأردن وعمان بنسبة بلغت 1.3 في المائة و1.4 في المائة عام 2019 مقابل 1.2 في المائة و1.0 في المائة عام 2018 على التوالي، وحصة صادرات صناعة الألمنيوم في كل من السعودية والبحرين بنسبة بلغت 1.2 في المائة و1.1 في المائة عام 2019 مقابل 1.1 في المائة، و1.0 في المائة عام 2018 على التوالي، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق في تلك السلع. وفي مقابل ذلك، انخفضت الحصة السوقية لصناعة الألمنيوم في الامارات بنسبة بلغت 3.1 في المائة خلال سنة 2019، مقابل 3.3 في المائة خلال سنة 2018، وحصة صادرات المنتجات البلاستيكية في السعودية حيث بلغت حصتها 2.9 في المائة خلال سنة 2019 مقابل 3.1 في المائة عام 2018، وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

---

(5) يعادل هذا المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. فاذا كانت قيمة المؤشر اكبر من واحد فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: $RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$ حيث أن x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة و w: مؤشر نسبة إلى العالم.

(6) يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

نظرة عامة

شهدت سوق النفط العالمية خلال عام 2020 وبخاصة في النصف الأول منه تطوراً فريداً من نوعه تمثل في مزيج من صدمتي العرض والطلب. حيث فرضت غالبية دول العالم قيوداً على السفر وتدابير عزل صارمة للحد من تفشي جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى انكماش غير مسبوق في أداء الاقتصاد العالمي كان الأول مُنذ الأزمة المالية العالمية، والأكبر مُنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. فقد تراجع حجم التجارة العالمية، وهبط نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وتراجع الطلب العالمي على النفط للمرة الأولى مُنذ عام 2009 وبشكل قياسي بلغ نحو 9.5 مليون برميل/يوم مقارنة بنمو بلغ نحو 1.1 مليون برميل/يوم عام 2019، ليسجل بذلك أدنى مستوى له مُنذ ثمانية أعوام وهو 90.5 مليون برميل/يوم.

وعلى وقع تلك المعطيات، انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق، بأعلى وتيرة لها مُنذ عام 2015. وفي إطار السعي نحو إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، توصلت دول "أوبك+"، وبعض الدول الرئيسة الأخرى المنتجة للنفط ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج، ليتراجع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2020 بنحو 6.3 مليون برميل/يوم، ويبلغ أدنى مستوى له مُنذ عام 2014 وهو 93.7 مليون برميل/يوم، حيث تراجعت امدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية بنحو 3.8 مليون برميل/يوم على خلفية التزامها باتفاق تعديل كميات الإنتاج وقيام كل من السعودية والكويت والإمارات بتخفيضات إضافية طوعية على إنتاجهم خلال شهر يونيو 2020، والانخفاض الحاد في إنتاج ليبيا بسبب إغلاق الموانئ وحقول النفط، وتراجع إنتاج إيران وفنزويلا نتيجة الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليهما، لتصل إلى نحو 30.8 مليون برميل/يوم. كما انخفضت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 2.5 مليون برميل/يوم لتصل إلى 62.9 مليون برميل/يوم. ومن ناحية أخرى ارتفعت المخزونات النفطية العالمية بشكل كبير مقارنة بالزيادة المحققة خلال العام السابق، فيما تحققت خلال عام 2020 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 2.6 في المائة و0.1 في المائة على التوالي.

وفيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد تم تحقيق 12 اكتشافاً نفطياً و9 اكتشافات غازية خلال العام، واستحوذت الدول العربية على نحو 55.7 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.5 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 26.8 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 15.1 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2020. في المقابل، انخفض استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2020 بنحو 743 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 5.1 في المائة ليصل إلى نحو 14 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية إحتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 97.7 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

فيما يخص المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية، فقد شهدت انخفاضاً حاداً في مستوياتها خلال عام 2020 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 28.0 و36.2 في المائة، مما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية عام 2020 بلغت نسبته 43.4 في المائة.

الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات

شهدت صناعة النفط والغاز العالمية خلال عام 2020 تراجعاً في عدد عقود النفط والغاز، حيث وجدت الشركات صعوبةً في المضي قدماً بسبب التحديات التي واجهت رؤوس الأموال، وتراجعِ أسعار النفط والتحديات التشغيلية بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، وانخفضت الاستثمارات في مجال الاستكشاف والإنتاج بأكثر من 30 في المائة مقارنة بعام 2019. وفي هذا السياق، أشارت شركة Rystad Energy لأبحاث الطاقة إلى أنه ولمواجهة الطلب على النفط خلال العقود الثلاثة القادمة أي حتى عام 2050، لابد من تنشيط عمليات الاستكشاف، وضخ نفقات رأسمالية فيها تناهز ثلاث تريليونات دولار.

النشاط الاستكشافي والتطويري

على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19 المُستجد، فقد شهدت الصناعة البترولية في الدول العربية نشاطات متنوعة خلال عام 2020. فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في الإمارات، أعلنت شركة "أدنوك" عن إرساء عقد بقيمة 519 مليون دولار لتوسيع نطاق مشروع المسح الجيوفيزيائي ثلاثي الأبعاد الذي تقوم بتنفيذه في إمارة أبو ظبي، الذي يعد أكبر مشروع مسح لمناطق برية وبحرية في العالم. علاوة على ذلك، أعلنت الشركة عن بدء إنتاج الغاز غير التقليدي من امتياز حوض "غاز الذياب" في مدينة "الرويس" على بعد 200 كم إلى الغرب من مدينة أبو ظبي. وهو ما يشكل خطوة هامة على طريق سعي الإمارات إلى إنتاج نحو 30 مليون م3/ي من موارد الغاز غير التقليدية قبل عام 2030.

وفي السعودية، أعلنت شركة "أرامكو" عن إطلاق أكبر مشروع لتطوير غاز السجيل (الصخري) خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عبر مشروع تطوير حقل "الجافورة"، الذي تقدر تكاليفه بنحو 110 مليار دولار. يقدر حجم احتياطيات الغاز في الحقل بنحو 5.6 تريليون متر مكعب، ومن المتوقع أن يصل إنتاجه إلى حوالي 62 مليون م3/ي عام 2036 عند اكتمال عمليات التطوير، إضافة إلى 550 ألف ب/ي من المتكثفات.

وفي البحرين، مُنحت شركة Petrofac عقداً يندرج ضمن خطة تطوير إنتاج الغاز من حقل "العوالي"، تغطي وضع عدة آبار على الإنتاج.

وفي الجزائر، وقعت شركة "سوناطراك" عقداً بقيمة 400 مليون دولار مع الشركة الإيطالية Maire Tecnimont، لتطوير مشروع "بئر السبع" النفطي الذي يقع جنوب البلاد. يشمل المشروع إقامة محطة لمعالجة النفط في حقل "بئر السبع" على بعد 40 كم من "حاسي مسعود" أكبر مدينة نفطية في الجزائر. ويتضمن محطة لضغط الغاز وأخرى لحقن المياه في الآبار، علاوة على ربط 33 بئراً لتجميع إنتاجها من الخام.

وفي ليبيا، تم وضع حقل "سيناون م ن 100" على الانتاج، حيث تتضمن المرحلة الأولى من تطويره إنتاج 10 آلاف ب/ي، ويتوقع أن يصل معدل الإنتاج بعد المرحلة الثانية من التطوير إلى 50 ألف ب/ي.

وفي مصر، جرى التوقيع على اتفاقيتي استكشاف جديدتين في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع شركة ExxonMobil، وذلك باستثمارات حدها الأدنى 332 مليون دولار، ومنح توقيع قدرها 17 مليون دولار مع التزام بحفر 7 آبار على الأقل.

وفي قطر، أعلنت شركة "قطر للبترول" عن بدء حملة لحفر الآبار التطويرية لمشروع "توسعة حقل الشمال". وبدأ الحفر في أول بئر من مجموع 80 بئراً. يهدف المشروع إلى زيادة القدرة الإنتاجية لقطر من الغاز الطبيعي المُسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 110 مليون طن سنوياً في عام 2025، و126 مليون طن سنوياً عام 2027.

وفي الكويت، أعلنت "شركة نفط الكويت" عن بدء تشغيل مشروع النفط الثقيل في شمال البلاد، يشمل وحدة إنتاج للنفط الثقيل وحقن البخار ومد أنبوب لنقل النفط الثقيل من شمال الكويت إلى مناطق التجميع في مدينة الاحمدي، والتي سيتم فيها إنشاء 4 خزانات بسعة 300 ألف برميل لكل منها. وتستهدف المرحلة الأولى من المشروع إنتاج 60 ألف ب/ي، ومع استمرار عمليات التطوير يتوقع أن يصل الإنتاج إلى نحو 270 ألف ب/ي من النفط الثقيل بحدود عام 2030.

وفي عُمان، بدأت عمليات الإنتاج من حقل "غزير" للغاز الطبيعي، وذلك ضمن المرحلة الثانية من تطوير منطقة الإمتياز مربع 61، ويتوقع للإنتاج الكلي من القاطع أن يصل إلى أكثر من 42 مليون م3/ي من الغاز خلال السنوات القليلة القادمة، علاوة على إنتاج 65 ألف ب/ي من المتكثفات. ومن المتوقع أن تصل التكلفة الرأسمالية الإجمالية لمشروعي "خزان" و"غزير" إلى 16 مليار دولار.

وفي تونس، بدأ الإنتاج من حقل "نوارة" للغاز الطبيعي بمحافظة تطاوين، الذي اكتشف عام 2008. ويتوقع أن يصل إنتاج الحقل إلى 2.7 مليون م3/ي من الغاز، و7000 ب/ي من النفط، علاوة على 3200 ب/ي من غاز البترول المسال.

فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم تراجعاً من 2177 حفارة عام 2019 الى 1375 حفارة عام 2020، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 36.8 في المائة. ومن الملاحظ أن التقلبات في أسعار النفط تؤثر بشكل ملحوظ على عدد الحفارات العاملة. وهذا ما يعطي مؤشراً على عدد الآبار المحفورة سواء التطويرية أو الاستكشافية، ويمكن أن يمتد تأثيره إلى عدد الاكتشافات الجديدة على المدى البعيد.

وتشير أحدث البيانات المتاحه إلى أنه قد تم خلال عام 2020 تحقيق 85 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، منها 52 اكتشافاً للنفط، و33 اكتشافاً للغاز الطبيعي. ومن ضمن تلك الاكتشافات هناك 21 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها 12 اكتشافاً للنفط و9 اكتشافات للغاز الطبيعي. ومن الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة، في الإمارات، حققت "مؤسسة نفط الشارقة الوطنية" اكتشافاً جديداً للغاز عبر البئر "محاني-1" أنتج عند اختباره بمعدل 1.4 مليون م3/ي. كما أعلنت شركة "أدنوك"، عن اكتشاف جديد للغاز في المنطقة التي تقع بين "جبل علي/دبي" و"سيح السديرة/أبوظبي". قدرت الاحتياطيات في الاكتشاف بنحو 2.3 تريليون متر مكعب.

وفي العراق، تم تحقيق اكتشاف جديد للنفط عبر البئر "بعشيقة-2"، وأنتج عند اختباره بمعدل 3500 ب/ي من النفط، و510 آلاف م3/ي من الغاز.

وفي السعودية، أعلن عن اكتشاف للنفط في "أبرق التلول"، حيث تدفق النفط من مكمن "الشرورا" بمعدل 3189 ب/ي علاوة على 93 ألف م3/ي من الغاز، و49 ب/ي من المتكثفات. كما أُعلن عن اكتشاف آخر للغاز في "هضبة الحجرة" في منطقة الجوف، لإنتاج الغاز الغني بالمتكثفات من مكمن "الصَارة" بمعدل 453 ألف م3/ي، إضافة إلى 1944 ب/ي من المتكثفات.

وفي مصر، أعلنت شركة Eni عن تحقيق اكتشاف للغاز في منطقة امتياز "شمال الحمّاد"، وكذلك اكتشاف الغاز في حقل "بشروش" في منطقة "نوروس الكبرى".

وفي الكويت، تم الإعلان عن اكتشاف حقلين نفطيين جديدين، الأول في حقل "حومه"، حيث أنتج البئر بمعدل 1452 ب/ي من المكمن "الجوراسي". أما الاكتشاف الثاني فتحقق عبر البئر "القشعانية-1" شمال الكويت قرب حقلي الروضتين والصابرية، والذي أنتج عند اختباره بمعدل 1819 ب/ي من النفط الخفيف، علاوة على نحو 80 ألف م3/ي من الغاز المصاحب.

الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2020، لتصل إلى 1284.3 مليار برميل، أي بنسبة زيادة 2.6 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. بالنسبة للدول العربية، فقد استقرت تقديرات

الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2020 عند نفس المستوى المحقق في نهاية العام السابق وهو 715.8 مليار برميل. والجدير بالذكر أن نسبة 92.7 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي استأثرت بحصة 37.3 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 20.7 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.7 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، كما يوضح الملحق (1/5) والشكل (1).

الشكل (1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2020

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2020.

الشكل (2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2020

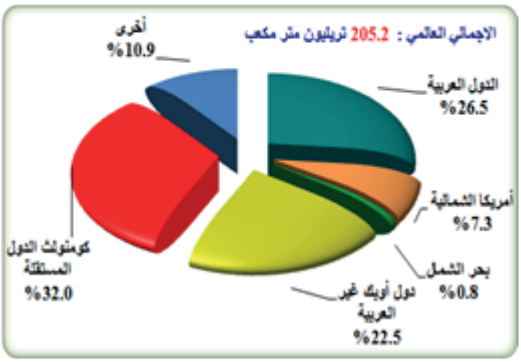

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2020.

كما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً عند نهاية عام 2020 بنسبة 0.1 في المائة لتصل الى 205.2 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية لعام 2020، فقد استقرت عند نفس المستوى المحقق في نهاية عام 2019، وهو 54.4 تريليون متر مكعب. والجدير بالذكر أن نسبة 71.9 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية تتركز في ثلاث دول عربية وهي قطر التي استأثرت بحصة 43.8 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها السعودية بنسبة 16.9 في المائة، والإمارات بنسبة 11.2 في المائة. وقد حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطيات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2020. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 26.5 في المائة من الاحتياطيات العالمية، كما يوضح الملحق (2/5) والشكل (2).

ومن ناحية أخرى، ارتفعت **تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري** لعام 2020 بنسبة 0.4 في المائة لتصل إلى نحو 1074 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يُستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

أما فيما يخص القدرات المتاحة من الطاقات المتجددة عالمياً فقد ارتفعت في عام 2020 بنسبة 10.3 في المائة مقارنة بعام 2019 لتصل إلى نحو 2799 جيجاواط. استحوذت الطاقة الكهرومائية على حصة 47.6 في المائة من الاجمالي، يليها طاقة الرياح بحصة 26.2 في المائة والطاقة الشمسية بحصة 25.5 في المائة، وباقي الطاقات المتجددة بحصة 0.7 في المائة. وبالنسبة للدول العربية، فقد ارتفعت قدراتها المتاحة من الطاقات المتجددة في عام 2020 بنسبة 6.3 في المائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 23.4 جيجاواط، أي ما يمثل حوالي 0.8 في المائة فقط من الإجمالي العالمي. ويعزى ذلك بشكل

رئيس إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كلاً من الامارات والأردن، إلى جانب ارتفاع قدرات توليد طاقة الرياح في كلاً من المغرب والأردن.

الإنتاج

النفط والغاز الطبيعي

شهد إجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية انخفاضاً كبيراً بنحو 6.3 مليون برميل/ يوم في عام 2020، أي بنسبة 6.3 في المائة مقارنة بعام 2019 ليصل إلى 93.7 مليون برميل/ يوم وهو أدنى مستوى له مُنذ عام 2014. فقد انخفض إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بنحو 2.5 مليون برميل/يوم أي بنسبة 3.8 في المائة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 62.9 مليون برميل/يوم خلال عام 2020 وهو ما يمثل نحو 67.1 في المائة من الإجمالي العالمي. وقد كان مصدر الجزء الأعظم من ذلك التراجع هو انخفاض الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

يُذكر في هذا السياق، أن إنتاج روسيا خلال عام 2020 قد انخفض على خلفية اتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول أوبك+، كما انخفض إنتاج النفط الصخري وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية من الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية جائحة كوفيد-19 وموسم الأعاصير القياسي الذي إجتاح مركز صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسبب في تراجع معدل إنتاج النفط الخام الأمريكي خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2020 بأعلى وتيرة أسبوعية له على الإطلاق ليصل إلى أدنى مستوياته مُنذ شهر يناير 2018.

وانخفضت الإمدادات النفطية لدول أوبك بنحو 3.8 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 30.8 مليون برميل/يوم، وهو ما يمثل نحو 32.9 في المائة من الإجمالي العالمي. وذلك على خلفية التزام دول أوبك باتفاق تعديل كميات الإنتاج مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها، مع إجراء كل من السعودية والكويت والامارات لتخفيضات إضافية طوعية على إنتاجهم بلغت 1 مليون ب/ي و80 ألف ب/ي و100 ألف ب/ي على التوالي خلال شهر يونيو 2020، والانخفاض الحاد في إنتاج ليبيا بسبب إغلاق الموانئ وحقول النفط، وتراجع إنتاج إيران وفنزويلا نتيجة الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليهما. الجدير بالذكر أن دول أوبك، وعلى رأسها الدول الأعضاء في منظمة أوابك، قد بذلت جهوداً مكثفة بغية الحفاظ على توازن السوق النفطية العالمية، لاسيما في ظل انكماش أداء الاقتصاد العالمي، نتيجة جائحة كوفيد-19 التي كان لها انعكاسات حادة على أداء السوق النفطية العالمية والصناعة ككل. حيث توصلت مجموعة دول أوبك+ ومن ضمنها عشر من الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى اتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج بمشاركة بعض منتجي النفط الأخرين ومن بينهم الولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب هذا الاتفاق والقرارات اللاحقة تم إجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل/يوم مطلع شهر مايو 2020، لفترة أولية بلغت ثلاثة أشهر أنتهت في نهاية شهر يوليو 2020. وخلال الفترة المتبقية من عام 2020 تم تقليص تخفيضات الانتاج إلى 7.7 مليون برميل/يوم. بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 21.9 مليون برميل/يوم في عام 2020، بانخفاض كبير بلغ 2.7 مليون برميل/يوم بالمقارنة مع عام 2019، أي بنسبة تراجُع بلغت نحو 11 في المائة. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 26.9 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت 28.3 في المائة خلال العام السابق، الملحق (5/ 3) والشكل (3).

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2016 – 2020)، (مليون ب/ي)

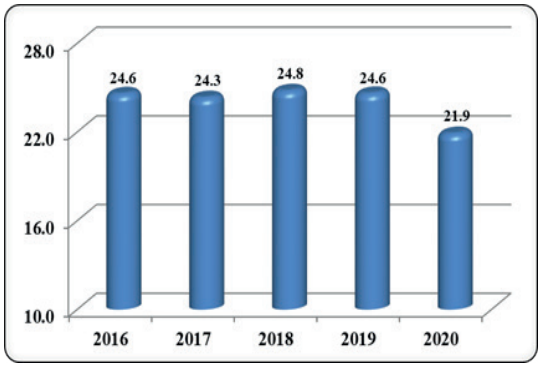

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2020.

على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع إنتاج النفط الخام خلال عام 2020 في أربع دول عربية فقط، حيث ارتفع في مصر إلى 595 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 13.1 في المائة، وفي البحرين بنسبة 0.1 في المائة ليصل إلى 194.2 ألف برميل/يوم، وفي اليمن من 61 ألف برميل/ يوم إلى 66 ألف برميل/ يوم بنسبة ارتفاع 8.2 في المائة، وفي سورية إلى 25.2 ألف برميل/يوم، مقابل 24 ألف برميل/يوم في عام 2019 بارتفاع بلغت نسبته 5 في المائة. وفي المقابل، انخفض إنتاج النفط الخام خلال عام 2020 في عشر دول عربية، حيث انخفض في السعودية بنسبة 6.1 في المائة ليصل إلى 9.2 مليون برميل/يوم، وفي الإمارات بنسبة 11.6 في المائة ليصل الى 2.7 مليون برميل/يوم، وفي الكويت بنسبة 8.9 في المائة ليصل إلى 2.4 مليون برميل/ يوم، وفي ليبيا من 1.1 مليون برميل/يوم إلى 422 ألف برميل/يوم أي بنسبة انخفاض بلغت 61.5 في المائة، وفي العراق بنسبة 13.8 في المائة ليصل إلى 3.9 مليون برميل/يوم، وفي قطر إلى 590 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 9.2 في المائة، وفي عُمان بنسبة 9.8 في المائة ليصل إلى 762 ألف برميل/يوم، وفي الجزائر بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى 888 ألف برميل/يوم. كما انخفض إنتاج النفط في كلاً من تونس والسودان، بنسبة 9.2 في المائة و39.2 في المائة على الترتيب.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي[1]، فقد انخفض بنسبة 7.5 في المائة ليصل إلى 10.6 مليون برميل/يوم. وبلغ إنتاج الدول العربية نحو 4.32 مليون برميل/يوم، لتستأثر بنحو 40.7 في المائة من الإجمالي العالمي. وتشير التوقعات إلى ارتفاع الإمدادت النفطية العالمية خلال عام 2021 انعكاساً لاتفاق دول أوبك+ الذي يقضي بالرفع التدريجي للانتاج في ظل التفاؤل بشأن انتعاش الاقتصاد العالمي بشكل أسرع خلال النصف الثاني من عام 2021، وارتفاع إنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج والصين والبرازيل.

وفيما يخص الغاز الطبيعي المسوق[2] على المستوى العالمي، انخفضت الكميات المسوقة منه خلال عام 2020 بحوالي 2.8 في المائة لتصل إلى نحو 3863 مليار متر مكعب، أي بانخفاض قدره 113 مليار متر مكعب. شكلت حصة الدول العربية مُجتمعة نحو 15.1 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بنحو 14.9 في المائة للمستوى المحقق خلال العام السابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد انخفض من 590.7 مليار متر مكعب في عام 2019 إلى584.6 مليار متر مكعب في عام 2020، أي بانخفاض قدره 6.1 مليار متر مكعب، ما يُشكل 1 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في ثلاث دول، حيث ارتفعت في عُمان بنسبة 39.3 في المائة لتصل إلى 46.4 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 0.8 في المائة لتصل إلى 112.1 مليار متر مكعب، وفي البحرين بنسبة 0.6 في المائة لتصل إلى 16.4 مليار قدم مكعب. في المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز في كل من الكويت بنسبة 16.2 في المائة لتصل إلى 15 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 9.9 في المائة لتصل إلى 58.5 مليار متر مكعب، وفي سورية بنسبة 9.1 في المائة لتصل إلى 3 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 8.3 في المائة لتصل إلى 13.3 مليار متر مكعب، وفي الجزائر بنسبة 6.3 في المائة لتصل إلى 81.5 مليار متر مكعب، وفي العراق والامارات بنسبة 4.5 في المائة لتصل إلى 10.5 و55.4 مليار متر مكعب على الترتيب، وفي قطر بنسبة 0.5 في المائة لتصل إلى 171.3 مليار متر مكعب. واستقرت الكميات المسوقة من الغاز في كل من تونس واليمن والأردن والمغرب عند نفس المستويات المحققة خلال العام السابق، الملحق (4/5).

[1] سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

[2] الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

مصادر الطاقة الأخرى

انخفض الإنتاج العالمي من الفحم للمرة الأولى في أربعة أعوام ليصل إلى حوالي 3812 مليون طن مكافئ نفط عام 2020 مشكلاً تراجعاً بنسبة 5.2 في المائة مُقارنةً بعام 2019. وقد جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2020 إلى نحو 1933 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 50.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدى إنتاجه مليون طن مكافئ نفط. وفيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 572.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2020 مُسجلةً انخفاضاً بنسبة 4.1 في المائة مقارنةً بعام 2019. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 911.5 مليون طن مكافئ نفط في عام 2020، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة بالمقارنة مع عام 2019. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى [3] فقد ارتفع بنسبة 9.7 في المائة ليصل إلى 757.4 مليون طن مكافئ نفط في عام 2020.

الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2020 نحو 13.3 مليار طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 267.1 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة انخفاض حوالي 4.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2019. استأثرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحصة 39 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل 61 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 31.2 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2020، وبلغت حصة الفحم 27.2 في المائة، والغاز الطبيعي 24.7 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.9 في المائة، والطاقة النووية 4.3 في المائة، والطاقة المتجددة 5.7 في المائة.

[3] تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

انخفض الطلب العالمي على النفط في عام 2020 بشكل قياسي بلغ نحو 9.5 مليون برميل/يوم وهو أول انخفاض له مُنذ عام 2009 مقارنة بنمو بلغ نحو 1.1 مليون برميل/يوم عام 2019، ليصل إلى 90.5 مليون برميل/يوم وهو أدنى مستوى له مُنذ عام 2012. ويعزى ذلك إلى فرض غالبية دول العالم قيود على السفر وتدابير عزل صارمة للحد من تفشي جائحة كوفيد-19 وخاصة خلال النصف الأول من عام 2020، مما أدى إلى ركود غير مسبوق في أداء الاقتصاد العالمي هو الأول مُنذ الأزمة المالية العالمية، والأكبر مُنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. فقد انكمش الاقتصاد الأمريكي مسجلاً أسوأ أداء له مُنذ الحرب العالمية الثانية، وشهد اقتصاد منطقة اليورو انكماشاً هو الأول له مُنذ عام 2013، كما إنكمش الاقتصاد الياباني للمرة الأولى مُنذ عام 2009. بالنسبة للدول الآسيوية النامية، كان الاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الرئيس الوحيد الذي حقق نمواً خلال عام 2020، ولكن بأدنى معدل منذ عام 1976، وشهد الاقتصاد الهندي أيضاً إنكماشاً حاداً للمرة الأولى مُنذ عام 1979، الشكل (4).

الشكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، (2016 – 2020)

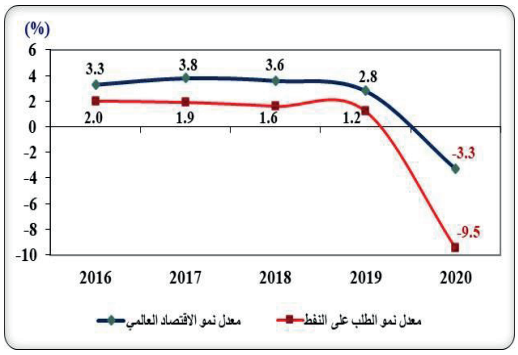

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2020.

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسة، انخفض مستوى الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل حاد بلغ نحو 5.6 مليون برميل/يوم خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 42.1 مليون برميل/يوم. كما انخفض

مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 3.9 مليون برميل/يوم، ليصل إلى 48.4 مليون برميل/يوم. أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2020، إذ انخفضت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 47.7 في المائة عام 2019 إلى 46.5 في المائة في عام 2020، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 52.3 في المائة إلى 53.5 في المائة، الجدول (1).

هذا وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021 بنحو 6 مليون ب/ي، ليصل إلى نحو 96.6 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط بنحو 2.6 مليون ب/ي، ليصل إلى 44.6 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع طلب بقية دول العالم بنحو 3.4 مليون ب/ي، ليصل إلى 51.9 مليون ب/ي. وذلك بدعم من برامج التحفيز وتخفيف إجراءات الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وسط تسارع في إطلاق حملات التطعيمات.

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
(2016 – 2020)

	2016	2017	2018	2019	2020[1]
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					
مليون ب/ي	**46.9**	**47.5**	**48.0**	**47.7**	**42.1**
الزيادة السنوية	1.1	1.3	1.1	(0.6)	(11.7)
(في المائة)					
دول العالم الأخرى [2]	**48.6**	**49.8**	**50.8**	**52.3**	**48.4**
مليون ب/ي					
الزيادة السنوية	2.7	2.5	2.0	3.0	(7.5)
(في المائة)					
اجمالي العالم					
مليون ب/ي	**95.5**	**97.3**	**98.8**	**100**	**90.5**
الزيادة السنوية	2.0	1.9	1.6	1.2	(9.5)
(في المائة)					

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2020.
(1) بيانات تقديرية.
(2) تضم كلاً من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث شكل هذان المصدران حوالي 97.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2020 نظراً لمحدودية المصادر الأخرى المُتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم، وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وانخفض الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2020 بنحو 5.1 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى 14 مليون (ب م ن/ي) بالمقارنة مع 14.7 مليون (ب م ن/ي) في عام 2019 بسبب جائحة كوفيد-19، الشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2016 – 2020)، (مليون ب م ن/ي)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2020.

جاء هذا الانخفاض بصورة رئيسة في خمس دول عربية وهي: السعودية بمقدار 250.1 ألف ب م ن/ي، العراق بمقدار 74.5 ألف ب م ن/ي، ومصر بمقدار 57 ألف ب م ن/ي، والامارات بمقدار 56.7 ألف ب م ن/ي، والجزائر بمقدار 53.7 ألف ب م ن/ي. ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 28.4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2020، يليها مصر بنسبة 13 في المائة، ثم الإمارات بنسبة 10.6 في المائة. ويُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في

اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها.

ومن ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد بلغ 11.7 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2020 بالمقارنة مع 13.2 ب م ن في عام 2016. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط ما بين 4.1 ب م ن في سورية و112.7 ب م ن في قطر. وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسة الأخرى في العالم، نلاحظ أن مجموعة الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعام 2020 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي لعام 2020 والمقدر بنحو 11.7 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2020 مرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى.

كثافة الطاقة في الدول العربية

من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة Energy Intensity الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار من إجمالي الناتج المحلي، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة.

والجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وقد أدى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية بوتيرة أقل من الانخفاض في اجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية في عام 2020، إلى انخفاض مؤشر كثافة الطاقة، حيث بلغ حوالي 0.85 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في عام 2020 مقارنة بنحو 0.86 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في العام السابق.

وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسة الأخرى في العالم، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلَّ مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية لعام 2020 عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2020 أعلى من المتوسط العالمي المقدر بنحو 0.74 برميل مكافئ نفط / ألف دولار، ومرتفعاً عن نظيره في مجموعة أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي، الشكل (6).

الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيس لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يلبي 51.5 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2020. ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 46.2 في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيس في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 2.3 في المائة في عام 2020، الجدول (2).

الشكل (6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسة عام 2020
(برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)

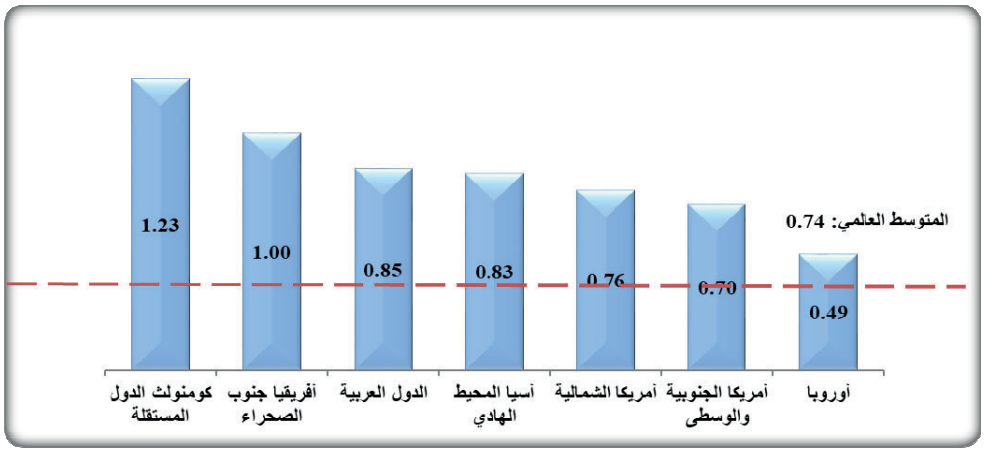

المصدر: مشتق عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2021 لصندوق النقد الدولي وبيانات استهلاك الطاقة تقديرية بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2021 لشركة بريتش بتروليوم.

الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد إحتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه انخفض إلى 7.2 مليون ب م ن/ ي في عام 2020 أي بنسبة 4 في المائة مقارنة بالعام السابق، بسبب جائحة كوفيد-19. ولكن على الرغم من ذلك الانخفاض فقد حافظ على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 51.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2020. يستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، وقطر. واستحوذت هذه الدول على 76.7 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2020. واستهلكت الدول العربية 10.9 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2020، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 46 في المائة، مقابل 43.1 في المائة لباقي دول العالم.

الجدول (2)
الطلب على الطاقة في الدول العربية (2016-2020)
(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

وفق المصدر	2016	2017	2018	2019		*2020	
				الكمية	%	الكمية	%
المنتجات البترولية **	7,140	7,051	7,114	6,888	46.8	6,450	46.2
الغاز الطبيعي	7,038	6,932	7,281	7,485	50.9	7,186	51.5
الطاقة الكهربائية	108	101	102	106	0.7	106	0.8
الفحم	168	178	224	228	1.6	222	1.5
إجمالي المصادر	14,454	14,262	14,721	14,707	100	13,964	100
نسبة التغير (%)		(1.3)	3.2	(0.1)		(5.1)	

* بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.

** المنتجات البترولية تشتمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2020.

المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية بالدول العربية في عام 2020 انخفاضاً بنسبة 6.4 في المائة ليصل إلى 6.5 مليون ب م ن/ ي بالمقارنة مع 6.9 مليون ب م ن/ ي في عام 2019. بلغت حصة الدول العربية 7.8 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2020، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 45.2 في المائة، مقابل 47 في المائة لباقي دول العالم. جاء الجزء الأكبر من الانخفاض في حجم الاستهلاك العربي من المنتجات البترولية في عام 2020 بشكل أساسي من أربع دول، وهي: السعودية التي بلغ حجم الانخفاض فيها 169.7 ألف ب م ن/ ي، والعراق 58.6 ألف ب م ن/ ي، والكويت بنحو 31.2 ألف ب م ن/ ي، وانخفاض بمقدار 23.9 ألف ب م ن/ ي في الجزائر. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الأربع سالفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل حوالي 58 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2020، حيث استحوذت السعودية على 32.6 في المائة من الإجمالي العربي، تليها العراق بحصة 13.3 في المائة، والجزائر بحصة 6.5 في المائة، والكويت بحصة 5.6 في المائة. وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2020 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 31.9 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 27.1 في المائة، ثم منتج زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 18.2 في المائة، ثم منتج غاز البترول المُسال بحصة وصلت 8.6 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 5.3 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.7 في المائة. وبلغت حصة المنتجات الأخرى 8.2 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (3).

الجدول (3)
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، 2020
(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2057.6	31.9
الغازولين	1748.0	27.1
زيت الوقود	1173.9	18.2
غاز البترول المسال	554.7	8.6
وقود الطائرات	341.9	5.3
الكيروسين	45.2	0.7
منتجات أخرى	528.7	8.2
الإجمالي	**6450.0**	**100.0**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2020.

الطاقة الكهرومائية

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً جداً في مزيج الطاقة المُستهلكة في الدول العربية، وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. وقد بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو 106 ألف ب م ن/ ي في عام 2020. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.8 في المائة. واستهلكت الدول العربية 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2020، وبلغت حصة دول

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 34.4 في المائة، مقابل 65 في المائة لباقي دول العالم.

هذا وتسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2020 بنسبة 6.3 في المائة مقارنة بعام 2019 ليصل إلى نحو 23.4 جيجاواط، أي ما يمثل 0.8 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 2799 جيجاواط خلال نفس العام.

استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية على حصة تقدر بنحو 47.7 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية بحصة 35.2 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بحصة 15.6 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.5 في المائة.

الفحـم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة في مزيج الطاقة المستهلكة عربياً، وفي عدد قليل من الدول هي الإمارات ومصر والسعودية والجزائر، يقدر إجمالي استهلاكها بنحو 222 ألف ب م ن/ ي في عام 2020 أي ما يعادل 1.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

واستهلكت الدول العربية نحو 0.3 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2020، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 18.1 في المائة، مقابل 81.6 في المائة لباقي دول العالم.

آفاق مزيج الطاقة المستهلكة عربياً

فيما يخص آفاق مزيج الطاقة في الدول العربية، يتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040. حيث من المتوقع أن يستحوذ الغاز الطبيعي على حصة تبلغ نحو 49.7 في المائة من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة حتى عام 2040، بينما ستبلغ حصة النفط نحو 44.9 في المائة، يليها الطاقات المتجددة بحصة 3.9 في المائة، والطاقة النووية بحصة 1.3 في المائة، والفحم بحصة 0.2 في المائة.

من المتوقع أن يتجاوز النمو في الطلب على النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى حتى عام 2040، لتساهم بما يقارب من ربع الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على النفط ونحو 12.6 في المائة من الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي.

بينما يتوقع أن يحقق الطلب على الطاقات المتجددة أسرع معدلات النمو بين المصادر الأولية الأخرى للطاقة في الدول العربية، وسيأتي الجزء الأكبر من النمو من المغرب ومصر والسعودية، والجزائر والإمارات والكويت. إلاّ أنه من المتوقع أن تكون مساهمة الدول العربية في الزيادة في إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2040 ضئيلة مقارنة بالمجموعات الدولية الرئيسة الأخرى نظراً للأساس المتدني في حصة الدول العربية من إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة المتجددة.

الإطار (1)
الهيدروجين كوقود للمستقبل

يُعد الهيدروجين من أبسط العناصر وأكثرها وفرة، يمكن تخزينه واستخدامه لنقل الطاقة القابلة للاستخدام، فهو عنصر كيميائي حامل للطاقة وليس مصدراً لها، وباستطاعته تخزين كمية هائلة من الطاقة، كما يمكن استخدامه في خلايا الوقود لتوليد الكهرباء أو الطاقة والحرارة وهو وقود نظيف أي عندما يُستهلك في خلية وقود لا ينتج إلا الماء والكهرباء والحرارة. ولكن من غير الممكن إيجاد الهيدروجين بشكل منفرد في الطبيعة ويجب إنتاجه من المركبات الكميائية التي تحتويه. وهناك مجموعة متنوعة من أنواع الوقود قادرة على إنتاج الهيدروجين، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والنووية والغاز الطبيعي والفحم والنفط. يمكن نقل الهيدروجين كغاز عن طريق خطوط الأنابيب أو في شكل سائل بواسطة السفن، مثل الغاز الطبيعي المسال. كما يمكن تحويله إلى كهرباء وميثان لتزويد المنازل بالطاقة وصناعة التغذية، وإلى وقود للسيارات والشاحنات والسفن والطائرات. يُعتبر الهيدروجين جزءاً لا يتجزأ من صناعة الطاقة، فمُنذ منتصف القرن العشرين أصبح استخدام الهيدروجين شائعاً في صناعة تكرير النفط. ويُعد إمداد المستخدمين الصناعيين بالهيدروجين في الوقت الحالي من الأعمال التجارية الرئيسة على مستوى العالم. هذا ويستمر الطلب على الهيدروجين في الارتفاع حيث نما بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 1975، ليصل الطلب العالمي الحالي على الهيدروجين النقي إلى حوالي 70 مليون طن في السنة أو ما يعادل حوالي 330 مليون طن من النفط المكافئ، يتم إنتاجه من استخدام نسبة 6 في المائة من استهلاك الغاز الطبيعي العالمي ونسبة 2 في المائة من استهلاك الفحم العالمي. وتعتمد الأسواق الحالية للهيدروجين على ما يتمتع به من سمات تشمل خفه وزنه وقابليته للتخزين ومحتواه العالي من الطاقة لكل وحدة كتلة وإمكانية إنتاجه بسهولة على نطاق صناعي.

يرتكز الاهتمام المتزايد بالاستخدام الواسع النطاق للهيدروجين لأنظمة الطاقة المتجددة إلى حد كبير على سمتين إضافيتين: أولاً، يمكن استخدام الهيدروجين بدون انبعاثات مباشرة لملوثات الهواء أو غازات الاحتباس الحراري. وثانياً: يمكن إنتاجه من مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة منخفضة الكربون، حيث يمكن إنتاجه من الكهرباء المتجددة والكتلة الحيوية والطاقة النووية. ومن التحديات المستقبلية التي تواجه إنتاج الهيدروجين هو إزالة الكربون منه. إذ سيستلزم ذلك استخدام (1) الكهرباء المتجددة (والنووية) لإنتاج الهيدروجين الأخضر و(2) الغاز الطبيعي المقترن بتخزين ثاني أكسيد الكربون أو تحويله إلى كربون صلب لإنتاج الهيدروجين الأزرق. كما تتمثل التحديات الرئيسة للهيدروجين في التكلفة والاستدامة والموثوقية والأداء، فضلاً عن الافتقار إلى البنية التحتية للهيدروجين. ويتطلب تحقيق تسويق واسع النطاق، أن تدخل تقنيات استخدام الهيدروجين أسواقاً أكبر وتكون قادرة على التنافس مع التقنيات الحالية من حيث تكلفة دورة الحياة والأداء والمتانة والأثر البيئي. يجب أيضاً معالجة الحواجز غير الفنية، مثل تطوير القوانين والتشريعات والمعايير ذات الصلة، وتعزيز أفضل الممارسات للسلامة، وتطوير سلسلة التوريد والقوى العاملة الماهرة.

هذا وقد أظهر أحدث تقرير عن "الاستثمار العالمي في التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون" صادر عن Bloomberg في شهر يناير 2021، أن حجم الاستثمارات العالمية في الهيدروجين قد بلغت ما يقرب من 1.5 مليار دولار خلال عام 2020، منخفضة بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2019. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مبيعات خلايا وقود الحافلات بسبب القيود على التنقل المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وأشار التقرير إلى ارتفاع الاستثمارات في مجال تقنية التحليل الكهربائي بفضل الاهتمام العالمي المتزايد بإنتاج الهيدروجين الأخضر وهو وقود خالي من الكربون. يتم تصنعيه عن طريق التحليل الكهربائي باستخدام الطاقة المتجددة من الرياح والطاقة الشمسية لفصل الماء إلى مكوناته الرئيسة وهي هيدروجين وأكسجين. ويُعد الهيدروجين الأخضر ناقل للطاقة يمكن استخدامه في العديد من التطبيقات المختلفة، حيث يمكن استخدامه في الصناعة، وتخزينه في خطوط أنابيب الغاز الطبيعي لتشغيل الأجهزة المنزلية، كما يمكنه نقل الطاقة المتجددة عند تحويله إلى ناقل مثل الأمونيا، وهو وقود خالي من الكربون لقطاع النقل، غير أن استخدامه الفعلي لا يزال محدوداً للغاية.

وتقوم عدة دول عربية باستثمارات كبيرة في الهيدروجين الأخضر، من بينها السعودية التي عرضت نقل الهيدروجين الأخضر عبر خط أنابيب إلى أوروبا، ضمن خطتها لتوليد الهيدروجين من الطاقة الشمسية في مصنع تبلغ قيمته 5 مليارات دولار في مدينة نيوم المستقبلية التي يجري إنشائها على البحر الأحمر، بدءاً من عام 2025. حيث تستهدف السعودية إنتاج 50 في المائة من احتياجات الطاقة لديها عبر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. ويواجه الهيدروجين الأخضر مجموعة من التحديات، أولها - ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث تعتمد تكلفة إنتاجه بشكل رئيس على التكلفة الاستثمارية للمحللات الكهربائية، وتكلفة الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة. وثانيها - الافتقار إلى البنية التحتية وبخاصة تلك المرتبطة بالنقل والتخزين، وثالثها، فقدان كبير في الطاقة المستخدمة للإنتاج خلال عمليات التحليل الكهربائي والتحويل. ويشير أحدث تقرير عن "آفاق تحول استخدام الطاقة العالمية" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أنه بحلول عام 2050، سيتم تخصيص 30 في المائة من استخدامات الكهرباء المولدة بالطاقة المتجددة لإنتاج الهيدروجين الأخضر والهيدروجين ومشتقاته. حيث يمثل الهيدروجين ومشتقاته معاً حوالي 12 في المائة من إجمالي استخدام الطاقة النهائي. ولتحقيق هذا الأمر ستكون هناك حاجة إلى ما يقرب من 5000 جيجاواط من قدرة المحلل الكهربائي للهيدروجين بحلول عام 2050 مقارنة بنحو 0.3 جيجاواط فقط حالياً. وفي الوقت الذي يسعى فيه العالم جاهداً لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والوصول إلى حياد الكربون بحلول عام 2050، تمثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والنقل تحدياً كبيراً، حيث يصعب الحد من الانبعاثات بشكل خاص في قطاعات مثل صناعة الصلب والأسمنت والطيران والشحن لمسافات طويلة.

ومن المتوقع أن يصبح الهيدروجين الأخضر الذي تنتجه الطاقة المتجددة مساهماً رئيساً في التخلص من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ورفع كفاءة الطاقة التي يجب أن تكون منخفضة التكلفة على نطاق واسع، بما في ذلك للاقتصادات النامية التي تسعى لبناء أنظمة طاقة مستقبلية مستدامة. بينما لا يزال السوق العالمي للهيدروجين الأخضر ناشئاً، فإنه يمكن أن يلعب دوراً بارزاً في تحول الطاقة في المستقبل. فالتوافر الواسع لموارد الطاقة المتجددة الخالية من الكربون تجعل الهيدروجين الأخضر خياراً جديراً بالأهتمام لتحقيق الاستدامة، وهناك إجماع على أن الهيدروجين الأخضر سيكون ضرورياً لتحقيق أهداف اتفاقية باريس لتغير المناخ، نظراً لوجود قطاعات معينة من الاقتصاد يصعب التخلص من انبعاثاتها. وتشير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أنه بحلول عام 2050، سيصل الطلب العالمي على الهيدروجين إلى 613 مليون طن، ليستحوذ الهيدروجين الأخضر على ثلثي هذا الطلب المتوقع.

المخزون النفطي

شهد النصف الأول من عام 2020 ارتفاعاً كبيراً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في ظل فائض المعروض النفطي على خلفية الانخفاض الحاد في الطلب على النفط بسبب جائحة كوفيد-19 لتبلغ 10.135 مليار برميل مع نهاية الربع الثاني، مرتفعةً بنسبة 13.2 في المائة بالمقارنة بالربع المماثل من عام 2019. وانخفضت المخزونات النفطية العالمية بعد ذلك بدعم من تراجع الإمدادات النفطية على خلفية اتفاق دول أوبك+ وتحسن الطلب عقب تخفيف القيود المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد لتبلغ 9.380 مليار برميل مع نهاية الربع الرابع من العام، مرتفعةً بنحو 507 مليون برميل، أي بنسبة 5.7 في المائة بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق. وبعد وصول المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 2.988 مليار برميل في نهاية الربع الأول 2020، ارتفع في نهاية الربع الثاني بنحو 223 مليون برميل، قبل أن ينخفض خلال الربع الثالث بنحو 27 مليون برميل، وواصل انخفاضه خلال الربع الرابع من عام 2020 وبشكل أكبر بلغ 147 مليون برميل مسجلاً 3.037 مليار برميل. يذكر أن الوصول بالمخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة (2015-2019)، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الزيادة في المخزون عن هذا المتوسط قد تراجعت في شهر يناير 2020، لتصل إلى نحو 12.9 مليون برميل، قبل أن ترتفع بعد ذلك، بسبب جائحة كوفيد-19، مسجلةً مستوى قياسي بلغ 291.2 مليون برميل في نهاية شهر يونيو 2020، وعاودت تراجعها خلال النصف الثاني من عام 2020 بدعم من اتفاق دول أوبك+ لخفض الإنتاج وتحسن الطلب، لتنخفض إلى 143.4 مليون برميل في نهاية شهر ديسمبر 2020.

يذكر أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام 2020 قد بلغت حوالي 69.3 يوم استهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية العام السابق البالغ 63.3 يوم من الاستهلاك.

وفيما يخص المخزون الاستراتيجي الأمريكي فقد ارتفع في نهاية الأسبوع الثاني من شهر يوليو 2020 إلى نحو 656 مليون برميل، وهو أعلى مستوى له مُنذ شهر أكتوبر 2018. قبل أن ينخفض بعد ذلك ليصل إلى 638 مليون برميل في نهاية عام 2020 وهو مستوى أقل بواقع 3 مليون برميل مقارنة بنهاية عام 2019، الملحق (5/5).

تجدُر الإشارة إلى أن أعلان وزارة الطاقة الأمريكية في نهاية شهر مايو 2020 عن عزمها شراء حوالي مليون برميل من النفط الخام منخفض الكبريت من أجل الاحتياطي الاستراتيجي، قد ساهم في الحد من الضغط على الطاقة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي Cushing في ولاية Oklahoma الأمريكية.

الأسعـــار

أسعار النفط الخام

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2020 بأعلى وتيرة لها مسجلة مُنذ عام 2015، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 41.5 دولار/ برميل وهو أدنى مستوى له مُنذ عام 2016، مشكلاً بذلك انخفاضاً بحدود 22.5 دولار/برميل، أي ما يعادل تراجع نسبته 35.2 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2019.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد انخفض معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 بواقع 11.6 دولار/ برميل، أي ما يعادل حوالي 18.4 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2019 ليصل إلى أدنى مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2017 وهو 51.5 دولار/برميل. وواصل انخفاضه خلال الربع الثاني مسجلاً أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2003 وهو 26.6 دولار/برميل، وارتفع بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث ليصل إلى 43.4 دولار/ برميل، قبل أن يشهد ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الرابع من عام 2020 مسجلاً 44 دولار/برميل، الشكل (7).

الشكل (7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2019 – 2020)، (دولار/برميل)

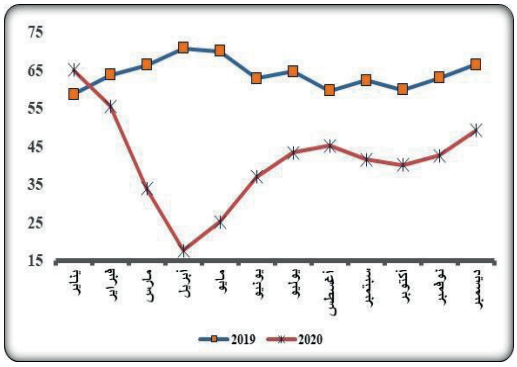

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2020.

يذكر أن حركة أسعار النفط العالمية تتأثر بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة. ومن العوامل الرئيسة التي أدت إلى تباين إتجاه أسعار النفط ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2020 ما يلي:

- تسببت الصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كوفيد-19 التي دفعت دول العالم إلى إتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام العالمية في ظل عدم توصل دول أوبك + إلى اتفاق بشأن خفض إضافي للإنتاج أو حتى تمديد الاتفاق القائم بينهم منذ شهر ديسمبر 2016، في انخفاض أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020.

- أدى استمرار فائض المعروض النفطي المتزايد في الأسواق الفورية، والتراجع الكبير في معدلات تشغيل مصافي التكرير بسبب انخفاض الطلب على النفط، وارتفاع مخزونات النفط العالمية على خلفية جائحة كوفيد-19، إلى تهاوي الأسعار خلال شهر أبريل 2020. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى إنهيار أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي تسليم شهر مايو 2020 بالأسواق الآجلة في العشرين من شهر أبريل 2020 إلى (37.63 –) دولار للبرميل في سابقة تاريخية هي الأولى على الإطلاق منذ بدء عمليات البيع المستقبلية للنفط عام 1983. فالمؤشر السالب يعني إضطرار البائع إلى الدفع للمشترين للتخلص من امتلاك هذه العقود، تزامناً مع قرب إنهاء التداول عليها كعقود أقرب للتسوية، ومن ثم كان ينبغي على مالكي العقود استلام كميات النفط الخام المتفق عليها ونقلها وتخزينها، في الوقت الذي قاربت فيه بالفعل القدرة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي في ولاية Oklahoma الأمريكية على النفاذ، إلى جانب الارتفاع الكبير في تكلفة التخزين، مما يعني أن تكاليف امتلاك العقود كانت أعلى تكلفة على البائعين.

- كان لبدء تطبيق الاتفاق التاريخي بشأن تعديل كميات الإنتاج بين دول أوبك+ وبعض منتجي النفط الأخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع شهر مايو 2020، مع إجراء كل من السعودية والكويت والامارات لتخفيضات إنتاج إضافية طوعية، إلى جانب الآمال بشأن تعافي الطلب على النفط في ظل بدء استئناف النشاط الاقتصادي وتخفيف تدابير العزل المتخذه لمواجهة جائحة كوفيد-19 في العديد من الدول دوراً في دعم الأسعار خلال الفترة (مايو-أغسطس) 2020، حيث ارتفع طلب مصافي التكرير على النفط تزامناً مع التحسن التدريجي في الطلب على المنتجات النفطية بدعم من بداية موسم القيادة، وتراجعت مخزونات النفط الخام العالمية.

- تسبب تباطؤ الإنتعاش في أساسيات أسواق النفط الخام على خلفية تزايد المخاوف بشأن توقعات الطلب العالمي على النفط وسط موجة ثانية حادة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد في عدة مناطق حول العالم، وانخفاض إنتاجية مصافي التكرير في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وسط موسم الصيانة الكثيف وهوامش التكرير المنخفضة، فضلاً عن الإنتعاش المطرد لإنتاج النفط الخام في دولة ليبيا، في انخفاض الأسعار خلال شهري

سبتمبر وأكتوبر 2020. وقد كان لاضطراب الإمدادات في بحر الشمال وموسم الأعاصير النشطة في خليج المكسيك دوراً في الحد من هذا الانخفاض.

- ساهمت الأنباء الإيجابية عن لقاحات فيروس كورونا المستجد التي أنعشت التفاؤل بشأن تسريع تعافي الطلب على النفط، فضلاً عن التوافق بين دول أوبك+ بشأن تعديلات اتفاق خفض الإنتاج، وانخفاض مخزونات النفط الخام العائمة، والطلب القوي على النفط الخام من مصافي التكرير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتحديداً في الصين والهند، في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020.

انعكس التطور في الأسعار خلال عام 2020 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي أخذت نفس الاتجاه بشكل عام، حيث شهدت انخفاضاً بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. فقد انخفض خام العربي الخفيف بنسبة 34.8 في المائة ليصل إلى 42.4 دولار/برميل خلال عام 2020، كما انخفض كل من خام خليط الصحراء الجزائري وخام موربان الاماراتي وخام التصدير الكويتي إلى 42.7 و43.6 و42 دولار/برميل، أي بنسبة انخفاض 33.8 في المائة و32.6 في المائة و34.7 في المائة على الترتيب. فيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 36.2 في المائة ليصل إلى 40.7 دولار/ برميل، والبصرة العراقي بنسبة 33.6 في المائة ليصل إلى 42.2 دولار/برميل، في حين انخفض الخام البحري القطري بنسبة 36 في المائة ليصل إلى 41.7 دولار/برميل خلال العام، وخام عُمان بنسبة 28 في المائة ليصل إلى 46 دولار/برميل، الجدول (4).

الجدول (4)
أسعار بعض النفوط العربية (2019-2020)
(دولار / برميل)

أنواع الخامات	متوسط عام 2019	2020				متوسط عام 2020	نسبة الانخفاض (2019 / 2020) (في المائة)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	**65.0**	52.7	26.5	43.6	44.2	**42.4**	**(34.8)**
خام موربان الإماراتي	**64.7**	52.7	30.5	43.7	44.5	**43.6**	**(32.6)**
خليط الصحراء الجزائري	**64.5**	52.9	28.0	43.6	44.1	**42.7**	**(33.8)**
خام التصدير الكويتي	**64.3**	51.8	25.8	43.5	44.2	**42.0**	**(34.7)**
السدرة الليبي	**63.8**	50.6	25.9	41.7	42.0	**40.7**	**(36.2)**
البصرة العراقي	**63.6**	50.8	26.3	44.3	44.6	**42.2**	**(33.6)**
البحري القطري	**65.2**	53.1	25.8	43.9	44.1	**41.7**	**(36.0)**
خام عُمان	**63.6**	64.4	37.7	39.6	42.3	**46.0**	**(28.0)**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2020.

هذا ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الإسمية والذي بلغ حوالي 22.5 دولار/برميل يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض

الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث انخفضت بنحو 18.9 دولار/برميل خـــــــلال عام 2020، أي بنسبة تبلغ 36.1 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 33.5 دولار/برميل في عام 2020، الملحق (6/5).

الإطار (2)
العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط

تتحدد الأسعار في أسواق النفط على أساس الظروف الراهنة للسوق النفطية والتوقعات المستقبلية للطلب والعرض، وتمثل الأسعار الفورية (Spot Prices) سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2 – 3 أسابيع، بينما تمثل الأسعار الآجلة أو المستقبلية (Future Prices) أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمسة سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وسعر محددين سلفا. يتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية النفط التي تم التعاقد عليها. ومع أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها، إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقداً. وتعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تستلمها من الأسواق الآجلة، حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلاً.

وتستخدم العقود الآجلة إما للحماية من تقلبات الأسعار الفورية أو للمضاربة وتحقيق الربح من هذه التقلبات، حيث يمتلك بعض منتجي النفط أو شركات الطيران العالمية صناديق تحوط تتعامل مع مشتقات الطاقة في الأسواق المالية بهدف السعي نحو التحوط من المخاطر التجارية التي قد يتعرضون إليها بسبب التغيرات في أسعار النفط أو منتجاته ، حيث ترغب شركة الطيران في شراء العقود الآجلة أو الخيارات (options) لتجنب احتمال ارتفاع تكاليف الوقود المستقبلية فوق مستوى معين، بينما قد يرغب منتج النفط في بيع العقود الآجلة من أجل تثبيت سعر إنتاجه المستقبلي. وتختلف العقود الآجلة عن الخيارات المالية كون الأولى تلزم الطرفين بالتسوية، بينما يعطي الخيار المالي الحق لمشتريه بالتنازل عن التسوية إذا كانت ستعود عليه بالخسارة. في المقابل، ينشط المستثمرون الذين ليس لديهم مصلحة في التداول المادي للنفط من فئة البنوك، وصناديق التحوط، ومستشاري تداول السلع، ومديري صناديق الأموال الخاصة، في سوق المشتقات المالية للطاقة لمحاولة الاستفادة من التغيرات في الأسعار، حيث يسعى هؤلاء بإضافة الطاقة والسلع الأخرى كبدائل لاستثمارات الأسهم والسندات لتنويع محافظهم الاستثمارية، أو للتحوط من مخاطر التضخم.

وتعتبر الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للعقود آجلة التسليم الأقرب أجلاً أكثر تقلباً في أسواق النفط من مثيلاتها لعقود التسليم الأبعد أجلاً بسبب بطء استجابة الكميات المطلوبة أو المعروضة من النفط للتغير في السعر على المدى القصير مما يزيد من درجة حساسية الأسعار تجاه أية أخبار أو اضطرابات قد تؤدي إلى انقطاع مفاجئ في الامدادات أو تراجع حاد في الطلب، كما حدث عندما تهاوت عقود خام غرب تكساس الأمريكي تسليم شهر مايو 2020 مع نهاية جلسات التداول في الأسواق الأسيوية الآجلة يوم الأثنين 20 أبريل 2020، في سابقة تاريخية هي الأولى من نوعها على الإطلاق لتبلغ (37.63–) دولار للبرميل عند التسوية.

وقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي في أسواق السلع بشكل عام وأسواق النفط بشكل خاص، إلى السماح للمستثمرين بالاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون (أو ما يعرف بالبراميل الورقية)، حيث يعتبر الاستثمار في أصول النفط أداة فاعلة للتحـوط ضد التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي. كما تعتبر الأسواق الآجلة للنفط، بيئة جيدة لتحقيق عوائد مجزية في فترات الركود أو عند انخفاض العوائد وارتفاع مخاطر الاستثمار في الأصول الأخرى، ويعتبر الاستثمار في العقود الآجلة للنفط أيضاً أداة جيدة لتفعيل آلية تنويع المحافظ الاستثمارية للحد من المخاطرة، حيث من المعلوم أن السلع تاريخيا في علاقة ارتباط سالب مع الأسهم والسندات.

وبذلك وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام عبر ضخ مليارات الدولارات لجني الأرباح الكبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية، وهو ما برز واضحاً في كثافة نشاط المضاربة – وهي شراء النفط بقصد إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية – حيث شهدت الأسواق الآجلة للنفط وفي مقدمتها بورصة نيويورك التجارية (NYMEX)، ومركز التبادل الدولي للبترول في لندن (ICE)، نشاطاً مكثفاً للعملاء غير التجاريين مثل صناديق التحوط (hedge funds)، و(floor brokers and traders)، وعملاء تجاريين مثل تجار مقايضة السلع (commodity swap dealers) الذين يقومون بدور الوساطة بين المستثمرين الباحثين عن فرص التداول في أسواق السلع، والوسطاء التجاريين (Commercial Dealers)، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المراكز المفتوحة لعقود النفط الخام المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك التجارية بواقع 327 في المائة خلال الفترة (2000-2020)، من حوالي 515 ألف عقد خلال الربع الأول من عام 2000 إلى حوالي 2.2 مليون عقد خلال الربع الأول من عام 2020.

يؤدي تزايد نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط إلى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية، ويساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط بسبب التدافع المحموم من قبل المستثمرين الذين يفتقدون الخبرة اللازمة بطبيعة أسواق النفط، فيلجأ مستهلكي النفط الفعليين من مصافي التكرير والصناعيين إلى زيادة طلبهم على النفط لغرض التخزين والتحوط من ارتفاع أسعار النفط مستقبلاً. بينما يؤدي النزوح الجماعي من قبل المستثمرين الذين يفتقدون الخبرة اللازمة بطبيعة أسواق النفط وتصفية مراكزهم على عجل إلى انخفاضات حادة للأسعار وتوقعاتها المستقبلية، فيلجأ مستهلكي النفط الفعليين من مصافي التكرير والصناعيين بالمقابل إلى خفض طلبهم على النفط والتصرف في مخزوناتهم للتحوط من ارتفاع تكاليف التخزين وانهيار الأسعار مستقبلاً.

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2020 في كافة الأسواق الرئيسة في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل سعر الجازولين في الخليج الأمريكي 51.9 دولار/ برميل في عام 2020، منخفضاً بنحو 27.8 دولار/ برميل، أي بنسبة 34.9 في المائة مقارنة بعام 2019، وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال عام 2020 إلى 45.4 دولار/برميل، بانخفاض قدره 26 دولار/برميل، أي بنسبة تراجع 36.4 في المائة. وفي سوق روتردام وصل السعر خلال العام إلى 51.3 دولار/برميل، بانخفاض قدره 28.3 دولار/ برميل، بما يشكل نسبة 35.5 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 46.6 دولار/برميل خلال عام 2020، بانخفاض قدره 25.9 دولار/ برميل، بما يمثل حوالي 35.8 في المائة مقارنة بمستوى عام 2019. الجدول (5).

الجدول (5)
متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية، (2016 – 2020)
دولار/برميل

	2016	2017	2018	2019	2020[1]
الغازولين الممتاز					
سوق سنغافورة	56.1	68.0	79.9	72.5	46.6
سوق روتردام	63.6	75.1	87.3	79.6	51.3
سوق البحر المتوسط	56.3	66.6	79.1	71.4	45.4
سوق الخليج الأمريكي	63.1	74.4	85.8	79.7	51.9
زيت الغاز					
سوق سنغافورة	52.9	66.3	84.7	77.8	49.2
سوق روتردام	53.3	66.4	85.9	79.5	49.2
سوق البحر المتوسط	54.4	66.9	85.7	79.1	48.6
سوق الخليج الأمريكي	50.1	62.3	81.0	74.6	44.9
زيت الوقود					
سوق سنغافورة	37.1	51.6	65.2	57.3	39.6
سوق روتردام	34.1	48.7	62.3	60.2	40.9
سوق البحر المتوسط	34.6	49.6	63.5	63.4	43.6
سوق الخليج الأمريكي	32.1	47.1	58.9	52.6	34.7

(1) بيانات أولية.
المصدر: منظمة أوابك، "تقرير الأمين العام السنوي" 2020.

يظهر جلياً أن الأسعار في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية الرئيسة بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، التي بلغت 22.8 في المائة من السعر النهائي للجازولين في شهر نوفمبر 2020 مقارنة بنسبة 40.9 في المائة في كندا، 51.6 في المائة في اليابان، و58.4 في المائة في إسبانيا، و66 في المائة في ألمانيا، وحوالي 68 في المائة أو أكثر في بعض الدول الأوروبية الأخرى (بريطانيا 68.2 في المائة وفرنسا 68.7 في المائة، وإيطاليا 70.5 في المائة) خلال الفترة نفسها.

شهد المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز انخفاضاً بشكل عام خلال 2020 في كافة الأسواق الرئيسة مقارنة بالعام السابق. استأثر سوق روتردام وسوق سنغافورة بأعلى أسعار زيت الغاز الذي بلغ 49.2 دولار/برميل خلال عام 2020 بنسبة انخفاض بلغت 38.1 في المائة و36.8 في المائة على الترتيب بالمقارنة مع عام 2019، تلتهما سوق البحر المتوسط بسعر 48.6 دولار/برميل بنسبة انخفاض 38.6 في المائة. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 44.9 دولار/ برميل وبنسبة انخفاض 39.8 في المائة مقارنة بالعام السابق.

كما انخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2020 في جميع الأسواق، حيث وصلت في سوق سنغافورة إلى 39.6 دولار/برميل، بنسبة انخفاض 30.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2019، وفي سوق البحر المتوسط وصل السعر إلى 43.6 دولار/برميل، بانخفاض 31.3 في المائة، ووصل إلى 40.9 دولار/برميل في سوق روتردام، بانخفاض 32.1 في المائة. أما في السوق الأمريكية، فقد بلغ السعر 34.7 دولار/برميل، بانخفاض 34 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية خلال عام 2020، فقد تم خفض أسعار المنتجات في السوق المحلية ببعض الدول العربية مقارنة بالعام السابق وبنسب متفاوتة، بهدف مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاستهلاك المحلي الذي تراجع بشكل ملحوظ في ظل القيود وإجراءات العزل التي تم فرضها للحد من تلك الجائحة. كما تجدُر الإشارة إلى قيام بعض الدول العربية بتحرير أسعار الوقود عبر ربطها بالأسعار العالمية، حيث يتم

تحديد معايير أسعار الوقود وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدول، الجدول (6).

الجدول (6)
تطور أسعار للمنتجات البترولية في بعض الدول العربية، (2019 و2020) (لتر/دولار أمريكي)

	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكيروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز البترول المسال*	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الاردن	1.49	1.47	1.09	0.95	0.84	0.68	0.84	0.69	9.87	9.87
الإمارات	0.61	0.52	0.56	0.47	0.22	...	0.65	0.56	10.0	**10.0
البحرين	0.53	0.53	0.37	0.37	0.07	...	0.316	0.316	3.19	3.19
تونس	0.70	0.68	0.54	0.52	0.38	...	0.47	...	2.62	2.74
الجزائر	0.35	0.36	0.33	0.34	...	0.17	0.19	0.23	0.86	0.81
السعودية	0.55	0.41	0.40	0.38	0.17	0.19	0.13	0.14	...	...
سورية	1.26	0.60	0.97	0.46	0.34	0.16	0.41	0.20	5.73	***2.73
العراق	0.63	0.71	0.38	0.37	0.13	0.12	0.38	0.37	4.23	4.15
قطر	0.52	0.37	0.51	0.36	0.22	...	0.48	0.36	4.12	4.12
الكويت	0.54	0.54	0.28	0.28	0.31	0.38	0.31	0.31	2.47	2.46
ليبيا	0.107	0.108	...	...	0.06	0.07	0.06	0.07	1.07	1.08
مصر	0.54	0.53	0.40	0.39	0.33	0.34	0.40	0.42	3.88	4.06

(...) بيان غير متاح (*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم. (**) للأسطوانة عبوة 25 رطل. (***) للأسطوانة عبوة 10 كجم.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2019، 2020"، والملحق (9 / 11).

أسعار الشحن

شهدت أسعار شحن النفط الخام تبايناً كبيراً في اتجاهاتها خلال النصف الأول من عام 2020، متأثرة بالاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، وارتفاع غير مسبوق في الاقبال على شاحنات النفط الخام لاستخدامها كوسيلة للتخزين في الوقت الذي امتلأت به السعات التخزينية في المناطق الرئيسة بشكل شبه كامل وسط وفرة في الإمدادات العالمية من النفط الخام.

وصل مُعدل سعر الشحن خلال عام 2020 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن)، إلى نحو 12 دولار/طن، بانخفاض مقداره 1 دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 7.7 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2019. كما انخفضت أيضاً أسعار الشحن للشحنات المتجهة ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن)، فقد وصل معدلها خلال عام 2020 إلى 6 دولار/طن، وبانخفاض مقداره 1.9 دولار/طن، تمثل 24.1 في المائة مقارنة بمعدل عام 2019. بينما ارتفع معدل سعر الشحن لشحنات النفط المتجهة من الشرق الأوسط إلى الغرب إلى نحو 8.9 دولار/طن خلال عام 2020، بارتفاع مقداره 1.1 دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 14.1 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2019، كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)
أسعار شحن النفط الخام وفقاً للإتجاه
(2016 – 2020)

(دولار/ طن)

من/ إلى	2016	2017	2018	2019	2020
الشرق الأوسط/ الشرق	10.8	8.2	9.4	13.0	12.0
الشرق الأوسط/ الغرب	7.6	4.8	4.7	7.8	8.9
البحر المتوسط/ البحر المتوسط	6.1	5.7	6.8	7.9	6.0

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2020 انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب (باستثناء الغاز الكندي) أو الغاز

الطبيعي المسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، انخفض سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20 في المائة ليصل إلى 2 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي ألمانيا بنسبة 18 في المائة ليبلغ 4.1 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 24.4 في المائة ليبلغ 3.4 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما ارتفع في كندا بنسبة 23.1 في المائة ليصل إلى 1.6 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفيما يتعلق بالغاز المسال، انخفض سعره الواصل إلى اليابان بنسبة 21.2 في المائة ليصل إلى 7.8 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وانخفض سعره الواصل إلى كوريا بنسبة 20 في المائة ليصل إلى 4.4 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (8).

الجدول (8)
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، (2020 – 2014)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					الغاز الطبيعي المسال	
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	اليابان	كوريا
2014	9.1	8.3	4.4	3.9	16.3	13.9
2015	6.7	6.5	2.6	2.0	10.3	7.5
2016	4.9	4.7	2.5	1.6	6.9	5.7
2017	5.6	5.8	3.0	1.6	8.1	7.1
2018	6.7	8.1	3.1	1.2	10.1	9.8
2019	5.0	4.5	2.5	1.3	9.9	5.5
2020	4.1	3.4	2.0	1.6	7.8	4.4

* 5.8 مليون وحدة حرارية بريطانية تعادل برميل نفط واحد.
المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2021.

الصادرات النفطية

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 65.1 مليون ب/ي في عام 2020، منخفضةً بحوالي 5.3 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 7.5 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 42.7 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة بحصة 21.2 و14.6 في المائة تباعاً، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 11.4 في المائة. وشكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 32.3 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 21 مليون ب/ي في عام 2020، بانخفاض 8.7 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2019. والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 87 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2020، الجدول (9).

الجدول (9)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، (2020 – 2019)

(مليون برميل في اليوم)

	2019	2020
أمريكا الشمالية	14.0	13.8
أمريكا اللاتينية والوسطي	3.5	3.5
الدول الأوروبية	3.2	2.7
كونولث الدول المستقلة	10.4	9.5
الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:	30.7	27.8
الدول العربية	23.0	21.0
دول آسيا الهادئ (لا تشمل اليابان)	8.0	7.4
بقية دول العالم	0.6	0.4
الإجمالي العالمي	**70.4**	**65.1**
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)	**32.7**	**32.3**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم يونيو 2021، والتقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) 2020.

صادرات الغاز الطبيعي

انخفض إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2020 بحوالي 3.2 في المائة ليبلغ 1243.7 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1285.3 مليار متر مكعب في عام 2019. فقد انخفضت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 5.7 في المائة لتصل إلى 755.8 مليار متر مكعب

في عام 2020، مشكلةً حصة 60.8 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2020 مقارنة بحصة 62.4 في المائة في عام 2019. بينما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 4.1 في المائة لتبلغ 487.9 مليار متر مكعب مستأثرةً بحصة 39.2 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2020 مقارنة بحصة 37.6 في المائة خلال 2019. وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2020 لتصل إلى حوالي 195.8 مليار متر مكعب مقابل 202.3 مليار متر مكعب في عام 2019، أي بنسبة انخفاض 3.2 في المائة، مستحوذة على نسبة 15.7 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 127.9 مليار متر مكعب أي ما نسبته 65.3 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2020، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 41.1 مليار متر مكعب بحصة بلغت 21 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 6.7 في المائة، والإمارات بحصة 3.9 في المائة، وليبيا بحصة 2.1 في المائة، وأخيراً مصر بحصة 1 في المائة.

انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 53.6 مليار متر مكعب عام 2019 الى 52.1 مليار متر مكعب عام 2020، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 26.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 6.9 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 148.7 مليار متر مكعب في عام 2019 إلى 143.7 مليار متر مكعب عام 2020 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 73.4 و29.5 في المائة من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2020 على التوالي. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 50.1 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 73.8 في المائة، الجدول رقم (10).

الجدول (10)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2019 – 2020)

(مليار متر مكعب)

	2019			2020		
	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي
الجزائر	26.7	16.6	**43.3**	26.1	15.0	**41.1**
عُمان	0.0	14.1	**14.1**	0.0	13.2	**13.2**
ليبيا	5.4	0.0	**5.4**	4.2	0.0	**4.2**
مصر	0.0	4.5	**4.5**	0.0	1.8	**1.8**
قطر	21.5	105.8	**127.3**	21.8	106.1	**127.9**
الإمارات العربية المتحدة	0.0	7.7	**7.7**	0.0	7.6	**7.6**
اجمالي الدول العربية	**53.6**	**148.7**	**202.3**	**52.1**	**143.7**	**195.8**
الاجمالي العالمي	**801.5**	**483.8**	**1285.3**	**755.8**	**487.9**	**1243.7**
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	**6.7**	**30.7**	**15.7**	**6.9**	**29.5**	**15.7**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2020 ويونيو 2021.

قيمة صادرات النفط الخام [4] وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية

كان لكل من الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2020 وبواقع حوالي 22.5 دولار/برميل أي بنسبة 35.2 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2019 على خلفية جائحة كوفيد-19، فضلاً عن اتفاق تعديل الإنتاج القياسي الذي توصلت إليه دول أوبك+ للحد من تداعيات هذه الجائحة، انعكاساً واضحاً على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد الداعم الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والمصدر الرئيس لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول العربية إلى 252.8 مليار دولار في عام 2020 بالمقارنة مع 446.3 مليار دولار في عام 2019، أي بانخفاض قدره 193.5 مليار دولار، ما يُعادل نحو 43.4 في المائة، نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى 41.5 دولار/برميل في عام 2020 مقارنة بنحو 64 دولار/برميل في عام 2019. إضافة إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية من 19.2 مليون ب/ي خلال عام 2019 إلى 16.6 مليون ب/ي خلال عام 2020، أي بحوالي 13.5 في المائة، تزامناً مع الالتزام باتفاق دول أوبك+ بشأن خفض الإنتاج.

هذا وتعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة صادرات النفط الخام المُقدرة للدول العربية للفترة (2016 – 2020) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة، الشكل (8).

أما بالنسبة للمعدلات ربع السنوية لقيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع السابق على قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية خلال نفس الفترة لتنخفض إلى 86.1 مليار دولار، وواصلت انخفاضها خلال الربع الثاني وبشكل قياسي بلغت نسبته 53 في المائة متأثرةً بتهاوي أسعار النفط إلى أدنى مستوى فصلي لها مُنذ الربع الثاني من عام 2003 على خلفية جائحة كوفيد-19، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من العام نتيجة ارتفاع أسعار النفط لتسجل نحو 60 مليار دولار، وخلال الربع الرابع ارتفعت قيمة الصادرات إلى 66.3 مليار دولار، تزامناً مع استمرار تحسن أسعار النفط، إلا أنها ظلت أقل من مستوياتها قبل الجائحة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة انخفاض قيمة صادرات النفط الخام من دولة لأخرى، حيث تراوحت ما بين 33.4 في المائة في عُمان و85.2 في المائة في السودان. هذا وقد شهدت دولة ليبيا انخفاضاً في قيمة صادراتها النفطية بنسبة 80.5 في المائة نظراً لتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام على مدى نحو ثمانية أشهر في ظل حالة القوة القاهرة التي فُرضت على الحقول والموانئ النفطية. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 365.3 مليار دولار في عام 2019 إلى 204.2 مليار دولار في عام 2020، ما يُمثل انخفاضاً بنسبة 44.1 في المائة، الملحق (7/5)

[4] تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي:
تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

الشكل (8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2016 – 2020)

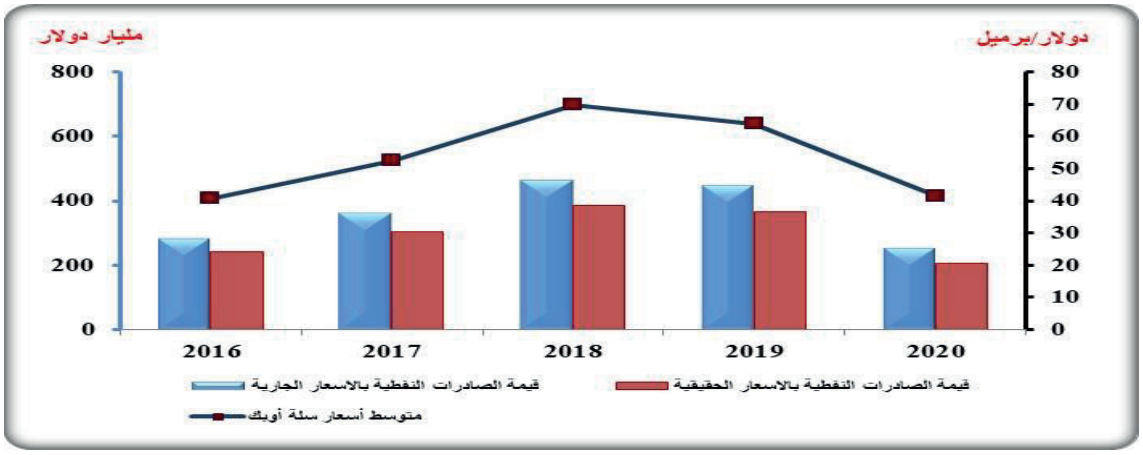

المصدر: الملحق (7/5)

هذا وقد انعكس انخفاض قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على مستويات أدائها الاقتصادي خلال عام 2020، حيث انخفضت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 14.1 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 18.3 في المائة في عام 2019، كما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 48.7 في المائة في عام 2020 مقارنة بحوالي 57.9 في المائة في عام 2019. حيث تُعد الدول المُصدرة للنفط هي الاكثر تضرراً بالصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من انخفاض حاد في أسعار النفط الخام العالمية والطلب عليه.

نظرة عامة

تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية بدرجةً كبيرةً بتداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020. فقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي بسبب الجائحة إلى تراجع الإيرادات الضريبية في ظل انخفاض معدلات الاستهلاك والاستثمار وحركة التجارة الخارجية على صعيد السلع والخدمات. كما تراجعت الإيرادات البترولية جراء تراجع أسعار النفط العالمية بسبب انخفاض الطلب على النفط.

وقد تضمنت حزم التحفيز المالي التي تبنتها الدول العربية لاحتواء الآثار السالبة للجائحة، تداعيات على الإيرادات الضريبية كونها شملت إعفاءات بأشكال مختلفة، كما أنها شملت زيادة في الصرف الجاري كإجراءات طارئة لدعم الأسر والمنشآت، حيث جاء التوسع في الصرف الجاري خصماً على الإنفاق الرأسمالي الذي شهد تراجعاً للدول العربية مجتمعة خلال عام 2020.

في ضوء ذلك، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 18.9 في المائة ليصل إلى نحو 695.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020، ما يمثل حوالي 28.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 31.8 في المائة والايرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة خلال العام المذكور. وارتفع إجمـالي الإنفاق العـام بنسبة بلغت حوالي 1.1 في المائة ليصل إلى حوالي 909.9 مليار دولار أمريكي، ما مثل حوالي 37.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل ارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 2.1 في المائة، مقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 4.0 في المائة خلال عام 2020.

كمحصلة لذلك، ارتفع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 214.7 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 43 مليار دولار أمريكي (حوالي 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 9.9 في المائة ليصل إلى حوالي 752.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 683.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2019. كما ارتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 120.1 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 112.8 في المائة بنهاية عام 2019.

الإيرادات العامة والمنح

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 18.9 في المائة ليصل إلى نحو 695.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 857.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019. كما تراجعت الإيرادات العامة والمنح كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من حوالي 31.5 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 28.9 في المائة في عام 2020، الجدول رقم (1) والملحق (1/6).

انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي

48.7 في المائة في عام 2020 مقارنة بحوالي 57.9 في المائة في عام 2019. بينما ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية من حوالي 31.3 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 35.8 في المائة في عام 2020. أيضاً ارتفعت نسبة الإيرادات غير الضريبية من حوالي 9.1 في المائة إلى حوالي 13.7 في المائة. أما مساهمة الدخل من الاستثمار، فقد حافظت على نفس النسبة والبالغة حوالي 1.4 في المائة، الشكل (1) والملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6).

الجدول (1)
الإيرادات العامة في الدول العربية
(2020 – 2019)

	الإيرادات الحكومية				هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير					
	2019	*2020	(%)		2019	*2020	2019	*2020
الايرادات البترولية	496.7	338.8	-31.8		57.9	48.7	18.3	14.1
الايرادات الضريبية	267.9	248.7	-7.2		31.3	35.8	9.9	10.3
الايرادات غير الضريبية	78.1	95.3	22.0		9.1	13.7	2.9	4.0
دخل الاستثمـــــار **	11.8	9.7	-18.3		1.4	1.4	0.4	0.4
إجمالي الايرادات العـــامة	**854.6**	**692.6**	**-19.0**		**99.7**	**99.6**	**31.4**	**28.8**
المنح	2.7	2.5	-6.0		0.3	0.4	0.1	0.1
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**857.3**	**695.1**	**-18.9**		**100.0**	**100.0**	**31.5**	**28.9**

* بيانات فعلية أولية.
** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.
المصدر: الملاحق (1/6) -4/6 و2/2).

الشكل (1): نمو عناصر الإيرادات العامة
خلال الفترة (2018-2020)*

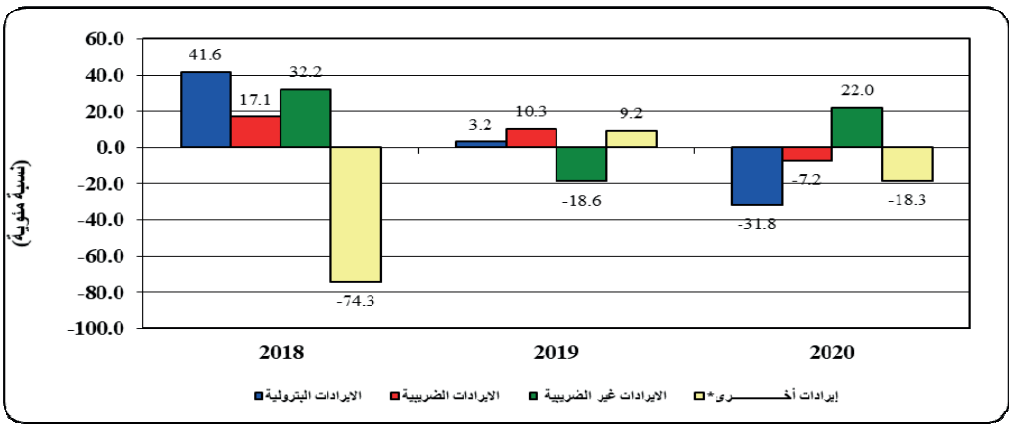

المصدر: الملاحق (1/6) - (4/6).
(*) إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

فيما يتعلق بنسب مساهمة عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمـــــالي، انخفضت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 14.1 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 18.3 في المائة في عام 2019. بينما ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية من 9.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى نحو 10.3 في المائة

عام 2020. وبلغت نسبة الإيرادات غير الضريبية حوالي 4.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 2.9 في المائة خلال عام 2019. أما الدخل من الاستثمار، فقد مثّل نسبة بلغت 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المذكورين.

بالنسبة للمنح الخارجية، فقد تراجعت من حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020. بلغت نسبة مساهمة المنح في إجمالي الإيرادات حوالي 0.4 في المائة في عام 2020 مقارنة بحوالي 0.3 في المائة في عام 2019، بينما بلغت نسبتها حوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المذكورين[1].

بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فُرادى[2]، سجلت جميع الدول العربية النفطية[3] انخفاضاً في إجمالي الإيرادات العامة في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

يعكس ذلك، التراجع الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، رغم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وحصيلة الرسوم الحكومية في عدد من هذه الدول بما يعكس جهودها لتنويع مصادر الإيرادات العامة.

سجلت ليبيا والعراق أعلى نسب تراجع في إجمالي الإيرادات العامة والمنح، خلال عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، بحوالي 64.1 في المائة و42.4 في المائة، على التوالي، وتلاهما البحرين بنسبة بلغت حوالي 26.3 في المائة. تراوحت نسبة تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بين 20.2 في المائة و15.6 في المائة في كلٍ من الإمارات وقطر والجزائر وعُمان والسعودية، الشكل (2)، والملحق (1/6).

الشكل (2): نمو الايرادات العامة والمنح في الدول العربية في عامي 2019 و 2020*

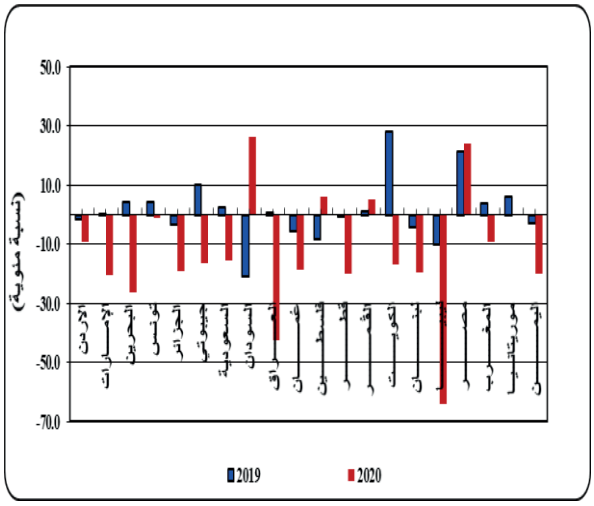

* بيانات فعلية أولية.
المصدر: (6/1).

فيما يتعلق بالدول العربية غير النفطية، سجل إجمالي الإيرادات العامة والمنح تراجعاً في معظم هذه الدول، خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019.

بلغت نسبة تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 20 في المائة في اليمن، وحوالي 19.7 في المائة في لبنان. وتراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسب أقل في جيبوتي والمغرب والأردن، بحوالي 16.3 في المائة، و9.3 في المائة، و9.2 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجل السودان ومصر ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسب بلغت حوالي 26.4 و24 في المائة على الترتيب، كما ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في فلسطين والقمر بنسب أقل بلغت حوالي 6.1 في المائة، و5.4 في المائة، على التوالي.

جاء ارتفاع الإيرادات العامة في السودان مدفوعاً بارتفاع الإيرادات البترولية والضريبية في عام 2020 بسبب تأثير سنة الأساس 2019 التي شهدت ظروفاً غير مواتية. أما بالنسبة لمصر، فجاء ارتفاع الإيرادات العامة كمحصلة لارتفاع العائدات

---

(1) تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2020، الأردن (حوالي 43.8 في المائة من إجمالي المنح)، فلسطين (19 في المائة)، مصر (12.9 في المائة)، تونس (11.2 في المائة)، موريتانيا (6.7 في المائة)، القمر (4.1 في المائة)، جيبوتي (2.3 في المائة).

(2) السنة المالية في قطر والكويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

(3) تشمل الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، وتتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

البترولية والضريبية، والإيرادات الأخرى غير الضريبية متضمناً ذلك الإيرادات المحولة من قناة السويس وحصيلة بيع السلع والخدمات والتعويضات والغرامات.

الإيرادات البترولية

سجلت الدول العربية كمجموعة تراجعاً في الإيرادات البترولية خلال عام 2020، بنسبة بلغت حوالي 31.8 في المائة لتصل إلى حوالي 338.8 مليار دولار خلال عام 2020 مقارنة بحوالي 496.7 مليار دولار في عام 2019. يعزى ذلك لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 35.2 في المائة ليسجل حوالي 41.5 دولار للبرميل في عام 2020، مقارنة بحوالي 64 دولار للبرميل في عام 2019، وكذلك لتراجع الإنتاج النفطي في معظم الدول العربية المنتجة للنفط، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بحوالي 43.4 في المائة لتسجل حوالي 252.8 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بحوالي 446.3 مليار دولار في عام 2019[4].

بالنسبة للدول العربية فُرادى، انخفضت الإيرادات البترولية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا)، خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019.

سجلت ليبيا أعلى نسبة تراجع في الإيرادات البترولية بحوالي 64.2 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، تلتها العراق بتراجع بنسبة بلغت حوالي 46.2 في المائة. كذلك سجلت الإيرادات البترولية تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 40.2 في المائة في البحرين. أيضاً شهدت الدول الأخرى في هذه المجموعة (الجزائر والإمارات وعُمان وقطر والكويت والسعودية) تراجعاً بدرجة أقل في الإيرادات البترولية، حيث سجلت نسب تراوحت بين 30.5 في المائة و16.9 في المائة، في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط المتوفر عنها بيانات (تونس ومصر والسودان)، فقد سجلت تونس تراجعاً في الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 39.2 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، بينما ارتفعت الإيرادات البترولية في السودان ومصر بنسب بلغت حوالي 49.8 في المائة و20.2 في المائة، على التوالي. بالنسبة للسودان يُعزى ارتفاع الإيرادات البترولية إلى تأثير سنة الأساس 2019 التي شهدت ظروفاً غير مواتي، أما بالنسبة لمصر فيعود ارتفاع الإيرادات البترولية إلى نمو قطاع تكرير البترول فضلا عن زيادة القدرات الإنتاجية من الغاز.

تمثل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، في ظل جهود تنويع الإيرادات الحكومية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 48.7 في المائة خلال عام 2020، مقارنة بحوالي 57.9 في المائة في عام 2019. بالنسبة للدول العربية فرادى، تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح نسبة 80 في المائة في ليبيا والعراق وقطر والكويت، وسجلت نسب بلغت حوالي 71.6 في المائة في عُمان، بينما تراوحت بين 58.4 في المائة و37 في المائة في كلٍ من البحرين والإمارات والجزائر.

شكّلت الإيرادات البترولية نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كلٍ من السودان ومصر وتونس، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 8.2 في المائة، و5.2 في المائة، و2.7 في المائة، على الترتيب.

الإيرادات الضريبية

تعكس تطورات الإيرادات الضريبية خلال عام 2020 التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19، وجهود الدول العربية لاحتواء هذه التداعيات من خلال الحزم المالية التحفيزية التي تم تبنيها خلال العام المذكور. فقد أثّر تراجع النشاط الاقتصادي بشكلٍ كبير على حصيلة الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على السلع والخدمات والتجارة الخارجية، والتي تعتمد حصيلتها على نشاط الاستهلاك وحركة التجارة الخارجية. كما أثّرت إجراءات تأجيل سداد الالتزامات الضريبية في بعض

[4] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

الدول على حصيلة ضرائب الدخل والأرباح. كذلك أثرت الإعفاءات من الرسوم الحكومية على عائدات الرسوم على الخدمات الحكومية المختلفة.

تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة لتصل إلى حوالي 248.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 267.9 مليار دولار امريكي في عام 2019.

سجلت أهم البنود الرئيسة للإيرادات الضريبية في الدول العربية انخفاضاً خلال عام 2020، حيث تراجعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 4.3 في المائة، لتصل إلى حوالي 96.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 100.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

كذلك تراجعت حصيلة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسبة بلغت حوالي 19.5 في المائة لتسجل حوالي 44.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 55.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

في المقابل، ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة ضئيلة بلغت حوالي 3.6 في المائة لتصل إلى حوالي 48 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 46.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019، الجدول (2) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

فيما يتعلق بتطور حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية فُرادى، تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية في معظم الدول العربية خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019.

سجلت عُمان أكبر نسبة تراجع في حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 70.8 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، تلتها ليبيا بنسبة تراجع بلغت حوالي 58.6 في المائة، ثم الجزائر بنسبة تراجع بلغت حوالي 35.6 في المائة.

كما تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية في قطر ولبنان واليمن في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، بنسب بلغت حوالي 20.7 في المائة و20.5 في المائة و20 في المائة، على الترتيب.

أيضاً تراجعت بنسب تراوحت بين 17.2 في المائة و6.8 في المائة، في كلٍ من جيبوتي وموريتانيا والبحرين والقمر والإمارات والمغرب. كذلك سجلت تونس نسبة تراجع في حصيلة الإيرادات الضريبية بلغت حوالي 2 في المائة، حيث تعتبر النسبة الأدنى بين الدول العربية التي سجلت انخفاضاً في حصيلة الإيرادات الضريبية في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019.

بالمقابل، ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في العراق ومصر وفلسطين والسودان والأردن والسعودية في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، بنسب بلغت 15.3 في المائة، و10 في المائة، و8.5 في المائة، 8.2 في المائة و5.9 في المائة و2.9 في المائة على الترتيب. يذكر أن السعودية كانت قد رفعت معدل ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 15 في المائة في شهر يونيو 2020. كما انخفضت بنحو 8.2 في المائة في الكويت.

الجدول (2)
البنود الرئيسة للإيرادات الضريبية في الدول العربية
(2016 – 2020)

(مليار دولار)

	2016	2017	2018	2019	*2020	نسبة التغير (%) 2020
الإيرادات الضريبية وهي:	189.6	207.3	242.8	267.9	248.7	-7.2
الضرائب على الدخل والأرباح	47.6	80.1	44.8	46.3	48.0	3.6
الضرائب على السلع والخدمات	84.4	66.9	85.9	100.6	96.2	-4.3
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	28.7	26.7	53.1	55.5	44.7	-19.5
ضرائب ورسوم أخـــرى	28.9	33.6	59.0	65.5	59.8	-8.7

المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).
(*) بيانات فعلية أولية.

تُشكّل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيساً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 80 في المائة في تونس والمغرب خلال عام 2020. أيضاً ساهمت خلال العام المذكور بنسب تراوحت بين 50-80 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من فلسطين ولبنان والأردن ومصر والسودان وموريتانيا وجيبوتي والإمارات. وساهمت بأقل من 50 في المائة في إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من القُمر والجزائر واليمن والسعودية والبحرين وقطر والكويت والعراق وعُمان وليبيا.

رغم انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، إلّا أن هذه المساهمة تسير في إتجاه تصاعدي في عدد من هذه الدول بفضل جهود تنويع الإيرادات من خلال تعزيز حصيلة الإيرادات الضريبية لرفع منعة الموازنة العامة إزاء تقبات أسواق النفط.

تقتصر الضرائب في الدول العربية النفطية إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تُفرض حالياً ضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في عدد من هذه الدول، وبدأ عددٌ منها في تطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ بداية عام 2018 (الإمارات، والسعودية) والبحرين في بداية عام 2019، جديرٌ بالذكر، أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية يبدو منخفضاً في موازناتها العامة.

بالنسبة لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2020، يُظهر الهيكل بعض التباين، من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركّزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. فهناك دول عربية ترتفع فيها نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في الإيرادات الضريبية، مثل مصر والسودان وموريتانيا، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 75.6 في المائة، و63.8 في المائة، و30.9 في المائة، في هذه الدول على الترتيب، خلال العام المذكور، الملحق (5/6).

وشكلت الضرائب على السلع والخدمات نسبةً مرتفعةً من إجمالي الإيرادات الضريبية في كل من البحرين والسعودية والأردن والسودان خلال عام 2020 بلغت حوالي 76.0 و72.2 و70.7 و67.6 في المائة لهذه الدول على التوالي.

أما في فلسطين والقُمر والكويت فقد شكلت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية مصدراً مهماً للإيرادات الضريبية خلال عام 2020 بنسب مساهمة بلغت 78.3 و62.9 و60.8 في المائة على التوالي.

من جانبٍ آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية، مثل المغرب وتونس ولبنان، بالتنوع

من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسة للضرائب، وعدم تركزها في مصدرٍ واحد.

الإنفـاق العـام

تعكس تطورات **الانفاق العام** للدول العربية كمجموعة جهود استيعاب الصرف الطارئ والمستجد لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 بما يؤدي إلى احتواء وتيرة نمو النفقات العامة في ظل تراجع الإيرادات العامة، ذلك من خلال تقليص النفقات الرأسمالية لصالح النفقات الجارية. وهو ما انعكس على إجمالي الإنفاق العام الذي ارتفع بحوالي 9.6 مليار دولار، مسجلاً نسبة نمو طفيفة بلغت حوالي 1.1 في المائة، ليصل إلى حوالي 909.9 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بحوالي 900.3 مليار دولار في عام 2019. كذلك ارتفع إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.8 نقطة مئوية، أي من حوالي 33.1 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 37.8 في المائة في عام 2020، على خلفية انكماش الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2020.

بالنسبة **للإنفاق الجاري**، فقد ارتفع بحوالي 15.5 مليار دولار ليصل إلى حوالي 753.7 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بحوالي 738.3 مليار دولار في عام 2019، مسجلاً نسبة نمو بلغت حوالي 2.1 في المائة. كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 31.3 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 27.2 في المائة في عام 2019. بالمقابل تراجع **الإنفاق الرأسمالي** من حوالي 161.6 مليار دولار في عام 2019 إلى حوالي 155.1 مليار دولار في عام 2020، مسجلاً انخفاض بلغ حوالي 6.5 مليار دولار، ونسبة تراجع بلغت حوالي 4 في المائة. بينما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.5 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 6.4 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 5.9 في المائة في عام 2019. ذلك بسبب انكماش الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2020، مُقارنة بمستواه في عام 2019.

بالنسبة **لهيكل الإنفاق العام**، فقد شهد تغيراً لصالح الإنفاق الجاري الذي ارتفع كنسبة من الإنفاق العام بحوالي 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 82.8 في المائة في عام 2020، مقارنة بحوالي 82 في المائة في عام 2019. بالمقابل، تراجعت نسبة الانفاق الرأسمالي إلى الإنفاق العام بحوالي 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 17.0 في المائة في عام 2020، مقابل نسبة بلغت 17.9 في المائة في عام 2019. أما **صافي الإقراض الحكومي** بالنسبة للدول العربية كمجموعة فقد ارتفع من حوالي 479 مليون دولار في عام 2019 إلى حوالي مليار دولار في عام 2020، الجدول (3) والملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6).

الجدول (3)
الانفاق العام في الدول العربية (2019 – 2020)

البنـــد	الانفاق العام			هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير 2020 (%)				
	2019	2020*		2019	2020*	2019	2020*
الإنفاق الجاري	738.3	753.7	2.1	82.0	82.8	27.2	31.3
الإنفاق الرأسمالي	161.6	155.1	-4.0	17.9	17.0	5.9	6.4
اجمالي الإنفاق العام	**899.8**	**908.8**	**1.0**	**99.9**	**99.9**	**33.1**	**37.8**
صافي الإقراض الحكومي **	0.5	1.0	115.4	0.1	0.1	0.0	0.0
الإنفـاق العـام وصافي الاقراض الحكومي [1]	**900.3**	**909.9**	**1.1**	**100.0**	**100.0**	**33.1**	**37.8**

(*) بيانات فعلية أولية.
(**) يمثل الاقراض الحكومي ناقصاً السداد.
[1] يشمل إجمالي الانفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.
المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

بالنسبة **للإنفاق العام للدول العربية فُرادى**، فقد شهد ارتفاعاً في بعض الدول العربية، وتراجع في بعضها خلال عام 2020، مقارنة بعام 2019. جاء السودان في مقدمة الدول التي سجلت ارتفاعاً في مستوى الانفاق العام، بنسبة زيادة بلغت حوالي 37 في المائة في عام 2020، مقارنة بعام 2019، تليه مصر بنسبة بلغت حوالي 26 في المائة، ثم تونس بنسبة بلغت حوالي 20.4 في المائة، واليمن بنسبة بلغت حوالي 20 في المائة. بينما تراوحت نسب الزيادة بين 7 و 3 في المائة في كل من فلسطين، وموريتانيا، والبحرين، والأردن، والمغرب وقطر، في حين سجلت كل من القُمر، والسعودية، والجزائر نسب زيادة بلغت حوالي 1.8 و1.6 و0.7 في المائة على التوالي بين العامين المذكورين.

في المقابل، تراجع الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 28.4 في المائة في لبنان، وبحوالي 17.6 في المائة في ليبيا، وحوالي 12.3 في المائة في العراق، وحوالي 6.5 في المائة في جيبوتي. بينما تراجع بنسب تراوحت بين 3.7 و2.1 في المائة في كل من الكويت وعُمان، والإمارات، على التوالي، الشكل (3) والملحق (6/6).

شكل (3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2020–2019)

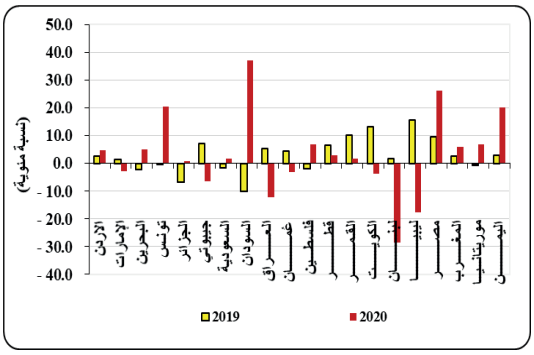

المصدر: الملحق (6/6).

الإنفاق الجاري

تعكس تطورات **الانفاق الجاري للدول العربية فرادى** الصرف الطاري والمُستجد لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19، وكذلك تأثير حالات الإغلاق استجابة للتدابير الاحترازية على بعض بنود الصرف الجاري. حيث ارتفع الإنفاق الجاري بالنسبة للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 2.1 في المائة، وارتفعت نسبته من إجمالي الانفاق العام بحوالي 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 82.8 في المائة في عام 2020. كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 31.3 في المائة في عام 2020.

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد سجل الانفاق الجاري ارتفاعاً في عدد من الدول العربية، بينما سجل تراجعاً في بعضها. بالنسبة للدول التي ارتفع لديها الانفاق الجاري، فقد ارتفع بنسب تراوحت بين 17.6 و48 في المائة في كل من مصر، وتونس، واليمن، والسودان، وبنسب تراوحت بين 3.5 و7.9 في المائة في كل من الجزائر، والسعودية، والأردن، والبحرين، وقطر، والمغرب، وعُمان، وفلسطين.

أما بالنسبة للدول التي تراجع لديها الإنفاق الجاري، فقد جاءت القُمر في مُقدمتها بنسبة تراجع بلغت حوالي 37.1 في المائة في عام 2020، مقارنة بعام 2019، تليها موريتانيا بنسبة بلغت حوالي 29.3 في المائة، ولبنان بنسبة بلغت حوالي 27.5 في المائة، وليبيا بنسبة بلغت حوالي 17.5 في المائة. كذلك تراجع الانفاق العام بنسب تراوحت بين 6.2 و9.4 في المائة في كل من جيبوتي، والكويت، والعراق، بينما تراجع بنسبة بلغت 0.4 في المائة في الإمارات في عام 2020. على الرغم من الصرف الطارئ والمُستجد لمواجهة تداعيات كوفيد-19، إلا أن الانفاق الجاري قد شهد تراجعاً في هذه الدول. ربما يعود ذلك في جزء منه إلى تراجع الصرف على بعض البنود المرتبطة بتسيير دولاب العمل في ظل الإغلاق استجابة للإجراءات الاحترازية.

الإنفـاق الرأسمالي

بشكلٍ عام، تعكس تطورات **الإنفاق الرأسمالي خلال عام 2020** أولويات تخصيص الموارد العامة لمقابلة الصرف الطارئ والمستجد لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19 في ظل تراجع الإيرادات العامة. حيث شهد الإنفاق الرأسمالي للدول العربية كمجموعة تراجعاً بحوالي 6.5 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت حوالي 4.0 في المائة، وتراجعت نسبته من إجمالي النفقات العامة بحوالي 0.9 نقطة مئوية في عام 2020. بينما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.5 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 6.4 في المائة في عام 2020. ذلك بسبب انكماش

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2020، مُقارنة بمستواه في عام 2019.

بالنسبة لتطورات **الانفاق الرأسمالي للدول العربية فرادى**، فقد سجل عدد من الدول العربية معدلات تراجع مع تفاوت هذه المعدلات، فيما سجلت بعض الدول معدلات نمو ايجابية. فبالنسبة للدول التي تراجع لديها الإنفاق الرأسمالي، فقد جاء لبنان وعُمان في مُقدمتها بنسب تراجع بلغت حوالي 52 و51.7 في المائة على التوالي خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019. تليها كل من اليمن، والبحرين، والإمارات، وفلسطين، وليبيا، والسعودية، والعراق وموريتانيا بنسب تراجع تراوحت بين 12.2 و29.8 في المائة. بينما سجلت كل من قطر، والجزائر، وجيبوتي، والسعودية والأردن نسب تراجع تراوحت بين 3.4 و8.7 في المائة بين العامين المذكورين.

في المقابل، ارتفع الإنفاق الرأسمالي في القُمر من حوالي 22 مليون دولار في عام 2019 إلى 107 مليون دولار في عام 2020، وفي مصر من حوالي 4.4 مليار دولار إلى حوالي 12 مليار دولار بين العامين المذكورين. فيما ارتفع بنسبة بلغت حوالي 36 في المائة في الكويت، ونسبة بلغت حوالي 18.8 في المائة في المغرب، ونسبة بلغت حوالي 14.2 في تونس في عام 2020. فيما سجل ارتفاعاً بنسبة 252 في المائة في السودان بفعل الارتفاع الكبير المسجل في معدل التضخم إلى ما يفوق 160 في المائة في عام 2020.

التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري: فيما يتعلق بالتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية كمجموعة، فقد انخفضت نسبة نفقات الخدمات العامة من الانفاق الجاري من حوالي 36.7 في المائة في عام 2019، إلى حوالي 36.1 في المائة في عام 2020. كما انخفضت نسبة نفقات الأمن والدفاع من حوالي 21.4 في المائة في عام 2019، إلى حوالي 16.5 في المائة في عام 2020. كذلك ارتفعت نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية من الانفاق الجاري من حوالي 31.3 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 31.7 في المائة في عام 2020، في حين أن هذه النفقات ظلت تستحوذ على نسبة كبيرة من الانفاق الجاري، مُقارنة بالنفقات الأخرى. أيضاً انخفضت نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية من حوالي من 8.9 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 8.5 في المائة في عام 2020.

بالمقابل ارتفعت حصة النفقات الأخرى من الانفاق الجاري من حوالي 1.8 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 7.1 في المائة في عام 2020.

بالنسبة **للدول العربية فُرادى** والمتوفرة عنها بيانات، فقد ارتفعت حصة نفقات الخدمات الاجتماعية بين عامي 2019 و2020 في كل من الأردن، وتونس، ومصر، وموريتانيا، بنقاط مئوية تراوحت بين 0.3 و0.9، بينما تراجعت في العراق بحوالي 7 نقاط مئوية في حين ظلت ثابتة في فلسطين. وشكلت نفقات الخدمات الاجتماعية أكثر من 45 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في عام 2020 في كل من فلسطين، وتونس، والأردن، بينما سجلت نسب أقل تراوحت بين 9.1 و38.7 في المائة من إجمالي الانفاق الجاري في كل من العراق، ومصر، وموريتانيا.

بالنسبة لحصة نفقات الأمن والدفاع من الإنفاق الجاري، فقد انخفضت في كل من الأردن، والعراق، وموريتانيا بنقاط مئوية تراوحت بين 0.4 و11.8 في عام 2020 مقارنة بعام 2019، بينما ارتفعت في كل من مصر، وتونس بحوالي 0.1 و0.2 نقطة مئوية على الترتيب، في حين ظلت مستقرة في فلسطين. واستحوذت نفقات الأمن والدفاع على نسب تتراوح بين 21.9 و30 في المائة من إجمالي الانفاق الجاري في كل من موريتانيا، وفلسطين، والعراق، والأردن، مقارنة بنسب تتراوح بين 10.3 و15 في المائة في كل من مصر، وتونس خلال عام 2020.

فيما يتعلق بحصة نفقات الخدمات العامة من الإنفاق الجاري، فقد تراجعت في كل من الأردن، وتونس، والعراق، ومصر، وموريتانيا، بنقاط مئوية تراوحت بين 0.1 و1.6، في حين ظلت مستقرة في فلسطين بين عامي 2019 و2020. وشكلت نفقات الخدمات العامة أكثر من 30 في المائة من إجمالي الانفاق الجاري في كل مصر، والعراق، في حين تراوحت بين 2.0-12.9 في المائة في كل من الأردن، وتونس، وموريتانيا، وفلسطين، خلال عام 2020.

أما فيما يخص نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية من الإنفاق الجاري فقد سجلت ارتفاعاً في كل من الأردن، وتونس، وموريتانيا، بنقاط مئوية تراوحت بين 0.1 و1.2، بينما تراجعت في كل من العراق، ومصر، بحوالي 3.2 و0.1 نقطة مئوية، في حين ظلت مستقرة في فلسطين بين عامي 2019 و2020. ومثلت حصة نفقات الشؤون الاقتصادية أكثر من 20 في المائة من إجمالي الانفاق الجاري في كل الأردن، وتونس، وموريتانيا، بينما تراوحت بين 3.5 و6.3 في المائة في كل من فلسطين، ومصر، والعراق في عام 2020، الملحق (9/6).

الوضع الكلي للموازنات العامة

سجل عجز الموازنة العامة المُجمّعة ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2020، قياساً بمنحناه التنازلي منذ عام 2015، كمحصلة لتراجع الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة في ظل تراجع الإيرادات النفطية على خلفية انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات غير النفطية متأثرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي.

ارتفع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 214.7 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 43.0 مليار دولار أمريكي (حوالي 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019، الجدول رقم (4) والملحق (10/6).

جدول (4)

عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2020 – 2016)

(مليون دولار امريكي)

	2016	2017	2018	2019	2020*
الدول العربية	236,709-	162,452-	45,895-	43,017-	214,749-
% من الناتج المحلي الاجمالي	9.8-	6.5-	1.7-	1.6-	8.9-
الدول العربية المصدرة للنفط	178,492-	122,244-	6,146-	5,177-	161,298-
% من الناتج المحلي الاجمالي	10.5-	6.7-	0.3-	0.3-	9.3-
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	58,216-	40,209-	39,749-	37,840-	53,451-
% من الناتج المحلي الاجمالي	8.2-	6.2-	6.5-	5.7-	7.9-

(*) بيانات فعلية أولية.
المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).

جاء ارتفاع عجز الموازنة العامة المُجمّعة في عام 2020 مدفوعاً بعجز الموازنة العامة في الدول العربية النفطية كمجموعة والذي ارتفع من حوالي 5.2 مليار دولار (حوالي 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019 إلى حوالي 161.3 مليار دولار (حوالي 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020. كذلك ارتفع عجز الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة من حوالي 37.8 مليار دولار (حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019 إلى حوالي 53.4 مليار دولار (حوالي 7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020.

بالنسبة **للدول العربية النفطية فرادى**، فقد سجلت جميعها عجزاً في موازناتها خلال عام 2020. ففي البحرين ارتفع عجز الموازنة العامة بنحو 7.8 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الجزائر بحوالي 7.4 نقطة مئوية، وفي السعودية بحوالي 6.7 نقطة مئوية، والكويت بحوالي 6.4 نقطة مئوية خلال عام 2020، مقارنة بعام 2019. أما في ليبيا فقد تحول الفائض من 18.8 في المائة إلى عجز بلغ حوالي 56.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وكذلك في قطر تحول الفائض من حوالي 0.2 في المائة إلى عجز بحوالي 8.6 في المائة. في الإمارات تحول الفائض من حوالي 5.5 في المائة إلى عجز بحوالي 0.1 في المائة، كذلك في العراق تحول الفائض المسجل بحوالي 8.8 في المائة إلى عجز بحوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل (4) والملحق (10/6).

الشكل (4) : نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عامي 2019 و 2020

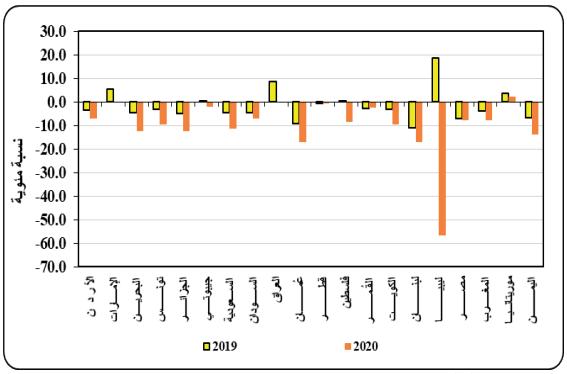

المصدر: الملحق (10/6).

فيما يتعلق **بالدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فرادى**، فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً في كل هذه الدول، باستثناء موريتانيا خلال عام 2020. حيث ارتفع العجز في اليمن بحوالي 7.2 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تونس بحوالي 6.6 نقطة مئوية، وفي لبنان بحوالي 6.2 نقطة مئوية، وفي المغرب بحوالي 5.7 نقطة مئوية، وفي الأردن بحوالي 3.6 نقطة مئوية، وفي السودان بحوالي 2.6 نقطة مئوية، وفي فلسطين بحوالي 0.2 نقطة مئوية في عام 2020، مقارنة بعام 2019. بينما في جيبوتي تحول الفائض إلى عجز بلغ 2 في المائة في عام 2020. أما في القُمر، فقد تراجع العجز المسجل في عام 2019 بحوالي 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. بالنسبة لموريتانيا، فقد تراجع الفائض المسجل في عام 2019 بحوالي 1.2 نقطة مئوية ليصل إلى 2.3 في المائة في عام 2020.

بالنسبة **لتمويل عجز الموازنة العامة**، تعتمد الدول العربية على الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية من خلال أدوات تمويل قصيرة وطويلة الأجل (أذونات خزينة وسندات وصكوك)، وكذلك القروض والسلف. وتوازن كل دولة بين أولويات السياسة الاقتصادية والمالية لديها وفرص التمويل المتوفرة لتحقيق الموازنة المطلوبة بين مصادر وأدوات تمويل عجز الموازنة المختلفة. في ضوء ارتفاع العجز في موازناتها خلال عام 2020، استمرت الدول العربية في الاقتراض من أسواق الدين المحلية والخارجية لتلبية احتياجاتها التمويلية.

في هذ الإطار، أصدر **الأردن** دين بقيمة إجمالية بلغت 7 مليار دينار أردني خلال عام 2020، منها قروض داخلية بقيمة إجمالية بلغت 3.8 مليار دينار أردني، وسحب على قروض خارجية بقيمة إجمالية بلغت 3.1 مليار دينار أردني.

بالنسبة **للسعودية**، تم اتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين المحلية والخارجية والسحب من الاحتياطيات الحكومية خلال عام 2020. حيث بلغ إجمالي الإصدارات الحكومية 220 مليار ريال سعودي، منها إصدارات محلية بقيمة إجمالية بلغت 174 مليار ريال سعودي، وإصدارات خارجية بقيمة إجمالية بلغت 46 مليار ريال سعودي. كما بلغ إجمالي السحب من الاحتياطيات 111 مليار ريال سعودي.

في البحرين، تم إصدار سندات وصكوك دولية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.5 مليار دينار بحريني، كما تم إصدار سندات وصكوك محلية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 575 مليون دينار بحريني خلال عام 2020، إضافة إلى الاستمرار في الإصدارات المنتظمة لسندات الخزانة والصكوك قصيرة الأجل.

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام القائم، متضمناً الدين العام الداخلي والخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات من حوالي 683.8 مليار دولار بنهاية عام 2019 إلى حوالي 752.1 مليار دولار بنهاية عام 2020، مسجلاً زيادة بلغت 68.3 مليار دولار، ونسبة نمو بلغت حوالي 9.9 في المائة. كما ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 7.3 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 120.1 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 112.8 في المائة بنهاية عام 2019.

جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي رصيد الدين الداخلي بحوالي 44.4 مليار دولار ليصل إلى حوالي 437.9 مليار دولار بنهاية عام 2020، مُقارنة بحوالي 393.5 مليار دولار بنهاية عام 2019. وكذلك ارتفاع إجمالي رصيد الدين الخارجي بحوالي 23.9 مليار دولار ليصل إلى حوالي 314.2 مليار دولار بنهاية عام 2020، مُقارنة بحوالي 290.3 مليار دولار بنهاية عام 2019.

كمحصلة لهذه التطورات، ارتفعت نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام من حوالي 57.6 في المائة في نهاية عام 2019 إلى حوالي 58.2 في المائة في نهاية عام 2020، مقابل تراجع نسبة الدين الخارجي من حوالي 42.4 في المائة إلى حوالي 41.7 في المائة بين العامين المذكورين، الجدول (5) والملحق (11/6).

الجدول (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
(2020 – 2019)

(مليون دولار أمريكي)

	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي**		الدين العام الإجمالي**		الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%) **	
	2019	*2020	2019	*2020	2019	*2020	2019	*2020
الأردن	16,885	18,006	16,860	19,317	33,744	37,323	75.8	85.4
تونس	8,237	9,091	36,431	37,576	44,668	46,667	113.9	118.9
السودان	14,774	15,128	51,398	58,774	66,172	73,902	175.3	191.2
لبنان	57,916	59,563	33,366	33,399	91,282	92,962	170.4	496.3
مصر	234,003	271,812	112,671	123,490	346,674	395,302	114.4	108.9
المغرب	60,895	63,577	35,421	37,301	96,316	100,878	80.3	88.0
موريتانيا	829	721	4,132	4,343	4,961	5,064	62.6	61.7
المجموع	**393,538**	**437,898**	**290,278**	**314,201**	**683,816**	**752,099**	**112.8**	**120.1**

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9) و(1/2).
(*) بيانات فعلية اولية.
(**) فقط للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات عن الدين الداخلي.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، ارتفع إجمالي الدين العام بنهاية عام 2020 في كل الدول المتوفرة عنها بيانات. في **مصر** ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 14 في المائة ليبلغ حوالي 395.3 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 346.7 مليار دولار بنهاية عام 2019، مع تسجيل الدين العام الداخلي ارتفاعاً بحوالي 37.8 مليار دولار، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 10.8 مليار دولار بين العامين المذكورين.

كذلك ارتفع إجمالي الدين العام في **السودان** بنسبة بلغت حوالي 11.7 في المائة ليبلغ حوالي 74 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 66.2 مليار دولار بنهاية عام 2019، على خلفية ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 354.6 مليون دولار، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 7.4 مليار دولار.

بالنسبة **لتونس**، فقد ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 4.5 في المائة ليبلغ حوالي 46.7 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 44.7 مليار دولار بنهاية عام 2019، ذلك بسبب ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 854 مليون دولار، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 1 مليار دولار.

كذلك في **المغرب** ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 4.2 في المائة ليبلغ حوالي 100.9 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 96.8 مليار دولار بنهاية عام 2019، بسبب ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 2.7 مليار دولار، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 1.4 مليار دولار.

في **الأردن** ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 10.6 في المائة ليبلغ حوالي 37.3 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 33.7 مليار دولار بنهاية عام 2019، على خلفية ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 1.1 مليار دولار، وارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 2458 مليون دولار.

وفي **موريتانيا** ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 2.1 في المائة ليبلغ حوالي 5.1 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 5 مليار دولار بنهاية عام 2019، على خلفية ارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 211 مليون دولار، في الوقت الذي تراجع فيه الدين العام الداخلي بحوالي 108 مليون دولار.

في **لبنان** ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة بلغت حوالي 1.8 في المائة ليبلغ حوالي 93 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 91.3 مليار دولار بنهاية عام 2019، على خلفية ارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 1.6 مليار دولا، وكذلك الدين العام الخارجي بحوالي 33 مليون دولار.

فيما يتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، فقدر ارتفعت في جميع الدول المتوفرة عنها بيانات باستثناء مصر، وموريتانيا. ففي السودان ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 15.9 نقطة مئوية لتصل إلى 191.2 في المائة، وفي المغرب بحوالي 8.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 89.3 في المائة، وتونس بحوالي 5 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 118.9 في المائة، والأردن بحوالي 3.2 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 80.7 في المائة. أما في لبنان، فقد ارتفعت من حوالي 170.4 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 496.3 في المائة في عام 2020، ذلك بسبب انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

بالمقابل تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر بحوالي 5.5 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 108.9 في المائة، وفي موريتانيا بحوالي 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 61.7 في المائة بنهاية عام 2020، الجدول (5)، والشكل (5).

الشكل (5): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (2019-2020)

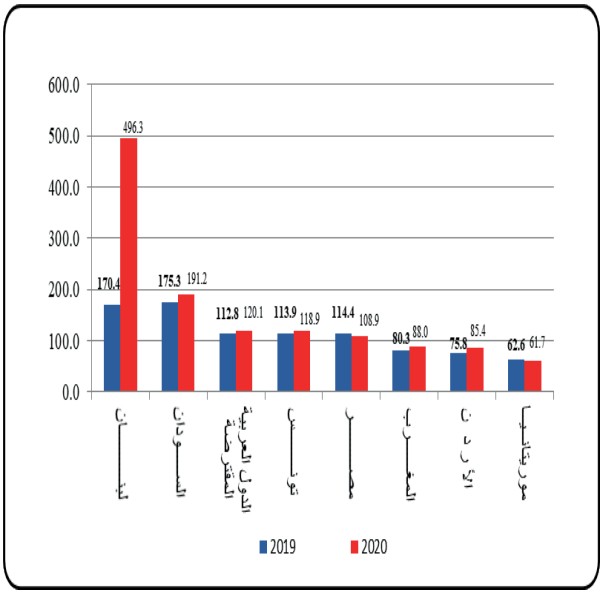

المصدر: جدول رقم (5).

جهود الدول العربية لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19 بإطار المالية العامة

شهدت الدول العربية تحديات كبيرة على صعيد المالية العامة خلال عام 2020، جراء التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19، في ظل كلفة حزمة التحفيز المالي التي تبنتها هذه الدول من أجل تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعزيز السيولة، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما ترتب عن ذلك من تداعيات على تطورات الإيرادات العامة والنفقات الحكومية والعجز المالي ووضعية الدين العام خلال عام 2020، كما تم استعراضها أعلاه.

بلغ إجمالي الحزم التحفيزية المقدمة من وزارات المالية والبنوك المركزية حوالي 281 مليار دولار أمريكي حتى الربع الأول من عام 2021.

في **الإمارات**، أعلنت وزارة المالية عن حزمة تحفيز لدعم القطاع الخاص، تضمنت خفض الرسوم الحكومية لمدة 3 أشهر، وإعفاء رسوم تسجيل الملكية، وتأجيل دفع مساهمات الضمان الاجتماعي بالنسبة للشركات بدءاً من الدفعات المستحقة في مارس 2020 لمدة 3 أشهر مع إمكانية تمديد فترة السماح بناءً على تقييم محدث للحالة في نهاية فترة السماح، إضافة إلى استرداد 1 في المائة من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة المباعة محلياً من الفترة 15 مارس 2020 حتى 30 يونيو 2020.

كما أعلنت **السعودية** عن حزمة تحفيز استهدفت قطاع الأعمال شملت إعفاء وتأجيل بعض المستحقات المالية الحكومية متضمناً ذلك، تمديد تقديم إقرارات وتأجيل سداد ضريبة دخل الشركات والزكاة وضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وتسريع طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى تعليق تنفيذ عقوبات التأخر في دفع الأقساط والغرامات على دافعي الضرائب، إضافة إلى تأجيل سداد بعض رسوم الخدمات الحكومية ورسوم البلدية لمدة 3 أشهر مع إمكانية تمديد فترة التأجيل إلى ما بعد 30 يومًا للقطاعات الأكثر تضرراً، والإعفاء من المقابل المالي ورسوم التأشيرة بالنسبة للوافدين المنتهية فترة اقامتهم. علاوة

على ذلك تم الإعلان عن مبادرة تتحمل بموجبها الحكومة 60 في المائة من رواتب العاملين بالقطاع الخاص بقيمة إجمالية تقدر بنحو 9 مليار ريال لمدة ثلاثة أشهر.

بالنسبة **للبحرين**، شملت الحزمة عدداً من المبادرات، تمثلت في التكفل برواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص، والتكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات، وإعفاء المؤسسات التجارية من دفع الرسوم البلدية، وإعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية.

في **تونس** تم اتخاذ عدة إجراءات جبائية لدعم الشركات المتضررة تمثلت في الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة لمبيعات الأدوية بالنسبة لقطاعات تجارة التجزئة والجملة، وتأجيل الموعد النهائي لتقديم إقرارات استرداد ضريبة دخل المؤسسات (المستحق بحلول 25 مارس) حتى نهاية مايو 2020 لجميع الشركات باستثناء تلك الخاضعة لمعدل ضريبة دخل الشركات البالغ 35 في المائة، وتقديم استرداد أرصدة ضريبة القيمة المضافة وتبسيط إجراءات الاسترداد، وإعفاء الرسوم الجمركية للشركات الصناعية التي كانت تخضع للأحكام الجمركية قبل 20 مارس 2020، بشرط أن تدفع غرامة 10 في المائة من مبلغ الرسوم المذكورة، إلي جانب تخصيص تحويلات نقدية مباشرة لذوي الدخل المحدود بقيمة مالية بلغت 150 مليون دينار تونسي. علاوة على ذلك تم تعليق جميع عمليات التدقيق الضريبي والمواعيد النهائية للاستئناف الضريبي حتى نهاية مايو 2020، وكذلك تعليق عقوبات التأخر في دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر، من 1 أبريل إلى 30 يونيو 2020. كذلك تم استحداث آلية لضمان القروض المصرفية، بقيمة إجمالية تبلغ 1.5 مليار دينار تونسي، تُسدّد على مدى 7 سنوات، تتضمن سنتي إمهال، لدعم القطاعات المتضرّرة من جائحة كوفيد-19. بلغ حجم التمويلات التّي تمّ ضمانها حتى تاريخ 5 مايو 2021 حوالي 862 مليون دينار تونسي، تم صرف 692 مليون دينار تونسي منها. كذلك تم استحداث خط تمويل بمبلغ 300 مليون دينار تونسي لإعادة تمويل القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالأزمة الصحية، حيث تم، حتى تاريخ 5 مايو 2021، منح قروض إعادة الجدولة بحوالي 66 مليون دينار تونسي استفادت منها 57 مؤسسة. أيضاً تم تعبئة "صندوق الودائع والأمانات" لموارد بحوالي 700 مليون دينار تونسي، تتوزع على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في خط تمويل بقيمة 100 مليون دينار تونسي لتمويل احتياجات المستشفيات العمومية والوحدات الصحية من الأجهزة الطبية، وصندوق استثماري بقيمة 500 مليون دينار لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق "تناوب" بقيمة 100 مليون دينار مخصص لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار في رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة **لمصر**، فقد تضمنت الإجراءات التحفيزية، تمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرار الضريبي السنوي للأفراد حتى 16 أبريل بدلاً من 31 مارس 2020، وتخفيض الضريبة المقتطعة (Withholding Tax) المفروضة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركات المدرجة في البورصة المصرية من 10 في المائة إلى 5 في المائة، وتمديد تعليق ضريبة أرباح رأس المال المفروضة على الأوراق المالية المدرجة في البورصة المصرية للمصريين حتى 1 يناير 2022 والتي كان من المقرر أن تنتهي في 17 مايو 2020، إضافة إلى تقسيط الإقرارات الضريبية على ثلاثة أقساط للشركات والمنشآت المتضررة، وتمديد سداد الضريبة العقارية للمنشآت العاملة في قطاع السياحة لمدة ستة أشهر.

في **الأردن** تضمنت الإجراءات التحفيزية تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات، وتأجيل تقديم الاقرارات الضريبية لضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية يونيو 2020، والسماح للشركات بدفع 30 في المائة من الرسوم الجمركية وتأجيل 70 في المائة تُسدد لاحقاً، وضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد الوطني لمساعدة القطاعات المتضررة من خلال تسديد جزء من رصيد المتأخرات والمطالبات المستحقة لصالح القطاع الخاص، وتأجيل رسوم عوائد التنظيم المفروضة على قطاع الأراضي، وتسوية الأوضاع الضريبية والجمركية المتعلقة بتسديد المستحقات المترتبة على المكلفين، وتخفيض النفقات في قانون

الموازنة العامة للسنة المالية 2020 بنحو 352 مليون دينار موزعة بواقع 22 مليون للنفقات الجارية و330 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، إضافة إلى الالتزام بدفع رواتب موظفي القطاع العام وفوائد القروض وخدمة الدين العام.

فيما يتعلق **بالمغرب** فقد تم استحداث "الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19" حيث تم تخصيص اعتمادات مالية بقيمة 10 مليار درهم مغربي من الميزانية العامة للدولة إضافة إلى مساهمات العديد من الهيئات والمؤسسات العمومية والمانحين من القطاع الخاص والجمعيات والأشخاص الذاتيين ليتجاوز المبلغ الإجمالي حوالي 34 مليار درهم مغربي. يهدف هذا الصندوق إلى تحمل النفقات المتعلقة بتأهيل المنظومة الصحية وتعزيز قدرتها ودعم الاقتصاد الوطني من أجل مواجهة آثار انتشار جائحة كوفيد-19، والحفاظ على الوظائف والتخفيف من التداعيات الاجتماعية. كذلك تم منح تعويض شهري إضافة إلى النفقات المرتبطة بنظام التأمين الصحي والتعويضات العائلية من شهر مارس إلى يونيو2020 للعاملين والمتدربين بموجب عقود الإدماج، كما تم تأجيل الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من مارس إلى يونيو 2020، إضافة إلى إعفاء التعويضات المضافة إلى أجور العاملين والمتدربين. أيضاً تم صرف دعم للأسر العاملة بالقطاع غير المنظم بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية حيث استفادت من الدعم المقدم في هذا الإطار والبالغ 15.26 مليار درهم مغربي حوالي 5.5 مليون أسرة، 45 في المائة منها في المناطق الريفية. في سياق متصل، تم تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك من خلال تحمل الدولة والقطاع البنكي للتكلفة الكاملة للفوائد الناتجة عن تأجيل السداد للفترة من مارس إلى يونيو 2020. يُضاف إلى ذلك الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة من طرف المقاولات للشباب البالغين من العمر 30 سنة على الأكثر عند أول تشغيل لهم، وذلك لمدة 24 شهراً.

الفصل السابع

التطورات النقدية و المصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية

نظرة عامة

لعبت السياسة النقدية دوراً كبيراً في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية الاستباقية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الاقتصادات.

كما استفادت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من المرونة التي أتاحها استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية ولاسيما فيما يتعلق بالتحرير الجزئي أو الكلي للهوامش الداعمة لرأس المال والسيولة في إطار متطلبات بازل 3 في زيادة مستويات قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان للأفراد والشركات والقطاعات المتضررة من الأزمة.

في هذا الإطار، غلبت الاتجاهات التوسعية ممثلةً في كل من التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية والمعروض النقدي على موقف السياسة النقدية خلال عام 2020 في غالبية الدول العربية للتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا.

تنوعت تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بشكل كبير خلال عام 2020 وتم تصميمها بشكل مدروس في عدد من الدول واستهدفت بشكل انتقائي القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، ونُفذت في إطار من التنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية في إطار حزم للتحفيز بلغت قيمتها نحو 235 مليار دولار بنهاية عام 2020، مثلت من بينها حزم التحفيز النقدي نحو 51 في المائة.

كما واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها خلال العام لتنفيذ عدد من إصلاحات السياسة النقدية ونظم الصرف بهدف تحسين الأطر التشغيلية لإدارة السياسة النقدية وزيادة مستويات مرونة أنظمة الصرف. كما شهد عام 2020 اهتماماً كبيراً من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتبني العديد من المبادرات الهادفة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي وتشجيع قطاع التقنيات المالية الحديثة بهدف ضمان استمرار تمكن المؤسسات المالية من تقديم الخدمات المالية إلى الشركات والأفراد برغم قيود التباعد الاجتماعي وظروف الإغلاق الكلي والجزئي.

على صعيد القطاع المصرفي، ساهمت تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الاستباقية في تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في عام 2020، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

كما جاء أداء الاسواق المالية العربية خلال عام 2020 إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2019. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 52.9 مليار دولار. كما سجلت قيمة التداولات ارتفاعاً (للعام الثاني على التوالي) بنسبة زادت عن 100 في المائة.

على صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، تراجعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب بالمقارنة مع عام 2019، فيما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الثالث على التوالي. هذا وقد حفل عام 2020 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي ولأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة.

التطورات النقدية

توجهات السياسة النقدية

يستدل على موقف السياسة النقدية Monetary Policy stance في الدول العربية بعدد من المؤشرات السعرية والكمية التي تهتم برصد وضعية السياسة النقدية خلال العام. فبالرجوع إلى مؤشر التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية للسياسة النقدية يتضح انخفاض أسعار الفائدة الرسمية في غالبية الدول العربية في ظل جولات الخفض المتعاقبة التي نفذها كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي، والبنك المركزي الأوروبي لدعم التعافي الاقتصادي والتي تبنتها كذلك الدول العربية ذات أنظمة سعر الصرف الثابت. كما استفادت الدول العربية التي تتبنى نظماً مرنة للصرف من الإصلاحات السابقة التي تم اعتمادها قبل الجائحة لاستهداف التضخم وما نتج عنها من تقليل معدلات التضخم في الاتجاه أيضاً إلى خفض أسعار الفائدة لدعم التعافي الاقتصادي. بناءً عليه، تراوح الخفض المسجل في سعر الفائدة الرسمية في الدول العربية ما بين 0.5 نقطة مئوية في قطر و3 نقاط مئوية وهو أعلى خفض مسجل لسعر الفائدة الرسمية في مصر، الشكل (1).

شكل (1): سعر فائدة السياسة النقدية (2019-2020) (%)

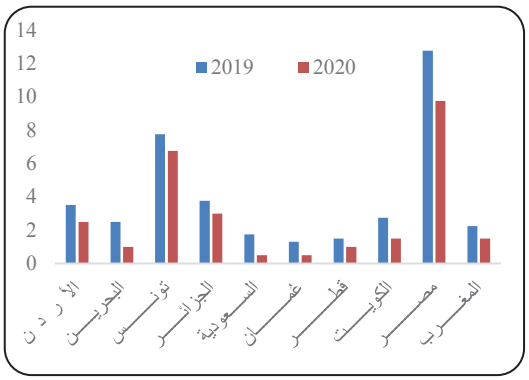

المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تلك التخفيضات تم تمريرها إلى أسعار فائدة الإقراض في المؤسسات المالية بمستويات تفاوتت ما بين كل دولة عربية وأخرى بحسب كفاءة قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، ومستوى تطور القطاع المالي، حيث سُجلت أعلى مستويات لاستجابة القطاع المالي للتخفيضات في سعر الفائدة الرسمية في مصر مع انخفاض فائدة الإقراض بنحو 4.8 نقطة مئوية في عام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2019، فيما تفاوتت مستويات الاستجابة في الدول العربية الأخرى وتراوحت بين 0 نقطة مئوية و2.4 نقطة مئوية، الشكل (2).

شكل (2): سعر فائدة الإقراض (2019-2020) (%)

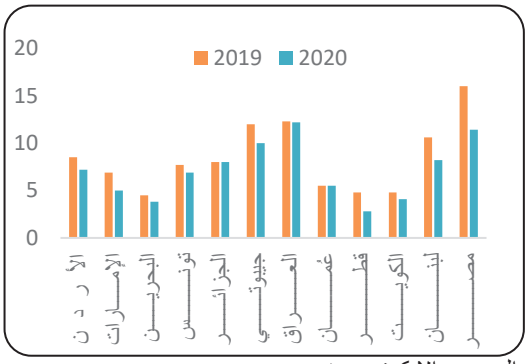

المصدر: الإيكونوميست.

من جانب آخر، واستناداً إلى بعض المؤشرات الكمية التي تعكس وضعية السياسة النقدية، ومن أبرزها مؤشر معامل الاستقرار النقدي[1]، الذي يقارن بين معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يتضح أيضاً الموقف التيسيري للسياسة النقدية في كافة الدول العربية خلال عام 2020 بما يعكس الأثر الملموس لجائحة فيروس كورونا المُستجد على توجهات السياسة النقدية خلال العام في ظل السياسة النقدية التوسعية التي تم تبنيها والتي نتج عنها ارتفاع معدلات نمو السيولة المحلية، في الوقت الذي سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في كافة الدول العربية باستثناء الاقتصاد المصري، ملحق (1/7) والشكل (3).

(1) يستند هذا المعامل إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي ارفنج فيشر، ويُستخدم في العديد من الدراسات للوقوف على وضعية السياسة النقدية Monetary Policy stance. ويتم حساب هذا المعدل بقسمة معدل نمو السيولة المحلية على معدل نمو الناتج الحقيقي. تشير قيم المعامل القريبة من الواحد إلى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية، فيما تشير القيمة التي تفوق الواحد بهامش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي. وتشير القيم الأقل من الواحد إلى سياسات نقدية تقييدية تسهم في خفض الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي.

شكل (3): معدل نمو السيولة المحلية مقابل معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020) (%)

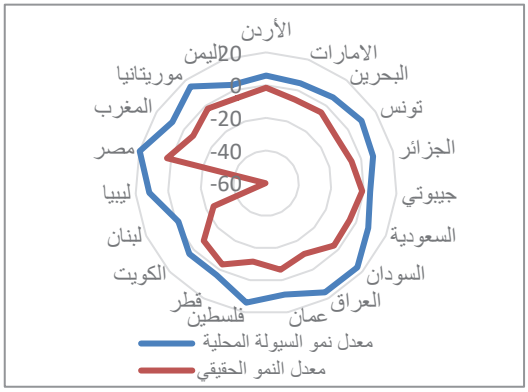

المصدر: الملحق (1/7) والفصل الثاني.

أدوات السياسة النقدية

رغم ما هو متعارف عليه وفقاً للنظريات الاقتصادية، وتحديداً كل من النظرية الكينزية، والنقدية، والتوقعات الرشيدة أن السياسة النقدية -خاصة عبر خفض سعر الفائدة- يمكنها أن تلعب دوراً محدوداً في التغلب على حالات الركود الاقتصادي[2] مقارنة بالسياسات المالية ذات الأثر الأكبر في تنشيط الطلب الكلي وتحفيز الناتج والتشغيل في حالات الركود، إلا أنه بالنظر إلى خصوصية جائحة فيروس كورونا التي أثرت ليس فقط على جانب الطلب الكلي، وإنما على جانب العرض الكلي، وكان من نتاجها تراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين إلى أدنى مستوياتها وتنامي المخاوف بشأن قدرة مؤسسات الأعمال على التعافي من هذه الأزمة، لعبت تدخلات السياسة النقدية دوراً معززاً للثقة في الاقتصادات العربية من خلال ضمان توفر الائتمان والسيولة ومساعدة المشروعات والشركات المتأثرة بالأزمة على توفير السيولة الداعمة لرأس المال العامل ومصروفات التشغيل، الإطار (1).

استهدفت سياسات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2020 التدخل بشكل استباقي لضمان التأكد من وجود مستويات مريحة للسيولة المحلية في الأسواق وضمان عدم تأثر الائتمان اللازم للقطاع الخاص بتداعيات الجائحة والتقليل من مستويات الاستغناء عن العمالة ومن ثم التخفيف من حدة تأثير الأزمة على جانبي العرض والطلب الكلي.

انصب جانب كبير من تدخلات المصارف المركزية العربية على أدوات السياسة النقدية التقليدية حيث تم خفض أسعار الفائدة بما يتراوح بين 0.50 و3.0 نقطة مئوية، وخفض معدلات الاحتياطي القانوني إلى نصف معدلاتها السائدة قبل الأزمة في بعض الدول العربية بل وتم خفضه لمستويات صفرية في دول أخرى كما هو الحال في المغرب. كما تم تنفيذ عمليات إعادة الشراء بآجال أطول من تلك التي كانت توفرها المصارف المركزية عادة قبل الجائحة، علاوة على خفض أسعار فائدة تنفيذ هذه العمليات. ساهمت هذه التدخلات في دعم مستويات السيولة وذلك كما يتضح من البيانات الربعية المتاحة عن عام 2020 في عدد من الدول العربية بما يشمل السعودية والإمارات وقطر وعُمان والكويت ومصر والمغرب، الشكل (4). بل إن مستويات السيولة سجلت في بعض هذه الدول مستويات قياسية على غرار المسجل في السعودية، حيث ارتفعت مستويات السيولة ممثلة بعرض النقود M3 إلى ما يفوق التريليوني ريال سعودي في الربع الاول من عام 2020. كما حررت بعض هذه التدخلات مثل خفض نسبة الاحتياطي القانوني مستويات مرتفعة من السيولة. فعلى سبيل المثال ساعد خفض مستويات الاحتياطي القانوني في الإمارات من نحو 14 في المائة قبل الأزمة إلى 7 في المائة في أعقابها في توفير سيولة للمصارف بقيمة 61 مليار درهم لاستخدامها لدعم قدرة البنوك على توجيه الائتمان للقطاع الخاص.

شكل (4): معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (%) (2019-2020)

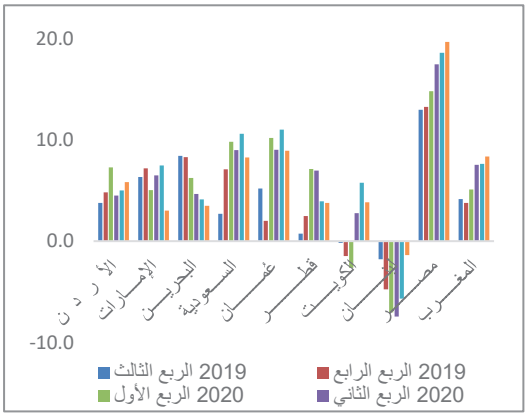

المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

كما أنه وفق عدد من النظريات الاقتصادية فإن تأثير السياسة النقدية التحفيزي على جانب الناتج والتشغيل يقتصر على الأجل القصير فقط، فيما ينصب تأثيرها فقط على المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.

[2] يرجع السبب في ذلك إلى أنه في حالات الركود تكمن المشكلة الأساسية في تأثر جانب الطلب الكلي من الاقتصاد، وهو ما يستلزم سياسات تحفيزية لها قدرة كبيرة على حفز مستويات الاستهلاك والاستثمار والصادرات، وهو ما تنجح فيه عادة السياسة المالية بدرجة أكبر من النقدية.

من جهة أخرى، مثلت اتفاقيات إعادة الشراء أحد أهم أدوات السياسة النقدية التي تم استخدامها خلال عام 2020 لتلبية طلبات البنوك من السيولة، حيث تم استخدامها من قبل تسعة بنوك مركزية عربية في بداية الجائحة لضخ السيولة، يليها أداتي سعر إعادة الخصم، ثم نسبة الاحتياطي القانوني المستخدمتان من قبل ستة بنوك مركزية عربية، جدول (1).

جدول (1): أكثر أدوات السياسة النقدية والاحترازية الكلية المستخدمة* لدعم التعافي الاقتصادي

أدوات السياسة النقدية والاحترازية الكلية المستخدمة	عدد البنوك المركزية التي استخدمتها
اتفاقيات إعادة الشراء	تسع بنوك مركزية
سعر إعادة الخصم	ستة بنوك مركزية
نسبة الاحتياطي القانوني	ستة بنوك مركزية
نافذة الإيداع	خمسة بنوك مركزية
نسبة تغطية السيولة	أربعة بنوك مركزية
متطلب هامش رأس المال لمواجهة دورات الأعمال	أربعة بنوك مركزية

* أداة مستخدمة من أربعة بنوك مركزية عربية على الأقل.
المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية"، أغسطس.

تم استخدام هذه الأداة من قبل البنوك المركزية العربية لدعم السيولة على ثلاثة أصعدة في عام 2020، تمثل الأول في خفض سعر فائدة هذه الأداة، والثاني في زيادة آجال هذه الاتفاقيات بما يدعم توفير السيولة للبنوك لفترات زمنية تتوافق مع عملياتها وتدعم احتياجاتها من السيولة لتسهيل التعافي، والثالث في توسيع نطاق الأوراق المالية المقبولة ضمن هذه الأداة. في هذا الإطار، شهد عام 2020 اتجاه البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض أسعار الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) وإعادة الشراء المُعاكس (الريبو العكسي) بهدف ضخ المزيد من السيولة في الجهاز المصرفي، وحث المصارف التي لديها فائض سيولة على توظيفها في منح الائتمان. فعلى سبيل المثال، تم خفض معدل إعادة الشراء (الريبو) بـ 125 نقطة أساس من 2.25 في المائة الي 1 في المائة، ومعدل إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) من 1.75 في المائة الي 0.5 في المائة، حيث تم الخفض بشكل تدريجي خلال الربع الأول من عام 2020. وقد ساهم ذلك في ارتفاع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء إلى 723 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني من عام 2020 مقابل 356 مليار ريال منفذة خلال الربع الأول من العام (أي بارتفاع نسبته 103 في المائة)، بما يُشير إلى إقبال كبير من قبل هذه البنوك على هذه الأداة وفاعليتها في ضخ السيولة[3].

كما تم زيادة آجال عمليات اتفاقيات إعادة الشراء في عُمان إلى ثلاثة أشهر، وتم خفض سعر الفائدة عليها بنحو 75 نقطة لتصل إلى 0.50 نقطة مئوية. وأعلن البنك المركزي الأردني في سياق الأزمة عن تنفيذ عمليات لإعادة الشراء بقيمة 500 مليون دينار بآجال تمتد إلى سنة واحدة. إضافة لما سبق قام بنك المغرب بتوسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها في مقابل عمليات إعادة الشراء لتشمل مجموعة واسعة من الأوراق المالية، وتمديد آجال هذه العمليات. من جهة أخرى، قامت المصارف المركزية بالتوسع في تقديم ضمانات الإقراض للقروض الموجهة من القطاع المصرفي إلى دعم التعافي الاقتصادي والقطاعات المتضررة من الجائحة لاسيما السياحة والطيران والفنادق، وتمويل رأس المال العامل والرواتب علاوة على تدابير واسعة النطاق لتأجيل مدفوعات فوائد وأقساط القروض ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نهاية عام 2020 على الأقل.

كما ساهم استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية في منح المصارف المركزية مساحةً أكبر لدعم مستويات الائتمان والسيولة من خلال تخفيف الهوامش الوقائية لرأس المال والسيولة لتمكين المصارف من مواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة والاستمرار في منح الائتمان للقطاع الخاص والأفراد، والحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار المالي.

اتسم عام 2020 بارتفاع مستويات التنسيق ما بين أدوات السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية

[3] البنك المركزي السعودي، (2020). " تقرير التطورات النقدية والمصرفية"، الربع الثاني.

لدعم التعافي، حيث أقدم عدد من المصارف المركزية على تحرير أو تخفيف بعض من أدوات السياسة الاحترازية الكلية لزيادة مستويات السيولة المصرفية. فعلى مستوى أدوات رأس المال، تم تحرير هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer (CCyB))، إضافة إلى خفض أوزان المخاطر ضمن إطار كفاية رأس المال لبعض القطاعات المتضررة من الأزمة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أما فيما يخص أدوات السيولة، فقد قام عدد من الدول بتخفيض نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR))، وساعد على ذلك ارتفاع هذه النسبة قبل الجائحة مقارنة بالنسبة المقررة بإطار بازل III البالغة 100 في المائة. كما قامت بعض الدول بوضع سقوف على نسبة الدين إلى الدخل (Debt to Income (DTI)) أو نسبة القرض إلى القيمة (Loan to Value (LTV)) إضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات أخرى، تمثلت في وقف توزيع الأرباح السنوية والمكافآت بالقطاع المصرفي.

كما تعددت وتنوعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الهادفة إلى التخفيف من حدة التبعات الاقتصادية للأزمة ودعم مسارات التعافي على النحو التالي[4]:

في الأردن، اتخذ البنك المركزي الأردني جملة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء التداعيات الاقتصادية وفرت في مجملها سيولة تقدر بنحو 2.5 مليار دينار (8.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). قام البنك المركزي من بين هذه الإجراءات بتبني برنامج للتمويل الميسر يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة من ضمنها الحرفيين والمهنيين وأصحاب المؤسسات الفردية، بإجمالي 500 مليون دينار أردني، مع إمكانية الحصول على الائتمان لهدف تمويل رأس المال العامل، وتغطية النفقات التشغيلية ومن ضمنها الرواتب والأجور. ينطوي هذا الاجراء على تحقيق عدة أهداف من أهمها دعم هذه القطاعات لاستدامة نشاطها الاقتصادي من ناحية، والحفاظ على مستويات التشغيل والعمالة فيها من ناحية أخرى. كما تم منح الشركة الأردنية لضمان القروض قرضاً بقيمة 300 مليون دينار وذلك لضمان القروض الممنوحة ضمن برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 85 في المائة من قيمة القرض بالتوازي مع ذلك، اتخذ البنك المركزي الأردني عدداً من الإجراءات للتيسير على الشركات والافراد وتقوية مراكزهم المالية، من خلال السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على عملائها لفترة امتدت حتى ثلاثة أشهر متتالية دون فرض غرامات أو فوائد تأخير، مع توفير إمكانية التأجيل وإعادة الجدولة حتى نهاية العام للفئات الأكثر تضرراً. إضافة إلى إسراعه في تعميم إجراءات تتعلق بالشيكات المرتجعة لأسباب مالية تمثلت في تمديد فترات التسوية وفقا لفئات القطاعات، وتخفيض الرسوم عليها لتصل لأدنى مستوياتها، على ألا يؤثر ذلك على التصنيف الائتماني لهم. ولدعم القطاع الزراعي والمزارعين، قدم البنك قرضاً ميسراً لمؤسسة الإقراض الزراعي بقيمة بلغت 10 مليون دينار، وسمح للمؤسسة بتأجيل الأقساط المستحقة على المزارعين مع إمكانية إعادة الجدولة للديون القائمة دون التأثير على التصنيف الائتماني.

في الامارات، سمح المصرف المركزي لجميع البنوك بالاستفادة من 60 في المائة كحد أقصى من الدعامة التحوطية لرأس المال، كذلك سمح للبنوك ذات الأهمية النظامية باستخدام 100 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي المقرر لها كبنوك ذات أهمية نظامية. كما سُمح للبنوك بانخفاض نسبة صافي التمويل المستقر إلى ما دون مستوى 100 في المائة، بحيث يكون معدل صافي التمويل المستقر الخاص بها أعلى من أو يساوي 90 في المائة، لتزويد البنوك بمرونة إضافية لدعم النشاط الاقتصادي. إضافة إلى ضخ مبلغ 50 مليار درهم في هيئة دعم تمويلي بتكلفة صفرية حتى تتمكن البنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة من تمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة لعملائها. كما مُنحت البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة يبلغ 70 في المائة وبخفض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7 في المائة. في المجمل، تقدر القيمة الإجمالية لاحتياطي السيولة النظامية التي تم تحريرها من خلال هذه الأدوات بنحو 95 مليار درهم. كما تم خفض مبلغ رأس المال الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين 15 و25 في المائة.

في البحرين، أعلن المصرف في 17 مارس 2020 انه يجب على جميع بنوك قطاع التجزئة وشركات التمويل بما فيها التمويل الأصغر تأجيل تحصيل أقساط الديون المستحقة على جميع المواطنين البحرينيين والشركات المالية وغير المالية المقيمة حتى نهاية عام 2020 بدون فرض أي رسوم إدارية على طلب تأجيل أقساط القروض إلى نهاية عام 2020، وتطبيق نفس الشروط والاحكام القائمة على القروض من حيث سعر الفائدة او الأرباح. كما أعلن المصرف عزمه تقديم السيولة المطلوبة إلى المصارف متى ما استدعت

(4) صندوق النقد العربي، (2021). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثالث عشر، ابريل.

الحاجة وتخفيض سعر الفائدة على تسهيلات اتفاقيات إعادة الشراء إلى 1.7 في المائة، بالإضافة الى إصدار التوجيهات اللازمة بضرورة قيام المصارف بخطوات عملية لمساعدة الشركات والأفراد المتأثرين جراء تداعيات فيروس كورونا. تأتي هذه الجهود لضمان تحقيق الاستقرار المالي واستمرار العمليات المصرفية بشكل طبيعي والتعاون في مساعدة الجهات المتأثرة.

في تونس، سارع البنك المركزي التونسي إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية التي تتمثل بالأساس في تلبية أغلب احتياجات البنوك من السيولة عن طريق العمليات الأساسية لإعادة التمويل المقدمة من قبل البنك المركزي بتكلفة أقل، ووضع آلية جديدة لإعادة التمويل لفترة شهر من أجل دعم البنوك والمؤسسات المالية في جهودها لدرء تداعيات الوباء، وضمان استمرارية نشاط تمويل القطاع الخاص. إضافة إلى تيسير شروط استخدام ضمانات عمليات إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي التونسي، فضلاً عن تمكين الافراد والمؤسسات من الانتفاع بتأجيل أقساط ديونهم لدى البنوك بداية من شهر مارس 2020.

وقد تم تمديد فترة التأجيل المنصوص عليها إلى نهاية شهر سبتمبر 2021 وذلك بالنسبة لأقساط القروض الممنوحة للمؤسسات والمهنيين. وفي اطار مساندة المؤسسات والمهنيين في مواجهة تداعيات وباء الكورونا، فقد تم حتى ديسمبر 2020 منح تمويلات استثنائية جديدة من قبل البنوك تسدد على مدة أقصاها سبع سنوات منها سنتي إمهال وتخصص لتمويل حاجيات شركات الشركات. مع الاشارة الى انه تم قبول هذه التمويلات الاستثنائية الممنوحة كمقابل لعمليات إعادة التمويل في السوق النقدية مع تطبيق نسب خصم تصاعدية حسب تصنيف الشركات.

في السعودية، قام البنك المركزي السعودي بتبني العديد من الإجراءات الهادفة إلى دعم التعافي الاقتصادي لكافة الأنشطة وخصوصاً المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة. حيث تجاوزت حزم التحفيز نحو 86 مليار ريال. شملت هذه البرامج: برنامج تأجيل الدفعات، وبرنامج تمويل الإقراض، وبرنامج دعم ضمانات التمويل، وكذلك دعم رسوم نقاط البيع والتجارة الالكترونية.

كذلك قام البنك المركزي بضخ سيولة بفائدة صفرية لتعزيز مستويات السيولة في النظام المصرفي، وأيضاً قام البنك المركزي دعم المنشآت المتأثرة جّراء التدابير الاحترازية التي جرى تبنيها في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة من خلال التنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المنشآت. كما قام البنك المركزي بتفعيل عمليات السوق المفتوحة والتي بدورها منحت المزيد من الأدوات الإضافية لإدارة مستويات السيولة في الآجل القصير، بالتوازي مع حرص البنك المركزي على تقييم مستوى المخاطر وتأثير الصدمات الاقتصادية على النظام المالي.

من ضمن إجراءات البنك المركزي السعودي لمواجهة آثار وتداعيات جائحة كوفيد-19 إعفاء جميع عملاء البنوك والمصارف العاملة بالسعودية من رسوم إجراء العمليات من خلال القنوات الالكترونية، علماً بنشر ذلك على النطاق العام من قِبل

في العراق، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والسياسات المتبناة على صعيد القطاع النقدي لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد، على سبيل المثال، تم تأجيل الأقساط المترتبة على المستفيدين من مبادرات البنك المركزي الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، وإلغاء عمولة التجار عند استخدام أجهزة نقاط البيع لمدة 6 أشهر، وإيقاف استيفاء الغرامات المالية المفروضة على المصارف لمدة 3 أشهر، وتعزيز سيولة المشروعات التي تم تمويلها سابقاً من مبادرة التريليون دينار وبمبلغ لا يتجاوز خمسة ملايين دينار، وتأجيل تنفيذ العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف، ولمدة ثلاثة أشهر. من جانب آخر، تم تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون إلى 13 في المائة للدينار العراقي فقط بدلاً من 15 في المائة لمدة (6) أشهر على أن يتم الابقاء على النسبة المفروضة على الودائع الآجلة عند مستوى 10 في المائة للمصارف التقليدية، فيما تصل النسبة المفروضة على الودائع الآجلة للبنوك المتوافقة مع الشريعة إلى 5 في المائة. كما قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة آجال سداد القروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر تأثراً، وتخفيض تكلفة الاقتراض.

في الكويت، وأخذًا بعين الاعتبار أيضًا ضوابط التمويل، للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا، الصادرة في 20 أبريل 2020، والتي تم وضعها بناءً على توصية اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي، يكون بنك الكويت المركزي بذلك قد وضع حزمة تيسيريه متكاملة على صعيد السياسات النقدية والرقابية والمالية. وفي ذات الاتجاه قام البنك المركزي بخفض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء، وأسعار التدخل في السوق النقدي بما يُعزز الطلب على القروض تجنباً لأي انكماش اقتصادي.

في ليبيا، تمثلت أبرز انعكاسات الجائحة على صعيد القطاع النقدي في زيادة الطلب على العملة المحلية لمواجهة الارتفاعات المسجلة في أسعار السلع في الاسواق المحلية، وتعثر بعض المقترضين من الإيفاء بالتزاماتهم تجاه بعض المصارف. كذلك كان من أبرز انعكاسات الجائحة على صعيد القطاع المالي الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية نتيجة وباء كوفيد-19 التي انعكست في انخفاض إيرادات النفط الخام، وانخفاض الايرادات غير النفطية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي بسبب اغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية، ما دعا البنك المركزي إلى اتخاذ عدد من التدابير والسياسات لتخفيف حدة التداعيات الناتجة عن الوباء منها تشجيع استخدام طرق الدفع الإلكترونية، وتوحيد سعر صرف الدينار للقضاء على السوق الموازي، وتسهيل إجراءات فتح الاعتمادات المستندية.

في لبنان، أعلن مصرف لبنان في مارس 2020 قراره إطلاق صندوق "الأوكسجين لدعم الاقتصاد اللبناني" بهدف توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لمساعدة الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على تمويل الصادرات وواردات المواد الأولية من خلال جمع حوالي 750 مليون دولار بتمويل من مصرف لبنان، وعدد من المستثمرين الدوليين، ومؤسسات التمويل الإنمائية، والشركات العائلية، وبالشراكة مع المصارف اللبنانية وجمعية الصناعيين اللبنانيين ووزارة الصناعة. كما طلب مصرف لبنان مؤخراً من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان عدم تخفيض تصنيف ديون العملاء المتأثرين سلباً نتيجة انتشار الوباء في حال حصول تأخر في سداد ديونهم أو تجاوزهم لسقوف التسهيلات الممنوحة لهم، مع إمكانية إعادة جدولة السندات المستحقة غير المدفوعة نتيجة هذا الوضع. من جانب آخر، أعلن مصرف لبنان عن توفير نسبة 90 في المائة من قيمة المواد الأولية المستوردة بالعملات الأجنبية تلبيةً لاحتياجات المؤسسات الصناعية بحدٍ إجمالي مقداره 100 مليون دولار.

في مصر، وفي خطوة استباقية قرر البنك المركزي المصري خفض أسعار فائدة السياسة النقدية بنحو 300 نقطة أساس خلال اجتماع طارئ للبنك انعقد خلال شهر مارس من عام 2020 بهدف تبني كافة التدابير اللازمة لمواجهة التداعيات المرتبطة بفيروس كوفيد-19. بناءً على ذلك خفض البنك المركزي سعر عائد الإيداع لليلة واحدة إلى 9.25 في المائة من 12.25 في المائة، والإقراض إلى 10.25 في المائة من 13.25 في المائة بما يمثل أدنى مستوى لأسعار الفائدة منذ بداية عام 2016 قبل تبني مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي. يأتي هذا القرار كإجراء استثنائي يساهم في دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، أخذا في الاعتبار التوقعات المستقبلية للتضخم واتساقها مع تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ ± 9 في المائة خلال الربع الرابع من 2020.

في المغرب، خفض بنك المغرب سعر الفائدة الرئيس بواقع 25 نقطة أساس إلى 2 في المائة، كما أعلن عن إنشاء صندوق بقيمة عشرة ملايين درهم بما يعادل نحو مليار دولار، يتم تخصيصها لتغطية النفقات الطبية ودعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بفعل فيروس كورونا، كالسياحة وكذلك الحفاظ على فرص العمل. كما تم إرساء آلية للضمان من طرف الدولة لتمويل مرحلة دعم التعافي الاقتصادي لما بعد الأزمة، تستهدف الشركات العامة والخاصة التي تضررت جراء الوباء. تم في هذا الإطار، إطلاق منتجات جديدة لضمان القروض بمعدلات فائدة لا تتعدى سعر الفائدة الرئيس لبنك المغرب زائداً 200 نقطة أساس، وذات أجل تسديد يصل إلى 7 سنوات وفترة تأجيل سنتين. تشمل هذه المنتجات ضمان القروض الموجهة لدعم تعافي الشركات متناهية الصغر التي يقل رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم بنسبة 95 في المائة، فيما يتم ضمان القروض الموجهة لدعم تعافي باقي الشركات بنسبة تتراوح بين 80 و90 في المائة حسب حجم الشركة.

كذلك واصلت البنوك المركزية جهودها خلال عام 2020 لتبني إصلاحات تستهدف تحسين الأطر التشغيلية للسياسة النقدية وزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال:

- استحداث أطر لإدارة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي بشكل عام والتنبؤ بها بما يشمله ذلك من تطوير أدوات نقدية مبتكرة لإدارة سيولة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تبني أطر جديدة لتعاملات أسواق النقد بهدف تطوير تسهيلات ضخ وسحب السيولة ووضع حوافز للمؤسسات المالية التي تتلقى الودائع لإدارة السيولة المتوفرة لديها على أساس يومي بشكل استباقي.
- زيادة عمق أسواق النقد من خلال تنشيط سوق الإقراض ما بين البنوك عن طريق تعزيز السيولة المتاحة في سوق الاقراض غير المضمون ما بين البنوك.
- تحسين أطر التنسيق ما بين السياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية الكفيلة بإدارة جانب الطلب الكلي بكفاءة ودعم التعافي الاقتصادي وضمان الاستقرار السعري والمالي.

- ضمان الاستقرار المالي وتخفيف الأضرار الناتجة عن جائحة كورونا على القطاع المالي وعلى الأفراد.
- تحفيز القطاع المالي على الابتكار بما يساعد على زيادة كفاءة الخدمات المالية بما يدعم التعافي.

السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

السيولة المحلية

سجل معدل نمو السيولة على مستوى الدول العربية ارتفاعاً من 6.9 في المائة في عام 2019 إلى نحو 9.4 في المائة في عام 2020. يأتي ذلك كمحصلة لارتفاع مستويات السيولة المحلية في جميع الدول العربية باستثناء لبنان التي انكمشت فيها مستويات السيولة المحلية بنسبة 1.4 في المائة بما يعكس التطورات التي شهدها الاقتصاد اللبناني عام 2020.

سجلت السيولة المحلية ارتفاعاً كبيراً في سبع دول عربية على وجه الخصوص بنسب تراوحت بين 9.8 و19.7 في المائة بما يشمل تونس، والسودان، والعراق، وفلسطين، وليبيا، ومصر، وموريتانيا. أما بالمقارنة مع معدلات نمو السيولة المسجلة في عام 2019، وفي ظل الاتجاهات التوسعية للسياسة النقدية التي صاحبت الجائحة، سجل معدل نمو السيولة ارتفاعاً خلال عام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2019 في ثلاث عشرة دولة عربية. سُجل أعلى معدل نمو في السيولة المحلية في ليبيا مع ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية بها بنحو 13.3 نقطة مئوية في عام 2020 ليصل إلى 11.6 في المائة مقابل انكماش مُسجل في مستوى السيولة المحلية بنحو 1.8 في المائة في عام 2019. كما سجلت السيولة المحلية كذلك نمواً بنحو 8.3 و8.5 نقطة مئوية في كل من الجزائر وفلسطين على التوالي.

في المقابل، انخفض معدل نمو السيولة المسجل عام 2020 مقارنة بالمستوى السابق عليه في ستة دول عربية. في هذا الإطار سجل معدل نمو السيولة المحلية انخفاضاً كبيراً في السودان مع تراجعه بنحو 44 نقطة مئوية حيث انخفض من 60.1 في المائة في عام 2019 إلى 16.0 في المائة في عام 2020 عاكساً الإصلاحات التي تبنتها الدولة لكبح جماح التضخم الذي قفز في عام 2020 إلى نحو 163 في المائة، الملحق (1/7) والشكل (5).

شكل (5): معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (%) (2020-2019)

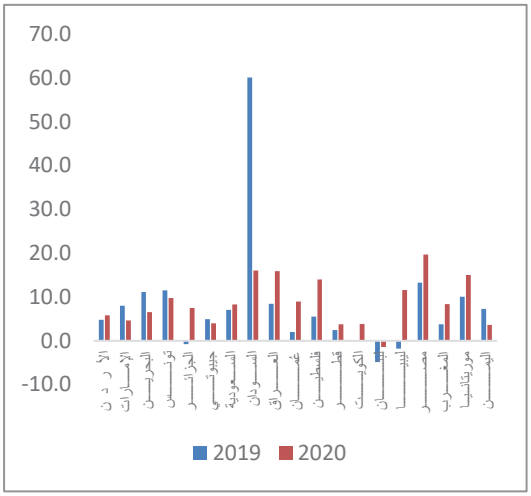

ملاحظة: بيانات السعودية والمغرب تمثل M3.

المصدر: الملحق (1/7).

الإطار (1)
بعض الأولويات المستقبلية للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في ضوء التوجهات العالمية

فرضت جائحة فيروس كورونا المستجد بعض الأولويات المستقبلية فيما يتعلق بتوجهات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية نحو المستقبل بما يشمل قيامها ببعض الأدوار التي لم تكن في السابق متضمنة في إطار سياسات وبرامج عملها في السابق وذلك لارتباطها بشكل كبير بدعم التعافي الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل والاستفادة من الفرص التي توفرها التحولات التقنية، وذلك على النحو التالي:

استكشاف فرص الاستفادة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

مع انخفاض مستويات أسعار الفائدة في عدد من البنوك المركزية العربية لاسيما تلك التي تتبنى نظماً لأسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار واليورو وتراجع حيز السياسات المُتاح من خلال حفز الطلب الكلي عن طريق أدوات السياسة النقدية التقليدية، يمكن في هذه الحالة استخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ممثلةً في برامج شراء الأصول (Asset Purchasing Programs or Quantitative Easing Programs)، وهي السياسات المستخدمة على نطاق واسع في عدد من الدول المتقدمة. بموجب هذه البرامج تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية بهدف دعم السيولة وفق شروط محددة لتنفيذ هذه البرامج سواء فيما يتعلق بنوعية الأصول، أو الأوراق المالية المقبولة في إطار هذه التدخلات التي تتمثل في غالبيتها من الأوراق المالية الحكومية، وكذلك شروط أخرى فيما يتعلق بحجم هذه البرامج والفترة التي تنفذ خلالها والتي يتم الإعلان عنها من قبل لجنة السياسات النقدية بهدف إعطاء إرشادات للأسواق حول توجهات البنوك المركزية في هذا المجال. في ظل تفاقم تأثيرات جائحة فيروس كورونا المُستجد، لجأت خمسة عشر دولة نامية إلى برامج شراء الأصول للتغلب على تداعيات الجائحة على الجهاز المصرفي ولتمويل التعافي الاقتصادي في هذه المرحلة[5]. حتى يُمكن تنفيذ هذه البرامج، لابد وأن يكون الاقتصاد يتسم بوجود سوق متطورة لأدوات الدين الحكومية وأوراق مالية مقبولة من البنك المركزي للقيام بهذه العمليات متوفرة في حوزة البنوك بكميات كبيرة. ومن أكثر اقتصادات المنطقة المهيأة للاستفادة من هذه الأداة الاقتصاد المصري في ظل الحجم الكبير لسوق إصدارات الدين بالعملة المحلية، وامتلاك البنوك للجانب الأكبر من هذه الإصدارات (نحو 41 في المائة من إجمالي الإصدارات) بما يُمكن من نجاح هذه الأداة. كما تبدو أهمية هذه الأدوات أيضاً في ظل حاجة الدول العربية إلى تطوير أسواق الدين بالعملة المحلية بهدف التحرك نحو مستويات أكثر استدامة للمالية العامة لاسيما في أعقاب ارتفاع مستويات المديونية العامة للدول العربية إلى 120 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة في عام 2020 مقابل 113 في المائة في عام 2019[6].

دراسة إمكانية إصدار عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية (Central Bank Digital Currency (CBDCs

كغيرها من البنوك المركزية الدولية يعتبر استكشاف فرص الاستفادة من إصدار عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية أحد الأولويات المستقبلية لبعض البنوك المركزية العربية. فوفق نتائج استبيان أجراه بنك التسويات الدولية مؤخراً لعينة من 65 بنكاً مركزياً حول العالم تمثل 91 في المائة من الناتج العالمي منها 21 بنكاً في الدول المتقدمة و44 في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة ارتفعت نسبة البنوك المركزية الدولية التي شاركت بنشاط في استكشاف فرص إصدار عملات رقمية سواء فيما يتعلق بالعملات الرقمية لتسوية مدفوعات الجملة (Wholesale CBDCs)، أو مدفوعات التجزئة (Retailsale CBDCs) خلال السنوات الأربع الماضية بنحو الثلث لتصل إلى نحو 86 في المائة من إجمالي البنوك المركزية المشمولة في هذا المسح. تتمثل أبرز أولويات البنوك المركزية الدولية من إصدار العملات الرقمية في الاقتصادات المتقدمة في تطوير أنظمة المدفوعات، فيما تتمثل أبرز أولويات البنوك المركزية في البلدان النامية من إصدار مثل هذه العملات في زيادة مستويات الشمول المالي وتحسين كفاءة السياسة النقدية[7].

في هذا الإطار يعتبر مشروع "عابر" المشترك ما بين كل من البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لإصدار عملة رقمية عابرة للحدود من أبرز المشاريع ذات الصلة إقليمياً ودولياً. في هذا الإطار، قام البنكان بنهاية عام 2020 بإعلان نتائج مشروع عابر للعملة الرقمية المشتركة[8] الذي استهدف إثبات مبدأ وفهم ودراسة أبعاد إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية (Wholesale CBDC)، باستخدام تقنية السجلات الموزعة (Digital Ledger Technology (DLT)) عن كثب من خلال التطبيق الفعلي، والتعامل مع هذه التقنيات بشكل مباشر من أجل تنفيذ التحويلات المالية بين البنوك في البلدين بشكل يضمن تقليص مدة إنجازها وتخفيض تكلفتها، وذلك عن طريق إصدار عملة رقمية للبنكين المركزيين مغطاة بالكامل صادرة بشكل مشترك بين البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات المركزي، وتستخدم فقط من قبل البنكين المركزيين والبنوك المشاركة في المبادرة كوحدة تسوية لعمليات البنوك التجارية في كلا البلدين؛ سواء كانت عمليات محلية أو عمليات بين حدود البلدين. تم على مدار عام 2020 تصميم حلول الاستخدام، وتنفيذها، وإدارتها. تم توثيق الحلول، والنتائج، والدروس الرئيسة المستفادة في تقرير مشروع "عابر"، الذي يأمل من خلاله البنكان أن تساهم مخرجات المشروع بشكل كبير في المحتوى المعرفي في هذا المجال، وإرساء أسس العمل المستقبلي المُخطط لاستكشافه في السنوات المقبلة. جاءت النتائج النهائية للمشروع متوافقةً مع نتائج التجارب المماثلة لعدد من البنوك المركزية في إثبات أن تقنية السجلات الموزعة ستساهم في تزويد البنوك المركزية بالقدرات اللازمة لتطوير أنظمة الدفع على المستويين المحلي وعبر الحدود. ويأمل الطرفان أن يمثل المشروع قاعدة لمزيد من الدراسات والتطبيقات بالمشاركة مع البنوك المركزية والمنظمات الدولية ذات العلاقة التي تركز بشكل خاص على دراسة الانعكاسات التي قد تترتب عن إصدار مثل هذه العملات على أدوات السياسة النقدية واستقرار القطاع المالي، وتأثير الاحتمالات الفنية المختلفة على الأُطر التنظيمية، والقطاع المالي بشكل عام. من جانب آخر،

[5] IIF, (2020).

[6] صندوق النقد العربي، (2021). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

[7] Boar, C., and Wehrli, A. (2021), "Ready, steady, go? – Results of the third BIS survey on central bank digital currency", BIS Papers, No 114

[8] البنك المركزي السعودي، (2020). " البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يصدران تقرير نتائج مشروع "عابر" للعملة الرقمية المشتركة"، بيان منشور على الموقع الإلكتروني لكل من البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يستكشف عدد من البنوك المركزية العربية الأخرى فرص إصدار عملة رقمية، فعلى سبيل المثال يعمل مصرف لبنان على بلورة الإطار القانوني اللازم لإصدار مثل هذه العملة، فيما يستهدف البنك المركزي التونسي توسيع فرص الاستفادة من إصدار العملات الرقمية في زيادة مستويات الشمول المالي، واستخدام تقنية سجلات الأصول الموزعة (البلوك تشين) في زيادة مستويات كفاءة أنظمة المدفوعات الوطنية.

دعم الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام

أكدت التحديات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المُستجد ضرورة اقتناص الفرص لدعم التعافي المستدام والأخضر بهدف الوصول إلى علاقة أكثر توازناً لارتباط الإنسان بالبيئة. لذلك تعالت الأصوات المنادية بأن تركز حزم التعافي التي يتم تبنيها لتجاوز التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا على الأنشطة صديقة البيئة والتي من شانها إحداث خفض في إنبعاثات الكربون لا سيما في ضوء قدرة تدابير دعم التعافي الأخضر على توفير المزيد من فرص العمل. ففي هذا السياق، توضح التقديرات الدولية أن الأنشطة صديقة البيئة بإمكانها توفير نحو 65 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030 في مقابل خسارة لنحو 28 مليون وظيفة في الأنشطة مرتفعة الانبعاثات الكربونية، وهو ما يعزز التوجه نحو التركيز على مثل هذه الأنشطة في إطار مسار التعافي من الجائحة[9]. على وجه الخصوص، هناك أهمية متزايدة لتوجه الدول العربية إلى دعم التعافي الأخضر في المرحلة المقبلة في ظل الدراسات الصادرة عن البنك الدولي التي تشير إلى وجود عدد من مدن المنطقة ضمن أكثر مدن العالم تلوثاً وارتفاع عدد الوفيات المبكرة جراء تلوث الهواء إلى 100 ألف شخص سنوياً، وخسارة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنحو 9 مليارات دولار سنوياً من دخل العمل بسبب تلوث الهواء[10].

على الرغم من ذلك لا تزال المصارف المركزية بحاجة إلى المزيد من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تشجيع التعافي الأخضر والتمويل المسؤول. فمن بين 170 إجراءاً مصرفياً ورقابياً تم تبنيها من قبل البنوك المركزية حتى نهاية شهر مايو من عام 2020، توافقت خمسة إجراءات فقط من بينها مع معايير الاستدامة البيئة. في المقابل من شأن تدابير تعزيز السيولة التي لا تتماشي مع اعتبارات الاستدامة أن تدفع إلى تراكم المخاطر المتعلقة بالمُناخ وزيادة مستويات الانبعاثات[11]. في هذا الإطار، تزايد اهتمام البنوك المركزية في أعقاب الجائحة بشكل أكبر بدعم التعافي الأخضر وذلك من خلال العديد من التدابير لعل من بينها موائمة عمليات منح الضمانات ،وبرامج شراء الأصول، وتسهيلات إعادة التمويل مع اعتبارات تقليل المخاطر المتعلقة بالمُناخ ودعم الأنشطة التي من شانها تقليل الانبعاثات الكربونية، إلى جانب التمييز في بعض إجراءات الرقابة المصرفية والسياسة الاحترازية الكلية لصالح التمويل المسؤول والأنشطة صديقة البيئة. كما أصبح لزاماً على البنوك المركزية ولغايات تحقيق الاستقرار المالي دمج مخاطر تغيُّر المناخ إلى جانب المخاطر الأخرى ومواطن الضعف التي يتم تحليلها وفهم كيفية انتقال مخاطرها إلى النظام المالي الكلي من خلال إيجاد آليات محسنة لإدارة المخاطر، وخلق نماذج لتعزيز قدرات التنبؤ ومن بينها مواصلة تحسين اختبارات القدرة على تحمل القطاع المصرفي للضغوط والمخاطر بما يشمل مخاطر تغيرات المُناخ.

في هذا السياق، حرصت بعض البنوك المركزية العربية[12] على تبني إجراءات لدعم التعافي الأخضر، ففي الإمارات، على سبيل المثال أصدر المصرف المركزي "المبادئ التوجيهية بشأن التمويل المستدام" بالتعاون مع عدد من الكيانات الأخرى بهدف تحفيز تنفيذ خطط الاستدامة من خلال وضع خارطة طريق للبنوك لتطوير استراتيجيات تتضمن الممارسات المستدامة في أنشطتها التجارية وصنع القرار وإدارة المخاطر. رغم كون هذه المبادئ طوعية وتمثل المرحلة الأولى من العمل المشترك للسلطات، إلا أن المصرف المركزي يشجع البنوك الإماراتية على دمج هذه المبادئ في إطار إدارة المخاطر الخاص بها لضمان الانتقال التدريجي والسلس نحو الاستراتيجيات الخضراء الوطنية والدولية. كما يخطط المصرف المركزي لإدماج تقييم المخاطر المناخية ومراقبتها واختبار الإجهاد في خطته التشغيلية. بناءً عليه، قام المصرف بإجراء مسح للتوعية بشأن ممارسات البنوك لإدارة مخاطر المناخ في عام 2021، فيما أصدرت هيئة التأمين مسحًا لمخاطر المناخ في عام 2020. وفي البحرين، بدأت إدارة الاستقرار المالي في مصرف البحرين المركزي في بحث الطرق التي يتم من خلالها دمج ممارسات الاستدامة البيئية في أنشطة القطاع المصرفي بالاستناد إلى التجارب الدولية، علاوة على دراسة كيفية قيام المصارف بإدراج مفهوم تغير المُناخ في تمارين اختبار الضغط و تقييم الأدوات التي يمكن استخدامها في هذا الإطار.

ضمن جهود البنك المركزي السعودي للتوسع في تحليل مخاطر تغير المناخ على القطاع المالي وبما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، قام البنك المركزي بنشكيل فريق داخلي للوقوف على ابرز التغيرات في المعايير والممارسات الدولية لفهم وتحليل كيفية إدارة الشركات المالية للمخاطر المتعلقة بالمناخ من خلال الدراسات الاستقصائية. من جانب آخر، شاركت تونس سنة 2017 في القمّة الدولية حول المناخ "قمّة كوكب واحد" والتي تمخّض عنها إطلاق "شبكة تخضير النظام المالي" Network for Greening the Financial System والتي تضمّ أكثر من 40 عضواً ومراقباً للبنوك المركزية وسلطات الرقابة الأخرى من أجل تخضير النظام المالي. وفي سنة 2019، انضمّت تونس كعضو ضمن هذه الشبكة. كما يوجد لدى سلطة النقد الفلسطينية خطة استمرارية لأداء الأعمال وفق أفضل الممارسات الدولية، لمواجهة المخاطر والاحداث المتعلقة بالكوارث الطبيعية والاحداث والمخاطر التشغيلية منذ عام 2009، وبما يشمل مواقع بديلة للإدارة (AS)، وموقع انعاش ما بعد الكوارث (DRS)، ويتم اختبار وتحديث هذه الخطط والمواقع بشكل دوري. كما الزمت سلطة النقد كافة المصارف العامة في فلسطين منذ العام 2009 باعتماد خطط استمرارية عمل لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والاحداث التشغيلية، كما الزمتها بانشاء مواقع بديلة للادارة (AS) ومواقع انعاش ما بعد الكوارث (DRS) ويتم اختبار مدى فعاليتها ونجاعتها وتحديثها بشكل دوري.

---

[9] The Global Commission on the Economy and Climate, (2018). “New Climate Economy Report”.

[10] البنك الدولي، (2016). " الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء تكلف اقتصادات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من 9 مليارات دولار"، بيان صحفي.

[11] Nick, R. (2020). “Covid, central banks and climate change”, Official Monetary and Financial Institutions Forum (OMFIF), Nov.

[12] صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان تقرير الاستقرار المالي".

من جهته، قام بنك المغرب بإنشاء إدارة داخل مديرية الرقابة المصرفية لتتبع المخاطر المناخية والبيئية. ويهدف هذا الإجراء الى العمل في البداية على بناء إطار الإشراف على مخاطر المناخ قبل العمل على إعداد الدراسات والتحليلات البيئية المناخية ونشر إجراءات وقائية / تصحيحية لتخفيف هذه المخاطر. حاليا، تساهم هذه المصلحة في عمل المنتديات وفرق العمل الإقليمية والدولية بشأن التمويل الأخضر وتنسيق تنفيذ خريطة الطريق المناخ الوطنية. منذ اعتماد خارطة الطريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة بدأت المؤسسات المصرفية في دمج المخاطر البيئية بشكل تدريجي في أنظمة إدارة المخاطر الحالية، لا سيما تلك الرئيسية مع مراعاة العوامل البيئية في أكبر عمليات الائتمان الخاصة بها. مع ذلك، لوحظت طرق مختلفة ومستويات التقدم المختلفة بين المؤسسات المصرفية. من بين التحديات الرئيسة لزيادة اعتماد إدارة المخاطر البيئية والبيئة من قبل البنوك هي: (1) عدم توفر الخبرات الملائمة (2) عدم توفر البيانات (3) عدم وجود تعريفات وتصنيفات مشتركة. بشكل عام، يشكل اعتماد تدابير تخفيف مخاطر المناخ سلسلة من الصعوبات والتحديات من حيث تطوير منتجات السوق الخضراء، وضمان توافر المشاريع الخضراء المربحة بأعداد كافية.

تسريع وتيرة التحول المالي الرقمي[13]

في أعقاب انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد، تبنت البنوك المركزية على عاتقها مهام تسريع وتيرة التحول المالي الرقمي من خلال تبني العديد من السياسات التي استهدفت تشجيع المصارف على تقديم الخدمات إلكترونياً، وتشجيع التجار على قبول الدفع من خلال البطاقات المصرفية ونشر وحدات نقاط البيع وماكينات الصراف الآلي في جميع أنحاء البلاد، علاوة على تحديث البنية التحتية لأنظمة المدفوعات الرقمية وما يستلزمه ذلك من أطر قانونية ومؤسسية لتشجيع منظومة الخدمات المالية الرقمية والدفع الإلكتروني في إطار توجه عام تركز عليه المصارف المركزية العربية بداية من عام 2020. كما شمل هذا النهج كذلك تشجيع المصارف المركزية العربية لشركات التقنيات المالية الحديثة للاستفادة من دورها في زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية من خلال خفض الوقت والكلفة المصاحبة لإنجازها وقدرتها على توسيع فرص النفاذ إلى التمويل بالنسبة للفئات المستبعدة مالياً سواءً بشكل كلي أو جزئي. اكتسبت صناعة التقنيات المالية الحديثة زخماً كبيراً خلال عام 2020 حول العالم وفي المنطقة العربية، وخصوصاً في أعقاب جائحة فيروس كورونا المُستجد مع وجوب عدم التلامس وتزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بُعد. بالتالي أصبحت أنشطة التقنيات المالية الحديثة من بين القطاعات الأكثر ازدهاراً خلال العام من حيث تطور الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات. بناءً عليه، اهتمت الدول العربية بإنشاء وحدات متخصصة داخل هيئاتها الرقابية والاشرافية، بهدف تعزيز البيئة الحاضنة للابتكارات المالية، يُناط بها مهام التنسيق مع كافة الجهات داخل الدولة لتنمية هذه الصناعة، فضلاً عن التواصل مع الجهات التنظيمية المماثلة على المستويين الاقليمي والدولي، والتواصل مع المؤسسات الدولية وواضعي المعايير. فأنشأت كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والكويت ومصر وحدات داخل المصارف المركزية لتنمية التقنيات المالية الحديثة والابتكارات المالية داخل الدولة، هذا إضافة إلى لجنة التقنيات المالية الحديثة في كل من عُمان ومصر.

في سبيل تشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة، اختارت البنوك المركزية العربية نهج إنشاء بيئات رقابية اختبارية أو ما يُعرف بـ Fintech Regulatory Sandboxes بما يساعد على توفير البيئة الحاضنة والممكنة لنمو هذه الشركات من جهة، ويُمكن السلطات الرقابية من رصد نماذج أعمال هذه الشركات ومن ثم صياغة الأطر التنظيمية الكفيلة لاحتواء ما ينتج عنها من مخاطر. في هذا السياق، أنشأت كل من الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت ومصر بيئات اختبارية داخل المصارف المركزية من أجل اختبار الحلول والمنتجات التي تتقدم بها الشركات لفترة مُحددة وشروط تقدم مُعلنة، ذلك في إطار بيئة تنظيمية مُيسرة ومختلفة عن الأطر التشريعية الكائنة في الدولة. إضافة إلى وجود مختبر تنظيمي آخر في هيئة سوق المال السعودية. أما الامارات، فيتعاون المصرف المركزي مع الأطر الأخرى للبيئة الاختبارية الكائنة في كلٍ من سوق أبو ظبي المالي العالمي [Abu Dhabi Global Market (ADGM)] ومركز دبي المالي العالمي [Dubai International Financial Center (DIFC)] ، اللذان يمثلان مناطق مالية حرة. وامتداداً لجهود الدول العربية في هذا التوجه، وإضافةً إلى المختبرات التنظيمية المُشار إليها سالفاً، تم استحداث مفهوم البيئات الاختبارية الرقمية في كل من سوق أبوظبي المالي ومصرف البحرين المركزي. رغم كون هذه المختبرات الرقمية ترتكز على نفس أطر عمل البيئات الرقابية الاختبارية الاعتيادية، إلا أنها تتميز عنها بكونها تستند إلى بيئة رقمية متكاملة تتم بشكل رقمي منذ بداية الالتحاق بها وحتى استكمال حلول التقنيات المالية الحديثة. تقوم السلطات الإشرافية في الدول العربية باعتماد مجموعة من المعايير لقبول انضمام شركات التقنيات المالية للبيئات الرقابية الاختبارية من أهمها وجود قيمة مضافة ومنفعة مرجوة من اعتماد هذا المنتج المالي، وقابليته للتطبيق في السوق المحلي، وجاهزيته للاختبار في إطار البيئة الرقابية، وبحيث تُمنح الأولوية للمنتجات والخدمات التي يتوفر بها عنصر الابتكار.

بشكل عام، تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات أهم مجالات التقنيات المالية الأكثر انتشاراً في الدول العربية حيث تنتشر في الاثنتي عشرة دولة عربية التي قامت باستيفاء الاستبيان، يليها خدمات التمويل الجماعي والتي تنتشر في ست دول من هذه الدول تشمل كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية والكويت ولبنان، ثم شركات التقنيات المالية العاملة في مجال حلول التأمين المتواجدة في أربع دول عربية تتضمن كل من البحرين والسعودية والكويت ولبنان. تتوزع باقي شركات التقنيات المالية العاملة في الدول العربية

[13] صندوق النقد العربي، (2021). "مرصد البيئات الرقابية الاختبارية"، يناير.

في المجالات الأخرى مثل الحوافظ الرقمية، ومنصات العمليات المصرفية المفتوحة، والعملات الرقمية، وحلول الاستثمار، وإدارة الخزينة، ونظام أعرف عميلك الإلكترونية، وإدارة المخاطر.في إطار تقييم مدى فعالية البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية، يتم الرجوع إلى عدد من المؤشرات من بينها إجمالي عدد الشركات المنضمة إلى هذه البيئات وتلك التي تخرجت منها بنجاح، وكذلك الأطر التنظيمية الجديدة التي تم تبنيها في ضوء مراحل اختبار وتقييم نماذج أعمال الشركات المنضمة إلى هذه البيئات.

في هذا الصدد، تشير نتائج استبيان أجراه صندوق النقد العربي إلى أن عدد الشركات المنضمة إلى البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية، في تزايد حيث بلغ عددها 44 شركة في عام 2020 يتواجد أكثر من النصف في البيئات الرقابية الاختبارية المتبناة من قبل السلطات الإشرافية في السعودية. من حيث الشركات المتأهلة من هذه البيئات الرقابية الاختبارية يتضح تخرج خمس شركات من البيئة الرقابية الاختبارية في البحرين وست شركات في السعودية. من ناحية أخرى، ساعدت البيئات الرقابية الاختبارية المصارف المركزية في الدول العربية على تبني عدد من الأطر التنظيمية الجديدة في ضوء ما أسفرت عنه أنشطتها. في هذا الصدد، تشير نتائج استبيان أجراه صندوق النقد العربي إلى أن عدد الشركات المنضمة إلى البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية، في تزايد حيث بلغ عددها 44 شركة في عام 2020 يتواجد نصفها في البيئات الرقابية الاختبارية المتبناة من قبل السلطات الإشرافية في السعودية. من حيث الشركات المتأهلة من هذه البيئات الرقابية الاختبارية يتضح تخرج خمس شركات من البيئة الرقابية الاختبارية في البحرين وست شركات في السعودية. من ناحية أخرى، ساعدت البيئات الرقابية الاختبارية المصارف المركزية في الدول العربية على تبني عدد من الأطر التنظيمية الجديدة في ضوء ما أسفرت عنه أنشطتها. على سبيل المثال، تمكن مصرف البحرين المركزي من صياغة العديد من الأطر التنظيمية استناداً إلى تلك البيئات بما يشمل نظام الصيرفة المفتوحة. كذلك تبنت مؤسسة النقد العربي السعودي استنادا إليها مجموعة من القواعد المنظمة المتعلقة بأنشطة مقدمي خدمات المدفوعات. كذلك يقوم بنك الكويت المركزي بإعداد التعليمات الخاصة باستيفاء متطلبات اعرف عميلك وذلك بناء على المراحل التي مرت بها إحدى المنتجات والخدمات في البيئة الرقابية التجريبية والمرتبطة بـنظم أعرف عميلك الإلكترونية.

مكونات السيولة المحلية

تشير البيانات المتعلقة بمكونات السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 إلى تراجع الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود (الودائع غير الجارية، والودائع الآجلة والودائع بالعملات الأجنبية) بما يقرب من 1.7 نقطة مئوية لتتراجع أهميتها النسبية إلى ما يمثل 48.3 في المائة من إجمالي السيولة المحلية مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لكتلة النقود (العملة المتداولة ووسائل الدفع الجارية) إلى 51.1 في المائة. يعكس هذا الاتجاه نحو ارتفاع الأهمية النسبية لكتلة النقود على خلاف ما هو معتاد خلال السنوات السابقة من توجه الأفراد نحو المزيد من الاعتماد على أشباه النقود إلى عدد من العوامل لعل من بينها المخاوف وظروف عدم اليقين التي صاحبت انتشار الجائحة في عدد من الدول العربية وما نتج عنه من الحاجة إلى توفر سيولة نقدية للوفاء بالتزامات الأفراد والشركات، وكذلك توجه مواطني بعض الدول العربية التي شهدت ظروفاً اقتصادية غير مواتية مثل لبنان إلى سحب الودائع ما نتج عنه ارتفاع في أهمية كتلة النقود في لبنان بنحو 11.9 نقطة مئوية.

على مستوى الدول العربية فرادى، يُلاحظ استمرار الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة أشباه النقود في بعض الدول العربية التي تتسم بتطور القطاع المالي وتطور وسائل الدفع بشكل ملحوظ مثل الأردن، والبحرين، وعُمان، والكويت، وقطر، ولبنان، ومصر حيث تساهم أشباه النقود في هذه الدول بنسب تتراوح ما بين 67 في المائة في الأردن و80 في المائة في لبنان من مكونات السيولة المحلية. في المقابل يُشار إلى الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة النقود في سبع دول عربية بما يشمل الجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا حيث تمثل ما يتراوح بين 62.5 في المائة في السودان، و97.3 في المائة في ليبيا، الملحق (2/7).

العوامل المؤثرة في السيولة المحلية

صافي الموجودات الأجنبية

كان للتغيرات في صافي الأصول الأجنبية أثراً توسعياً محدوداً على معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2020 بواقع 0.6 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة توسعية بلغت 3.6 نقطة مئوية خلال عام 2019 عاكساً الضغوطات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول العربية على صعيد تدفق المزيد من المتحصلات من النقد الأجنبي بسبب التداعيات الناتجة عن الجائحة.

سجل صافي الموجودات الأجنبية ارتفاعاً في إحدى عشرة دولة عربية تصدرتها تونس بارتفاع بلغت نسبته 52.5 في المائة نتيجة تراجع الاختلالات الخارجية مقارنة بالمستويات المُسجلة في عام 2019.

وفي المقابل، شهد صافي الموجودات الأجنبية تراجعاً في ثماني دول عربية. سجلت البحرين أعلى معدل تراجع لصافي الموجودات الأجنبية خلال عام 2020 حيث انخفض بنسبة 298.5 في المائة بما يعكس انخفاض الموجودات الأجنبية بالخارج أو الارتفاع الكبير للموجودات الأجنبية المملوكة لغير المقيمين بالداخل أو الأمرين معاً (3/7).

أما من حيث تأثير صافي الموجودات الأجنبية على مستويات السيولة المحلية، فقد كان له أثراً توسعياً على معدل نمو السيولة المحلية (مساهمة إيجابية) في عشر دولة عربية. سجل صافي الموجودات الأجنبية أعلى تأثير توسعي له في موريتانيا والعراق، حيث ساهم بنحو 11.1 و11.2 نقطة مئوية من مجمل معدل نمو السيولة المحلية المُسجل عام 2020، البالغ 15.0 و15.8 في المائة على التوالي، الملحق (4/7).

في المقابل، كان لصافي الموجودات الأجنبية تأثيراً انكماشياً على معدل نمو السيولة المحلية (مساهمة سلبية) في تسع دول عربية. سُجلت أعلى مساهمة سلبية لصافي الموجودات الأجنبية في قطر وبلغت 11.6 نقطة مئوية، فيما خففت المساهمة الإيجابية لصافي الائتمان المحلي بنحو 19.3 نقطة مئوية من التأثير الانكماشي لصافي الموجودات الأجنبية على معدل نمو السيولة البالغ نحو 3.8 في المائة عام 2020، الملحق (4/7).

صافي الائتمان المحلي

شهد صافي الائتمان ارتفاعاً في غالبية الدول العربية خلال عام 2020، وهو ما يرجع إلى تواصل الزيادة في مستويات الائتمان الممنوح للحكومات العربية لدعم التعافي الاقتصادي وتمويل العجوزات في الموازنات العامة، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات خلال عام 2020.

سجل صافي الائتمان المحلي أثراً توسعياً على معدل نمو السيولة المحلية في ست عشرة دولة عربية. جاء على رأسها كل من عُمان والعراق ومصر بمعدل نمو لصافي الائتمان المحلي خلال العام بلغ 35.2 و30.7 و23.1 نقطة مئوية على التوالي بما يعكس النمو الكبير للمؤسسات المملوكة للدولة في عُمان، و الحكومة في مصر.

في المقابل، كان لصافي الائتمان المحلي أثر انكماشياً على نمو السيولة المحلية في ثلاث دول عربية فقط

وهي الكويت، ولبنان، وموريتانيا. سُجل أعلى أثر انكماشي في لبنان، حيث كان لصافي الائتمان المحلي مساهمة سلبية في معدل نمو السيولة المحلية بلغت 15.4 نقطة مئوية في ظل الأوضاع الاستثنائية التي شهدها الاقتصاد اللبناني خلال العام، الملحق (4/7).

صافي البنود الأخرى

استمرت الآثار الانكماشية لهذا البند في ثمان دول عربية خلال عام 2020، فيما كان لصافي تحركات هذا البند آثاراً توسعية على السيولة المحلية في تسع دول عربية، فيما بقيت الاثار المحايدة لهذا البند في ثلاث دول عربية. تجدر الإشارة إلى أن هذا البند يتضمن جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية. يشمل ذلك رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم الأخرى غير المصنفة والحسابات المعلقة والحسابات تحت التسوية وتعديلات التقييم، الملحق (4/7) والشكل (6).

الشكل (6):
مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (2016-2020) (نقطة منوية)

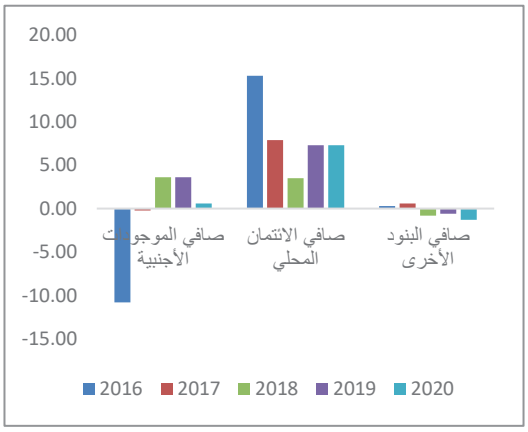

المصدر: الملحق (4/7).

التطورات المصرفية

تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2020 بالمقارنة مع العام الماضي. حيث أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار.

من جانب آخر، استمرت جهود السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2020 بتحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار المالي. كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية بالقضايا المتعلقة بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة في ظل العمل "عن بُعد" لأغلب المؤسسات المالية والمصرفية خلال فترة الجائحة، والمتعلقة بتعزيز الشمول المالي، وتلك الهادفة للحد من التعاملات النقدية، إلى جانب قيام عدد من البنوك المركزية بإصدار تعليمات للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والاهتمام بمراجعة وتفعيل وتقييم خطط استمرارية الأعمال للبنوك والمؤسسات المالية تحسباً لأي توقف للأعمال.

تطور الودائع المصرفية

سجلت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة، نمواً خلال عام 2020، وبنسبة تفوق تلك المُحققة في العام الماضي. حيث تظهر البيانات، من واقع الميزانيات المُجمعة للمصارف التجارية العربية، ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية مقومة بالدولار لتبلغ نحو 2296.9 مليار دولار بنهاية 2020، محققةً نمواً بنحو 6.9 في المائة، مقارنة مع نسبة نمو بلغت 3.4 في المائة عن العام 2019. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى حالة عدم اليقين الاقتصادي التي سادت خلال الفترة، حيث ساد الاتجاه نحو ضبط الإنفاق واقتصاره على النفقات الأساسية والصحية، والتوجه نحو الإدخار في ظل التطورات المتسارعة على الصعيد الاقتصادي والصحي.

هذا وقد سجلت الودائع المصرفية (بالعملات الوطنية)، ارتفاعاً لدى المصارف في جميع الدول العربية، باستثناء المصارف في لبنان. فقد سجل حجم الودائع المصرفية بالعملات المحلية أعلى ارتفاع في المصارف في مصر وبنسبة 22.8 في المائة. وارتفعت الودائع المصرفية في المصارف في فلسطين وليبيا وموريتانيا وتونس بنسب 13.5 و 11.9 و11.0 و10.5 في المائة على الترتيب. كما ارتفعت الودائع المصرفية بالعملات المحلية في كل من السعودية والسودان والمغرب بنسب تراوحت بين 10.0 في المائة و5.0 في المائة خلال عام 2020. كما سجلت المصارف في كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والعراق وعُمان وقطر والكويت واليمن معدلات نمو في الودائع المصرفية بنسب لم تتجاوز 5.0 في المائة في العام 2020، الملحق (6/7).

أما بخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية، فقد استأثرت الودائع (مقومة بالدولار) لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في نهاية عام 2020، حيث شكلت ما نسبته 22.6 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 19.8 في المائة من إجمالي الودائع، ثم مصارف مصر بنحو 14.1 في المائة.

على صعيد نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، ارتفعت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 83.6 في المائة بنهاية 2020 مقارنة مع 79.4 في المائة للعام 2019. يُعزى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى تحسن رصيد الودائع الإجمالية. وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تظهر البيانات أن نسبة الودائع المصرفية مقومة بالعملة المحلية ومنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، سجلت أعلاها في كل من الأردن والبحرين وقطر والإمارات والكويت وليبيا ولبنان بنسب تفاوتت بين حوالي 103.2 في المائة و626.1 في المائة خلال عام 2020. كما تراوحت هذه النسبة بين (50 و100) في المائة لدى تونس والجزائر وجيبوتي والسعودية والعراق وعُمان وفلسطين ومصر والمغرب واليمن. في المقابل، بلغت هذه النسبة أدنى مستوياتها لدى كل من السودان وموريتانيا، حيث لم تتجاوز 25 في المائة. (الملحق 6/7)

هذا، وقد سجلت الودائع للقطاع الخاص في الدول العربية نمواً بنحو 6.9 في المائة ليصل إجمالي هذه الودائع إلى نحو 2,025 مليار دولار في نهاية عام 2020 مقارنة مع نحو 1,895 مليار دولار في نهاية العام السابق. كذلك سجلت قيمة الودائع الجارية نمواً بنحو 16.2 في المائة خلال هذا العام، لتبلغ نحو 865 مليار دولار. كما نمت الودائع الادخارية بنسبة 0.8 في المائة خلال عام 2020 لتصل إلى نحو 1,160 مليار دولار، جدول (2).

النشاط الاقراضي

استمر النشاط الإقراضي للمصارف العربية مقوماً بالدولار خلال عام 2020، بالتحسن وذلك للعام الثالث على التوالي. فقد بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة بنهاية عام 2020، نحو 2470.5 مليار دولار، مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 9.5 في المائة مقابل تسجيله نمواً بنحو 4.8 و 4.2 في المائة عن العامين 2019 و 2018 على الترتيب. في نفس السياق، تظهر البيانات أن رصيد إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف العربية بنهاية عام 2020، بلغ نحو 1,572.1 مليار دولار، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً بلغ نحو 7.2 في المائة، مقابل تسجيله نمواً بنسبة 5.9 و 5.3 في المائة خلال العامين 2019 و2018 على الترتيب، واستحوذ على ما نسبته 63.6 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية. كذلك ارتفع رصيد إجمالي القروض والتسليفات المقدمة للقطاع العام بشكل ملموس وبنسبة 13.6 في المائة، ليبلغ نحو 898.5 مليار دولار، ومستحوذاً على ما نسبته 36.4 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة للاقتصادات العربية، الملحق (7/7) و(8/7)، والجدول (2).

في السياق نفسه، وكما سبق الإشارة، يُظهر الجدول (2) والجدول (3) أن رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال عام 2020، قد سجل نمواً بنحو 7.2 في المائة، فيما سجلت الودائع الإجمالية نمواً بنحو 6.9 في المائة، وهو ما يفسر التحسن الطفيف في نسبة الائتمان المقدم لهذا القطاع إلى إجمالي الودائع خلال عام 2020 لتصل إلى نحو 68.4 في المائة، مقارنة بنحو 68.2 في المائة بنهاية عام 2019.

كذلك، ارتفعت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2020 لتبلغ نحو 57.2 في المائة، مقارنة مع نسبة 53.4 في المائة عن العام الماضي، جدول (3).

هذا، وقد شهد رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف (بالعملات المحلية)، نمواً في جميع الدول العربية خلال عام 2020، باستثناء الإمارات ولبنان. وسجلت مصر والعراق والسودان أعلى نسبة ارتفاع في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 24.0 و18 و17.0 في المائة على الترتيب. وقد ساهم في هذا التحسن، الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية لتعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل منح القروض والتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والإجراءات التحوطية التي اتخذتها

غالبية البنوك المركزية العربية لضخ السيولة في اقتصاداتها للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا والتي منها تخفيض أسعار الفائدة، الأمر الذي حفّز القطاع الخاص للاقتراض لتعويض التراجع في نشاطها الاقتصادي.

بناءً عليه، ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في السعودية وقطر بنسبة 14.0 و12.4 في المائة على الترتيب. كما ارتفعت بنسبة تقل عن 10.0 في المائة في كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي وعُمان وفلسطين والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن. وبمقارنة مستويات النمو في هذه التسهيلات الائتمانية بالدولار مع مثيلاتها المسجلة في العام الماضي، يتضح ارتفاع هذه المعدلات في خمسة عشر دولة عربية مقارنة بعام 2019. في حين انخفضت معدلات نمو هذه التسهيلات مقارنة بالمستويات المسجلة العام الماضي في أربع دول عربية، الملحق (8/7).

فيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع العام في الدول العربية، فقد يُعزى التحسن فيه إلى أمور عدة، منها إلى استمرار اتجاه الحكومات العربية للاقتراض المحلي وإصدار أدوات الدين بالعملة المحلية لتغطية جانباً من العجوزات المسجلة في الموازنات العامة، ولمواجهة الضغوطات المالية والاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا، خاصة في ظل التراجع الملموس في الإيرادات الحكومية.

القواعد الرأسمالية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية خلال عام 2020، وبوتيرةٍ هي الأقوى بالمقارنة مع العامين السابقين. حيث تظهر البيانات أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية مقومةً بالدولار بنهاية عام 2020 قد شهدت تحسناً بنحو 4.6 في المائة ليصل إلى حوالي 450.7 مليار دولار، مقارنة مع نسبة ارتفاع بلغت 4.0 و2.7 في المائة خلال عامي 2019 و2018 على الترتيب، الملحق (9/7).

الجدول (2)
تطور الودائع لدى المصارف العربية
(2020-2019)

(مليون دولار)

السنة	الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2019	1,150,660	744,333	1,894,993	2.148.319	79.4
2020	1,160,240	864,851	2.025.179	2.296.857	83.6
نسبة التغير (%)	**0.8**	**16.2**	**6.9**	**6.9**	

المصدر: الملحق (6/7).

الجدول (3)
القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية
(2020-2019)

(مليون دولار)

السنة	اجمالي الائتمان	الائتمان المُقدم للقطاع العام	الائتمان المُقدم للقطاع الخاص	الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2019	2,256,546	790,838	1,465.908	65.0	68.2	53.4
2020	2,470.495	898,459	1,572,036	63.6	68.4	57.2
نسبة التغير (%)	**9.5**	**13.6**	**7.2**			

المصدر: الملحقان (7/7) و(8/7).

شهد عام 2020 ارتفاع القاعدة الرأسمالية لجميع المصارف التجارية العربية بالعملات المحلية، باستثناء الإمارات والبحرين وعمان ولبنان. حيث سجلت المصارف في تونس واليمن ومصر، أعلى معدل زيادة وبنحو 15.2 و13.9 و13.8 في المائة على التوالي. وسجلت المصارف في كل من الجزائر والأردن وقطر معدل زيادة بنسبة 7.9 و7.6 و6.1 في المائة على التوالي. ولم تتجاوز هذه النسبة 6.0 في المائة لدى المصارف في كل من جيبوتي، والسعودية، والسودان، والعراق، وفلسطين، والكويت، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، الملحق (9/7). أما بخصوص الأهمية النسبية، فتشكل حصة القاعدة الرأسمالية (مقومة بالدولار) لدى المصارف في السعودية أكبر حصة في إجمالي القواعد الرأسمالية لدى المصارف العربية بنهاية عام 2020. فقد بلغ حجمها نحو 110.9 مليار دولار وشكلت ما نسبته 24.6 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 23.7 في المائة، ثم مصارف قطر بحوالي 10.0 في المائة، الملحق (9/7).

مؤشرات السلامة المصرفية

استمرت المصارف في غالبية الدول العربية بالمحافظة على مستويات معدلات كفاية رأس المال مرتفعة نسبياً في عام 2020، مقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة. حيث تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توفرت بياناتها لعام 2020، ما بين 12.3 في المائة في السودان و20.7 في المائة في موريتانيا، (فيما يخص العراق، يرجع السبب الرئيس إلى ارتفاع نسبة معدل كفاية رأس المال بشكل كبير حيث بلغت 110 في المائة إلى تأسيس عدد كبير من البنوك بعد عام 2015).

وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض، شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في معظم الدول العربية في العام 2020. فقد ارتفعت هذه النسبة في كل من الإمارات والأردن والسعودية والسودان والعراق والكويت وفلسطين وقطر والمغرب وموريتانيا، بينما شهد القطاع المصرفي في مصر تراجعاً في هذه النسبة، فيما استقرت النسبة في ليبيا. بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها لدى المصارف الكويتية والقطرية بنسبة 2.0 في المائة لكل منها، تلتها المصارف السعودية بنسبة 2.2 في المائة، بينما سجلت أعلى نسبة لدى المصارف في موريتانيا وليبيا بنسب 24.1 و21.0 في المائة على التوالي، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة عن هذا العام.

في نفس السياق، شهدت نسبة مخصصات القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، انخفاضاً في مصارف كل من الإمارات والسعودية والسودان والعراق والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا، فيما كانت شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في مصارف كل من الأردن، وفلسطين، وقطر، وليبيا. وتصل هذه النسبة أقصاها في كل من الكويت والسعودية وليبيا ومصر بنحو 222 و145 و101 و96 في المائة على التوالي، يليها فلسطين وقطر بنحو 87 و 84 في المائة لكل منهما. بينما تنخفض النسبة في السودان إلى نحو 56 في المائة، الجدول (4).

مؤشرات الربحية

تظهر البيانات المتوفرة عن المصارف العربية، تراجعاً في صافي أرباح جميع المصارف العربية كمجموعة (مقومة بالدولار) عن عام 2020 مقارنة مع العام الماضي. يعزى السبب الرئيس لهذا التراجع إلى جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصادات العربية، وما صاحب ذلك من تراجع في أنشطة غالبية القطاعات الاقتصادية. كذلك، ساهم في هذا التراجع، الارتفاع في مخصصات القروض غير المنتظمة. حيث سجلت المصارف المغربية والإماراتية والعراقية والكويتية والأردنية أكبر نسبة تراجع في صافي أرباحها وبنحو 64.8 و54.9 و51.0 و49.1 و43.9 في المائة على الترتيب. بينما سجلت المصارف في قطر أقل نسبة انخفاض في صافي الأرباح، بنحو 8.1 في المائة، الجدول (5).

الجدول (4)
بعض مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية
(2020-2019)
(%)

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الإمـارات	17.7	18.1	6.5	8.1	62.5	58.7
الأردن	18.28	18.3	5.0	5.5	69.5	71.5
السعودية	19.4	20.3	1.9	2.2	145.7	144.9
السودان	15.0	12.3	3.0	4.4	79.0	55.5
العراق	120.0	110.0	14.2	17.8	69.9	59.6
الكـويت	18.5	19.0	1.5	2.0	270.6	222.1
فلسطين	16.6	15.7	4.1	4.2	75.0	86.7
قطر	17.2	17.5	1.8	2.0	82.2	83.8
لـيبيـا	18.4	20.5	21.0	21.0	98.6	101.0
مـصـر	17.7	19.5	4.2	3.6	97.6	96.0
المغـرب*	14.9	15.5	7.5	8.3	69.9	68.0
موريتانيا	25.0	20.7	23.4	24.1	73.7	71.7

* معدل كفاية رأس المال كما هو في 30 يونيو 2020.
المصدر: المصارف المركزية العربية.

فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق المساهمين، شهدت هذه المعدلات، تراجعاً في جميع المصارف العربية، التي توفرت عنها بيانات، ذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة عن العام السابق. ساهم في انخفاض هذا المعدل، تراجع الأرباح الصافية للبنوك نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي والإرتفاع في مخصصات الديون المتعثرة، كما هو مبين سابقاً.

هذا، ووصل هذا المعدل أعلاه لدى المصارف في قطر بنحو 12.9 في المائة، تلتها مصارف كل من فلسطين والسعودية بنسب 9.4 و8.6 في المائة على التوالي، ثم المصارف في العراق وليبيا والأردن والكويت بنسب 7.2 و6.2 و5.1 و5.0 في المائة على الترتيب، ثم المصارف في المغرب والإمارات بنسبة 4.9 و4.8 في المائة على التوالي.

في السياق نفسه، شهدت معدلات العائد على الأصول تراجعاً، بشكل عام، بالمقارنة مع مستوياتها عن العام السابق. وقد سجلت أعلى مستوى لها لـدى مصارف قطر والسعودية بنحو 1.9 و1.2 في المائة على الترتيب، الجدول رقم (5).

فيما يتعلق بمعدلات ربحية البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فيشار إلى أن هذه البنوك تعتبر بنوكاً ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي (Domestically Systemic Important Banks DSIBs) في سبع دول عربية وهي: الأردن، والإمارات، وجيبوتي، وقطر، والكويت، والسعودية، والسودان، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما يزيد عن 15 في المائة من مجمل الأصول المصرفية، بما يجعل أنشطتها المصرفية تؤثر بشكل كبير على نشاط القطاع المصرفي في هذه الدول لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما يعتبر التمويل المتوافق مع الشريعة ذو أهمية نظامية عالمية (Globally Systemic Important Banks GSIBs) في كل من السعودية والإمارات، حيث تستأثر بنحو 25.1 في المائة و9.8 في المائة من أصول الصناعة على مستوى العالم.

تماشياً مع تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي، سجلت البنوك المتوافقة مع الشريعة انخفاضاً في مستويات العائد على الأصول في ست دول عربية بما يشمل كلاً من: الأردن والبحرين والسعودية وفلسطين والكويت، ومصر فيما ارتفعت في كل من العراق والمغرب. على مستوى العائد على الملكية، فقد سجلت البنوك المتوافقة مع الشريعة انخفاضاً في ست دول بما يشمل كل من: الأردن والبحرين والسعودية وفلسطين والكويت، ومصر فيما ارتفعت في كل من العراق والمغرب، الجدول رقم (5)[14].

[14] هبة عبد المنعم، وآخرون، (2020). "تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل 3 في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية.

الجدول (5)
مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية
(2020-2019)

الدولة	صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي)		نسبة النمو في الأرباح (%)	معدل العائد على الأصول (%) لعام 2020	معدل العائد على حقوق المساهمين (%) لعام 2020
	2019	2020			
الإمارات	12484	5633	-54.9	0.7	4.8
الأردن	878.8	493.4	-43.9	0.6	5.1
السعودية	13417	10320	-23.1	1.2	8.6
العراق	921.9	451.4	-51.0	0.9	7.2
الكويت	3175.1	1616.4	-49.1	0.6	5.0
فلسطين	160.5	104.1	-35.1	0.9	9.4
قطر	6347.6	5835	-8.1	1.9	12.9
ليبيا	527.9	400.6	-24.1	0.3	6.2
مصر	5186	3744	-27.8	…	…
المغرب*	1252.1	440.2	-64.8	0.4	4.9

(...) غير متوفر.
* معدل العائد على حقوق المساهمين كما هو في 30 سبتمبر 2020.
المصدر: المصارف المركزية العربية.

جدول رقم (6)
العائد على الأصول والملكية بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة
(2020-2019)
(%)

الدولة	العائد على الأصول		العائد على الملكية	
	2019	2020	2019	2020
الأردن	1.30	1.10	12.80	11.00
البحرين	0.60	0.30	5.50	2.70
السعودية	2.20	1.90	15.70	15.00
العراق	0.46	0.86	0.80	1.45
فلسطين	0.92	0.74	9.30	8.46
الكويت	1.20	0.66	10.80	6.97
مصر	2.10	1.70	29.40	22.10
المغرب	-3.50	-2.09	-18.76	-14.53

المصدر: المصارف المركزية العربية.

التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية

استمرت جهود السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2020 بتحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار المالي، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معايير بازل III، والمتعلقة بالبنوك التي تعمل وفق الشريعة، والمتعلقة بأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع. كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية بالقضايا المتعلقة بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة في ظل العمل "عن بُعد" لأغلب المؤسسات المالية والمصرفية خلال فترة الجائحة، والمتعلقة بتعزيز الشمول المالي، وتلك الهادفة للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني، إلى جانب قيام عدد من البنوك المركزية بإصدار تعليمات للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والاهتمام بمراجعة وتفعيل وتقييم خطط استمرارية الأعمال للبنوك والمؤسسات المالية تحسباً لأي توقف للأعمال. أخيراً، استمرت جهود البنوك المركزية العربية بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير خدمات التقنيات المالية الحديثة.

التطورات في أسواق المال العربية

تأثرت الأسواق المالية في الدول العربية – أسوةً ببقية دول العالم – سلبياً بتداعيات جائحة كورونا، فقد شهدت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة في قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي[15] تراجعاً بنحو 600 مليار دولار (نحو 18.6 في المائة) بنهاية الأشهر الثلاث الأولى من عام 2020، كذلك سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي تراجعاً خلال نفس الفترة بنحو 19.3 في المائة. أما على مستوى العام 2020 ككل، جاء أداء الأسواق المالية العربية كمجموعة إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2019. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة في قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 52.9 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة التداولات – للعام الثاني على التوالي – وسجلت نمواً كبيراً زاد عن 100 في المائة. على صعيد الإستثمار الأجنبي في البورصات العربية، انخفضت قيمة التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب، وسجل صافي هذه التعاملات، صافي تدفق موجب، الملحق (10/7) – ج.

أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار

جاء أداء أسواق المال العربية، ايجابياً بشكل عام خلال عام 2020. حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية بنحو 1.7 في المائة، أي ما يقارب 52.9 مليار دولار لتصل هذه القيمة إلى نحو 3,218 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020، مقارنة بالتحسن المسجل في هذه القيمة عن العام السابق والمقدر بنحو 1961 مليار دولار. يذكر أن الإرتفاع الكبير في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية عن عام 2019 يعود بشكل أساسي إلى إدراج أسهم شركة "أرامكو" في السوق المالية السعودية خلال الربع الرابع 2019.

على صعيد الأسواق العربية بشكل فردي، كانت بورصتي أبوظبي، ودمشق أكثر البورصات العربية ارتفاعاً من حيث القيمة السوقية خلال 2020، بمعدل بلغ نحو 39.8 و 16.7 في المائة على الترتيب. وقد ساهم في ارتفاع القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، إتمام صفقة إندماج شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة"، مع مؤسسة أبوظبي للطاقة، لتثمر هذه العملية عن إنشاء واحدة من كبريات شركات المرافق في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما ارتفعت القيمة السوقية لبورصتي مسقط وقطر بنسبة 7.9 و 3.4 في المائة على الترتيب. أخيراً حققت السوق المالية السعودية والبورصة المغربية ارتفاعات تقل عن واحد في المائة. في المقابل، تراجعت القيمة السوقية لبورصات عمّان ودبي والبحرين وتونس والجزائر والخرطوم وفلسطين والكويت وبيروت ومصر بنهاية عام 2020، الملحق (10/7) - أ.

في سياق متصل، جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية متبايناً بشكل عام بنهاية عام 2020. حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في كل من

[15] بورصة عمّان، سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي، بورصة البحرين، بورصة تونس، بورصة الجزائر، السوق المالية السعودية، سوق دمشق للأوراق المالية، سوق الخرطوم للأوراق المالية، سوق مسقط للأوراق المالية، بورصة قطر، بورصة فلسطين، بورصة الكويت، بورصة بيروت، البورصة المصرية، بورصة الدار البيضاء.

الجزائر والسعودية والسودان وسورية وقطر، فيما شهدت مؤشرات أسعار البورصات تراجعاً في كل من الأردن وأبوظبي ودبي والبحرين وتونس وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان ومصر والمغرب. وقد سجل مؤشر الأسعار في كل من بورصة دمشق وبورصة الخرطوم وبورصة الكويت وبورصة الجزائر أكبر الارتفاعات خلال عام 2020 بنحو 38.5 و14.3 و 11.7 و8.3 في المائة على الترتيب. كما سجل مؤشري أسعار السوق المالية السعودية وبورصة قطر ارتفاعاً بنحو 3.6 و0.1 في المائة على الترتيب، الملحق (10/7) – ب.

في المقابل، انخفضت مؤشرات الأسعار المحلية في بورصتي مصر ولبنان بنسبة 22.3 و 16.0 في المائة على الترتيب. كما تراجعت مؤشرات بورصات كل من فلسطين ودبي والأردن وعُمان والبحرين والمغرب بنسب بلغت 10.4 و9.9 و8.7 و8.1 و7.5 و7.3 في المائة على الترتيب. أخيراً تراجعت مؤشرات أسعار بورصات تونس وأبوظبي بنسب تقل عن 4.0 في المائة. وقد عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات في مؤشرات الأسعار وسجل ارتفاعاً بنحو 9.0 في المائة بنهاية العام 2020، مقابل ارتفاعه بنسبة 19.7 في المائة عن العام السابق.

عند المقارنة مع الأسواق المالية الأخرى، جاء أداء أسواق المال العربية متماشياً بشكل عام مع أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث سجل مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في شرق وجنوب آسيا ارتفاعاً بنحو 26.0 في المائة، فيما انخفضت مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في كل من أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، بنحو 15.6 و16.0 في المائة على التوالي خلال العام. كما ارتفعت المؤشرات العالمية "ستاندرد أند بورز" (S&P-500) و"داو جونز" (DJI) الأمريكيين بنحو 16.0 و2.7 في المائة على التوالي. كذلك سجل مؤشري "نيكاي 225" (NIKKEI 225) الياباني و"داكس" (DAX) الألماني ارتفاعاتٍ بنحو 3.5 و16.0 في المائة على التوالي، فيما سجل مؤشر"كاك 40" الفرنسي (CAC 40) تراجعاً بنحو 7.1 في المائة، الشكل (7).

نشاط التداول ومؤشرات السيولة

عرفت الأسواق المالية العربية مجتمعةً خلال عام 2020 تحسناً في السيولة، وذلك للعام الثاني على التوالي، وذلك كما تعكسه مؤشرات التداول. حيث ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بشكل ملموس وبنحو 105 في المائة مقارنة مع العام السابق، ووصلت هذه القيمة إلى ما يقارب 685 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنحو 351 مليار دولار بالمقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2019. يُعزى ذلك بشكل أساسي، إلى التحسن الملموس في مستويات السيولة في بورصات كل من السعودية، وقطر، والكويت التي ارتفعت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 322.0 و10.5 و8.9 مليار دولار على التوالي. وقد ساهم في ارتفاع قيم التداول في السوق المالية السعودية تنفيذ صفقة استحواذ من قبل شركة "أرامكو" على نسبة 70 في المائة من شركة "سابك" بلغت قيمتها نحو 69.1 مليار دولار، إلى جانب الإعلان عن ضم سهم "أرامكو" إلى مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة، الأمر الذي ساهم في زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية. كما ساهم إكتمال إدراج سبع شركات كويتية في مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في تحسن مستويات السيولة في البورصة الكويتية.

الشكل (7): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المالية العالمية والناشئة (2020)

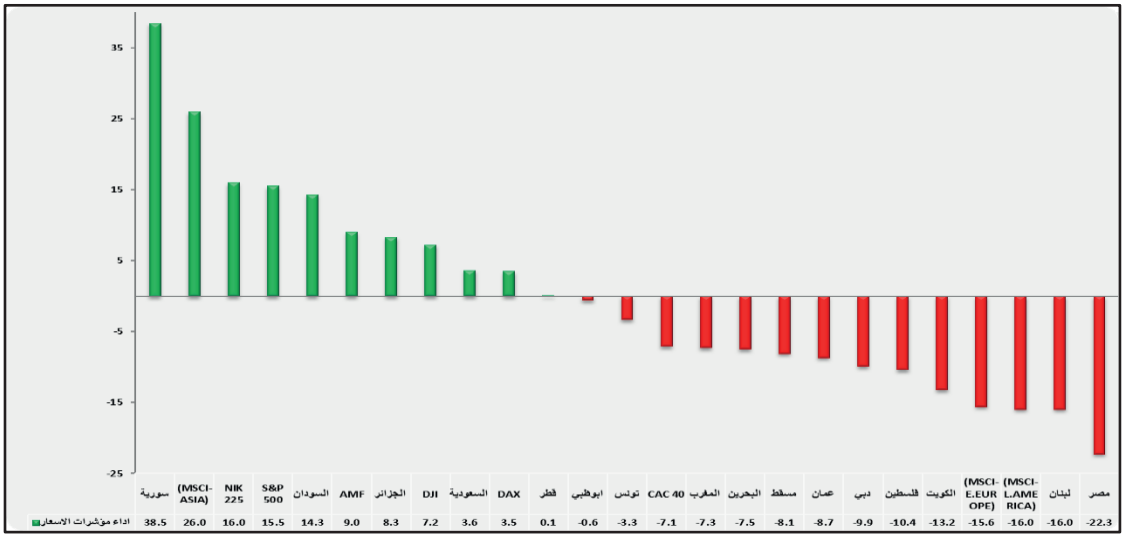

المصدر: صندوق النقد العربي، "تقارير أداء أسواق المال العربية.

كما سجلت بورصات مصر، وأبوظبي، ودبي ارتفاعاً بنحو 5.5 و4.4 و3.9 مليار دولار على الترتيب، وسجلت كذلك بورصتي الخرطوم، وتونس ارتفاعاتٍ محدودة في قيم التداول تقل عن 225 مليون دولار.

في المقابل، شهدت البورصات العربية الثمانية الأخرى تراجعاً في قيم التداول خلال عام 2020 بالمقارنة مع العام السابق. فقد انخفضت قيم التداول في بورصات كل من عمّان والبحرين والجزائر ودمشق ومسقط وفلسطين وبيروت والدار البيضاء خلال عام 2020 مقارنة مع العام السابق. وسجلت بورصة الدار البيضاء أكبر انخفاض في قيمة التداول وبنحو 2.6 مليار دولار.كما انخفضت قيمة التداولات في بورصات عمّان وبيروت ومسقط بنحو 684 و659 و591 مليون دولار على الترتيب. أخيراً انخفضت التداولات في بورصات الجزائر وفلسطين والبحرين بقيمة تقل عن 80 مليون دولار.

أما من حيث نشاط الأسواق بشكل فردي، فقد تصدرت البورصة المصرية، والبورصة الكويتية، والسوق المالية السعودية قائمة الأسواق المالية العربية الأكثر نشاطاً بمعدل دوران للأسهم بلغ 42.5 و33.3 و22.9 في المائة على الترتيب، تلاها بورصات دبي والخرطوم وقطر بمعدل بلغ 19.8 و19.2 و17.6 في المائة على الترتيب، ثم بورصات أبوظبي وعمّان وتونس وفلسطين والدار البيضاء بمعدل دوران بلغ نحو 9.8 و8.5 و5.9 و5.6 و5.2 في المائة على الترتيب، فيما كانت أسواق البحرين والجزائر ودمشق ومسقط وبيروت الأقل نشاطاً هذا العام بمعدل دوران لم يتجاوز 4.0 في المائة، الملحق (10/7ج).

تطور تعاملات الاجانب في أسواق المال العربية

لعبت التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المُستجد، دوراً بارزاً في التأثير السلبي على تعاملات المستثمرين الأجانب في الأسواق المالية العربية خلال عام 2020. حيث تراجعت قيمة تعاملات المستثمر الأجنبي في البورصات العربية خلال 2020، مقارنة مع عام 2019، إلا أنها لا تزال أعلى من متوسط قيم التعاملات خلال الأعوام 2018 و2017 و 2016، الشكل (8).

الشكل (8): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (2020-2016)

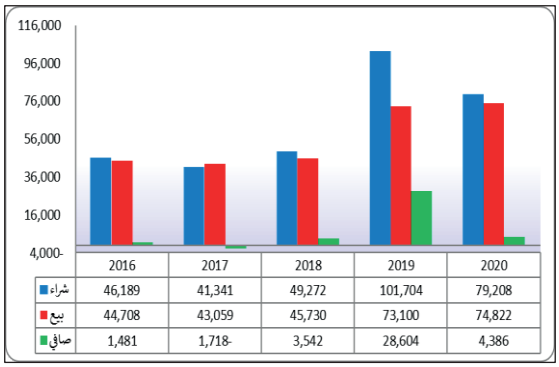

	2016	2017	2018	2019	2020
شراء	46,189	41,341	49,272	101,704	79,208
بيع	44,708	43,059	45,730	73,100	74,822
صافي	1,481	1,718-	3,542	28,604	4,386

المصدر: صندوق النقد العربي، "قاعدة بيانات أسواق المال العربية" والملحق (10/7).

فقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب في البورصات العربية مجتمعةً عن عام 2020، حوالي 79.2 مليار دولار، أي ما يقارب 11.6 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال 2020. ويشكل ذلك تراجعاً في قيمة المشتريات بنحو 22.5 مليار دولار بالمقارنة مع قيمة هذه المشتريات عن العام الماضي البالغة 101.7 مليار دولار. في المقابل، بلغت إجمالي قيمة مبيعات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة خلال عام 2020، حوالي 74.8 مليار دولار، أي ما نسبته 10.9 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال نفس العام. ويشكل ذلك زيادةً في قيمة مبيعات الأجانب بنحو 1.7 مليار دولار عن إجمالي مبيعاتهم في البورصات من الأسهم العربية خلال عام 2019، البالغة نحو 73.1 مليار دولار. في المتوسط، بلغت نسبة تعاملات الأجانب في البورصات العربية نحو 11.2 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2020، مقابل ما نسبته 24.3 و14.7 في المائة عن عامي 2019 و2018 على الترتيب. في نفس السياق، حققت صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية للعام 2020 صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك للعام الثالث على التوالي. حيث سجلت صافي تعاملات الأجانب (المشتريات ناقص المبيعات)، صافي تدفق موجب بنحو 4.4 مليار دولار، وذلك لمجموع البورصات العربية عن عام 2020، بالمقارنة مع صافي تدفق موجب أيضاً بنحو 28.6 مليار دولار عن عام 2019. هذا، وقد وصل صافي الشراء لتعاملات الأجانب أعلاه بين البورصات العربية عن عام 2020، لدى السوق المالية السعودية بنحو 4.3 مليار دولار. كذلك حققت صافي تلك التعاملات في بورصة الكويت وسوق دبي المالي صافي تدفق موجب بنحو 1744 و180 مليون دولار على الترتيب. في المقابل، سجلت الأسواق المالية في كل من مصر، وأبوظبي، ومسقط، والأردن، وتونس، والبحرين، وقطر صافي تدفق سالب بنحو 993.4، و561، و140.3، 95.2، 32.5، 8.6، 8.5 مليون دولار على الترتيب، الملحق (10/7) - ج والشكل (9). فيما يتعلق بحجم تعاملات الاستثمار الأجنبي في هذه البورصات، فقد تصدرت بورصات كل من دبي، وأبوظبي، وقطر، ومسقط البورصات العربية، حيث استحوذت قيمة تعاملات الأجانب فيها (بما يشمل مواطني الدول العربية الأخرى) خلال عام 2020، على نحو 48.6 و43.0 و37.0 و32.7 في المائة على التوالي من إجمالي قيم التعاملات، يليها بورصات الكويت والبحرين ومصر وعمّان وتونس والسعودية بنسب 26.9 و25.2 و16.3 و11.9 و8.2 و7.4 في المائة على التوالي.

التطورات التنظيمية والتشريعية

حفلّ عام 2020 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، وتنظيم وتنشيط التداول من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث منظومة التعليمات والممارسات التي تنسجم مع هذه المعايير وتعزز من الافصاح والشفافية وحماية المتعاملين. حيث حظيت موضوعات تنويع المنتجات مثل الصناديق الاستثمارية المتداولة وصناديق الاستثمار العقاري، والاهتمام بقضايا أمن المعلومات الإلكترونية، وإصدار ضوابط وتعليمات الإقراض والاقتراض والبيع على المكشوف والتمويل على الهامش، ورفع مستوى الوعي لدى المستثمرين، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة باهتمام العديد من السلطات خلال عام 2020.

الشكل (9): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2020)
(مليون دولار)

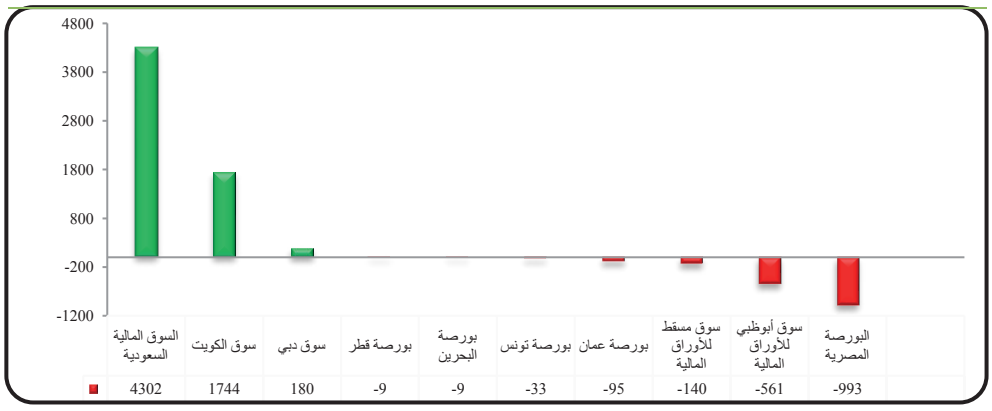

المصدر: صندوق النقد العربي، " تقارير أداء أسواق المال العربية" والملحق (10/7ج).

الفصل الثامن

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2020 ما قيمته 1483.9 مليار دولار مقارنة 1873.6 مليار دولار عام 2019 محققةً نسبة انخفاض ملحوظة بلغت حوالى 20.8 في المائة، وذلك نظراً لتداعيات جائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية، وتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء، حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية للدول العربية الإجمالية إلى 746.8 مليار دولار عام 2020، مقارنة مع نحو 1016.5 مليار دولار عام 2019 محققة نسبة انخفاض بلغت حوالي 26.5 في المائة. كما تراجعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2020 بنسبة بلغت حوالي 14.0 بالمائة لتبلغ نحو 737.1 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 857.1 مليار دولار عام 2019.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2020 فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة في حصص الشركاء التجاريين، فقد سجلت الصادرات البينية العربية 12.9 في المائة محققةً بذلك ارتفاعاً عن الأعوام السابقة، في حين انخفضت حصة الولايات المتحدة الامريكية إلى ما نسبته 3.4 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، وانخفضت أيضا حصة الاتحاد الأوروبي لتصل ما نسبة 12.5 بالمائة، كذلك حققت الصادرات لدول آسيا انخفاضاً لتصل نسبتها إلى 51.3 بالمائة محتفظةً بالنسبة الأكبر في الانخفاض بين الشركاء التجاريين، في حين شهدت حصة باقي دول العالم ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى نحو 19.9 في المائة.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2020 فقد احتفظت الواردات بنسبتها مع معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت الواردات العربية البينية تقريباً نفس المستوى المحقق في العام السابق والبالغ نحو 12.4 بالمائة، بينما انخفضت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ نحو 6.2 في المائة، ومع الاتحاد الاوروبي لتسجل نسبة 21.5 في المائة، ومع دول آسيا نسبة 30.8 في المائة، بينما ارتفعت مع باقي دول العالم لتسجل نسبة 29.1 في المائة. ويلاحظ أن الصادرات والواردات قد شهدت تطوراً ملحوظاً مع مجموعة باقي الدول العالم الأمر الذي يوضح تطلع الدول العربية لمزيد من الاندماج مع الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة للتجارة العربية.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية فقد بلغت حوالي 55 في المائة عام 2020 مقارنة بنسبه 58.1 في المائة عام 2019، مع انخفاض لصالح القطاعات الأخرى نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب تراجع الأسعار وإنتاج الدول العربية منه بما يتماشى مع التزاماتها بإطار "اتفاق أوبك+"، ويعكس كذلك الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية. وقد سجلت المصنوعات ما نسبته 26.8 في المائة، فيما بلغت نسبة السلع الزراعية نسبة 7.9 في المائة من إجمالي الصادرات العربية. فيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبه 60.7 بالمائة، في حين انخفضت السلع الزراعية انخفاضا طفيفاً محققة نسبة 18 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2020، كما شهد عام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً في السلع غير المصنفة، حيث بلغت ما نسبته 9.5 في المائة مقارنة بنسبة 3 في المائة في عام 2019.

فيما يخص التجارة السلعية العربية البينية، فقد شهد عام 2020، تراجع أداء التجارة العربية السلعية البينية كنتيجة للتأثر بالانتشار السريع لجائحة كوفيد-19 في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول وأثرها على حركة التجارة البينية العربية. الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض ملموس في قيمة التجارة العربية البينية في عام 2020، والتي تراجعت بنسبة قدرها حوالي 16.3 بالمائة لتبلغ نحو 94 مليار دولار خلال عام 2020. على صعيد الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، سجلت حصة التجارة البينية للنفط خلال عام 2020 حوالي 13.2 بالمائة من الصادرات البينية العربية. وفيما يتعلق بمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الاكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

بالنسبة لتجارة الخدمات، تراجع بصورة ملموسة العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، كنتيجة لانتشار جائحة كورونا وأثرها على تراجع كل من المدفوعات والمتحصلات الخدمية. فقد تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 26.8 بالمائة لتصل إلى 240.7 مليار دولار في 2020. يُعزى ذلك للتراجع الملموس الذي سجلته المدفوعات من كل من بندي النقل والسياحة، إضافة إلى انخفاض مدفوعات الخدمات الأخرى للدول العربية كمجموعة. كما تراجعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بحوالي 32 في المائة لتقتصر على نحو 152.3 مليار دولار، في ظل التراجع الملحوظ الذي شهدته حركة النقل والسفر (السياحة) نتيجة للحظر المفروض دولياً بسبب الجائحة. في ضوء التطورات السابقة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، انخفض العجز المسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2020 بنسبة قدرها 15.8 بالمائة، ليصل إلى حوالي 88.5 مليار دولار.

التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية السلعية

شهدت التجارة العالمية تباطؤاً ملحوظاً مع بدايات الربع الثاني لعام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19، وقد كان لهذه الأزمة تأثيرات غير مسبوقة على كافة الأصعدة، وأحدثت إرباكا في حركة التجارة الدولية، كما أنها عمقّت من التغيرات الهيكلية التي يشهدها النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، فلا تزال التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى تُلقي بظلالها في الآفاق، فيما أدى الإغلاق الكبير الناتج عن الجائحة بما شمله من إجراءات للعزل والحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ومنع السفر، إلى تراجع التجارة الدولية بنحو 8.5 في المائة. كما تراجعت الخدمات التجارية بنسبة 30 بالمائة، كما أن تراجع الاستهلاك الصيني من النفط كان له تأثيراً كبيراً على سوق الطاقة العالمي. كما كان لتأثر إنتاج الصين من السيارات أثره على مستويات التجارة الدولية، لاسيما في ظل كونها تستأثر بنحو ثلث الإنتاج العالمي من السيارات، وأكثر من 45 بالمائة من الصناعات التكميلية المغذية لصناعة السيارات، مما أحدث تأثيراتٍ كبيرةٍ على الصناعة والتي بدورها أحدثت ضغوطاً على تدفقات التجارة الدولية.

لم تكن التجارة الخارجية للدول العربية في معزل عن تلك المتغيرات، فقد واكبت دول العالم في الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء، الأمر الذي أدى إلى تأثر صادراتها بشكل أكبر وتحديداً بسبب انخفاض مستويات الطلب على النفط الذي دفع دول "أوبك+" لتعديل كميات الإنتاج النفطي لتخفيف الضغوطات السعرية في ظل التراجع الكبير في مستويات الطلب تزامناً مع الاغلاق الكلي واسع النطاق والممتد عالمياً، حيث يمثل النفط نسبة مهمةً من الصادرات العربية، كما أثر تعطل حركة الإمدادات العالمية على واردات الدول العربية لاسيما وأن دول المجموعة تعتبر مستورداً صافياً للغذاء.

في ضوء انخفاض الصادرات السلعية العربية الإجمالية لعام 2020 بنسبة بلغت نحو 26.5 بالمائة، تراجع

وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتصل إلى نحو 4.2 في المئة خلال عام 2020 مقابل حوالي 5.3 في المائة خلال العام السابق، كما انخفضت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 14.0 في المائة، مما أثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية عالمياً حيث انخفضت لتبلغ 4.1 في المائة عام 2020 مقارنة 4.4 في المائة في عام 2019. يُعزى هذا الانخفاض إلى التأثير السلبي لانخفاض عائدات النفط على إيرادات الدول النفطية، وكذلك سياسات ترشيد الواردات التي اتبعتها الدول نتيجة لارتفاع مستويات الإنفاق العام، فقد تبنت الدول العربية حزم الدعم للحد من انتشار الوباء، واتبعت الحكومات سياسات توسعية لزيادة مستويات الإنفاق الحكومي للتعامل مع الآثار الاقتصادية للجائحة جاء على حساب تقليص بنود الإنفاق العام الأخرى لاسيما الإنفاق الجاري وترشيد الطلب على الواردات، الجدول (1).

على صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى لعام 2020، فقد غلب الانخفاض على معظم صادرات الدول العربية، فيما عدا ارتفاعا طفيفاً في صادرات كل من الأردن بنسبة 1 في المائة، وفلسطين بنسبة 1.4 في المائة عن العام السابق، بينما سجلت سورية أكبر ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2020 بنسبة 9.5 في المائة عن العام السابق، حيث تغير هيكل التجارة السلعية السورية ليتجه بشكل أكبر إلى المواد الخام كالحبوب والبذور والمكسرات والخضروات والفواكه، إضافة إلى زيت الزيتون والقطن. في هذا الإطار، ارتفع حجم الصادرات السورية إلى كل من لبنان وعدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما السعودية التي تتصدر قائمة الدول المستوردة من سورية، وذلك بعد فتح معبر "نصيب" الحدودي. كما ارتفع حجم الصادرات السورية إلى العراق خلال العامين الماضيين عبر الأردن، لتكون الدولة الثانية في قائمة الدول التي تصدر إليها سورية، بينما شهدت الدول النفطية أكبر نسب الانخفاض في قيمة الصادرات نتيجة التغيرات الكبيرة والانخفاض الحاد في الطلب على النفط وانخفاض أسعاره نتيجة لتأثر سلاسل الامدادات والتوريد وحالات الإغلاق جراء الإجراءات المتخذة للحد من انتشار جائحة كوفيد-19.

سجلت ليبيا أكبر نسبة انخفاض بين الدول العربية في حجم الصادرات مسجلة نسبه 78.3 في المائة، وسجلت العراق نسبة انخفاض بـ 42.6 في المائة. في الوقت الذي شهدت فيه الدول العربية غير النفطية انخفاضات متباينة، فقد سجلت صادرات القُمر نسبة تراجع بلغت 50 في المائة، وشهدت مصر تراجعاً في صادراتها بنسبة 18.7 في المائة في المائة، والمغرب بنسبة 12.6 في المائة، وتونس بنسبة 7.9 في المائة.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2020، فقد شهدت الواردات في الدول العربية انخفاضاً بنحو 14.0 في المائة، وعلى مستوي الدول العربية فرادى، حققت لبنان أكبر نسبة انخفاض بنحو 47.1 في المائة، حيث تزامنت الجائحة مع التطورات الداخلية التي مرت بها البلاد في عام 2020، الأمر الذي تسبب في تراجع الليرة اللبنانية والنقص الحاد في السيولة والنقد الأجنبي. كما تراجعت الواردات في البحرين بنحو 26.5 في المائة. كما حققت ليبيا انخفاضاً في حجم وارداتها بنسبة 21.1 في المائة، تلتها اليمن بنسبة انخفاض بلغت 20.9 في المائة، كما حققت الكويت نسبة انخفاض بنحو 16.6 في المائة، وهو ما يُعزى إلى تراجع الاستهلاك الداخلي، ثم سورية بأقل نسبة انخفاض بلغت 2 في المائة. الملحق (1/8) والشكل (1).

الجدول (1)
التجارة الخارجية العربية الإجمالية
(2020-2016)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (%) (2020 -2016)
	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020	
الصادرات العربية	782.5	910.0	1,088.9	1,016.5	746.8	-9.5	16.3	19.7	-6.6	-26.5	-1.2
الواردات العربية	760.0	786.3	821.0	857.1	737.1	-7.3	3.5	4.4	4.4	-14.0	-0.8
الصادرات العالمية	16,041.0	17,735.1	19,465.4	19,014.7	17,582.9	-3.1	10.6	9.8	-2.3	-7.5	2.3
الواردات العالمية	16,188.8	17,964.8	19,800.5	19,284.2	17,812.1	-3.1	11.0	10.2	-2.6	-7.6	2.4
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	4.9	5.1	5.6	5.3	4.2						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.7	4.4	4.1	4.4	4.1						

* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، وصندوق النقد الدولي.

الشكل (1): التجارة الاجمالية للدول العربية *(2020)

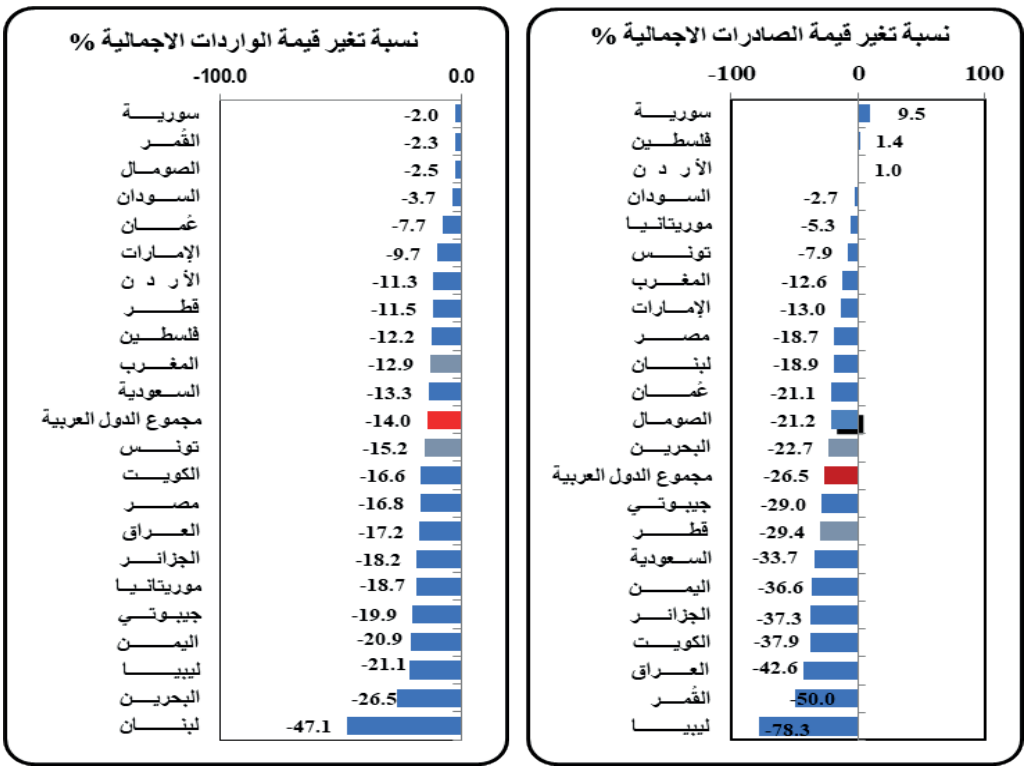

(*) بيانات أولية
المصدر: الملحق (2/8).

اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

أن التباطؤ التجاري الناجم عن جائحة كوفيد-19 وتذبذبات الطلب على النفط، قد أحدث انخفاضاً بشكل عام في اتجاه الصادرات السلعية العربية لعام 2020 وتغير في الهيكل الجغرافي، ففي حين مازالت دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية بنسبة 51.3 في المائة عام 2020 مقابل حصة بنحو 56.8 في المائة عام 2019، منها 7.0 في المائة لليابان، و10.8 في المائة للهند وللصين بنسبة 15.6 في المائة، واللتان ارتفع نصيبهما من الصادرات العربية كونهما تمثلان الدولتين اللتين تستوعبان الجزء الأهم من صادرات النفط العربية. في المقابل، انخفض نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية ليبلغ نحو 12.5 في المائة مقارنة بنحو 18.6 في المائة العام السابق، وكذلك انخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 3.4 في المائة مقابل 5.8 في المائة عام 2019. بينما ارتفعت الصادرات للدول العربية حيث سجلت 12.9 في المائة من إجمالي الصادرات مقارنة 11.0 بالمائة 2019، وربما يُعزي هذا الانتعاش لظهور ميزة القرب الجغرافي خاصة في وقت الأزمات، وضرورة إعادة النظر في الغياب النسبي لسلسلة القيمة الإقليمية العربية في ضوء الاضطراب الذي حدث لسلاسل القيمة العالمية نتيجة لتأثير الجائحة، بينما حصدت باقي دول العالم ما نسبته 19.9 في المائة مقارنة بنسبة 7.8 في عام 2019 وتدعو هذه الزيادة لمزيد من الدراسة والتدقيق لتعرف على طبيعة تلك الأسواق الجديدة وكذلك مجموعة السلع التي قد تكون نواه لتغير مرتقب في الهيكل الجغرافي للصادرات العربية.

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2020، فمع الانخفاض الكبير في حجم الواردات بنسبة سجلت 14.0 في المائة، شهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية تغيراً حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 21.5 في المائة بانخفاض عن العام السابق الذي سجل 25.2 في المائة. بينما بلغ نصيب باقي دول العالم من الواردات العربية ما نسبته 29.1 في المائة، مقارنة بنسبة 19.3 عن السنة السابقة كنتيجة لسياسات تنويع مصادر الواردات. في حين تراجعت حصة الدول العربية إلى حوالي 12.4 في المائة مقارنة بنحو 13.1 في العام السابق، واستمرت آسيا كأهم مجموعة جغرافية مستحوذة على الجزء الأهم من الواردات العربية مستأثرةً بنسبة بلغت 30.8 في المائة مقارنة بنحو 35.3 العام السابق، استوعبت من بينها الصين وباقي دول آسيا على نحو 16.7 في المائة، و6.7 في المائة من إجمالي الواردات العربية على التوالي. أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت لتبلغ 6.2 في المائة، مقارنة بنحو 7.1 العام السابق، الملحق (2/8) والشكل (2).

**الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2020)*

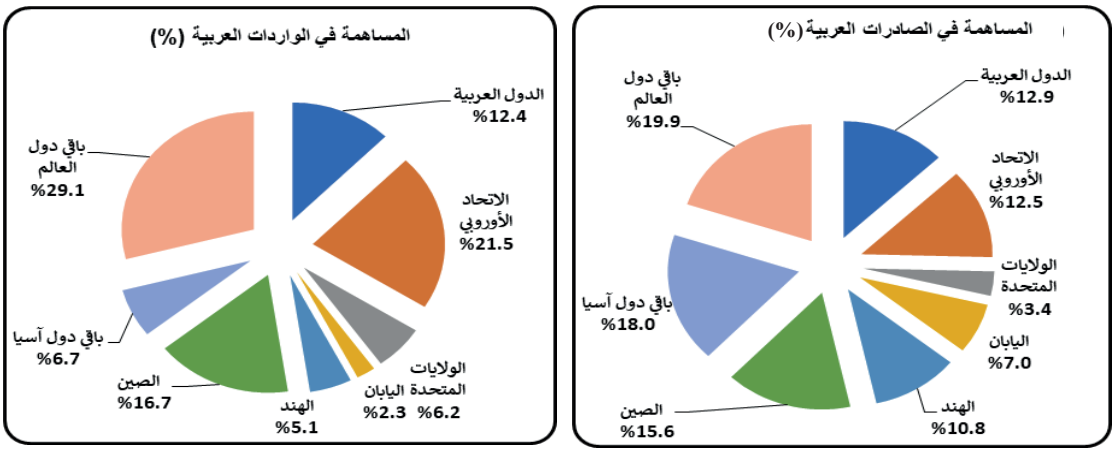

(*) بيانات أولية
المصدر: الملحق (2/8).

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى من الصادرات الإجمالية العربية، كما هو الحال في السنوات الماضية بالرغم من تذبذبات أسعار النفط ومحاولات تنويع الصادرات في الدول العربية، إلا أن هناك تفاؤل حذر بتغير هذا الواقع حيث تشهد هذه الفئة انخفاضاً مطرداً عاماً بعد الآخر، فقد سجلت في عام 2020 نسبة تبلغ نحو 55 في المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 58.1 في المائة عام 2019، حيث يصب هذا الانخفاض في مصلحة ارتفاع حصة القطاعات الأخرى. في هذا الإطار، ارتفعت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة لتصل إلى نسبة 10.3 في مائة لعام 2020 مقارنة بنسبة 6 في المائة عام 2019، بينما شهدت المصنوعات انخفاضاً محدوداً لتصل إلى 26.8 في المائة مقارنة بنسبة 27.9 في المائة في عام 2019. على مستوى مكون المصنوعات، احتفظت المواد الكيماوية بأكبر حصة من المصنوعات بنسبة 8.5 في المائة من جملة الصادرات في عام 2020 بانخفاض طفيف عن حصتها في عام 2019 التي بلغت 8.6 في المائة. أما صادرات السلع الزراعية فقد حققت انخفاضاً طفيفاً حيث بلغت نسبتها 7.9 في المائة مقارنة بنسبة 8.0 في المائة في عام 2019، ومن المفارقات أن أسعار السلع الغذائية شهدت تراجعاً في الأسواق العالمية في بدايات عام 2020، بينما عاودت الارتفاع مع نهاية العام، حيث ارتفع متوسط المؤشر المعياري الذي يرصد التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأكثر تداولاً في التجارة محققاً نسبة 97.9 في المائة في نهاية عام 2020، وهو أعلى مستوى على مدار ثلاث سنوات، وأعلى بنسبة 3.1 في المائة عما كان عليه في سنة 2019. بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث انخفاض في حصتها، لتبلغ 60.7 في عام 2020 مقابل 64.2 في المائة عام 2019. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول، ولكن مع انخفاض في حصتها لتسجل نسبة 27.3 المائة لعام 2020 مقارنة بنسبة 29.8 في عام 2019، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 17.2 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2020 بانخفاض طفيف عما كانت عليه في العام السابق. كما احتفظت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى بنحو 8 في المائة عام 2020 مقارنة بحوالي 8.2 في المائة عام 2019. في حين سجلت المواد الكيماوية انخفاضاً محدوداً حيث حققت نسبة 8.2 في المائة عام 2020 مقارنة بنحو 8.8 في عام 2019، وهذا يرجع لتذبذبات التي أحدثتها الجائحة في أسعار النفط. كما شهد حصة الوقود والمعادن انخفاضاً طفيفاً لتسجل نسبة 11.8 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة 13.4 في المائة عام 2019. وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد انخفض نصيبها ليسجل 18 في المائة مقارنة بنحو 19.4 في المائة في عام 2019. الملحق (3/8) والشكل (3).

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية (2020) *

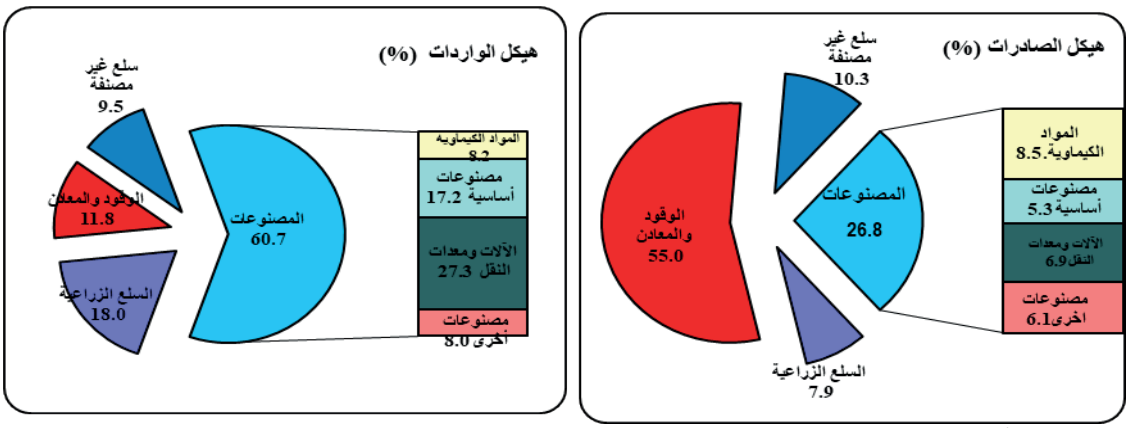

(*) بيانات أولية
المصدر: الملحق (3/8).

تنافسية الصادرات السلعية العربية

تلعب التجارة الخارجية دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية لكافة دول العالم، وتزداد هذه الاهمية مع زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الاجمالي، مما رفع من أهميتها النسبية للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، إلى أن بلغت نحو 58.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020. لذا فان الاهتمام بتنمية الصادرات العربية، خاصة غير النفطية منها، أصبح من الأمور التي تتفق عليها كل الأدبيات الاقتصادية. تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. ويُعد الارتقاء بتنافسية الصادرات أحد أهم المحاور لتنمية الصادرات. بناءً عليه، يهتم الجزء التالي بتتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية على النحو التالي:

مؤشر التنوع Diversification Index: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال –هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين صفر و1. تشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

تشير مؤشرات التنافسية لعام 2019 إلى ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركز أو مؤشر التنوع، حيث بلغت قيمة مؤشر التركز للدول العربية مجتمعة 0.399 مقارنة بقيمته في الدول النامية التي بلغت 0.090، وقيمته بالنسبة لدول العالم التي بلغت 0.069 في ذات العام. ويشير تتبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن إذ بلغت قيمة مؤشر التركز في الدول العربية 0.355 في عام 2015، ثم ارتفعت في عام 2014 لتصبح 0.483، وعاودت الانخفاض إلى 0.399 عام 2020.

أظهرت صدمة جائحة كوفيد-19 التحديات التي تواجه هيكل الصادرات العربية، فبالرغم من توسع حجم الأسواق العربية نتيجة زيادة عدد السكان ونمو الطلب، ومحاولات تنويع الصادرات إلا أن الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية، لم تشهد نمواً يواكب هذا النمو السريع للطلب في الأسواق العربية. ففي ظل هذه الازمة شهد الميزان التجاري للدول العربية ارتباكاً غير مسبوق على مستوي الصادرات والواردات، حيث عانت التجارة الخارجية العربية مسبقاً نتيجة التحديات المرتبطة بالأوضاع الداخلية في الدول العربية، ومخاطر الاستثمار والأزمات الاقتصادية العالمية المتوالية، فيما عمقّت جائحة كوفيد- 19 من حجم تلك التحديات، ومن المرجح أن تواجه التجارة العربية الخارجية تحديات أكبر في المستقبل في ظل التراجع التدريجي المتوقع لحصة النفط في مزيج الطاقة العالميً حتى عام 2040 وفقا لتوقعات المنظمات الدولية.

بالنسبة لمؤشر التنوع، فقد بلغت قيمته للدول العربية 0.747 في عام 2019، بينما بلغ المؤشر لدول العالم 0.0. إلا أن تطور قيمة المؤشر في الدول العربية، تشير إلى تراجع نسبي في أدائها مقارنة بقيمته في عام 2012 التي كانت 0.700 ثم أصبحت قيمته 0.710 في عام 2018، إلى أن بلغ 0.747 عام 2019.

الجدول (2)
تنافسية الصادرات العربية
مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2015			2019		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	217	0.16	0.65	215	0.17	0.62
الإمارات	258	0.25	0.54	258	0.26	0.56
البحرين	226	0.33	0.67	231	0.30	0.68
تونس	211	0.14	0.52	218	0.14	0.53
الجزائر	91	0.49	0.78	116	0.47	0.82
جيبوتي	84	0.19	0.65	204	0.19	0.58
السعودية	244	0.55	0.77	248	0.59	0.77
السودان	84	0.42	0.84	91	0.40	0.85
سورية	173	0.26	0.65	196	0.22	0.65
الصومال	26	0.74	0.80	33	0.36	0.71
العراق	115	0.97	0.90	142	0.92	0.87
عمان	215	0.46	0.69	237	0.41	0.68
فلسطين	144	0.19	0.68	164	0.18	0.67
قطر	206	0.52	0.80	205	0.48	0.79
القمر	16	0.57	0.73	15	0.53	0.78
الكويت	213	0.63	0.82	235	0.67	0.80
لبنان	221	0.10	0.60	229	0.19	0.64
ليبيا	119	0.61	0.80	127	0.78	0.83
مصر	244	0.14	0.57	230	0.14	0.59
المغرب	229	0.17	0.68	226	0.18	0.66
موريتانيا	88	0.36	0.86	83	0.37	0.87
اليمن	126	0.47	0.80	141	0.42	0.78
ماليزيا	254	0.17	0.44	254	0.22	0.44
سنغافورة	257	0.23	0.47	252	0.23	0.46
كوريا	246	0.15	0.44	249	0.17	0.43
العالم	260	0.06	0.00	260	0.07	0.00

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام)".

أما عن أداء الدول العربية فرادى فيلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية التي تعتمد صادراتها على منتج رئيس في الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وكذلك الدول المصدرة للمواد الأولية، حيث حققت العراق وموريتانيا أعلى قيمة في مؤشر التنوع في عام 2019، لنحو 0.87، ثم جاءت السودان 0.85 ثم الجزائر بنسبة 0.82 وليبيا بقيمة بلغت 0.83 وكذلك الأمر بالنسبة للكويت 0.80 وقطر بنسبة 0.79 والقمر واليمن بنسبة 0.78 والسعودية بنسبة 0.77، بما يعني انخفاض مستويات تنوع صادرات هذه الدول.

في المقابل، حققت تونس أفضل قيمة في مؤشر التنوع لعام 2019 بلغت 0.53، بالرغم من أنها قد حققت نسبة 0.52 في مؤشر التنوع لعام 2015. يلي تونس، الامارات من حيث الأداء في مؤشر التنوع بنسبة 0.56 مقارنة بنحو 0.52 لعام 2015، ويليهما

كل من مصر، جيبوتي، الأردن، لبنان، المغرب على التوالي.

يُلاحظ أن تلك الدول تُعد من الدول متنوعة الصادرات بطبيعة هياكلها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية التي تجعل من مساهمة البترول في صادراتها نسبة محدودة.

أما بالنسبة لمؤشر التركز، فقد احتفظت العراق بأعلى درجة من التركز حيث بلغت قيمة المؤشر 0.92 في عام 2019، وتليها كل من ليبيا بنحو 0.78 ثم الكويت، السعودية، القمر وقطر والجزائر على التوالي حيث تعتمد تلك الدول على تصدير البترول كسلعة رئيسة.

وقد حققت تونس ومصر أفضل قيمة لمؤشر التركز في عام 2019 حيث بلغت 0.14 تليها الأردن بنحو 0.17، والمغرب وفلسطين بنحو 0.18، وجيبوتي ولبنان بنحو 0.19، الجدول (2) والشكل (4)

الشكل (4): مؤشري التركز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم (2015 و2019)

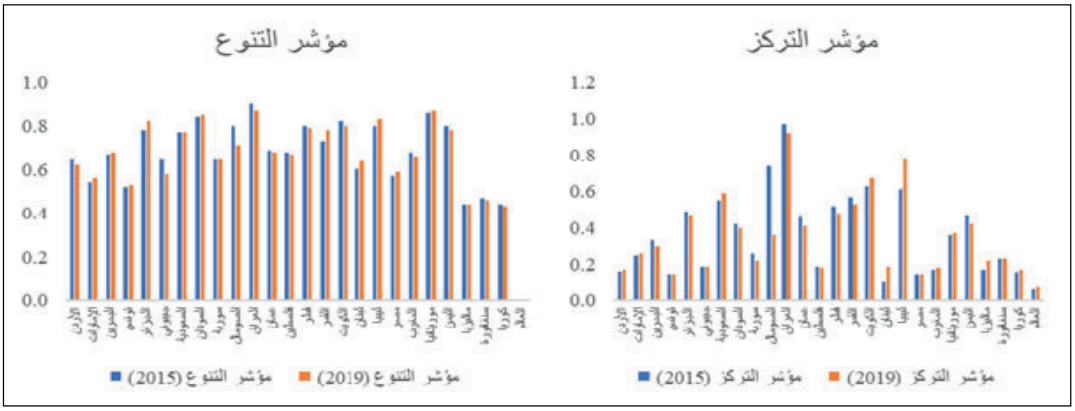

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد)، (2017).
"قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

التجارة البينية السلعية العربية

أداء التجارة البينية السلعية

تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية خلال عام 2020، بانتشار جائحة كوفيد-19 في ظل الإجراءات الشديدة التي اتخذتها الدول وأثرها على حركة التجارة البينية العربية. حيث اثرت تلك الإجراءات على حركة النقل البحري والبري والجوي بين الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض ملموس في قيمة التجارة العربية البينية بعام 2020. في ضوء التطورات السابقة، تراجعت خلال عام 2020 قيمة التجارة العربية البينية بنسبة ملموسة قدرها حوالي 16.3 بالمائة لتبلغ متوسط التجارة حوالي 93.9 مليار دولار، مقارنة مع نحو 112.2 مليار دولار مسجلة بعام 2019. جاء ذلك كنتيجة لانخفاض كل من الصادرات والواردات البينية للدول العربية خلال عام 2020 بنحو 14.2 في المائة و18.5 في المائة، ليحقق كل منهما نحو 96.4 مليار دولار و91.5 مليار دولار على الترتيب، الملحق (4/8) والجدول (3). بالنسبة للدول فُرادى، فقد انخفضت خلال عام 2020 قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية في سبعة عشرة دولة بنسب تراوحت بين 78.3 في المائة في ليبيا، وحوالي 3.0 في المائة بالأردن. بينما ارتفعت الصادرات البينية في ثلاث دول عربية بنسب تفاوتت بين نحو 2.8 بالمائة في قطر، و25.3 في المائة في اليمن خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق. وفيما يخص الواردات السلعية البينية، فقد تراجعت خلال عام 2020 في كل الدول العربية بمعدلات تراوحت بين حوالي 64.9 في المائة في البحرين و5.3 في المائة بالإمارات، الملحق (4/8) والشكل (5).

الجدول (3)
أداء التجارة العربية البينية
(2020 – 2016)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (%) (2020-2016)
	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020	
متوسط التجارة البينية العربية [1]	99.5	105.5	112.7	112.2	93.9	-5.4	6.0	6.9	-0.4	-16.3	-1.9
الصادرات البينية العربية	100.0	108.1	112.5	112.3	96.4	-3.4	8.1	4.1	-0.2	-14.2	-1.2
الواردات البينية العربية	99.0	102.8	113.0	112.2	91.5	-7.4	3.8	9.8	-0.7	-18.5	-2.6

(*) بيانات أولية.
(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) /2.
المصدر: الملحق (4/8).

الشكل (5): نسب تغير التجارة العربية البينية (%)
***(2020)**

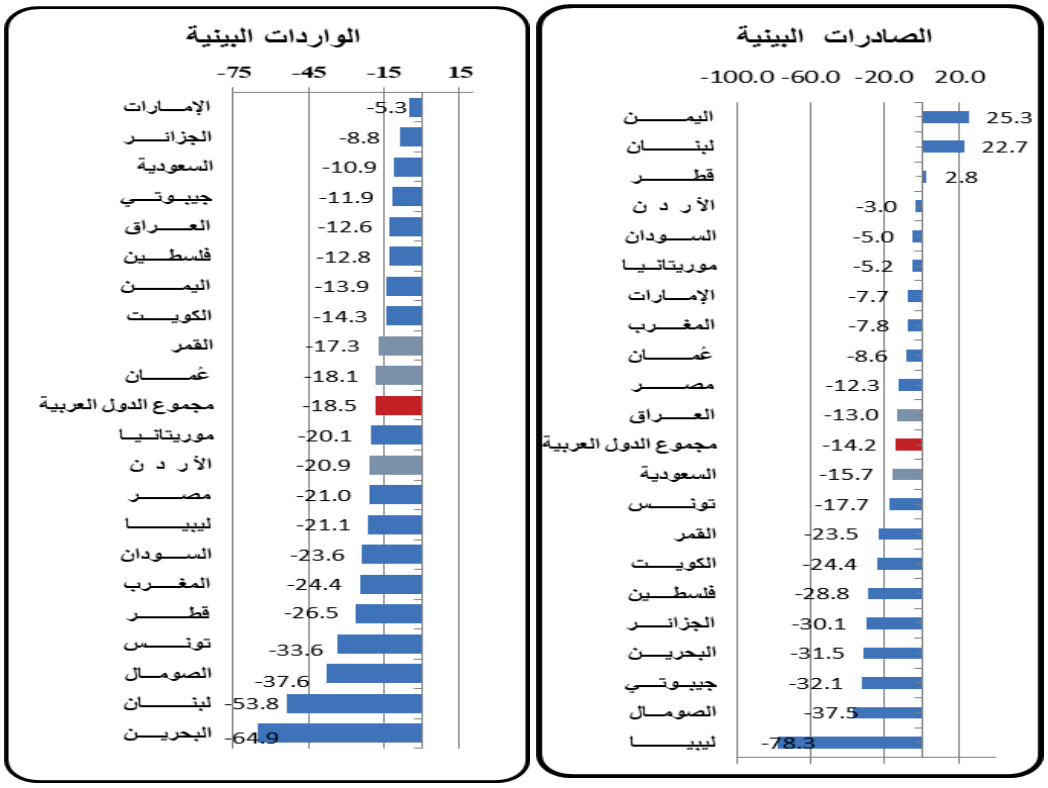

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (4/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

شهد عام 2020 زيادة حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية، حيث حققت نسبة بلغت نحو 12.9 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 11 في المائة مسجلةً خلال عام 2019. جاء ذلك كمحصلة لتراجع قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة فاقت نسبة الانخفاض المسجلة في قيمة الصادرات السلعية البينية الاجمالية العربية. فيما انخفض نصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية خلال عام 2019، ولكن بصورة طفيفة لتشكل حوالي 12.4 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة مع نصيب قدره 13.1 بالمائة مسجل خلال عام 2019.

فيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فُرادى، فقد سجلت الصادرات البينية لعشر دول عربية خلال عام 2020 نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول زادت عن متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية البالغ حوالي 12.9 بالمائة. جاء على رأسها الصومال بنسبة بلغت حوالي 62.0 بالمائة خلال عام 2020. بينما حققت موريتانيا خلال عام 2020 أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 0.3 بالمائة.

بالنسبة للصادرات البينية في كل من مصر والأردن والسودان ولبنان، فتعتبر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية. فقد ارتفعت خلال عام 2020 حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في كل من مصر واليمن ولبنان لتبلغ حوالي 35.6 في المائة و42.3 في المائة و47.8 في المائة على الترتيب مقارنة بالعام السابق. في حين تراجعت تلك النسبة في كل من السودان والأردن لتبلغ نحو 61.2 في المائة، و40.0 في المائة على الترتيب في عام 2020.

فيما يخص الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي والعراق وقطر والقُمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، فقد شكلت حصصاً منخفضة من إجمالي صادراتها، حيث تعتبر صادراتها أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8) والجدول (4).

الجدول (4)
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية
(2020–2016)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	* 2020
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	12.8	11.9	10.3	11.0	12.9
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.0	13.1	13.8	13.1	12.4

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (5/8).

على صعيد نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى خلال عام 2020، فقد سجلت حصة الواردات العربية البينية في واردات اثنتي عشرة دولة عربية، حصص فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية البالغة حوالي 12.4 بالمائة. تراوحت نسب المساهمة بين نحو 13.2 في المائة في كل من البحرين والسعودية، و56.2 في المائة في عُمان. بينما حققت كل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي والعراق وفلسطين وقطر ولبنان والمغرب حصص أقل من متوسط نصيب الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة.

يسجل النفط الخام حصةً ملموسةً في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية، حيث سجلت نسبة مساهمة الواردات البينية من النفط الخام خلال عام 2020 في كل من مصر والمغرب والأردن ولبنان، حوالي 34.8 في المائة و19.5 في المائة و13.9 في المائة و12.1 في المائة من قيمة الواردات البينية لتلك الدول على التوالي، الجدول (5).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

تراجع خلال عام 2020، حصص غالبية المجموعات السلعية، حيث انخفض نصيب كل من المصنوعات، ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، والسلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. في هذا الإطار، انخفضت نسبة

مساهمه مجموعة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 55.0 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة مع حصة قدرها 58.9 في المائة محققة خلال عام 2019. وانخفض نصيب مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتقتصر على نحو 13.2 بالمائة مقارنة مع حصة قدرها 15.8 في المائة مسجلة خلال العام السابق. كما تراجعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 20.1 في المائة لتبلغ نحو 19.3 في المائة خلال عام 2020، الملحق (8/8) والشكل (6).

جدول (5)
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية (2020)

الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	557.7	4,023	13.9
لبنان	142.2	1,180	12.1
مصر	3,122.1	8,961	34.8
المغرب	565.9	2,908	19.5

المصدر: الملاحق (4/8)، (9/8).

فيما يتعلق بتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2020، فقد تراجعت حصص كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية لتبلغ نحو 17.0 بالمائة و16.9 في المائة على التوالي مقارنة بالعام السابق. بينما استقرت حصة الآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية عند نفس المستوى المحقق بالعام السابق والبالغ نحو 10.0 في المائة.

على صعيد هيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

شهد عام 2020 انخفاض الصادرات البينية في كل التجمعات العربية، حيث بلغت نسبة التراجع في الصادرات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 23.4 بالمائة، واتحاد دول المغرب العربي بنحو 26.4 في المائة، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 17.1 في المائة. كما تراجعت بنسبة اقل في دول اتفاقية أغادير بلغت حوالي 12 في المائة. أما بالنسبة لتطور نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد انخفضت تلك النسبة في كافة تلك التجمعات في عام 2020، الجدول (6).

وفيما يخص نصيب التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، سجلت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكبر حصة خلال عام 2020. هذا، ولاتزال الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية. يأتي ذلك على الرغم من إنهم يضمان في عضويتهما دولاً تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، الشكل (7).

الشكل (6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة)
(2020)

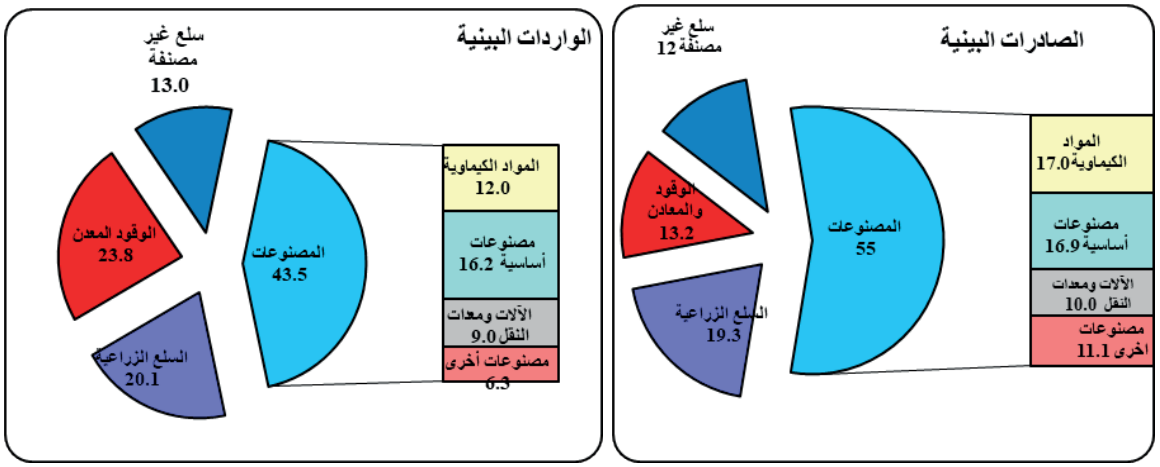

المصدر: الملحق (8/8).

الجدول (6)
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية
(2020–2016)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2020 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2020 (%)
	2016	2017	2018	2019	2020		2016	2017	2018	2019	2020	
منطقة التجارة الحرة العربية	93,776	105,660	109,270	108,560	90,008	-17.1	106,895	109,924	109,297	108,881	93,185	-14.4
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	52,909	57,942	60,497	59,046	45,217	-23.4	59,748	52,871	60,999	60,570	52,969	-12.5
اتحاد دول المغرب العربي	2,962	2,731	2,415	2,847	2,096	-26.4	2,674	2,456	3,436	3,468	2,810	-19.0
دول اتفاقية أغادير	1,732	1,893	1,954	2,423	2,132	-12.0	1,751	1,819	2,678	2,802	1,826	-34.8
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	12.0	11.8	10.1	10.8	8.9		14.2	14.1	13.5	12.8	11.0	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	8.5	8.2	7.3	7.7	5.9		12.8	10.8	12.5	11.6	10.1	
اتحاد دول المغرب العربي	3.8	2.8	2.0	2.6	1.9		2.2	1.9	2.5	2.6	2.1	
دول اتفاقية أغادير	2.7	2.6	2.4	3.0	2.6		1.2	1.2	1.5	1.7	1.1	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقُمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

الشكل (7): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2020–2018)

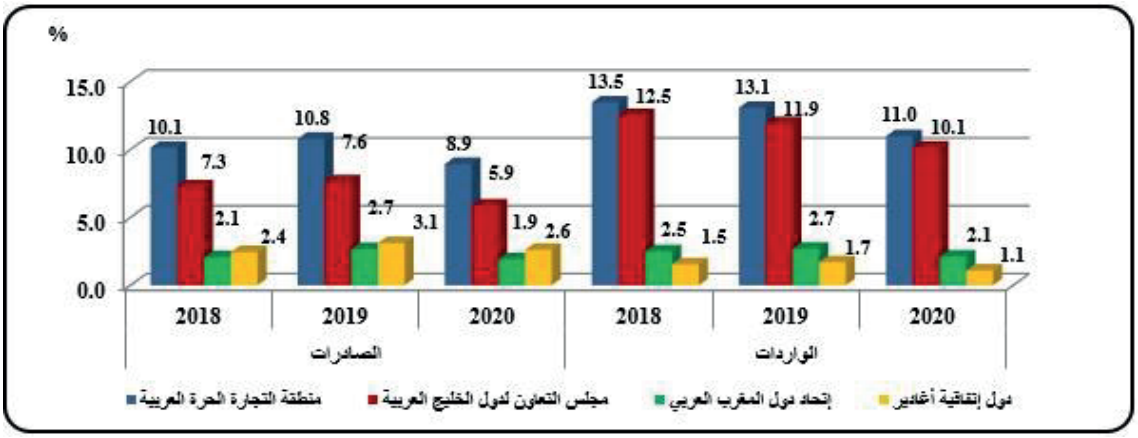

(*) بيانات أولية.
المصدر: جدول (6).

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الاغذية. على صعيد أهم السلع المتبادلة في نطاق تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تمثلت في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، الشكل (8).

وفيما يخص اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الاغذية.

كما شملت أهم السلع المتبادلة في إطار اتفاقية أغادير، كل من منتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، الجدول (7).

الشكل (8): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2016-2020)

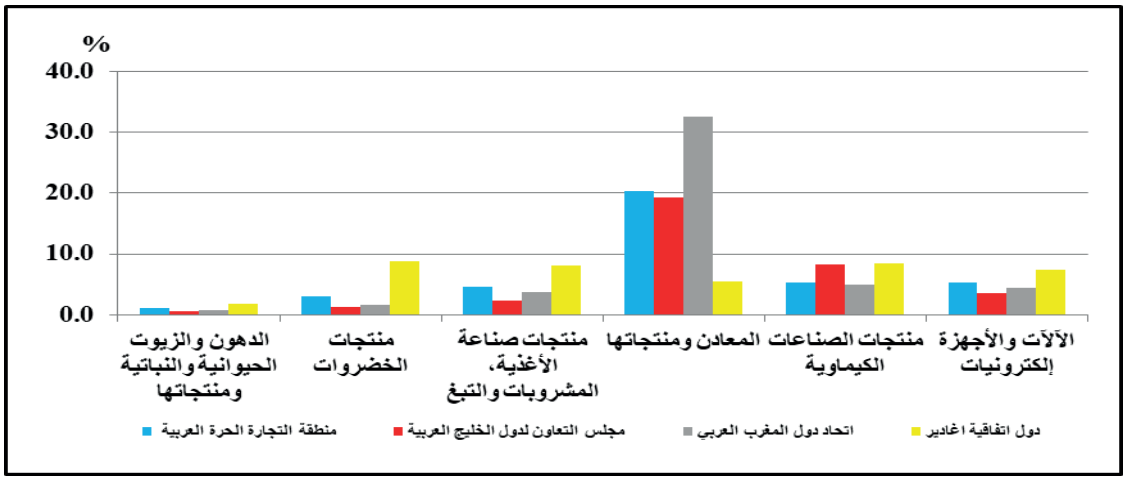

المصدر: الجدول (7).

الجدول (7)
الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية للتجمعات العربية
(2016–2020)

(نسبة مئوية)

الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.4	5.6	1.0	5.4
منتجات الخضراوات	3.2	1.5	1.4	7.7
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.3	0.8	0.7	1.6
منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.9	0.8	3.2	6.6
المعادن ومنتجاتها	18.7	22.1	29.3	5.6
منتجات الصناعات الكيماوية	5.1	7.5	4.7	7.4
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	6.1	5.7	2.0	6.3
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.2	0.2	0.1
الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	**منطقة التجارة الحرة العربية**	**مجلس التعاون لدول الخليج العربية**	**اتحاد دول المغرب العربي**	**دول اتفاقية اغادير**
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0.1	0.2	0.1	0.4
الورق ومنتجاته	4.6	1.3	1.2	3.1
المنسوجات ومصنوعاتها	3.0	0.8	1.2	1.8
الأسمنت ومصنوعاتها	3.1	3.2	1.3	4.3
الأحجار الكريمة	2.3	3.4	0.6	1.5
الآلات والأجهزة الإلكترونية	5.3	4.2	4.4	7.1
السيارات ووسائل النقل	1.1	0.9	1.0	1.5
أجهزة البصريات	0.1	0.2	0.1	0.4
المصنوعات الأخرى	4.6	1.3	1.2	3.1

* السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) /2.
المصدر: www.Trademap.org.

اتجاهات التجارة البينية السلعية

يتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول الجوار. ففيما يتعلق بالصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2020، تركز نحو 62 في المائة من صادرات الإمارات في كل من السعودية وعُمان. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وعُمان والكويت على نحو 87.5 في المائة من اجمالي صادرات البحرين إلى الدول العربية في عام 2020. وبالنسبة لتونس فقد حصلت دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 78.7 بالمائة من صادراتها إلى الدول العربية. وفيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية، فقد تركزت في كل من تونس والمغرب بنسبة بلغت نحو 68.7 في المائة. وفي السودان، اتجه نحو 76.7 في المائة، إلى كُلٍ من الإمارات والسعودية ومصر. واستحوذت السعودية والعراق على نصيب قدره حوالي 50.6 في المائة من الصادرات الأردنية الاجمالية للدول العربية.

واتجه حوالي 82.2 بالمائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية إلى كُلٍ من الإمارات والسعودية وعُمان. وحصلت الامارات وعُمان ومصر على نسبة قدرها 89.2 بالمائة من صادرات العراق البينية. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وقطر على نحو 76.5 في المائة من إجمالي صادرات عُمان البينية للدول العربية خلال عام 2020.

كما استحوذت كل من الإمارات وعُمان والكويت على نحو 87.9 بالمائة من صادرات قطر البينية. واتجه إلى الإمارات والسعودية حوالي 91.5 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت، واتجه نحو 89.3 بالمائة من صادرات ليبيا إلي الإمارات.

أما بالنسبة لليمن، فقد اتجه حوالي 72.7 بالمائة من صادراتها البينية إلى كُلٍ من الإمارات والسعودية وعُمان. إضافة إلى ذلك، تتوزع صادرات بعض الدول العربية مثل السعودية ومصر والمغرب، على

حوالي خمس دول عربية أو أكثر، حيث تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً.

بالنسبة للواردات السلعية البينية للدول العربية، فقد تركز حوالي 68 بالمائة من واردات الأردن السلعية في الواردات من كل من الإمارات والسعودية. كما جاء حوالي 50.6 بالمائة من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وعُمان. وحصلت السعودية والإمارات على حوالي 80.8 في المائة من الواردات البينية العربية للبحرين، وجاء حوالي 78.7 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية ومصر في عام 2020.

كما استحوذت كل من الإمارات وعُمان ومصر على نحو 74.2 في المائة من الواردات السلعية البينية للسعودية، وكل من الامارات والسعودية ومصر على حوالي 90.4 بالمائة من واردات السودان البينية. وتركزت واردات الصومال البينية في جيبوتي وعُمان ومصر بنسبة قدرها نحو 79.6 في المائة، وقد جاءت واردات العراق البينية من كل من الأردن والسعودية ومصر بنسبة 81.7 بالمائة. وجاء نحو 77.4 في المائة من الواردات البينية لقطر من عُمان والكويت ولبنان، ونسبة 75.2 بالمائة من الواردات البينية لعُمان من الإمارات، ونسبة 77.5 بالمائة من الواردات البينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية. وبالنسبة للواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من الإمارات وتونس ومصر بنسبة بلغت نحو 88.4 في المائة.

وجاء حوالي 80.0 بالمائة من الواردات البينية لمصر من كل من الإمارات والسعودية والكويت، وحوالي 83.4 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من الإمارات والجزائر والسعودية ومصر، وتركز حوالي 85.5 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا في الامارات والمغرب. كما جاءت نسبة 98.7 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية. وفيما يتعلق بالواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (5/8) و(6/8) و(7/8).

التجارة البينية للبترول الخام

سجلت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البترول الخام خلال عام 2020 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته نحو 23.8 بالمائة لتصل إلى حوالي 4.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 6.1 مليار دولار مسجلة خلال عام 2019. كما تراجعت حصة التجارة البينية في البترول الخام من نحو 5.4 بالمائة لتحقق حوالي 4.1 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2020.

تركزت الصادرات البينية للبترول الخام خلال عام 2020 في ثلاث دول مصدرة رئيسة إلى بقية الدول العربية، هي السعودية، والإمارات، والكويت. وقد استحوذت كل من مصر والمغرب والأردن على حصة قدرها 91.5 في المائة من إجمالي الواردات البينية العربية للبترول الخام خلال عام 2020، الملحق (9/8) والجدول رقم (8).

الجدول (8)
التجارة البينية للبترول الخام
(2020-2016)

	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليون دولار)	6,580	5,095	6,564	6,090	4,638
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية[1] (%)	6.4	4.8	5.8	5.4	4.1

[1] (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.
المصدر: الملحقان (4/8) و(9/8).

فيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البترول الخام خلال عام 2020، فتمثل حصة الصادرات البينية للبترول الخام نسبة ضئيلة في اجمالي الصادرات العربية للبترول الخام. ففيما يخص الدول المصدرة الرئيسة للبترول الخام، فقد بلغت هذه الحصة نحو 3.0 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام، و3.6 في المائة بالنسبة للجزائر، و2.0 في المائة بالنسبة للإمارات. بخصوص حصة الواردات البينية النفطية في اجمالي الواردات من البترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط خلال عام 2020، تستوفي كل من الأردن ولبنان احتياجاتهما من البترول الخام من الدول العربية، بينما تبلغ واردات مصر والمغرب من البترول الخام من الدول العربية حصة قدرها

64.0 في المائة و13.8 في المائة من إجمالي وارداتهما من النفط خلال عام 2020، الشكل (9).

تجارة الخدمات في الدول العربية

تراجع أداء التجارة الدولية للخدمات خلال عام 2020 وذلك بعد الارتفاع المتوالي الذي شهدته خلال الأعوام الخمسة السابقة، فقد انخفضت قيمتها الاجمالية بحوالي 14.4 بالمائة لتسجل نحو 4910 مليار دولار. وسجل نصيب مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية حوالي 26 في المائة من الاجمالي العالمي خلال عام 2020، مقابل حصة قدرها حوالي 41.2 في المائة محققة خلال عام 2019. وقد بلغت نسبة مساهمة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الاجمالي العالمي حوالي 4.9 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة مع نسبة قدرها 5.7 بالمائة خلال العام السابق، جدول رقم (9). فيما يخص التطورات في أداء تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية، شهد عام 2020 انخفاض ملموس في العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، كنتيجة للتفشي السريع لوباء كورونا وأثره على تراجع كل من المدفوعات والمتحصلات الخدمية. فقد تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 26.8 بالمائة لتصل إلى 240.7 مليار دولار في 2020، مقارنة مع نحو 329 مليار دولار محققة خلال عام 2019. يعزى ذلك للتراجع الملموس الذي سجلته المدفوعات من كل من بندي النقل والسياحة، إضافة إلى انخفاض مدفوعات الخدمات الأخرى للدول العربية كمجموعة. كما تراجعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بحوالي 32 في المائة لتقتصر على نحو 152.3 مليار دولار، مقابل حوالي 223.9 مليار دولار مسجلة خلال عام 2019. يعكس ذلك التراجع الملحوظ الذي شهدته حركة النقل والسفر (السياحة) نتيجة للحظر المفروض دوليا بسبب الجائحة. في ضوء التطورات السابقة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، انخفض بشكل ملحوظ العجز المسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2020 بنسبة قدرها 15.8 بالمائة، ليصل إلى حوالي 88.5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 105.1 مليار دولار عجز محقق خلال العام السابق، الشكل (10).

الشكل (9): حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2020)

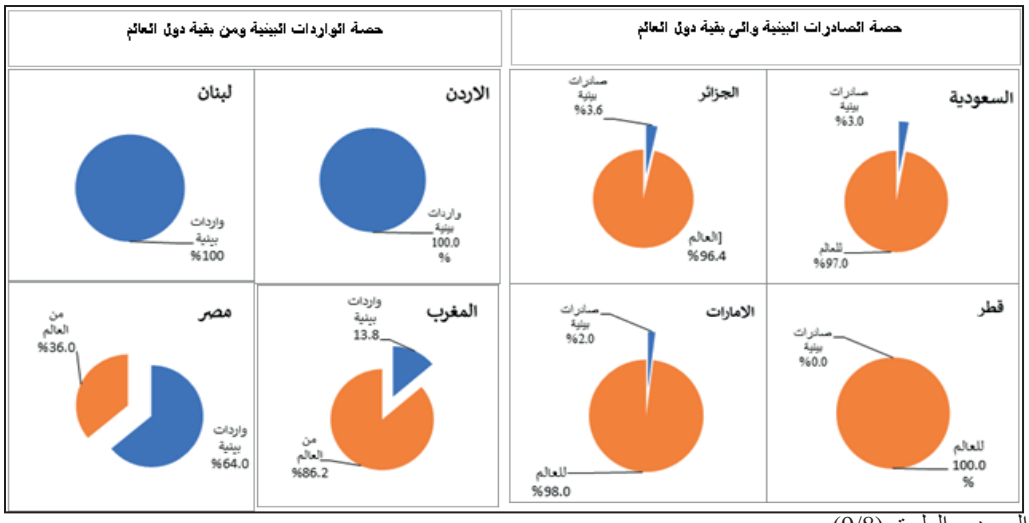

المصدر: الملحق (9/8).

الجدول رقم (9)
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية
والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2016-2020)

(%)

الاقاليم	إجمالي تجارة الخدمات										
	المدفوعات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات (2020-2019)	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات (2020-2019)
	2016	2017	2018	2019	2020		2016	2017	2018	2019	2020	
الدول النامية، منها	37.7	37.8	40.9	41.2	26.0	-37.0	29.4	29.6	32.6	33.2	23.9	-28.0
- الدول العربية	6.1	6.0	5.9	5.7	4.9	-26.8	3.7	3.8	3.7	3.7	3.3	-32
- الاسواق الناشئة	13.7	13.8	13.8	13.9	11.1	-20.0	10.8	11.2	11.4	11.7	8.8	-25.0
العالم (مليار دولار أمريكي)	4,826	5,213	5,612	5,745	4,910	-14.5	4,988	5,421	5,906	6,025	4,671	-22.5

المصدر: ملحق (10/8)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة البيانات".

الشكل (10): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية (%)
عام 2020

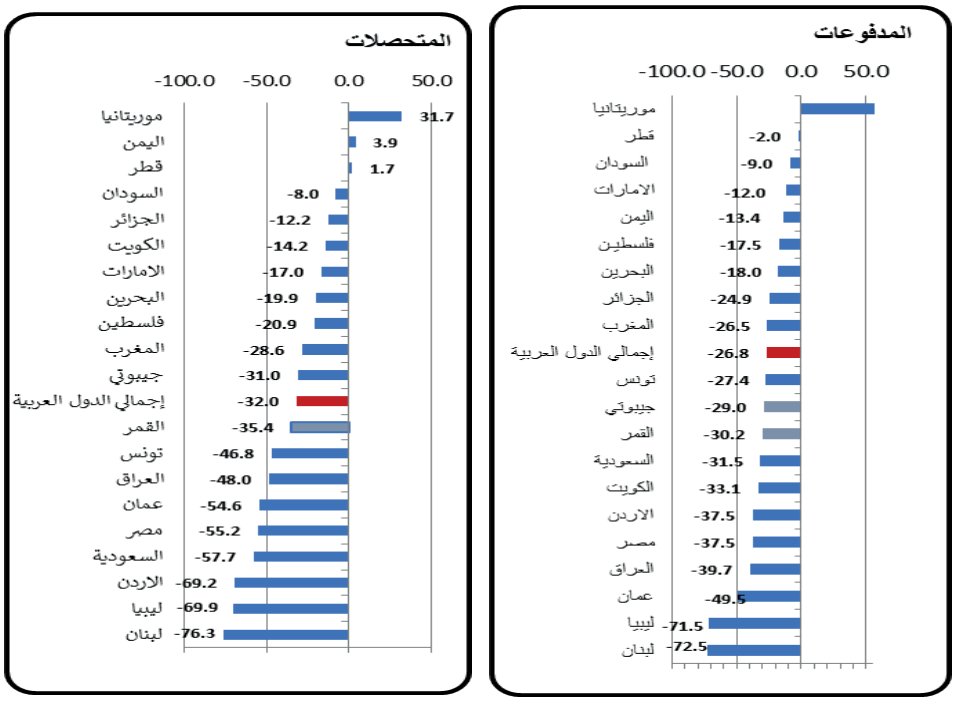

المصدر : الملحق (8/10) "أ"

بالنسبة للدول فرادى، فقد تراجع عجز الميزان الخدمي خلال عام 2020 في عشر دول عربية، بنسب تفاوتت بين مستويات 6.4 بالمائة في قطر و42.4 في المائة بالكويت مقارنة بالعام السابق. وانخفض الفائض في كل من البحرين، المغرب، وجيبوتي، بنسب بلغت 23.3 في المائة و30.7 بالمائة و32.9 بالمائة على الترتيب. وحققت كل من الامارات، وموريتانيا زيادة بالعجز خلال عام 2020 وتحول الفائض إلى عجز في كل من الاردن، لبنان، ومصر. في حين ارتفع الفائض بالسودان خلال عام 2020 بنسبة بلغت 1.8 بالمائة، الشكل (11).

الشكل (11): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2016-2020)

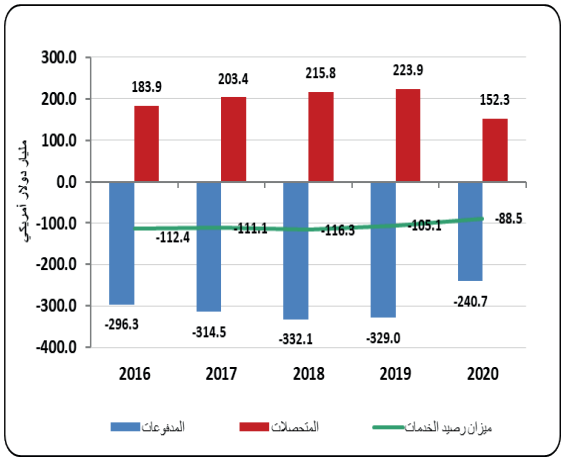

المصدر: الملحق (10/8 "أ").

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

تراجعت خلال عام 2020 نسبة مساهمة المتحصلات من بند السفر في اجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة لتبلغ حوالي 30.2 بالمائة مقارنة مع حوالي 42 بالمائة مسجلة بعام 2019. بينما زاد نصيب المتحصلات من بند النقل ليصل إلى حوالي 35.1 بالمائة خلال عام 2020 مقابل نسبة مساهمة قدرها 29.1 في المائة محققة خلال العام السابق. أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات الخدمية، فقد انخفضت حصة بند السفر من إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية ليسجل نحو 22.0 بالمائة خلال عام 2020، مقابل حوالي 28.1 في المائة بالعام المقابل. هذا، في حين زاد نصيب المدفوعات من بند النقل في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية ليسجل 30.3 بالمائة خلال عام 2020، الشكل (12). فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

الشكل (12): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2020)

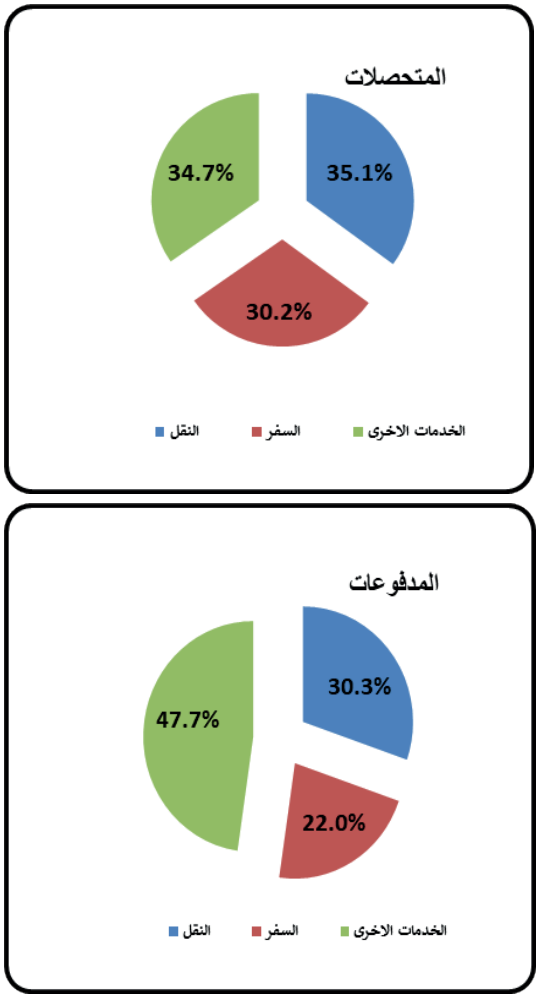

المصدر: الملحق (10/8 أ)، (10/8 ب)، (10/8 ج)، و(10/8 د).

بند النقل

نتيجة لتقييد حركة النقل الدولي بكافة أنواعه في ظل جائحة كوفيد-19 فقد تراجعت بشكل ملموس مستويات كل من المتحصلات والمدفوعات الخاصة بهذا البند، الامر الذي أدى إلى انخفاض العجز في الميزان الخدمي لبند النقل خلال عام 2020 بنسبة قدرها 10.0 بالمائة ليصل إلى نحو 19.6 مليار دولار. حيث تراجعت المدفوعات الخدمية لبند النقل بقيمة أكبر من الانخفاض المحقق في جانب المتحصلات لهذ البند. فقد انخفضت قيمة تلك المدفوعات بقيمة قدرها 14 مليار دولار لتسجل حوالي 73 مليار دولار خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق. في حين تراجعت قيمة المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بقيمة

قدرها 11.8 مليار دولار لتبلغ نحو 53.4 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بعام 2019. على مستوى الدول فرادى، انخفضت قيمة المدفوعات الخدمية لبند النقل في معظم الدول العربية خلال عام 2020 بنسب تفاوتت بين نحو 7.0 في المائة في الإمارات وحوالي 73.4 في المائة في لبنان مقارنة بعام 2019. بينما حققت كل من فلسطين، قطر، موريتانيا، واليمن زيادة بالمدفوعات الخدمية لبند النقل بنسب تراوحت بين حوالي 5.5 بالمائة و85.6 في المائة بعام 2020 مقارنة مع عام 2019.

على صعيد المتحصلات الخدمية لبند النقل، سجلت غالبية الدول العربية انخفاضاً في تلك المتحصلات بنسب تراوحت بين 7.0 بالمائة في الإمارات ونحو 89.9 بالمائة في لبنان خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق. هذا، في حين سجلت كل من فلسطين، قطر، وموريتانيا زيادة بتلك المتحصلات بنسب تفاوتت بين 5.8 بالمائة و53.7 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بالعام المقابل، وسجلت اليمن نفس المستوى المحقق خلال العام السابق، الملحق (10/8 ب).

بند السفر

شهد عام 2020، تشديد في إجراءات السفر الذي وصل إلى مستوى الحظر في معظم دول العالم، مما نتج عنه تراجع كل من المتحصلات والمدفوعات، والذي انعكس في صورة انخفاض ملحوظ ليحقق عجزاً في الميزان الخدمي لبند السفر ليصل إلى نحو 6.9 مليار دولار مقارنة بعام 2019. يعزى ذلك لتراجع إجمالي المتحصلات بقيمة أكبر من الانخفاض المسجل في إجمالي المدفوعات الخاصة ببند السفر (السياحة) في الدول العربية كمجموعة.

ففيما يخص المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية، فقد سجلت تراجعاً خلال عام 2020 بنسبة بلغت نحو 51.4 في المائة لتبلغ حوالي 46.0 مليار دولار، مقارنة مع نحو 94.7 مليار دولار محققة خلال عام 2019. على مستوى الدول فرادى، حققت معظم الدول العربية انخفاضاً في جانب المتحصلات من بند السفر خلال عام 2020 بنسب تراوحت بين نحو 8.0 في المائة في كل من الامارات وحوالي 84.1 بالمائة في لبنان. واستقرت تلك المتحصلات خلال عام 2020 في كل من ليبيا واليمن عند نفس المستوى المسجل في عام 2019.

بالنسبة لجانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة، فقد بلغت نسبة التراجع خلال عام 2020 حوالي 42.9 في المائة لتصل إلى نحو 52.9 مليار دولار، مقابل حوالي 92.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2019. على مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفضت مدفوعات السياحة والسفر خلال عام 2020 في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 8.0 بالمائة في الامارات وحوالي 82.0 في المائة في لبنان مقارنة مع عام 2019. ذلك فيما عدا اليمن، والتي سجلت فيها المدفوعات من بند السياحة والسفر نفس المستوى المحقق خلال عام 2019.

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

واصلت الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "ادارة التكامل الاقتصادي العربي- بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية" متابعة العمل على استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أنها لم تغفل مجال تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وقد حققت تقدماً ملموس في هذا الصدد، وذلك في سبيل الارتقاء بمستوي التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وصولا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وفيما يلي الإنجازات المتحققة وفقاً لمحاور العمل:

المحور الأول: تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الركيزة الأساسية لتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، والتي ظهر أهميته التقارب الجغرافي خلال جائحة كوفيد-19 وعمليات الإغلاق التي ترتبت عليها، فكان هناك حرص من متخذي القرار في الدول العربية على ضرورة استمر العمل وعقد اجتماعات للجان المعنية وورش العمل لتفادي أية مشكلات قد تواجه التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالمنطقة وكذلك تبادل الخبرات في أفضل الممارسات في التعامل مع الأزمة، كما تم الطلب من الدول العربية إخطار الأمانة الفنية بالإجراءات الاستثنائية المتخذة خلال الازمة بهدف التعميم على الدول تعزيزاً لمبدأ الشفافية في إطار المنطقة، وقد شهد عام 2020 عقد العديد من الاجتماعات لمتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي كانت أهم نتائجها الآتي:

قواعد المنشأ: استجابة للوضع الاستثنائي الذي فرضته عمليات الإغلاق جراء الجائحة، فقد سارع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استصدار قرار بقبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المدرج بها الختم والتوقيع الالكتروني) من قبل الدول العربية، طالما يتوفر بها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية، أو أي وسيلة تحقق الكترونية أخرى، مع الاحتفاظ بنموذج شهادة المنشأ المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يتوافق مع الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية. يجدر الإشارة الى أن هذا الاجراء الاستثنائي قد مهد الطريق لشروع الدول الأعضاء في قبول شهادة المنشأ الإلكترونية، الأمر الذي يعد من متطلبات تسهيل التجارة لتحقيق مزيد من الاندماج في الأسواق العالمية.

المعالجات التجارية: لتتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة حالات الإغراق والدعم والوقاية في إطار المنطقة، وبشكل لا يتعارض مع الإجراءات التي تتخذها الدول منفردة لمواجهة تلك الحالات، من خلال وضع سياسة تجارية مشتركة تقوم على مبادئ موحدة فيما يخص الإجراءات الخاصة بحماية التجارة لا سيما من الإغراق والدعم والوقاية وبالشكل الذي يصحح المصاعب المفاجئة ويقلل من حجم الضرر في الأسواق العربية، لذا اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية المعالجات التجارية في عام 2020 والتي تتضمن آلية الإجراءات الفنية لمكافحة الإغراق، وآلية الإجراءات الفنية للدعم والتدابير التعويضية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ونظراً للأوضاع الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، فقد تقرر تطبيق هذه الآليه بشكل استرشادي لفترة زمنية يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقاً، ومن بعدها تطبق بشكل إلزامي على الدول الأعضاء بالمنطقة.

تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: عملت الجامعة العربية على استكمال أركان المنطقة باستحداث ملاحق مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة، حيث شكلت للجان من أجل التفاوض على ملاحق قانونية خاصة بموضوعات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة والملكية الفكرية وتسهيل التجارة، وقد كثفت تلك اللجان من عملها خلال عام 2020، حيث تم الانتهاء من المسودة الأولية، وجاري مراجعتها حيث يتوقع الانتهاء من تلك الملاحق في نهاية 2021، من ثم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد.

حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية: تعد قوانين تنظيم وحماية المنافسة المشروعة، ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وإنشاء أجهزة تقوم على التطبيق الصحيح لتلك القوانين؛ من أهم الركائز الأساسية لخلق بيئة اقتصادية تنافسية قائمة على الكفاءة الاقتصادية وتعمل وفقاً لقواعد وآليات سليمة وعادلة في السوق، وإدراكا من الدول العربية بأهمية التنسيق بين الدول العربية في هذا المجال بما يسهم في الحد من تجنب مخالفة القوانين، وتبادل الخبرات بين الأجهزة المعنية على المستوي الإقليمي، وبما يحقق التقارب فيما بينها، تم الانتهاء من إعداد بروتوكول للتعاون في مجال المنافسة بالدول العربية وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد، والذي يعد بداية لتحقيق تعاون فعال بين الدول العربية في هذا المجال سيتبعها خطوات أخرى، كما يتم مناقشة إعداد قانون استرشادي عربي للمنافسة ليكون مرجع للدول العربية في تعديل أو سن قوانين المنافسة لديها.

حماية المستهلك: تابع الفريق العربي للخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إعداد المسودة الأولية للدليل الاسترشادي لحماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم تشكيل فريق مفتوح العضوية -لمن يرغب- من الدول الأعضاء لمناقشة الدليل بشكل تفصيلي وعرض ما يتم التوصل إليه على الفريق العربي لحماية المستهلك.

التعاون الجمركي: وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (96) بتاريخ 2015/9/3 على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية ويجدر الإشارة إلى أن عام 2020 شهد توقيع جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين ليبلغ عدد الدول الموقعة عليها 6 وهي كل من المملكة الاردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر وجمهورية مصر العربية ، كما أودعت وثائق التصديق كل من المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر وجمهورية مصر العربية، وينظر ان يبلغ عدد الدول المصدقة عليها سبع دول لتدخل حيز النفاذ.

اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية: تم الانتهاء من تعديل الاتفاقية ولكن مع وجود بعض التحفظات، لذا قرر المجلس الاقتصادي إعادة الاتفاقية تنظيم النقل بالعبور ترانزيت (المعدلة) للنظر في رفع تحفظات الدول الأعضاء عليها، وقد عقدت اللجنة المعنية اجتماعاتها، حيث تم خلاله رفع كافة التحفظات على مشروع الاتفاقية باستثناء الفقرة (1) من المادة الخامسة والتي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرضها على مجلس وزراء النقل العرب لإعادة صياغتها تمهيدا لاعتمدها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثاني: تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

اكتسب التعاون العربي بُعداً جديداً بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتباراً من 14 اكتوبر 2019، وقد شجع ذلك دولة فلسطين للانضمام إلى هذه الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثانية عشر بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجدول التزاماتها في عام 2020، ويجدر الإشارة إلى أنها تعد أول أتفاق للخدمات تنضم له دولة فلسطين، كما تواصل باقي الدول إجراءاتها للانضمام الى هذا الاتفاق، حيث يعد تحرير التجارة الخدمية أحدي الروافد الهامة لتعزيز التجارة السلعية.

المحور الثالث: الاتحاد الجمركي العربي

يعتبرالوصول إلى إقامة اتحاد جمركي أحد أهم أهداف العمل العربي المشترك، وفي سبيل لذلك تم العمل على استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له واستكمال عمل اللجان الفنية لأعمالها، فقد طلبت لجنة الاتحاد الجمركي العربي من الأمانة العامة للجامعة إعداد دراسات خاصة لتسهيل التفاوض لإقامة الاتحاد الجمركي العربي. بناءً عليه، قامت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لإعداد تلك الدراسات حيث تم الانتهاء من الدراستين الأوليتين تحت عنوان (توزيع الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي) و(تعويض الدول المتضررة من تخفيض نسبة التعريفة الجمركية لديها بالاتحاد الجمركي العربي)، وجاري حالياً الانتهاء من أربع دراسات تحت عنوان (السلع المستثناة في إطار الاتحاد الجمركي العربي)، (حماية المنتجات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي)، (دعم المنتجات المحلية في إطار الاتحاد الجمركي العربي) و(المرونة والتدرج في الانضمام للاتحاد الجمركي العربي)، في حين انتهت لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة من وضع نسب الرسوم الجمركية المطبقة والمثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء، وسيتم مراجعتها خلال الاجتماعات القادمة وسيتم انتظار الدراسات الخاصة بالاتحاد الجمركي العربي ليتم التفاوض على توحيد الرسوم الجمركية العربية.

الفصل التاسع

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، خاصة الانخفاض الذي شهدته مستويات الطلب العالمية على السلع والخدمات، إضافة إلى أثر تراجع مستويات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض ملحوظ بفائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 72.8 في المائة ليصل إلى نحو 65.5 مليار دولار بعام 2020. وتراجع أيضاً خلال عام 2020 العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب بلغت حوالي 33.2 في المائة و21.8 في المائة على التوالي. كمحصلة لتلك التطورات تحول الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 إلى عجز قدره 55.6 مليار دولار، بما يمثل نحو 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. نتيجة للتطورات السابقة تحول الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة والمسجل خلال عام 2019، والبالغ 116.5 مليار دولار، إلى عجز بلغ نحو 70.0 مليار دولار خلال عام 2020.

تأثرت تطورات الدين العام الخارجي بتداعيات جائحة كوفيد-19 على الأوضاع المالية للدول العربية، حيث ارتفع إجمالي رصيده للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بنسبة نمو بلغت حوالي 8.0 في المائة، ليصل إلى حوالي 364.9 مليار دولار بنهاية عام 2020، مُقارنة بحوالي 337.8 مليار دولار بنهاية عام 2019. بالمُقابل، تراجع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 11.6 في المائة، ليصل إلى حوالي 25.6 مليار دولار بنهاية عام 2020، مُقارنة بحوالي 28.9 مليار دولار بنهاية عام 2019. مع العلم أنه من بين خمس دول عربية مؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين التي أطلقتها مجموعة العشرين، هناك أربع دول عربية تستفيد من هذه المبادرة هي جيبوتي، والقمر، وموريتانيا، واليمن، فيما لم تستفد الصومال من المبادرة، الإطار (1).

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 3.5 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 42.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 38.5 في المائة بنهاية عام 2019. جاء ذلك كمحصلة لتسارُع وتيرة نمو الدين العام الخارجي، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2020. كذلك ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 2.8 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 14.4 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 11.6 في المائة بنهاية عام 2019.

عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2020 حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام. من جانب آخر، تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك تأثير الأوضاع المحلية إضافة إلى التأثيرات الناتجة عن جائحة كورونا على التوازنات الخارجية لهذه الدول.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

شهد عام 2020، انخفاض ملموس في فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بلغت نسبته حوالي 72.8 في المائة ليسجل نحو 65.5 مليار دولار، مقابل حوالي 240.9 مليار دولار محققة خلال عام 2019. يرجع ذلك لتراجع الصادرات السلعية الاجمالية للدول العربية كمجموعة بعام 2020، بنسبة بلغت 26.8 في المائة لتبلغ حوالي 736.2 مليار دولار، نتيجة لانخفاض مستويات الطلب العالمي بشكل عام انعكاساً لانتشار وباء كورونا المستجد، إضافة الى انخفاض أسعار النفط العالمية. كما انخفض إجمالي الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2020 بنسبة بلغت 12.3 في المائة لتصل إلى حوالي 670.6 مليار دولار. كمحصلة للتطورات سالفة الذكر، تراجعت نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 لتسجل نحو 2.7 في المائة مقارنة مع نسبة قدرها 8.8 في المائة محققة في عام 2019، الملحقان (1/9 أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1) : تطور رصيد الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2016-2020*)

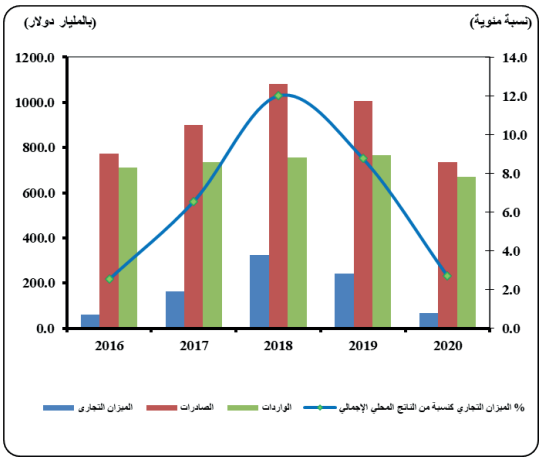

*بيانات أولية
المصدر: الملحق (1/9 "أ") و(2/9).

فيما يخص تطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، فقد تراجع خلال عام 2020 الفائض المحقق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1] بنسبة 44.8 في المائة ليسجل نحو 164.4 مليار دولار مقارنة مع حوالي 297.8 مليار دولار محققة في عام 2019.

يعزى ذلك بشكل رئيسي للانخفاض الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2020 الذي بلغت نسبته 25.4 في المائة لتصل إلى حوالي 574.3 مليار دولار. وانخفضت أيضاً قيمة المدفوعات عن الواردات السلعية الإجمالية لدول المجلس خلال عام 2020 بنسبة قدرها 13.2 في المائة لتصل الى نحو 409.9 مليار دولار، مقابل نحو 472.1 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

على مستوى الدول فرادى، انخفضت نسبة فائض الميزان التجاري في كافة دول المجموعة إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2020 لتسجل نسب تراوحت بين حوالي 6.8 في المائة بالسعودية و18.5 في المائة في قطر، فيما عدا البحرين التي تحول فيها الفائض إلى عجز بلغ نحو 0.1 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، الشكل (2).

الشكل (2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فرادي (2019-2020*)

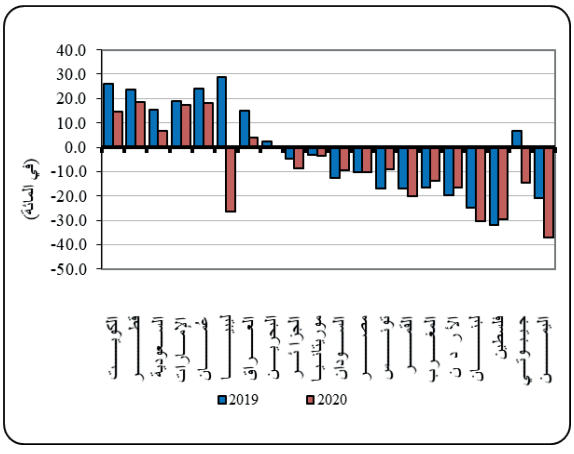

* بيانات أولية
المصدر: الملحق (2/9).

[1] تتضمن كل من الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعُمان، وقطر، والكويت.

بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط [2]، فقد تحول فائض الميزان التجاري إلى عجز بلغت قيمته حوالي 20.8 مليار دولار خلال عام 2020. حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2020 بنسبة بلغت نحو 47.4 في المائة لتقتصر على حوالي 75.7 مليار دولار، مقارنة مع نحو 143.8 مليار دولار مسجلة بالعام السابق. كما انخفضت قيمة الواردات السلعية في هذه المجموعة من الدول بنحو 13.3 في المائة لتبلغ حوالي 96.5 مليار دولار في عام 2020.

على مستوى دول المجموعة فرادى، زاد العجز بالميزان التجاري في كل من الجزائر واليمن في عام 2020 ليسجل نحو 8.7 في المائة و37.1 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في كل منهما على التوالي. بينما تحول الفائض بالميزان التجاري في ليبيا إلى عجز قدره 26.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الفائض بالعراق ليسجل حوالي 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020.

في جانب الدول العربية المستوردة للنفط [3]، تراجع العجز في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول في عام 2020 بنسبة قدرها 12.5 في المائة ليسجل حوالي 78.1 مليار دولار. يُعزى ذلك للانخفاض الذي سجلته المتحصلات من الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنسبة 6.8 في المائة لتبلغ 86.1 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بالعام السابق. وتراجعت أيضاً قيمة الواردات السلعية بنحو 9.6 في المائة لتصل إلى حوالي 164.3 مليار دولار خلال عام 2020.

على مستوى الدول فرادى، فقد تراجع العجز في كل من الأردن وتونس والسودان ولبنان وفلسطين والمغرب بنسب تفاوتت بين 9.0 في المائة و30.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. بينما زاد العجز بالميزان التجاري بكل من القُمر ومصر وموريتانيا بنسب تراوحت بين نحو 3.5 في المائة و20.3 في المائة خلال عام 2020، وتحول الفائض في جيبوتي إلى عجز بلغ حوالي 14.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، الشكل (3).

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2016-2020*)

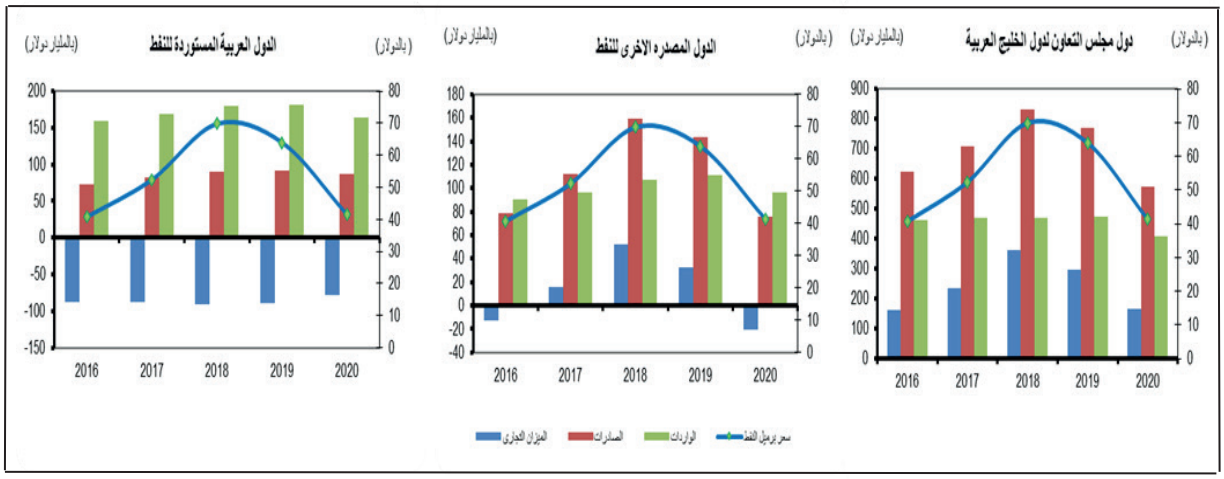

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ").

(2) تتضمن كل من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.

(3) تتضمن كل من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والسودان، وسورية (لا تتوفر لها بيانات)، والقُمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

شهد عام 2020 تراجع مستوى العجز بميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة بحوالي 33.2 في المائة ليصل إلى حوالي 57.8 مليار دولار، مقابل مستوى بلغ نحو 86.5 مليار دولار محقق بالعام السابق. جاء ذلك بشكل أساسي كنتيجة للقيود التي فرضتها بعض دول العالم على إجراءات السفر وحظر التنقل من دولة الى أخرى بغرض الحد من انتشار وباء كورونا، الأمر الذي أدى إلى تراجع ملحوظ بالمتحصلات من بند السفر (السياحة) وخاصة في الدول العربية السياحية الرئيسة، الملحق (1/9 "أ").

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل على مستوى-الدول العربية كمجموعات، فقد شهد عام 2020 تحسن العجز في موازين الخدمات والدخل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحوالي 45.0 في المائة ليصل إلى نحو 31.5 مليار دولار، مقابل عجز بلغ حوالي 57.3 مليار دولار خلال عام 2019. سجلت الكويت ارتفاعاً بالفائض بنحو 36.9 بالمائة ليصل إلى نحو 8.3 مليار دولار خلال عام 2020، مقارنة مع حوالي 17.9 مليار دولار خلال العام السابق. بينما تراجع الفائض بالإمارات بنحو48.1 في المائة ليصل إلى حوالي 2.1 مليار دولار. وحققت كل من السعودية وعُمان وقطر تحسناً بالعجز خلال 2020 بنسب بلغت حوالي 39.4 في المائة و13.9 في المائة و11.6 في المائة على الترتيب. بينما تحول الفائض المسجل بالبحرين إلى عجز بلغ نحو 142.7 مليون دولار خلال عام 2020.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد شهدت تحسناً بالعجز المسجل بميزان الخدمات والدخل خلال عام 2020 بنسبة قدرها 35.6 في المائة ليسجل حوالي 22.1 مليار دولار، مقارنة مع عام 2019. جاء ذلك نتيجة لانخفاض العجز بميزان الخدمات والدخل في كل من العراق والجزائر وليبيا بنسبة بلغت28.9 بالمائة 29.8 في المائة و73.4 على الترتيب خلال عام 2020. في حين زاد العجز باليمن ليصل إلى نحو 1.0 مليار دولار، في عام 2020.

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فقد تحول الفائض المسجل بميزان الخدمات والدخل بهذه المجموعة من الدول خلال عام 2020 إلى عجز بلغ حوالي 4.2 مليار دولار. جاء ذلك انعكاساً لتحول الفائض في ميزان الخدمات والدخل إلى عجز في كل من الأردن وتونس بلغ حوالي 0.8 مليار دولار و1.1 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2020. وارتفع العجز بكل من لبنان ومصر وموريتانيا بنسب بلغت 28.2 في المائة و14.6 في المائة و143.4 في المائة على التوالي مقارنة بالعام السابق. في حين حققت كل من فلسطين وجيبوتي والمغرب تراجعاً في فائض ميزان الخدمات والدخل خلال 2020 بنسبة بلغت 16.8 في المائة و47.1 في المائة و32.3 في المائة، وتراجع العجز بالسودان بنسبة طفيفة بلغت 0.5 في المائة خلال عام 2020. وفي القُمر، تحول العجز المحقق بها خلال العام السابق إلى فائض بعام 2020.

بالنسبة لأداء ميزان التحويلات الجارية، الذي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناته، لقد تحسن العجز بصافي تلك التحويلات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بنحو 21.8 في المائة ليبلغ نحو 63.3 مليار دولار، مقابل عجز بلغ 81.0 مليار دولار مسجل بعام 2019. كنتيجة لتحسن إجمالي العجز المحقق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بقيمة قدرها 9.6 مليار دولار، بنسبه قدرها 7.3 في المائة، ليصل إلى نحو 122.7 مليار دولار في عام 2020. هذا، بينما شهد عام 2020 زيادة الفائض في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 8.0 مليار دولار، بما نسبته 15.6 في المائة، ليسجل حوالي 59.4 مليار دولار، الملحق (1/9 "ب").

في جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرادى، فقد انخفض العجز في صافي التحويلات الجارية في كل من عُمان والإمارات والبحرين وقطر والكويت في عام 2020 بنسب تراوحت بين نحو 4 في المائة و64.4 في المائة. في حين ارتفع العجز المسجل في صافي التحويلات الجارية في السعودية خلال عام 2020 بنحو 7.7 في المائة ليسجل حوالي 39.4 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 36.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2019.

على صعيد الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد زاد فائض صافي التحويلات الجارية خلال عام 2020 بكل من الجزائر واليمن، بنسب بلغت 8.4 في المائة و150.0 في المائة على الترتيب. في حين تحسن العجز بصافي التحويلات الجارية في ليبيا خلال عام 2020 ليصل إلى نحو 299.0 مليون دولار، وتحول الفائض بصافي تلك التحويلات إلى عجز في العراق بعام 2020 ليصل إلى نحو 301.0 مليون دولار.

في جانب الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع الفائض في صافي التحويلات بنسب تراوحت بين حوالي 8.4 في المائة و50.5 في المائة خلال عام 2020 في كل من تونس والسودان وفلسطين ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. كنتيجة أساسية لارتفاع التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية. بينما انخفض الفائض في ميزان التحويلات الجارية في كل من الأردن وجيبوتي والقُمر بنسب بلغت حوالي 7.4 في المائة و22.7 في المائة و12.5 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019.

موازين الحسابات الخارجية الجارية

انعكاساً للتطورات في كل من الميزان التجاري، والخدمي والدخل، وميزان التحويلات الجارية، فقد تحول الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019، والبالغ نحو 73.5 مليار دولار، إلى عجز قدره 55.6 مليار دولار خلال عام 2020. جاء ذلك كنتيجة للأثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19 على كافة الموازين المكونة للحساب الجاري. في ضوء ذلك، بلغت نسبة العجز المسجلة في الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.3 في المائة خلال عام 2020، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2016-2020*)

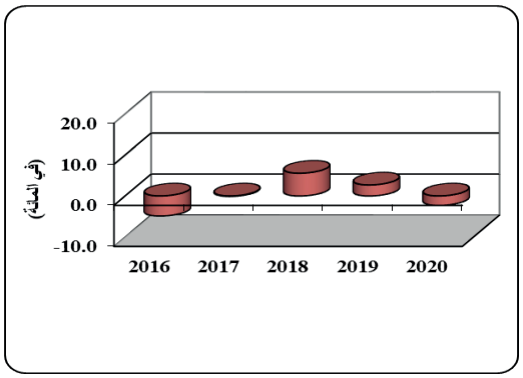

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

فيما يتعلق بالدول العربية كمجموعات، تراجع الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقدر بحوالي 108.1 مليار دولار، خلال عام 2019، ليصل إلى نحو 10.2 مليار دولار خلال عام 2020. حيث تحول الفائض المحقق إلى عجز بكل من السعودية وقطر بلغ نحو 2.8 في المائة و2.5 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي على التوالي في عام 2020. بينما ارتفع العجز في كل من البحرين وعُمان ليسجل حوالي 3.5 في المائة و13.4 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في كل منهما خلال عام 2020. وتراجع فائض الميزان الجاري في كل من الإمارات والكويت خلال عام 2020 ليسجل نحو 5.8 في المائة و21.8 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي.

في جانب الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، شهد عام 2020 تحول الفائض المحقق بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول، إلى عجز بلغ نحو 34.7 مليار دولار. كمحصلة لتحول الفائض المسجل في الميزان التجاري إلى عجز، وتراجع العجز بميزان الخدمات والدخل خلال عام 2020. بينما زاد الفائض في صافي التحويلات الجارية لهذه المجموعة من الدول. على مستوى الدول فرادى، فقد تحول الفائض الجاري في كل من العراق وليبيا إلى عجز بلغ نحو4.1 بالمائة و35.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما على الترتيب بعام 2020. وزاد العجز بالجزائر ليبلغ حوالي 12.1 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، وتراجع العجز باليمن ليسجل حوالي 10.1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2020، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019-2020*)

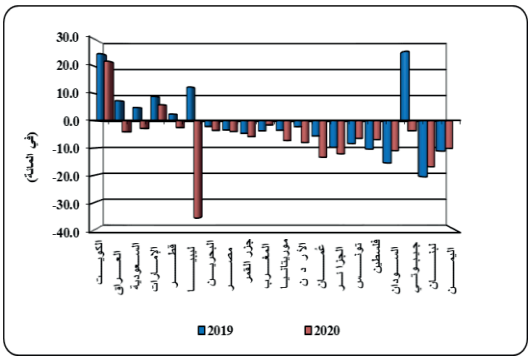

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد حققت تلك المجموعة من الدول انخفاضاً بالعجز الجاري عام 2020 ليسجل 31.2 مليار دولار، مقارنة مع عجز بلغ حوالي 36.9 مليار دولار خلال العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لتحسن الفائض في ميزان صافي التحويلات الجارية بنحو 8.4 في المائة خلال عام 2020، واستقرار العجز في ميزان السلع والخدمات والدخل عند نفس المستوى المحقق بالعام السابق تقريباً.

على مستوى دول المجموعة فرادى، فقد تراجع العجز الجاري في كلٍ من تونس والسودان وفلسطين ولبنان والمغرب ليسجل نسب تراوحت بين حوالي 1.5 في المائة و16.8 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2020. بينما زاد العجز الجاري بكل من الأردن والقُمر ومصر وموريتانيا، وتحول الفائض الجاري المسجل بجيبوتي إلى عجز خلال عام 2020.

موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

شهد عام 2020، زيادة صافي التدفق للداخل المُحقق بموازين المعاملات الرأسمالية والمالية بنحو 90.9 بالمائة ليبلغ حوالي 72.4 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 37.9 مليار دولار تمثل صافي تدفق للخارج خلال العام السابق. يعزى ذلك بشكل رئيسي لتحول صافي التدفق للخارج المحقق خلال عام 2019 بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والبالغ حوالي 19.5 مليار دولار، إلى صافي تدفق للداخل بلغ نحو 33.8 مليار دولار خلال عام 2020.

في جانب دول المجموعة فرادى، فقد تحول صافي التدفقات الخارجة بالحساب الرأسمالي والمالي في كل من السعودية والبحرين إلى صافي تدفق للداخل بلغ حوالي 22.8 و1.7 مليار دولار أمريكي على التوالي خلال عام 2020 مقارنة بالعام المقابل. وانخفض صافي التدفقات الخارجة بالإمارات بنسبة قدرها 13.2 في المائة. بينما زادت التدفقات الداخلة في عُمان بنحو 82.9 في المائة، وتراجعت تلك التدفقات الداخلة في كل من قطر والكويت بنسب بلغت 9.1 في المائة و41.0 في المائة في كل منهما على التوالي خلال عام 2020، الملحق (1/9 "ج").

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، انخفض خلال عام 2020 بشكل ملحوظ صافي التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي من مستوى بلغ حوالي 26.2 مليار دولار، محقق خلال عام 2019، ليقتصر على نحو 5.4 مليار دولار مسجلاً نسبة تراجع قدرها 79.5 في المائة. يعزى ذلك لتحول صافي التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي بالعراق، البالغة نحو 13.3 مليار دولار خلال عام 2019، إلى صافي تدفقات للخارج مقدارها 11.4 مليار دولار في عام 2020. وزادت تلك التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي في الجزائر بنسبة بلغت 14.4 في المائة لتصل إلى نحو 18.8 مليار دولار خلال عام 2019. بينما انخفضت التدفقات الخارجة بالحساب الرأسمالي والمالي في ليبيا لتصل إلى حوالي 2.3 مليار دولار بنسبة تراجع قدرها 29.3 في المائة خلال عام 2020. وبالنسبة لليمن فقد تحولت تلك التدفقات الخارجة والبالغة حوالي 275 مليون دولار، في عام 2019، إلى صافي تدفقات للداخل قدره نحو 331.5 مليون دولار خلال عام 2020.

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع صافي التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2020 بنسبة قدرها 6.2 في المائة لتبلغ نحو 33.2 مليار دولار. يرجع ذلك كنتيجة للانخفاض الذي سجلته تلك التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2020 في كل من تونس والسودان ومصر بنسب بلغت حوالي

26.9 بالمائة و14.9 في المائة و28.1 في المائة على الترتيب مقارنة بالعام السابق.

وارتفع صافي التدفق للداخل خلال عام 2020 في كل من القُمر والأردن ولبنان والمغرب ليتراوح بين حوالي 70.4 مليون دولار و7.4 مليار دولار، وتحول صافي التدفق للداخل في موريتانيا إلى صافي تدفق للخارج خلال عام 2020 بلغ نحو 237.4 مليون دولار. كما تحول صافي التدفقات الخارجة بالحساب الرأسمالي والمالي في فلسطين إلى الداخل ليسجل حوالي 1.2 مليار دولار خلال عام 2020.

نتيجة للتطورات السابقة تحول الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة والمسجل خلال عام 2019، والبالغ 116.5 مليار دولار، إلى عجز بلغ نحو 70.0 مليار دولار خلال عام 2020، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2016-2020)

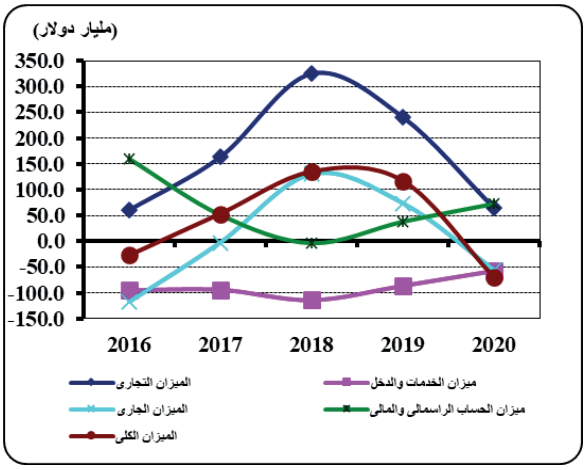

المصدر: الملحق (1/9 "أ")، (1/9 "ج")، (1/9 "د").

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

تراجع خلال عام 2020 إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية بنسبة بلغت نحو 9.6 في المائة لتصل إلى نحو 947.8 مليار دولار، مقارنة مع احتياطيات قدرها 1,048.4 مليار دولار مسجلة خلال عام 2019. هذا، في حين زادت خلال عام 2020 نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة من مستوى بلغ حوالي 16.4 شهراً، لتبلغ نحو 17.0 شهراً خلال عام 2020. جاء ذلك كمحصلة لتراجع الواردات بقيمة فاقت الانخفاض المحقق في الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة بعام 2020، الملحقان (4/9) و(5/9).

بالنسبة للمجموعات الفرعية للدول العربية، فقد شهدت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2020 تراجع بقيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية بنسبة بلغت 6.4 في المائة لتسجل نحو 666.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 711.6 مليار دولار محققة في عام 2019. حيث تراجعت تلك الاحتياطيات في كل من الإمارات وعُمان والسعودية بنسب بلغت 6.3 في المائة، 9.9 في المائة، و9.2 في المائة على التوالي في عام 2020.

هذا، في حين سجلت تلك الاحتياطيات ارتفاعاً في كل من قطر والبحرين والكويت بنحو 3.0 في المائة و3.2 في المائة و21.0 في المائة على الترتيب خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق.

فيما يخص الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد انخفضت الاحتياطيات الخارجية في هذه المجموعة من الدول بحوالي 22.3 في المائة لتصل إلى نحو 162.4 مليار دولار خلال عام 2020، مقابل احتياطيات قدرها حوالي 209.0 مليار دولار مسجلة خلال عام 2019. يعزى ذلك لتراجع تلك الاحتياطيات في عام 2020 في كل من العراق والجزائر وليبيا بنحو 14.9 في المائة و23.8 في المائة و28.6 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2019. في حين ارتفعت تلك الاحتياطيات باليمن خلال عام 2020 لتسجل نحو 1.7 مليار دولار مقارنة بالعام المقابل.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد تراجعت الاحتياطات الخارجية في هذه المجموعة من الدول بنحو 6.9 في المائة لتبلغ نحو 119.0 مليار دولار في عام 2020، مقارنة مع نحو 127.8 مليار دولار خلال العام السابق. كنتيجة لانخفاض الاحتياطيات في كل من جيبوتي والسودان ولبنان ومصر بنسب تراوحت بين نحو 8.1 في المائة و50.7 في المائة خلال عام 2020. في حين زادت، خلال عام 2020، الاحتياطيات في باقي دول المجموعة بنسب تفاوتت بين حو 0.7 في المائة في القُمر وحوالي 36.3 في المائة في المغرب.

أما فيما يخص نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[4] خلال عام 2020، فقد زادت في الكويت لتسجل حوالي 23.5 شهراً، وقطر لتبلغ نحو 20.1 شهراً، والعراق لتصل إلى نحو 17.0 شهراً، والبحرين لتصل إلى نحو 4.6 شهراً.

وارتفعت تلك النسبة كذلك خلال عام 2020، لتسجل مستويات بلغت 6.2 شهراً في تونس و6.1 شهراً في بالإمارات و9.8 شهراً في المغرب و1.3 شهراً بفلسطين.

بينما انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات خلال عام 2020 في كل من ليبيا لتحقق 57.4 شهراً، والجزائر لتبلغ 15.9 شهراً، ولبنان لتصل إلى 19.5 شهراً، ومصر لتبلغ حوالي 7.5 شهراً، والسعودية لتصل إلى 41.9 شهراً، والأردن إلى 12.6 شهراً، وعُمان لتسجل 9.5 شهراً، وموريتانيا لتبلغ 4.6 شهراً، والقُمر لتبلغ 8.6 شهراً، والسودان لتسجل 1.7 شهراً، واليمن 2.3 شهراً، الملحق (5/9).

تطورات الدين العام الخارجي

شهد **إجمالي رصيد الدين العام الخارجي** القائم[5] في ذمة الدول العربية كمجموعة والمتوفرة عنها بيانات ارتفاعاً بحوالي 27.1 مليار دولار مسجلاً نسبة زيادة بلغت حوالي 8.0 في المائة ليصل إلى حوالي 364.9 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 337.8 مليار دولار بنهاية عام 2019، في ضوء ارتفاع عجز الموازنة المُجمّعة للدول العربية من 43 مليار دولار (حوالي 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019 إلى حوالي 214.7 مليار دولار (حوالي 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020. ذلك بسبب تراجع الإيرادات العامة بنسبة بلغت حوالي 18.9 في المائة كمحصلة لتراجع الإيرادات النفطية بنسبة بلغت حوالي 31.8 في المائة، وكذلك الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة خلال عام 2020، الملاحق (1/6) و(2/6) و(10/6) و(10/9) والجدول رقم (1).

[4] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كلّ دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

[5] يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة ومتوسطة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

الجدول (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي
في الدول العربية المقترضة
عامي (2019 و2020)

(مليون دولار)

الدول	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2019	*2020	2019	*2020
الأردن	16,859.7	19,317.2	3,022.7	2,935.0
تونس	36,431.0	37,576.0	3,161.0	3,003.0
الجزائر	3,836.4	3,466.0	259.6	238.4
جيبوتي	2,231.0	2,485.0	137.4	133.7
السودان	51,398.0	58,774.0	145.9	150.8
عُمان	34,627	38,257	338.0	289.3
القمر	198.6	312.6	8.9	8.4
لبنان	33,366.0	33,399.0	5,079.0	4,584.0
مصر	112,670.5	123,490.5	13,060.8	10,274.0
المغرب	35,421.0	37,301.4	3,030.0	3,379.3
موريتانيا	4,131.7	4,342.6	370.4	283.5
اليمن	6,640.1	6,170.4	340.2	315.4
الدول العربية	**337,811**	**364,891.7**	**28,954.0**	**25,594.8**

*بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

بالنسبة لتطورات **الدين العام الخارجي على صعيد الدول العربية فرادى**، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي لدى عدد من الدول وتراجع لدى بعضها الآخر. بالنسبة للدول التي ارتفع لديها إجمالي رصيد الدين العام الخارجي، فقد سجلت مجتمعة زيادةً في رصيد مديونيتها الخارجية بحولي 27.9 مليار دولار، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 8.5 في المائة لتصل إلى حوالي 355.3 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 327.3 مليار دولار بنهاية عام 2019. شكل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 97.4 في المائة من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2020.

من بين الدول التي شهدت ارتفاعاً في مديونيتها الخارجية، سجلت القُمر أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 57.4 في المائة بنهاية عام 2020. كذلك سجلت كل من الأردن، ومصر، وعُمان، وجيبوتي، والسودان نسب زيادة تراوحت بين 9.6 و14.6 في المائة، بينما سجلت كل من لبنان، وتونس، والمغرب، وموريتانيا نسب زيادة أقل تراوحت بين 0.1-5.3 في المائة بنهاية عام 2020.

في المقابل، شملت الدول التي تراجع رصيد الدين العام الخارجي لديها خلال عام 2020 كل من اليمن، والجزائر، حيث تراجع إجمالي رصيد الدين الخارجي لهذه الدول كمجموعة بحوالي 840 مليون دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 8 في المائة ليصل إلى حوالي 9.6 مليار دولار في عام 2020، مُقارنة بحوالي 10.5 مليار دولار بنهاية عام 2019. شكل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 5.5 في المائة من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2020.

من بين الدول التي شهدت تراجعاً في مديونيتها الخارجية، سجلت الجزائر أعلى نسبة انخفاض في بلغت حوالي 9.7 في المائة، تليها اليمن بنسبة انخفاض بلغت حوالي 7.1 في المائة، بنهاية عام 2020.

بالنسبة **لخدمة الدين العام الخارجي**، فقد تراجعت بالنسبة للدول العربية كمجموعة بحوالي 3.4 مليار دولار، أي بنسبة بلغت حوالي 11.6 في المائة لتصل

إلى حوالي 25.6 مليار دولار بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي 29.0 مليار دولار بنهاية عام 2020.

بالنسبة لتطورات **خدمة الدين العام الخارجي على صعيد الدول العربية فرادى، فقد شهد إجماليها تراجعاً** في جميع الدول المتوفرة عنها بيانات باستثناء المغرب والسودان بنهاية عام 2020. بالنسبة للدول التي تراجعت لديها خدمة الدين العام الخارجي فقد سجلت مجتمعة انخفاضاً بحوالي 3.7 مليار دولار، مسجلة نسبة تراجع بلغت حوالي 14.4 في المائة بنهاية عام 2020. يُشكل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول بنهاية عام 2020 حوالي 86.2 في المائة من إجمالي خدمة الدين للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة.

من بين الدول التي شهدت تراجعاً في خدمة الدين العام الخارجي، سجلت عُمان، ومصر، وموريتانيا نسب انخفاض تراوحت بين 14.4 و23.5 في المائة بنهاية عام 2020. كذلك سجلت كل من تونس، والقُمر، واليمن، والجزائر، لبنان، نسب انخفاض تراوحت بين 5-9.7 في المائة، بينما سجلت كل من الأردن وجيبوتي نسب انخفاض بلغت حوالي 2.9 و2.7 في المائة على الترتيب بنهاية عام 2020.

في المقابل، ارتفع إجمالي خدمة الدين العام لدى المغرب بحوالي 11.5 في المائة ليصل إلى حوالي 3.4 مليار دولار بنهاية عام 2020. كذلك سجل السودان ارتفاعاً في إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بنسبة بلغت 3.3 في المائة ليصل إلى حوالي 150.8 مليون دولار بنهاية العام المذكور.

أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات، فقد تم احتساب نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في الايفاء بذلك. كذلك تم احتساب نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، لقياس قدرة عائدات الصادرات على تغطية خدمة المديونية الخارجية.

ارتفعت **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 3.5 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 42 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 38.5 في المائة بنهاية عام 2018.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، فقد سجلت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً في تسع دول عربية، وتراجعاً في دولتين عربيتين أخرتين.

بالنسبة للدول العربية التي ارتفعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت لبنان والسودان أعلى زيادة بلغت حوالي 116 و15.8 نقطة مئوية على الترتيب، بنهاية عام 2020، ذلك بسبب الانكماش الكبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. كذلك سجل كل من عُمان، والأردن، والمغرب، واليمن، وجيبوتي، تونس، والقمر نسب زيادة تراوحت بين 0.1 و10.4 نقطة مئوية بنهاية عام 2020.

أما بالنسبة للدول العربية التي تراجعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت موريتانيا ومصر انخفاض بلغ حوالي 3.2 نقطة مئوية في كل منهما بنهاية عام 2020. في حين ظلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على نفس مستواها البالغ 2.3 في المائة بنهاية عام 2019، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
عامي (2019 و2020)

(نسبة مئوية)

	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2019	*2020	2019	*2020
الأردن	37.8	44.1	20.3	30.8
تونس	92.9	95.8	16.4	18.7
الجزائر	2.3	2.3	0.7	1.0
جيبوتي	66.7	72.9	3.1	4.3
السودان	136.2	152.0	3.2	3.4
عمان	45.4	59.2	0.8	0.9
القمر	17.0	27.0	6.6	10.7
لبنان	62.3	178.3	33.2	71.6
مصر	37.2	34.0	23.5	28.5
المغرب	29.5	32.5	6.2	8.6
موريتانيا	52.1	52.9	12.4	10.2
اليمن	31.1	30.4	22.5	36.8
الدول العربية المقترضة	38.5	42.0	11.6	14.4

* بيانات أولية.
المصدر : الملحقان (9/8) و (9/9).

فيما يتعلق **بتغطية عائدات الصادرات لخدمة الدين العام الخارجي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة، فقد سجلت ارتفاعاً بلغ حوالي 2.8 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 14.4 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 11.6 في المائة بنهاية عام 2019.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، شهدت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً في جميع الدول المتوفرة عنها بيانات باستثناء موريتانيا بنهاية عام 2020. ففي لبنان سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات أعلى زيادة بلغت حوالي 48.1 نقطة مئوية بنهاية عام 2020.

كذلك سجل كل من جيبوتي، وتونس، وموريتانيا، ومصر، والأردن زيادة تراوحت بين 1.2 و10.5 نقطة مئوية، فيما تراوحت الزيادة بين و0.2 و0.6 نقطة مئوية في كل من المغرب، والسودان والجزائر بنهاية العام المذكور.

في المقابل، تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في موريتانيا بانخفاض بلغ حوالي 2.2 نقطة مئوية بنهاية عام 2020، في حين ارتفعت هذه النسبة في عُمان بشكل طفيف من 0.8 في المائة في عام 2019 إلى 0.9 في المائة بنهاية عام 2019، الملحق (9/9).

الإطار (1)
مبادرة تعليق سداد خدمة الدين
(Debt Service Suspension Initiative)

على خلفية تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدول منخفضة الدخل، أطلقت مجموعة العشرين مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين (DSSI) في أبريل 2020. تهدف المبادرة إلى مساعدة الدول منخفضة الدخل (الأقل نمواً)[1] وتمكينها من تركيز مواردها الشحيحة للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 وحماية أرواح الأشخاص الأكثر عرضة للخطر.

يصل عدد الدول منخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من التعليق المؤقت لسداد خدمة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين [2] 73 دولة، يتركز معظمها في قارة أفريقيا، حيث يصل عدد الدول الأفريقية إلى 37 دولة، بينما يصل عدد الدول في منطقة شرق أسيا 15 دولة، ومنطقة جنوب آسيا 6 دول، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 5 دول، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي 8 دول، ودولتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[3]. يصل عدد الدول العربية المؤهلة للاستفادة من المبادرة إلى 5 دول تشمل موريتانيا، واليمن، وجيبوتي، والقُمر، والصومال. دخلت المبادرة حيز التنفيذ في الأول من مايو 2020، حيث كان مقرراً أن تنتهي فترة تعليق السداد في 31 ديسمبر 2020، إلا أنه تم تمديدها حتى يونيو 2021. تمنح المبادرة الدول المؤهلة تعليقاً مؤقتاً لمدفوعات ديون القطاع الرسمي أو الديون الحكومية، مما يوفر حيز مالي يُستَفاد منه في التصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19. بإطار المبادرة لا يتم إعفاء مدفوعات خدمة الديون المستحقة، وإنما يتم تأجيلها مع فترة سداد مدتها خمس سنوات وفترة سماح مدتها عام واحد.

تُشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إجمالي مدفوعات خدمة الديون الثنائية الرسمية المستحقة على الدول المؤهلة للاستفادة من المبادرة كان مُقدراً أن يصل إلى ما يقرب من 14 مليار دولار في عام 2020، بما في ذلك مدفوعات الفائدة وإطفاء الدين في غياب المبادرة. تُقدّر الوفورات المحتملة للدول العربية المؤهلة من تعليق سداد خدمة الدين المستحقة خلال الفترة الأولى لإطلاق المبادرة (مايو-ديسمبر 2020) بحوالي 363.1 مليون دولار، كما تُقدّر الوفورات خلال فترة تمديد المبادرة (يناير-يونيو 2021) بحوالي 310.2 مليون دولار، ليبلغ إجمالي الوفورات المحتملة للدول العربية المؤهلة خلال كامل فترة المبادرة حوالي 673.3 مليون دولار، جدول رقم (1).

الجدول (1)
الوفورات المحتملة لمبادرة تعليق سداد خدمة الدين للدول العربية المؤهلة
خلال الفترات (مايو-ديسمبر 2020 ويناير - يونيو 2021)

الدول	مايو - ديسمبر 2020		يناير - يونيو 2021		(مايو 2020 - يونيو 2021)
	مليون دولار	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	مليون دولار	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	
القمر	2.3	0.2	1.9	0.2	4.2
جيبوتي	56.8	1.7	66.7	2.0	123.5
موريتانيا	90.8	1.1	102.5	1.3	193.3
اليمن	211.5	0.9	137.7	0.6	349.2
الصومال	1.7	0.0	1.4	0.0	3.1
الإجمالي	363.1	-	310.2	-	673.3

المصدر: البنك الدولي - مبادرة تعليق سداد خدمة الدين.

اعتباراً من سبتمبر 2020 تقدمت 45 دولة[4] مؤهلة للاستفادة من التعليق المؤقت لسداد خدمة الديون. بناءً على تقديرات البنك الدولي، تُشكل إجمالي خدمة مديونيتها مجتمعة أكثر من 75 في المائة من إجمالي خدمة الديون الثنائية الرسمية للدول المؤهلة للاستفادة من المبادرة. تتركز غالبية الدول المنضمة للمبادرة في إفريقيا بنسبة تصل إلى أكثر من 75 في المائة من الدول التي انضمت للمبادرة. يُعتبر نصف الدول التي تقدمت للانضمام إلى المبادرة معرض لمخاطر الديون وفقًا لتحليل القدرة على تحمل الديون. في ذات الوقت تُمثل الدول التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق التمويل 30 في المائة من إجمالي الدول المنضمة للمبادرة. من بين الدول التي لم تتقدم للانضمام للمبادرة (28 دولة) هناك 23 دولة لم تبد الاهتمام بالمشاركة في المبادرة، ذلك لعدة اعتبارات من بينها، أن بعض هذه الدول لديها خدمة دين منخفضة للدائنين الثنائيين الرسميين خلال فترة التعليق، إضافة للمخاوف بشأن الآثار غير المباشرة المحتملة من المشاركة في المبادرة على تصنيفها الائتماني والوصول إلى الأسواق الدولية. منذ دخولها حيز التنفيذ في مايو 2020 قدمت المبادرة حوالي 5 مليار دولار لتخفيف عبء الديون عن كاهل أكثر من 40 دولة من الدول المؤهلة. تتمثل الدول العربية المؤهلة التي انضمت للاستفادة من التعليق المؤقت لسداد خدمة الديون في جيبوتي، والقُمر، وموريتانيا، واليمن، فيما لم تستفد الصومال من المبادرة.

(1) تشمل الدول المؤهلة للاستفادة من المبادرة جميع الأقل نموا (حسب تعريف الأمم المتحدة) التي عليها أعباء خدمة ديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
(2) المبادرة تشمل التعليق المؤقت لسداد خدمة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين، ولتوسيع نطاقها دعت مجموعة العشرين أيضاً الدائنين من القطاع الخاص إلى المشاركة
(3) و(4) قاعدة بيانات البنك الدولي.

تطورات أسعار الصرف العربية[6]

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسة العالمية خلال عام 2019، لا سيما في ظل تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو في ظل اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض متعاقب على أسعار الفائدة على الدولار خلال الربع الثاني من العام لدعم التعافي الاقتصادي والإبقاء على الوظائف، والتوقعات باستمرار تلك السياسة إلى حين تيقن المجلس من ترسخ أسس التعافي الاقتصادي وحتى يتم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف البنك للوصول نحو مستويات التوظف الكامل، حتى وإن تجاوز معدل التضخم في الأجل القصير المستويات المستهدفة البالغة 2 في المائة في ظل اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال العام الماضي إلى تغيير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يسمح باستهداف نطاق متوسط التضخم عوضاً عن مستهدف محدد بذاته للتضخم في الأجل القصير، وهو ما يعني السماح لمعدلات التضخم بالتقلب حول المستوى المستهدف في الأجل القصير بغية حفز مستويات التشغيل.

في ضوء تلك التطورات تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان، الملحق (11/9).

في المقابل، تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو خلال 2020 بما يعكس تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو، حيث تراجعت قيمة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والليرة اللبنانية والدينار الأردني، والفرنك الجيبوتي والريال اليمني مقابل اليورو بنسبة بلغت 1.95 في المائة. كذلك تراجعت قيمة الدينار الكويتي المُثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 2.74 في المائة خلال العام.

كما تراجعت قيمة الدينار العراقي مقابل اليورو بنسبة بلغت 6.2 في المائة خلال عام 2020، الملحق (12/9).

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي ارتفاعاً مقابل الدولار بنسبة 0.6 في المائة، فيما تراجعت قيمته مقابل اليورو بنسبة 2.78 في المائة.

فيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدرهم المغربي ارتفاعاً (في المتوسط) مقابل الدولار بنسبة 1.2 في المائة، فيما سجل الدرهم المغربي تراجعاً طفيفاً مقابل اليورو بنسبة 0.48 في المائة، في المقابل ارتفعت قيمته مقابل حقوق السحب الخاصة بنسبة طفيفة بلغت 0.17 في المائة، الملحق (11/9) و(12/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المُدار أو الحر)، فقد تراجع الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 27 في المائة في عام 2020، نتيجة لتواصل الاختلالات الداخلية والخارجية التي شهدتها الدولة التي كان لها تأثير كبير على أسواق الصرف الأجنبي نتج عنها تراجع كبير لقيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية.

من جهة أخرى، شهد الدينار التونسي ارتفاعاً مقابل الدولار بنسبة 4.2 في المائة خلال عام 2020 بينما انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية والدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 1.99 في المائة و6.2 في المائة على التوالي خلال عام 2020.

كما ارتفعت قيمة الجنيه المصري بشكل ملموس مقابل الدولار بنسبة بلغت 8.7 في المائة عام 2020، حيث بلغ متوسط سعر صرف الجنيه مقابل

(6) تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعُمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظماً ثابتة للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو (المغرب والقُمر). وتتبنى سبع دول عربية نظماً مرنة لأسعار الصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال)، الملحق (10/9).

الدولار الأمريكي نحو 16.02 جنيهاً للدولار خلال عام 2020 مقابل 17.55 جنيهاً للدولار للمتوسط المسجل عام 2019 بما يعكس الأداء القوي للاقتصاد المصري الذي كان الوحيد بين الاقتصادات العربية الذي تمكن من تحقيق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 على الرغم من التداعيات الناتجة عن انتشار جائحة كورونا. كما استفاد بشكل كبير من الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتضمن إجراءات لزيادة مستويات مرونة سعر الصرف ساهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات الناتج عن التداعيات الاقتصادية المصاحبة لانتشار الجائحة، الملحق (11/9).

يُشار إلى أن المصارف المركزية في بعض الدول العربية قد سعت خلال عام 2020 إلى تعزيز تدخلاتها في أسواق الصرف الأجنبي بهدف ضمان توفير مستويات مريحة من السيولة من النقد الأجنبي لتخفيف حدة الركود الاقتصادي ودعم التعافي الاقتصادي من خلال السحب من الاحتياطيات الأجنبية، فيما ساعدت مرونة نظم الصرف في بعض هذه الدول من تخفيف الضغوطات على أسواق الصرف الأجنبي، الإطار رقم (2).

من جانب آخر، سجلت أسعار صرف بعض العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تحسناً مقابل اليورو بما يعكس تحسن قيمة هذه العملات مقابل اليورو وسجل الجنيه المصري أكبر تحسن مقابل اليورو بنسبة 8.45 في المائة، يليه الدينار التونسي بنسبة 2.28 في المائة. في حين سجل الجنيه السوداني أكبر تراجع مقابل اليورو خلال العام بنسبة بلغت نحو 29.38 في المائة، في حين تراجع الريال اليمني مقابل اليورو بنسبة 1.95 في نفس العام، (12/9).

كما ارتفعت قيمة بعض من هذه العملات أمام وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2020، حيث ارتفعت قيمة الجنيه المصري مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 4.92 في المائة، فيما ارتفع الدينار التونسي مقابلها بنسبة 3.38 في المائة.

في المقابل، سجل الجنيه السوداني تراجعاً بنسبة 20.20 في المائة. من جانب آخر، تراجعت قيمة الدينار الجزائري والأوقية الموريتانية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة بلغت 9.01 في المائة و1.85 في المائة على التوالي.

فيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2016-2020) فقد سجلت عملات عشرة دول عربية تراجعاً مقابل الدولار خلال الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنيه السوداني الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة تقارب 71.77 في المائة خلال الفترة، يليه الجنيه المصري بنسبة تراجع بلغت 18.77 في المائة، ثم الليرة السورية والدينار التونسي بنسبة تراجع بلغت 18.75 في المائة و6.97 في المائة على التوالي، ثم الدينار الجزائري والاوقية الموريتانية والريال اليمني بنسبة 3.74 في المائة و1.51 و0.89 في المائة على الترتيب.

الشكل (7): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020 ومتوسط الفترة (2016-2020)

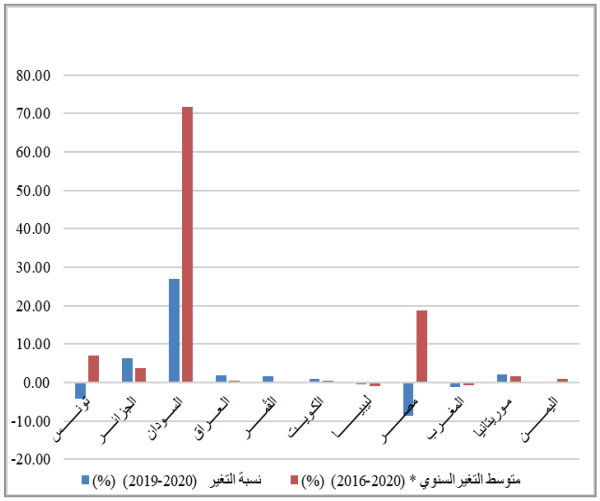

المصدر: الملحق (11/9).

بالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو خلال الفترة (2016-2020)، فقد تراجعت قيمة عملات ثمانية عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 0.8 في المائة 73.05 في المائة. جاء على رأس هذه العملات الجنيه السوداني بانخفاض نحو 73.05 في المائة، ثم الجنيه المصري والدينار التونسي بنسبة 19.18 في المائة و7.80 في المائة على التوالي، الشكل (8) والملحق (12/9).

الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2020 ومتوسط الفترة (2016-2020)

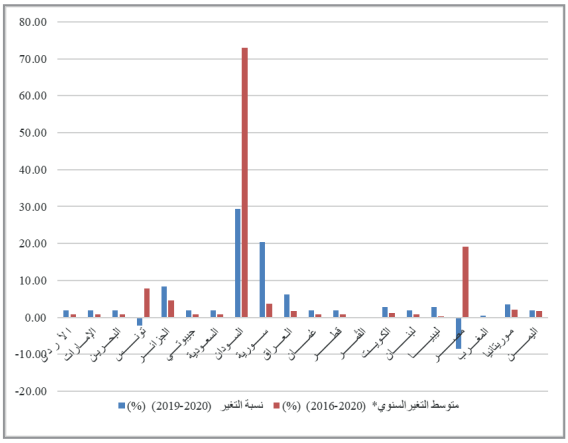

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.
المصدر: الملحق (12/9).

الإطار (2)
دور تدخلات المصارف المركزية ومرونة نظم الصرف في التغلب على تداعيات جائحة كوفيد-19 على أسواق الصرف الأجنبي

كان للأوضاع الاقتصادية الناتجة عن انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد تداعيات على مستويات السيولة بالنقد الأجنبي في عدد من دول العالم لاسيما فيما يتعلق بالسيولة الدولارية وهو ما استدعى تدخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في شهر مارس 2020 لإعادة إحياء خطوط مبادلة العملات الثنائية (Dollar Liquidity Swap Lines) مع أربعة عشر بنكاً مركزياً دولياً بآجال يصل بعضها إلى سبعة أيام بهدف ضمان توفير السيولة الدولارية واستمرار الدور القيادي للدولار في عمليات المبادلات الدولية. مع التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية بداية من شهر يوليو اتجهت بعض البنوك المركزية المستفيدة من هذه التسهيلات في خفض عدد مرات الاستفادة منها إلى ثلاث مرات أسبوعياً، بدلاً من تنفيذها بشكل يومي.

استخدمت هذه الأداة من قبل عدد من الدول العربية لتوفير احتياجات الجهاز المصرفي من النقد الأجنبي. ففي سلطنة عُمان -على سبيل المثال-تم خفض سعر فائدة عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس مع رفع المدة القصوى لهذه العمليات إلى ستة أشهر. كما يستخدم المغرب عدة أدوات لإعادة التمويل بالعملات الأجنبية. وقام البنك المركزي العراقي باستخدام نافذة بيع العملة الأجنبية أثناء فترة الإغلاق نتيجة الجائحة لتوفير التمويل اللازم لاستيراد المواد الغذائية والطبية.

وفرت هذه الأداة حيزاً للسياسات لدعم التعافي الاقتصادي لا سيما في الدول التي تشهد ضغوطات على أوضاع السيولة الأجنبية وسجلت تراجعاً في صافي الأصول الأجنبية خلال الفترة الماضية خاصة في ظل تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي في عدد من الأسواق المصرفية العربية خلال الربعين الأول والثاني من عام 2020، إلا أن استخدام هذه الأداة استلزم وجود قدر مريح من الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية لتلك الدول.

كذلك لعبت مرونة سعر الصرف دوراً مهماً في امتصاص الصدمات الاقتصادية حيث يسهم تعديل سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إعادة توجيه الموارد الاقتصادية بشكل يخفف من حجم الصدمة الاقتصادية على مستويات الطلب الكلي. ففي حال حدوث صدمة في الطلب الخارجي تنخفض قيمة عملات الدول التي تتبنى أسعار صرف مرنة بحيث تزداد تنافسية صادراتها وترتفع كلفة وارداتها بما يساهم في احتواء جانب من الاختلالات الخارجية. مع انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد اتجهت العديد من دول العالم إلى زيادة مستويات مرونة أسعار الصرف والتدخل في سوق العملات الأجنبية للحد من ظروف السوق المضطربة، وتجنب التقلبات المفرطة في سعر الصرف.

تتبنى ست دول عربية (تتمثل في: تونس، مصر، الجزائر، السودان، موريتانيا، واليمن) نظم أسعار صرف مرنة ساعدت هذه الدول -باستثناء السودان واليمن اللتان تشهدان أوضاعاً داخلية غير مواتية- في امتصاص جانب مهم من الصدمة الخاصة بالجائحة. في هذا السياق، وبحسب تقرير لصندوق النقد الدولي، عملت مرونة سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري نتيجة لانتشار الجائحة [1]، خاصة في ظل كون الاقتصاد المصري صُنف من بين اقتصادات معدودة سوف تسجل نمواً إيجابياً هذا العام.

من شأن اتجاه الدول العربية لاسيما ذات الاقتصادات المتنوعة إلى تعزيز مستويات مرونة أسعار الصرف أن يساعد على امتصاص الصدمات الخارجية ودعم التعافي الاقتصادي. في هذا السياق، يُشار إلى أن المغرب يتبنى منذ عام 2018 آلية لإصلاح سياسة الصرف من خلال التحول التدريجي إلى سياسة سعر الصرف المرن. تم في إطارها توسيع نطاق تحرك سعر صرف الدرهم المغربي مقابل سلة من العملات يشكل اليورو المكون الأكبر بها عند نطاق يبلغ نحو (±2.5) في المائة عوضاً (±0.3) في المائة في السابق، وهو ما ساهم في تحسن وضعية السيولة بالنقد الأجنبي في سوق الصرف. بالتالي فإن مثل هذه السياسات بمقدورها أن تزيد من قدرة ومرونة بعض الاقتصادات العربية على مواجهة الأزمة خلال السنوات المقبلة.

الفصل العاشر (المحور)

اولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد - 19

نظرة عامة

انعكست الأزمة الصحية الحالية الناجمة عن جائحة كورونا سلباً على معظم القطاعات الاقتصادية خلال عام 2020، نتيجة إجراءات الإغلاق التي انتهجتها كل الدول لكبح انتقال العدوى. تمثلت هذه الإجراءات في فرض تدابير الحد من تنقل المواطنين على مراحل حسب درجة انتشار الفيروس، لتجنب انهيار الأنظمة الصحية وحماية الأرواح. صاحب هذه التدابير إغلاق العديد من القطاعات الاقتصادية. تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية بالأزمة لاسيما قطاعات السياحة والخدمات الفندقية والنقل والطيران. كما تأثر قطاع الصناعات الاستخراجية بشكل ملموس جراء الأزمة نتيجة الانخفاض الملموس في الأسعار العالمية للنفط وتراجع كميات الإنتاج، إضافةً إلى تأثر العديد من الأنشطة الاقتصادية بدرجاتٍ متفاوتةٍ بين الدول وبين القطاعات داخل الدولة الواحدة.

دفعت الأزمة الحكومات العربية إلى الاستجابة الفورية للتداعيات الناتجة عن الأزمة وتبني إجراءات لدعم الأفراد والشركات، في صورة حزم تحفيزية، وتحويلات نقدية، وإعفاءات ضريبية، وغيرها. كما استهدفت التدابير التحفيزية الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي والحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الأزمة ودعم التعافي الاقتصادي. نتج عن الحزم التحفيزية الحكومية المتنوعة الموجهة لقطاعات الشركات المتضررة والأفراد ارتفاع ملموس لنسب العجز والدين العام في معظم الدول، لاسيما في ظل الانكماش الكبير الذي سجله الناتج المحلي في غالبية الدول العربية.

بناءً على ما سبق، وأمام الضغط المستمر على المالية العامة وآثار الأزمة على القطاعات الاقتصادية، يُعتبر ترتيب أولويات الإصلاحات الاقتصادية للتعافي من الأزمة أمراً بالغ الأهمية، ليس فقط لاستمرارية تقديم الخدمات العامة وتعافي الاقتصادات العربية، بل كذلك للعمل على بناء أنسجة اقتصادية متنوعة الموارد، كفيلةٍ بتمويل مستدام للتنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وقادرة على مقاومة أي نوع من الأزمات. من هذا المنطلق، تبرز أهمية الإصلاحات الاقتصادية في الكثير من المجالات، حيث تمثل الأزمة رغم حدتها فرصةً لإعادة ترتيب أولويات الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، والدفع باتجاه تحديث ورقمنة الاقتصاد، حيث لعبت تقنيات المعلومات دوراً كبيراً في تجنب توقف الكثير من الوظائف الحيوية، عن طريق تنظيم العمل والتعلم عن بُعد. كما يكتسي موضوع الإصلاحات الاقتصادية لما بعد الأزمة، أهميةً أكبر من أي وقت مضى للعمل على ترشيد الإنفاق وتنويع وتقوية الموارد المالية وإرساء أسس لإصلاحات اقتصادية ناجعة.

في ضوء ما سبق، يتناول فصل محور التقرير أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في ظل جائحة فيروس كورونا المُستجد، حيث يقدم الفصل أولاً نبذةً عن أهم الإصلاحات القائمة قبل الأزمة في المنطقة العربية، ثم يلخص بعض الآثار الجانبية للأزمة، ويبرز جهود الحكومات العربية والتدابير المتخذة خلال الجائحة للحد من الآثار الفورية الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة لجائحة فيروس كورونا المُستجد على الأفراد والشركات. وانطلاقاً من اختلاف الخصائص الاقتصادية بين الدول العربية، لا توجد بالضرورة تجربة وحيدة تنطبق على كل الدول العربية. من هذا المنطلق، يستعرض الفصل جوانب الإصلاح ذات الأولوية للتعافي من الأزمة من واقع نتائج استبيان مُعد لهذا الغرض وتم استيفاؤه من قبل الجهات المعنية في ثلاثة عشرة دولة عربية، ويختتم الفصل باستشراف الطريق نحو التعافي الاقتصادي المستدام وتلخيص أولويات الإصلاح.

1. نظرة عامة على أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية قبل أزمة جائحة كورونا

عكست الإصلاحاتِ الاقتصاديةَ في الدول العربية عبر الزمن عواملٌ مختلفة تتعلق أساساً بطبيعة الهياكل الاقتصادية للدول العربية والتحديات التي واجهت تنافسية التجارة الخارجية ومناخ الأعمال، وكلها عواملٌ أثرت على تذبذب معدلات النمو الاقتصادي وتباين مستويات التنمية الاقتصادية بين دول المنطقة. حيث إن ما يميز بنية الاقتصاد في مجموعة الدول العربية اعتمادها الكبير على قطاعات النفط والمواد الأولية التي تشكل نصيباً مهماً من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات، حيث شكلت صادرات الوقود والمعادن من إجمالي الصادرات السلعية العربية حوالي 63.1 في المائة و58.1 في المائة عامي 2018 و2019 على التوالي. في مقابل ذلك، تستورد الدول العربية جانبا مهماً من منتجاتها الصناعية بنسبة 65.2 في المائة، والسلع الزراعية بنسبة 19.4 في المائة في عام 2019[1].

نتيجة لذلك، أدت التقلبات في أسعار السلع الأولية خاصةً أسعار النفط إلى تحدياتٍ على مستوى النمو الذي يتأثر كثيراً بالصدمات الخارجية في أسواق السلع الأولية والأزمات، وتوالي سنوات الجفاف، وما يرافق ذلك من تحديات يتمثل أهمها في ارتفاع البطالة خاصة بطالة الشباب.

وخلافاً لموجة الإصلاحات التي طغت عليها إصلاحات تحرير الاقتصاد والخصخصة وتشجيع الصادرات في بداية التسعينيات، تماشياً مع بنود "إجماع واشنطن" (Washington Consensus)، لجأت الدول العربية في مطلع الألفية إلى جيل جديد من الإصلاحات، يهدف إلى تحديث وتنويع الهياكل الاقتصادية والرفع من الإنتاجية وخلق فرص العمل.

يتمثل الهدف الرئيس في هذا الجانب في تصميم سياسات تؤدي إلى مزيد من التنوع الاقتصادي، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبناء المرونة في مواجهة تقلبات الظروف الاقتصادية، المرتبطة خاصة بتقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. كما شملت جهود الإصلاح الارتقاء بالخدمات المالية والمصرفية في إطار خطط الشمول المالي إضافةً إلى تحسين مناخ الاستثمار. شملت الإصلاحات أيضاً جوانب عديدة في كل من المالية العامة، كتحسين الإيرادات عن طريق الإصلاحات الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات العامة الكلية وضبط الإنفاق العام وترشيد وإصلاح نظم الدعم واستهداف الفئات المستحقة له.

كما شملت الإصلاحات الرفع من كفاءة القطاع المالي والمصرفي، وتنوعت حسب احتياجات الدول وأولوياتها. تباينت جهود الدول العربية عموماً في الإصلاح نظراً لاختلاف الأنظمة الاقتصادية بينها. ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة (2007-2008)، تبنت الدول العربية جيلاً جديداً من الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى احتواء بعض الآثار الاقتصادية للأزمة على أوضاع المالية العامة وتطوير نظم الرقابة المصرفية والاستقرار المالي تماشياً مع التوجهات الجديدة لتطبيق مقررات "بازل 3"، وتوسيع الشمول المالي وتنفيذ إصلاحات أخرى لخفض البطالة. كما كان لارتفاع أسعار النفط وبلوغ ذروتها خلال الفترة (2012-2013)، تأثيراً كبيراً على الموازنة العامة للدول العربية المستوردة للنفط مما اضطرها إلى الشروع في مراجعة سياسات الدعم المتنوعة والبدء في إصلاحات الرفع التدريجي للدعم عن منتجات الطاقة وإعادة توزيعه.

كما أن موجة انخفاض أسعار النفط التي بدأت سنة 2014، أثرت على مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط التي تضررت بفعل اتجاه أسعار النفط العالمية نحو الاستقرار عند مستويات منخفضة، مما اضطرها إلى تبني إصلاحات تعزز أوضاع المالية العامة بدءً برفع الدعم تدريجياً عن المنتجات النفطية الموجهة للاستهلاك الداخلي وأسعار الكهرباء، وبعدها الشروع في تهيئة الإطار القانوني والتشريعي لاستحداث ضرائب جديدة على رأسها ضريبة القيمة المضافة وبعض الضرائب الانتقائية التي دخلت حيز التنفيذ في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بداية من عام 2017.

إضافةً إلى الإصلاحات الكلية التي تهم كل الدول العربية أو مجموعة من الدول العربية ذات الخصائص المشتركة، تميزت الإصلاحات في العقد الأخير في كل دولة حسب خصائصها الاقتصادية المتفردة بتدابير وإجراءات كلية وقطاعية عديدة قبل اندلاع الأزمة الصحية. في هذا السياق، يُلخص الإطار رقم (1) أبرز مجالات الإصلاح الاقتصادي في عدد من الدول العربية قبل جائحة كورونا، بالاستناد إلى واقع الإجابات على استبيان أرسل للدول العربية لهذا الغرض[2].

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، الفصل الثامن "التجارة الخارجية للدول العربية".

[2] صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19".

الإطار (1)
أبرز أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية قبل جائحة كوفيد-19 [3]

إلى جانب الإصلاحات الكلية التي تهم كل الدول العربية أو مجموعة من الدول ذات الخصائص المشتركة، تميزت الإصلاحات المنفذة في كل دولة عربية في العقد الأخير حسب خصائصها الاقتصادية المتفردة بتدابير وإجراءات كلية وقطاعية عديدة قبل اندلاع الأزمة الصحية، نورد أهمها فيما يلي، بالاستناد خاصةً إلى واقع الإجابات على استبيان أرسل للدول العربية لهذا الغرض[4].

لأجل الرفع من تنافسية الاقتصاد وجلب المستثمرين ورأس المال البشري وزيادة جاذبية أسواق العمل في إطار الرؤي الاستراتيجية والمستقبلية التي تتباها الدولة حتى عام 2071، سنت **الإمارات** نظام تأشيرة إقامة طويلة الأمد، لخمس أو عشر سنوات، تُجدد تلقائيا، لفئات معينة تشمل المستثمرين، ورواد الأعمال، وأصحاب المواهب التخصصية. يتيح هذا النظام الجديد إمكانية التمتع بإقامة طويلة الأمد دون الحاجة لنظام الكفيل، مع نسبة تملك 100 في المائة للمشاريع. وبهدف إتاحة فرص أكبر للشركات للحصول على التمويل، بتكلفة أقل، قامت الإمارات بوضع إطار تشريعي لاستخدام الأصول المنقولة كضمانات للدين بهدف تشجيع الدائنين على قبول هذه الأصول كرهونات وتم تأسيس شركة الإمارات لتسجيل الأصول المنقولة والمرهونة لهذا الغرض.

كما عملت **السعودية** من جانبها على تحسين مناخ الأعمال وتطوير إجراءات إصدار تراخيص مؤسسات الأعمال، وتعجيل وتيرة الخصخصة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بإطلاق خطة "تحفيز" في 2017. كما عملت على تعديل سياسة المالية العامة بإطلاق برنامج الاستدامة المالية الذي يهدف إلى استكمال مبادرات برنامج التوازن المالي بالإضافة إلى عدد من الإجراءات التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى المتوسط والطويل، كما عملت على وضع برنامج التحول الوطني 2020 في إطار "رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030" للجهات الحكومية المختلفة لتحفيز النمو وتدفق الاستثمارات الأجنبية، والحفاظ على هوامش الأمان في المالية العامة مما يساعد على إدارة المخاطر المستقبلية، إضافةً إلى إصلاحات أسعار الطاقة ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط في مواجهة ذلك من خلال إطلاق برنامج حساب المواطن لتخفيف أثر الإصلاح الاقتصادي وتعزيز تنافسية العمالة السعودية وتشجيع عمل المرأة وتعديل سن تقاعد المرأة العاملة.

كما سعت **سورية** إلى اتباع سياسة نقدية فاعلة والسعي نحو استقرار نظم الصرف، وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار ودعم النمو الاقتصادي، والعمل على كفاءة إدارة السيولة من خلال إصدار شهادات الإيداع، وتبني استخدام أدوات الدفع الإلكتروني. كما شملت الإصلاحات جانب سوق العمل الوصول لسوق عمل منظم ومرن، في ظل الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الدول خلال السنوات الماضية، من خلال صياغة استراتيجية التشغيل الوطني وتحديد متطلبات تعديلات الأطر التشريعية والأنظمة الخاصة بالعمل، وتحديد الحد الأدنى العام للأجور والمعاشات التقاعدية وربطها بمعدلات التضخم أو بخط الفقر العام لتحقيق مستوى معيشي لائق.

من جهته، عمل **العراق** على تطوير تنظيم القطاع المصرفي وبناء إطار لحوكمة المصارف من خلال العديد من الإجراءات كإعداد دليل لحوكمة المصارف واللوائح الإرشادية للحوكمة وتعميمها على المصارف، وإجراء مسح في كافة المصارف لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة. إضافةً إلى ذلك، تم دعم وتطوير الصناعة المصرفية المتوافقة مع الشريعة، حيث تم إطلاق "برنامج التمويل الإسلامي المجمَّع (SIFP)" لخلق شراكة منتظمة في عملية التمويل والاستثمار، بين المصارف التقليدية والإسلامية من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة أخرى. كما تم العمل على تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في المعاملات المالية والمصرفية من خلال، وضع خطة للتحول التدريجي للمصارف نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية وإلزام المصارف كافة بتطبيقها وفق مدة محددة. علاوةً على ذلك، تم إنشاء مؤسسة لضمان الودائع والسعي للانضمام إلى المؤسسة الدولية لضمان الودائع، وكذلك، الإسهام في تطوير الأسواق المالية من خلال وضع إطار عمل تنظيمي بين البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، وتطبيق مقررات "بازل 3" فيما يخص المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

وفي **عُمان**، تم العمل على البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي، انسجاماً و"رؤية عُمان 2040" بهدف تعزيز التنويع الاقتصادي والتخلي تدريجياً عن الاعتماد الكبير على النفط من خلال زيادة استثمارات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، مما يسهم في زيادة مستوى الصادرات غير النفطية ويعزز كفاءة وإنتاجية القطاع الخاص. كذلك، تم العمل على خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2021-2024) التي تركز على التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية ودعم القطاع الخاص والاستثمار الدولي وحوكمة القطاع الإداري للدولة والموارد والمشاريع وبناء الرفاه والحماية الاجتماعية. تركز خطة التوازن المالي على ضبط أوضاع المالية العامة الناجمة عن استمرار انخفاض أسعار النفط وإدارة المخاطر المرتبطة بها من خلال تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي والإدارة المالية وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.

كما عملت **فلسطين** على تنويع الشركاء التجاريين، وفتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال مراجعة وتحديث وتطوير القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، وتسهيل الإجراءات، وتحسين البينة التحتية، خصوصاً في مجال المدن والمناطق الصناعية، ودعم الصناعة الوطنية، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلية والخارجية من خلال تشجيع تأسيس العناقيد الصناعية، وتنظيم السوق المحلي. كما أقرت **قطر** إصلاحات تشريعية واقتصادية، ساهمت في تأسيس بيئة مُشجعة على الأعمال التجارية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، كما تعمل على القيام بتنفيذ استراتيجية تعتمد على الاستدامة المالية.

---

(3) صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19".

(4) تم استيفاء الاستبيان من قبل 13 دولة هي: الإمارات والسعودية وسورية والعراق وعُمان وقطر والكويت وفلسطين ولبنان وليبيا والمغرب ومصر واليمن.

من جهتها، تبنت **الكويت** إصلاحات قصيرة الأجل ترتبط بإصلاح أوضاع المالية العامة، وتهدف إلى معالجة عجز الموازنة العامة من خلال ترشيد النفقات وزيادة كفاءتها وزيادة الإيرادات وتنمية الإيرادات غير النفطية، ثم إصلاحات طويلة الأجل في إطار "رؤية كويت جديدة 2035"تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على النمو والتطور من خلال زيادة حجم الاقتصاد والعناية بمكامن القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الكويت ، وتحسين بيئة الأعمال، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتعزيز معايير الحوكمة والشفافية والإفصاح، ومواصلة مسيرة الإصلاحات التشريعية ذات الصلة، وإصلاح مخرجات التعليم لتتناسب مع متطلبات سوق العمل.

وفي **لبنان**، تم في عام 2018 عقد مؤتمر المانحين في باريس، الذي نادي بتنفيذ إصلاحات هيكلية عديدة لتقليص العجز في قطاع الطاقة المدعوم من الدولة، وتخفيض كلفة الدين، ومحاربة الهدر، غير أن هذه الإصلاحات تبقى رهينة تحديات التمويل. وفي **ليبيا**، سعى المصرف المركزي سنة 2018 بالتعاون مع الجِهات المعنية لفرض حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف مواجهة التحديات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية بنسبة 183 في المائة (خُفضت إلى 163 في المائة سنة 2019)، ومعالجة دعم المحروقات، وغيرها من الإجراءات الأخرى. في حين انكبت الإصلاحات في **مصر** على توفير وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية طويلة الأجل ذات كثافة تشغيل عالية، وضبط السياسة المالية خاصة دعم الطاقة، واستحداث برامج للتحويلات النقدية للوصول إلى الفئات الأشد احتياجاً، إضافة إلى ضبط السياسة النقدية وتعويم سعر الصرف في إطار حزمة من الإجراءات الإصلاحية التي شملها برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق بدعم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2016-2019).

في نفس السياق، شملت الإصلاحات في **المغرب** الاتجاه نحو زيادة مستويات مرونة نظام الصرف بداية من يناير 2018، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في عام 2019. إضافةً إلى تمويل المقاولات الصغيرة، وأنشطة الشباب ورواد الأعمال، التي رُصد لها مبلغ مالي بحدود 8 مليار درهم على امتداد ثلاث سنوات. كما تم استكمال الإطار التنظيمي لأنشطة البنوك المتوافقة مع الشريعة، لاسيما الأنظمة الاحترازية، وتخفيف المتطلبات من الأموال الذاتية للبنوك والمتعلقة بالقروض التي تمنحها هذه الأخيرة للشركات الصغيرة، إضافةً إلى استكمال الإطار التنظيمي للامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك، تم العمل على تعزيز الإطار التنظيمي واستكمال الأطر التشريعية الخاصة بتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان وحماية عملائها، وتنظيم تسوية القروض المتعثرة وخلق سوق ثانوية لها، وتنظيم نشاط منصات التمويل الجماعي (crowdfunding)، والسندات المؤمنة لتعزيز سيولة المصارف، إضافةً إلى تصنيف الديون وتغطيتها من أجل الامتثال للمعايير الدولية، ووضع الإطار التنظيمي للتمويل الأخضر في إطار خارطة طريق لمواءمة القطاع المالي مع تحديات التنمية المستدامة. في حين تم العمل في **اليمن** على إجراءات تهدف إلى تسهيل استيراد المواد الأساسية وإيصالها بشكل مستمر للبلاد والبدء بزيادة انتاج وتصدير المشتقات النفطية، وتفعيل بعض المؤسسات الخدمية والإدارية في ظل الظروف الداخلية التي تعيشها البلاد.

2. الآثار المترتبة عن جائحة فيروس كورونا المُستجد وتشخيص تحديات الإصلاح

تدل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة الصحية الحالية على حجم التحديات التي تواجه الدول العربية والحاجة الملحة إلى معالجتها.

بناءً عليه، يُلخص الجزء التالي بعض الآثار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المُستجد على الدول العربية[5]، وتشخيصاً لأهم العوامل والتحديات التي تفاقمت بفعل الجائحة وتقتضي أولويةً في الإصلاح.

1.2. بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد

- **الأثر على الأداء الاقتصادي:** على غرار باقي دول العالم، تشير التقديرات الاقتصادية إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 في المنطقة العربية كمجموعة بنحو 5.5 في المائة بفعل الجائحة،[6] مع تباين بين الدول حيث تعد مصر الدولة الوحيدة التي لم تسجل ركوداً من بين الدول العربية. يرجع الانكماش المسجل في غالبية الدول العربية إلى تراجع الطلب وتوقف العرض بفعل الإغلاقات في كثير من القطاعات، مما انعكس على مداخيل السياحة والتحويلات ودخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونشاط التجارة.

- **الأثر على أسواق العمل:** تعتبر ظاهرة البطالة خاصة منها بطالة الشباب، ظاهرةً تؤرق أغلب الدول العربية حتى قبل الجائحة، حيث تفوق معدلات البطالة في المنطقة العربية مثيلاتها المسجلة عالمياً. إضافةً إلى ذلك، تعتبر مشاركة الإناث في قوة العمل في المنطقة العربية متواضعةً مقارنة بأقاليم ومناطق العالم الأخرى، إضافةً إلى أن معدلات البطالة في فئة الإناث أعلى بكثير من نظيراتها في فئة الذكور.

في هذا السياق، تشير تقديرات لدراسة صادرة عن صندوق النقد العربي إلى ارتفاع معدل البطالة في عام

(5) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الناتجة عن الأزمة، يرجى مراجعة الفصل الثاني "التطورات الاقتصادية والاجتماعية" من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021.

(6) المصدر: تقديرات مُعدي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021.

2020 عن مستواه في عام 2019 بما لا يقل عن 4 نقاط مئوية، وفقدان ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة في العالم العربي[7]. في هذا الجانب كذلك، قدرت منظمة العمل الدولية فقدان المنطقة العربية لحوالي 22 مليون ساعة عمل في عام 2020 غير أنه مع عودة الحركة الاقتصادية تدريجياً جراء تخفيف القيود في أغلب الدول العربية، في الربع الثالث، انتعشت أسواق العمل وإن لم تتعاف كلياً. لكن، نظراً لحالة عدم اليقين خاصةً مع بروز موجات من انتشار الفيروس وتحوراته، فقد تطول مدة التعافي الكلي للاقتصادات بصفة عامة وأسواق العمل بصفة خاصة، ما يتطلب إعطاء الأولوية للإصلاحات والبرامج الحكومية الرامية إلى الحفاظ على الوظائف على المدى القصير، ووضع برامج هادفة إلى تقليص البطالة على نحو مستدام.

- **الأثر على المالية العامة والدين العام:** تأثرت أوضاع المالية العامة بصفة كبيرة نتيجة تراجع النمو الاقتصادي وتمويل الحزم التحفيزية والتحويلات المالية للأسر والقطاعات المتضررة والإنفاق على الصحة في ظل الجائحة، إضافةً إلى انخفاض أسعار النفط الذي أثر بدوره على الدول المصدرة للنفط. رغم تراجع الإنفاق في البنود الرأسمالية في مجموعة من الدول العربية بسبب إعطاء الأولوية للإنفاق على الصحة والقطاعات المتضررة، إلا أن ذلك لم يحد من ارتفاع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية في عام 2020 بحوالي 1.1 في المائة عن سنة 2019، ما يعادل أكثر من 9.5 مليار دولار أمريكي (جدول 1).

الجدول (1)
الإنفاق العام في الدول العربية

	الانفاق العام (مليار دولار)		نسبة التغير (2020/2019) (%)	هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة الى الناتج (%)	
	2019	2020		2019	2020	2019	2020
الإنفاق الجاري	738.3	753.7	2.1	82.0	82.8	26.9	31.0
الإنفاق الرأسمالي	161.6	155.1	-4.0	17.9	17.0	5.9	6.4
إجمالي الإنفاق العام	900.3	909.9	1.1	100	100	32.8	37.4

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، صندوق النقد العربي.

من جانب الإيرادات، أدت الأزمة إلى فقدان حوالي 162.2 مليار دولار من الإيرادات بالنسبة للدول العربية مجتمعةً في عام 2020 مقارنةً بعام 2019، بنسبة تراجع تقدر بنحو 18.9 في المائة. كما أثرت الجائحة على الإيرادات المتأتية من المساعدات الإنمائية والمنح، الموجهة خاصةً للدول المنخفضة الدخل نتيجة التحديات المالية التي فرضتها الجائحة أيضاً على الدول المانحة.

ساهمت هذه العوامل في ارتفاع العجز المالي في العديد من الدول العربية، ما أدى إلى ارتفاع مستويات الدين العام في الدول العربية وخاصةً في السودان والبحرين والعراق وعُمان (الملحق 1/10). تجدر الإشارة إلى أن أثر الجائحة على الإيرادات العامة يمكن أن يكون أعمق إذا ما تم الأخذ في الاعتبار الإيرادات المتوقعة التي يمكن تحصيلها في ظل سيناريو غياب الجائحة.

الشكل (1): تطور الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2020-2019)

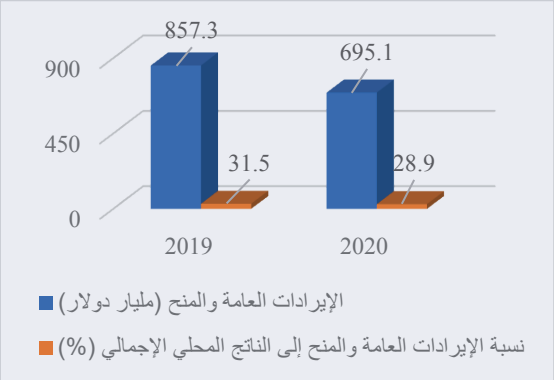

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، صندوق النقد العربي.

[7] لمزيد من التفاصيل حول الآثار الناتجة عن الأزمة، يرجى مراجعة الفصل الثاني "التطورات الاقتصادية والاجتماعية" من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021.

الآثار على مستوى التنمية البشرية

تشير التوقعات إلى تعافي الاقتصادات من الركود ابتداءً من عام 2021 حيث ينتظر أن تحقق الاقتصادات العربية معدلات نمو إيجابية تقارب 3 في المائة ابتداءً من عام 2021 [8]. لكن رغم ذلك، تشير التوقعات إلى أن عمق الأزمة سيمتد لسنواتٍ إلى حين العودة إلى مستويات التنمية قُبيل الأزمة. حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقاس مستويات التنمية البشرية من خلال ثلاث مكونات رئيسة هي: متوسط دخل الفرد، ورأس المال البشري، والصحة.

✓ **الأثر على دخل الفرد:** تشير التوقعات إلى أن العودة إلى مستويات الدخل قبل الأزمة لن تتم إلا في أفق عام 2025، علماً وأن متوسط الدخل الفردي قد بلغ حوالي 12700 و12350 دولار أمريكي (معادل للقوة الشرائية) في عامي 2018 و2019 على التوالي (شكل رقم 2).

الشكل (2): الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار (معادل للقوة الشرائية) خلال الفترة (2018-2019) وتوقعات (2020-2025)

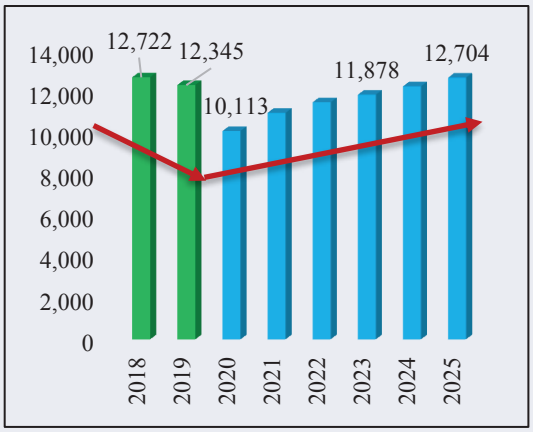

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد انخفض إلى حوالي عشرة آلاف دولار (مكافئ للقوة الشرائية) في عام 2020، ويُتوقع أن يرتفع تدريجياً خلال السنوات الخمس القادمة ليصل إلى مستواه المسجل في سنة 2018 في أفق 2025.

✓ **الأثر على التعليم ورأس المال البشري:** يعتبر رأس المال البشري ثاني مكون من مكونات مؤشر التنمية البشرية وأحد ركائزها نظراً لأهميته في النمو الشامل والمستدام على الأمد الطويل، ويعتبر التعليم الجيد من أهم ركائز تكوين رأس المال البشري. من مخلفات القيود التي فرضت خلال الأزمة الصحية التي سببتها جائحة كورونا، التأثير على جودة التعليم والتحصيل العلمي بمختلف مستوياته الابتدائي والثانوي والجامعي وكذلك على التدريب والتطوير المكمل والمؤهل لسوق العمل.

فعلى الرغم من تكيف بعض الدول العربية من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة في تأمين التعليم عن بعد للموسم الدراسي في عام 2020، إلا أن الأزمة تطرح تحدياتٍ كبيرة بالنسبة لأنظمة التعليم في الدول العربية وجودتها خاصةً أن دولاً أو سكان مناطق بعينها في الريف أو حتى في بعض المدن العربية، لا تتوفر لديهم شبكة إلكترونية جيدة تغطي كافة السكان أينما وُجدوا، بحيث تمكن من مزاولة الدراسة عن بُعد بصفة مستمرة وجيدة. هذه التحديات يمكن أن تخفض من جودة التعليم إجمالاً وتؤثر على المساواة والتكافؤ سواءٌ بين الدول فيما بينها أو بين جهات الدولة الواحدة كذلك. إضافةً إلى أن استنزاف مالية الدول العربية من شأنه أيضا التأثير على تقليص الاستثمار العام في التعليم على المديين المتوسط والطويل.

✓ **الأثر على الصحة والمنظومة الصحية:** حتى نهاية عام 2020، تم تسجيل 3 ملايين و276 ألف و862 إصابة بفيروس كورونا تتوزع بشكل متباين بين الدول العربية (ملحق 2/10)، ما نسبته 0.75 في المائة من إجمالي سكان الوطن العربي في مقابل 1.1 في المائة بالنسبة للمتوسط العالمي، أو ما يمثل حوالي 7509 حالة لكل مليون نسمة. بالنظر إلى المتوسط العالمي البالغ 10720 حالة لكل مليون نسمة، تبقى المنطقة العربية من بين المناطق الأقل إصابةً مقارنةً خاصةً بمناطق أوروبا وأمريكا. كما أن الوفيات لكل مليون نسمة بلغت حوالي 130 حالة وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ حوالي 234 حالة وفاة لكل مليون نسمة[9].

هذه المؤشرات وإن دلت على أن الدول العربية كمجموعة تمكنت إلى حدٍ ما من حسن تدبير الأزمة الصحية من خلال الإجراءات الصحية الوقائية المتبعة

[8] صندوق النقد العربي، (2021). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الرابع عشر"، يوليو.

[9] تم احتساب النسب للدول العربية كمجموعة من أرقام الدول من الموقع https://www.worldometers.info/coronavirus/.

رغم الآثار السلبية لإجراءات الإغلاق وسياسات التباعد الاجتماعي، على الاقتصادات الوطنية، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تباين بين الدول العربية سواء من حيث الموارد المخصصة لهذا القطاع، أو شبكات الحماية الاجتماعية، حسب مستويات التنمية والحيز المالي المتاح لدى كل دولة.

في هذا الإطار، يعتبر قطاع الصحة من أكثر القطاعات المتضررة من الجائحة بالنظر إلى استنزاف الموارد الإنسانية والمالية المخصصة لهذا القطاع والضغط على الخدمات الصحية بسبب الجائحة. لذا، من المتوقع أن يحظى هذا القطاع بالاهتمام الكافي في أولويات الإصلاح وتقوية الرعاية الصحية ضمن إصلاحات واسعة تهم شبكات الأمان الاجتماعي خاصةً في الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

- أثر الجائحة على بعض الإصلاحات الاقتصادية القائمة

أظهرت نتائج الاستبيان تباين تأثيرات الجائحة على الإصلاحات المستمرة في الدول العربية (جدول 2). في هذا السياق، أشارت بعض الدول إلى تأجيل أو توقف بعض الإصلاحات مؤقتاً لإعطاء أولوية للاستجابة لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

فعلى سبيل المثال، قام البنك المركزي السعودي بعدد من المبادرات لتخفيف آثار الجائحة بهدف التركيز على سير العمليات الرئيسة للقطاع المالي من خلال، تعليق تجميد حسابات العملاء البنكية وفق حالات محددة، وتأجيل الزيارات الإشرافية السنوية وعملية التقييم الداخلي خاصةً، لكفاية رأس المال وتطبيق الإصلاحات النهائية "بازل 3"، والقواعد الخاصة بفروع البنوك الأجنبية والقواعد الجديدة لاحتساب مخصصات البنوك. كما تم تأجيل عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة ومتطلبات اختبارات التحمل للقطاع المصرفي المقررة في يونيو 2020، وتمديد الجدول الزمني لاستكمال مرحلتي التنفيذ لمتطلبات الهامش للمشتقات المالية غير المقاصة مركزياً.

وفي العراق، تعد مبادرة "الواحد تريليون" لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي منذ عام 2015، والتي تأثرت سلباً بالجائحة بسبب الإغلاق التام تارة والجزئي تارة أخرى، مما سبب توقف معظم الأنشطة الاقتصادية، لكنها استأنفت وتم وضع مجموعة من المعالجات لاستكمال تنفيذها.

وفي المغرب، تم تأجيل بعض الإصلاحات المتعلقة بالنصوص التنظيمية للقطاع البنكي نتيجة الجائحة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بإدراج معايير بازل 3 في الأنظمة الوطنية. في اليمن، كان هناك توجه لتأسيس عددٍ من البنوك تسهم في جلب رؤوس أموال للبلد وقد تم تأجيل تلك الطلبات بسبب تفشي الفيروس وتحديات أخرى.

الجدول (2)
تأثر الإصلاحات القائمة في بعض الدول العربية بتداعيات جائحة كوفيد-19
(1 يعني عدم تأثر الإصلاحات إطلاقاً و5 تعني تأثرها بشدة)

نوع الإصلاحات	إصلاحات نقدية	إصلاحات مالية	سوق العمل	بيئة الأعمال
الإمارات	1	2	4	2
عُمان	1	1	3	..
سورية	3	..	3	..
العراق	3	..	..	..
فلسطين	3	4	3	2
لبنان	2	3	3	..
قطر	2	2	1	..

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19".

2.2. تشخيص التحديات في ظل جائحة كوفيد-19

بالرغم من الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، إلا أنه لازالت هناك تحديات تطرح بقوة والتي عمقت حدتها أزمة فيروس كورونا المستجد. تتمثل التحديات الرئيسة خصوصاً فيما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي بصفة غير مسبوقة، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع لمعدلات الفقر واتساع الفوارق الطبقية وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- زيادة معدلات البطالة التي كانت مرتفعةً في معظم الدول العربية حتى قبل الأزمة خاصة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا.
- التحديات التي تواجه نظم التعليم ةالحاجة إلى رفع مستويات جودته كركيزة أساسية للتنمية البشرية وداعم أساسي للوفاء باحتياجات سوق العمل من الوظائف المستقبلية المرتبطة بالتقنيات والابتكار.
- ضعف نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في الكثير من الدول العربية وما يرافق ذلك من ضغط على المنظومة الصحية.

3. جهود استجابة الدول العربية للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا المُستجد

منذ بدء انتشار الفيروس في المنطقة العربية في مارس 2020، اتخذت الدول العربية تدابير وإجراءات كثيرة للحد من انتشاره، تراوحت بين تقييد حركة السكان والإغلاق الكلي أو الجزئي وبين تخفيف القيود والعودة التدريجية إلى الحياة العادية حسب انخفاض الحالات المسجلة. شمل الإغلاق المطارات والمدارس وكل القطاعات الاقتصادية وفرض الحظر وحالات الطوارئ ومنع التنقل إلا لحالات استثنائية قليلة. بالمقابل، تم تشجيع العمل والتمدرس عن بُعد وتخفيف الطاقات الاستيعابية للمدارس ومقرات العمل.

تبعاً لذلك، أدت تلك الإجراءات إلى توقف أو انخفاض كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية، وهو ما انعكس سلباً على الإيرادات والنمو الاقتصادي. للتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه التدابير، تم تبني خطط وحزم تحفيزية مالية وتسهيلات نقدية غير مسبوقة.

تعددت الإجراءات واختلفت أنواع الحزم التحفيزية وحجمها حسب حجم الاقتصاد والحيز المالي لكل دولة، وأخذت أشكالاً تتراوح بين التحويلات المالية المباشرة للأسر والقطاعات المتضررة كالشركات المتوسطة والصغيرة، وتأجيل سداد بعض الضرائب والرسوم، مثل تأجيل الإقرار والسداد للضرائب على الأفراد والشركات، أو تقليص دفع الضرائب أو إلغاء دفعها بالكامل في فترات الإغلاق أو تأجيل دفعها، إضافة إلى الإعفاء من غرامات التأخير وإعفاءات وتسهيلات أخرى ضمن التدابير المالية.

كما لجأت البنوك المركزية إلى التدابير النقدية بهدف توفير السيولة للاقتصاد وتخفيف قيود قروض الأفراد والمنشآت خاصةً منها الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الإجراءات منها، ترحيل دفعات القروض المصرفية، والتخفيض التدريجي لنسبة متطلبات الاحتياطي القانوني، وكذلك التدرج في خفض معدلات الفائدة الرئيسة، إضافةً إلى تخفيف نسب الملاءة المالية والسيولة للبنوك لتشجيعها على التوسع في منح الائتمان اللازم لدعم التعافي الاقتصادي.

كما تم اتخاذ إجراءات مهمة لفائدة القطاع المالي والمصرفي حيث سُمح للبنوك بتمديد مدفوعات بعض القروض دون الحاجة إلى مخصصات مقابلها. كما لجأت بعض الدول إلى تدابير أخرى يمكن تصنيفها ضمن سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات، كتقييد استيراد بعض السلع من أجل خفض فاتورة الاستيراد أو السحب من الاحتياطيات الرسمية. يلخص الإطار رقم (2) هذه الإجراءات، من واقع إجابات بعض الدول العربية على الاستبيان، حسب طبيعة الإجراءات التي يمكن تقسيمها إلى:

1. الحزم المالية التحفيزية.
2. تأجيل المستحقات عن الأفراد والشركات.
3. تسهيلات السياسة النقدية لتحرير السيولة ودعم المصارف.

4. أولويات الإصلاح في الدول العربية

يمكن أن تدفع الأزمة إلى إعادة ترتيب الأولويات والانطلاق نحو تسريع التحولات الهيكلية التي تخدم النمو الشامل والمستدام. يتعزز هذا الأخير بالإصلاحات المتوسطة والطويلة الأجل التي تخدم ريادة الأعمال وتشجع البحث والتطوير، والاستثمار في التعليم للرفع من تنافسية وجودة رأس المال البشري، من بين عوامل أخرى. علاوةً على ضرورة أن تخدم الإصلاحات المستقبلية التنميةَ المجتمعية العادلة ومحاربةَ الفوارق التي اتضح اتساعها مع الأزمة الحالية، وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية وفقاً لذلك.

من هذا المنطلق، ينبغي أن تتسم الإصلاحات الاقتصادية في ظل الأزمة، بنوعٍ من الاستدامة لدرء المخاطر المستقبلية وبناء المناعة الاقتصادية على المدى الطويل. كما يمكن أن تشكل الأزمة طريقاً ومنعطفاً للمضي قدماً بتنفيذ إصلاحات جديدة تتماشى والاتجاهات الاقتصادية والتقنية للاندماج في الاقتصادات العالمية. فيما يلي، نقدم قائمة بأولويات الإصلاحات في الدول العربية انطلاقاً من واقع الإجابات على الاستبيان من جهة، وكذلك انطلاقاً مما تفرضه متطلبات اندماج الدول العربية ضمن محيطها الإقليمي والدولي والذي يفرض عليها تقوية تنافسية اقتصاداتها وبناء التنمية الشاملة والمستدامة.

1.4. أولويات الإصلاح في مجال المالية العامة

للتخفيف من الأثر الاقتصادي لوباء فيروس كورونا، تبنت الحكومات العربية كغيرها من دول العالم برامج دعم طموحة لكل من الأسر والشركات. أغلب الحزم التحفيزية وبرامج الإنقاذ الاقتصادي مُولت عن طريق السندات الحكومية، في ظل انحسار الحيز المالي لأغلب الدول العربية. من شأن هذه البرامج أن تزيد من أعباء المالية العامة نتيجة انعكاسها على الميزانية العامة والدين العام خاصةً في ظل تراجع الإيرادات الضريبية، خصوصاً في الدول التي تعتمد كثيراً على عائدات الضرائب.

الإطار (2)
جهود استجابة الدول العربية لتداعيات جائحة كوفيد-19

1. الحزم المالية: في المجمل قدرت حزم التحفيز المالية حتى نهاية عام 2020 بحوالي 235 مليار دولار أمريكي[10]. ونظراً لامتداد آثار الجائحة على العام 2021، تم تمديد حزم التحفيز المالية في العديد من الدول العربية لتمتد لنهاية يونيو من عام 2021، وبعضها إلى نهاية عام 2021، حيث قُدرت الحزم المالية إلى نهاية شهر مارس من عام 2021 بحوالي 281 مليار دولار[11]. كما تباينت هذه الحزم التحفيزية من حيث قيمتها ونسبتها إلى الناتج حسب الحيز المالي لكل دولة ومدى الأثر الذي أحدثته الجائحة. على سبيل المثال[12]، تم تخصيص 256 مليار درهم في **الإمارات** لدعم الأنشطة الاقتصادية المتضررة من الجائحة من خلال خطة الدعم الاقتصادي الشامل التي أطلقها المصرف المركزي خلال الربع الثاني من عام 2020 بما يشمل إجراءات متنوعة لدعم القطاع المالي والمصرفي والشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاعات السياحة والتجارة وغيرها من القطاعات المتضررة.

وفي **السعودية**، تجاوزت مخصصات الحزم التحفيزية مبلغ 238 مليار ريال سعودي شملت نحو 164 مبادرة لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص وتوفير السيولة اللازمة لدعمه خلال الأزمة متمثلة في إعفاء أو تأجيل بعض المستحقات الحكومية، إلى جانب إعلان الحكومة تحمل 60 في المائة من مستحقات العاملين المواطنين في القطاع الخاص. كما تضمنت أيضاً برنامجاً بقيمة 50 مليار ريال يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه، وتعزيز سيولة القطاع المصرفي بنحو 50 مليار ريال أخرى. في سورية، تم العمل على تخصيص منحة التعطل للمهن الأكثر تضرراً، وإلزام أرباب العمل في القطاع الخاص على دفع أجور العاملين خلال فترة الجائحة. في **العراق**، بلغ مجموع الأموال المرصودة خلال بداية الأزمة في مارس 2020 ما قيمته 44 مليار دينار عراقي. في **عُمان**، تم توفير مبلغ 8 مليار ريال عماني. في قطر، تم دعم القطاع الخاص المحلي بمحفزات اقتصادية ومالية بقيمة 75 مليار ريال.

كما خصصت **فلسطين** نحو 830 مليون دولار أمريكي لدعم المنشآت الصغيرة لاستئناف نشاطها خلال الجائحة والموقوفين عن العمل والتحويلات الاجتماعية وإعانات البطالة. وتكفلت **الكويت** برواتب المواطنين في القطاع الخاص من خلال ضمان وزيادة الدعم المخصص لهم. وفي **لبنان**، تمت الاستفادة من صندوق أوكسيجين لجمع 750 مليون دولار إلى جانب 286 مليون دولار من قرضي البنك الدولي لتمويل الدعم للأسر والقطاعات المتضررة من الجائحة حيث تم صرف 400 ألف ليرة لكل أسرة محتاجة. وفي **المغرب**، تم تمويل الحزم من خلال مصادر متنوعة كإحداث صندوق لمكافحة الجائحة بتبرعات فاقت 35 مليار درهم وسحب ما يعادل 2.15 مليار من حقوق السحب الخاصة من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي. وفي **مصر**، تم تخصيص 100 مليار جنيه بموازنتي العامين الماليين 2020/2019 و2021/2020 لدعم الخطة الشاملة لمكافحة جائحة فيروس كورونا وتخفيف العبء المالي على الصناعات المتضررة والمواطنين الأكثر عرضةً من خلال دعم العمالة غير المنتظمة بمبلغ شهري 500 جنيه للعامل، كما تمت زيادة حجم برامج التحويلات الاجتماعية النقدية المشروطة لتغطي أكثر من 3,6 مليون أسرة.

2. تأجيل المستحقات عن الأفراد والشركات: شملت الحوافز برامج متنوعة تهدف إلى دعم القطاعات والأفراد المتضررين من الجائحة من خلال تأجيل مستحقات القروض وتقديم بعض الإعفاءات وتأجيل دفع الضرائب وغيرها. على سبيل المثال، تم في **السعودية** إطلاق برامج لتسهيلات تمويل القطاع الخاص عن طريق تأجيل الدفعات، وتمويل الإقراض، ودعم ضمانات التمويل، ودعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية، وترتيبات لسداد التمويل للمنشآت المتأثرة. كما حرصت **سورية** على توظيف موارد النقد الأجنبي لاستمرارية تأمين المواد الغذائية والدوائية والصحية خاصةً، وسُمح للمصارف بتأجيل الأقساط النقدية لكافة العملاء المتضررين لمدة ثلاثة أشهر دون عمولات. في **العراق**، تم تأجيل الأقساط المترتبة عن القروض الممولة من البنك المركزي لفائدة المستفيدين من المبادرات الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر، إضافةً إلى تأجيل سداد قروض الأفراد لمدة ثلاثة أشهر، وإعادة جدولة قروض أخرى، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات المتضررة، وتخفيض تكلفة الاقتراض. وفي **عُمان**، تم تأجيل سداد أقساط وفوائد المقترضين المتأثرين بتداعيات الأزمة، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لفترة ستة أشهر تم تمديدها ستة أخرى لغاية 31 مارس 2021.

وفي **قطر**، تمت الإعفاءات الجمركية للسلع والبضائع الغذائية والطبية، وزيادة استثمارات الأموال الحكومية في سوق الأسهم بمقدار 10 مليار ريال، كما تم تخصيص ضمانات للبنوك المحلية بما قيمته 3 مليارات ريال قطري ضمن حزمة الدعم لمنح القروض الميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات. وفي **فلسطين**، تم تأجيل أقساط القروض الشهرية لكافة المقترضين للأربعة أشهر الأولى من الجائحة، وتمديد تأجيل الأقساط للفئات والقطاعات المتضررة حتى نهاية العام 2020، وإلغاء عمولة الشيكات المعادة وتعليق تصنيف المشاريع المتضررة على أساسها. كما منحت **الكويت** قروضاً ميسرةً للمؤسسات المتضررة من تعطيل أنشطتها، تتحمل الدولة أعباء فوائدها كاملةً في السنتين الأولى والثانية، و90 في المائة في السنة الثالثة و80 في المائة بدءً من السنة الرابعة، وتأجيل سداد القروض واستحقاقات الشركات المالية لمدة 6 أشهر. وفي **لبنان**، بادرت الحكومة بتمديد جميع المهل المتعلقة بدفع الضرائب وفواتير الخدمات والرسوم لكل القطاعات الإنتاجية، والإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب على المعدات الطبية والمخبرية المستخدمة لمواجهة الجائحة، وتمديد الاشتراكات الشهرية المستحقة لمدة ستة أشهر. كما شملت الحزم التحفيزية أيضاً قروضاً ميسرةً في إطار إعادة إعمار مرفأ بيروت، والسماح للبنوك بتقديم قروض استثنائية لمدة خمس سنوات بسعر فائدة صفري للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية وغير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم نتيجة انقطاع نشاطهم الاقتصادي بسبب الجائحة.

كما تم في **ليبيا**، إصدار تعليمات بإعفاء الممولين الخاضعين لأحكام قانون ضرائب الدخل من غرامات التأخير والمنتفعين بالعقارات التجارية المملوكة للدولة من أداء حق الانتفاع. وفي **المغرب**، تم خلال فترة الإغلاق، صرف منح شهرية بمبلغ 2000 درهم لفائدة المستفيدين من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوقفين مؤقتاً أو نهائياً عن العمل، وتعويضات شهرية تتراوح بين 800 و1200 درهم لكل الأسر

(10) المصدر: هبة عبد المنعم، 2020، "حيز السياسات المتاح لدعم التعافي في الدول العربية"، موجز سياسات، العدد 16، صندوق النقد العربي.

(11) المصدر: البنوك المركزية ووزارات المالية العربية.

(12) استناداً إلى بيانات الإجابات على استبيان "أولويات الإصلاح في ظل جائحة كورونا المستجد"، يناير 2021، صندوق النقد العربي.

غير المستفيدين من برامج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما تم الإعفاء من مستحقات إيجار المحلات التابعة للدولة، ومن ضريبة الدخل عن كل تعويض تكميلي صُرف لفائدة المستفيدين من برامج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مشغليهم في حدود 50 في المائة من الراتب الشهري الصافي المتوسط. كما تم تأجيل سداد القروض البنكية المتعلقة بقروض الإيجار لفائدة كافة الشركات والأسر التي تواجه صعوبات مادية بسبب الأزمة وتكفل الدولة والقطاع البنكي بكافة فوائد الأسر التي تمت إعادة جدولة قروضها. كما تم إرساء آليات تغطي 95 في المائة من التمويلات المقدمة للشركات التي تواجه صعوبات، وقروض لدعم تعافي النشاط الاقتصادي تُمنح لفائدة الشركات الصغيرة والتجار والصناع التقليديين، وضمان بنسب تتراوح ما بين 80 إلى 90 في المائة من القروض الممنوحة لاستئناف نشاط الشركات التي يفوق رقم معاملاتها 10 ملايين درهم.

3. تسهيلات السياسة النقدية لتحرير السيولة ودعم المصارف: كما ركزت تدخلات السياسات النقدية على تبني مجموعة من الأدوات لدعم وتحرير السيولة من خلال التخفيض التدريجي لسعر الفائدة، وخفض متطلبات الائتمان والاحتياطي الإلزامي، وغيرها. في هذا الإطار، لجأت الدول العربية إلى إطلاق برامج عديدة حيث لجأت **الإمارات** إلى استحداث إطار جديد للعمليات النقدية بالدرهم وقدمت من خلاله تسهيلات إيداع جديدة تسمى "تسهيلات الإيداع لليلة واحدة"، لتحل محل إصدار شهادات الإيداع لفترة استحقاق أسبوع واحد، وتدعم البنوك في إدارة سيولتها اليومية بشكل استباقي. كما تم طرح نظام جديد بشأن الاحتياطي الإلزامي للمنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع، أصبح بموجبه الاحتفاظ بأرصدة الاحتياطي الالزامي أكثر مرونة (من 7 إلى 14 يوماً)، وذلك لتوفير حافز للبنوك العاملة في الدولة على إدارة السيولة المتوفرة لديها، بطريقة أكثر مرونة وفعالية من خلال الاستفادة من الآلية الجديدة لحساب معدل الاحتياطي الالزامي. بالنسبة **للعراق**، تم تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي بنقطتين مئويتين على الودائع الجارية لمدة 6 أشهر وخصم حوالات الخزينة بما يقارب من 4.3 تريليون دينار خلال عام 2020، لسد عجز الموازنة الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وتأثيرات الجائحة، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية بالدينار من 15 إلى 13 في المائة، لتوفير سيولة القطاع المصرفي، وغيرها من التدابير.

وفي **عُمان**، شملت الإجراءات التحفيزية تخفيض متطلبات رأس المال الوقائي من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة ورفع نسبة التسليف من 87.5 في المائة إلى 92.5 في المائة وخفض أسعار الفائدة على التسهيلات القائمة للبنك المركزي العُماني للإقراض والخصم وإعادة الخصم ومبادلة العملات الأجنبية. كما تم توجيه البنوك لتخفيض الرسوم على الخدمات المصرفية وعدم فرض أي رسوم جديدة خلال عام 2020. بالنسبة **للكويت**، قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم في 4 مارس 2020 بواقع ربع نقطة مئوية، تبع ذلك تخفيض آخر في 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة ليصل إلى 1.5 في المائة وهو أدنى مستوى لسعر الخصم في تاريخ البنك المركزي. كذلك، تخفيض متطلبات كفاية رأس المال بنسبة 5.2 بالمائة، وتخفيف وزن مخاطر الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 75 في المائة إلى 25 في المائة.

في **ليبيا**، أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليمات إلى المصارف التجارية بضرورة توفير السيولة اللازمة بالفروع والوكالات خصوصاً، التي لا تتوفر بها آلات السحب، وزيادة أرصدة آلات السحب الآلي، وزيادة سقف السحب اليومي للبطاقات وصيانة آلات السحب المتوقفة وزيادة نقاط البيع والخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهواتف.

وفي **المغرب**، تم تخفيض سعر الفائدة الرئيس بحوالي 75 نقطة أساس والتخفيف من شروط تمويل فائدة المصارف وجمعيات القروض الصغيرة عن طريق توسيع لائحة الأصول المقبول كضمان لعمليات التمويل وتفعيل كافة أدوات إعادة التمويل المتاحة، إضافةً إلى تيسير شروط إعادة تمويل البنوك ضمن برنامج الدعم المخصص لتمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. كذلك، تم السماح للبنوك بإمكانية تجاوز الحد الأدنى لمعامل السيولة وتخفيض نسبة كفاية رأس المال، بواقع 50 نقطة أساس، إضافةً إلى إرجاء مخصصات القروض المعلقة مؤقتاً وغيرها من التسهيلات. وفي **اليمن**، قام البنك المركزي بتوجيه إدارات البنوك نحو إعداد خطط طارئة تتضمن تعزيز تفعيل الخدمات الالكترونية المرخصة وتوجيه عمليات السحب الآلية للحد من استخدام العملة الورقية وتجنب التزاحم داخل فروع المصارف والنظر في التسهيلات والتمويلات الممنوحة للعملاء.

بالموازاة مع ذلك، انخفضت أسعار النفط بشكل ملموس بسبب الركود الاقتصادي وتراجع استهلاك الطاقة الأحفورية، وهو ما نتج عنه تقلص الإيرادات النفطية في الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط. من هذا المنطلق، يعتبر إصلاح المالية العامة، في ظل ارتفاع الدين العام وتراجع الموارد الضريبية المرتبطة بالقطاعات المتضررة والتي يمكن أن تأخذ وقتاً أطول للتعافي، أولويةً قصوى. بالرجوع إلى أولويات الدول في مجال إصلاح المالية العامة (ملحق 3/10)، أجمعت أغلب الردود على أهمية تحقيق الانضباط المالي بما يستلمه هذا الأمر من ضرورة تبني إصلاحات متنوعة بدءً بحوكمة المؤسسات المالية، ووضع قواعد ومستهدفات مالية، ومواصلة إصلاح جانب الإيرادات خاصة الضريبية منها، وترشيد الإنفاق العام من خلال إصلاح أنظمة الدعم الحكومية واحتواء فاتورة الأجور عن طريق إصلاح أنظمة الخدمة المدنية. كما أظهرت الأزمة الحالية أيضاً ضرورة تقوية شبكات الأمان الاجتماعي. كما ساهمت الأزمة في تسريع تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية لتوفير التمويل للحكومات لتغطية العجوزات في الموازنات العامة، واستئناف إنشاء وتطوير مكاتب الدين العام في عدد من الدول العربية لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الإصلاحات الضريبية

من شأن الإصلاحات الضريبية، أن توفر حيزاً مالياً مهماً لدعم التعافي من أزمة فيروس كورونا. تأتي مبررات الإصلاح الضريبي في ظل تواضع كفاءة الأنظمة الضريبية وتفاوتها بين الدول العربية، وتباين الهياكل الضريبية (الإطار 3). يتيح تحليل الجهد الفعلي والطاقة الضريبية للدول العربية تحديد أولويات الإصلاح لزيادة السعة والجهد الضريبيين. فبالنسبة للدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة نسبياً، تتميز الهياكل الضريبية بتنوع كبير نسبياً مقارنةً بالدول العربية المصدرة للنفط. لذا فإن أولوية الإصلاح قد توجه نحو إصلاح الكفاءة الفنية، في حين يمكن التركيز على تغيير السياسات الضريبية كأولوية بالنسبة للدول لمجموعة الدول المصدرة للنفط. ويمكن توسيع القاعدة الضريبية من خلال، إصلاح كفاءة الجهاز الإداري والفني المكلف بالتحصيل الضريبي وتوسيع إمكانياته وتنويع الهيكل الضريبي وتصحيح اختلالاته. يتيح إصلاح كفاءة النظام الضريبي تغطية أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة، وبالتالي محاربة التهرب الضريبي. في هذا الجانب، يمكن أن تلعب رقمنة الأجهزة الضريبية وربطها آلياً مع شبكات معلومات وأجهزة الدولة دوراً مهماً في تحديد الوعاء الضريبي بدقة والوصول لأكبر عدد من الأفراد والشركات. أما فيما يخص تنويع الهيكل الضريبي فيتأتى ذلك من خلال فرض حزمة ضرائب متنوعة خاصةً في الدول التي تنخفض فيها مستويات التنويع الضريبي.

كما تظل الإصلاحات الضريبية متواصلة في باقي الدول العربية ذات الأنظمة الضريبية المتنوعة، بغية تعزيز الإيرادات وتحقيق الكفاءة والعدالة الضريبية. كما من شأن الإصلاحات الضريبية أن تخفف من الصدمات المستقبلية على المالية العامة والحيز المالي من خلال عمل المثبتات التلقائية (Automatic stabilizers) التي تعمل بمثابة أداة لكبح التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دون الحاجة لإجراء تشريعي واضح من قبل الحكومة[13]. فالمثبتات التلقائية هي عوامل لأنظمة الضرائب والتحويلات الحكومية التي تحد من وتيرة الاقتصاد في فترات التوسع وتحفزه في حالات الركود، دون تدخل مباشر من صانعي السياسات.

فمثلاً، يعتبر ارتفاع الإنفاق على العاطلين نتيجة ارتفاع معدلات البطالة أثناء الأزمات، وانخفاض الضرائب المباشرة المصاحبة لانخفاض الأجور، أمثلة على عوامل الاستقرار التلقائية التي تدعم مداخيل الأفراد تلقائياً وبالتالي استهلاكهم. بهذه الآليات، تعمل المثبتات التلقائية على استقرار الاقتصاد طوال دورة الأعمال من خلال التعديلات التلقائية في الإنفاق الحكومي والإيرادات الناتجة عن القوانين والتشريعات القائمة دون الحاجة لتشريعات جديدة تستهلك عادة وقت لإقرارها واعتمادها. لذلك، فبقدر ما توفرت مثبتات مالية تلقائية فعالة، بقدر ما قلت الحاجة إلى تغييرات تشريعية لتعديل سياسات الإنفاق والإيرادات الحكومية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. علاوةً على أن المثبتات المالية التلقائية مؤقتة وليس لها أي تأثير على التوازن المالي الهيكلي، ومن شأن زيادة عملها أن يساعد في حدوث استجابات الميزانية لدورات العمل بشكل أسرع، وأفضل وأكثر مرونة.

- تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي

يمكن تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال ترشيد الإنفاق على البنود المكونة له. تعتبر فاتورة المصروفات الجارية خاصةً الأجور والمرتبات من أهم مكونات الإنفاق الحكومي التي يجب احتواؤها حيث تشكل أكثر من 80 في المائة من إجمالي الإنفاق في مجموعة الدول العربية وعرفت ارتفاعاً خلال الجائحة في سنة 2020 في مقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي (شكل رقم 4) الذي يعتبر محفزاً للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف.

(13) McKay A. and Ricardo R. (2013). "The Role of Automatic Stabilizers in the US Business Cycle." Econometrica 84(1): 141-194.

الشكل (4): هيكل الإنفاق في الدول العربية (2019- 2020)

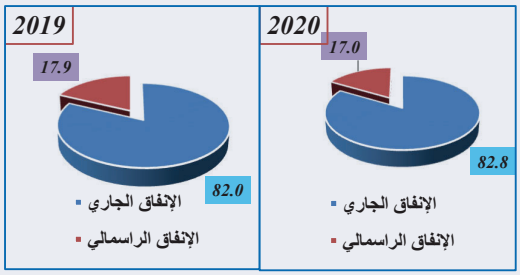

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2021)، صندوق النقد العربي.

يتأتى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال إصلاحات أنظمة الخدمة المدنية التي باشرتها العديد من الدول في العقدين الماضيين، تلك الإصلاحات التي أصبحت أكثر إلحاحاً مع ارتفاع بنود الإنفاق الجاري خلال الأزمة وتراجع الاستثمار الرأسمالي مما يشكل تحدياً لأوضاع استدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل. إذ رغم ضيق الحيز المالي، فلا يجب أن تغفل الإصلاحات في ظل الأزمة الحالية عن السياسات التي تهدف إلى الرفع من حصة الاستثمار الرأسمالي المنتج خاصةً في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية القادرة على توفير بيئة اقتصادية محفزة للنمو الاقتصادي. يجد ذلك سنداً بالنظر إلى أن تأكيد عدد من الدراسات على أن المضاعفات المالية عادة ما تكون أعلى قيمةً أثناء فترات الركود الاقتصادي من مثيلاتها في فترات الرخاء. على نفس المنوال، أثبتت دراسة لصندوق النقد العربي كذلك أن المضاعفات المالية في الدول المصدرة للنفط تكون أعلى قيمة أثناء فترات انخفاض سعر النفط [14]. لذا، يُمكن للدول المصدرة للنفط استغلال حيزها المالي لمزيدٍ من الإنفاق الرأسمالي خاصةً أثناء فترات الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط.

- مواصلة إصلاح منظومة الدعم وتقوية الحماية الاجتماعية

تعد إصلاحات نظم الدعم من بين الأولويات التي عززت الجائحة أهميتها في ظل تراجع الموارد المالية الحكومية. تركز هذه الإصلاحات خاصةً على إلغاء الدعم على إنتاج واستهلاك الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري في الدول المصدرة للنفط التي تضررت موازناتها جراء تقلبات أسعار النفط أو الدول المستوردة للنفط.

في هذا الإطار، أكدت السعودية أولوية مواصلة إصلاحات التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة، وتتجه قطر لإصلاحات تحرير الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار الطاقة. كما أكدت عُمان، أهمية التدرج في رفع دعم الكهرباء والماء من القطاع الخاص والأفراد، وتوجيه الدعم إلى الأسر ذات الدخل المحدود. كما سيساعد إصلاح الدعم على كفاءة وترشيد استخدام الطاقة تماشياً مع الأولويات العالمية للحد من آثار التقلبات المناخية.

من شأن إصلاحات نظم الدعم تحرير مزيدٍ من الإيرادات تنعش الحيز المالي للدول وتدعم العدالة الاجتماعية ويمكن استخدامها في تقوية شبكات الحماية الاجتماعية التي أكدت الجائحة أهميتها لتقليل آثارها المجتمعية من حيث الفقر والبطالة والرعاية الصحية.

يغطي مفهوم الحماية الاجتماعية مجالات وخدمات عديدة كالرعاية الصحية، والتأمين الاجتماعي، والتخفيف من الفقر، وتقديم إعانات عن العطالة وغيرها. ورغم الجهود التي بذلتها الدول العربية في الارتقاء بشبكات الحماية الاجتماعية في العقود الماضية[15]، إلا أن جائحة فيروس المستجد كشفت مواطن الهشاشة خاصةً في الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

كما أن الآثار الاجتماعية التي زادت من تحديات التشغيل وهبوط القدرة الشرائية لمحدودي الدخل جعلت من تقوية الحماية الاجتماعية أولوية قصوى. في هذا الإطار، أطلقت المغرب ورشاً للحماية الاجتماعية يشمل أكثر من 22 مليون مواطن ويمتد على مراحل خلال الفترة (2021-2025) (التفاصيل في الإطار رقم 4).

---

[14] Bentour El Mostafa (2020). "Government expenditure multipliers under oil price swings". *AMF Economic Studies*. Abu Dhabi : Arab Monetary Fund, 39 p.

[15] صندوق النقد العربي، (2019)، "إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، تقرير نافذة على طريق الإصلاح، الإصدار 2.

الإطار (3)
مبررات الإصلاحات الضريبية في الدول العربية

تعتبر الضرائب أداةً فاعلةً وذات تأثير كبير على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وعدم المساواة. تجد الإصلاحات الضريبية مبرراً وسنداً قوياً خاصةً بالنظر إلى البيانات الإحصائية للدول العربية، التي تظهر من خلال توزيع الإيرادات الضريبية، هيمنة الضرائب غير المباشرة خاصةً ضرائب السلع والخدمات على مجمل الضرائب في الدول العربية التي لا تعتمد على النفط وارتفاع نسبة ضرائب الدخل والأرباح خاصة في الدول المصدرة للنفط. بالإضافة إلى ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب على التجارة الخارجية والضرائب الأخرى على هيكل الإيرادات الضريبية في دول أخرى. توفر هذه التركيبة المتباينة للهياكل الضريبية في الدول العربية، وإن أملتها الخصائص الاقتصادية لكل بلد في غالب الأحيان، فرصاً متنوعة ومساراتٍ للإصلاح الضريبي، بهدف تنويع الهياكل الضريبية مما يساهم في توسيع السعة الضريبية وتحصيل المزيد من الإيرادات.

من جانب آخر، تشير الدراسات إلى تباين السعة الضريبية بين الدول العربية وتواضعها حيث بلغت في المتوسط حوالي 13.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، موزعة بين حوالي 9 في المائة للدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط وحوالي 23 في المائة للدول العربية الأخرى. كما تشير البيانات إلى ضعف التحصيل الضريبي، مما يترجم إلى تواضع الجهد الضريبي خاصة في الدول العربية المعتمدة أساساً على النفط. وارتباطاً بهذا، قُدرت كفاءة التحصيل بكونها متواضعة، بلغت في المتوسط 54 في المائة، موزعة بين متوسط الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 41 في المائة مقابل 65 في المائة في الدول العربية الأخرى.

الشكل (3)
توزيع الإيرادات الضريبية والجهد الضريبي في الدول العربية

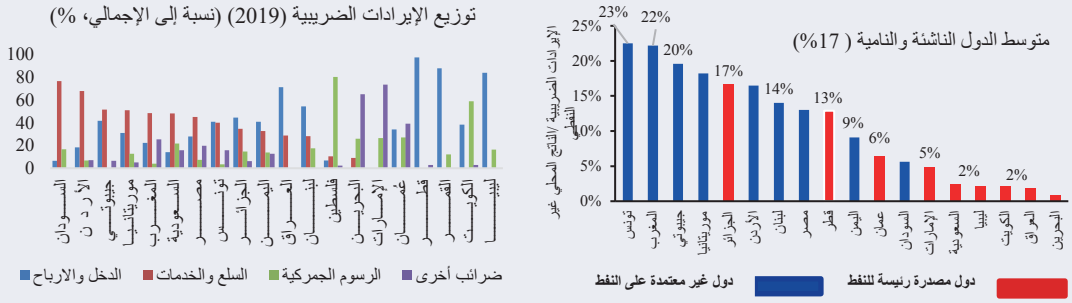

من ناحية أخرى، عرفت الدول العربية تحولات اقتصادية وهيكلية عميقة لعبت فيها قطاعات أساسية، كالنفط والغاز والتجارة الدولية والخدمات المالية والتأمينات وقطاع البناء والتشييد وأنشطة أخرى مرتبطة بتقنيات المعلومات، دوراً هاماً نتج عنه زيادة في دخل الفرد وتنويع في الأنشطة الاقتصادية مما رفع من حجم الإيرادات الضريبية المُمكنة (السعة الضريبية) في الدول العربية. لكن رغم ارتفاع الإيرادات المُمكنة (المتوقعة) عبر السنوات، ظل الجهد الضريبي الفعلي مستقرا نسبياً حول نسبة 10 في المائة لمتوسط الدول العربية مع ميل لانخفاض طفيف في العقدين الأخيرين. نتج عن ذلك هبوط في الكفاءة التقنية التي شهدت انحداراً قوياً من نسبة عالية بحدود 80 في المائة في بداية التسعينيات إلى حوالي نصف هذه القيمة في السنوات الخمس الأخيرة[16].

بالموازاة، رافق توسع الأنشطة الاقتصادية نشاط في الاقتصاد غير المنظم لا تخضع شرائح كبيرة من المؤسسات العاملة به إلى ضرائب الدخل والأرباح بما يعني فرصا ضائعة لتحصيل المزيد من الإيرادات الضريبية. لذلك، من شأن توسيع نطاق الإصلاحات الضريبية لتشمل هذا القطاع أن يساهم في توسيع الوعاء الضريبي عبر الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة وإحصائها وإخضاعها للتشريعات الضريبية. كما نتجت تحديات كبيرة عن ظهور أنشطة التجارة الإلكترونية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي وتوسع مجالاته خاصةً على مستوى مواكبة هذه الأنشطة بالتشريعات الكافية في مجال الضرائب، مما يستوجب ضرورة تسريع التشريعات الضريبية ورقمنة تحصيل المداخيل الضريبية المرتبطة بهذه الأنشطة. كل هذه الحقائق تبرر أولوية الإصلاح الضريبي في الدول العربية أكثر من أي وقت مضى.

يستلزم تنويع الهيكل الضريبي استحداث حزمة ضرائب متنوعة. غير أن في كل نوع من الضرائب يمكن أن تتعدد الشرائح الخاضعة للضريبة وتعدد معدلاتها. فمثلاً، تُحدد الشرائح بالنسبة لضرائب الدخل والأجور وأرباح الشركات بهدف تحقيق نوع من العدالة الضريبية بين فئات المجتمع خاصة. لكن تعدد المعدلات الضريبية قد ينتج عنه ارتفاع التكاليف المالية للنفقات الضريبية نتيجة زيادة الموارد المطلوبة لتغطية نفقات الجهاز الفني والموارد البشرية المكلفة بتحصيل الضرائب وكذلك النظم التقنية المستخدمة في ذلك. كما أن محدودية تصاعدية النظم الضريبية في بعض الأحيان يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى كفاءة التحصيل الضريبي وضعف مستوى العدالة الضريبية. لذا، فإن أي إصلاح ضريبي، يجب أن يراعي تكلفة أي سياسة ومقارنتها بالأهداف من ورائها. لذلك، فإن الإصلاحات الضريبية يجب أن تركز من جهة على اتجاه تبسيط المعدلات الضريبية وعددها خاصة حينما يتعلق الأمر بضرائب السلع والخدمات لتقليل تكلفة التحصيل الضريبي، كما يجب أن تستهدف من جهة أخرى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحديد شرائح ضرائب الدخل والأرباح أخذاً في الاعتبار توزيع الدخل في المجتمع وقدرة الأفراد على الدفع. كما يجب ألا تغفل الإصلاحات الضريبية أيضاً ترشيد مستويات المعدلات الضريبية لتفرض في حدود عقلانية ومدروسة، تفادياً لخلق تشوهات اقتصادية تنتج عنه سلوكيات في اتجاه التهرب الضريبي وانخفاض الإنتاجية.

[16] صندوق النقد العربي، 2020، "الإصلاحات الضريبية في الدول العربية"، تقرير نافذة على طريق الإصلاح، الإصدار الثالث.

الإطار (4)
مشروع تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب

يشكل تنفيذ مشروع الحماية الاجتماعية واسع النطاق نقطة انطلاق لتحقيق التطلعات المجتمعية في المغرب، حيث يستجيب المشروع لتحدي تعميم الحماية الاجتماعية، ورافعة لإدماج القطاع غير الرسمي في النسيج الاقتصادي الوطني، بما يضمن حماية الطبقة العاملة وحقوقها، فضلاً عن كونه نقطة تحول حاسمة على طريق تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمكانية. سيتم التنفيذ الأمثل لهذا الإصلاح وفق جدول زمني محدد الأهداف كالتالي:

- أولاً: تعميم التأمين الصحي الإجباري الأساسي خلال عامي 2021 و2022، حيث سيتم توسيع قاعدة المستفيدين من هذا التأمين لتشمل الفئات الضعيفة المستفيدة من برنامج المساعدة الطبية "راميد" وفئة المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة والأشخاص الذين لا يتقاضون رواتب والذين يمارسون نشاطاً حراً، بحيث يستفيد 22 مليون شخص إضافي من هذا التأمين، الذي تغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.
- ثانياً، تعميم علاوات الأسر خلال عامي 2023 و2024 للسماح للأسر التي لا تستفيد من هذه المخصصات بالحصول على مزايا تغطي المخاطر المرتبطة بالطفولة.
- ثالثاً: توسيع قاعدة أعضاء نظم المعاشات التقاعدية في عام 2025 لتشمل الأشخاص الذين يعملون ولا يتلقون أي معاش، من خلال تنفيذ نظام التقاعد الخاص بفئات المهنيين والعاملين لحسابهم الخاص والأشخاص الذين لا يتقاضون رواتب والذين يمارسون المهن الحرة لتشمل جميع هذه الفئات.
- رابعاً: تعميم التعويض عن فقدان الوظيفة في عام 2025 ليشمل أي شخص يمارس وظيفة مستقرة من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا البدل وتوسيع قاعدة المستفيدين.

يتطلب تمويل تنفيذ وإدارة برامج هذا الإصلاح بحلول عام 2025، تخصيص مبلغ سنوي إجمالي قدره 51 مليار درهم (حوالي 5.5 مليار دولار)، منها 23 مليار درهم ممولة من الميزانية العامة للدولة. كما يتطلب تنفيذ هذا الإصلاح تعديلَ مجموعةٍ من القوانين واللوائح القائمة، وتطوير نصوص جديدة، وإطلاق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تتعلق بالارتقاء بالنظام الصحي وإصلاح نظام التعويضات لمعالجة الاختلالات في استهداف الفئات المؤهلة للمساعدة، إلى جانب تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. كما يتطلب ذلك أيضا تطوير وتحديث أساليب الإدارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحوكمة هيئات الضمان الاجتماعي، بهدف إنشاء هيئة موحدة للتنسيق والإشراف على أنظمة الحماية الاجتماعية. كما أن تعميم التغطية الطبية يتطلب معالجة مجموعة من التحديات التي تتعلق بشكل خاص بانخفاض معدل الإشراف الطبي والعجز الكبير في الموارد البشرية وعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي.

لذلك، سيتم اعتماد التدابير المصاحبة التي تهدف إلى تكثيف برامج التدريب وتعزيز المهارات الطبية للمهنيين الصحيين حتى يتمكنوا من تلبية الطلب الذي سيزداد بوتيرة سريعة مع تنفيذ المشروع، مع تعزيز القدرات الطبية الوطنية، من خلال فتح ممارسة الطب للخبرات الأجنبية، وتشجيع المؤسسات الصحية الدولية على العمل والاستثمار في المغرب، والاستفادة من التجارب الناجحة.

2.4. أولويات الإصلاحات النقدية

لعبت المصارف المركزية دوراً مهماً في الاستجابة لتداعيات الجائحة من خلال العديد من مبادرات وإجراءات السياسة النقدية الاصطلاحية/التقليدية (Conventional) وغير التقليدية (Unconventional). انصبت الأولويات بالأخص على تجاوز تداعيات الأزمة من خلال إصلاحات قصيرة الأجل تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي والمصرفي. لكن الأزمة لم تمنع كذلك من مواصلة الإصلاحات متوسطة أو طويلة الأمد، خاصةً تعزيز ثقافة التعاملات الالكترونية ضمن استراتيجيات الشمول المالي، إضافة إلى العمل على استقرار أسعار صرف العملات الوطنية وأسواق النقد والعمل على تطبيق معايير الرقابة المصرفية الحديثة (ملحق 3/10).

تماشياً مع التحولات نحو اقتصادات متنوعة وأكثر اندماجا في المحيط العالمي، ينبغي تقوية دور القطاع المصرفي وتعزيز تنافسيته بعيداً عن سيطرة المصارف العامة، لتحرير السيولة وتمويل الاقتصاد. إضافةً إلى ذلك، ينبغي إعداد التشريعات المواكبة لتحديات التمويل الأخضر، ودراسة السيناريوهات البديلة أمام التحول الرقمي السريع للعملات الرقمية وما تطرحه من تحدياتٍ أمام البنوك المركزية.

ومن بين الأمثلة على الأولويات في الدول العربية، واصلت **الإمارات** تصميم الركائز الأساسية لإطار مرن للسياسة النقدية، والأدوات التشغيلية ذات الصلة، لتأمين السيولة في كل الحالات التي تمر بها أسواق النقد والمال. كما دشنت **السعودية** نظام المدفوعات الفورية "سريع" لخدمة التحول الرقمي وتسهيل

إجراءات الدفع والتحصيل، وعملت **سورية** على تحسين البيئة التشغيلية لإدارة السياسة النقدية والتركيز على إدارة السيولة المحلية، وتعميق النفاذ المالي لتعبئة الموارد المالية المتاحة وتخصيصها بفعالية. كما تتوجه السياسات النقدية خلال الفترة الحالية والمستقبلية نحو إدارة وضبط سوق النقد الأجنبي، لتحقيق استقرار أسعار الصرف. كما يتم العمل على فرض معايير تتلاءم وطبيعة البيئة الاقتصادية والمالية، مع الحفاظ على السياسات الاحترازية وفق المعايير الدولية بما يضمن استقرار القطاع المالي. فعلى سبيل المثال تم في **العراق**، إعطاء الأولوية لاستكمال تنفيذ مبادرة "الواحد تريليون" التي أُقرت سنة 2015، وتغيير سعر صرف الدينار بغية تنشيط الاقتصاد وحماية المنتج الوطني، والربط مع نظام مقاصة وتسوية المدفوعات العربية (بُنى) واعتماد الدينار العراقي كعملة تسوية فيه. في **عُمان**، تم إعطاء الأولوية خلال فترة جائحة كورونا لتوفير السيولة ودعم القطاعات المتعثرة والحفاظ على استقرار القطاع المالي والمصرفي. بالنسبة **لفلسطين**، تتمثل الأولويات في العديد من الإصلاحات أهمها، خفض درجة المخاطر والتعرض المرتبطة بالقطاع العام، وتعزيز الشمول المالي وتطبيق الاستراتيجية الخاصة بذلك، وتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني والتقنيات المالية وإطلاق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

كما حُددت الأولوية بالنسبة **لقطر** في إدارة وتنبؤ السيولة المصرفية قصيرة الأجل، والمواءمة بين سعر الفائدة الرسمي وسعر الفائدة ما بين البنوك، من خلال إعداد نماذج التنبؤ بالسيولة على أساس شهري، والسعي للتنبؤ بالسيولة على أساسٍ يومي. كما تركز **الكويت** في أولوياتها على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة بهدف تحسين وتطوير الأنشطة المالية، بما في ذلك استحداث منتجات وخدمات متطورة في مجال الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ومتابعة تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 3)، والعمل على تنمية وتطوير رأس المال البشري في القطاع المصرفي. في حين تمثلت الأولوية في **لبنان**، تتمثل الأولويات في إعادة هيكلة القواعد الرأسمالية للمصارف، وتعزيز السيولة، وتأمين وضعية المصارف المراسلة، وإصلاح سوق الصرف الأجنبي. بالنسبة **لليبيا**، تم افتتاح المركز الليبي للمعلومات الائتمانية التابع لمصرف ليبيا المركزي لتحسين وتطوير الخدمات المالية، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، والاستقرار المالي، ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتوحيد واستقرار سعر صرف الدينار الليبي.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، تم في **المغرب** إرساء الإطار التنظيمي المقنن لعمليات فتح الحسابات عن بُعد وتبسيط القواعد الخاصة بها وفقا لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، ووضع جدول زمني جديد فيما يخص التطبيق التدريجي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS9). كما تم وضع النظام القانوني الخاص بتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان طبقاً للمعايير الدولية، نتيجة الأزمة وتزايد المخاطر لدى مؤسسات الائتمان. إضافة إلى وضع النظام القانوني لتسوية القروض المتعثرة بالنظر إلى تزايد نسبتها في ضوء الأزمة، بإنشاء سوق ثانوية للديون المتعثرة وتنظيم أنشطة تحصيلها، مما يُمكّن مؤسسات الائتمان من تحرير حيز إضافي لمنح قروض جديدة للأسر والشركات.

3.4. أولويات الإصلاح في مجال بيئة الأعمال وأسواق العمل وتحديث الإدارة

على غرار الإصلاحات المالية والنقدية، فرضت الأزمة الحالية أيضاً أولوياتٍ على مستوى بيئة الأعمال، لدى الدول العربية خاصةً في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح أسواق العمل وتحديث أنظمة الإدارة العامة (ملحق 3/10).

- أولوية إصلاح بيئة الأعمال

تتمثل هذه الأولويات بالنسبة للدول العربية في الدعم المادي وتسهيلات لخلق مناخٍ سليم لبيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ملحق 3/10). في هذا الصدد،

عملت **الإمارات** على تعديل قانون الإفلاس، وإنشاء إطار تنظيمي لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار إطار تنظيمي للتمويل الجماعي، وتقديم خدمات لتسهيل طلب الائتمان كتخفيض أوزان المخاطر المطبقة وتوسيع تعريفها، وإصدار لائحة فتح حساباتها المصرفية، ودراسة فتح سوق الإمارات العربية المتحدة أمام البنوك الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والنظر في تصميم آلية تسوية المنازعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما عملت **السعودية** على دعم التكاليف التشغيلية لعملاء صندوق التنمية الصناعية السعودي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء صندوق "دعم المشاريع" لتوفير التمويل للمشاريع في القطاعات الصحية والتعليمية والتطوير العقاري، ومبادرة المسار السريع لدعم منشآت قطاعات التغذية والأدوية وغيرها، إضافةً إلى مواصلة برنامج "حوافز التصدير" لتشجيع الشركات السعودية الحالية على دخول أسواق التصدير وتعزيز قدرتها التنافسية وانتشارها عالمياً.

كما عملت **سورية** على استئناف منح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإحداث مصارف التمويل الأصغر لذلك. كما واصل **العراق** التنسيق والحوار مع المنظمات الدولية من أجل الاستفادة من عروض التمويل وضمان القروض الممنوحة لتمويل المشاريع والتمويل الأصغر. من جهتها، عملت **عُمان** على إصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي، والتخصيص، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصدار قانون الإفلاس، وتعزيز آليات إعادة هيكلة الشركات، إضافةً إلى مواصلة العمل على تنويع وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين وتعزيز تشريعات تحسين بيئة الأعمال. في نفس السياق، أعطت **فلسطين** الأولوية لإصلاحات تشريعية تهم قانون الشركات، والمنافسة، والملكية الصناعية، وتشجيع الاستثمار، وأتمتة الخدمات الحكومية، وإنشاء المناطق الصناعية، ودعم المشاريع من خلال التدريب والتمويل وغيرها من الإصلاحات التي تركز على زيادة تنافسية بيئة الأعمال. كما تم استمرار العمل ببعض الإجراءات في مجال تحسين بيئة الأعمال، وإعفاء الشركات المسجلة عام 2020 من رسوم التسجيل، مما ساهم في ارتفاع عددها بنسبة 8 في المائة، ورأسمالها بنسبة 16 في المائة مقارنةً بعام 2019. كما تم إطلاق العمل بالعناقيد الصناعية وتعزيز دور القطاعات الصناعية المنتجة للسلع ذات العلاقة بالأزمة. كما عملت **قطر** على إعفاء المستثمرين من رسوم الكهرباء والماء وبدل الإيجارات في المناطق اللوجستية. وأولت **لبنان** اهتماماً بإصدار تشريعات لخلق بيئة مواتية للاستثمارات، وتفعيل الاقتصاد الرقمي، ودعم القطاعات المنتجة، خصوصاً منها السياحة بسبب تدهور قيمة العملة. في حين اهتمت **ليبيا** بإنشاء وحدة للشركات الصغرى والمتوسطة بمصرف ليبيا المركزي لتوجيه الاهتمام إلى تحفيز الشباب على تأسيس المزيد من المشروعات لخفض نسبة البطالة. كما عملت **مصر** على دعم التصدير بجملة من المبادرات كمبادرة "السداد النقدي الفوري للدعم الحكومي للمصدرين"، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز تنافسية المنتجات في الأسواق العالمية.

- أولويات إصلاحات سوق العمل

تتمثل أولويات إصلاحات سوق العمل في تنظيم وتوزيع القوى العاملة وتعزيز مرونة أسواق العمل وتخفيض نسب البطالة ومواءمة مخرجات التعليم (ملحق 3/10). كأمثلة، تعمل **الإمارات** على تطوير أنظمة وتشريعات قانونية تعمل على حفظ حقوق أصحاب العمل والعمالة وتدعم تنمية القطاع الخاص وتحفز بيئة العمل لمزيدٍ من مرونة سوق العمل، ودراسة تطبيق قانون التأمين ضد التعطل في القطاع الخاص، وتعويض وإعانة العمالة فاقدي الوظائف والباحثين عن عمل بما في ذلك الذين يفقدون وظائفهم خلال فترة الأزمات والكوارث. كما تعمل كذلك على تطوير أنظمة استقدام العمالة الماهرة والكفاءات والخبرات العالمية، لتعزيز مؤشرات التنوع الثقافي في سوق العمل. كما قامت **السعودية** بإتاحة إعارة العاملين عبر برنامج "أجير" لتسهيل إجراءات العمل وتخفيف الأعباء المتعلقة بالقوى العاملة للقطاعات المتضررة، وقيام صندوق تنمية الموارد البشرية بإطلاق حزم تحفيزية عبر مبادرات لدعم موظفي

القطاع الخاص، ودعم التدريب والتوظيف، وإعانة الباحثين عن عمل. في نفس السياق، تعمل **سورية** على إصدار نصوص قانونية تنظم العمل عن بُعد للحفاظ على حقوق العامل، وصاحب العمل والعلاقة بينهما، ووجود صندوق تعطل فعّال لمواجهة الأزمات، إضافةً إلى وجود نظام معلومات لسوق العمل لإتاحة المعلومات الكافية عن سوق العمل على المستوى الوطني.

في **فلسطين**، تم إقرار قانون جديد متوافق عليه للضمان الاجتماعي، وتطوير نظام معلومات سوق العمل، واستكمال مراجعة قانون العمل والعمال، واستكمال قانون التنظيم النقابي وإقرار الحد الأدنى للأجور وتنفيذ قانون مشرفي ولجان السلامة والصحة المهنية. كما عملت **عُمان** على تحسين مرونة أسواق العمل وإعادة توزيع القوى العاملة. أما بالنسبة **للكويت**، فقد تم العمل على تحسين جودة التعليم ومخرجاته، وتقوية الروابط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتطبيق تغييرات على مستوى النظام لتعزيز كفاءة نظام التعليم، وتوحيد سياسة الأجور وإصلاح هيكل الأجور في القطاع العام ومواءمته بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الكفاءات لتعزيز القدرات في مجال القيادة والإدارة العامة وصنع السياسات، وتنفيذ المشاريع والمهارات الرقمية، وتوفير ترتيبات عمل مرنة تشجع على الدوام الجزئي والعمل عن بعد. كذلك تعزيز توطين العمل في القطاعين الحكومي والخاص لرفع الكفاءة الوطنية وتوازن التركيبة السكانية. كما عملت **مصر** على التعامل مع تحديات سوق العمل من خلال تنفيذ الإصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات العمالة مع احتياجات سوق العمل، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، من خلال زيادة مخصصات تعزيز مهارات الشباب.

- أولويات إصلاحات تحديث الإدارة العامة

تتمثل هذه الأولويات (ملحق 3/10) خاصةً في إعادة هيكلة الإدارة العامة، وتقوية حوكمة مؤسسات الدولة، وإصلاح نظام الخدمة المدنية ونظام التقاعد كأولوية بالنسبة **لعُمان**، وأتمتة وتفعيل خدمات الحكومة الإلكترونية لضمان سلاسة المعاملات الحكومية كأولوياتٍ بالنسبة **للعراق، وفلسطين، وقطر، ولبنان**.

5. الطريق نحو التعافي الاقتصادي واستشراف المستقبل: التحديات والفرص

رغم تنوع الإجراءات الفورية التي انتهجتها الدول العربية من حزم التحفيز المالية والتسهيلات النقدية، ونظراً لشدة الأزمة وعدم اليقين المسيطر على تحولات الفيروس، فإن الإجراءات قد تكون غير كافيةٍ للحد من آثار الأزمة على القطاعات الاقتصادية الرئيسة على نحو مستدام. لذلك، اعتبرت الأزمة الحالية بالنظر إلى شدتها ونوعيتها أحد أكبر التحديات التي واجهها العالم على الإطلاق. تتجلى هذه التحديات في المواءمة بين إدارة الأزمة الصحية من جهة، ومواجهة عواقبها الاقتصادية على المديين القصير والمتوسط من جهة أخرى. لذا، يظل التعافي الاقتصادي مرهوناً بالتعافي الصحي ويرتبط بجملةٍ من العوامل أهمها:

- توفير اللقاح والإسراع بالتلقيح

إن مستويات الانتعاش والنمو الاقتصادي، التي يحيطها بها الكثير من عدم اليقين إلى الآن، تظل مشروطةً بطول إجراءات الإغلاق الكلي أو الجزئي، استناداً إلى تطور انتشار الفيروس ومدى الإسراع في عمليات التطعيم للعودة إلى الحياة الطبيعية. في بداية الأزمة، كان الكل يعتقد أن التعافي الاقتصادي مرهون بمدى إيجاد لقاح للفيروس القاتل. مع بداية النصف الثاني من عام 2020، وبروز بوادر مجموعة من اللقاحات في مراحل متقدمة، أصبح التعافي مرهوناً بمدى توفير اللقاح في أسرع وقت ولكل السكان. لذلك، يمكن القول بأن الطريق نحو التعافي الاقتصادي التام من تداعيات الجائحة يبقى رهيناً بالدرجة الأولي بالتطعيم الكامل للسكان، أخذاً بالاعتبار تفاوت التقدم في عملية التلقيح بين الدول وكذلك الحذر من السلالات المتحورة وفعالية اللقاحات تجاهها.

- **درجة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي**

نظراً لكون الاقتصادات العربية مرتبطةً بباقي الدول ومندمجةً في منظومة الاقتصاد العالمي، فإن تعافيها مرتبطاً بتعافي القطاعات الاقتصادية المُنفتحة على العالم الخارجي مثل قطاعات السياحة، والفنادق، والطيران، وهو ما يتوقف على رفع القيود كاملة على ممارسة هذه الأنشطة في الداخل والخارج. كما يرتبط التعافي كذلك في الدول العربية بتحويلات العمالة التي تعد رافداً مهماً للإيرادات بالنقد الأجنبي وداعماً رئيساً لأداء ميزان المدفوعات في كثيرٍ من الدول خاصةً الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض. كذلك، تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً في تمويل التنمية للدول المستقبلة التي تضررت كثيراً بفعل الجائحة. إضافةً إلى ذلك، من المتوقع أن تحدث الأزمة الحالية تغيراً كبيراً على سلاسل القيمة العالمية وربما يراها البعض فرصةً تدفع نحو الاندماج والتكتلات المحلية والإقليمية بدل العولمة المفرطة وأيضاً اللجوء إلى تطوير الصناعات المحلية وتعزيز الزراعة للتقليل من الاعتماد على سلاسل الإمداد العالمية التي قد تهددها الأزمات الصحية في المستقبل.

- **تعزيز النمو الشامل وخلق فرص عمل مستدامة**

لابد من تركيز الإصلاحات المتوسطة والطويلة الأجل على تعزيز الابتكار من خلال دعم ريادة الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية، وتشجيع البحث والتطوير، ورفع مستوى مهارات العاملين. كذلك، يظل التعافي مقروناً بمعدلات النمو الاقتصادي التي تحققها الدول بعد الخروج من الأزمة ومدى كفايتها لخلق الوظائف وتوزيع الثروات لتقليل الفوارق الطبقية التي تزداد أثناء الأزمات.

في هذا الصدد، قدّرت دراسة صندوق النقد العربي، الحد الأدنى المطلوب من النمو الاقتصادي كعتبة يلزم تجاوزها، لخلق وظائف جديدة بما يكفي لتقليص معدلات البطالة، بحوالي 4 في المائة كمعدل نمو لمتوسط الدول العربية. إن معرفة عتبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، الضرورية لخلق فرص عمل جديدة، عامل مهم لواضعي السياسات، لاستهداف تقليص معدلات البطالة. تختلف العتبة المقدرة عبر الدول العربية وتتراوح بين 2.6 و6.9 في المائة (شكل 5)[17].

الشكل (5): الحد الأدنى المطلوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي لخلق فرص العمل (%)

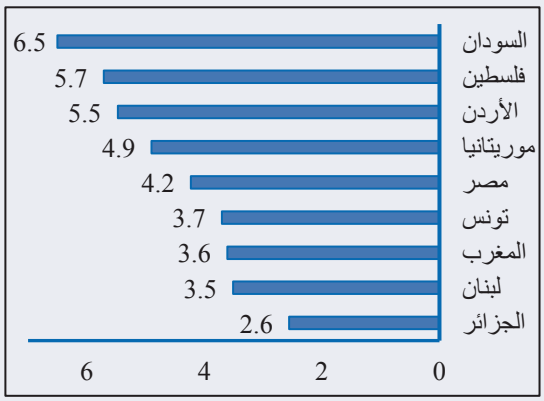

المصدر: المصطفى بنتور، (2020). "تقدير فقدان الوظائف في الدول العربية في ظل جائحة فيروس كورونا المُستجد"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية.

كفاية الحزم الفورية وفعاليتها والإصلاحات المستدامة

رغم حدة آثار الأزمة على القطاعات الاقتصادية الكلية وعلى مالية الحكومات، إلا أنها تمثل فرصة لإعادة ترتيب أولويات الإصلاحات الاقتصادية واستهداف الإصلاحات العامة التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، والدفع باتجاه تحديث ورقمنة الاقتصاد، حيث لعبت تقنيات المعلومات دوراً كبيراً في تجنب الشلل التام لكثير من الوظائف الحيوية عن طريق تنظيم العمل والدراسة عن بعد. غير أن هذه الإصلاحات، رغم الظرف الدقيق الذي تعيشه الاقتصادات العالمية على حدٍ سواء، مما يطرح تحدياتٍ كبيرةً، تحتاج أيضاً إلى ضمان تعافٍ دائمٍ

(17) Bentour E.M. (2020). "Assessing job losses due to the Coronavirus Pandemic and the minimum required economic growth for job creation in the Arab labour markets" *AMF Economic Studies*.

ينبني على الاستدامة على المدى الطويل، ضمن مسار الأولويات الدولية لتحقيق أهداف التنمية والحد من التغيرات المناخية.

يتجلى هذا في مزج الاهتمامات طويلة الأجل مع حزم السياسات قصيرة الأجل وتنفيذ إصلاحات محددة تهدف إلى تعزيز المصداقية، مما يُحسن التصنيف السيادي للدول العربية ويدعم وصولها إلى أسواق التمويل وتقليل تكلفة الديون، مما ينعكس على استدامة المالية العامة. كما يُمكن الاستفادة من الآثار الجانبية للأزمة والتغيرات التي فرضتها للمفاضلة بين القطاعات الاقتصادية والتوجه نحو تشجيع القطاعات ذات القيم المضافة والمنافع الاجتماعية الأعلى على المدى الطويل.

خاتمة وتوصيات

دفعت الأزمة الصحية الحكومات إلى العمل على الحد من تنقل المواطنين بسبب انتشار فيروس كورونا المُستجد، لتجنب انهيار الأنظمة الصحية. دفعت التدابير إلى استجابة فورية للحد من تداعيات ذلك على الاقتصاد والناس، في صورة حزم تحفيزية وتحويلات نقدية وإعفاءات ضريبية وغيرها. إلى جانب الحزم التحفيزية السريعة، انتهجت الدول العربية سياسات تهدف إلى استقرار الاقتصاد وتعافيه.

بالرغم من الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، إلا أنه لازالت هناك تحديات تطرح نفسها بقوة عمقت من حدتها أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث تدل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة الصحية الحالية على حجم التحديات التي تواجه الدول العربية والحاجة الملحة إلى معالجتها. تتمثل التحديات الرئيسة خصوصاً فيما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي بصفة غير مسبوقة، مع ما رافق ذلك من ارتفاع لمعدلات الفقر واتساع الفوارق الطبقية وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- زيادة معدلات البطالة والتي كانت مرتفعةً في معظم الدول العربية حتى قبل الأزمة خاصة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا.
- الحاجة على تطوير التعليم وتحسين مستويات جودته كداعم أساسي للتنمية البشرية وملبي لاحتياجات سوق العمل من الوظائف المستقبلية المرتبطة بالتقنيات والابتكار.
- ضعف انظمة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في الكثير من الدول العربية وما رافق ذلك من ضغط على المنظومة الصحية.

لذلك، كجزء من استجابتها الاستراتيجية للأزمة الاقتصادية، من المناسب أن تعمل الدول العربية على وضع تدابير لاستعادة النمو على المدى الطويل، خاصةً بالنظر لحالة عدم اليقين مع استمرار موجاتٍ أخرى من الفيروس وتحوره، وما تلا ذلك من إغلاقات متكررة في كثيرٍ من الدول.

في هذا الإطار، ينبغي للدول العربية ترتيب أولوياتها في مجال الإصلاحات لمعالجة التحديات المُشخصة سلفاً، والتي عمقت الجائحة من حدتها، مع المواءمة بين الإصلاحات والتدابير قصيرة الأجل، للخروج من الأزمة، وبين الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل لهذه الإصلاحات للتعافي والتنمية الشاملة والمستدامة. بناءً عليه، تتمثل أولوية الإصلاح فيما يلي:

في **مجال بيئة الأعمال والتنافسية والسياسات التجارية**، ونظراً للدور المتنامي للاقتصادات العربية واندماجها في محيطها الإقليمي والدولي، فإن الدول العربية مطالبة بمضاعفة الجهود لتعزيز وضعها واندماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق:

- العمل على تحسين الأطر التشريعية لبيئة الأعمال لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتنشيط تنافسية الصادرات.

- تعزيز الإصلاحات التجارية التي تعمل على تكامل سلاسل القيمة العالمية في القطاعات التقنية خاصةً مع تنامي أنشطة الاقتصاد الرقمي.

من شأن إصلاحات البيئة التشريعية والسياسات التجارية وغيرها تعزيز أهمية القطاع الخاص والمساهمة في تنويع الاقتصاد والتنمية المستدامة، خاصةً في الدول ذات الاقتصدات المعتمدة على الموارد الطبيعية، من خلال:

- زيادة عدد السلع ذات القيمة المضافة العالية والمتكاملة ضمن سلاسل القيمة العالمية.

- تنويع مصادر الطاقة بالاتجاه نحو مصادر أخرى كالطاقات المتجددة.

وفي مجال **تطوير أسواق العمل**، تتمثل أولويات إصلاحات سوق العمل في تنظيم وتوزيع القوى العاملة وتعزيز مرونة أسواق العمل وتخفيض نسب البطالة ومواءمة مخرجات التعليم. في هذا الإطار، وبالنظر إلى مستوى التعليم والتحديات التي تطرحها التحولات الرقمية السريعة على مستقبل الوظائف، ينبغي للدول العربية وضع خطط لإصلاحات مستقبلية تراعي مستقبل الوظائف في المنطقة العربية، خاصةً بالنسبة للدول كثيفة العمالة في ظل التحديات التي تطرحها التحولات التقنية على مستقبل الوظائف.

على صعيد **إصلاحات المالية العامة وفيما يتعلق بإصلاحات جانب الإنفاق العام**، يجب أن تُولى الدول العربية الأهمية الكافية لضبط النفقات واستهداف الاستثمارات العمومية لأنشطة تزيد من تنافسية الاقتصاد بالعمل خاصةً على:

- ضبط الانفاق الجاري الذي يزيد من العجز البنيوي في المالية العامة من خلال ضبط فاتورة الأجور واعتماد مبدأ الكفاءة والتنافسية في الوظائف العامة.

- في مقابل ذلك، على الدول العربية العمل على الرفع من حصص الإنفاق الاستثماري العام الذي يعد متواضعاً في الأساس وزادت الأزمة الحالية من تآكل حصته.

- علاوةً على ذلك، توجيه الإنفاق الاستثماري نحو البنى التحتية خاصةً البنية التحتية اللوجستية والمطارات والموانئ وأنظمة النقل والسكك، بهدف تحسين مناخ الأعمال والأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.

- كذلك، مواصلة إصلاح منظومة الدعم وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية، حيث تعد إصلاحات الدعم من بين الأولويات التي عززت أهميتها الجائحة في ظل تراجع الموارد المالية الحكومية. تهم هذه الإصلاحات خاصةً إلغاء تكلفة دعم إنتاج واستهلاك الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري في الدول المصدرة للنفط التي تضررت ميزانياتها جراء تقلبات أسعار النفط أو الدول المستوردة للنفط، وتحرير موارد يتم استخداها في إعادة استهداف الفئات المحتاجة فعلياً للدعم.

على صعيد **إصلاحات المالية العامة وفيما يتعلق بإصلاحات جانب الإيرادات العامة**، يجب التركيز على تنويع مصادر الإيرادات، خاصةً مواصلة الإصلاحات الضريبية لمواجهة التحديات التي تواجه معظم الأنظمة الضريبية والوصول إلى أنظمة ضريبية ناضجة تتسم بالكفاءة والعدالة وتمنع التهرب واجتناب الضريبة خاصة من خلال:

- العمل على وضع تشريعات وقوانين كافية ومرنة تؤطر الأنشطة الجديدة وتُخضعها للنظام الضريبي خاصة الأنشطة الرقمية والتجارة الإلكترونية المتنامية بسرعة.

- توسيع القاعدة الضريبية من خلال رقمنة أنظمة الضرائب لتقليل التهرب الضريبي.

- حصر القطاعات والأنشطة غير الرسمية وتدارك التحصيل الضريبي المفقود فيها.

في مجال **إصلاحات السياسة النقدية ودعم الرقابة المصرفية والشمول والاستقرار المالي**، ينبغي مواصلة العمل على استقرار الأسواق المالية والنقدية وإصلاحات أسعار الصرف تماشياً مع التحولات نحو اقتصادات متنوعة وأكثر اندماجا في المحيط العالمي من خلال:

- تقوية دور القطاع المصرفي وتعزيز تنافسية بعيداً عن سيطرة المصارف العامة، لتحرير السيولة وتمويل الاقتصاد.
- تعزيز استراتيجيات الشمول المالي والوصول لكافة الفئات الاجتماعية وتوسيع استخدامها للتقنيات المالية الحديثة.
- تطبيق معايير الرقابة المصرفية الحديثة.
- إعداد التشريعات المواكبة لأنشطة التمويل الأخضر تماشياً مع الاتجاهات نحو اقتصادات التنمية المستدامة.
- إعداد التشريعات المؤطرة للتحديات التي يطرحها التحول الرقمي السريع للعملات الرقمية أمام البنوك المركزية.

على مستوى **إصلاحات التعليم ورأس المال البشري**، ينبغي تحسين الأنظمة التعليمية التي تضررت بفعل الجائحة بالعمل على ضمان الجودة ومواءمة مخرجات سوق التعليم مع متطلبات أسواق العمل الحالية والمستقبلية من خلال العمل على:

- بناء رأس مال بشري وقوى عاملة مؤهلة وقادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تقنيات المعلومات والثورة الرقمية وتأهيل الاقتصاد الرقمي.
- الربط بين التعليم وسوق العمل لخفض حدة البطالة خاصةً بطالة الشباب التي تطرح تحدياً جدياً بالنسبة للدول العربية.
- إصلاح المنظومة التعليمية بما يضمن مواكبة التحولات الرقمية السريعة، وبالتالي المساهمة في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتسهيل نقل التقنيات ذات القيمة العالية وتحفيز الابتكار.
- توظيف مهارات ومواهب الشباب ومساعدتهم على رفع التحديات وإنشاء الشركات في مجالات متنوعة لتوفير فرص جاذبة للعمل في الاقتصادات الوطنية.

كذلك، لقد بات واضحاً للجميع مدى الدور الذي لعبته التقنيات الحديثة في كثير من الخدمات خاصةً في التعليم والعمل عن بُعد وفي الخدمات الإدارية والمصرفية العديدة. تعتبر هذه التجربة مهمة لكل الدول خاصةً في مجال العمل والتمدرس عن بُعد، حيث أبرزت الأزمة دور التقنيات الهام في استمرارية الخدمات الأساسية، مما يطرح بقوة **إصلاحات ضرورية للإسراع بالتحول الرقمي** لتعزيز هذه التقنيات بما يتماشى أيضاً مع تقوية اقتصادات المعرفة.

تجدر الإشارة إلى أن من شأن نوعية الإصلاحات أن تضيف مصداقيةً لمطالب الاقتراض الحكومية التي فرضتها الأزمة، مما يساهم في استدامة المالية العامة، ويعزز الثقة في الاقتصادات الوطنية لجلب مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبية.

كما يجب التنويه بدور ومساهمة العمل العربي المشترك الذي يجب تقويته والرفع من فعاليته خاصةً أثناء الأزمات، وما يلعبه في مواجهة التحديات والإشكالات خاصةً فيما يتعلق بالقضايا المشتركة والسياسات التجارية البينية والتمويل.

الفصل الحادي عشر

نظرة عامة

لم تكن جائحة كوفيد-19 أزمةً صحيةً فقط، بل خلفت أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة، إذ أدخلت الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي، وأحدثت صدمة اقتصادية بدلت أولويات الدول الاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب. الأمر الذي جعل الدول تتبنى، بالتوازي مع دعم الأنظمة الصحية ورصد موازنات إضافية لها، خططاً وبرامج إنعاش اقتصادية للحيلولة دون انهيار الاقتصاد وإفلاس الشركات واضطراب الأسواق المالية والنقدية.

ولمواجهة تأثيرات جائحة كوفيد-19 وضعت عدة دول عربية قيد التنفيذ مجموعة من التدابير لتخفيف الأضرار ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أفراد المجتمع وشركات الأعمال. فقد أعلنت الإمارات عن خطة لتحفيز الاقتصاد بقيمة 27 مليار دولار، تشمل دعم المياه والكهرباء للمواطنين والأنشطة التجارية والصناعية، كما أعلنت قطر عن حزمة مماثلة بقيمة 23 مليار دولار لدعم توفير الحوافز المالية والاقتصادية للقطاع الخاص. وأعلنت السعودية عن حزمة بقيمة 63.5 مليار دولار لدعم الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأطلقت الكويت مبادرةً لإنشاء صندوق مساهمات لمواجهة انتشار فيروس كورونا وتعديل ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية بزيادة بمبلغ قدره 1.5 مليار دولار. ومن جانبها، فقد أعلنت البحرين عن حزم تحفيزية بقيمة 11.9 مليار دولار أمريكي.

في غضون ذلك، اتخذت مؤسسات مجموعة التنسيق[1] إجراءات سريعة متمثلة في تقديم الدعم العاجل للدول الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19 لمساعدتها على سد احتياجاتها ذات الأولوية خاصةً في القطاع الصحي لتوفير الإمدادات الطبية ومستلزمات الوقاية، مع تقديم مساعدات مالية إضافية للقطاعات الاستراتيجية الأخرى المتضررة ومنها الزراعة والأمن الغذائي والطاقة والتعليم والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توظيف كل أدوات التمويل المتاحة ومنها المنح والقروض الميسرة والدعم الفني ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات وخطوط التمويل وتمويل التجارة وتأمين التجارة والاستثمار، وبرامج تطوير قدرات القطاعين العام والخاص.

كما شرعت مؤسسات المجموعة في إعداد منهجية شاملة واستراتيجية منسقة تسترشد بأهداف التنمية المستدامة والقدرة على مواجهة التحديات لتصميم مدخلات تمكن من مكافحة جائحة كوفيد-19 والاستفادة على النحو الأمثل من الموارد المخصصة بما في ذلك موارد التمويل المشترك والتمويل الموازي.

وأعلنت المجموعة عن مبادرة منسقة لتخفيف واحتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 بتخصيص عشرة مليار دولار لمساعدة الدول النامية على تصديها الفوري ومساعيها الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي من الركود الناجم عن الجائحة وتأثيراتها.

وقد بلغ عدد العمليات التمويلية لمؤسسات المجموعة خلال عام 2020، والخاصة بمواجهة الجائحة 102 عملية بمبلغ إجمالي قارب حوالي 10 مليار دولار،

[1] مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

ووصل عدد مشاريع قطاع الصحة التي ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويلها خلال الفترة (2017-2020) حوالي 269 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2.9 مليار دولار استفادت منها 79 دولة.

بخصوص المساعدات الانمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2020، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية للمجموعة حوالي 14.2 مليار دولار، أي بارتفاع بلغت نسبته حوالي 10 في المائة بالمقارنة مع عام 2019 ليبلغ بذلك المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق منذ بداية النشاط الاقراضي لمؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2020 حوالي 245 مليار دولار.

ثانياً: حجم العون الإنمائي المُقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

تقدم المساعدات الإنمائية العربية من خلال المساعدات الحكومية الثنائية، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، والمساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى التمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق الذي هو محور هذا الفصل.

يهدف التمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق الى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمساهمة في تنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المشاريع المشتركة بين الدول المستفيدة.

1- عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2020

بلغ العدد الإجمالي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق 484 عملية خلال عام 2020، بقيمة إجمالية حوالي 14.2 مليار دولار أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 10 في المائة بالمقارنة مع عام 2019. وقد استفادت 96 جهة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات) من إجمالي هذه العمليات. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 38.2 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 13.2 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 10.7 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 10.2 في المائة، وكل من صندوق قطر للتنمية وصندوق النقد العربي بنسبة 8.3 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 5.6 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 3.0 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 2.5 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بنسبة 0.02 في المائة، الملحق رقم (1/11).

التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2020 حوالي 53.6 في المائة مقابل 37.2 في المائة في عام 2019، ومجموعة الدول الأسيوية حوالي 21.6 في المائة مقابل 33.7 في المائة في عام 2019، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 17.9 في المائة، مقابل 25.2 في المائة في عام 2019، والهيئات والمنظمات حوالي 5.1 في المائة مقابل 0.6 في المائة في عام 2019، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.0 في المائة مقابل 2.8 في المائة في عام 2019، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.8 في المائة خلال عام 2020 مقابل 0.5 في المائة خلال عام 2019، الملحق رقم (1/11). وفيما يلي توزيع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة:

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية عام 2020 نحو 186 عملية بلغت قيمتها 7.6 مليار دولار، واستفادت مصر من 15 عملية بمبلغ يعادل حوالي 1.9 مليار دولار، أي بنسبة حوالي 25.1 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية. ويبين التوزيع القطاعي أن حوالي 33.5 في المائة

من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في مصر وجهت لتمويل مشاريع القطاع المصرفي.

مجموعة الدول الأفريقية

بلغ إجمالي عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية 137 عملية قيمتها حوالي 2.5 مليار دولار. واستفادت منها السنغال بعدد 15 عملية بمبلغ يعادل حوالي 364 مليون دولار أي بنسبة حوالي 14.4 في المائة من إجمالي التمويل المقدم للدول الإفريقية. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا إلى تصدر القطاعات الأخرى (التي تشمل قطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات)، بنسبة حوالي 32.4 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في القارة الأفريقية، ثم قطاع الطاقة، حيث استحوذ هذا القطاع على حوالي 27.7 في المائة من إجمالي عمليات مجموعة التنسيق في هذه القارة.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 88 عملية بقيمة حوالي 3.1 مليار دولار. استفادت بنغلاديش بنحو 18 عملية منها بمبلغ إجمالي قدره حوالي 1.0 مليار دولار، يليها باكستان بنحو 6 عمليات بمبلغ إجمالي قدره حوالي 0.9 مليون دولار. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الآسيوية أن دول هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاع الطاقة (كهرباء، غاز ونفط والطاقات المتجددة) حيث تشير الأرقام إلى أن حوالي 61.5 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية 15 عملية بقيمة حوالي 149 مليون دولار. استفادت منها نيكاراغوا بعمليتين بقيمة حوالي 50.5 مليون دولار أي بنسبة حوالي 34 في المائة، كما استفادت كولومبيا بعملية واحدة بقيمة حوالي 50.0 مليون دولار أي بنسبة حوالي 33.6 في المائة من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية.

مجموعة الدول الأخرى

بلغ عدد العمليات في الدول الأخرى 19 عملية بقيمة 108.5 مليون دولار. استفادت منها ألبانيا بعدد 5 عمليات بمبلغ إجمالي قدره حوالي 98.7 مليون دولار، كما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بعمليتين بمبلغ إجمالي قدره 2.3 مليون دولار أي بنسبة حوالي 2.2 في المائة من مجموع المساعدات لمجموعة الدول الأخرى.

هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 39 عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 728.1 مليون دولار، وقد وجهت معظم هذه العمليات إلى قطاع التعليم.

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ نصيب القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 41.9 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2020، يليه قطاع الطاقة التي تشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 26.4 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات بحوالي 16.8 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7.0 في المائة، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 6.7 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة، والتعدين بحوالي 1.2 في المائة، الملحق رقم (2/11).

2- عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2017 – 2020)

امتد نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2017-2020) إلى 139 جهة لتنفيذ 2279 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بنحو 60.7 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض الإنمائية والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة

الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل موازين المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، الجدول رقم (1) والشكل (1).

الجدول رقم (1)
توزيع العمليات التمويلية وفقا لطبيعتها ومصادر تمويلها للفترة (2017 – 2020)
(مليون دولار)

مؤسسات التنمية	عمليات القروض		عمليات المنح والمعونات الفنية		عمليات اخرى		تمويل تجارة		قطاع خاص		ميزان مدفوعات		الاجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1- البنك الاسلامي	39	544	344	157	142	6,285	334	21,138	8	93.93	-	-	867	28,218
2 - صندوق ابوظبي	21	1,518	61	1,917	-	-	-	-	-	-	-	-	82	3,435
3 - أوفيد	106	2,815	141	46	-	-	53	1,424	33	745	-	-	333	5,030
4 - الصندوق السعودي	93	3,485	61	4,275	-	-	-	-	-	-	-	-	154	7,761
5 - الصندوق العربي	48	5,768	133	118	-	-	-	-	2	15	-	-	183	5,901
6 - الصندوق الكويتي	78	3,169	36	287	-	-	-	-	-	-	-	-	114	3,456
7 - المصرف العربي	54	841	95	30	-	-	21	619	17	206	-	-	187	1,696
8. أفـــند	-	-	79	13	-	-	-	-	-	-	-	-	79	13
9. صندوق النقد العربي	12	2,365	-	-	-	-	-	-	-	-	4	282	16	2,647
10. صندوق قطر	5	156	259	2425	-	-	-	-	-	-	-	-	264	2,580
المجموع الكلي	456	20,659	1,209	9,269	142	6,285	408	23,180	60	1,059	4	282	2,279	60,735

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل (1): توزيع العمليات التمويلية وفقا لمصادر تمويلها للفترة (2017 – 2020)

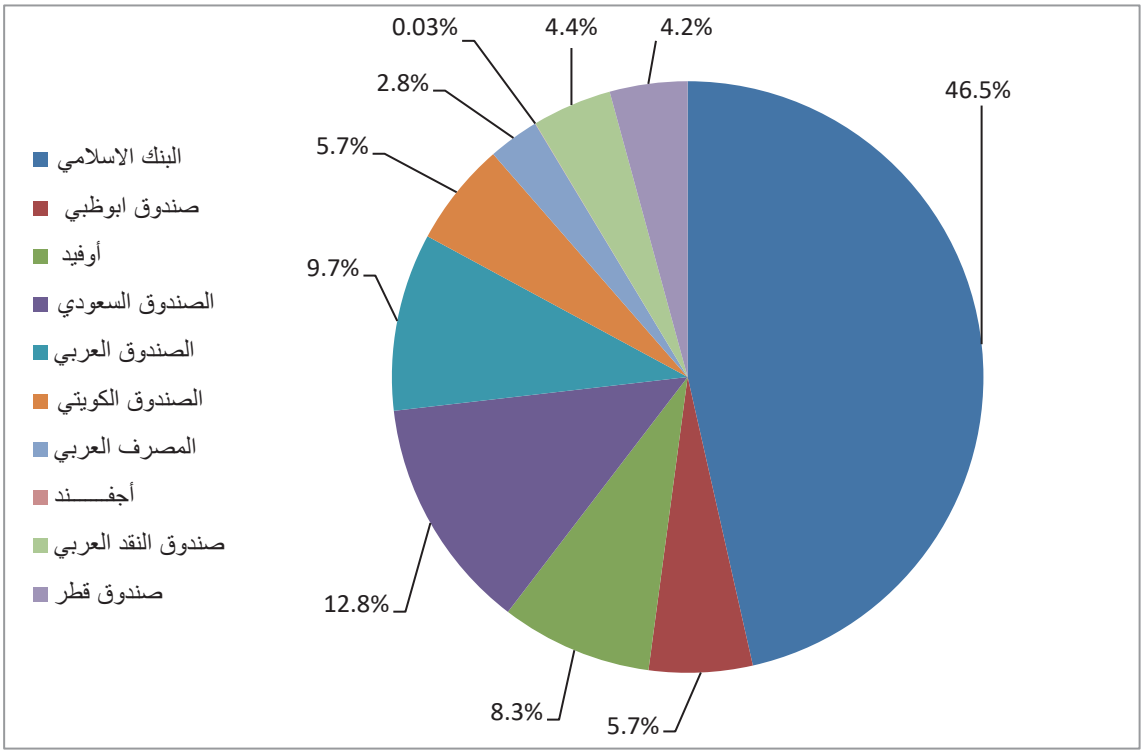

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2017-2020)

وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2017-2020 لتمويل المشاريع في القطاعات التالية:

- **البنى الأساسية**: وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 615 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 31.3 مليار دولار أي بنسبة حوالي 51.5 في المائة.
- **القطاعات الإنتاجية**: وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 287 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 6.3 مليار دولار أي بنسبة 10.5 في المائة.
- **القطاعات الاجتماعية**: وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان، وبلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 549 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 6.1 مليار دولار أي بنسبة تبلغ نحو 10.1 في المائة.
- **القطاعات الأخرى**: وتشمل القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى، وبلغ عدد العمليات فيها 828 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 17 مليار دولار أي بنسبة 28 في المائة، الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة 2017 – 2020
(مليون دولار)

القطاعات الاقتصادية	2017		2018		2019		2020		الاجمالي	
	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) قطاعات البنى الاساسية :										
- النقل والاتصالات	71	3,526	49	1,529	47	1,540	36	2,377	203	8,972
- الطاقة (كهرباء ، نفط ، غاز)	91	6,049	67	3,133	84	5,391	52	3,747	294	18,320
- المياه والصرف الصحي	30	829	38	1,328	35	856	15	996	118	4,008
مجموع فرعي	**192**	**10,404**	**154**	**5,990**	**166**	**7,787**	**103**	**7,118**	**615**	**31,299**
(2) القطاعات الانتاجية :										
- الزراعة والثروة الحيوانية	86	1,461	48	1,469	63	1,067	52	953	249	4,950
- الصناعة والتعدين	11	374	11	670	9	188	7	165	38	1,397
مجموع فرعي	**97**	**1,835**	**59**	**2,140**	**72**	**1,255**	**59**	**1,117**	**287**	**6,347**
(3) قطاعات اجتماعية :										
- قطاع التعليم	96	642	62	498	60	505	32	584	250	2,229
- قطاع الصحة	52	718	36	389	70	862	111	944	289	2,913
- قطاع الاسكان	6	196	9	243	11	497	4	28	30	964
مجموع فرعي	**154**	**1,556**	**107**	**1,130**	**141**	**1,863**	**147**	**1,556**	**549**	**6,106**
(4) قطاعات اخرى :										
- قطاع مصرفي	61	2,068	51	1,522	76	1,519	50	2,011	238	7,120
- قطاعات اخرى	189	3,832	143	3,137	133	510	125	2,384	590	9,862
مجموع فرعي	**250**	**5,900**	**194**	**4,658**	**209**	**2,029**	**175**	**4,395**	**828**	**16,982**
المجموع الكلي	**693**	**19,696**	**514**	**13,918**	**588**	**12,934**	**484**	**14,186**	**2,279**	**60,735**

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2017-2020)

استفادت 139 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من (2017-2020)، منها 810 عملية خصصت للدول العربية بقيمة حوالي 28.3 مليار دولار، ما يمثل حوالي 46.5 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة المذكورة، و683 عملية للدول الأفريقية بقيمة حوالي 12.3 مليار دولار (20.2 في المائة)، و452 عملية للدول الآسيوية بقيمة حوالي 17 مليار دولار (28 في المائة)، و103 عملية للدول اللاتينية بقيمة حوالي 1.5 مليار دولار (2.5 في المائة)، بالإضافة إلى 61 عملية في دول أخرى بقيمة 0.4 مليار دولار (0.6 في المائة)، و170 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة حوالي 1.3 مليار دولار (2.2 في المائة)، الجدول (3) والشكل (2).

الجدول رقم (3)
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة (2017 –2020)
(مليون دولار)

مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات	2017			2018			2019			2020			المجموع		
	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) البلدان العربية	21*	234	8,514	21*	175	7,328	21*	215	4,814	21*	186	7,601	22*	810	28,258
(2) البلدان الافريقية	30*	211	3,459	33*	163	3,018	30*	172	3,260	32*	137	2,536	40*	683	12,273
(3) البلدان الاسيوية	22*	137	6,889	23*	96	2,715	27*	131	4,356	20	88	3,063	29*	452	17,023
(4) البلدان اللاتينية	19*	34	442	14*	23	537	9*	31	361	10*	15	149	24*	103	1,489
(5) بلدان اخرى	2*	6	38	13	25	177	8*	11	60	13	19	108	17*	61	384
(6) الهيئات والمنظمات*	-	71	354	-	32	143	-	28	83	-	39	728	-	170	1,308
المجموع الكلي	97*	693	19,697	104*	514	13,918	95*	588	12,934	96*	484	14,185	139*	2,279	60,735

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.
المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل (2): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة (2017-2020)

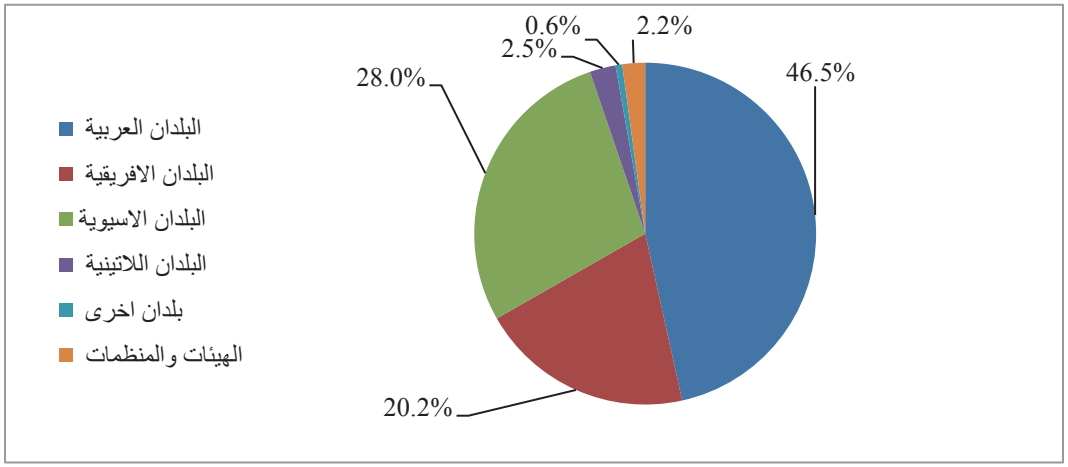

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

3- المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2020 (*)

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق منذ بداية النشاط الإقراضي لمؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2020 حوالي 245 مليار دولار. وتنوعت المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات الممولة حوالي 127.7 مليار دولار (52.1 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 63.7 مليار دولار (26 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 42.9 مليار دولار (17.5 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 4.8 مليار دولار (2.0 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 4 مليار دولار (1.6 في المائة) وهيئات ومنظمات حوالي 1.9 مليار دولار (0.8 في المائة)، الملحق رقم (3/11) والشكل (3).

الشكل (3): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (إلى نهاية 2020)

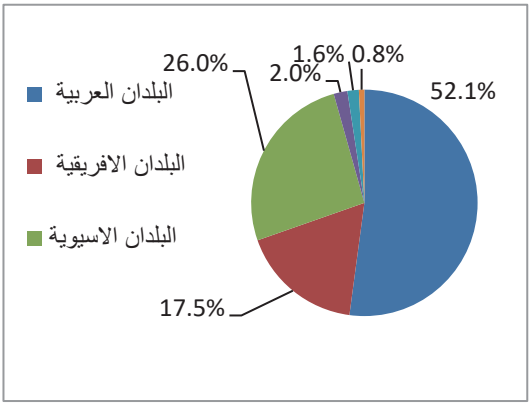

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية المُقدمة من البنك الإسلامي للتنمية حوالي 42.7 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2020، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 15.3 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 10.4 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 10.3 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.2 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 4.9 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 4.4 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 2.6 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 1.1 في المائة وأجفند بنسبة 0.01 في المائة.

استأثرت قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الإنتاجية، بحوالي 73.2 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وتتصدر الطاقة قطاع البنى الأساسية، حيث حازت على نسبة 29.6 في المائة من إجمالي التمويل، يليها قطاع النقل والاتصالات بنسبة 19.8 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.0 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 15.8 في المائة منها حوالي 10.2 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 5.6 في المائة للصناعة والتعدين. وبلغت حصة القطاعات الأخرى المتمثلة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 26.8 في المائة، الملحق (4/11) والشكل (4).

الشكل (4): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2020)

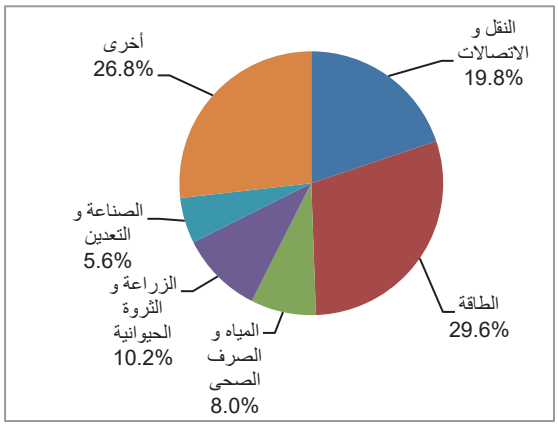

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

(*) الملاحظات في الملحق (11-3).

ثالثاً: دور مؤسسات مجموعة التنسيق في ظل جائحة كوفيد-19

قدمت مؤسسات مجموعة التنسيق الدعم المالي والفني وفق مجموعة من الإجراءات والتسهيلات لتحفيز اقتصادات الدول المستفيدة وتوفير السيولة اللازمة. فقد عقد رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق اجتماعاً افتراضياً بتاريخ 18 مايو 2020، خصص لطرح مبادرة منسقة تستهدف احتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على الدول الأعضاء. أصدرت المجموعة في ختام الاجتماع الإعلان المشترك الذي أكد على أهمية توظيف كل أدوات التمويل المتاحة، ومنها المنح والقروض الميسرة والدعم الفني، ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات وخطوط التمويل، وتمويل التجارة وتأمين التجارة والاستثمار، وبرامج تطوير قدرات القطاعين العام والخاص، ومنها الأنشطة المستهدفة ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي من أجل مكافحة الجائحة والتداعيات الناجمة عنها، الملحق رقم (6/11).

استجابة مؤسسات مجموعة التنسيق لجائحة كوفيد-19

استجابت مؤسسات مجموعة التنسيق للأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بتقديم كافة التسهيلات المتاحة لدعم جهود الدول النامية المستهدفة من تمويلات المجموعة للتصدي للجائحة، وذلك بالحصول على فرص للاستجابة لهذه الأزمة ومنها:

أ- تخفيف عبء الديون ومراجعة شروط الاقراض:" مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الدين"

تهدف مبادرة تعليق خدمة الدين التي تم إطلاقها من قبل مجموعة العشرين (G20) في عام 2020 إلى مساعدة الدول الأقل نمواً المندرجة تحت مظلة المؤسسة الدولية للتنمية على التركيز في استخدام مصادرها في مكافحة الجائحة، واستغلال جميع الموارد المتاحة لها لمواجهة أزمتها والتخفيف من الآثار الناتجة عنها. ومن منطلق الاستجابة لهذه المبادرة، قام الصندوق السعودي للتنمية بتأجيل الديون على مرحلتين، حيث بلغ إجمالي المبالغ للمرحلة الأولى للفترة من 1 مايو 2020 حتى 31 ديسمبر 2020 حوالي 640 مليون دولار، كما قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتأجيل اقساط السداد لنفس الفترة وبلغ إجمالي المبالغ المرحلة حوالي 165.7 مليون دولار. ومن جانبه، قام صندوق أبو ظبي بتأجيل دفعات القروض للعام 2020 حيث بلغ حجم الاقساط المؤجلة حوالي 262 مليون دولار. كما اتخذ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قراراً بتأجيل سداد الأقساط والفوائد المستحقة على الدول الأعضاء لجميع القروض الجارية لمدة عام، وقد نتج عن تطبيق هذا القرار وتخفيف الضغوط على موازنات المدفوعات وتوفير في قيمة التدفقات النقدية للخارج لدى الدول المقترضة بحوالي 710 مليون دولار تمثل إجمالي قيمة الاقساط والفوائد المؤجل سدادها.

ب- سرعة دفع المبالغ المستحقة لتنفيذ المشاريع دون توقف برغم ظروف الحظر

الموافقة على طلبات الدفع للمشاريع الجاري تنفيذها لضمان استمرار تنفيذ المشاريع الممولة دون أي نوع من التأخير الذي قد يحدث نتيجة النقص المالي، حيث يساعد ضخ السيولة في الأنظمة المالية للدول المتضررة على الصمود في مواجهة الضغط المالي.

ج- استغلال المبالغ الفائضة في القروض

الموافقة على طلبات عدد من الدول في إعادة تخصيص أرصدة القروض غير المستخدمة لمكافحة الجائحة لتوفير الإمدادات الطبية للمساهمة في الحد من انتشار فيروس كورونا أو إعادة توجيه وفر القروض من المشاريع القائمة، ويتضمن هذا إعادة توجيه قروض المشاريع بالكامل أو مكونات معينة أو المدخرات من القروض الحالية، إلى جانب توفير تمويل إضافي لتمويل الأنشطة ذات الصلة بالجائحة.

د- العمليات الخاصة بمواجهة جائحة كوفيد-19

تم خلال عام 2020 تسجيل 102 عملية تمويلية خاصة بمواجهة جائحة كوفيد-19 بمبلغ إجمالي قارب 10 مليار دولار حيث كانت استجابة مؤسسات المجموعة كما يلي:

قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عدة قروض ومعونات وتسهيلات بلغ

مجموعها مبلغ 1.27 مليار دولار، تمثلت في الموافقة على جميع الطلبات التي تسلمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتخصيص المعونات العاجلة المطلوبة والتي خصصت بشكل أساسي لتوفير الاحتياجات الطبية والصحية العاجلة. وقد بلغ عدد المعونات التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الدول العربية عشر معونات مجمل قيمتها حوالي 28 مليون دولار. كما استجاب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لأولويات الدول الأعضاء، وقدم خمسة قروض وجهت بشكل مباشر لدرء الآثار الناجمة عن الجائحة بلغ مبلغها الإجمالي حوالي 540 مليون دولار، بالإضافة إلى تأجيل سداد الاقساط والفوائد المُستحقة على الدول الأعضاء لمدة عام بإجمالي مبلغ قدره حوالي 710 مليون دولار.

من ناحيته، قدم البنك الإسلامي للتنمية إعانات مالية ومساعدات فورية وعاجلة لدعم القطاع الصحي كما أطلق برنامج "التأهب والاستجابة الاستراتيجية" لمساعدة الدول الاعضاء بمبلغ 2.3 مليار دولار.

كما خصص صندوق الأوبك للتنمية الدولية مليار دولار تضامناً مع الجهود الدولية لمكافحة جائحة كوفيد-19 لمساعدة الدول المعنية على معالجة الاحتياجات الفورية وضمان مرونة أنظمة الرعاية الصحية وتعزيز قدراتها لاسيما من خلال زيادة عدد أسرة المستشفيات، وضمان توافر المتخصصين (بما في ذلك برامج التدريب المهني والتعليم) إلى جانب إعادة تنشيط الأدوات المالية مثل قروض دعم ميزان المدفوعات، وقروض واردات السلع بالإضافة إلى اعتماد أدوات مالية جديدة لدعم الميزانية وقروض الطوارئ، فضلاً عن توفير التمويل الضروري للأنشطة ذات الصلة بالجائحة وإعادة توجيه وفورات القروض القائمة وتقديم قروض تكميلية لتمويل النفقات اللازمة لاستكمال تنفيذ باقي المشاريع الحيوية القائمة.

اما الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فقد ساهم في مبادرة مجموعة العشرين ومجموعة البنك الدولي في تأجيل سداد الأقساط المستحقة على الدول الأقل نمواً خلال الفترة (1 مايو - 31 ديسمبر 2020)، بحيث يمهل المقترض سنة واحدة وتسدد الأقساط المستحقة لعام 2020 على مدى 4 سنوات إلى جانب تحمله نصف مساهمة الكويت مع منظمة الصحة العالمية بمبلغ 20 مليون دولار ليبلغ بذلك اجمالي مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للتصدي للجائحة 205.9 مليون دولار.

أما المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فقد خصص مبلغ 1.1 مليار دولار لمساعدة الدول الأفريقية المنتفعة من عونه على مجابهة الآثار الاقتصادية والصحية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19. وقد شملت استجابة المصرف العربي حزمةً من الإعانات في شكل قروض وإعادة تخصيص مبالغ متبقية من مشروعات مكتملة ومنح جديدة وإعادة تخصيص مبالغ متبقية من عمليات عون فني مكتملة أو مر عليها زمن ولم يتم تنفيذها.

كما قدم صندوق أبو ظبي للتنمية تسهيلات اقتصادية تمثلت في تأجيل أقساط عام 2020 لتسعة دول من الدول الأشد فقراً بقيمة 262 مليون دولار ضمن مبادرة مجموعة العشرين. كما أطلق مبادرة لدعم شركات القطاع الخاص المتأثرة بالجائحة بقيمة 270 مليون دولار، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 150 مليون دولار لتوسعة نشاط مكتب أبو ظبي للصادرات الذي أطلق في عام 2019.

وخصص صندوق النقد العربي موارده في شكل قروض جديدة أو سحب على القروض القائمة في إطار الإجراءات السريعة، حيث بلغ حجم الموارد التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2020 حوالي 1.3 مليار دولار تمثلت في قروض لدعم الاحتياجات الطارئة ودعم تنفيذ برامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة.

دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030: الصحة الجيدة والرفاه

يتمثل الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030 في ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. ويتضمن

27 مؤشراً موزعة على 13 مقصداً وفق إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

أ- الوضع القائم

يشير تقرير التنمية المستدامة لعام 2020 إلى أنه وبالرغم من التقدم في كثير من مجالات الصحة حتى نهاية عام 2019، إلا أن معدل هذا التقدم لم يكن كافيا لتحقيق معظم غايات هذا الهدف الثالث، وقد يتباطأ أو يتراجع جراء جائحة كوفيد-19، بحيث أن الزيادة السريعة في حالات الإصابة بفيروس كورونا تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح وخلقت ضغطاً كبيراً على الأنظمة الصحية. كما تسببت الجائحة في تعطل الخدمات الصحية الاساسية وتحديات في الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والتدخلات المنقذة للحياة.

وحسب ذات التقرير، فإن استمرار جائحة كوفيد-19 قد يؤدي إلى وفاة ملايين الأشخاص بسبب مضاعفات الأمراض الكامنة ذات الانتشار الكبير وعدد كبير من حالات الأمراض التي بالإمكان الوقاية منها. كما في ذلك الأمراض المعدية مثل الكوليرا والحصبة وحمى الضنك والدفتيريا والأمراض غير المعدية، بسبب عدم قدرة الأنظمة الصحية على التعامل مع هذا العبء الكبير من الحالات. كما يشير التقرير إلى أن تعطل الخدمات الصحية الروتينية وتقييد الوصول إلى الأنظمة الغذائية وخدمات التغذية الأساسية، قد يؤدي إلى تزايد كبير في عدد الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة، بسبب وقف برامج تحصين الأطفال في حوالي 80 بلداً. كما أن إلغاء الخدمات الصحية سيؤدي إلى مضاعفة الوفيات الناجمة عن الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء.

ب- مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية من خلال دعم قطاع الصحة خلال الفترة (2017-2020)

يعد قطاع الصحة مع قطاع التعليم حجر الزاوية للتنمية البشرية وهو قطاع ذا أولوية لمؤسسات مجموعة التنسيق خاصة في شقه المتعلق بالوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية والسيطرة عليها، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الجيدة وتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع البنية التحتية التي لها علاقة بالقطاع الصحي كبناء المستشفيات وتأثيثها وتجهيزها بالمعدات الطبية، وانشاء المراكز الصحية والكليات والمعاهد الطبية المختلفة لتحسين الخدمات الطبية والارتقاء بالوضع الصحي للسكان الأمر الذي يؤثر إيجاباً على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد شملت مساهمات المجموعة تمويل برامج مكافحة الأمراض التي تغطي عدة نشاطات ومنها على وجه الخصوص مساعدة الدول المعنية في وضع الخطط الاستراتيجية لعمليات المكافحة، الاستعانة بخبراء دوليين كمستشارين في الأمراض المختلفة، توزيع الأدوية والخدمات الصحية بواسطة منظمات طوعية محلية وإقليمية، وتطوير المختبرات. وصل عدد مشاريع قطاع الصحة التي ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويلها خلال الفترة (2017-2020)، حوالي 269 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2.9 مليار دولار، استفادت منها 79 دولة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4)
توزيع عمليات قطاع الصحة حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة (2017-2020)
(مليون دولار)

مجموعة الدول/ الهيئات والمنظمات	قطاع الصحة	
	عدد العمليات	قيمة العمليات
الدول العربية	117	1,242
الدول الأفريقية	72	893
الدول الآسيوية	37	547
الدول اللاتينية	7	21
دول أخرى	11	28
الهيئات والمنظمات	25	182
الإجمـالـي	**269**	**2,913**

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي.

نشير فيما يلي إلى بعض المساهمات لمؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة:

خصص صندوق أبو ظبي منحة بقيمة 143.9 مليون دولار لإنشاء مستشفى الأمير هاشم بن الحسين في محافظة الزرقاء بالأردن بسعة 400 سرير يشمل الأقسام التالية: (الأطفال 60 سريراً) (الجراحة 120 سريراً) (الباطنية 120 سريراً) (النساء والولادة 100 سرير) (12 غرفة عمليات) (العناية المركزة 25 سريراً) (قسم الطوارئ بسعة 45 سريراً) بالإضافة لخدمات الأشعة والعيون والأسنان وغسيل الكلى وعيادات الاختصاص والمختبر والصيدلية والمباني المساندة. ويشمل تمويل صندوق أبوظبي تجهيز المستشفى بالمعدات والأجهزة الطبية والأثاث واللوازم غير الطبية الضرورية.

كما يساهم صندوق الأوبك للتنمية الدولية في تمويل مشروع مركز هيومانيا للرعاية الصحية في مصر والمغرب بمبلغ 25 مليون دولار بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإنشاء والأعمار، يهدف هذا المشروع إلى تطوير مستشفيات عالية المستوى في مصر والمغرب من خلال تشييد مستشفى يضم 208 سريراً في الإسكندرية، وتوسعة مستشفى هيومانيا الذي يضم 225 سريراً في القاهرة، إلى جانب تشييد مستشفى يضم 105 سريراً في الدار البيضاء بالمغرب.

الإطـــار (1)
الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030
ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المقاصد:

1- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي بحلول عام 2030.
2- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع الدول إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل ألف مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل ألف مولود حي.
3- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.
4- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.
5- تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.
6- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020.
7- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.
8- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.
9- الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030.

الوسائل:

1- تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع الدول، حسب الاقتضاء.
2 دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها الدول النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق الدول النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.
3- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في الدول النامية، وبخاصة في أقل الدول نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.
4- تعزيز قدرات جميع الدول، ولا سيما الدول النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

رابعاً: أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية وتوزيعها وتأثيرات جائحة كوفيد-19

وفقاً للبيانات الرسمية الأولية التي تضمنها تقرير لجنة المساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في إبريل 2021، فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء هذه المنظمة (30 عضواً)، حوالي 161.2 مليار دولار في عام 2020 مدعومة بالإنفاق الإضافي الذي تم حشده لمساعدة الدول النامية لمواجهة جائحة كوفيد-19 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3.5 في المائة مقارنة بعام 2019.

في هذا الإطار، يشير التقرير إلى أنه تم صرف 12 مليار دولار خلال عام 2020 على الأنشطة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وإلى ارتفاع نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية إلى 0.32 في المائة مقارنة بنحو 0.30 في المائة في عام 2019 وهي نسبة بالرغم من تحسنها، تبقى بعيدة عن النسبة العالمية المطلوبة وهي 0.7 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة. وتعزى الزيادة في النسبة جزئياً إلى انكماش الدخل القومي الإجمالي لمعظم الدول الاعضاء في لجنة مساعدات التنمية.

الجدول رقم (5)
أكبر الدول المانحة* للمساعدات الإنمائية الدولية (2020)

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	35.47	السويد	1.14
ألمانيا	28.48	النرويج	1.11
المملكة المتحدة	18.56	لوكسمبورج	1.02
اليابان	16.27	الدنمارك	0.73
فرنسا	14.14	ألمانيا	0.73

* من دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

خامساً: حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر

تشير بيانات لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC) إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول العربية بلغت عام 2019 حوالي 31.6 مليار دولار وهو ما يمثل 18.8 في المائة من المجموع الكلي للمساعدات الدولية المقدمة للدول النامية أي بتراجع نسبي قدره 6.77 في المائة مقارنة بعام 2018.

وعلى صعيد حصة الدول العربية من المساعدات الدولية فرادى، فقد انخفضت بشكل ملحوظ في اليمن بنسبة 44.9 في المائة وفي القُمر بنسبة 14 في المائة وفي موريتانيا بنسبة 8.1 في المائة، وفي المغرب بنسبة 7.4 في المائة وفي العراق بنسبة 3.9 في المائة وفي فلسطين بنسبة 2.7 في المائة. في المقابل زادت المساعدات الرسمية إلى باقي الدول العربية وخاصة في السودان وجيبوتي حيث تم تسجيل زيادات بنسبة 67.9 في المائة و 52 في المائة على التوالي، الملحق رقم (5/11) والشكل (5).

الشكل (5): تطور المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2018-2019)

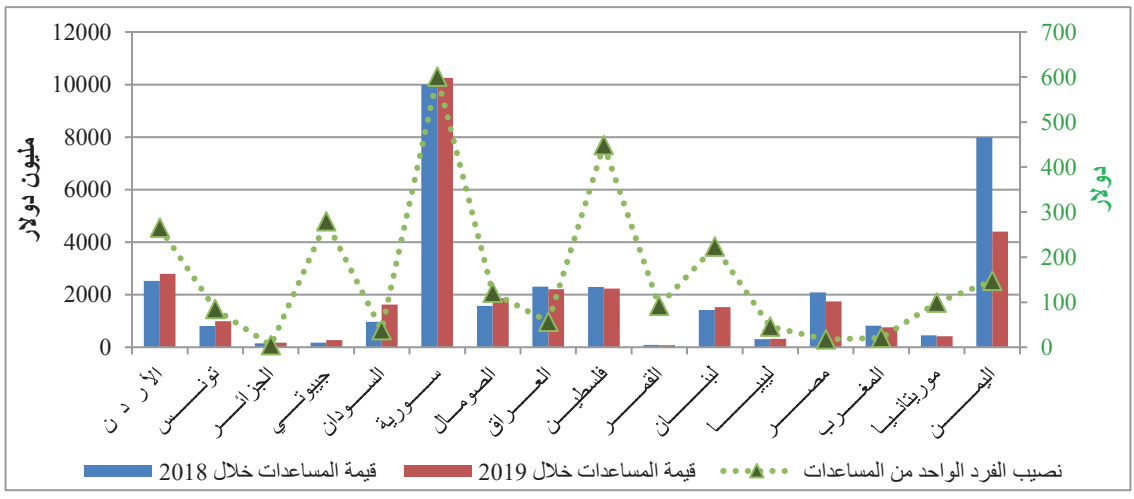

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة (1990-2019) حوالي 443.6 مليار دولار. حصل العراق على النصيب الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، بلغ مقدارها 81.8 مليار دولار أي بنسبة 18.4 في المائة، يليه مصر بمبلغ قدره 61.7 مليار دولار وبنسبة 13.9 في المائة، وسورية بمبلغ قدره 59 مليار دولار وبنسبة 13.3 في المائة، وفلسطين بمبلغ قدره 41.2 مليار دولار بنسبة 9.29 في المائة، والأردن بمبلغ قدره 31.6 مليار دولار وبنسبة 7.1 في المائة، والمغرب بمبلغ قدره 31.5 مليار دولار وبنسبة 7.1 في المائة، واليمن بمبلغ 30.4 مليار دولار وبنسبة 6.85 في المائة، والسودان بمبلغ قدره 30.2 مليار دولار وبنسبة 6.9 في المائة، الملحق رقم (5/11).

الفصل الثاني عشر

التعاون العربي في قطاع السياحة و السفر: إحدى القطاعات الأكثر تضرراً من تدعيات جائحة كوفيد -19

نظرة عامة

يُعد قطاع السياحة والسفر من أكثر القطاعات حيوية وديناميكية في الاقتصاد العالمي، كما أنه يعد القطاع الأكثر تضرراً من بين القطاعات الاقتصادية جراء تداعيات جائحة كوفيد-19 نتيجة للإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومات للحد من انتشار الوباء، التي تمثلت في تطبيق ما يسمي بالإغلاق العام، مما انعكس على نسب النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. نتج عن ذلك ارتباك غير مسبوق في أداء قطاع السياحة والسفر، وتوقف رحلات الطيران في دول العالم مما أدى إلى تراجع عائدات القطاع بنسبة تتراوح ما بين 60 و80 في المائة، وهو ما يمثل خسارة قدرها 910 إلى 1170 مليار دولار من العائدات السياحية [1].

تأتي خطورة تراجع أداء قطاع السياحة والسفر عالمياً، في كونه يمثل نحو 30 في المائة من صادرات الخدمات العالمية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ما نسبته 45 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في البلدان النامية. كما يساهم القطاع وفق بيانات منظمة السياحة العالمية بنحو 10.4 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. كما يتسم القطاع بكثافة العمالة حيث يوفر فرص عمل تقدر بنحو 300 مليون وظيفة على مستوي العالم، أي أنه يوظف شخصاً من بين كل عشرة أشخاص على مستوى العالم [2]. كما يُعد القطاع كذلك حلقة وصل في سلاسل القيمة حيث يجمع شبكة معقدة من الصناعات المترابطة، كما أنه يسهم بتوليد 7 في المائة من حركة التجارة العالمية.

تتمتع الدول العربية بمقومات تجعل من قطاع السياحة ركيزة تساهم بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونه قطاع يتسم بالديناميكية والتنافسية، حيث يساهم بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بالإضافة إلى مساهمته الملموسة في توفير فرص العمل، وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات المحلية، وتعزيز الاحتياطيات الرسمية والمتحصلات من النقد الأجنبي، وهو ما ينعكس إيجابياً على خطط التنمية في الدول العربية.

كان لجائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً ملموساً على أداء قطاع السياحة في عدد من الدول العربية، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات السياحية في توليد الدخل القومي، وتعزيز وضع الصادرات الخدمية وتقوية أوضاع ميزان المدفوعات.

على ضوء ما سبق، يستعرض هذا الفصل التطورات فيما يتعلق بوضع قطاع السياحة والسفر في الدول العربية، كما يتطرق إلى دور التعاون العربي في الحد من أزمة كوفيد-19 على أداء القطاع في الدول العربية، وينتهي الفصل ببعض التوصيات بشأن تعزيز التعاون العربي في مجال السياحة.

أولاً: الوضع الراهن لقطاع السياحة والسفر على المستوى العربي

تعد السياحة من أهم ركائز الدخل في المنطقة العربية، لما لها من دور في توظيف العمالة الوطنية المباشرة وغير المباشرة، مما يجعلها أحد ركائز الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتعزيز الاحتياطيات من النقد الأجنبي، ودعم عملية التنمية في الدول العربية.

بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 11.4 في المائة خلال عام 2019، في ظل ارتفاع أعداد في السائحين الوافدين إلى الدول العربية ليصل إلى 107 مليون سائح في عام 2019، مقارنة مع 104 مليون سائح في عام 2018.

[1] WTO, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package"

[2] موجز السياسات بعنوان " كوفيد-19 وتحويل السياحة"، الأونكتاد، آب/أغسطس 2020.

تأتي هذه المساهمة الاقتصادية المهمة لقطاع السياحة في ضوء جهود الحكومات العربية في دعم هذا القطاع وتطويره، خاصة مع توافر كافة المقومات التي من شأنها النهوض بكافة أنماط السياحة في المنطقة العربية، في ضوء ما سبق يتطرق الجزء التالي إلى الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الدول العربية.

مساهمة قطاع السياحة والسفر في توليد الناتج

يتمتع قطاع السياحة والسفر بتنافسية عالية عززت من الأهمية النسبية لهذا القطاع في اقتصادات الدول العربية، حيث شهدت مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي ارتفاعاً ملحوظ في عام 2019 مُسجلاً 269.3 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 2.2 في المائة عن العام السابق، بينما شهدت القيمة المضافة للقطاع انخفاضاً غير مسبوق في عام 2020 لتصل إلى 130.2 مليار دولار على مستوي الدول العربية مجتمعة، بنسبة انخفاض حوالي 52 في المائة وهي نسبة انخفاض غير مسبوقة.

على **مستوي الدول العربية فرداي**، بالرغم من أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كانت تشهد تنامياً في السنوات الأخيرة، إلا أن نسب مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالي حققت انخفاضات هائلة في كل الدول العربية في عام 2020 تراوحت ما بين 38 في المائة لأقل معدل انخفاض مسجل في القيمة المضافة للقطاع في السعودية لتصل إلى 48.5 مليار دولار عام 2020 مقابل 79.2 مليار دولار عام 2019، ونحو 81 في المائة لأكبر انخفاض مسجل في لبنان، في ظل تراجع القيمة المضافة لقطاع السياحة إلى 3.6 مليار دولار مقابل 19 مليار دولار مسجلة في عام 2019، وبذلك انخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 15.2 نقطة مئوية. تعكس هذه التطورات أثر كل من جائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة إضافة إلى تأثير الأوضاع الداخلية التي شهدها لبنان العام الماضي أعلى نسبة انخفاض في القيمة المضافة.

كذلك انخفضت القيمة المضافة لقطاع السياحة في الأردن بنسبة 72 في المائة في عام 2020 لتصل إلى 1.9 مليار دولار مقابل 6.9 مليار دولار مسجلة في عام 2019. كما انخفضت في الإمارات ومصر بنسبة 60 و56 في المائة لتصل إلى 19.5 و14 مليار دولار في عام 2020، مقابل 49 و32 مليار دولار في عام 2019 على التوالي.

الجدير بالذكر أن كل من السعودية والإمارات ومصر تستحوذ على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية مجتمعة، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعةً حوالي 59 في المائة من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية أي ما يعادل حوالي 160 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019[3]، مقارنة مع نحو 170 مليار دولار أمريكي مسجلة عام 2018، الجدول رقم (1).

مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف

قطاع السياحة من القطاعات كثيفة العمالة، حيث تولد الأنشطة السياحية عملاً مباشراً وغير مباشر للأشخاص، كما يسمح القطاع بنفاذ الشباب والإناث السريع إلى سوق العمل، لذا لا يعد قطاع السياحة محركاً للنمو الاقتصادي فقط، وإنما هو أداة فعالة لخلق فرص العمل والحد من الفقر بين شرائح المجتمع، فالأنشطة السياحية تتطلب عمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة والفنادق والمحال السياحية والمرشدين السياحيين، وعمالة وطنية غير مباشرة في القطاعات الأخرى الداعمة لأنشطة هذا القطاع مثل قطاع الزراعة والصناعة والتشييد والبناء.

بلغ حجم العمالة المباشرة في قطاع السياحة في الدول العربية ما من يقرب من 10 ملايين في عام 2019، فضلاً عن العمالة غير المباشرة التي تمثل ضعف عدد العمالة المباشرة. وكنتيجة لجائحة كوفيد-19 انخفض هذا العدد إلى 7.4 مليون عامل في عام 2020 بما يمثل تراجعاً بنحو 26 في المائة، وهو ما يهدد بارتفاع معدلات البطالة والفقر على حد سوء في المنطقة العربية.

على **مستوي الدول العربية فرادي**، ساهمت الجائحة في تراجع أعداد العاملين في القطاع بنسب تراوحت بين 10 في المائة في السعودية، و37 في المائة في القُمر. جاءت مصر على رأس الدول العربية في حجم العمالة بالقطاع السياحي في عام 2019، حيث وفر

[3] صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، القطاع الحقيقي، 2020.

القطاع نحو 2.4 مليون فرصة عمل أي بما يعادل 9.2 في المائة من إجمالي العمالة المصرية، بينما انخفض هذا الرقم ليصبح 1.6 مليون عامل عام 2020 بما يعادل 6.2 في المائة من إجمالي العمالة المصرية في عام 2020.

وشهد عدد العاملين في الأردن انخفاضاً من حوالي 255 ألف عامل في عام 2019، إلى 195 ألف عامل في عام 2020. وفي تونس، بلغ عدد العاملين في القطاع 387.6 ألف في عام 2019، وانخفض إلى 260 ألف عامل في 2020، وفي المغرب، انخفض عدد العاملين بقطاع السياحة بنسبة 3.60 في المائة، حيث كان القطاع يوفر نحو 1345 ألف فرصة عمل في عام 2019، انخفضت في عام 2020 لتصل إلى 929 ألف عامل.

فيما سجلت القُمر أكبر نسبة انخفاض في أعداد العاملين في القطاع، حيث انخفضت العمالة في قطاع السياحة في عام 2020 لتصل إلى 13.7 ألف عامل مقابل 21.6 ألف عامل في عام 2020، جدول رقم (1).

مساهمة قطاع السياحة والسفر في حجم الصادرات الخدمية

تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية إلى أن إجمالي إنفاق السائحين على مستوى الوطن العربي بلغ نحو 148 مليار دولار في عام 2019، ونتيجة لجائحة كوفيد-19 وأثارها السلبية على أداء القطاع انخفض هذا الرقم ليصبح 46 مليار دولار عام 2020 محققاً نسبة انخفاض 69 في المائة، وهو انخفاض كبير في حجم الإيرادات السياحية في الدول العربية، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على استمرارية عمل المنشآت السياحية وحجم العمالة في القطاع في المستقبل.

على **مستوي الدول العربية فرادي**، سجلت لبنان أكبر حجم انخفاض في إنفاق السائحين بنسبة 87 في المائة في عام 2020، حيث انخفض إنفاق السائحين من نحو 15.8 مليار دولار في عام 2019 إلى 2 مليار دولار في عام 2020، وهو ما يعكس مدى الضرر الذي لحق بأداء هذا القطاع. كما انخفض إنفاق السائحين بنسبة تراوحت ما بين 70 إلى 80 في المائة في كل من السعودية والقُمر والأردن وتونس.

بينما سجلت الإمارات أعلى قيمة لمستوى إنفاق السائحين على مستوى الدول العربية في عام 2019 بحوالي 39 مليار دولار أي بما يعادل 9.9 في المائة من اجمالي الصادرات الخدمية للإماراتية، إلا أنه انخفض إلى 13.2 مليار دولار في عام 2020، بذلك تراجعت مساهمة القطاع في إجمالي الصادرات بنحو 5.7 نقطة مئوية بما يعكس تداعيات جائحة كوفيد-19 والإجراءات الاحترازية التي تم فرضها والتي أثرت على عمل قطاع السياحة.

كما يشير تقرير منظمة السياحية العالمية لعام 2020، إلى انخفاض كبير في أعداد السياح في المنطقة العربية في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وكانت المغرب في مقدمة البلدان المتضررة حيث سجل عدد السائحين الوافدين إلى أرضيها نحو 2.7 مليون سائح بانخفاض بلغ 79 في المائة، وكذلك سجلت تونس نسبة انخفاض في أعداد السائحين بنسبة 78 في المائة بواقع 2 مليون سائح في عام 2020، تليها البحرين والتي زارها 833 ألف سائح في عام 2020 بانخفاض 78.1 في المائة، ثم السعودية التي بلغ عدد السائحين بها في عام 2020 نحو 4.1 مليون سائح بانخفاض 76.4 في المائة، ثم فلسطين 172 ألف سائح بانخفاض 75 في المائة، وعُمان 675 ألف سائح بانخفاض 73.1 في المائة، والأردن 917 ألف سائح بانخفاض 72.5 في المائة. فيما زار مصر 3.6 مليون سائح بانخفاض 72 في المائة، ولبنان 541 ألف سائح بانخفاض 71.5 في المائة، وفي قطر 646 ألف سائح بانخفاض 69.2 في المائة [4].

[4] تقرير منظمة السياحة العالمية لعام 2020.

جدول رقم (1)
مساهمة قطاع السياحة في الناتج والعمالة والصادرات في الدول العربية
(2020-2019)

الدول العربية	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار أمريكي)					مساهمة عمالة القطاع السياحي من اجمالي العمالة (بالألف وظيفة)					إنفاق الزوار من الخارج من اجمالي الصادرات (بالمليار دولار أمريكي)				
	2019		2020		نسبة تغير المساهمة في الناتج (%)	2019		2020		نسبة تغير المساهمة في العمالة	2019		2020		نسبة تغير المساهمة في الصادرات
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		العدد	النسبة	العدد	النسبة		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
الأردن	6.90	16.30%	1.90	4.70%	11.60%-	255.60	18.60%	195.80	15.30%	3.30%-	6.20	40.30%	1.40	11.00%	29.30%-
الإمارات	49.10	11.60%	19.50	5.40%	6.20%-	749.20	11.20%	574.30	9.40%	1.80%-	39.00	9.90%	13.20	4.20%	5.70%-
البحرين	4.80	12.80%	2.20	6.70%	6.10%-	96.60	14.60%	75.20	11.80%	2.80%-	4.40	15.90%	1.80	7.10%	8.80%-
تونس	6.00	14.00%	2.90	7.30%	6.70%-	378.60	11.00%	260.10	7.70%	3.30%-	3.00	13.90%	0.90	6.00%	7.90%-
الجزائر	9.10	5.60%	4.70	3.60%	2.00%-	634.10	5.80%	457.10	4.40%	1.40%-	0.13	0.40%	0.28	0.10%	0.30%-
القمر	0.12	9.60%	0.04	3.30%	6.30%-	21.60	0.10%	13.70	6.60%	6.50%	0.08	45.90%	0.02	17.10%	28.80%-
السعودية	79.20	9.80%	48.50	7.10%	2.70%-	1584.40	12.20%	1424.60	11.00%	1.20%-	30.40	10.40%	6.00	3.10%	7.30%-
السودان	2.80	4.30%	1.40	2.40%	1.90%-	606.60	6.30%	399.50	4.30%	2.00%-	1.40	27.80%	0.56	18.20%	9.60%-
سورية	1.40	8.70%	0.53	3.40%	5.30%-	163.40	6.20%	126.50	5.20%	1.00%-	1.00	21.20%	0.24	6.70%	14.50%-
العراق	12.00	6.00%	5.90	3.30%	2.70%-	685.20	7.50%	569.50	6.60%	0.90%-	3.40	4.10%	1.20	1.80%	2.30%-
عُمان	5.30	7.00%	2.30	3.40%	3.60%-	150.00	7.00%	117.90	5.80%	1.20%-	3.20	6.90%	1.00	3.20%	3.70%-
قطر	17.90	10.40%	11.70	7.50%	2.90%-	262.30	12.50%	210.30	10.20%	2.30%-	13.10	14.50%	8.80	12.40%	2.10%-
الكويت	7.10	5.30%	3.50	3.30%	2.00%-	133.20	5.80%	104.60	5.00%	0.80%-	1.10	1.50%	0.40	0.80%	0.70%-
لبنان	19.00	19.40%	3.60	4.20%	15.20%-	430.40	19.10%	318.50	17.40%	1.70%-	15.80	66.70%	2.00	19.50%	47.20%-
ليبيا	2.00	2.70%	0.60	1.50%	1.20%-	60.00	3.00%	40.30	2.10%	0.90%-	0.09	0.30%	0.03	0.40%	0.10%
مصر	32.00	8.80%	14.00	3.80%	5.00%-	2415.20	9.20%	1571.10	6.20%	3.00%-	15.70	26.90%	4.00	9.30%	17.60%-
المغرب	14.60	12.10%	7.00	6.20%	5.90%-	1345.60	12.30%	929.30	8.70%	3.60%-	10.00	21.20%	4.00	9.80%	11.40%-
الإجمالي	**269.32**		**130.27**		**0.00%**	**9972.00**		**7388.30**		**0.00%**	**148.00**		**45.83**		**0.00%**

Source: https://wttc.org/Research/Economic-Impact

ثانياً: تنافسية قطاع السياحة والسفر في الدول العربية

تتباين المقومات التي يستند إليها قطاع السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في كل دولة، وتعتمد قوة القطاع أو كفاءة صناعة السياحة في أي دولة في مدي قدرة قطاع السياحة فيها على التأثير في الاقتصاد ومدي قدرته على المنافسة إقليمياً ودولياً.

يعتبر مؤشر التنافسية أحد الأدوات التي تَمكن من تقييم الأداء النسبي للدول مقارنة بغيرها من الدول للتعرف على جوانب الضعف والقوة لها في مجال المقارنة، حيث يقيس المؤشر كل العوامل والسياسات المُحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم. يُصنف المؤشر دول العالم من خلال تقييم مدي توفر البيئة السياحية الداعمة والنظم والإجراءات والبنية التحتية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها بما يشمل 140 اقتصاداً، عبر تقييم 14 محوراً يتفرع عنها 90 مؤشراً موزعة على 4 مؤشرات فرعية تشكل البيانات الإحصائية 70 في المائة منها بينما يتم الحصول على 30 في المائة من المؤشرات الأخرى من واقع نتائج استطلاع للرأي صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للمدراء التنفيذيين.

في هذا الإطار، حققت الدول العربية تطورات ملحوظة في مجال السياحة والسفر رصدها تقرير تنافسية السياحة العالمي لعام 2019، فمازالت الإمارات تحتفظ بالمركز الأول بين الدول العربية، في ظل تسجيلها مرتبة متقدمة بين دول العالم حيث تحتل المرتبة (33) عالمياً، ثم تأتي قطر في المرتبة الثانية عربياً والمرتبة (51) عالمياً، ثم عُمان في المرتبة الثالثة عربياً، والمرتبة (58) عالمياً، يليها البحرين في المرتبة الرابعة عربياً والمرتبة (64) عالمياً، ثم تأتي مصر في المرتبة الخامسة عربياً والمرتبة (65) عالمياً، حيث تقدمت تسعة مراكز بعد أن كانت تحتل المرتبة (74) عالمياً. وتأتي المغرب في المرتبة السادسة بين الدول العربية، وفي المرتبة (66) عالمياً، في حين جاءت اليمن في نهاية الترتيب العالمي والعربي، جدول (2).

جدول رقم (2)
مؤشر التنافسية في الدول العربية(2019)

الدولة العربية التي يشملها المؤشر	المؤشر العام (Overall) (Rank		المؤشرات الفرعية							
			البيئة التمكينية (Enabling (Environment		سياسة السياحة والسفر والظروف التمكينية (T&T Policy and Enabling (Conditions		البنية التحتية (Infrastructure)		الموارد الطبيعية والثقافية Natural and Cultural) (Resources	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الأردن	84	3.6	67	4.9	62	4.5	83	3.2	120	1.8
الإمارات	33	4.4	17	5.8	73	4.4	13	5.3	73	2.3
البحرين	64	3.9	36	5.5	86	4.3	39	4.4	140	1.4
تونس	85	3.6	78	4.7	57	4.5	84	3.1	100	2
الجزائر	116	3.1	80	4.6	134	3.6	115	2.3	90	2.1
السعودية	69	3.9	41	5.4	114	4	42	4.3	113	1.9
عُمان	58	4	39	5.4	76	4.4	52	4	83	2.2
قطر	51	4.1	29	5.6	54	4.6	27	4.8	127	1.6
الكويت	96	3.4	59	5.2	124	3.8	77	3.3	136	1.5
لبنان	100	3.4	91	4.5	93	4.3	86	3.1	125	1.7
مصر	65	3.9	86	4.5	45	4.6	76	3.3	33	3.1
المغرب	66	3.9	71	4.8	47	4.6	69	3.5	54	2.6
موريتانيا	135	2.7	127	3.7	126	3.7	138	1.8	134	1.5
اليمن	140	2.4	137	3.2	139	3.2	140	1.7	133	1.6

Source: World Economic Forum Travel and Tourism Competitiveness Report.

ثالثاً: تداعيات أزمة كوفيد -19 على قطاع السياحة والسفر في الدول العربية

تأثر قطاع السياحة والسفر في العقود الثلاثة الماضية بالعديد من الأزمات العالمية المتلاحقة، بداية من أزمة الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما أحدثته من ارتباكاً في قطاع الطيران، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية 2008 لتحدث أثراً كبيراً على كافة القطاعات والذي انعكس أيضا على أداء قطاع السياحة.

وما لبث الاقتصاد العالمي أن يتعافى من أثر هذه الأزمات حتي جاءت أزمة كوفيد-19 لتحدث الصدمة الأكبر على أداء كافة القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع السياحة، حيث نتج عن الجائحة خسائر في الإيرادات السياحية قاربت نحو 1.2 تريليون دولار، وهو ما يمثل 11 ضعفاً مقارنة بخسائر الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009، فخلال الأزمات السابقة لم تعاني القطاعات الاقتصادية خصوصاً السياحة والطيران من حالة التوقف شبه كامل كما حدث جراء أزمة، كوفيد-19، فالتوقف المفاجئ والمطول للسياحة العالمية والاغلاق الكبير والإجراءات التي اتخذت للحد من انتشار الوباء، بالإضافة إلى الانخفاض العالمي والإقليمي في العرض والطلب والتأثيرات على حجم تجارة الخدمات بشكل عام، أدت إلى تأثر كبير للعائدات السياحية وفقدان العديد من العاملين في هذا القطاع وظائفهم على المستوي العالمي، الملحق (1/12).

على المستوي العالمي، انخفض التدفق السياحي بسبب قيود إجراءات السفر وتوقف حركة النقل الجوي للمطارات حيث عرفت أعداد المسافرين انخفاض بلغت نسبته 38 في المائة في عام 2020، مقارنة بما قبل تفشي فيروس كوفيد-19. كما تراجعت إيرادات المطارات بنسبة 45 في المائة، وذلك لإلغاء الفعاليات السياحية بمختلف أنواعها مما تسبب في إلغاء حجوزات سياحية وتوقف الحجوزات المستقبلية، بالإضافة إلى توقف الطلب على البرامج السياحية.

كما توقعت منظمة السياحة العالمية أن تؤدي أزمة كوفيد -19 إلى استمرار تأثر قطاع السياحة والسفر بتداعيات الأزمة لفترة تتراوح ما بين خمس إلى سبع سنوات مما سينتج عنه تراجع مساهمة السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العالمي، وانخفاضها كذلك في الدول العربية بنحو 126 مليار دولار وهو ما يعرض حوالي 4 ملايين وظيفة للخطر، وأن يؤدي إلى تراجع في قطاع السياحة والسفر في العالم العربي بنحو 25.4 مليار دولار أميركي.

على المستوى العربي، تشير التقارير الدولية إلى أنه في نهاية عام 2020، تكبد قطاع السياحة والسفر العربي خسائر تقدر بنحو 25 مليار دولار، فيما تأثر قطاع الطيران جراء أزمة كوفيد-19، حيث تراجع

الطلب على الطيران بنسبة 0.6 في المائة بعدما كان من المتوقع زيادته بنسبة 4.8 في المائة، وانخفض معدل الحجوزات السياحية بنسبة 11 في المائة، ولا تزال التقديرات بشأن فترة التعافي في عام 2021 غير مؤكدة، حيث تعتمد النتائج على مدة تفشي الفيروس وفعالية التدابير المتخذة للتخفيف من أثره، وقد عانت الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط من أثر مضاعف لهذه الازمة مع هبوط أسعار النفط والتي أثرت سلباً على عائداتها، ملحق (2/12).

في هذا الإطار، حذر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) من انخفاض الحركة الجوية في المنطقة العربية، ووفقًا لتقرير صادر عن جمعية الخطوط الجوية الأفريقية (AFRAA)، عانت العديد من شركات الطيران بشدة. يوضح الشكل (1) أنه بناءً على نسبة المقاعد المتاحة إلى الكيلومترات، فقدت شركة مصر للطيران 2 مليار دولار، والخطوط الملكية المغربية 1.6 مليار دولار، والخطوط الجوية الجزائرية 1.1 مليار دولار، والخطوط التونسية (التي لديها أسطول أصغر من الطائرات) 600 مليون دولار.

بدأت المقاعد المعروضة من وإلى العالم العربي في التعافي في الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2020، مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2019 حيث شهد عدد إجمالي المقاعد المعروضة تراجعاً بنسبة 72.3 في المائة على أساس سنوي مقارنة بانخفاض سنوي بلغ 79.3 في المائة سُجلت الأسبوع السابق عليه، بينما شهدت المقاعد الدولية المعروضة في العالم العربي ارتفاعاً متواضعاً في الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2020، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019. وانخفض إجمالي عدد المقاعد المعروضة بنسبة 83.7 في المائة على أساس سنوي مقارنةً بانخفاض بلغ 85.0 في المائة على أساس سنوي في الأسبوع السابق عليه، حيث بدأت بعض شركات الطيران في تشغيل رحلات محدودة للركاب.

في المجمل، بلغت خسائر شركات الطيران العربية نحو 8 مليارات دولار، وبلغت خسائر الاستثمارات السياحية حوالي 13 مليار دولار، وهددت الأزمة قرابة المليون وظيفة دائمة ومئات الآلاف من الوظائف الموسمية التي تعتمد في معيشتها على القطاع السياحي في الدول العربية. جاء ذلك كنتيجة لانخفاض أعداد السياح من وإلى العالم العربي بنسبة تصل إلى 40 في المائة وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمة قطاع الطيران في الناتج الإجمالي العربي بنحو 65 مليار دولار، وتراجع القيمة المضافة السياحة إلى 130 مليار دولار في عام 2020، وذلك رغم حزم الدعم والسياسات التي اتبعتها الحكومات العربية لتخفيف التداعيات السلبية للازمة وهو ما سيتم تناوله لاحقاً.

الشكل رقم (1): التغيّر فى السعة المعروضة أسبوعياً فى العالم من وإلى وداخل العالم العربى

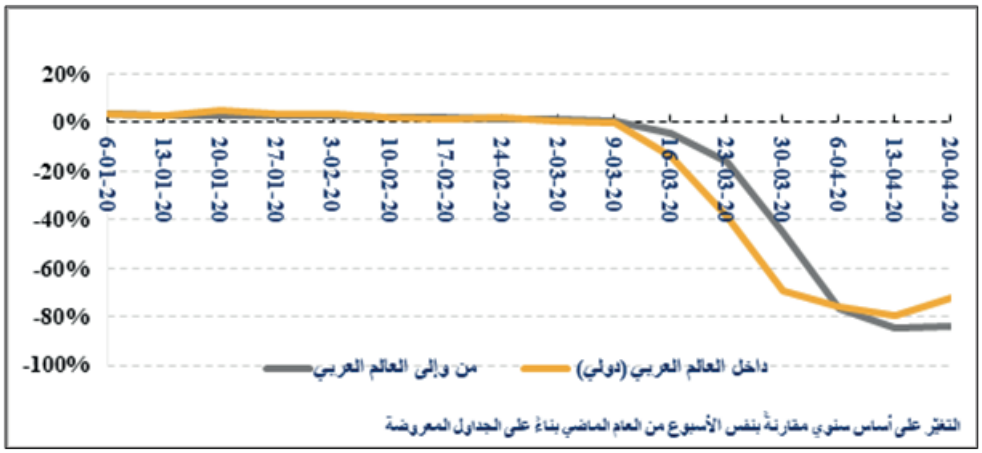

المصدر: منظمة السياحة العربية، فريق إدارة الأزمات.

وقد تأثر عدد من الدول العربية بالتداعيات الناتجة عن الجائحة نتيجة للانخفاض الهائل في أعداد السياحين، لاسيما في ظل مساهمة القطاع بنسب تتراوح ما بين 8 إلى 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إحدى عشرة دولة عربية يساهم فيها القطاع.

الشكل (2): عدد السيّاح الدوليين الوافدين إلى العالم العربي ونسب التغيّر

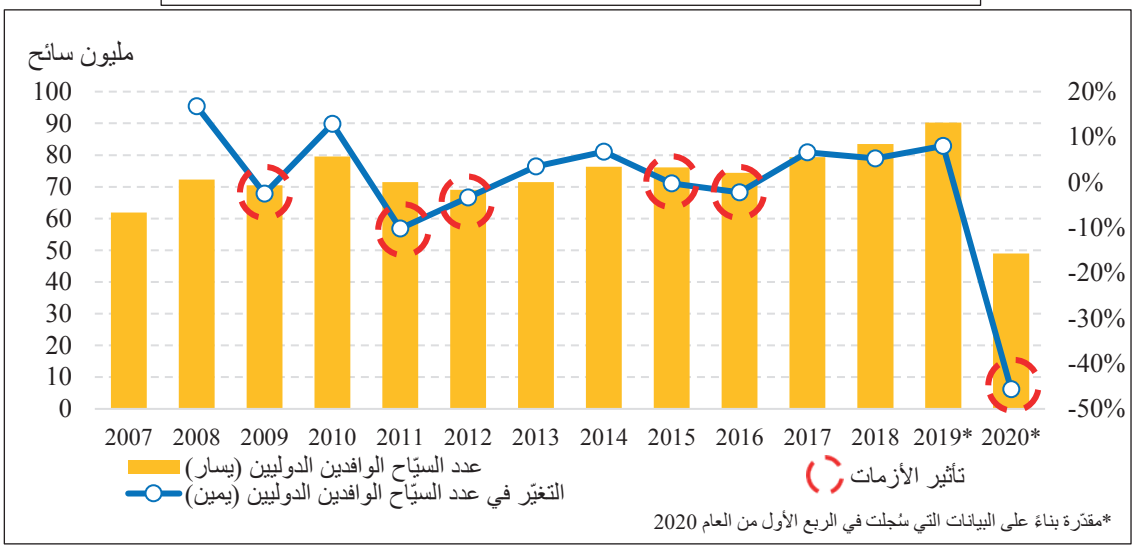

المصدر: منظمة السياحة العربية، فريق إدارة الأزمات.

رابعاً: الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لدعم قطاع السياحة والسفر

لم تدخر الحكومات في الدول العربية جهداً في دعم قطاع السياحة والسفر لما له من أهمية كبيرة، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة جهود حثيثة لتهيئة البنية الأساسية والتشريعية لدعم هذا القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية نحوه، لذا سارعت في اتخاذ الإجراءات والتدابير لدعم قطاع السياحة والسفر منذ بدايات أزمة كوفيد-19. فمع دعوة الحكومات لاتخاذ إجراءات احترازية تضمن "التباعد الاجتماعي" للحد من أنتشار الوباء، أثرت بشكل ملموس على قطاع السياحة والسفر. سارعت الدول العربية لاحتواء الأزمة وتقديم دعماً قدر بأكثر من 190 مليار دولار لقطاع السياحة، وقد تبنت الحكومات العربية حزم من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة، وضمان قدرة مؤسساته على الوفاء بالتكاليف التشغيلية، وتمكينها من الإبقاء على العمالة لديها. وتنوعت هذه التدخلات ما بين تسهيل نفاذ مؤسسات القطاع إلى مصادر الائتمان والسيولة بكلفة ميسرة، وضمانات حكومية للبنوك للتوسع في إقراض هذا القطاع، وإعفاء مؤسسات القطاع من أقساط ومدفوعات الفائدة على القروض، وتأجيل الضرائب المستحقة عليها، وغيرها من التدخلات الأخرى لاحتواء أثر الصدمة التي تلقاها قطاع السياحة في الدول العربية. قدمت مختلف الدول العربية دعماً بشكال مختلفة لضمان استمرارية عمل القطاع وعدم توقفه بشكل تام ومحاولة تقليص خسائره حد الإمكان، وفيما يلي طبيعة الدعم الذي قدم من قبل بعض الدول العربية لقطاع السياحة والسفر:

الأردن

اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من التدابير لدعم قطاع السياحة منها: السماح لقطاع السياحة بدفع التزاماته الضريبية عن عام 2019 على شكل أقساط بدون غرامات؛ وتخفيض الضريبة العامة على المبيعات من 16 في المائة إلى 8 في المائة، وضريبة الخدمات من 10 في المائة إلى 5 في المائة للفنادق والمطاعم.

كما أعلن البنك المركزي الأردني عن مجموعة من التدابير الرامية إلى احتواء تأثير فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد حيث شملت هذه التدابير: السماح للبنوك بتأجيل سداد القروض للعملاء في القطاعات المتأثرة. وخفض تكلفة الضمانات التي قدمتها مؤسسة ضمان القروض الأردنية بشأن قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووسعت من نطاقها، بما في ذلك تسهيلات ائتمانية بقيمة 150 مليون دينار أردني (211 مليون دولار أمريكي) أتيحت لقطاع السياحة.

البحرين

تبنت حكومة مملكة البحرين العديد من البرامج والمبادرات للحد من انعكاسات أزمة فيروس كوفيد-19 على قطاع السياحة، حيث قرر مجلس الوزراء إعفاء المنشآت السياحية من دفع رسوم السياحة لمدة ثلاثة أشهر إضافية ابتداءً من شهر أكتوبر 2020. كما أعلنت حكومة البحرين تحملها لنصف رواتب البحرانيين العاملين في القطاع الخاص المتأثر بجائحة كوفيد-19 لمدة ثلاثة أشهر، فضلاً عن تكفلها بفواتير الماء والكهرباء لجميع المواطنين، وكانت البحرين قد أنفقت 570 مليون دولار على دفع رواتب جميع مواطنيها الـ 100 ألف العاملين في القطاع الخاص من أبريل إلى يونيو لتخفيف التداعيات الاقتصادية لتفشي الفيروس. كما تقرر إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من دفع رسوم السياحة لمدة ثلاثة أشهر إضافية ابتداءً من شهر أكتوبر 2020.

الإمارات

تم تأجيل عدد من الفعاليات الدولية الهامة مثل معرض اكسبو الدولي الذي كانت التوقعات أن يتعدى عدد الزائرين ثلاثة ملايين زائر، حيث يبلغ مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي نحو 12 في المائة، وقد حققت الامارات زيادة في عدد السياح بنسبة 2 في المائة في عام 2019 مقارنة بعام 2018[5]، حيث عقدت دبي 301 اجتماعاً ومؤتمراً ومعرضاً نظمتها فعاليات دبي للأعمال، وبالتالي قدمت عطاءات لـ 595 حدثًا في عام 2020، وقد شكلت فعاليات سياحة الأعمال 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 3.57 مليار دولار أمريكي[6]. تعتبر سياحة الأعمال عنصراً أساسياً في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث تؤهل هذه الصناعة الإمارات في المستقبل القريب لأن تكون من بين اللاعبين الأساسيين في صناعة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض العالمية.

في ضوء ما سبق، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الدعم لقطاع السياحة، حيث تم تقديم حزمة مالية بقيمة 283.5 مليار درهم لكافة القطاعات الاقتصادية، كما تم تعليق الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه والرسوم المفروضة على مبيعات الفنادق من 7 في المائة إلى 3.5 في المائة، وإعفاء المركبات التجارية لشركات السياحة من رسوم التسجيل السنوية حتى نهاية عام 2020.

تونس

تم الإعلان عن خطة طوارئ بقيمة 2.6 مليار دينار تونسي (2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في 21 مارس 2020. وكان جزء منها تدابير ضريبية مباشرة مدرجة في ميزانية عام 2020، ثم مددت في ميزانية عام 2021). كما أنشأت الحكومة صندوقاً مخصصاً لمواجهة جائحة كوفيد-19 (الصندوق 1818) ممولاً من التبرعات، وخصمت يوماً واحداً من المرتب من كافة الموظفين، وزادت من سعر الضريبة على الفائدة من الودائع المصرفية، وأدخلت ضريبة أرباح استثنائية بنسبة 2 في المائة على الشركات المالية للفترة (2020-2021). ولدعم الشركات المتأثرة، قامت السلطات بتعجيل سداد ضريبة القيمة المضافة، وإعادة جدولة سداد المتأخرات الضريبية، وعلقت مؤقتا بعض العقوبات، كما أعلن البنك المركزي التونسي أيضاً عن مجموعة تدابير لدعم القطاع الخاص، والتي من بينها الشركات السياحية، حيث وجه البنوك بإرجاء تسديد مدفوعات القروض القائمة وتعليق أي رسوم عن المدفوعات والسحوبات الإلكترونية. وطلب البنك المركزي من البنوك تأجيل سداد القروض من جانب الموظفين لفترة تتراوح بين 3 و6 أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة عن مجموعة من التدابير المالية بما في ذلك إنشاء صناديق استثمارية بقيمة (600 مليون دينار تونسي).

السعودية

أدي إغلاق المملكة لحددوها واقتصار مراسم الحج على أعداد قليلة من داخل المملكة إلى خسارة المملكة مورداً أساسياً من موارد اقتصادها السياحي البالغ 70 مليار دولار، إضافة إلى الخسائر المتحققة من إلغاء رحلات العمرة طول العام بما تؤثر بشكل مباشر على ما يقرب من 400 ألف وظيفة. بناءً عليه، تم الإعلان عن حزمة لدعم القطاع الخاص بقيمة 70 مليار ريال سعودي (18.7 مليار دولار أمريكي أو 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في 20 مارس 2020. وشملت المجموعة تعليق المدفوعات الضريبية الحكومية والرسوم وغيرها من المستحقات لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة التمويل المتاح من خلال صندوق التنمية الوطني. قدمت الحكومة مبلغ 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار، 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من بينها المنشآت السياحية، من خلال توفير التمويل والضمانات للمصارف لتمكينها

[5] دائرة السياحة والسوق التجاري بدبي، 2020

[6] مركز دبي التجاري العالمي، 2019

من تأجيل مدفوعات القروض القائمة وزيادة الإقراض للأعمال التجارية.

مصر

قامت الحكومة المصرية بتقديم دعم للاقتصاد يقدر بنحو 100 مليار جنيه لمواجهة أزمة كوفيد-19 منها 50 مليار جنيه لقطاع السياحة، حيث يساهم قطاع السياحة بنسبة 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و9.2 في المائة من العمالة، كما خفضت أسعار الوقود لقطاع الطيران. وتم إعفاء القطاع السياحي من الضريبة العقارية. كما قام البنك المركزي على صعيد السياسة النقدية بخفض الفائدة على قروض القطاع السياحي من 10 في المائة إلى 8 في المائة. في نفس الوقت قدم البنك المركزي ضمانات لهذه القروض بمبلغ 3 مليار جنيه، كما أتاح لشركات قطاع الطيران قروض بفترة سماح مدتها سنتان. كما أطلق البنك المركزي مبادرة لتعليق قوائم الائتمان السوداء بالنسبة للعملاء غير المنتظمين في السداد، وتم التنازل عن قضايا المحاكم بالنسبة للعملاء المقصرين بشروط معينة، وذلك لشركات قطاع السياحة، كما مدد البنك المركزي المبادرات التي كانت قائمة في السابق، وعلى وجه التحديد المبادرات المُقدمة لقطاع السياحة والشركات المتعثرة التي تقل ديونها عن 10 مليون جنيه لمدة 6 أشهر أخرى.

المغرب

يساهم قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل كبير، إذ يُشكل 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغّل أكثر من نصف مليون شخص، كما يعتبر من أبرز القطاعات المتضررة من أزمة كوفيد-19. بناءً عليه، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث تم تعليق دفع المساهمات الاجتماعية (مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) حتى 30 يونيو 2020، وكذلك تأجيل سداد القروض البنكية حتى 30 يونيو بدون أي رسوم أو غرامات.

ومن التدابير الضريبية للشركات التي يقل رقم معاملاتها للسنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم، الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية من 31 مارس حتى 30 يونيو 2020، وأنشأت الحكومة صندوقاً خاصاً مخصصاً لإدارة هذا الوباء بموارد مالية تبلغ نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تموله الحكومة من التبرعات المقدمة من الكيانات العامة والخاصة التي ستخصم من الضرائب. ويغطي هذا الصندوق تكاليف تحسين المرافق الطبية ودعم الأعمال التجارية والأسر المعيشية المتأثرة بالوباء.

كما سمحت الحكومة للشركات التي يقل عدد موظفيها عن 500 موظف، وتعطل نشاطها مؤقتاً وتشهد انخفاضاً في رقم الأعمال يزيد على 50 في المائة بتأجيل دفع أقساط التأمين على المعاش حتى 30 يونيو، ويحصل موظفوها الذين يصبحون عاطلين عن العمل بصفة مؤقتة والمسجلون لدى صندوق المعاشات التقاعدية على 2000 درهم شهرياً، كما سُمح لهم بتأجيل سداد الديون حتى 30 يونيو. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة قروضاً بدون فوائد تصل إلى 15,000 درهم للعاملين لحسابهم الخاص، مع فترة سداد مدتها ثلاث سنوات وفترة سماح مدتها سنة واحدة. كما ألغت الحكومة الفوائد الرأسمالية على الرهن العقاري (تصل إلى 3000 درهم شهرياً) والقروض الاستهلاكية (تصل إلى 1500 درهم شهرياً) التي تراكمت في الفترة من مارس إلى يونيو 2020 بالنسبة لجميع الأسر التي تعاني من خسائر في الدخل.

خامساً: السياحة العربية البينية

شهدت السياحة العربية البينية نمواً في السنوات الأخيرة مع تزايد إجمالي عدد السائحين الوافدين من الدول العربية، حيث سجلت في عام 2001 نحو 32 في المائة من إجمالي أعداد السائحين المتدفقين إلى المنطقة العربية. وقد ارتفعت تلك النسبة لتصل الى 42 في المائة في عام 2019، ولكنها مازلت بعيدة عن المتوسط الإقليمية المثيلة، حيث تشير منظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة البينية داخل الإقليم الواحد تشكل في المتوسط نحو 82 في المائة. فعلى سبيل المثال تشكل السياحة من داخل الإقليم نحو 88 في المائة في أوروبا ونحو 12 في المائة من خارج أوروبا. كما يجدر الإشارة إلى أن نصيب البلاد العربية من مجمل السياحة العالمية مازال ضئيل جداً، لذا فإن زيادة حجم السياحة العربية البينية يعد وسيلة لتحسين فرص الاستثمار وفرص العمل، خاصة في ظل توافر مقومات التقارب الجغرافي واللغوي الثقافي وتاريخي بين شعوب الدول العربية.

وعلى **مستوى الدول العربية فرادي**، فقد سجلت البحرين أكبر نسبة للسائحين العرب من اجمالي عدد

السائحين الوافدين بنسبة بلغت 97.4 في المائة خلال عام 2018، كما شهدت أعداد السائحين البينية زيادة في السعودية، لتمثل نسبة قدرها 36.3 في المائة، كما سجلت السياحة العربية الوافدة إلى لبنان نسبة قدرها نحو 27.1 في المائة من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى الأراضي اللبنانية، كما مثلت نسبة السائحين العرب نحو 21.2 في المائة من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى الأراضي المصرية خلال عام 2018، والسياحة العربية الوافدة إلى تونس شكلت حوالي 18.7 في المائة من إجمالي السائحين الوافدين إليها، .وبالنسبة لقطر فقد جاء معظم السائحين العرب من كل من الكويت وعُمان بنسبة مثلت نحو 15.7 في المائة من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى الأراضي القطرية. هذا وقد مثلت السياحة البينية العربية الوافدة إلى كل من الجزائر وعُمان وفلسطين والمغرب نسب تراوحت بين حوالي 1.0 في المائة ونحو 6.4 في المائة من اجمالي عدد السائحين الوافدين إلى تلك الدول.

سادساً: دور التعاون العربي في دعم قطاع السياحة والسفر في إطار جامعة الدول العربية

أدرك العالم العربي أهمية التعاون في مجال السياحة، خاصة في ظل امتلاك الدول العربية العديد من المقومات التي تجعلها واجهة لكل أنواع السياحة (دينية- علاجية- ترفيهية- ثقافية)، لذا تعددت صور التعاون العربي في مجال السياحة والسفر، بدايةً بإبرام الاتفاقيات السياحية الثنائية بين عدد كبير من الدول العربية، والتي تحولت فيما بعد إلى اتفاقيات متعددة الأطراف في إطار جامعة الدول العربية. كما تم إنشاء المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 1997 تابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتعزيز السياحة العربية البينية، وتنمية قطاع السياحة في الدول العربية وتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.

يتعاون المجلس الوزاري العربي للسياحة مع عدد من المنظمات والاتحادات العربية والدولية لإنجاز مهامه، وقد صاحب الاهتمام بقطاع السياحة والسفر في الدول العربية ارتفاع مستوى الاستثمار العام والخاص في مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بالسياحة والتي تشمل منشآت الإقامة، والانتقال، والحدائق العامة، والمنتجعات.

يُشار في هذا الصدد إلى صدور قرار القمة العربية في الدورة 16 بتونس باعتبار صناعة السياحة صناعة استراتيجية تمنح كافة التسهيلات الائتمانية والضريبية التي تتمتع بها صناعات التصدير نظراً لمستويات التنافسية المرتفعة للقطاع، مما انعكس بشكل إيجابي على مستوي التعاون التنسيق وتبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال السياحة، وهو ما أحدث تطور في أداء قطاع السياحة والسفر على مستوي الدول العربية بشكل عام.

تحرير خدمات السياحة في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

يعد تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية عنصراً هاماً في تحقيق التكامل الاقتصادي، وإدراكاً من الدول العربية لأهمية الخدمات وما قد يمثله تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية، فقد سعت الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية لإدماج التجارة في الخدمات ضمن المحاور الأساسية في منظومة التكامل الاقتصادي العربي، وقد نجحت في الوصول إلى اتفاق عربي "لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية" الذي يؤسس إلى مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي ومستوى أعمق من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حيث دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في أكتوبر 2019. ونظراً لكون قطاع السياحة من القطاعات ذات التنافسية العالية في الدول العربية، فقد قدمت كل الدول الأعضاء في الاتفاقية التزامات في قطاع السياحة والسفر جاءت على النحو الذي يوضحه الجدول (3).

جدول رقم (3)
جدول الالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات السياحية

الدولة التي تقدمت بجداول التزاماتها	مستوى التحرير لخدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر	التزامات الخدمات السياحية والخدمات المتصلة بالسفر في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية
الأردن	(الفنادق والمطاعم - خدمات وكالات السفر ومديري الجولات السياحية - خدمات المرشدين السياحيين).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والمرشدين السياحيين (مع حد أقصى للملكية الأجنبية 50 في المائة).
الإمارات	(خدمات الفنادق والمطاعم- خدمات المرشدين السياحيين).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم وخدمات المرشدين السياحيين فيما عدا شكل التوريد الثالث (مع شرط مساهمة أجنبية لرأس المال بنحو 49 في المائة).
السودان	(خدمات الفنادق والمطاعم - خدمات وكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية - خدمات الإرشاد السياحي).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم وخدمات وكالات السفر مع اشتراط وجود شريك سوداني فيما يتعلق بشكل التوريد الثالث للنفاذ للأسواق ومدير سوداني في المعاملة الوطنية. • الالتزام بخدمات المرشدين السياحيين إلا في شكل التوريد الثالث مع اشتراط شريك سوداني.
السعودية	(الفنادق والمطاعم - الوكالات السياحية - خدمات الإرشاد السياحي).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم والوكالات السياحية والإرشاد السياحي عدا الحج والعمرة، وتخضع للرقابة على نسبة عدد السكان إلى عدد الوكالات السياحية.
عمان	(الفنادق والمطاعم - وكالات السفر وخدمات منظمي الجولات السياحية).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم ماعدا شكل التوريد الثالث الذي يُشترط فيه حصة مساهمة أجنبية للمطاعم بسقف 49 في المائة.
فلسطين	(الفنادق والمطاعم).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم (بما في ذلك توريد الأطعمة) ويشترط الحصول على التراخيص اللازمة من وزارة السياحة والآثار على أساس اختبار الحاجة الاقتصادية.
قطر	(الفنادق والمطاعم).	• الالتزام بخدمات المطاعم والفنادق.
الكويت	(الفنادق والمطاعم- وكلات السفر ومديري الجولات السياحية- خدمات المرشدين السياحيين).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم، ووكالات السفر، وخدمات المرشدين السياحيين مع تحرير شكل التوريد الأول والثاني لكل من نفاذ الأسواق، والمعاملة الوطنية على المستوى العربي.
لبنان	(الفنادق والمطاعم - خدمات وكالات السفر ومنظمي الجولات السياحية - خدمات الإرشاد السياحي).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم مع عدم الالتزام بشكل التوريد الأول ووضع إمكانية رفض الترخيص في سبيل حماية المواقع الأثرية في شكل التوريد الثالث. • الالتزام بخدمات وكالات السفر مع شرط وجود وكيل لبناني مرخص لشكل التوريد الأول، وعدم تحرير شرط التوريد الثالث. • الالتزام بخدمات الإرشاد السياحي في شكل التوريد الثاني والثالث فقط.
مصر	(الفنادق والمطاعم - التوكيلات السياحية ومنظمي الرحلات - الخدمات السياحية الأخرى).	• الالتزام بخدمات الفنادق والمطاعم والتوكيلات السياحية ومنظمي الرحلات، وإدارة المنشآت السياحية وما يتعلق بها، وخدمات النقل السياحي، وتُقدم الخدمات وفقاً لاختبار الحاجة الاقتصادية، مع وضع حد أقصى لرأس المال الأجنبي بما لا يتجاوز 49 في المائة للفنادق والمطاعم التي تقام في سيناء.
المغرب	(الخدمات الفندقية وخدمات المطاعم - خدمات وكالات السفر ومنظمي الجولات السياحية - المرشد السياحي - خدمات أخرى في القطاع السياحي).	• الالتزام بالخدمات الفندقية وخدمات المطاعم، بينما تم فرض المرور عبر وكالة مغربية في شكل التوريد الأول في خدمات وكالات السفر، والحصول على رخصة استغلال في شكل التوريد الثالث. • تم اشتراط الجنسية المغربية في شكل التوريد الثالث مع إمكانية المجموعات رفقة شخص أخر غير مغربي الجنسية فيما يتعلق بخدمات المرشد السياحي.
اليمن	(الفنادق والمطاعم - وكالات السفر وخدمات مشغلي الرحلات)	• الالتزام بالخدمات الفندقية والمطاعم ووكالات السفر ومشغلي الرحلات.

المصدر: جامعة الدول العربية.

سابعاً: الجهود العربية المشتركة لاحتواء تأثير أزمة كوفيد -19 على قطاع السياحة في المنطقة العربية

عُقدت عدة اجتماعات للمجلس الوزاري العربي للسياحة، في محاولة للوقوف على تداعيات أزمة كوفيد-19 على أداء قطاع السياحة العربي، حيث أكدت على ضرورة أن تكون اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 جزءً من نهج منسق لاستئناف السياحة، بالإضافة إلى دعوة الاعضاء إلى توحيد الجهود من أجل استعادة الثقة في السياحة والسفر في المنطقة العربية، وأوصى المجلس بتكوين فريق لإدارة الأزمات يضم عدداً من أصحاب المعالي وزراء السياحة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد العربي للنقل الجوي، والمنظمة العربية للطيران المدني، ومنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ونخبة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال.

أصدرت المنظمة العربية للسياحة وبالتعاون مع الاتحاد العربي للنقل الجوي في إطار فريق إدارة الأزمات العديد من التقارير والتحاليل البيانية التي لخصت الواقع والخسائر التي تكبدها القطاع السياحي جراء فيروس كوفيد-19 على قطاعي السياحة والطيران عربياً ودولياً، وآلية التعامل مع انتشار الفيروس، ومدى تأثيره على كافة القطاعات الاقتصادية. إضافة لوضع ثلاثة سيناريوهات حول آلية تعافي القطاع السياحي بالعالم العربي. كما صدرت توصيات من المنظمة لكافة القطاعات السياحية فيما بعد الجائحة وقدمت مقترحات للعالم العربي حول الاشتراطات الواجب توافرها لتشغيل الفنادق والشقق الفندقية وكافة المنشآت السياحية بعد الجائحة، وأصدرت نشرات بالتدابير الصحية وتوعية للمنشآت السياحية بالدول العربية بالتدابير الاحترازية. كما أشرفت على تنفيذ برامج للتدريب والتأهيل لمنسوبي وزارات وهيئات السياحة والاتحادات والنقابات السياحية والفندقية والعاملين بالقطاع الخاص السياحي بالعالم العربي لإعدادهم لما بعد جائحة كوفيد-19 حيث وصل عدد المتدربين أكثر من 10 آلاف متدرب بنهاية عام 2020.

ثامناً: التعافي ومستقبل الخروج من الازمة

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 على مختلف مناحي الحياة مما أدي إلي تغيرات كثيرة في أنماط الحياة التي ربما ستستمر إلى ما بعد الأزمة، ولا تزال التأثيرات المتوقعة من تراجع النشاط السياحي على إجمالي الناتج المحلي محاطةً بحالة من عدم اليقين خاصة مع الضبابية في مراحل تطور الوباء وسيناريوهات الحصول على اللقاحات. فقطاع السياحة لن يتعافى بشكل كامل وسريع، بل سيتعافى بشكل تدريجي؛ ويمكن أن تؤدي توالي موجات الوباء إلى طول أمد فترة التعافي. كما سيعتمد الانتعاش على عدة عوامل، أبرزها إعادة تنشيط السفر الداخلي التي ربما ستكون بداية الخروج من النفق المظلم. لذا لابد من الترويج لسياسات هادفة لتخفيف الأثر النفسي للحبس المنزلي من خلال الترويج للسياحة الداخلية. وسيكون من الضروري العمل على استعادة ثقة المستفيد في جميع أنواع السفر، كما يجب على شركات الطيران اعتماد اختبارات ما قبل الرحلة لتجنب فترات الحجر الصحي الإجباري.

من المؤكد أنه سيتم رفع القيود المفروضة بشكل تدريجي وقد يتم فرض قيود بأشكال جديدة، فقطاع السياحة قد واجه الصدمات بسبب الازمات العالمية وأخرها جائحة كوفيد-19، حيث أشار تقرير منظمة السياحة العالمية أن منحني الازمة أخذ شكل "S" في ظل تراجع نشاط السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين 60 و80 في المائة في عام 2020. من ثم عملت منظمة السياحة العالمية على استصدار التوصيات الخاصة بالانتعاش المستدام والمرن بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020) مفاداها حث الدول والحكومات على تقديم مبادرات مصنفة في خمس فئات تتمحور حول:

أ. حماية العمل والدخل وتدريب العمال.

ب. دعم بقاء الأعمال (لا سيما المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة) على طول سلسلة القيمة السياحية.

ج. تسهيل تعافي القطاع على المدى القصير.

د. تعزيز استدامة القطاع على المدى المتوسط.

هـ. التعاون الإقليمي.

وتأكيداً على التوصية الأخيرة فيما يخص تعزيز التعاون الإقليمي، يتعين على الحكومات في المنطقة العربية بما لديها من كيانات قائمة واتفاقات إقليمية تعزيز التعاون في مجال السياحة لعبور هذه الازمة بأقل خسائر ممكنة؛ من خلال:

1- وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات مشتركة لإنعاش هذا القطاع.

2- السعي نحو توحيد التدابير والإجراءات الخاصة بقيود للتباعد الاجتماعي، وقواعد دخول المطارات والتواجد على متن الطائرات وفي المنافذ.

3- الاستفادة من فرص التحول الرقمي، والإحصاءات الخاصة بانتشار الفيروس.

4- إنشاء منصات وأنظمة معلومات إقليمية للترويج للسياحة في المنطقة العربية.

5- تعزيز تبادل الممارسات الجيدة بين بلدان المنطقة بشأن الاستجابات للأزمة، وجهود الإغاثة الوطنية، وتدابير دعم قطاع السياحة من قبل الحكومات وزيادة الثقة بين المواطنين والمسافرين الدوليين إلى المنطقة العربية، بما في ذلك وضع معايير واضحة وإرشادات لبيئة عمل أكثر صحة وأماناً لحماية العمال.

6- استكشاف الحلول الإبداعية والمبتكرة لتحفيز المزيد من الجهود التسويقية والمشتركة لبرامج الترويج لعودة السياحة إلى المنطقة العربية، والاستفادة من التوصيات الصادرة عن فريق الأزمات بمنظمة السياحة العربية بما يوفر رؤية مستقبلية عربية مشتركة للتعامل مع الازمة.

الفصل الثالث عشر

نظرة عامة

شهد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2020 تراجعاً في اداء كافة الأنشطة الاقتصادية بسبب انتشار جائحة كوفيد-19، نتيجة تدابير الإغلاق الكلي والجزئي التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المهمة وعلى رأسها قطاعات السياحة والصناعة والخدمات، بجانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية بما أدى إلى فقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم.

بناءً عليه، سجل الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً بالأسعار الجارية بلغت نسبته 9.2 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق عليه، حيث دخل الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود اقتصادي في ظل الإمكانيات المتواضعة بسبب إحكام قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والمعابر والحدود من جهة، وفي ظل انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة وخسارة الاقتصاد الفلسطيني لأهم مورد مالي ممثلاً في "إيرادات المقاصّة"[1] بسبب تعنت سلطات الاحتلال من جهة أخرى.

أدى انتشار جائحة كوفيد-19 إلى إعلان حالة الطوارئ واتخاذ الحكومة الفلسطينية مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من انتشاره، من ضمنها تعطيل المسيرة التعليمية في المدارس والجامعات، ومن ثم عقبها إجراءات وتدابير وقائية أخرى بفرض منع التجول، وإغلاق المطاعم والمقاهي بما أدى إلى فقدان العديد من فرص العمل. هذه الإجراءات حمّلت الحكومة والاقتصاد الفلسطيني أعباءً إضافيةً وخسائر اقتصادية، إضافة إلى الأعباء الإضافية التي يتحملها الاقتصاد بسبب الاحتلال وممارساته المستمرة بتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني له.

[1] ضرائب الواردات التي تحصلها سلطة الاحتلال نيابة عن السلطة الفلسطينية.

أولاً: مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني

1- عدد السكان والفقر والأمن الغذائي

بلغ عدد الفلسطينيين المَقدر في نهاية عام 2020 في العالم، حوالي 13.7 مليون فلسطيني، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع 5.1 مليون في دولة فلسطين بما نسبته 37.2 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، وحوالي 1.6 مليون فلسطيني في أراضي 1948 بنسبة 12 في المائة، فيما بلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 6.2 مليون فلسطيني بنسبة 44.9 في المائة، وحوالي 738 ألف في الدول الأجنبية، بما نسبته 5.4 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. حيث يقدر عدد السكان الفلسطينيين نهاية عام 2020 المقيمين في دولة فلسطين بحوالي 5.2 مليون فرداً منهم 3.1 مليون فرداً في الضفة الغربية (59.6 في المائة)، و2.1 مليون فرداً (40.4 في المائة) في قطاع غزة.

يمتاز المجتمع الفلسطيني في دولة فلسطين بأنه مجتمع فتي، حيث قُدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة نهاية عام 2020 بنحو 38.0 في المائة. جدير بالذكر أن التقديرات تشير إلى أن عدد السكان الفلسطينيين والإسرائيليين سيتساوى مع نهاية عام 2022، حيث سيصبح عدد الفلسطينيين والاسرائيليين حوالي 7.1 مليون لكل منهم.

يعاني نحو 1.6 مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما نسبته 31.5 بالمائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، الناتج عن ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض دخل الأسر، وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة النزاع، والقيود المستمرة على حرية الحركة، والقدرات الإنتاجية المقيدة ومحدودية الفرص الاقتصادية. ورغم توفر الغذاء، فإن سعره ليس في متناول الكثيرين، إذ تعيش العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي رغم حصولها بالفعل على مساعدات غذائية وغيرها من المساعدات.

أما عن الفقر، تشير التوقعات إلى أن معدل الفقر ارتفع في الأراضي الفلسطينية إلى نحو 30 في المائة، حيث يعاني نحو 1.4 مليون شخص من الفقر مع محدودية آفاق توفر فرص العمل والحصول على الخدمات الصحية والأمن، وذلك بسبب العيش تحت سلطة الاحتلال.

لا تزال نسبة الفقر في فلسطين تشهد ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ وصلت نسبة الفقراء إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة حيث توجد حوالي 163 ألف أسرة، تتلقى منها 110 ألف أسرة مساعدات نقدية من السلطة الفلسطينية، مُسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، تتوزع ما بين 70 ألف أسرة في غزة، ونحو 40 ألف في الضفة الغربية.

فيما بلغ عدد الاشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" والمؤسسات الإغاثية الدولية والعربية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى أكثر 60 في المائة من سكان قطاع غزة، وهي النسبة التي بلغها انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر في قطاع غزة. كما يعاني حوالي 24.0 في المائة من الأفراد من الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، ما قبل جائحة كوفيد-19. في المقابل، عانى ما يقارب 29 في المائة من فقر الدخل، مما يعني أن الفقر في دولة فلسطين مرتبط ومدفوع بشكل رئيس بفقر الدخل.

2- مؤشرات سوق العمل والبطالة

تأثر سوق العمل بشكل سلبي نتيجة جائحة كوفيد-19، حيث انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة مقارنة بالسنوات السابقة، كما انخفض عدد العاملين سواء في السوق المحلي أو السوق الاسرائيلي، فقد بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين للأفراد بأعمار 15 سنة فأكثر في عام 2020 حوالي 40.9 في المائة، مقارنة مع نسبة 44.3 في المائة عام 2019، وبلغت نسبة مشاركة الذكور 65.1 في المائة، بينما بلغت نسبة مشاركة الإناث 16.1 في المائة.

انخفض حجم القوى العاملة في فلسطين خلال عام 2020 بنسبة 5.6 في المائة مقارنة مع عام 2019، حيث بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية 44.4 في المائة من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر، في حين بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة 35.3 في المائة. وتعكس هذه النسب تراجعاً في نسبة مشاركة العمالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كان لجائحة كوفيد-19 السبب الأكثر أهمية لهذا التراجع، إضافة إلى الزيادة السكانية.

بلغ عدد العاملين في فلسطين نحو 956 ألف عامل، عام 2020 مقارنة بنحو 1013 ألف عامل عام 2019. توزع العاملون حسب مكان العمل في عام 2020 بواقع 63.2 في المائة في الضفة الغربية، و23.7 في المائة في قطاع غزة مقابل 13.1 في المائة في إسرائيل والمستوطنات (يشكلون 17.1 في المائة من العاملين في الضفة الغربية)، فيما لم يتمكن أي عامل من قطاع غزة من العمل في إسرائيل والمستوطنات منذ عام 2007 حتى نهاية عام 2020، إذ بلغت النسبة 0.1 في المائة في العام 2020.

أما على صعيد العاملين حسب القطاع، فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام (القطاع الحكومي الفلسطيني) 21.0 في المائة في فلسطين، بواقع 39.0 في المائة في قطاع غزة، مقابل 15.4 في المائة في الضفة الغربية خلال عام 2020. أما فيما يتعلق بالعاملين في القطاع الخاص، فقد بلغت نسبتهم 65.9 في المائة في فلسطين، بواقع 67.5 في المائة في الضفة الغربية، مقابل 61.0 في المائة في قطاع غزة خلال عام 2020، حيث كان القطاع الخاص الأكثر تضرراً نتيجة جائحة كوفيد-19، إذ انخفض عدد العاملين فيه بمقدار 38 ألف عامل بين عامي 2019 و2020، لاسيما فيما يتعلق بالعاملين في نشاط التجارة والمطاعم.

كما ارتفع معدل البطالة للأفراد بأعمار 15 سنة فأكثر في فلسطين ليصل إلى حوالي 25.9 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 25.3 في المائة في عام 2019، حيث بلغ معدل البطالة بين الذكور 22.3 في المائة في عام 2020، أما بالنسبة للإناث فقد بلغ 41.1 في المائة في العام ذاته.

أما على صعيد معدل البطالة حسب المنطقة، فقد أشارت النتائج إلى أن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 16.7 في المائة، مقارنة مع 14.6 في المائة عام 2019 بواقع 13.2 في المائة بين الذكور، مقابل 27.0 في المائة بين الإناث. في قطاع غزة بلغ معدل البطالة 46.6 في المائة عام 2020، مقارنة مع 45.1 في المائة عام 2019

بواقع 42.1 في المائة بين الذكور مقابل 63.6 في المائة بين الإناث.

3- الناتج المحلي الإجمالي

شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً ملموساً في فلسطين عام 2020 نسبته 9.2 في المائة وذلك مقارنةً مع عام 2019، حيث تراجعت في الضفة الغربية بنسبة 11.3 في المائة، مقابل تراجع في قطاع غزة نسبته 12.3 في المائة. كانت لجائحة كوفيد-19 السبب الرئيس وراء هذا التراجع الذي أثر سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بحجز "إيرادات المقاصة"، الأمر الذي أدى أيضاً إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 11.5 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل عن عام 2019.

كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2020، مقارنة مع عام 2019، لتصل إلى 3051 دولار أمريكي عام 2020، فقد انخفضت في الضفة الغربية بنسبة 13.4 في المائة لتصل إلى 3428 دولار أمريكي، وانخفضت في قطاع غزة بنسبة 14.8 في المائة لتبلغ 1,344 دولار أمريكي عام 2020، الأمر الذي أدى الى نقصان الفجوة بينهما. أي أن قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تمثل 29.0 في المائة فقط من قيمة نصيب الفرد في الضفة الغربية عام 2020، وهي اقل بكثير من النسبة التي كانت عام 1994 التي بلغت حينها 96.5 في المائة.

شكل رقم (1) مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020)

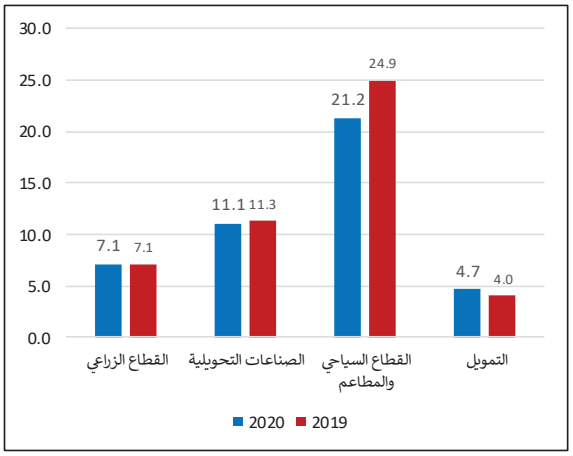

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4- الاستهلاك والاستثمار

يُشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، تبلغ نسبته 112.6 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. وسجلت قيمته انخفاضاً نسبته 8.3 في المائة في عام 2020 مقارنة مع عام 2019، لتصل إلى 17,522.2 مليون دولار أمريكي. يُعتبر الانفاق الاستهلاكي النهائي الأسري المساهم الأكبر في قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 76.2 في المائة، والذي أدى انخفاضه عام 2020، إلى انخفاض قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي.

ويُعتبر الاستثمار مكوناً رئيساً للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، وبنسبة 23.4 في المائة من قيمة الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين. حيث انخفضت قيمته بنسبة 20.9 في المائة في عام 2020 مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 3,634.5 مليون دولار أمريكي. ويُشكل الاستثمار في المباني ما نسبته 52.9 في المائة من إجمالي الاستثمار، ونتيجةً لآثار جائحة كوفيد-19 على مختلف ركائز الاقتصاد الفلسطيني ورغم ارتفاع المنح الخارجية الموجهة للنفقات التطويرية، انخفضت قيمة إجمالي الاستثمار.

نخلص مما سبق إلى أن قيمة إجمالي الادخار في فلسطين قد انخفضت بنسبة 19.9 في المائة عام 2020 مقارنة بعام 2019 لتصل إلى 2,109.0 مليون دولار أمريكي.

5- القطاعات الاقتصادية

يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني، اقتصاداً خدماتياً، حيث سجل هذا النشاط انخفاضاً نسبته 7 في المائة في فلسطين وذلك خلال عام 2020، مقارنة مع عام 2019، وانخفاضاً في الضفة الغربية نسبته 8 في المائة، كما سجل انخفاضاً نسبته 4.3 في المائة في قطاع غزة. أما من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، فقد ارتفعت مساهمة هذه الأنشطة في فلسطين إلى 35.1 في المائة، ونتيجةً لتباين نسب التغيير في القيمة المضافة لهذه الأنشطة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتفعت مساهمتها في الضفة الغربية إلى 31.7 في المائة، كما ارتفعت في قطاع غزة، لتصل إلى 51.2 في المائة.

فيما يواجه النشاط الصناعي في فلسطين، تحدياتٍ كبيرة، أهمها تحكم سلطة الاحتلال بدخول المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الفلسطينية، إضافةً لتأثره بجائحة كوفيد-19، حيث شهد انخفاضاً في قيمته المضافة خلال عام 2020 بنسبة 12.7 في المائة مقارنةً مع العام السابق، وسجل انخفاضاً نسبته 13.3 في المائة في الضفة الغربية، وانخفاضاً نسبته 8.1 في المائة في قطاع غزة. ومن حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت مساهمته في فلسطين إلى 12.9 في المائة.

يتسم النشاط الزراعي في فلسطين باعتماده بشكل رئيس على الأمطار، واعتماده المحدود على الاساليب الزراعية الحديثة، ورغم ذلك، يعتبر قطاع الزراعة نشاطاً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي، بالإضافة الى مساهمته في توفير السلع والمواد الاولية التي تُستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، إضافةً لكونه عنصراً مهماً في الصادرات الفلسطينية. حيث سجلت قيمته المضافة خلال عام 2020 انخفاضاً مقارنةً مع عام 2019 نسبته 8.1 في المائة، كما سجل انخفاضاً نسبته 8.3 في المائة في الضفة الغربية، وانخفاضاً بنسبة 11.1 في المائة في قطاع غزة.

من حيث مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة المساهمة في فلسطين إلى 7.1 في المائة، وقد انعكس التفاوت في نسب تغيير القيمة المضافة حسب المنطقة على نسب المساهمة، حيث ارتفعت نسبة المساهمة في الضفة الغربية لتبلغ 6.1 في المائة، كما ارتفعت في قطاع غزة إلى 12.0 في المائة وذلك خلال العام 2020.

كما مر نشاط الإنشاءات كغيره من الأنشطة الاقتصادية بتقلباتٍ كبيرة، حيث سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط انخفاضاً حاداً خلال عام 2020 بنسبة 33.4 في المائة مقارنة مع عام 2019، وذلك بسبب آثار جائحة كوفيد-19، في ظل تسجيله انخفاضاً حاداً نسبته 36 في المائة في الضفة الغربية، وتراجعه بنسبة 33.6 في المائة في قطاع غزة.

وبالنسبة لمساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي، فقد انخفضت مساهمته في فلسطين نحو 4.1 في المائة، وقد أدى الاختلاف في نسب انكماش ناتج القطاع حسب المنطقة، إلى تباين نسب المساهمة، حيث انخفضت النسبة في الضفة الغربية إلى 4.0 في المائة، وتراجعت في قطاع غزة إلى 4.6 في المائة خلال عام 2020.

6- الميزان الجاري والتجاري

أدى انخفاض عجز الميزان التجاري وارتفاع قيمة فائض التحويلات الجارية إلى انخفاض عجز الحساب الجاري الفلسطيني بنسبة 40 في المائة ليسجل عجزاً بلغ نحو 1.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020 مقارنة بعجز بلغ نحو 1.8 مليار دولار امريكي عام 2019. فقد شهد عام 2020 انخفاض قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 16 في المائة، نتيجة انخفاض قيمة الواردات من الخارج بنسبة 12.2 في المائة، وارتفاع قيمة الصادرات الفلسطينية بنسبة 1.4 في المائة. حيث نتج الانخفاض في قيمة الواردات عن انخفاض قيمة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الذي تسببت به جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية. رغم ذلك لا تزال قيمة الاستيراد من الخارج تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات، وهو ما يعكس الفجوة التجارية في الميزان التجاري.

7- المالية العامة

ارتفعت قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2020 بنسبة 6 في المائة مقارنة مع عام 2019 ليصل إلى 4.01 مليار دولار أمريكي كنتيجة لارتفاع قيمة اجمالي الإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة بنسبة 9 في المائة مقارنة مع عام 2019. حيث شكلت قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح ما نسبته 25.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2020 مقارنة مع 22.2 في المائة عن عام 2019.

شكلت قيمة إجمالي الإيرادات الضريبية والمقاصة ما نسبته 79 في المائة من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة، لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي عام 2020 مسجلةً ارتفاعاً نسبته 0.5 في المائة مقارنة مع عام 2019، وقد ساهم ذلك بارتفاع اجمالي الإيرادات العامة بنحو 6 في المائة بالرغم من تراجع الإيرادات الأخرى بنحو 3 في المائة مقارنة بعام 2019.

أما المنح، فقد سجلت قيمتها استقراراً خلال عام 2020 مقارنة مع عام 2019 لتبلغ قيمتها 464.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 492.1 مليون دولار أمريكي عام 2019.

وفيما يتعلق بمجموع النفقات العامة، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً خلال عام 2020 لتصل إلى 4.1 مليار دولار أمريكي أي بارتفاع بلغ 7 في المائة مقارنة مع عام 2019. يُعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة النفقات الجارية وصافي الاقراض بنسبة 8 في المائة، في حين سجلت قيمة النفقات التطويرية تراجعاً بما نسبته 16 في المائة، خلال عام 2020 مقارنة مع عام 2019.

شهدت قيمة مجموع **الدين العام الخارجي** على فلسطين تذبذباً خلال الفترة (2016-2020)، حيث وصلت قيمتها إلى 3,649.3 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2020 مسجلةً ارتفاعاً نسبته 30.6 في المائة مقارنة مع عام 2019، بواقع 2,795.2 مليون دولار أمريكي لقيمة مجموع الدين العام الخارجي عام 2019.

شكل رقم (2) تطور أوضاع المالية العامة في فلسطين (2016-2020)

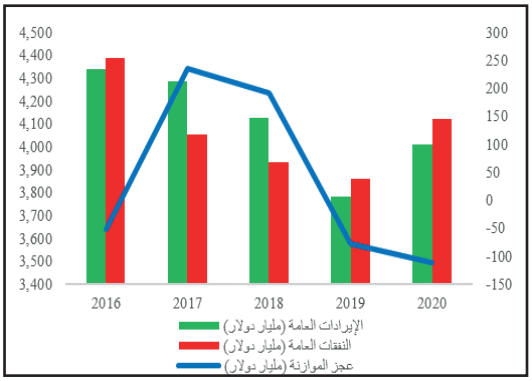

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ثانياً: جائحة كوفيد-19 والاقتصاد الفلسطيني[2]

بلغ عدد الفلسطينيين في الخارج الذين أصيبوا بفيروس كوفيد-19 نحو 8,767 مصاباً، في حين بلغ عدد المصابين في دولة فلسطين 152,558 مصابين منهم 113,402 في الضفة الغربية، ونحو 39,156 مصاباً في قطاع غزة في نهاية عام 2020. كما بلغت عدد حالات الوفاة نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19 بين الفلسطينيين المقيمين في الخارج 332 حالة وفاة، بينما بلغ عدد الوفيات نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19 في دولة فلسطين 1,479 حالة وفاة بواقع 1,133 حالة وفاة في الضفة الغربية 346 حالة وفاة في قطاع غزة.

1- أثر جائحة كوفيد-19 على العمالة

كان حوالي ثلثي المعيلين الرئيسين للأسر في فلسطين (65 في المائة) يعملون خلال فترة الإغلاق والممتدة من الخامس من مارس حتى الخامس والعشرين من مايو من عام 2020 (73 في المائة في الضفة الغربية، و52 في المائة في قطاع غزة). بالمقابل توقف معيل من بين كل ستة معيلين (17في المائة) عن العمل خلال فترة الإغلاق (14 في المائة في الضفة الغربية، و20 في المائة في قطاع غزة). وكذلك معيل من بين كل ستة معيلين كانوا لا يعملون قبل فترة الإغلاق (19 في المائة) (13 في المائة في الضفة الغربية، و28 في المائة في قطاع غزة).

شكل اعلان حالة الطوارئ واغلاق المؤسسات العامة والخاصة نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة لمواجهة الجائحة سبباً رئيساً للتوقف عن العمل بنسبة وصلت (67 في المائة). كما شكل إعلان حالة الطوارئ وإغلاق المؤسسات العامة والخاصة نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة لمواجهة جائحة كوفيد-19 سبباً رئيساً للتغيب عن العمل بنسبة وصلت إلى 77 في المائة (75 في المائة في الضفة الغربية، و84 في المائة في قطاع غزة).

أثرت تدابير الإغلاق على القدرة على العمل بشكل مختلف حسب النشاط الاقتصادي، مع تأثر قطاع الخدمات أكثر من أي قطاع آخر، إذ أن 48 في المائة من المعيلين الرئيسين الذين توقفوا عن العمل كانوا يعملون في قطاع الخدمات، في حين أن 60 في المائة من أولئك الذين عملوا خلال فترة الإغلاق كانوا يعملون في قطاع الخدمات. وتأثر العاملون في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، حيث توقف 9 في المائة من الذين كانوا يعملون في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك من المعيلين الرئيسين عن العمل، في حين كان 7 في المائة من أولئك الذين عملوا خلال فترة الإغلاق يعملون في قطاع الزراعة وصيد الأسماك، مع وجود تباين على مستوى المنطقة.

[2] استناداً إلى مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2- أثر جائحة كوفيد-19 على الأجور والرواتب

تلقى حوالي 23 في المائة من المعيلين الرئيسين العاملين بأجر أجورهم كالمعتاد، بينما 25 في المائة منهم تلقوا أجور (رواتب) بشكل جزئي، و52 في المائة لم يتلقوا أي أجور ورواتب خلال فترة الاغلاق (95 في المائة منهم يعملون في القطاع الخاص، و2 في المائة يعملون في القطاع الحكومي، و3 في المائة يعملون في قطاعات أخرى). ومع ذلك، فإن تأثير جائحة كوفيد-19 على الأجور (الرواتب) مختلف تماماً في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، حيث أن 61 في المائة من المعيلين الرئيسين العاملين بأجر في الضفة الغربية لم يتلقوا أي أجور (رواتب) خلال فترة الاغلاق مقابل 31 في المائة في قطاع غزة.

3- أثر جائحة كوفيد-19 على الوصول الى الخدمات

لم تتمكن 4 في المائة من الأسر التي احتاجت إلى خدمات صحية من الوصول إليها، فقد أظهرت النتائج ان أدنى النسب المئوية كانت في وصول الاسر المحتاجة للطعام، ورعاية الحالات المزمنة وغير المزمنة، في المقابل، تمكنّ الأطفال في عمر (6-18 سنة) في حوالي 51 في المائة من الاسر في فلسطين من المشاركة في أنشطة تعليمية عن بُعد خلال فترة الإغلاق، (53 في المائة في الضفة الغربية، و49 في المائة في قطاع غزة).

4- أثر جائحة كوفيد-19 على سبل العيش

نتج عن الجائحة انخفاض مستويات دخول 42 في المائة من الاسر الفلسطينية بمقدار النصف فأكثر خلال فترة الإغلاق مقارنة مع شهر فبراير 2020 (46 في المائة في الضفة الغربية، و38 في المائة في قطاع غزة). وأشارت 32 في المائة من الأسر الفلسطينية بأنه توفر لديها مصادر للدخل لتغطية نفقات الأسرة خلال فترة الإغلاق (31 في المائة بين الأسر يعيلها ذكر، و40 في المائة بين الأسر تعيلها أنثى). كما شعر 61 في المائة من الأسر بالقلق من عدم وجود ما يكفي من الطعام لديها، في حين أن 57 في المائة من الأسر كان لديها نظام غذائي أقل كماً وتنوعاً، و47 في المائة لا تستطيع تناول طعام صحي ومغذي.

كما نتج عن الجائحة انخفاض مستويات الإنفاق الشهري على المواد الغذائية لنحو 42 في المائة من الأسر خلال فترة الإغلاق مقارنة مع شهر فبراير 2020 (43 في المائة في الضفة الغربية، و40 في المائة في قطاع غزة).

5- أثر جائحة كوفيد-19 على برامج المساعدات الاجتماعية

تستند الحماية الاجتماعية في فلسطين إلى العديد من التدخلات التي تتنوع ما بين برامج كوبونات الطعام إلى برامج المساعدة في العمل. فخلال فترة الاغلاق تأثرت مساعدات الاسر في فلسطين المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بالقيود على الحركة التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، حيث تبين أن 41 في المائة من الأسر المستفيدة من برامج المساعدات والحماية الاجتماعية قبل الاغلاق تأثرت بالقيود على الحركة التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، كما تبين تأثر تحويلات من العائلة/ الأصدقاء في الخارج التي كانت تحصل عليها 24 في المائة من الأسر، وتأثرت المساعدات التي كانت تحصل عليها 23 في المائة من الأسر في شكل مخصصات الشهداء/الجرحى. كما تبين ان 21 في المائة من الاسر غير المستفيدة من برامج المساعدات والحماية الاجتماعية قبل الاغلاق تلقت مساعدات خلال الاغلاق، (22 في المائة في الضفة الغربية، و13 في المائة في قطاع غزة).

6- أثر جائحة كوفيد-19 على الأنشطة الاقتصادية

طالت تأثيرات جائحة كوفيد-19 العديد من الأنشطة الاقتصادية، نتيجة التوقف المفاجئ لعجلة الاقتصاد وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية بشكل كامل وتوقف البعض الآخر بشكل جزئي، حيث يتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن تتكبد الأنشطة الاقتصادية خسائر تقدر بنحو 1957 مليون دولار خلال عام 2020، بحيث يبلغ حجم خسائر نشاط الزراعة وصيد الأسماك 200 مليون دولار، ونشاط الصناعة 362 مليون دولار، ونشاط الصناعة 220 مليون دولار، ونشاط الخدمات 1175 مليون دولار.

ومن واقع تقدير الخسائر لنشاط الخدمات (1175 مليون دولار)، فقد سجلت خسائر نشاط تجارة الجملة والتجزئة نسبة 59 في المائة من إجمالي خسائر نشاط الخدمات بقيمة 689 مليون دولار، وخسائر الأنشطة الخدماتية الأخرى 31 في المائة من إجمالي خسائر نشاط الخدمات بقيمة 374 مليون دولار. وقد سجلت خسائر نشاط المطاعم والفنادق البالغة 112 مليون دولار نحو 10 في المائة من إجمالي خسائر نشاط الخدمات نظراً

للإغلاق الكامل وإلغاء كامل الحجوزات للسياح الأجانب في الفنادق وإغلاق كامل المناطق السياحية والدينية أمام الزيارات، إضافة الى اغلاق المطاعم وصالات الافراح حيث تشكل هذه القطاعات نسبة كبيرة من الاقتصاد الفلسطيني. في هذا الإطار، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إنفاق السياحة الوافدة إلى فلسطين بنسبة 68 في المائة بالمقارنة مع عام 2019 لتبلغ 466 مليون دولار أمريكي.

7- أثر جائحة كوفيد-19 على المنشآت

من جانب آخر، قام الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتنفيذ مسح لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الاقتصادية خلال عام 2020 على مرحلتين بواقع 16600 منشأه بهدف التعرف على احتياجات المنشآت الاقتصادية الناجمة عن تفشي الجائحة الصحية لمساعدة جميع الشركاء والقطاعات المختلفة على تصميم برامج تستجيب لاحتياجات المنشآت المتضررة من هذه الجائحة ودعم التعافي الاقتصادي.

وقد أشارت النتائج الرئيسة للمسح الذي نُفذ على المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة من الخامس من شهر مارس وحتى الحادي والثلاثين من شهر مايو 2020 إلى:

- تعرض أكثر من ثلثي المؤسسات الاقتصادية للإغلاق بمعدل يقارب الشهر والنصف.
- نقص الإمدادات المتعلقة بمدخلات الإنتاج من مواد خام ومستلزمات الإنتاج ومن ثم تراجع مستوى الإنتاج أو حجم المبيعات بما اضطر 14 في المائة من المؤسسات الفلسطينية لتسريح جزء من العاملين لديها لمواجهة الأزمة.
- اضطرار 75 في المائة من المؤسسات للإغلاق نتيجة الإجراءات الاحترازية، وتركزت عمليات الإغلاق في قطاع الخدمات (64 في المائة من إجمالي الأيام المتضمنة خلال تلك الفترة)، والصناعة (55 في المائة)، بينما وصلت نسبة إغلاق لأنشطة النقل والتجارة إلى 53 في المائة و42 في المائة من إجمالي الفترة على التوالي.
- أفادت 94 في المائة من المؤسسات بانخفاض حجم المبيعات خلال الثلاثة أشهر الأولى من الإغلاق مع انخفاض في متوسط المبيعات/ الإنتاج بنسبة 53 في المائة مقارنة بالوضع الطبيعي، وسُجلت أعلى نسب لتراجع المبيعات في قطاع الإنشاءات بانخفاض نسبته 63 في المائة.
- بدء 13 في المائة من المؤسسات باستخدام أو زيادة استخدام الحلول الرقمية استجابة لتفشي الجائحة، حيث كان الاستخدام الرئيس لتلك الحلول الرقمية لدعم عمليات التسويق بنسبة 69 في المائة من إجمالي المؤسسات، و53 في المائة لأعمال الإدارة، و40 في المائة لتوصيل الخدمات.

8- إجراءات الحكومة الفلسطينية لمواجهة التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19

أشار استطلاع للرأي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 29 في المائة من الأسر الفلسطينية ترى أن أهم الأولويات التي يجب أن تقوم بها الحكومة الفلسطينية للتخفيف من التداعيات الناتجة عن الجائحة تتمثل في برامج التحويلات النقدية تعتبر من أكثر التدابير والإجراءات التي يجب على الحكومة القيام بها، يلي ذلك توفير فرص عمل وتشغيل (21 في المائة)، والأولوية الثالثة توفير كوبونات طعام وطرود غذائية وقسائم شرائية (19 في المائة)، مع وجود تباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

استطاعت الحكومة الفلسطينية والجهات الرسمية امتصاص الصدمة من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية الوقائية لمنع انتشار الفيروس في الأراضي الفلسطينية ومحاصرته في أضيق مكان، وكذلك اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية وسط الإجراءات الاحترازية المُشددة والصارمة للتخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية التي سوف تتركها الإجراءات الاحترازية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية، والتربوية والعمالية.

تتمثل هذه الإجراءات في ضمان توفير السيولة المالية لاستمرارية عمل القطاع الخاص، والاكتفاء بالتوريد الإلكتروني لكشوفات اقتطاعات الرواتب وخصم الضريبة من المصدر دون فرض غرامات التأخير خلال فترة الطوارئ، والغاء غرامة التأخير على عدم تقديم الإقرارات الضريبية في موعدها المحدد قانونا لحين صدور تعليمات أخرى، وتمديد تسليم الإقرارات الضريبية للعام 2019 حتى نهاية شهر يونيو 2020.

في سياق الإجراءات الاقتصادية والمالية لمواجهة تداعيات فيروس كوفيد-19 ودعم صمود المواطنين في ظل حالة الطوارئ والإجراءات الاحترازية الوقائية، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات للبنوك ومؤسسات الإقراض الفلسطينية، بتأجيل كافة الأقساط الشهرية الدورية لكافة المقترضين

ولمدة أربعة أشهر قابلة للتمديد، وكذلك تأجيل كافة أقساط القروض الشهرية في قطاع السياحة والفنادق لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد.

نظراً لأهمية دوران العجلة الاقتصادية وتلبية حاجة التجار والشركات والمؤسسات ومحطات البترول، وتعزيز قدراتهم على تسديد التزاماتهم المالية التي تشمل دفع الأجور وشراء المواد التموينية والمواد الخام اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية، والتخفيف عن المواطنين ومساعدتهم في ترتيب وجدولة التزاماتهم المالية، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات خاصة لاستعادة العمل بغرفة المقاصة بعد أن أوقفتها بعد تطور الأحداث وارتفاع حالات الإصابة بجائحة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية.

من جانب آخر، تبنت وزارة الاقتصاد الوطني عدد من التدابير للتخفيف من تداعيات الجائحة شملت من بينها إجراءات لضبط الأسواق وضمان توفير السلع الأساسية، إضافة لإجراءات لتحفيز الاستثمار وتوفير السيولة في السوق، علاوة على إجراءات لدعم المنتج الوطني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما صادقت الحكومة كذلك على عدد من الاستراتيجيات القطاعية وغير القطاعية لرفع وتيرة النمو خلال الفترة (2021-2023) وعلى إنشاء عدد من العناقيد التنموية (زراعية، صناعية، تقنيّة، سياحية).

نتيجة لإعلان حالة الطوارئ في المحافظات الفلسطينية وإغلاق المعابر والحدود الفلسطينية مع العالم الخارجي، تأثرت الخزينة العامة جراء تعطيل التجارة الخارجية وهو ما يعني انخفاض إيرادات المقاصة وتأثر الحكومة الفلسطينية من فقدان هذه الإيرادات التي تعتبر صمام الأمان للحكومة الفلسطينية والعمود الفقري لموازنتها العامة كونها تؤمن أكثر من 65 في المائة من مجموع إيرادات الحكومة الفلسطينية، وتغطي أكثر من نصف نفقاتها.

عليه فإن خسائر الخزينة الفلسطينية المتوقعة وخاصة فقدان أو حتى انخفاض إيرادات المقاصّة يضع الحكومة الفلسطينية أمام تحد كبير وهو تأمين فاتورة الرواتب والأجور للموظفين العموميين التي تقدر بحوالي 150 مليون دولار شهرياً، وفي مثل هذا الوضع ستنعكس تداعياته على كافة مناحي الحياة الاقتصادية باعتبار أن رواتب الموظفين تعتبر المحرك الأساسي لحركة الطلب والاستهلاك. نتيجة للتكلفة الناتجة عن الجائحة على الخزينة العامة الفلسطينية التي تعاني أصلاً من عجز ملحوظ، وهو ما سيدفع الحكومة الفلسطينية إلى الاقتراض الخارجي والمحلي لتغطية نفقاتها، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي وزيادة حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة، وبالتالي زيادة الأعباء المالية على الحكومة الفلسطينية ما يفاقم من حدة أزمتها المالية التي تعاني منها منذ سنوات.

كما نتج عن الإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهة الجائحة التي تسببت في توقف معظم الأنشطة الاقتصادية وفقدان العاملين في هذه الأنشطة لمصدر دخلهم، وهو ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق لمعدلات البطالة، بجانب عدد من الآثار التي طالت فئات المجتمع كافةً، وتحديداً الفئات الهشة "الطبقتين الوسطى والفقيرة"، وتأثير ذلك على اتساع دائرة الفقر نتيجة انضمام فئة جديدة من الفقراء الجدد.

كما أسفرت الإجراءات والتدابير الاحترازية الخاصة بمنع العاملين الفلسطينيين من العمل في إسرائيل والمستوطنات عن تعطل حركة العاملين في "إسرائيل" والمستوطنات وفقدانهم لدخلهم، حيث يبلغ عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات نحو 135 ألف عامل (111.5 ألف عامل في إسرائيل، و23.5 ألف عامل في المستوطنات)، ويبلغ معدل الأجر اليومي لهؤلاء العاملين نحو 250 شيكل.

عليه، تشير التقديرات إلى خسارة متوقعة للاقتصاد الفلسطيني نحو حوالي 9.6 مليون دولار كانت

تضخ في الاقتصاد الفلسطيني، ما نتج عنه ارتفاع معدل البطالة عن مستواه الحالي في الضفة الغربية، وزيادة الضغط المالي على الحكومة الفلسطينية خاصة وأنه يقع على عاتقها توفير مصدر دخل يؤمن لهم على الأقل المستلزمات الأساسية للحياة.

بالتالي أدى ارتفاع معدلات البطالة إلى ارتفاع معدلات الفقر نتيجة انضمام فقراء جدد في دائرة الفقر في الأراضي الفلسطينية التي تغرق أصلاً في دوامة الفقر، وتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نحو 29.2 في المائة من سكان فلسطين يعانون من الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، وهو ما يعني أن ثلث السكان هم فقراء أصلاً قبل أزمة انتشار الجائحة. يتوزع الفقراء من حيث طبيعة عملهم، ما بين عاملين منتظمين بأجور منخفضة، وعاملين غير منتظمين، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل، والأفراد خارج القوى العاملة.

إطار رقم (1)

تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع الزراعي الفلسطيني

تكبد القطاع الزراعي كغيره من القطاعات الإنتاجية، خسائر كبيرة جرّاء الإغلاق الكامل لكل نواحي الحياة، إذ أن مكونات القطاع الزراعي كافة تأثرت بسبب الأزمة، فمثلاً، قطاع الثروة الحيوانية الذي يشمل (مزارع أبقار الحليب، مزارع الدجاج، مزارع الدجاج اللاحم، مزارع الأغنام)، تكبد خسائر كبيرة طالت بصورة خاصة منتجي حليب الأبقار المُقدر إنتاجهم اليومي في الضفة الغربية بنحو 520 طناً من الحليب الطازج كانت تحوّل إلى مصانع الألبان والأجبان التي يبلغ عددها في الضفة الغربية 14 مصنعاً تُشغل أكثر من 1000 عامل. أدى انتشار وباء كوفيد-19، ونتيجة حالة الإغلاق الكامل وتراجع مداخيل العدد الأكبر من الأسر، وهو ما انعكس على مستويات استهلاكها العام مسبباً تراجعاً في القوة الشرائية، إلى اتجاه مصانع الحليب والألبان إلى تقليص طاقتها الإنتاجية إلى مستويات متفاوتة ما بين شمال الضفة وجنوبها.

لا يختلف واقع مربّي الأغنام كثيراً عن قطاع منتجي الحليب ومربّي الأبقار، إذ يعتمد ما يربو على 18.000 مزارع صغير بصورة كاملة في دخلهم على تربية الأغنام. عصف فيروس كوفيد-19 بهذا القطاع وأثر على موسم إنتاج الألبان البلدية (الأجبان والزبدة والجميد)، وتقدر الكمية السنوية المنتجة من مشتقات حليب الأغنام في محافظة الخليل بنحو 24 ألف طن، وتقدر قيمتها المالية بنحو 840 مليون دولار بالإضافة إلى إنتاج ما يقرب من 5 آلاف طن من اللحوم الحمراء التي تقدر قيمتها المالية بنحو 355 مليون دولار، وتبلغ قيمة الأرباح الصافية لهذا القطاع 150 مليون دولار سنوياً.

كذلك يعاني مزارعو الأغنام بسبب مشكلة توفير حاجاتهم من الأعلاف، وهي المشكلة ذاتها التي يواجهها مزارعو الأبقار، إذ يعجز هؤلاء المزارعون عن الدفع النقدي لموردي الأعلاف. أمّا قطاع الدواجن فقد لحقت به أيضاً خسائر، فمن المعروف أن إنتاج المزارعين من الدجاج اللاحم وبيض المائدة يتعدى قدرة السوق المحلية على استيعاب الكميات المنتجة، لذا يلجأ بعض المنتجين إلى تسويق جزء من إنتاجهم في السوق الإسرائيلية. تسبب الإغلاق في عجز أعداد كبيرة من المزارعين عن تسويق إنتاجهم خارج مناطق سكنهم، فلجأوا إلى التسويق المحلي في مناطقهم، وهو ما أدى إلى إغراق الأسواق بكميات تفوق حاجتها، بالتالي تراجعت الأسعار بشكل كبير مع نجاح عدد محدود في تسويق كميات من البيض في السوق الإسرائيلية وهو ما يفسر ارتفاع أسعار البيض في بعض الفترات خلال الأزمة.

كما تضرر كذلك قطاع الإنتاج النباتي، حيث كافح مزارعوه من أجل الاستمرار وتسويق منتجاتهم الزراعية، لا سيما أن الموسم الزراعي كان في أوجه، وقد لجأ عدد من مزارعي جنين والأغوار الشمالية، العاجزين عن تسويق منتوجاتهم من الخضروات، إلى حرثها أو رعيها قبل حصادها لتقليل الخسائر وتوفير أجرة العمالة في محاولة للحد من الخسائر المتصاعدة. وقد تسبب الإغلاق ومنع وصول مدخلات الإنتاج إلى مئات المزارع في رفع أسعارها بصورة غير مسبوقة. فعلى سبيل المثال، سُجل ارتفاع حاد في أسعار الأسمدة بنسبة تعدت المائة بالمائة في بعض الأحيان. فبعد أن كان يُباع طن السماد بنحو 342 دولار قبل الأزمة الحالية، تخطى حوالي 657 دولار، مع أهمية الإشارة الى أن هذا السعر مشروط بالدفع النقدي، وهو ما يعني عجز العديد من المزارعين عن توفير مدخلات إنتاجهم في الوقت الملائم. هذا الواقع ينذر بأزمة غذاء مقلقة خلال الفترة القادمة في حال امتدت الأزمة أشهراً أُخرى، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الصعوبات التي ستواجه مئات المزارعين وتحد من قدرتهم على مواصلة عجلة الإنتاج الزراعي في ظل الأوضاع الحالية.

نخلص مما تقدم إلى أن جائحة كوفيد-19 زادت من متاعب القطاع الزراعي الفلسطيني الذي يعاني جراء التعرض للتقلبات المناخية، وزيادة المنافسة الخارجية، وضعف تنفيذ السياسات المحلية، عدا عن تحكم سلطة الاحتلال بموارد ومعابر قطاع غزة والضفة الغربية، وارتباط الاقتصاد والسوق الفلسطيني باقتصاد الاحتلال، خاصة فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج وتصريف المنتجات الزراعية.

ثالثاً: المياه الفلسطينية تحت الاحتلال

يعاني الشعب الفلسطيني نقصاً حاداً في المياه، إذ يُحكم الاحتلال قبضته على معظم المصادر المائية الفلسطينية السطحية والجوفية؛ ويستغل أكثر من 85 في المائة من الأحواض الجوفية في الضفة الغربية، كما يُحرم الفلسطينيين من حق استخدام المياه السطحية بنهر الأردن والبحر الميت، فضلًا عن منعه السلطة الفلسطينية من الاستفادة من 165 مليون متر مكعب من مياه الأمطار المُهدرة في البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن سنوياً جراء منعه السلطة من إقامة سدود لتجميعها.

لقد أدى بناء الجدار العنصري، إلى حجز الكثير من آبار المياه، وحرمان الفلسطينيين من مصدر مهم من المياه الجوفية، حيث يخسر الفلسطينيون ما يقارب 10 ملايين متراً مكعباً سنوياً من المياه خلف الجدار، وهو ما سيؤدي على المدى البعيد إلى فصل الفلسطينيين عن مناطق إنتاجهم المستقبلي للمياه على طول الأراضي التي ابتلعها الجدار، وهي مناطق أساسية للمياه الإضافية المحتملة في الضفة الغربية، قد تحتوي على ما يقارب 90 مليون متراً مكعباً من المياه الإضافية المحتملة، بما من شأنه التخفيف بشكل كبير من حجم الفقدان الحالي في مياه الآبار البالغ 10 ملايين متراً.

وقد بدأت سلطات الاحتلال منذ أزمة جائحة كوفيد-19 وبشكل تدريجي بتقليص كميات المياه على العديد من النقاط الرئيسة المزودة للمياه، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على كميات المياه المزودة للمواطنين. حيث يسعى الاحتلال وكعادته إلى عدم ترك أي فرصة لزيادة المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، إذ أن اختيار الاحتلال لهذا التوقيت لهذه الممارسات التعسفية له أبعاد صعبة، بالأخذ بعين الاعتبار حساسية وأهمية المياه في فترة الطوارئ والحجر المنزلي والتي زاد فيها الطلب على المياه بنسبة تزيد عن 10 في المائة، باعتبار المياه السلاح الأول في مواجهة فيروس كوفيد-19.

مع انهيار الموارد الطبيعية لمياه الشرب في قطاع غزة أصبح أكثر من 97 في المائة من المياه الجوفية الساحلية في غزة، وهي المصدر الرئيس للمياه لسكان غزة، غير صالحة للاستخدام الآدمي، ويعود ذلك للكثافة السكانية الكبيرة في القطاع، والتلوث بمياه الصرف الصحي ومياه البحر، والإغلاق والحصار المفروض من سلطة الاحتلال عليها منذ 14 عاماً، والحروب التي شنها الاحتلال التي أثرت بشكل كبير على البنية الأساسية في القطاع. فقد أكدت عدة تقارير دوليّة أن قطاع غزة يواجه كارثةً بيئيةً متوقعةً إذ سيصبح القطاع منطقة غير صالحة للحياة، بسبب تلوث الخزان الجوفي للمياه.

على صعيد ذي صلة، ما تزال القيود التي تفرضها سلطة الاحتلال المفروضة على قطاع غزة بما فيها إعاقة إدخال المواد تشكل تحدياً رئيساً لتنفيذ العديد من المشاريع المائية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية المائية، ومرافق المياه والصرف الصحي. فالعمل ما يزال متواصلاً من أجل تنفيذ مشروع التحلية المركزية، بطاقة تصل إلى 55 مليون متر مكعب، برغم هذه التحديات ومشكلة توفير الطاقة اللازمة للمشروع في ظل العجز الكهربائي الذي يعاينه القطاع.

ما يزال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصي به عالمياً ما ينذر بكارثة، فيما يزداد هذا التناقض أيضاً في استخدام الجانبين للأغراض الزراعية؛ إذ يستحوذ المستوطنون الإسرائيليون في الأغوار البالغ عددهم 9600 مستوطناً على 25 في المائة من المياه التي يستخدمها 2.8 مليون فلسطيني في الضفة بغرض ري 31 مستوطنة زراعية تبلغ مساحتها حوالي 90 ألف دونم.

حسب توصيات "منظمة الصحة العالمية"، فإن الفرد يحتاج إلى نحو مائة لتر من الماء الصالح للشرب يومياً، على أن يكون متوفراً وبأسعار معقولة، كما تحدد منظمة الصليب الأحمر حصة الفرد اليومية بنحو 30 لتراً، في حالات الطوارئ والكوارث. بينما لا يحصل المواطن الفلسطيني إلا على نسبة تتراوح ما بين 30-60 لتراً يومياً بحسب المنطقة، وفي بعض المناطق يحصل على 100 لتر، في حين يحصل المستوطن على أضعاف هذه النسبة. وطبقا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد في إسرائيل يوميا 353 لتراً لليوم، وتزداد تلك النسبة لتبلغ نحو 900 لتر يومياً للمستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وخلال عام 2020 بلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني 81.9 لتراً في اليوم من المياه، وقد بلغ هذا المعدل 85.6 لتراً في اليوم في الضفة الغربية،

و77 لتراً في قطاع غزة، وبنقص حوالي 6 لترات عن العام الماضي نتيجة التزايد السكاني، وبأخذ نسبة التلوث العالية للمياه في قطاع غزة، واحتساب كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي من الكميات المتاحة، فإن حصة الفرد من المياه العذبة تصل فقط إلى 22.4 لتراً في اليوم.

تعتمد فلسطين بشكل أساسي على المياه المستخرجة من المصادر الجوفية، والتي تبلغ نسبتها 79 في المائة من مجمل المياه المتاحة. وقد بلغت كمية المياه التي تُضخ من آبار الأحواض الجوفية (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والحوض الشمالي الشرقي) في الضفة الغربية في عام 2019 نحو 101.3 مليون م3. ويعود السبب الرئيس للضعف في استخدام المياه السطحية، في سيطرة سلطات الاحتلال على مياه نهر الأردن والبحر الميت، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال منع الفلسطينيين من الوصول إلى مياه نهر الأردن منذ عام 1967 التي تقدر بنحو 250 مليون متر مكعب.

حيث تحد الإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال من قدرة الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية وخصوصا المياه وإجبارهم على تعويض النقص بشراء المياه من شركة المياه التابعة لسلطة الاحتلال، حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي 84.2 مليون م3 عام 2019، وهي تشكل ما نسبته 20 في المائة من كمية المياه المتاحة التي بلغت 417.9 مليون م3، جاءت من واقع 40.6 مليون م3 في صورة مياه متدفقة من الينابيع الفلسطينية، و289 مليون م3 من خلال المياه المتدفقة من الآبار الجوفية، ونحو 4.1 ملايين م3 مياه شرب محلاة. وبطرح ما نسبته 45.5 في المائة من المياه المتاحة للفلسطينيين غير الصالحة للاستخدام الآدمي، وذلك بربطها بكميات المياه الملوثة في غزة، فإن كميات المياه الصالحة للاستخدام المنزلي المتاحة للفلسطينيين تبلغ فقط 219.8 مليون م3 وتشمل المياه المشتراة والمحلاة.

1- أثر السياسة المائية لسلطات الاحتلال على الأمن المائي الفلسطيني

بعد قيام السلطة في الوطن استمرت سيطرة سلطة الاحتلال على مصادر المياه الفلسطينية ولم تنته بتغير الوضع السياسي بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في سبتمبر 1993، والاتفاقية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة سنة 1995، إذ اعتبرت الاتفاقية المرحلية "أوسلو 2" في البند 40 من الملحق الثالث "بروتوكول التعاون الاقتصادي" أن قضية الحقوق المائية من المسائل المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وبموجب هذه الاتفاقية "بند 40"، تم تأسيس لجنة المياه المشتركة، التي يتم من خلالها التعامل مع مشاريع المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية سواء الفلسطينية أو المرتبطة بالمستوطنات من خلال موافقة هذه اللجنة المشتركة على إصدار التصاريح لهذه المشاريع، وقد تم اتباع موافقة اللجنة المشتركة بموافقة الإدارة المدنية على تنفيذ مشاريع المياه، وهو ما أوجد حالة أدت إلى عرقلة تنفيذ هذه المشاريع.

وكان من المفترض بحسب الاتفاقية المرحلية، وبموجب قرار نقل الصلاحيات من جانب سلطة الاحتلال إلى الجانب الفلسطيني لجميع الشؤون المدنية بما في ذلك المياه، وضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف ومسؤوليات السلطة الفلسطينية، إلاّ إن ذلك لم يحدث، إذ بقيت هذه الدائرة تحت إشراف وصلاحيات ضابط المياه في الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90 لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه، وقانون المياه رقم 2/لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3/لسنة 2002، وقانون بقرار 14 لسنة 2014 هدف إلى تطوير مصادر المياه وإدارتها، وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه. لكن بسبب الممارسات والعقبات التي تفرضها سلطات الاحتلال لم تتمكن السلطة الفلسطينية من وضع إدارة متكاملة لمصادر المياه.

وبموجب الأوامر العسكرية مُنع الفلسطينيون من تطوير مصادر مياههم أو البنية التحتية التابعة لها، ومُنعوا كذلك من إقامة أية منشأة مائية أو مشروع مائي جديد من دون الحصول على تصريح مما يسُمى ضابط المياه لسلطة الاحتلال، إضافة إلى ذلك مُنع الفلسطينيون من حفر آبار جديدة لسد حاجاتهم، وخصوصاً في الحوض الغربي حتى وإن كان لاستبدال الآبار التي تجف. وقد تقلص عدد الآبار الإجمالي في الضفة الغربية من 720 بئراً قبل الاحتلال إلى نحو 340 بئراً بُعيد الاحتلال،

وبالتالي فإن كميات المياه المستخرجة لاستخدام الفلسطينيين تقلصت بشكل كبير.

وفي الوقت نفسه، ومع استمرار سياسة الاستيطان والسيطرة على الأرض، قامت سلطات الاحتلال بحفر عشرات الآبار الجوفية (50 بئراً) داخل الضفة الغربية لخدمة هذه المستوطنات، تنتج هذه نحو 44 مليون متراً مكعباً في السنة. ومع توسع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين في الضفة، ازدادت كميات المياه المستخدمة من جانبهم إلى درجة أن متوسط استخدام المستوطنين أصبح يفوق استخدام المواطن الفلسطيني بستة أضعاف، وأصبحت هذه المستوطنات تشكل مصادر تلويث للأرض والمياه الفلسطينية سواء عن طريق نضح المياه العادمة غير المعالجة، أو استخدام الأرض الزراعية كمكبات لنفاياتهم الصلبة.

لم يبق الأمر عند هذا الحد بل ازداد سوءً بعد بناء جدار الفصل والضم الذي يمتد على طول الضفة الغربية بطول 725 كيلو متراً الذي يُصادر ويعزل نحو 1000 كم2 من أراضي الضفة الغربية، وتحديداً في المنطقة الغربية ممثلةً في منطقة الحوض الجوفي الغربي. وبالإضافة إلى ذلك فهو يعزل نحو 26 بئراً جوفية خلفه كانت تخدم المواطن الفلسطيني، وتم حفرها قبل الاحتلال، وكانت تنتج ما معدله 4 مليون متر مكعب في السنة، أي نحو20 في المائة من مجمل ما يستخرجه الفلسطينيون من الحوض الغربي، بمعنى آخر، عزز الجدار سيطرة سلطات الاحتلال على أهم أماكن وجود المياه للاستخراج في الحوض الغربي، وقلص كميات المياه المستخرجة من جانب الفلسطينيين، وفرض حقائق جديدة على الأرض تضعف أي موقف تفاوضي فلسطيني مستقبلي.

تعمل سلطة الاحتلال ومنذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه، وقد أصدرت العديد من الأوامر العسكرية التي تنص في مجملها على حرية تصرف سلطة الاحتلال المطلق في المياه الفلسطينية. وتطبيقًا لهذه الأوامر قامت سلطة الاحتلال بمجموعة من الإجراءات والممارسات نلخصها فيما يلي:

- وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بضخها، بحيث لا تزيد عن 100 متر مكعب.
- منع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة، ووضع قيود عليها.
- استخراج تصاريح حفر الآبار الجديدة، واستخدام الينابيع.
- مصادرة آبار المزارعين الفلسطينيين لصالح المستوطنات.
- تحديد أعماق حفر الآبار إذ حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن 120-140 متراً.
- حرمان الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن، وتحديد مجرى النهر.
- حفر الكثير من الآبار في المستوطنات. وتقدر عدد الآبار المحفورة في مستوطنات الضفة الغربية بحوالي 50 بئراً، وفي مستوطنات قطاع غزة حوالي 43 بئراً. كما أن هناك حوالي 26 بئراً على طول خط الهدنة الفاصل بين محافظات غزة والأراضي التابعة لسلطة الاحتلال، ما يجعل كميات كبيرة من المياه تنساب من داخل الخزان الجوفي من شرقي القطاع، إلى الآبار في الأراضي المحتلة المحفورة على أعماق كبيرة جداً.
- إقامة العديد من السدود الصغيرة، لحجز المياه السطحية للأودية، ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، كما هو حاصل الآن في وادي غزة.
- نقل المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات في المناطق الفلسطينية، إلى المدن التابعة لسلطة الاحتلال.
- قيام سلطة الاحتلال ببيع خمسة ملايين متر مكعب من المياه سنوياً إلى سكان قطاع غزة، بأسعار عالية.
- عرقلة النشاط الفلسطيني في مجال المياه، حيث فرضت سلطة الاحتلال قيوداً مشددة على البلديات تحد من تطوير إمدادات المياه في المدن والقرى الفلسطينية؛ إذ ما زال هناك 150 تجمعًا سكنياً فلسطينياً في الضفة الغربية غير مرتبط بشبكة توزيع المياه، مع أن سكان هذه التجمعات يعانون من نقص المياه.
- رفض حكومة سلطة الاحتلال إعطاء كمية المياه التي حددتها اتفاقيات السلام لمحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

- إسهام سلطة الاحتلال بشكل كبير في تلويث المياه الجوفية، بالتصريف المستمر لمياه الصرف الصحي العام من مناطق المستوطنات إلى المناطق الرملية والأودية؛ ما يتسبب في تسربها إلى مياه المخزون الجوفي وتلويثها. ويتم التصريف المباشر بواسطة أنابيب، أو عبر حاويات ذات مضخات محمولة لنقلها إلى الأودية الكبيرة.

2- آثار خطة الضم على الأمن المائي الفلسطيني

بدأت سلطات الاحتلال بحفر آبار في منطقة الأغوار المهددة بالضم في أعماق الأرض تجاوزت ألف متر، ما تسبب بتجفيف نحو 60 نبعاً للماء، إضافة إلى 13 بئر ماء في المناطق المختلفة بالأغوار. كما قامت سلطات الاحتلال بإجبار الفلسطينيين في 36 قرية ومنطقة في الأغوار على التوجه لأخذ المياه من شركة المياه التابعة لسلطة الاحتلال التي تعطيهم المياه بالقدر القليل، بما يصل إلى 18 بالمائة فقط من احتياجاتهم، حيث لا يوجد بها أي مصدر للمياه، لذا يضطر السكان الفلسطينيون إلى إحضار المياه بواسطة صهاريج متنقلة، وهو ما يضاعف سعر كوب الماء ليصل إلى 10 دولار.

يقوم الاحتلال بضخ كميات كبيرة من المياه للمستوطنات بالأغوار، وكل ذلك يأتي في محاولة لترحيل المواطن الفلسطيني تمهيدًا للقضاء على وجوده في الأغوار. وفي مقابل ذلك، يحصل المستوطن في الأغوار، على كمية المياه التي يريدها، ويقوم بالاستيلاء على أراضي السكان هناك وزراعتها، حيث يعاني المزارع الفلسطيني في الأغوار بشكل كبير بسبب عدم توفر المياه لري الأراضي الزراعية، ما دفع بالكثير منهم لتقليص مساحة الأرض المزروعة؛ فمنهم من كان يزرع 70 دونماً واليوم يكتفي بنحو 20 فقط.

أما من ناحية الأمن المائي فإن سيطرة سلطة الاحتلال على منطقة الأغوار تعني السيطرة على الحوض الشرقي والحوض الشمالي الشرقي كمصادر أساسية للمياه الجوفية، فيما يتم حرمان فلسطين من كونها دولة مشاطئة لنهر الأردن، فحصة فلسطين بمياه النهر وطبريا تبلغ 257 مليون متر مكعب في السنة، وهي كمية كفيلة بإحياء الأغوار زراعياً، لكن وقوعها بين فكي الاحتلال يحرم فلسطين من حصتها أو يخلق معاناة إضافية جراء تحكم الاحتلال بهذه الحصة وحجب نسبة كبيرة منها عن الفلسطينيين.

وبموجب القانون الدولي، يقع على عاتق سلطة الاحتلال بصفتها قوة احتلال في الأراضي الفلسطينية، مسؤولية احترام الحق الإنساني للفلسطينيين في المياه. إذ يجب أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تنتهك هذا الحق، أو تقوّض فرصة السكان الفلسطينيين في إحقاق هذا الحق. كما يجب أن توفر الحماية للسكان الفلسطينيين من تدخُّل أطراف ثالثة تمنعهم من التمتع بالحق في الماء، ويجب عليها أن تتخذ خطوات معتمدة وملموسة مستهدفة لضمان الإيفاء بهذا الحق وإحقاقه بشكل كامل.

عليه سيترتب على خطة الضم لسلطة الاحتلال آثار مباشرة وغير مباشرة على قطاع المياه والتنمية الزراعية في فلسطين، وخصوصاً بالنسبة إلى ضم مصادر المياه في منطقة الأغوار. ومن هذه الآثار:

أ- الآثار المباشرة:

- ستتمكن سلطة الاحتلال من حرمان الشعب الفلسطيني من مصادر مياه تقدر بنحو (70 في المائة) من الحوض الشرقي، أي ما يعادل 130 مليون متر مكعب.
- ستكون إمكانية استفادة الشعب الفلسطيني من نهر الأردن معدومة، وبذلك تفقد فلسطين (بغض النظر عن وضعها القانوني) حقها كدولة (أو حق الشعب) مشاطئة لنهر الأردن، وهذا يحرمها من الانتفاع والتخزين. ولن يكون الطرف الفلسطيني شريكاً في أية مفاوضات قادمة بين سلطة الاحتلال والجانب العربي.
- ستفقد فلسطين حقها في الوصول إلى البحر الميت، بالتالي ستفقد الحق في الانتفاع من الثروات الطبيعية والينابيع المحاذية للبحر الميت المقدرة بنحو 70-90 مليون متر مكعب من المياه، وخصوصاً نبع الفشخة.
- ستطالب سلطة الاحتلال بعدم حجز مياه الأودية الشرقية، وستقوم بتخزينها كما هي الحال الآن في شمالي الأغوار.

- ستصبح المدن الفلسطينية زبائن لمحطات التحلية لسلطة الاحتلال، في حين ستخصص المياه الفلسطينية لخدمة زراعة المستوطنات.
- لن يتمكن الشعب الفلسطيني من الاستفادة من مياه المجاري المعالجة لتطوير الزراعة في الأغوار.

ب- الآثار غير المباشرة:

- سيُحرم الشعب الفلسطيني من نحو مليون دونم قابلة للزراعة تحت الري.
- ستمنع سلطة الاحتلال فلسطين (شعباً أو كياناً) من الاستفادة من الأودية الشرقية بحجة أنها روافد لنهر الأردن، وستقيم سدوداً للاستفادة من جذر الأودية.
- إن ضم مصادر المياه في مناطق الأغوار سيؤثر بشكل كبير في كل آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً أن عملية تأمين الأمن الغذائي ستصبح مستحيلة.
- حرمان الشعب الفلسطيني من إمكان التخطيط لبنية تحتية متكاملة للمياه والزراعة.
- استغلال سلطة الاحتلال المياه الجوفية يؤثر في التنمية المجتمعية، وسيصبح المزارعون الفلسطينيون عمالة في المستوطنات، وستكون السوق الفلسطينية مكاناً لتسويق إنتاج المستوطنات، وستختفي الزراعة المروية في فلسطين.
- سيؤدي استنزاف سلطة الاحتلال للمياه الجوفية أو الضخ المتزايد إلى تملّح الآبار الفلسطينية بسبب عدم عمقها وقدمها ولا سيما في منطقة الأغوار. وستُستغل المياه الفلسطينية لتكثيف الزراعة في المستوطنات.
- استغلال سلطة الاحتلال المياه الجوفية حرم الفلسطينيين من وضع خطة متكاملة للمياه، وأضعف التخطيط المتكامل ولا سيما في مجال ربط قطاع غزة والضفة الغربية بناقل مياه خاصة إذا تم تنفيذ مشروع تحلية كبير في قطاع غزة.

نخلص مما تقدم أن أزمة المياه في فلسطين هي أصعب التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني جراء استمرار الاحتلال، وأطماعه التوسعية، بسيطرته على المصادر الجوفية والسطحية، ومواصلة مخططات النهب والضم للأراضي الفلسطينية. حيث يتعرض قطاع المياه في فلسطين لضغوطات كبيرة، باعتباره المحرك الرئيس لكافة القطاعات التنموية، والأساس لتحقيق خطط التنمية الوطنية والأمن الغذائي والأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدتها الأمم المتحدة وعلى رأسها الهدف السادس والخاص بالمياه، الأمر الذي يجعل للمياه أهمية مضاعفة في فلسطين، ويتطلب من المجتمع الدولي مساندة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المائية.

كما سيكون لوجود سلطة الاحتلال بالأغوار وضمه تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث ستصبح دولة فلسطين مقطعة الأوصال ولا سيادة لها على أرضها، ولن يكون بالإمكان أن تستغل ثرواتها الزراعية والاقتصادية ولا حتى الاستفادة من العوائد الاستثمارية من استغلال الأراضي الزراعية وضياع الثروات وعائدات السياحة.
فالاستثمار الزراعي الحديث وزيادة مساحة الاستصلاح للأراضي الزراعية بمساحة 100 ألف دونم قد يؤدي الى تشغيل أكثر من خمسين ألف عامل وسيفوق ناتجها مليار دولار سنوياً، وبزيادة حجم التصدير إلى الخارج، بالإضافة للاستثمار بقطاعات أخرى كقطاع الإنشاءات، والصناعة والسياحة والترفيه.

خاتمة

إن العلاقة الاقتصادية بين الاقتصادين الفلسطيني واقتصاد سلطة الاحتلال هي علاقة غير متكافئة بالمطلق، وجاءت نتيجة للقوة العسكرية والسياسية والامنية لسلطة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، حيث ما زالت النسبة الأكبر من الصادرات الفلسطينية موجهة للسوق الإسرائيلية والنسبة الأكبر أيضاً من الواردات الفلسطينية هي من السوق الاسرائيلية، وهذه تشكل معضلة خطيرة تواجه الاقتصاد الفلسطيني من خلال أثرها المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وميزاني التجارة والمدفوعات، وتشكل إحدى أكبر التحديات أمام الحكومة الفلسطينية.

ما تزال تداعيات جائحة كوفيد-19 تُلحق الضرر بالاقتصاد الفلسطيني المتعثر بالفعل، الأمر الذي يحتاج التنسيق على جميع المستويات لمكافحة انتشار الجائحة وضمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية الحيوية، وذلك في ظل الأزمة الحالية في المالية العامة، ونقص المعدات الطبية في القطاع الصحي، والصعوبات المحيطة بالقدرة على تأمين اللقاحات. إذ أنه وحتى قبل أن تتفاقم الأوضاع من جراء الجائحة، فإن آفاق الاقتصاد الفلسطيني كانت قاتمةً في ظل انخفاض مستويات النمو، واستمرار عجز المالية العامة، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر. وقد ازداد هذا الوضع سوءً نتيجة للتأثيرات المضاعفة للجائحة وتوقف أموال المقاصة، مما أدى إلى موجة انكماش هي الأشدّ من نوعها في النشاط الاقتصادي.

أدت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها إلى تفاقم الوضع الصعب والمقلق بالفعل للاقتصاد الفلسطيني في عام 2020. ومع استمرار جائحة كوفيد-19، فإن الضغوط الإضافية الواقعة على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية الهشة تجعل من الصعب كثيراً التعامل بفعالية مع الأزمة. كما أن التحديات القائمة على صعيد تأمين اللقاحات تزيد من حالة عدم اليقين للشعب الفلسطيني وتؤثر على فرص التعافي الاقتصادي، فقد أدى التأثير المضاعف للجائحة، وتوقف أموال المقاصة، وتراجع المعونات المُقدمة للموازنة بنسبة 20 في المائة إلى فجوة في المالية العامة تجاوزت المليار دولار، وهي أعلى فجوة منذ سنوات.

مما تقدم نرى أنه من الضرورة الملحة إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع سلطة الاحتلال باتفاقية مختلفة متوازنة تقوم على حرية التجارة، وتضمن التوازن معها والانفتاح على العالم، ومن ثم تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يدعم القطاعات الإنتاجية ويشجع الاستثمار في القطاعات الحيوية، ويؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك من خلال دعم المنتج الوطني والقطاعات الإنتاجية الفلسطينية المختلفة، والعمل على زيادة تنمية التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربيّة، والاستفادة قدر الإمكان من مميزات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما توفره من فرص واعدة للاقتصاد الفلسطيني، والعمل أيضاً على جذب وتشجيع عودة رأس المال الفلسطيني المستثمر في الخارج.

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

(1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

وبصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتّبعه غالبية البلدان العربية، كالتالي:

الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك

يشتمل هذا القطاع على الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

الصناعات الاستخراجية

يشتمل هذا القطاع على المناجم والمحاجر. ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

التشييد

ويشتمل هذا القطاع بصورة رئيسة على المقاولين العامين والخاصين المرتبطين بشكل رئيس بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع للبناء والتشييد، مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر والأساسات أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

الصناعات التحويلية

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيماوية، والبتروكيماوية، والصناعات الكهربية الإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها.

الغاز والماء والكهرباء

يشمل هذا القطاع توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء بصورة رئيسة بغرض البيع وتصنيع الغاز، وتوزيع الغاز الطبيعي والمصنّع، وإنتاج وتوزيع البخار والماء بغرض البيع.

النقل والمواصلات

يشمل هذا القطاع النقل البري والجوي والبحري والخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التخزين، والمواصلات. وهذه القطاعات الفرعية تبيع خدماتها بأسعار تقارب أسعار التكلفة. كما أن الحكومة تقوم بأداء بعض من هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار لا تعكس سعر التكلفة، ولكن يتم تصنيف الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات تحت قطاع الخدمات الحكومية الذي سيرد ذكره فيما بعد.

التجارة والمطاعم والفنادق

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي. الخ، ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

المصارف والتأمين

ويشمل هذا القطاع، قطاعين فرعيين هما:

المؤسسات المالية

وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي:

- **المؤسسات النقدية**

(المصرف المركزي - المصارف التجارية - مصارف الادخار التي تستلم الودائع الجارية - المصارف الأخرى التي تحفظ الودائع).

- **المؤسسات المالية الأخرى**

(مصارف الادخار- جمعيات البناء- اتحادات التوفير والقروض- مؤسسات الائتمان الزراعي- مصارف التنمية الصناعية - مؤسسات التمويل وإعادة الخصم - مؤسسات الائتمان الشخصي - شركات الائتمان والاستثمار - سماسرة الأوراق المالية والسلع - المتعاملون في أسواق الأوراق المالية – المكتتبون).

- **الخدمات المالية**

(المتعاملون في النقد الأجنبي - الوحدات المتعاملة بشكل رئيس في صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع - المقرضون ومحال المراهنات - الأوراق المالية - تبادل السلع والسبائك المعدنية - الاستشارات والأبحاث الاستثمارية - خدمات أسعار أسواق الأوراق المالية - سماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع - والمتعاملون والمكتتبون).

صناديق التأمين والتقاعد

وتشمل الذين يشتغلون في كافة أنواع التأمين على الحياة، والحريق، والتأمين البحري والحوادث، والصحة، والالتزام المالي، والإصابات، وتأمين الأمانة، والكفالة، وعملاء وسماسرة التأمين (البوالص)، والمؤسسات التي تخدم رجال التأمين، والمستشارين لحملة عقود ووثائق التأمين، كما تشمل أيضاً أنظمة التقاعد التي تعمل بصورة مستقلة والتي أنشئت بغرض تأمين دخول الأفراد عند التقاعد، وذلك لمجموعات محددة من الموظفين.

الإسكان

يشمل هذا القطاع إيجار العقارات، وإدارة وتشغيل المباني السكنية وغير السكنية وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات.

الخدمات الحكومية

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة، والدفاع، والأعمال الصحية، والخدمات التربوية، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والبيطرية، وخدمات التكافل الاجتماعي.

الخدمات الأخرى

يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والتثقيفية، وخدمات الإصلاح، والتنظيف والصباغة، وخدمات شخصية متفرقة، وكذلك الخدمات المنزلية التي يقدمها منزل لآخر.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

مجموع المساهمات الصافية للقطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في الإنتاج، بعد خصم رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة من قطاع المصارف والتأمين.

صافي الضرائب غير المباشرة

الفرق بين الضرائب غير المباشرة (المدفوعات الإلزامية التي تدفعها المؤسسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية والتي تعتبرها المؤسسات جزءاً من تكاليف الإنتاج لديها، وتشمل الضرائب على الإنتاج أو البيع أو الشراء أو استخدام السلع والخدمات ورسوم الاستيراد)، والإعانات (المنح التي تستلمها المنشآت الخاصة والشركات العامة من الحكومة والتي تمثل إضافات على إيرادات أولئك المنتجين من مبيعات إنتاجهم).

(2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة.

(3) الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بالإضافة إلى طريقة القيمة المضافة، يستخلص الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، التي يتم فيها تجميع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية الاستهلاك النهائي بشقيه التي أنفق عليها القطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح والحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات (أي فجوة الموارد).

وفيما يلي نورد تعريفاً مختصراً لكل بند من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك الخاص

الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح، على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، ناقصاً منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

الاستهلاك العام

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

الاستهلاك النهائي

مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

الاستثمار

إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون حيث:

- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:**

الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

- **التغير في المخزون:**

صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام.

الصادرات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل. وتشتمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة، وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تشتمل على تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب).

الواردات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات، ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحوّلة بين الحكومات.

فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً "صافي الصادرات" أي الصادرات من السلع والخدمات، ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، زائداً صافي الهبات العينية، وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

(4) الناتج القومي الإجمالي

يعطي تجميع قيم بنود الإنفاق سالفة الذكر قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هناك جهات عديدة شاركت في إحداث هذا الناتج داخل الدولة المعنية. هذه الجهات خليط من عوامل الإنتاج الوطنية وعوامل الإنتاج الأجنبية. لذلك فإن الحصول على رقم للناتج يرتبط بالمقيمين داخل الوطن خلال فترة زمنية هو أمر هام. وهذا يجعلنا نتطرق إلى ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي وكيفية إيجاده. ويتسنى لنا ذلك عن طريق تحديد:

- **صافي عوامل الإنتاج من الخارج**

يقصد به الفرق بين الدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي للدول الأخرى والدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي للبلد المعني.

ومن ثم فإن: الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

ثانياً: النقود والمالية العامة

(1) النقود

العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

(2) شبه النقود

الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملات المحلية والأجنبية، والودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

(3) السيولة المحلية

النقود مضافاً إليها شبه النقود.

(4) النقود الاحتياطية أو القاعدة النقدية

العملة المصدرة، وهي تتكون من العملة لدى الجمهور مضافاً إليها العملة المحلية لدى المصارف التجارية، والودائع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية.

(5) الاحتياطيات المصرفية

العملة المحلية لدى المصارف التجارية والودائع الجارية لتلك المصارف لدى السلطات النقدية بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي.

(6) الودائع المصرفية

الودائع الجارية، والودائع الآجلة والادخارية، والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.

(7) المكرر النقدي

نسبة السيولة المحلية إلى القاعدة النقدية.

(8) الائتمان المحلي

صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة.

(9) صافي موقف الحكومة تجاه الجهاز المصرفي

القروض المقدمة إلى الحكومة من قبل الجهاز المصرفي، ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.

(10) صافي الموجودات الأجنبية

الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، ناقصاً المطلوبات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

(11) صافي البنود الأخرى

بنود متفرقة منها حسابات رأس المال والاحتياطيات والأصول والخصوم غير المصنفة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية.

(12) الإيرادات الحكومية

جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد. وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

(13) المنح

المتحصلات الحكومية بدون مقابل غير واجبة السداد، وهي نوعان: الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومة بشكل عام. وتضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملاً يؤدي إلى تخفيض العجز لا إلى تمويله.

(14) النفقات الحكومية

جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

(15) صافي الإقراض الحكومي

الإقراض الحكومي ناقصاً السداد، ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة، بحيث يغطي الدين وأسهم رأس المال والمدفوعات والمتحصلات.

(16) رصيد الحساب الجاري الادخار الحكومي

الإيرادات الحكومية والمنح ناقصاً الإنفاق الجاري. ويختلف ذلك عن الادخار الحكومي الذاتي الذي يمثل الإيرادات بدون المنح المقبوضة ناقصاً الإنفاق الجاري، ويقيس جهد الحكومة الذاتي للادخار.

(17) العجز الكلي

زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً.

(18) الفائض الكلي

زيادة المتحصلات من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.

(19) التمويل

التغير في التزامات الحكومة الخاصة بالتسديدات اللازمة لتغطية الفرق بين مدفوعات الحكومة عن الإنفاق وصافي الإقراض ومتحصلاتها من الإيرادات والمنح. ويعادل التمويل من حيث تعريف العجز أو الفائض ولكن بعلامة جبرية عكسية.

والتمويل على نوعين: الأول خارجي، والثاني محلي، يشتمل على التغير في الودائع الحكومية والسلف المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى صافي الاقتراض المحلي الذي يتضمن الائتمان الممنوح للحكومة من المصارف التجارية ومصادر التمويل المحلية الأخرى كحصيلة إصدار السندات وأذون الخزانة.

وفي حالة عدم مشاركة القطاع الخاص (غير المصرفي) بقدر معين في سوق رأس المال بالشكل الذي يؤهله لإقراض الحكومة، فإن التمويل المحلي للعجز يقتصر على إقراض الحكومة من الجهاز المصرفي وسحبها من الأرصدة النقدية.

(20) صافي الاقتراض المحلي

اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية.

(21) مجمل المتحصلات الخارجية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. وتشتمل على المنح والاقتراض من المصادر الخارجية.

(22) مجمل المتحصلات المحلية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد. وتتضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من قِبَل الجهاز المصرفي ومصادر التمويل المحلية الأخرى.

ثالثاً : التجارة والمدفوعات

(1) ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على:

أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل.

ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم.

ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

(2) الميزان التجاري

يُعرّف بأنه:

(إجمالي الصادرات السلعية) ناقصاً (إجمالي الواردات السلعية) حيث أنه يتم تقييم:

أ- إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب).

ب- إجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (فوب).

(3) ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل:

- الميزان التجاري، بالإضافة إلى ميزان الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل، والسفر، وخدمات الاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، وخدمات الحساب الآلي، والخدمات الشخصية والمهنية والترويحية، والخدمات الحكومية كما يتضمن ميزان الدخل ويشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار.
- التحويلات الجارية: هي القيود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو اختيارياً. ولا تتضمن التحويلات الجارية تحويل ملكية الأصول، والإعفاء من الديون بالتوافق بين الطرف الدائن والمدين، وكذلك التحويلات النقدية المرتبطة أو المشروطة بحيازة الأصول أو التخلي عنها.

(4) الميزان الجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات الجارية (بدون مقابل)، التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات الجارية الرسمية (بدون مقابل).

(5) الميزان الكلي

يشمل جميع بنود ميزان المدفوعات، باستثناء الموجودات الاحتياطية، وعلى ذلك فإن رصيد الميزان الكلي يساوي التغير في الاحتياطيات.

(6) الاحتياطيات الدولية (الإجمالية)

تتكون من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات، وتتضمن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأرصدة النقد الأجنبي بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

(7) تغطية الاحتياطيات للواردات

عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطيات الدولية، وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

رابعاً: أسعار الصرف

الربط بعملة مفردة

يربط البلد عملته بعملة رئيسة مثل الدولار الأمريكي. ولا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة. ويُلاحظ أن الربط بعملة مفردة ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معوّمة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

الربط بسلة من العملات

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة وسلات العملات الأخرى، التي ترتكز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

التعويم المدار

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفق مجموعة من المؤشرات، مثل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

التعويم الحر

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

خامساً: الدين العام الخارجي

مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة

يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

الدين العام طويل الأجل

الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

الدين العام الخارجي

التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

الدين المضمون حكومياً

التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

الدين الخاص غير المضمون

التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

الدين قصير الأجل

الذي يمتد أجله لسنة واحدة أو أقل.

ائتمان الصادرات

يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قِبَل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

الديون من المصادر الرسمية، وتتضمن:

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.
- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

الديون من المصادر الخاصة، وتتضمن:

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

خدمة الدين

المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد خلال العام.

سادساً: العون الإنمائي

المساعدات الإنمائية الرسمية

القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قِبَل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مواتاة للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25 في المائة على الأقل.

عنصر المنحة

الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض الأقساط والفوائد

التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة.

ويستخدم عنصر المنح لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة.

سابعاً: المؤشرات الاجتماعية

معدلات القيد في مراحل التعليم

معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

الفجوة بين الإناث والذكور

مجموعة من التقديرات الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

الحصول على الخدمات الصحية

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

معدل وفيات الرضع

عدد الوفيات سنوياً من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء، وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط.

معدل الوفيات دون الخامسة

العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط.

معدل وفيات الأمهات

عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل، سنوياً، لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء.

القوة العاملة

السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.

نسبة الإعالة

نسبة السكان تحت سن 15 سنة، وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل.

العمر المتوقع عند الولادة

عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل القراءة والكتابة بين الكبار

النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا وأن يكتبوا بفهم، فقرة بسيطة وموجزة عن الحياة اليومية.

انخفاض الوزن عند الولادة

النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون أقل من 2.500 جرام.

متوسط عدد سنوات الدراسة

متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 25 سنة أو أكثر.

الإنفاق العسكري

ما تنفقه وزارة الدفاع أو الوزارات الأخرى على القوات المسلحة، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية، والإنشاءات، والتجنيد، والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية.

المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي

هي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية والحضرية، والمياه ومرافق الصرف الصحي مجتمعة.

الكثافة السكانية

مجموع عدد السكان مقسوماً على مساحة الأرض.

خط الفقر

مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي، والمتطلبات غير الغذائية الأساسية.

التعليم الابتدائي

التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، ووظيفته الأساسية هي توفير عناصر التعليم الأساسي، مثل المدارس الأولية والمدارس الابتدائية.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى بالمستوى الابتدائي ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.

الحصول على المياه المأمونة

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة، بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار.

العلميون

هم الأشخاص الذين حصلوا على تدريب علمي أو تقني - ويكون ذلك عادة بالانتهاء من تعليم المرحلة الثالثة في أي مجال علمي - ويشتغلون بأعمال مهنية في الأنشطة البحثية والإنمائية.

التعليم الثانوي

التعليم في المستوى الثاني (المستوى الثاني والمستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، بعد مالا يقل عن أربع سنوات من التعليم السابق في المستوى الأول. والتعليم الثانوي يوفر التعليم العام أو المتخصص أو كليهما – مثل المدارس المتوسطة، والمدارس الثانوية، والمدارس العليا، ومعاهد المعلمين التي هي من هذا المستوى والمدارس ذات الطابع المهني أو الفني.

التعليم الثانوي الفني: التعليم الذي توفره مدارس المستوى الثاني بهدف إعداد التلاميذ مباشرة لمزاولة حرفة أو مهنة أخرى غير التدريس.

الفنّيون

الأشخاص المشتغلون بالبحوث العلمية والأنشطة الإنمائية ممن تلقوا تدريباً مهنياً أو فنياً لما لا يقل عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأولى من المستوى الثاني للتعليم.

المستوى الثالث من التعليم

التعليم في المستوى الثالث (المستويات 5 و6 و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم)، مثل الجامعات، ومعاهد المعلمين العليا والمدارس الفنية العليا - التي تتطلب حداً أدنى للقبول والانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساوٍ له في المعرفة.

البطالة

يشمل المتعطلون جميع الأشخاص فوق سن معينة، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.

الملاحق الإحصائية

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

(2020-2016)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	2020
العالم	**3.3**	**3.8**	**3.6**	**2.8**	**-3.3**
الدول المتقدمة	**1.8**	**2.5**	**2.3**	**1.6**	**-4.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.7	2.3	3.0	2.2	-3.5
منطقة اليورو	1.9	2.6	1.9	1.3	-6.6
المملكة المتحدة	1.7	1.7	1.3	1.4	-9.9
اليابان	0.8	1.7	0.6	0.3	-4.8
كندا	1.0	3.0	2.4	1.9	-5.4
الدول المتقدمة الأخرى*	2.2	2.8	2.4	1.8	-4.2
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**4.5**	**4.8**	**4.5**	**3.6**	**-2.2**
إفريقيا جنوب الصحراء	1.5	3.1	3.2	3.2	-1.9
وسط وشرق أوروبا	1.9	4.1	3.4	2.4	-2.0
رابطة الدول المستقلة	...	...	...	...	…
الدول النامية الآسيوية	6.8	6.6	6.4	5.3	-1.0
الصين	6.9	6.9	6.7	5.8	2.3
الهند	8.3	6.8	6.5	4.0	-8.0
الدول الآسيوية 5 (آسيان 5)**	5.0	5.4	5.2	4.8	-3.4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.1	1.9	1.2	0.8	-3.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي ***	0.6-	1.3	1.2	0.2	-7.0
البرازيـل	3.3-	1.3	1.8	1.4	-4.1
المكسيـك	2.6	2.1	2.2	0.1-	-8.2

(...) غير متوفر.

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

** آسيان 5 تشمل الدول التالية :إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند، وفيتنام.

*** تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي : مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

المصدر: صندوق النقد الدولي (2021)، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل .

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم(*)
(2020-2016)

(نسبة منوية)

2020	2019	2018	2017	2016	
1.4	**1.5**	**1.7**	**1.5**	**1.0**	**الدول المتقدمة**
1.2	1.8	2.4	1.9	1.0	الولايات المتحدة الأمريكية
1.5	1.7	1.4	1.1	0.9	منطقة اليورو
0.9	0.6	0.0	0.1-	0.4	اليابان
0.9	1.8	2.5	2.7	0.7	المملكة المتحدة
0.7	1.9	2.3	1.6	1.4	كندا
0.6	1.4	1.9	1.8	0.9	الدول المتقدمة الأخرى
5.1	**5.1**	**4.9**	**4.4**	**4.3**	**الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى**
10.8	8.5	8.4	10.7	10.4	إفريقيا جنوب الصحراء
5.4	6.6	6.4	5.6	5.5	وسط وشرق أوروبا
...	...	...	...	...	رابطة الدول المستقلة
3.1	3.3	2.7	2.4	2.8	الدول النامية الآسيوية
10.6	7.6	10.7	7.0	5.5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.4	7.7	6.6	6.3	5.5	أمريكا اللاتينية والكاريبي

(...) غير متوفر.

(*): معدل التضخم المقاس بمؤشر التغير في أسعار المستهلكين.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2020-2016)

(نسبة منوية)

2020	2019	2018	2017	2016	
					معدل البطالة
6.6	**4.8**	**5.1**	**5.7**	**6.2**	**الدول المتقدمة**
8.1	**3.7**	**3.9**	**4.4**	**4.9**	الولايات المتحدة الأمريكية
7.9	**7.6**	**8.2**	**9.1**	**10.0**	منطقة اليورو، ومنها:
4.2	3.2	3.4	3.8	4.1	ألمانيا
8.2	8.5	9.0	9.4	10.0	فرنسا
9.1	9.9	10.6	11.3	11.7	إيطاليا
4.5	3.8	4.1	4.4	4.9	المملكة المتحدة
2.8	2.4	2.4	2.8	3.1	اليابان
9.6	5.7	5.9	6.4	7.1	كندا
					نمو التوظيف
-2.6	**1.2**	**1.5**	**1.3**	**1.5**	**الدول المتقدمة**
-6.2	1.1	1.6	1.3	1.7	الولايات المتحدة الأمريكية
-1.6	1.2	1.6	1.6	1.4	منطقة اليورو، ومنها:
0.3	1.2	0.6	1.1	2.5	ألمانيا
-0.6	0.3	0.9	0.8	0.7	فرنسا
-1.8	0.6	0.8	1.2	1.3	إيطاليا
-0.5	1.1	1.2	1.0	1.5	المملكة المتحدة
-0.7	0.9	2.0	1.0	1.0	اليابان
-5.1	2.2	1.6	2.1	0.7	كندا

(...) غير متوفر.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : أسعار الفائدة في الدول المتقدمة
(2020-2016)

(نسبة منوية)

	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الفائدة قصير الأجل					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.056	1.476	2.490	2.320	0.691
اليابان	0.013	0.015	0.015	0.015-	0.028-
منطقة اليورو	0.264-	0.329-	0.322-	0.356-	0.425-
المملكة المتحدة	0.574	0.499	0.359	0.723	0.808
كندا	0.823	0.816	1.061	1.791	1.890
سعر الفائدة طويل الأجل (1)					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.842	2.330	2.910	2.144	0.894
اليابان	0.066-	0.052	0.065	0.110-	0.005-
منطقة اليورو	0.929	1.170	1.265	0.584	0.213
المملكة المتحدة	1.305	1.236	1.461	0.936	0.374
كندا	1.252	1.784	2.278	1.589	0.753

(1) العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ملحق (5/1) : نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري
(2020-2016)

(نسبة منوية)

	2016	2017	2018	2019	2020
معدلات نمو حجم التجارة (للسلع والخدمات)					
إجمالي التجارة العالمية	2.3	5.6	3.9	0.9	8.5-
الدول المتقدمة					
الصادرات	2.0	4.8	3.6	1.3	9.5-
الواردات	2.6	4.8	3.7	1.7	9.1-
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى					
الصادرات	2.8	6.5	3.9	0.5	5.7-
الواردات	1.7	7.4	4.7	1.0-	8.6-
معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلعي)					
الدول المتقدمة	1.1	0.2-	0.4-	0.2	0.7
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	1.4-	1.5	1.1	1.2-	1.3-

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات
(2016-2020)

(مليار دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	2020
الدول المتقدمة	**375.3**	**480.2**	**389.5**	**342.1**	**175.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	394.9-	365.3-	449.7-	480.2-	646.4-
منطقة اليورو	364.8	393.7	393.5	306.7	293.3
اليابان	197.9	203.5	176.9	188.1	165.8
الدول المتقدمة الأخرى	336.3	333.1	334.9	351.9	397.9
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**85.3-**	**10.2-**	**55.0-**	**52.2**	**106.2**
إفريقيا جنوب الصحراء	56.0-	36.8-	44.4-	63.0-	60.7-
وسط وشرق أوروبا	8.0-	19.1-	66.9	52.5	1.0
رابطة الدول المستقلة	...	...	...	...	...
الدول النامية الآسيوية	223.1	172.8	49.9-	130.5	359.0
ومنها : الدول الآسيوية 5 (آسيان 5)*	33.1	32.9	2.7	29.3	45.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	120.5-	20.9-	119.5	40.8	97.3-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	100.9-	87.8-	131.3-	88.8-	8.0

(...) غير متوفر.
* آسيان 5 تشمل الدول التالية : اندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند، وفيتنام.
المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1) : الاحتياطيات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة *
(2016-2020)

(مليار دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	2020
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**7,864.5**	**8,030.9**	**8,150.3**	**8,321.4**	**8,406.8**
إفريقيا جنوب الصحراء	180.5	194.0	197.3	204.5	187.6
وسط وشرق أوروبا	417.3	433.5	481.1	574.5	570.2
رابطة الدول المستقلة	...	...	...	...	...
الدول النامية الآسيوية، ومنها :	4,563.4	4,763.4	4,788.4	4,888.6	5,069.0
الصين	3,029.7	3,158.8	3,091.8	3,223.0	3,100.0
الهنـــد	341.1	389.2	374.4	434.0	401.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,227.5	1,141.0	1,091.0	1,110.8	942.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	878.8	899.8	916.9	930.6	898.3

(...) غير متوفر.
* بدون الذهب.
المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2016-2020)

	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)					
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**8,712.1**	**9,676.1**	**10,139.1**	**10,600.5**	**11,143.2**
إفريقيا جنوب الصحراء	504.7	609.6	656.0	700.1	738.6
وسط وشرق أوروبا	1,785.6	1,918.4	1,829.1	1,846.8	1,876.5
رابطة الدول المستقلة	...	...	...	...	...
الدول النامية الآسيوية	2,870.9	3,375.7	3,671.3	3,831.7	4,174.6
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	1,394.6	1,520.6	1,642.6	1,820.0	1,921.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,156.2	2,251.7	2,340.8	2,401.9	2,431.7
مدفوعات خدمة الدين (%)					
(كنسبة مئوية من قيمة الصادرات من السلع والخدمات)					
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**37.6**	**33.3**	**34.3**	**37.4**	**43.0**
إفريقيا جنوب الصحراء	23.4	19.0	24.2	23.7	29.6
وسط وشرق اوروبا	48.4	43.4	40.0	39.4	46.5
رابطة الدول المستقلة	...	...	...	...	...
الدول النامية الآسيوية	39.0	34.4	38.9	42.8	45.2
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	17.4	16.6	15.5	17.9	26.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	47.7	41.2	37.4	42.4	50.3

(...) غير متوفر.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة (متوسط الفترة) (2016-2020)

(دولار مقابل وحدة عملة رئيسة)

	2016	2017	2018	2019	2020
الجنيه الإسترليني	1.355	1.288	1.336	1.277	1.283
الين الياباني	0.009	0.009	0.009	0.009	0.009
اليورو	1.107	1.129	1.181	1.120	1.141

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (1/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية
(2000 و 2005 و 2010 و 2016-2020)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2000	2010	2016	2017	2018	2019	2020 (*)
الأ ر د ن	6,435	18,829	28,324	29,400	30,482	31,597	31,025
الإمـــارات	383,179	1,064,244	1,311,248	1,416,136	1,550,585	1,546,645	1,324,600
البحريـــن	3,408	9,668	12,120	13,338	14,213	14,534	13,058
تونـــس	29,433	63,055	89,789	96,298	105,269	115,016	110,295
الجزائـــر	4,123,514	11,991,564	17,514,635	18,575,761	20,259,044	20,284,000	19,473,000
جيبوتـــي	98,795	200,678	465,375	491,728	535,438	594,336	605,702
الســعودية	710,681	1,980,777	2,418,508	2,582,198	2,949,457	2,973,626	2,625,442
الســودان	33,771	160,647	605,409	815,855	1,176,630	1,607,295	2,090,300
ســورية	904,623	2,834,517	6,117,033	8,317,173	9,588,167	11,904,318	23,808,640
العـــراق	40,470,980	137,051,310	186,542,703	207,621,134	249,574,276	256,170,955	186,283,600
عُمـــان	7,501	21,883	25,162	27,140	30,679	29,350	24,857
فلسطـين	4,314	9,682	15,405	16,128	16,277	17,134	15,561
قطـــر	64,646	455,445	552,305	586,401	667,339	640,049	532,898
القُمـــر	107,811	336,947	450,159	469,217	490,958	512,344	517,577
الكويـــت	12,308	33,079	33,056	36,611	41,731	41,349	31,393
لبنـــان	26,020,000	57,954,190	77,469,000	80,387,000	83,329,000	80,736,000	28,235,500
ليبيـــا	17,669	87,375	21,300	43,403	65,642	61,456	30,139
مصـــر	340,100	1,206,590	2,709,400	3,470,000	4,437,400	5,322,100	5,820,000
المغـــرب	412,897	784,624	1,013,218	1,063,045	1,108,463	1,152,806	1,089,521
موريتانـيا	42,517	155,297	225,473	241,913	251,497	290,978	307,075
اليمـــن	1,756,999	6,786,814	5,316,938	5,190,032	5,231,552	5,341,415	5,074,344

(*) بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 وتقديرات أولية متفق عليها من المؤسسات المعُدة للتقرير.

ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2000 و 2005 و 2010 و 2016-2020)

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2016	2017	2018	2019	2020 (*)
مجموع الدول العربية	727,010	1,178,676	2,097,780	2,423,073	2,502,321	2,705,668	2,747,942	2,432,219
الأ ر د ن	9,073	13,330	26,549	39,949	41,467	42,993	44,566	43,759
الإمـــارات	104,337	180,618	289,787	357,045	385,605	422,215	421,142	360,681
البحريـــن	9,063	15,969	25,713	32,235	35,474	37,801	38,653	34,729
تونـــس	21,459	32,255	44,014	41,817	39,801	39,772	39,213	39,235
الجزائـــر	54,772	103,071	161,159	160,141	167,391	173,756	169,857	153,633
جيبوتـــي	556	709	1,129	2,619	2,767	3,013	3,344	3,408
الســعودية	189,515	328,206	528,207	644,935	688,586	786,522	792,967	700,118
الســودان	13,422	35,186	79,844	99,574	122,134	48,026	37,751	38,657
ســورية	18,937	28,499	60,957	13,292	16,902	21,966	27,272	26,020
العــراق	20,969	36,243	117,138	157,820	175,652	211,146	216,727	154,592
عُمـــان	19,507	31,082	56,913	65,441	70,586	79,789	76,332	64,648
فلسطيـــن	4,314	4,832	9,682	15,405	16,128	16,277	17,134	15,561
قطـــر	17,760	44,530	125,122	151,732	161,099	183,335	175,838	146,401
القُمـــر	202	387	904	1,012	1,075	1,178	1,166	1,158
الكويـــت	40,111	80,799	115,337	109,407	120,688	138,209	136,189	102,929
لبنـــان	17,261	21,500	38,444	51,389	53,325	55,276	53,556	18,730
ليبيـــا	34,574	47,635	68,799	15,324	32,150	47,224	43,897	21,682
مصـــر	99,590	89,528	218,387	332,927	234,325	251,069	303,167	363,092
المغـــرب	38,948	62,312	93,159	103,342	109,630	118,131	119,878	114,682
موريتانـيا	1,775	2,936	5,629	6,398	6,776	7,045	7,929	8,206
اليمـــن	10,864	19,050	30,907	21,268	20,760	20,926	21,366	20,297

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (3/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2020)*

(مليون دولار)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غيرالمباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
مجموع الدول العربية	138,916	421,806	267,959	176,581	56,693	1,061,955	301,588	195,738	132,054	629,381	200,106	358,323	146,857	705,286	2,390,059	42,161	2,432,219
الأ ر د ن	2,277	925	7,557	1,150	832	12,741	4,017	3,671	1,985	9,673	4,951	6,285	4,752	15,987	38,401	5,358	43,759
الإمـــارات	2,875	65,078	34,630	33,683	15,385	151,651	57,291	34,037	34,200	125,528	28,591	26,957	27,954	83,502	354,118	6,562	360,681
البحريـــن	109	4,257	6,295	2,879	557	14,097	2,087	2,095	6,757	10,939	1,874	4,756	2,105	8,735	33,771	958	34,729
تونـــس	4,606	1,106	5,202	507	294	11,715	5,168	3,551	1,345	10,065	1,426	8,179	4,827	14,432	36,212	3,023	39,235
الجزائـــر	20,434	18,925	7,521	20,316	1,971	69,166	22,791	18,465	856	42,111	1,219	23,704	4,536	29,460	140,737	12,896	153,633
جيبوتـــي	46	25	108	297	138	613	898	711	113	1,721	132	459	255	845	3,180	228	3,408
الســعودية	17,941	141,676	90,869	45,000	12,171	307,658	75,888	45,947	37,812	159,647	55,907	153,508	17,528	226,943	694,247	5,870	700,118
الســودان	7,475	1,771	3,981	1,424	176	14,828	6,762	3,676	7,877	18,316	0	1,912	3,602	5,514	38,657	0	38,657
ســورية	10,245	2,311	2,364	190	156	15,267	2,474	2,273	419	5,165	0	2,406	1,133	3,538	23,970	2,050	26,020
العـــراق	6,734	53,230	4,263	11,609	5,716	81,552	18,161	18,582	1,353	38,096	12,471	31,159	6,708	50,338	169,987	15,395 -	154,592
عُمـــان	1,955	20,447	5,308	3,937	1,631	33,280	5,165	3,530	2,783	11,478	3,309	9,069	8,613	20,990	65,748	1,099 -	64,648
فلسطين	1,110	54	1,721	636	237	3,758	3,305	786	724	4,815	989	1,840	1,812	4,641	13,213	2,348	15,561
قطـــر	420	42,002	10,602	20,602	1,795	75,421	13,501	8,568	6,188	28,257	16,132	15,063	10,773	41,968	145,647	754	146,401
القُمـــر	334	10	82	8	5	440	237	84	27	348	200	112	0	311	1,100	58	1,158
الكويـــت	587	34,875	6,409	1,934	3,121	46,926	5,716	7,649	5,393	18,758	14,194	14,416	15,804	44,414	110,098	7,169 -	102,929
لبنـــان	606	81	1,284	675	437	3,082	3,020	954	1,568	5,541	4,140	2,121	2,784	9,045	17,668	1,062	18,730
ليبيـــا	701	4,137	714	971	345	6,868	2,050	1,007	251	3,309	214	16,654	2,248	19,116	29,293	7,611 -	21,682
مصـــر	41,786	25,661	58,794	23,174	7,850	157,264	58,159	30,666	15,759	104,583	38,572	25,061	19,329	82,962	344,810	18,282	363,092
المغـــرب	13,398	2,602	17,513	6,386	3,468	43,367	9,966	5,956	5,637	21,560	13,912	11,857	10,955	36,724	101,650	13,032	114,682
موريتانيـا	1,448	1,983	480	282	205	4,398	868	445	254	1,568	401	521	655	1,577	7,543	663	8,206
اليمـــن	3,828	650	2,261	920	205	7,863	4,064	3,083	754	7,901	1,474	2,283	486	4,242	20,007	291	20,297

* بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (4/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2019)

(مليون دولار)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غيرالمباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
مجموع الدول العربية	134,959	688,268	281,789	181,864	59,516	1,346,396	315,859	207,174	132,553	655,783	202,693	366,882	154,022	723,597	2,718,785	29,157	2,747,942
الأ ر د ن	2,189	947	7,889	1,219	843	13,088	4,179	3,936	1,891	10,006	4,889	6,126	4,895	15,909	39,003	5,563	44,566
الإمـــارات	3,078	105,393	36,727	35,497	16,784	197,479	61,168	36,879	36,688	134,735	30,194	28,743	29,991	88,929	414,349	6,793	421,142
البحريـــن	109	5,771	6,811	3,181	502	16,373	2,579	3,002	6,404	11,986	2,003	4,781	2,412	9,196	37,555	1,098	38,653
تونـــس	4,027	1,312	5,295	507	294	11,434	5,657	4,110	1,267	11,035	1,507	7,258	4,980	13,744	36,213	3,000	39,213
الجزائـــر	20,344	33,047	7,717	20,779	2,014	83,901	23,234	18,828	859	42,921	1,247	24,023	4,643	29,913	156,736	13,121	169,857
جيبوتـــي	45	26	107	291	135	604	865	700	109	1,674	133	456	251	841	3,119	225	3,344
الســعودية	17,710	220,455	99,438	43,641	12,580	393,824	79,469	48,552	37,564	165,586	56,010	153,854	18,034	227,898	787,307	5,659	792,967
الســودان	7,628	3,586	3,148	1,350	178	15,890	6,234	3,336	6,870	16,440	0	2,120	3,301	5,421	37,751	0	37,751
ســورية	10,846	2,304	2,339	200	162	15,852	3,145	2,326	408	5,878	0	2,386	1,124	3,510	25,240	2,033	27,272
العـــراق	8,808	97,150	4,994	15,716	6,849	133,518	20,212	20,336	1,523	42,071	14,322	37,386	7,800	59,509	235,097	18,370 -	216,727
عُمـــان	1,796	26,583	7,989	4,823	1,612	42,804	6,172	4,476	3,125	13,774	3,666	9,297	7,899	20,862	77,440	1,108 -	76,332
فلسطـين	1,209	67	1,925	955	212	4,367	4,254	818	686	5,757	1,083	1,405	2,225	4,713	14,837	2,297	17,134
قطـــر	404	63,133	13,704	21,476	1,716	100,434	15,340	10,234	6,607	32,181	17,112	14,401	10,742	42,255	174,870	968	175,838
القُمـــر	340	10	81	9	5	446	246	81	26	353	196	111	0	308	1,107	59	1,166
الكويـــت	524	62,282	9,769	3,935	3,522	80,031	6,862	9,330	3,549	19,741	11,568	16,308	17,791	45,667	145,439	9,250 -	136,189
لبنـــان	1,647	163	3,969	1,384	1,361	8,524	8,066	2,722	4,894	15,683	12,183	6,327	8,063	26,573	50,780	2,776	53,556
ليبيـــا	683	26,278	908	958	342	29,169	2,008	1,253	242	3,502	207	17,811	2,433	20,451	53,122	9,225 -	43,897
مصـــر	33,497	34,847	48,242	18,275	6,635	141,495	48,300	25,264	13,275	86,839	30,719	19,908	15,547	66,174	294,509	8,658	303,167
المغـــرب	14,560	2,739	17,858	6,425	3,336	44,918	12,639	7,297	5,523	25,655	13,728	11,220	10,707	35,655	106,032	13,846	119,878
موريتانـيا	1,485	1,493	498	274	217	3,968	953	448	250	1,651	398	516	686	1,600	7,219	710	7,929
اليمـــن	4,030	684	2,380	968	215	8,277	4,278	3,245	792	8,315	1,527	2,444	497	4,468	21,060	306	21,366

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (5/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2020)*

(مليون دولار أمريكي)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الاجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	1,331,162	505,273	1,836,436	626,218	833,276	863,710	- 30,434	2,432,219	15,705	2,447,734
الأ ر د ن	35,416	7,137	42,553	9,408	11,122	19,323	8,201-	43,759	367 -	43,393
الإمـــارات	147,338	58,108	205,446	95,684	290,048	230,497	59,551	360,681	1,838	362,519
البحريـــن	13,816	6,184	20,000	12,657	20,032	17,960	2,072	34,729	2,168-	32,372
تونـــس	29,914	8,693	38,607	4,854	14,869	19,095	4,226-	39,235	1,470-	37,765
الجزائـــر	72,516	28,586	101,102	71,440	23,550	42,459	18,909-	153,633	3,377-	150,256
جيبوتـــي	2,156	713	2,869	353	5,066	4,880	186	3,408	152	3,561
الســعودية	300,990	199,763	500,753	185,460	184,131	170,226	13,905	700,118	10,667	710,785
الســودان	33,886	2,994	36,880	5,518	1,809	5,550	3,741-	38,657	650-	38,008
ســورية	23,951	3,736	27,687	1,652	3,130	6,448	3,319-	26,020	822-	25,198
العـــراق	106,838	37,822	144,660	27,332	42,165	59,564	17,399-	154,592	1,361 -	153,231
عُمـــان	28,479	18,440	46,918	15,007	27,145	24,421	2,724	64,648	5,202-	59,447
فلسطـين	13,876	3,647	17,522	3,635	2,496	8,092	5,596-	15,561	2,545	18,106
قطـــر	38,796	33,526	72,322	68,515	68,369	62,806	5,563	146,401	3,984-	142,417
القُمـــر	1,040	119	1,159	184	117	302	185-	1,158	1-	1,157
الكويـــت	46,194	27,769	73,963	30,444	38,194	39,672	1,478-	102,929	14,161	117,090
لبنـــان	16,946	2,771	19,717	3,925	3,939	8,851	4,913-	18,730	105 -	18,625
ليبيـــا	16,402	8,518	24,920	863	4,322	8,424	4,102-	21,682	309	21,991
مصـــر	311,529	28,941	340,470	50,184	47,870	75,432	27,563-	363,092	7,174	370,266
المغـــرب	66,864	23,940	90,805	32,626	40,055	48,803	8,749-	114,682	1,697 -	112,985
موريتانـيا	4,579	1,123	5,702	2,785	2,675	2,956	281-	8,206	129	8,335
اليمـــن	19,635	2,744	22,380	3,691	2,174	7,947	5,773-	20,297	68-	20,230

* بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (6/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2019)

(مليون دولار)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الاجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	**1,351,166**	**511,532**	**1,862,699**	**722,355**	**1,228,635**	**1,065,747**	**162,888**	**2,747,942**	**21,496**	**2,767,714**
الأ ر د ن	36,298	7,282	43,580	9,609	15,536	24,159	8,623-	44,566	391 -	44,175
الإمـــارات	163,876	55,921	219,797	100,370	389,372	288,398	100,975	421,142	2,059	423,201
البحريـــن	15,326	6,065	21,391	12,905	29,564	25,208	4,357	38,653	2,261-	36,214
تونـــس	28,028	7,964	35,992	7,405	19,135	23,319	4,184-	39,213	1,301-	37,912
الجزائـــر	75,091	31,606	106,696	74,780	38,456	50,075	11,620-	169,857	3,768-	166,088
جيبوتـــي	2,105	709	2,813	505	4,953	4,927	25	3,344	151	3,495
الســعودية	308,752	189,112	497,864	216,611	285,712	207,221	78,491	792,967	12,800	805,767
الســودان	32,765	2,752	35,517	5,137	2,368	5,271	2,903-	37,751	734	38,485
ســورية	25,609	4,006	29,615	1,909	3,462	7,713	4,252-	27,272	1,012-	26,261
العـــراق	100,387	45,128	145,515	54,592	88,903	72,283	16,620	216,727	1,166 -	215,561
عُمـــان	28,692	18,755	47,447	17,748	39,919	28,782	11,137	76,332	6,142-	70,189
فلسطـين	15,428	3,540	18,968	4,592	2,659	9,086	6,426-	17,134	3,106	20,165
قطـــر	43,124	32,565	75,689	74,872	92,046	66,770	25,276	175,838	4,410-	171,428
القُمـــر	1,053	120	1,173	185	149	341	192-	1,166	1-	1,165
الكويـــت	56,322	34,349	90,672	34,072	72,580	61,135	11,445	136,189	18,933	153,650
لبنـــان	49,155	8,694	57,849	6,597	10,915	21,804	10,890-	53,556	1,271 -	52,285
ليبيـــا	24,651	12,643	37,293	1,364	27,774	22,535	5,239	43,897	464	44,361
مصـــر	249,706	23,224	272,931	55,215	53,056	78,035	24,979-	303,167	7,263	310,430
المغـــرب	68,700	23,186	91,886	38,292	47,132	57,432	10,299-	119,878	2,343 -	117,535
موريتانـيا	4,749	1,083	5,833	2,354	2,632	2,889	258-	7,929	122	8,051
اليمـــن	21,349	2,829	24,178	3,240	2,313	8,365	6,053-	21,366	71-	21,295

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (7/2): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي* (1.9$ في اليوم)	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)	ملاحظات
الأردن	1980			44.20	
	1987/1986	3.00	0.00	36.06	
	1992	14.40	2.71	43.36	
	1997	21.10	1.48	36.42	
	2003/2002	14.20	0.98	36.95	
	2006	13.00	0.29	33.86	
	2008	13.30	0.12	32.57	
	2010	14.40	0.10	33.66	
	2013			35.40	
	2018/2017	15.70	0.10	33.70	
الامارات	2007			38.30	
البحرين	2003	11.00			
تونس**	1985	7.70	15.10	43.43	خط الفقر الوطني: 1277 دينار تونسي للفرد في السنة بالنسبة للمدن و 820 دينار للفرد في المناطق الريفية (2015)
	1990	6.70	10.73	40.24	
	1995	6.20	11.83	41.66	
	2000	25.40	6.01	40.81	
	2005	23.10	3.40	37.73	
	2010	20.50	2.00	35.81	
	2015	15.20	0.25	32.82	
الجزائر	1988	8.10	6.25	40.19	
	1995	14.10	5.63	35.33	
	2000	12.10		36.90	
	2005	5.70			
	2012/2011	5.50	0.45	27.62	
	2013/2012	5.50	0.50	27.60	
القمر	1995	54.70			
	2000	60.00			
	2004	44.80	14.98	55.93	
	2012	42.40	17.90	45.30	
	2013	42.40	18.10	45.30	
	2014	42.00	19.07	45.33	
جيبوتي	1996	9.60		36.77	خط الفقر الوطني: 147936 عملة وطنية (2013)
	2000	42.00			
	2002		20.20	40.00	
	2006			40.00	
	2012		18.18	45.13	
	2013	40.80	22.32	44.13	
	2017	21.10	17.01	41.59	
السودان	1992	77.50			خط الفقر الوطني: 114 عملة وطنية (سنة 2010)
	1996	90.50			
	2002	50.00			
	2009	46.50	15.70	35.40	
	2013			35.30	
	2014	46.50	12.16	34.24	
سورية	1997	14.26	2.11	35.17	
	2004-2003	30.10	0.90	37.51	
	2007	35.20		33.80	
	2013			35.80	
الصومال	2002	43.20			
	2017	73.00	68.62	36.82	
العراق	1993		37.00		
	1998			51.00	
	2004			41.50	
	2007/2006	22.40	1.54	28.60	
	2012	18.90	1.65	29.54	
	2013			30.90	
	2014	22.50			
	2018	18.90	2.50	29.50	
عمان	2000			39.90	
فلسطين	2003	35.50		.	خط الفقر الوطني: 706 دولار أمريكي (سنة 2017)
	2004	25.90	0.75	34.04	
	2005	24.30	0.73	34.74	
	2006	24.00	0.31	33.96	
	2007	31.20	1.47	35.61	
	2009	22.60	0.30	34.46	
	2010	25.70	0.17	35.29	
	2011	25.80	0.19	34.42	
	2013			35.50	
	2016	29.20	0.83	33.69	
	2017	29.20		37.40	
قطر	2007			41.10	
	2013			41.10	
الكويت	1987			34.70	
	1999			36.00	
لبنان	1975	22.00		.	
	1993	28.00			
	1996	32.10			
	2005/2004	28.60		36.00	
	2012/2011	27.40	0.00	31.83	
مصر	1982/1981	17.20		.	خط الفقر الوطني: 3920.8 جنيه (سنة 2013/2012)
	1991/1990	24.32	8.65	32.00	
	1996/1995	19.41	5.61	30.13	
	2000/1999	16.70	2.38	32.76	
	2005/2004	19.60	5.17	31.85	
	2009/2008	21.60	4.68	31.10	
	2011/2010	25.20	2.15	30.19	
	2013/2012	26.30	1.48	28.29	
	2014/2013	25.20			
	2016/2015	27.80	1.61	31.82	
	2017	32.50	3.81	31.53	
المغرب	1980			54.00	خط فقر الدخل في الأوساط الحضرية بالعملة المحلية = 4395 وفي الأوساط الريفية = 4266 في عام 2014
	1985/1984	21.10	10.61	39.19	
	1991/1990	13.10	2.94	39.21	
	1999/1998	16.30	6.37	39.35	
	2001/2000	15.30	5.83	40.64	
	2004	14.20		40.70	
	2006	8.90	2.97	40.72	
	2007	8.90	3.12	40.88	
	2011	6.20		40.80	
	2013	4.80	0.92	39.55	
	2014			38.80	
موريتانيا	1987	.	40.04	43.94	خط الفقر الوطني : 169.45 ألف أوقية في عام 2014
	1990	56.60		.	
	1993	.	41.14	50.05	
	1996/1995	50.50	20.62	37.75	
	2000	51.00	20.41	39.03	
	2004	46.70	16.90	40.17	
	2008	42.00	10.90	35.69	
	2013			40.50	
	2014	31.00	5.97	32.62	
	2015	31.00	6.00	32.60	
اليمن	1992	19.10		39.45	
	1998	40.10	6.97	35.00	
	2006/2005	34.80	9.39	34.73	
	2012	38.00			
	2014	48.60	18.27	36.71	

* خط الفقر 1.9 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2011.

** تم تغيير طريقة احتساب مؤشرات الفقر بالنسبة لسنة 2000 وما بعدها.

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ومصادر وطنية رسمية ودولية متفرقة.

ملحق (8/2) : عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية
(2000 و2010 و2016-2020)

(ألف نسمة)

	2000	2010	2016	2017	2018	2019	* 2020	معدل النمو (%) (2020-2019)	نسبة التغير (%) (2020-2010)
مجموع الدول العربية	280,846	360,173	399,031	409,233	417,755	425,889	430,735	1.14	1.81
الأ ر د ن	4,857	6,698	9,798	10,053	10,309	10,554	10,806	2.39	4.90
الإمـــارات	3,155	8,271	9,121	9,304	9,367	9,430	8,817	-6.50	0.64
البحريـــن	638	1,229	1,424	1,501	1,503	1,484	1,472	-0.81	1.82
تونـــس	9,552	10,566	11,304	11,435	11,560	11,646	11,538	-0.93	0.88
الجزائـــر	30,416	35,978	40,551	41,389	42,578	43,424	43,850	0.98	2.00
جيبوتـــي	718	835	933	948	962	976	988	1.23	1.70
الســعودية	20,476	27,563	31,742	32,613	33,414	34,218	33,260	-2.80	1.90
الســـودان[1]	31,081	42,200	39,599	40,783	41,985	43,222	44,495	2.95	0.53
ســـورية	16,411	21,019	17,466	17,096	16,945	17,070	17,501	2.52	-1.82
الصومـــال	8,872	12,044	14,186	14,589	15,008	15,443	15,893	2.91	2.81
العـــراق	24,086	32,490	36,169	37,139	38,124	39,127	40,150	2.61	2.14
عُمـــان	2,402	2,773	4,414	4,560	4,602	4,618	4,387	-5.00	4.69
فلسطيـــن	3,053	4,023	4,632	4,733	4,854	4,977	5,101	2.49	2.40
قطـــر	614	1,715	2,618	2,725	2,760	2,832	2,749	-2.93	4.83
القُمـــر	542	690	796	814	832	851	870	2.23	2.35
الكويـــت	2,228	3,566	4,330	4,437	4,564	4,651	4,507	-3.10	2.37
لبنـــان	3,843	4,953	6,714	6,819	6,859	6,856	6,825	-0.45	3.26
ليبيـــا	5,356	6,198	6,492	6,581	6,679	6,777	6,871	1.39	1.04
مصـــر	63,974	78,685	91,023	94,798	97,147	98,902	100,689	1.81	2.50
المغـــرب	28,466	32,182	34,487	34,852	35,220	35,592	35,968	1.06	1.12
موريتانيـا	2,645	3,341	3,806	3,894	3,984	4,077	4,172	2.33	2.25
اليمـــن	17,461	23,154	27,426	28,170	28,499	29,162	29,826	2.28	2.56

* بيانات أولية.

[1] بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9.

المصدر: مصادر وطنية ودولية متنوعة.

ملحق (9/2) : المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة (كم^2)	الكثافة السكانية (فرد/كم^2)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)				النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)					
				2010		2019		2010			2019		
	2020	2020	2010	حضر	ريف	حضر	ريف	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأ ر د ن	89,318	121	75	82.5	17.5	90.3	9.7	37.0	59.3	3.7	34.3	62.0	3.7
الإمـــارات	71,024	124	116	84.1	15.9	86.8	13.2	13.4	85.9	0.7	14.7	84.1	1.2
البحريـــن	783	1848	1569	88.5	11.5	89.4	10.6	20.3	77.6	2.1	18.7	78.8	2.5
تونـــس	163,610	71	65	66.0	34.0	68.8	31.2	25.0	67.5	7.5	25.1	66.1	8.8
الجزائـــر	2,381,741	18	15	66.5	33.5	73.2	26.8	27.2	67.3	5.5	30.4	63.2	6.4
جيبوتـــي	23,200	43	36	77.0	23.0	77.9	22.1	34.8	61.5	3.7	29.2	66.2	4.6
الســـعودية	2,149,700	15	13	82.6	17.4	84.1	15.9	32.8	63.9	3.3	24.9	71.7	3.4
الســـودان [1]	1,865,813	24	23	33.1	66.9	34.9	65.1	43.0	53.7	3.3	40.2	56.2	3.6
ســـورية	185,180	95	114	55.7	44.3	54.8	45.2	36.4	60.2	3.4	31.1	64.3	4.6
الصومـــال	637,657	25	19	37.3	62.7	45.6	54.4	47.7	49.7	2.6	46.4	50.7	2.9
العـــراق	435,052	92	75	55.7	44.3	70.7	29.3	41.7	55.0	3.3	40.5	56.4	3.1
عُمـــان	309,500	14	9	75.2	24.8	85.4	14.6	25.7	71.6	2.7	22.4	75.1	2.5
فلسطيـــن	...	...	...	74.1	25.9	76.4	23.6	42.4	54.9	2.7	38.6	58.2	3.2
قطـــر	11,627	236	148	98.7	1.3	99.2	0.8	13.7	85.9	0.4	13.6	84.9	1.5
القُمـــر	1,861	467	371	27.9	72.1	29.2	70.8	41.0	56.0	3.0	39.3	57.7	3.0
الكويـــت	17,818	253	200	98.3	1.7	100.0	0.0	23.2	74.8	2.0	21.6	75.9	2.5
لبنـــان	10,452	653	474	87.2	12.8	88.8	11.2	23.7	67.9	8.4	25.6	67.2	7.2
ليبيـــا	1,759,500	4	4	77.6	22.4	80.4	19.6	28.4	67.4	4.2	28.1	67.5	4.4
مصـــر	1,001,450	101	79	43.0	57.0	42.7	57.3	32.1	63.1	4.8	33.8	60.9	5.3
المغـــرب	446,550	81	72	57.7	42.3	63.0	37.0	28.5	65.4	6.1	27.0	65.7	7.3
موريتانـيا	1,030,700	4	3	56.7	43.3	54.5	45.5	41.2	55.7	3.1	39.9	57.0	3.1
اليمـــن	527,968	56	44	31.7	68.3	37.3	62.7	42.5	54.8	2.7	39.2	57.9	2.9

(...) غير متوفر.

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9.

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة معلومات البنك، يناير 2021.

ملحق (10/2) : المؤشرات الصحية في الدول العربية

	إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%)		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)			عدد الأطباء	عدد الممرضات	عدد السكان	
	(%)		2018		2018			لكل 100,000 نسمة		مقابل كل سرير	
	2018										
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	2010	2019	2010	2018	2010
الأ ر د ن	7.8	12.4	53.7	46.3	98	98	98	64	54	89	726	519
الإمـــارات	4.2	7.2	51.6	48.4	98	95	98	147	250	270	714	526
البحريـــن	4.1	7.2	58.8	41.2	99	99	99	210	473	250	588	556
تونـــس	7.3	13.6	57.8	42.2	97	77	90	121	130	220	455	476
الجزائـــر	6.2	10.7	65.9	34.1		88	95	156	170	190	621	582
جيبوتـــي	2.3	4.3	69.4	30.6	73	22	61	21	21	80	714	714
الســعودية	6.4	10.9	62.4	37.6	100	100	100	244	260	470	455	455
الســودان	4.5	6.8	30.5	69.5	44	13	24	30	30	80	1429	1250
ســورية	3.3	4.5	46.3	53.7	96	95	96	157	133	191	714	667
الصومـال	3.0 [1]	2.4 [1]	45.0 [1]	55.0 [1]	52	6	23	3	3	10	1111	1429 [1]
العـــراق	4.1	6.2	48.6	51.4	86	82	85	75	93	140	48	214
عُمـــان	4.1	8.0	87.7	12.3	97	95	97	190	200	420	667	556
فلسطيـــن	10.9 [2]	11.0	43.3	56.7	100	100	100	208	167	182	780	769
قطـــر	2.5	6.3	74.7	25.3	100	100	100	403	250	570	769	833
القُمـــر	4.6	2.6	23.7	76.3	50	30	40	20	30	70	455	455
الكويـــت	5.0	8.9	88.0	12.0	100	100		167	260	650	500	526
لبنـــان	8.4	13.3	51.0	49.0	100		100	320	210	180	370	286
ليبيـــا	5.0	4.3	73.5	26.5	97	96	97	200	210	680	313	270
مصـــر	4.9	4.7	29.4	70.6	98	94	96	76	124	139	128	43
المغـــرب	5.3	7.2	40.4	59.6	85	63	75	61	70	90	1000	909
موريتانـيا	4.6	6.1	43.5	56.5	51	9	27	20	20	80	2500 [1]	1892 [1]
اليمـــن	0.6	2.2	18.0	82.0	93	34	53	27	30	70	1429	1429

[1] البيانات لعام 2002-2010. [2] بيانات عام 2013.

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة المعلومات، 2021 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات 2021.

ملحق (11/2) : الإتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان		العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الخصوبة الإجمالي (%)		معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)		معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	
	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019
الأ ر د ن	30.1	22.3	73.0	73.5	3.8	2.7	7.0	6.0	41	25	23.0	17.0	28.0	19.0
الإمـــارات	13.1	10.4	77.7	78.0	1.7	1.4	1.3	1.0	12	2	7.3	4.0	8.6	7.5
البحريـــن	19.5	13.2	76.0	77.3	2.2	2.0	2.7	2.1	20	15	7.3	2.9	8.5	6.9
تونـــس	17.8	18.2	74.6	76.7	2.1	2.3	5.8	6.0	56	44	14.9	11.9	17.4	16.9
الجزائـــر	24.7	23.8	76.3	77.8	2.1	2.9	4.4	4.6	97	111	23.7	21.0	27.5	24.2
جيبوتـــي	28.9	22.8	56.1	67.1	3.6	2.7	10.2	8.0	200	247	62.5	30.5	76.5	57.5
الســـعودية	23.3	17.7	73.7	75.2	3.0	2.4	3.9	2.1	14	16	16.9	3.7	19.5	6.6
الســـودان	32.7	32.9	58.8	65.3	4.2	4.4	9.0	7.0	730	294	51.3	27.2	76.7	58.4
ســـورية	22.8	24.2	74.6	72.7	2.8	2.9	3.5	6.1	70	32	14.0	10.8	16.3	21.5
الصومـــال	43.5	42.4	50.4	57.4	6.3	6.3	15.0	11.1	1000	828	97.2	36.9	159.2	117.0
العـــراق	40.0	27.6	68.5	71.4	4.5	3.9	4.2	4.3	63	32	24.0	19.6	28.7	24.3
عُمـــان	31.0	19.2	76.1	77.9	2.2	2.8	3.3	1.8	18	19	10.0	5.3	11.7	11.4
فلسطيـــن	32.8	31.0	72.2	74.1	4.3	3.8	4.1	3.0	...	30	19.5	10.7	23.0	19.4
قطـــر	11.4	10.2	78.2	80.2	2.2	1.8	1.1	0.9	7	10	7.7	3.4	9.0	6.5
القُمـــر	37.5	32.4	66.2	64.3	4.7	4.4	8.8	7.1	280	275	64.5	29.8	88.2	62.9
الكويـــت	18.2	13.5	77.9	75.5	2.3	2.0	3.1	1.6	14	10	9.2	4.5	10.8	7.9
لبنـــان	15.4	17.9	72.4	78.9	1.8	1.9	6.9	4.2	25	28	8.8	4.2	10.3	7.2
ليبيـــا	23.1	19.7	74.5	72.9	2.4	2.2	4.0	5.0	58	70	14.2	6.5	16.6	11.5
مصـــر	28.8	23.3	69.6	73.9	2.8	3.5	6.1	5.8	54	43	14.0	15.7	18.7	20.4
المغـــرب	18.8	19.3	74.8	76.7	2.2	2.4	5.6	5.2	112	71	28.8	13.6	33.5	21.4
موريتانيـا	33.8	34.0	57.3	64.9	4.4	4.7	9.7	7.0	510	765	62.1	32.0	97.4	72.9
اليمـــن	37.9	31.0	62.0	66.1	5.5	3.8	8.9	7.0	200	170	43.8	26.7	56.3	58.4

(...) غير متوفر.

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2021 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، 2020 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، 2021 - اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2019 .

ملحق (12/2) : السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم *

(نسب مئوية)

	مياه شرب آمنة						صرف صحي ملائم					
	2010			2019			2010			2019		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
الأ ر د ن	98	92	97	99.0	98.0	99.0	98	98	98	97.0	96.0	97.0
الإمـــارات	100	100	100	99.0	97.0	98.0	98	95	97	...	...	99.0
البحريـــن	100	...	100	100.0	100.0	100.0	100	...	100	...	...	100.0
تونـــس	99	94	97	100.0	88.0	96.0	96	64	84	95.0	81.0	91.0
الجزائـــر	85	79	83	96.0	89.0	94.0	98	88	95	90.0	82.0	88.0
جيبوتـــي	99	54	88	83.0	48.0	76.0	63	10	50	76.0	19.0	64.0
الســعودية	...	...	96	100.0	100.0	100.0	99	99	99	100.0	100.0	100.0
الســودان	67	52	58	75.0	52.0	60.0	44	14	26	60.0	24.0	37.0
ســورية	93	86	90	99.0	94.0	97.0	96	93	95	91.0	91.0	91.0
الصومـال	66	7	29	84.0	27.0	52.0	52	6	23	61	20	38.0
العـــراق	91	56	79	99.0	90.0	95.0	76	67	73	97.0	88.0	94.0
عُمـــان	93	78	89	96.0	77.0	92.0	100	95	99	100.0	100.0	100.0
فلسطيـــن	96	85	94	99.8	99.8	99.8	100	99	100	99.1	96.9	98.8
قطـــر	100	100	100	100.0	100.0	100.0	100	100	100	100.0	100.0	100.0
القُمـــر	91	97	95	89.0	77.0	80.0	50	30	36	45.0	32.0	36.0
الكويـــت	100	...	100	100.0	100.0	100.0	100	100	100	100.0	100.0	100.0
لبنـــان	100	100	100	...	...	93.0	100	...	95.2	...	...	98.0
ليبيـــا	...	...	98	...	...	99.0	97	96	97	100.0	100.0	100.0
مصـــر	100	99	99	99.0	99.0	99.0	97	93	95	98.0	91.0	94.0
المغـــرب	98	61	83	98.0	70.0	87.0	83	52	70	94.0	79.0	89.0
موريتانـيا	52	48	50	90.0	49.0	71.0	51	9	26	75.0	19.0	48.0
اليمـــن	72	47	55	78.0	56.0	63.0	93	34	53	88	43	59.0

(...) غير متوفر.

* معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2021 - منظمة الصحة العالمية، وقاعدة معلومات المنظمة، 2021. - اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2019 .

ملحق (13/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم
(أ) معدل القيد الإجمالي*

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	2010			2019			2010			2019			2010			2019		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الأ ر د ن	82.7	81.8	81.9	82.5	79.1	80.8	79.4	82.5	80.9	64.4	70.0	67.2	34.9	39.7	37.3	31.5	37.4	34.4
الإمـــارات	96.9	98.92	97.9	123.4	121.1	122.3	91.0 (1)	93.9 (1)	92.4 (1)	109.4	100.5	105.0	10.71	29.92	17.0	26.7	53.2	36.9
البحريـــن	94.1	95.7	94.9	98.3	97.7	98.0	92.2	93.5	92.9	93.2	101.5	97.1	19.1 (1)	46.8 (1)	32.1 (1)	41.0	73.9	55.6
تونـــس	109.0	105.3	107.2	115.9	114.9	115.4	87.5	93.4	90.4	87.3	99.6	93.1	27.8	42.6	35.2	22.6	41.7	31.8
الجزائـــر	118.9	111.4	115.2	112.4	104.9	107.3	95.3	98.7	97.0	97.8 (2)	101.5 (2)	99.6 (2)	24.4	35.3	29.8	38.8	64.4	51.4
جيبوتـــي	64.2	69.3	66.5	75.4	75.1	75.3	42.1	39.4	40.9	51.2	52.9	52.0	4.1	3.1	3.6	5.9 (2)	4.0 (2)	5.0 (2)
الســـعودية	106.5	105.6	106.1	100.0	101.5	100.7	103.3	97.9	100.6	117.3	106.1	111.8	34.0	39.1	36.5	68.3	73.7	70.9
الســـودان	75.8	68.1	72.0	79.1	74.5	76.8	45.6	39.6	42.7	46.2	46.8	46.5	14.7	17.3	16.0	16.8 (3)	17.1 (3)	16.9 (3)
ســـورية	120.8	116.5	118.7	77.3 (2)	74.7 (2)	76.0 (2)	72.3	72.4	72.3	49.3 (2)	49.3 (2)	49.3 (2)	27.8	24.0	25.9	37.7	42.9	40.2
الصومـــال	42.0 (1)	23.1 (1)	32.6 (1)	42.0 (1)	23.1 (1)	32.6 (1)	10.6 (1)	4.9 (1)	7.7 (1)	10.6 (1)	4.9 (1)	7.7 (1)	...	...	...	...	...	...
العـــراق	113.1 (1)	95.4 (1)	104.5 (1)	113.1 (1)	95.4 (1)	104.5 (1)	60.3 (1)	45.1 (1)	52.9 (1)	60.3 (1)	45.1 (1)	52.9 (1)	...	11.4 (1)	15.4 (1)	15.4 (1)	8.4 (1)	12.0 (1)
عُمـــان	102.5	102.7	102.6	98.6	107.7	102.9	101.8	100.7	101.3	111.9	102.4	107.1	19.7	28.5	23.3	29.7	55.3	40.4
فلسطيـــن	91.9	90.1	91.0	97.8	97.7	97.7	82.4	89.0	85.7	86.5	95.0	90.7	41.1	54.9	47.9	32.9	53.9	43.2
قطـــر	104.7	105.9	105.3	102.1	105.1	103.5	99.2	103.3	101.2	77.3	96.3	85.6	4.8	25.6	9.9	7.3	56.6	18.9
القُمـــر	116.9	98.9	108.0	99.6	99.4	99.5	52.1 (1)	39.3 (1)	45.8 (1)	57.6	61.4	59.5	6.6	4.9	5.8	9.9 (3)	8.0 (3)	9.0 (3)
الكويـــت	103.0	101.5	102.3	82.3	94.8	88.0	96.8	99.0	97.8	94.9 (3)	101.0 (3)	97.8 (3)	11.0 (1)	25.6 (1)	17.6 (1)	37.2	76.5	55.3
لبنـــان	109.5	100.0	104.7	97.3	89.5	93.4	74.5	76.1	75.3	63.6	63.0	63.3	47.4	49.3	48.4	...	...	38.1
ليبيـــا	113.0 (1)	107.6 (1)	110.4 (1)	117.0 (2)	112.0 (2)	114.0 (2)	86.3 (1)	101.1 (1)	93.5 (1)	86.3 (1)	101.1 (1)	93.5 (1)	56.0 (1)	61.0 (1)	58.0 (1)	50.7 (1)	49.9 (1)	50.3 (1)
مصـــر	105.1	102.0	103.6	106.0	106.9	106.4	70.1	68.2	69.2	89.9	89.0	89.5	31.5	28.9	30.2	34.8	36.0	35.4
المغـــرب	112.8	106.2	109.6	116.7	112.7	114.8	67.5	58.8	63.2	84.1	78.2	81.2	15.2	13.7	14.5	38.1	39.1	38.5
موريتانيـا	94.2	98.3	96.2	97.4	103.5	100.4	21.8	18.6	20.2	38.4	40.4	39.4	6.1	2.5	4.4	7.1	4.4	5.8
اليمـــن	99.5	81.2	90.5	98.6	87.1	93.6	53.4	33.2	43.5	59.6	43.3	51.6	14.6	6.4	10.6	13.7 (2)	6.0 (2)	9.9 (2)

(...) غير متوفر.

* تعرَّف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة .

(1) البيانات لعام 2006- 2010. (2) البيانات لعام 2011 - 2013. (3) البيانات لعام 2014 -2015.

المصدر: مصادر وطنية - قاعدة معلومات اليونسكو 2021 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2021.

" تابع" ملحق (13/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم

(ب) معدل القيد الصافي *

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية					
	2010			2019			2010			2019		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الأ ر د ن	81.4	80.0	80.7	82.0	80.7	81.3	75.3	77.9	76.6	51.9	56.5	54.1
الإمـــارات	83.1	84.8	83.9	95.5	93.6	94.6	81.4 [2]	84.0 [2]	82.6 [2]	94.5	81.0	88.1
البحريـــن	89.3	91.2	90.2	98.1	97.2	97.7	85.9	89.3	87.6	81.9	93.7	87.3
تونـــس	...	...	98.9	98.1	100	99.0	67.1 [2]	75.6 [2]	71.3 [2]	67.1 [2]	75.6 [2]	71.3 [2]
الجزائـــر	...	...	97.2	100.0	99.2	99.6	64.5 [1]	68.0 [1]	66.2 [1]	64.5 [1]	68.0 [1]	66.2 [1]
جيبوتـــي	47.8	47.9	47.9	66.5	66.5	66.5	29.4 [2]	21.3 [2]	25.4 [2]	38.3	37.3	37.8
الســـعودية	96.8	96.4	96.6	98.9 [4]	97.4 [4]	98.2 [4]	78.4	83.04	80.7	98.8	93.3	96.5
الســـودان	62.1 [2]	55.3 [2]	58.7 [2]	61.1	58.9	60.0	32.3	30.7	31.5	...	...	...
ســـورية	...	...	92.9	68.9 [3]	67.0 [3]	68.0 [3]	41.0	41.4	41.2	48.5 [3]	48.5 [3]	48.5 [3]
الصومـــال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	83.5 [1]	71.2 [1]	77.4 [1]	97.7 [2]	86.6 [2]	92.3 [2]	44.2 [1]	31.2 [1]	37.8 [1]	49.4 [2]	39.9 [2]	44.8 [2]
عُمـــان	94.9	95.5	95.2	94.6	100.0	97.2	88.3	89.3	88.8	92.3	83.1	90.1
فلسطيـــن	87.7	85.7	86.7	96.5	96.6	96.5	67.1	82.9	74.9	67.7	81.7	74.6
قطـــر	90.27	92.3	91.3	96.6	99.7	98.1	92.4	89.7	91.1	68.5	85.4	75.8
القُمـــر	90.7 [2]	83.8 [2]	87.3 [2]	81.9	81.8	81.8	...	...	...	48.5	51.9	50.1
الكويـــت	93.4	91.7	92.6	75.3	91.5	82.8	72.9	80.9	76.7	84.5	88.7	86.5
لبنـــان	95.2	88.4	91.8	89.1	83.5	86.3	68.5	69.6	69.0	64.8 [3]	65.0 [3]	64.9 [3]
ليبيـــا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصـــر	...	...	97.2	98.6	100.0	99.3	36.2 [2]	36.4 [2]	36.3 [2]	77.3	75.9	76.6
المغـــرب	92.8	91.6	92.2	99.2	100.0	99.6	58.7	48.6	53.7	74.3	69.9	72.1
موريتانـيا	68.6	71.2	69.9	75.0	78.8	76.9	17.8 [2]	15.7 [2]	16.8 [2]	36.8	41.0	38.9
اليمـــن	88.0	72.6	80.4	88.2	77.7	84.2	47.2	28.6	38.1	54.7	40.2	47.6

(...) غير متوفر.

* تعرَّف معدلات القيد الصافية بأنها عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة.

[1] البيانات لعام 2000 -2005. [2] البيانات لعام 2006- 2010. [3] البيانات لعام 2011- 2015. [4] البيانات لعام 2016.

المصدر: مصادر الملحق (13/2) - أ.

"تابع" ملحق (13/2) : معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
(ج) دليل المساواة بين الجنسين في التعليم (*)

	دليل المساواة بين الجنسين في التعليم					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانوية		المرحلة العليا	
	2010	2019	2010	2019	2010	2019
الأ ر د ن	0.99	0.96	1.04	1.09	1.14	1.19
الإمـــارات	1.02	0.98	[1] 1.03	0.92	2.79	1.99
البحريـــن	1.02	0.99	1.01	1.09	[1] 2.45	1.80
تونـــس	0.97	0.99	1.07	1.14	1.53	1.85
الجزائـــر	0.94	0.93	1.04	[2] 1.04	1.44	1.66
جيبوتـــي	1.08	1.00	0.94	1.03	0.76	[2] 0.68
الســـعودية	0.99	1.02	0.95	0.90	1.40	1.08
الســـودان	0.90	0.94	0.87	1.01	1.17	[3] 1.01
ســـورية	0.96	[2] 0.97	1.00	[2] 1.00	0.86	1.14
الصومـــال	[1] 0.55	[1] 0.55	[1] 0.46	[1] 0.46	...	...
العـــراق	[1] 0.84	[1] 0.84	[1] 0.75	[1] 0.75	[1] 0.59	[1] 0.55
عُمـــان	1.00	1.09	0.99	0.92	1.44	1.86
فلسطيـــن	0.98	1.00	1.08	1.10	1.34	1.64
قطـــر	1.01	1.03	1.04	1.25	5.32	7.75
القُمـــر	0.85	1.00	[1] 0.75	1.07	0.74	[3] 0.81
الكويـــت	0.99	1.15	1.02	[3] 1.08	[1] 2.33	2.06
لبنـــان	0.91	0.92	1.02	0.99	1.04	[3] 1.16
ليبيـــا	[1] 0.95	[2] 0.96	[1] 1.17	[1] 1.17	[1] 1.09	[1] 0.98
مصـــر	0.97	1.01	0.97	0.99	0.92	1.03
المغـــرب	0.94	0.97	0.87	0.93	0.90	1.03
موريتانـيا	1.04	1.06	0.85	1.05	0.41	0.62
اليمـــن	0.82	0.88	0.62	0.73	0.44	[2] 0.44

(...) غير متوفر.

(*) دليل المساواة : معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور .

[1] البيانات لعام 2006- 2010. [2] البيانات لعام 2011 - 2013. [3] البيانات لعام 2014-2015.

المصدر : مصادر الملحق (13/2) - أ.

ملحق (14/2) : عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب في مرحلة التعليم الأولي

	عدد سنوات الدراسة المتوقعة						معدلات التسرب (%)		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
	2012			2019			2019		
الأ ر د ن	13.1	13.5	13.3	11.1	11.6	11.4	18.0	19.3	18.7
الإمـــارات	12.9	13.9	13.3	14.1	14.8	14.3	2.0	3.6	2.8
البحريـــن	13.7	15.1	14.4	16.1	16.7	16.3	1.7	2.8	2.3
تونـــس	14.0	15.0	14.6	14.3	15.8	15.1	...	...	0.4
الجزائـــر	13.8	14.2	14.0	14.4	14.8	14.6	...	1.4	0.4
جيبوتـــي	6.9	5.9	6.4	6.9	6.7	6.8	32.9	33.0	33.0
الســـعودية	15.4	15.9	15.6	16.2	16.0	16.1	1.3	0.4	0.9
الســـودان	...	...	7.3	8.3	7.7	7.9	37.1	38.2	38.0
ســـورية	12.1	12.0	12.0	8.8	8.9	8.9	32.3	33.1	32.7
الصومـــال	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	11.4	8.7	10.1	12.2	10.4	11.3	...	...	...
عُمـــان	13.4	13.9	13.6	13.7	15.0	14.2	1.4	1.0	2.2
فلسطيـــن	12.5	14.0	13.2	12.6	14.3	13.4	3.5	3.4	3.5
قطـــر	13.9	14.0	13.9	11.3	14.1	12.0	3.4	0.4	1.9
القُمـــر	13.2	12.3	12.8	11.4	11.1	11.2	15.2	16.4	15.8
الكويـــت	14.2	15.2	14.6	13.2	15.2	14.2	6.7	6.9	6.8
لبنـــان	13.3	13.0	13.2	11.5	11.1	11.3	8.9	14.0	11.5
ليبيـــا	15.9	16.4	16.1	12.6	13.1	12.9	...	...	...
مصـــر	13.3	12.7	13.0	13.3	13.3	13.3	2.0	0.8	0.7
المغـــرب	11.6	10.6	11.1	14.1	13.3	13.7	2.9	3.3	3.1
موريتانـيا	8.3	8.1	8.2	8.5	8.7	8.6	25.0	21.5	23.1
اليمـــن	10.6	7.7	9.2	10.2	7.4	8.8	11.5	22.1	16.0

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة المعلومات، يناير 2021، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2021. اليونسيف- وضع الأطفال في العالم 2019.

ملحق (15/2) : الإنفاق على التعليم

	الانفاق العام على التعليم			
	من الدخل القومي الإجمالي (%)		من الإنفاق العام الإجمالي (%)	
	(2011-2008)	2019	(2011-2008)	2019
الأ ر د ن	3.1	3.8	12.0	28.5
الإمـــارات	1.0	1.0	23.4	23.4
البحريـــن	3.1	2.3	11.7	7.2
تونـــس	6.2	1.3	20.1	3.7
الجزائـــر	4.4	4.3	20.3	11.4
جيبوتـــي	4.5	4.5	12.3	12.3
الســعودية	5.5	5.1	19.3	17.7
الســودان	0.8	2.2	8.0	10.8
ســورية	5.1	4.9	18.9	19.2
الصومـــال	...	...	2.0	2.0
العـــراق	...	...	...	...
عُمـــان	4.7	6.7	6.9	15.3
فلسطيـــن	4.6	5.3	15.5	18.1
قطـــر	2.4	2.9	8.2	8.9
القُمـــر	7.6	4.3	...	15.3
الكويـــت	3.8 [1]	3.8	12.9 [1]	...
لبنـــان	1.6	2.5	5.7	8.6
ليبيـــا	...	3.3	...	...
مصـــر	3.7	3.8	11.9	8.4
المغـــرب	5.4	5.2	25.7	18.3
موريتانـيا	3.8	2.6	12.9	9.3
اليمـــن	6.7	4.6	17.1	15.5

(...) غير متوفر.

[1] البيانات لعام 2006 - 2007.

المصدر : مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2021 - البنك الدولي،"مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك 2021.

ملحق (16/2) : معدل الأمية في الدول العربية
(أ) : معدل الأمية (%)

	معدل الأمية (%)											
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)						الفئة العمرية (15 - 24)					
	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة
	2010			2019			2010			2019		
الأ ر د ن	3.7	10.3	7.0	3.0	7.3	5.0	1.2	1.2	1.2	0.8	0.5	0.8
الإمـــارات	9.7 [1]	11.3 [1]	10.2 [1]	6.9	4.2	6.2	1.7 [1]	3.9 [1]	2.6 [1]	0.4	0.9	0.6
البحريـــن	7.2	9.8	8.1	1.2	4.1	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.3
تونـــس	...	...	18.0 [2]	10.4	25.8	18.2	1.9 [1]	4.2 [1]	3.2 [1]	1.7	2.2	1.9
الجزائـــر	15.6 [1]	29.0 [1]	22.3 [1]	12.6	24.7	18.6	5.8 [1]	9.4 [1]	7.5 [1]	2.4	2.7	2.6
جيبوتـــي	20.1 [1]	38.6 [1]	29.7 [1]	20.1 [1]	38.6 [1]	29.7 [1]	9.0 [1]	15.1 [1]	12.1 [1]	9.0 [1]	15.1 [1]	12.1 [1]
الســـعودية	8.1	15.3	11.3	2.9	7.3	4.7	2.3	3.8	3.0	0.7	0.7	0.7
الســـودان	19.9	38.0	28.9	34.6	43.9	39.3	10.4	16.4	13.3	27.5	26.5	27.0
ســـورية	10.1	23.1	16.6	9.2 [3]	20.8 [3]	14.9 [3]	3.9	6.4	5.1	3.4 [3]	5.5 [3]	4.4 [3]
الصومـــال	...	...	...	...	...	...	...	...	..	...	...	...
العـــراق	14.0	29.4	21.8	43.8	56.0	49.9	15.5	19.5	17.4	40.2	47.3	43.7
عُمـــان	10.0 [1]	19.1 [1]	11.7	3.0	7.3	4.3	2.4 [1]	2.4 [1]	2.4 [1]	1.6	1.0	1.4
فلسطيـــن	2.1 [2]	7.4 [2]	4.7 [2]	1.2	4.2	2.6	0.8	0.7	0.8	0.7	0.6	0.7
قطـــر	3.4 [2]	4.4 [2]	3.6 [2]	6.9	5.3	6.5	2.4 [2]	1.3 [2]	2.1 [2]	5.9	3.9	4.9
القُمـــر	20.3 [1]	31.3 [1]	25.8 [1]	35.4	47.1	41.2	14.2 [1]	15.3 [1]	14.7 [1]	21.8	21.7	21.7
الكويـــت	5.0 [1]	8.2 [1]	6.1 [1]	3.3	5.1	3.9	1.4 [1]	1.3 [1]	1.4 [1]	1.2	0.5	0.9
لبنـــان	5.6 [1]	10.2 [1]	7.9 [1]	3.1	6.7	4.9	1.6 [1]	0.9 [1]	1.3 [1]	0.3	0.2	0.2
ليبيـــا	4.4	17.3	10.8	3.3	14.4	9.0	0.1	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1
مصـــر	21.6 [2]	38.5 [2]	29.9 [2]	23.5	34.5	28.8	8.4 [2]	12.2 [2]	10.2 [2]	10.5	13.2	11.8
المغـــرب	31.1 [1]	56.1 [1]	43.9 [1]	16.7	35.4	26.2	...	...	20.5 [2]	2.0	2.6	2.3
موريتانـيا	35.1	48.8	42.0	36.3	56.6	46.5	28.7	34.7	31.7	29.1	33.2	31.1
اليمـــن	18.8	53.2	36.1	14.9	45.0	29.9	4.0	25.9	14.8	2.4	17.3	9.8

(...) غير متوفر.

[1] البيانات من عام2005 - 2009. [2] البيانات لعام 2011. [3] البيانات لعام 2012.

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2021.

ملحق (16/2) : معدل الأمية في الدول العربية
(ب) : دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية (*)

	دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية			
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		الفئة العمرية (15 - 24)	
	2010	2019	2010	2019
الأ ر د ن	2.8	1.6	1.0	0.6
الإمـــارات	1.2 [1]	0.6	2.3 [1]	2.3
البحريـــن	1.4	3.4	0.0	0.0
تونـــس	2.2 [2]	2.5	2.2 [1]	1.3
الجزائـــر	1.9 [1]	2.0	1.6 [1]	1.1
جيبوتـــي	1.9 [1]	1.9 [1]	1.7 [1]	1.7 [1]
الســـعودية	1.9	2.5	1.7	1.0
الســـودان	1.9	1.3	1.6	1.0
ســـورية	2.3	2.3 [3]	1.6	1.6 [3]
الصومـــال	...	...	...	...
العـــراق	2.1	1.3	1.3	1.2
عُمـــان	1.9	2.4	1.0 [1]	0.6
فلسطيـــن	3.5 [2]	3.3	0.9	0.9
قطـــر	1.3 [2]	0.8	0.5 [2]	0.7
القُمـــر	1.5 [1]	1.3	1.1 [1]	1.0
الكويـــت	1.6 [1]	1.5	0.9 [1]	0.4
لبنـــان	1.8 [1]	2.2	0.6 [1]	0.7
ليبيـــا	3.9	4.4	2.0	0.0
مصـــر	1.8 [2]	1.5	1.5 [2]	1.3
المغـــرب	1.8 [1]	2.1	2.1 [2]	1.3
موريتانـيا	1.4	1.6	1.2	1.1
اليمـــن	2.8	3.0	6.9	7.2

(...) غير متوفر.

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور.

[1] البيانات من عام2005 - 2009.

[2] البيانات لعام 2011.

[3] البيانات لعام 2012.

المصدر : مصادر الملحق (16/2) - أ.

ملحق (17/2) : العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (15+)		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)		التوزيع القطاعي للعمالة (%)					
						الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2010	2019	2019-2010	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019
مجموع الدول العربية	**50.4**	**51.5**	**2.2**	**19.5**	**20.7**	**22.4**	**18.4**	**16.9**	**17.7**	**60.8**	**63.9**
الأ ر د ن	41.9	38.9	3.5	15.3	14.4	6.3	5.0	13.0	13.9	80.7	81.1
الإمـــارات	82.2	78.8	1.5	44.3	52.5	6.2	2.8	9.5	9.2	84.3	88.0
البحريـــن	72.2	73.0	3.0	43.8	45.0	0.6	0.9	24.9	22.2	74.5	76.9
تونـــس	46.7	46.5	1.3	24.5	23.6	20.6	18.4	30.6	32.3	48.8	49.3
الجزائـــر	42.4	41.3	1.8	14.4	14.6	11.7	14.5	33.1	32.5	55.2	53.0
جيبوتـــي	59.3	59.1	2.5	49.6	50.8	74.0	59.6	8.2	10.8	17.8	29.6
السـعودية	51.1	56.7	4.1	18.3	22.3	5.1	12.9	19.3	8.3	75.6	78.8
السـودان	47.5	46.3	2.6	28.1	29.1	51.5	40.6	7.9	9.3	40.6	50.2
سـورية	43.1	40.3	1.8-	13.1	14.3	20.0	14.0	31.5	37.4	48.5	48.7
الصومـال	46.0	46.2	3.2	20.5	21.8	...		...	...	...	...
العـراق	46.8	46.9	3.2	12.0	11.8	5.5	3.6	15.1	15.5	79.4	80.9
عُمـان	61.9	71.1	7.9	27.0	31.0	28.9	32.2	8.0	7.0	63.1	60.8
فلسطيـن	40.9	46.5	4.5	13.8	17.9	...	8.7	...	9.8	...	81.6
قطـر	86.7	87.0	4.7	51.4	56.8	0.7	0.9	54.4	23.8	44.9	75.3
القُمـر	42.1	43.4	2.9	34.5	36.8	69.4	54.4	...	15.6	...	30.0
الكويـت	70.0	68.3	4.3	46.6	49.3	3.8	3.7	14.4	26.1	81.8	70.3
لبنـان	45.7	47.3	4.4	22.8	22.9	1.8	1.3	28.5	28.7	69.7	70.0
ليبيـا	53.8	52.4	1.3	33.6	33.8	3.0	2.1	21.9	21.2	75.1	76.7
مصـر	49.3	48.2	1.6	22.6	22.1	32.7	23.3	24.5	12.2	42.8	64.5
المغـرب	49.9	48.7	0.5	25.5	21.4	25.5	22.2	28.4	29.6	46.1	48.2
موريتانـيا	49.7	49.4	3.2	28.1	29.9	50.3	34.3	5.4	7.3	44.3	58.4
اليمـن	39.5	37.8	2.5	10.0	5.7	36.0	38.0	8.7	7.3	55.3	54.8

(...) غير متوفر.

المصدر : الملحق (3/3)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة - مصادر وطنية - تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2021، البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو 2021 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2019 - منظمة العمل الدولية - قاعدة معلومات المنظمة 2021.

ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة

الدولة	السنة	معدل البطالة (%)	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين الإناث	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة الإناث بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الاردن	2020	23.2	1,742.4	404.1	293.5	110.6	21.2	30.7	27.4	34.8	39.2	48.8	48.0
الامارات * (1)	2020	5.0	6,820.0	341.2	186.5	154.7	3.3	12.9	45.3	27.7	57.9	76.6	...
البحرين * (2)	2020	4.1	1,010.0	41.3	5.9	35.4	0.7	17.5	85.7	57.1	2.2	...	...
تونس	2020	18.0	4,146.7	746.4	449.3	297.1	15.3	24.6	39.8	27.3	40.0	53.8	71.9
الجزائر	2020	12.8	12,231.0	1,569.4	996.6	572.8	9.9	26.6	36.5	30.5	30.2	50.2	65.4
جيبوتي	2020	11.6	412.4	47.7	28.8	18.9	11.6	11.5	39.5	34.9	...	...	...
السعودية * (3)	2020	7.7	14,631.6	1,121.7	447.1	674.6	3.9	22.8	60.1	30.9	50.8	88.1	47.7
السودان	2020	26.8	12,386.7	3,319.6	2,088.1	1,231.6	24.2	32.7	37.1	42.2	22.9	60.7	56.0
سورية	2020	34.3	5,346.0	1,831.0	475.0	1,356.0	12.9	62.2	74.0	42.4	11.8	66.1	...
الصومال	2020	13.1	4,065.4	532.6	411.7	120.9	13.2	12.8	22.7	42.2	...	...	...
العراق	2020	13.7	10,357.0	1,423.0	968.4	454.6	10.8	32.6	31.9	39.9	...	...	...
عُمان* (4)	2020	5.0	2,678.3	133.1	56.8	76.3	2.4	22.3	57.3	42.7	36.9	80.2	...
فلسطين (5)	2020	25.9	1,217.0	334.0	232.5	101.5	22.3	41.1	30.4	36.3	43.7	61.8	25.6
قطر* (6)	2020	0.1	2,171.0	2.8	1.2	1.6	0.1	0.6	58.7	50.1	39.8	82.8	17.8
القُمر	2020	8.4	235.0	19.8	10.9	8.9	8.0	8.9	45.0	20.0	...	47.6	...
الكويت * (7)	2020	1.3	2,845.0	36.3	21.2	15.1	1.0	1.9	41.6	10.0	14.2	...	44.5
لبنان	2020	6.6	2,318.0	153.3	93.6	59.7	5.3	10.5	38.9	41.6	36.6	46.0	33.0
ليبيا	2020	19.4	2,389.0	463.3	254.3	209.0	16.1	25.7	45.1	20.7	...	98.0	...
مصر	2020	7.9	28,467.0	2,257.8	1,411.6	846.2	6.0	17.7	37.5	41.1	39.7	37.5	26.6
المغرب	2020	11.9	11,971.0	1,429.0	979.4	449.6	10.7	16.2	31.5	31.2	18.5	54.9	67.6
موريتانيا	2020	10.7	1,249.6	133.2	79.5	53.7	9.3	13.6	40.3	26.9	...	...	...
اليمن	2020	13.4	6,956.8	933.5	795.3	138.2	12.4	25.9	14.8	44.1	12.2	...	...

(...) غير متوفر.

المصدر: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر إقليمية ودولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

* مواطنون وغير مواطنون.

(1) قدرمعدل البطالة بين المواطنين بحوالي **6.9%**، وقدر عدد العاطلين بحوالي 35 ألف عاطل.

(2) بلغ معدل البطالة بين المواطنين في البحرين في عام **2016** حوالي **4.3%**، وحجم قوة العمل البحرينية بحوالي **197.3 ألف**، وعدد العاطلين بين المواطنين بحوالي **8.4 ألف عاطل**.

(3) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام 2020 بحوالي **13.7 %** من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي **30.2%** وبين فئة الشباب (15-24) حوالي **29.8%**.

(4) قدر حجم العمالة العمانية عام 2019 بحوالي 463 ألف، والعمالة الوافدة بحوالي 1848 ألف.

(5) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاملي شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)

(6) قدر معدل البطالة بين القطريين عام 2020 بحوالي 0.2% من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي 504 عاطل منهم 126 ذكور و378 اناث.

(7) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام 2020 بحوالي 7.2%، وبمعدل حوالي 7.7% للذكور، وحوالي 6.6% للإناث.

ملحق (19/2) : بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

المؤشـــر	السنـة	قيمة المؤشر	
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2019	59.2	%
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2019	32.7	%
نسبة الفئة العمرية (15 - 65) سنة لإجمالي السكان	2019	62.7	%
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2019	4.6	%
الأمية بين البالغين	2019	25.5	%
الأمية بين الذكور البالغين	2019	18.4	%
الأمية بين الإناث البالغات	2019	35.6	%
الأمية بين الشباب	2019	14.0	%
الأمية بين الشباب الذكور	2019	11.8	%
الأمية بين الشابات الإناث	2019	16.4	%
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2019	84.1	%
القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي	2019	85.9	%
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2019	82.1	%
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2019	0.98	
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (جملة)	2019	12.1	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (ذكور)	2019	12.4	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (إناث)	2019	11.9	سنة
معدل التسرب في التعليم الأساسي (جملة)	2019	11.5	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (ذكور)	2019	10.8	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (إناث)	2019	12.3	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الدخل القومي الإجمالي	2019	3.6	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الإنفاق العام الإجمالي	2019	16.7	%
العمر المتوقع عند الولادة	2019	72.1	سنة
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	2019	3.2	طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2019	26.0	طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2019	35	طفل
إجمالي الإنفاق على الصحة (%) من الناتج المحلي الإجمالي	2018	5.2	%
الإنفاق العام على الصحة (%) من إجمالي الإنفاق العام	2018	9.4	%
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2019	94.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2019	97.0	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2019	88.0	%
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2019	91.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2019	95.0	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2019	82.0	%

المصدر:- قاعدة معلومات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، فبراير 2021 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2021 - "تقرير التنمية البشرية" : أعداد مختلفة - قاعدة معلومات اليونسكو، فبراير 2021.

ملحق (1/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية
(2010 و 2016 - 2019)

(ألف هكتار)

	2010	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير (2019-2010) (%)	نسبة التغير (2019-2018) (%)
أولا : المساحة الزراعية الكلية	68,486	72,027	72,360	74,120	75,100	1.0	1.3
1- الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	9,653	9,635	9,869	10,110	1.3	2.4
أ- الزراعة المطرية	5,937	5,811	5,804	5,945	6,114	0.3	2.8
ب- الزراعة المروية	3,059	3,842	3,831	3,924	3,996	3.0	1.8
2- الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	62,374	62,725	64,251	64,990	1.0	1.2
أ- الزراعة المطرية	35,474	31,273	25,104	25,715	26,119	-3.3	1.6
ب- الزراعة المروية	10,444	9,991	9,742	9,979	10,199	-0.3	2.2
(الأراضي المتروكة (بور))	13,572	21,110	27,879	28,557	28,672	8.7	0.4
ثانيا : مساحة الغابات	94,887	* 41,409	42,051	37,415	37,415	-9.8	0.0
ثالثا : مساحة المراعي	494,259	371,392	370,933	382,189	375,922	-3.0	-1.6

* يرجح انخفاض مساحة الغابات عام 2016 بالمقارنة مع عام 2010 إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2021.

ملحق (2/3) : السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية
(2010 و 2016 - 2019)

	السكان الريفيون (ألف نسمة)							السكان الزراعيون (ألف نسمة)						
	2010	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير (2019-2010) (%)	نسبة التغير (2019-2018) (%)	2010	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير (2019-2010) (%)	نسبة التغير (2019-2018) (%)
مجموع الدول العربية	**156,790**	**169,965**	**172,068**	**174,143**	**176,119**	**1.3**	**1.1**	**82,015**	**85,458**	**86,506**	**87,546**	**88,825**	**0.9**	**1.5**
الأ ر د ن	999	898	898	893	889	-1.3	-0.4	390	394	394	392	390	0.01	-0.4
الإمـارات	1,316	1,301	1,293	1,286	1,291	-0.2	0.4	234	225	224	223	224	-0.5	0.4
البحريـن	141	155	161	168	174	2.4	3.6	8	8	9	9	9	1.6	3.6
تونـس	3,548	3,610	3,616	3,621	3,596	0.1	-0.7	2,154	2,171	2,175	2,178	2,163	0.0	-0.7
الجزائـر	11,724	11,590	11,548	11,498	11,565	-0.2	0.6	7,404	7,190	7,164	7,133	7,165	-0.4	0.4
جيبوتـي	196	212	214	216	217	1.1	0.5	58	97	98	99	100	6.2	0.5
السعودية	4,884	5,357	5,395	5,421	5,461	1.2	0.7	1,400	1,302	1,311	1,317	1,327	-0.6	0.7
السودان	24,003	26,074	26,602	27,131	28,133	1.8	3.7	22,443	24,439	24,934	25,430	26,369	1.8	3.7
سـورية	9,322	8,693	8,495	8,381	8,191	-1.4	-2.3	4,080	4,071	3,978	3,924	3,855	-0.6	-1.8
الصومال	7,315	8,044	8,198	8,355	8,401	1.5	0.6	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	9,505	11,126	11,376	11,616	11,790	2.4	1.5	1,742	1,845	1,887	1,926	1,955	1.3	1.5
عُمـان	755	774	762	747	724	-0.5	-3.1	304	340	334	328	318	0.5	-3.1
فلسطيـن	1,038	1,168	1,186	1,204	1,246	2.0	3.5	...	...	...	...	...	...	...
قطـر	27	25	24	23	23	-1.8	-0.4	13	9	9	9	9	-4.4	-0.4
القُمـر	497	568	580	591	602	2.2	1.9	479	550	562	572	583	2.2	1.9
الكويـت	52	60	61	62	63	2.2	1.6	28	32	32	33	34	2.0	1.6
لبنـان	549	705	704	695	680	2.4	-2.2	77	80	79	78	77	0.0	-2.2
ليبيـا	1,354	1,288	1,287	1,288	1,328	-0.2	3.1	193	176	176	176	181	-0.7	3.1
مصـر	47,925	54,799	55,893	56,938	57,899	2.1	1.7	22,664	23,638	24,110	24,561	24,976	1.1	1.7
المغـرب	13,606	13,631	13,614	13,586	13,495	-0.1	-0.7	8,260	8,081	8,071	8,055	8,001	-0.4	-0.7
موريتانيـا	1,928	2,066	2,085	2,103	2,059	0.7	-2.1	741	866	873	881	901	2.2	2.3
اليمـن	16,106	17,821	18,076	18,320	18,292	1.4	-0.2	9,343	9,943	10,085	10,221	10,190	1.0	-0.3

(...) غير متوفر.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2021، منظمة العمل الدولية ، قاعدة البيانات 2021.

تابع ملحق (2/3) : القوى العاملة بالزراعة في الدول العربية
(2010 و 2016 - 2019)

	نسبة القوى العاملة بالزراعة (%)				
	2010	2016	2017	2018	2019
مجموع الدول العربية	22.4	18.3	18.0	17.8	18.4
الأ ر د ن	6.3	5.3	5.1	5.1	5.0
الإمـارات	6.2	2.7	2.8	2.8	2.8
البحريـن	0.6	0.7	0.7	0.8	0.9
تونـس	20.6	18.8	18.7	18.8	18.4
الجزائـر	11.7	15.0	14.8	14.7	14.5
جيبوتـي	74.0	60.3	60.2	60.2	59.6
السـعودية	5.1	12.0	12.6	12.9	12.9
السـودان	51.5	40.9	40.7	40.7	40.6
سـورية	20.0	15.0	14.3	14.1	14.0
الصومـال	...	...	...	...	...
العـراق	5.5	4.2	3.9	3.6	3.6
عُمـان	28.9	32.1	32.4	32.5	32.2
فلسطيـن	...	8.7	8.7	8.7	8.7
قطـر	0.7	0.8	0.9	1.0	0.9
القمـر	69.4	55.0	54.8	54.7	54.4
الكويـت	3.8	3.7	3.8	3.8	3.7
لبنـان	1.8	1.3	1.4	1.4	1.3
ليبيـا	3.0	2.5	2.4	2.3	2.1
مصـر	32.7	23.4	23.5	23.6	23.3
المغـرب	25.5	22.4	22.3	22.3	22.2
موريتانيا	50.3	35.3	34.9	34.7	34.3
اليمـن	36.0	39.1	38.4	38.0	38.0

(...) غير متوفر.

المصدر: نفس المصدر السابق.

ملحق (3/3) : نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010 و 2016 - 2019)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[1] (بالدولار)						الكفاءة الإقتصادية الزراعية[2] (%)				
	2010	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير (2019-2018) (%)	2010	2016	2017	2018	2019
مجموع الدول العربية	**5,093**	**6,233**	**6,403**	**6,416**	**6,595**	**2.8**	**0.27**	**0.32**	**0.33**	**0.34**	**0.34**
الأ ر د ن	15,910	13,863	14,644	14,869	15,148	1.9	0.90	0.84	0.89	0.91	0.93
الإمـارات	14,422	15,287	15,077	15,720	16,066	2.2	0.31	0.28	0.27	0.28	0.28
البحريـن	21,616	18,563	17,310	14,787	13,372	-9.6	0.59	0.47	0.44	0.39	0.35
تونـس	4,112	6,297	6,370	6,040	6,061	0.3	0.30	0.49	0.50	0.54	0.46
الجزائـر	4,001	10,884	11,005	11,200	11,341	1.3	0.31	0.76	0.77	0.80	0.82
جيبوتـي	108	125	126	129	134	3.6	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
السـعودية	28,850	10,947	10,228	9,788	9,847	0.6	0.55	0.22	0.21	0.20	0.20
السـودان	3,541	6,100	6,963	6,702	6,565	-2.0	0.43	0.73	0.83	0.83	0.85
سـورية	9,204	9,296	10,108	8,721	9,199	5.5	1.27	2.32	2.54	2.17	2.24
الصومـال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	19,787	17,977	15,669	22,647	32,822	44.9	1.28	0.92	0.86	1.27	1.78
عُمـان	2,695	1,897	1,931	2,340	2,361	0.9	0.07	0.06	0.07	0.09	0.09
فلسطيـن	10,596	10,113	9,269	9,075	9,022	-0.6	0.90	0.86	0.80	0.80	0.80
قطـر	20,751	18,577	19,472	19,887	21,506	8.1	0.24	0.21	0.23	0.24	0.26
القُمـر	2,389	2,710	2,741	2,742	2,538	-7.4	0.48	0.55	0.55	0.55	0.50
الكويـت	34,253	7,147	7,289	7,200	7,085	-1.6	0.59	0.14	0.15	0.15	0.15
لبنـان	53,615	66,215	68,167	64,779	71,506	10.4	1.74	2.72	2.84	2.77	3.30
ليبيـا	17,740	5,956	5,911	6,182	6,498	5.1	0.87	0.84	0.52	0.47	0.44
مصـر	5,147	5,558	5,620	5,654	5,772	2.1	0.47	0.48	0.48	0.47	0.47
المغـرب	3,354	4,297	4,892	4,970	4,764	-4.1	0.45	0.48	0.52	0.52	0.50
موريتانيـا	1,225	3,293	3,134	3,076	3,359	9.2	0.25	0.61	0.58	0.57	0.61
اليمـن	2,844	1,785	1,611	1,596	1,619	1.5	0.31	0.48	0.50	0.51	0.51

(...) غير متوفر.

(1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر : الملحق (4/3).

ملحق (4/3) : تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(2010 و 2016 - 2020)

المحصـــــول	2010			2016			2017			2018			2019			2020*			نسبة التغير(2019-2020) (%)		
	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)
الحبـــــوب	49,220	33,405	1,473	44,879	27,404	1,638	47,774	28,548	1,673	51,979	29,689	1,751	56,620	32,348	1,750	51,704	30,021	1,722	8.7-	7.2-	1.6-
(القمح)	23,848	10,360	2,302	21,857	8,447	2,588	23,026	8,717	2,642	25,670	8,996	2,853	28,470	10,129	2,811	25,722	9,281	2,772	9.7-	8.4-	1.4-
(الارز)	4,707	551	8,548	5,834	692	8,431	5,716	673	8,493	5,360	658	8,146	5,940	674	8,809	5,672	668	8,486	4.5-	0.9-	3.7-
(الشعير)	6,459	6,364	1,015	3,652	4,207	868	3,993	4,021	993	4,309	3,917	1,100	6,590	5,509	1,196	5,006	4,482	1,117	24.0-	18.6-	6.6-
(الذرة الشامية)	7,181	1,535	4,678	8,715	1,675	5,203	8,516	1,564	5,445	8,890	1,500	5,927	8,610	1,417	6,074	8,210	1,320	6,220	4.6-	6.9-	2.4
(الذرة الرفيعة والدخن)	7,025	14,595	481	4,821	12,383	389	6,523	13,573	481	7,750	14,618	530	7,010	14,618	480	7,094	14,270	497	1.2	2.4-	3.7
الدرنيـــــات	12,354	521	23,712	14,796	610	24,256	15,284	626	24,415	15,727	641	24,535	15,269	641	23,821	15,427	636	24,256	1.0	0.8-	1.8
البقوليـــــات	1,228	1,229	999	1,299	1,437	904	1,380	1,436	961	1,391	1,434	970	1,357	1,435	946	1,376	1,435	959	1.4	0.0	1.4
البـذور الزيتيـة	7,510	8,568	877	6,596	9,505	694	7,716	9,999	772	8,735	10,479	834	10,928	9,994	1,093	9,126	9,100	1,003	16.5-	8.9-	8.3-
الخضـــــروات	55,021	2,483	22,159	57,795	2,879	20,075	59,637	2,816	21,178	60,949	2,780	21,924	59,460	2,034	29,238	60,015	2,543	23,600	0.9	25.0	19.3-
الفاكهـــــة	32,107	3,680	8,725	35,000	4,063	8,614	37,102	4,686	7,918	39,069	5,281	7,398	46,921	3,710	12,648	41,031	3,800	10,798	12.6-	2.4	14.6-
الالياـــــاف	1,027	429	2,394	531	225	2,360	476	202	2,356	449	186	2,414	485	202	2,402	470	263	1,785	3.1-	30.3	25.7-
المحاصيل السكرية	35,111	457	76,877	37,902	543	69,801	36,716	537	68,372	35,820	534	67,079	36,866	516	71,477	36,467	529	68,988	1.1-	2.5	3.5-
قصـب السـكر	23,285	222	104,969	22,283	236	94,419	21,082	243	86,757	20,155	248	81,270	22,512	230	97,984	21,250	240	88,430	5.6-	4.6	9.8-
الشمنـــــدر	11,826	235	50,348	15,620	306	51,046	15,634	294	53,177	15,665	285	54,965	14,354	286	50,184	15,218	288	52,784	6.0	0.8	5.2

* تقديري.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2021.

ملحق (5/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي
(2010 و2016 - 2020)

الكمية: ألف طن

	2010	2016	2017	2018	2019	*2020	نسبة التغير (2020-2010) (%)	نسبة التغير (2020-2019) (%)
الأبقار والجاموس [1]	69,163	59,393	60,015	60,704	58,129	59,616	1.5-	2.6
الأغنام والماعز [1]	280,659	275,642	274,193	275,073	274,660	274,642	0.2-	0.01-
الابل [1]	15,774	16,692	16,293	16,366	16,545	16,401	0.4	0.9-
اللحوم	8,237	8,954	9,787	10,580	10,990	10,452	2.4	4.9-
(لحوم حمراء)	4,937	4,687	5,225	5,593	5,440	5,419	0.9	0.4-
(لحوم بيضاء)	3,300	4,267	4,562	4,987	5,550	5,033	4.3	9.3-
الالبان	26,506	27,683	28,003	28,370	28,700	28,358	0.7	1.2-
البيض	1,616	1,686	1,899	2,410	2,570	2,293	3.6	10.8-

(*) تقديري.

(1) بالألف رأس .

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2021.

ملحق (6/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
(2010 و2016 - 2020)

الكمية : بالألف طن

	2010	2016	2017	2018	2019	*2020	نسبة التغير (2020-2010) (%)	نسبة التغير (2020-2019) (%)
مجموع الدول العربية	**4,053.1**	**4,962.6**	**5,231.0**	**5,890.2**	**6,170.0**	**6,043.5**	**4.1**	**-2.0**
الأردن	0.97	1.70	1.70	2.02	1.98	1.86	6.7	-6.1
الإمارات	77.70	73.20	73.20	82.92	85.19	82.71	0.6	-2.9
البحرين	16.40	15.20	15.40	17.45	17.91	17.38	0.6	-3.0
تونس	102.40	130.10	127.90	144.89	148.85	144.51	3.5	-2.9
الجزائر	130.12	102.10	104.50	118.38	121.62	118.07	-1.0	-2.9
جيبوتي	0.26	2.01	1.80	2.04	2.09	2.03	22.8	-2.9
السعودية	92.00	100.50	117.00	131.00	141.68	140.57	4.3	-0.8
السودان	72.00	102.00	108.00	122.34	133.21	132.05	6.3	-0.9
سورية	12.77	2.80	1.70	1.93	1.98	1.92	-17.3	-3.0
الصومال	30.00	30.00	30.00	33.98	35.96	35.29	1.6	-1.9
العراق	42.00	41.90	47.50	53.81	63.89	65.15	4.5	2.0
عُمان	164.05	279.75	348.00	390.22	405.00	395.85	9.2	-2.3
فلسطين	1.80	3.60	3.90	4.43	4.54	4.41	9.4	-2.9
قطر	13.80	14.52	13.61	15.41	15.83	15.37	1.1	-2.9
القُمر	0.25	1.10	1.60	1.81	1.86	1.81	21.9	-2.7
الكويت	4.81	16.47	16.80	19.03	19.45	18.85	14.6	-3.1
لبنان	10.00	5.40	6.00	6.80	6.98	6.78	-3.8	-2.9
ليبيا	0.82	3.88	3.89	4.42	4.54	4.41	18.3	-2.9
مصر	1,304.79	1,640.00	1,706.11	1,902.58	1,997.58	1,963.72	4.2	-1.7
المغرب	1,137.60	1,465.15	1,497.80	1,696.72	1,786.95	1,750.72	4.4	-2.0
موريتانيا	644.33	773.00	858.80	972.86	1,003.21	975.31	4.2	-2.8
اليمن	194.26	158.20	145.80	165.16	169.69	164.74	-1.6	-2.9

(*) تقديري .

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2021.

ملحق (7/3) : الناتج الزراعي (بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ونصيب الفرد منه في الدول العربية
(2010 و2016 - 2020)

	الناتج الزراعي " مليون دولار"						نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"						نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)					
	2010	2016	2017	2018	2019	* 2020	(2016- 2020)	(2019- 2020)	2010	2016	2017	2018	2019	* 2020	(2016- 2020)	(2019- 2020)	2010	2016	2017	2018	2019	*2020
مجموع الدول العربية	138,229	146,877	153,782	158,313	164,291	162,357	2.5	1.2-	397.1	381.7	389.7	393.1	400.2	391.4	0.6	-2.2	6.7	5.8	6.0	6.1	6.2	6.5
الأ ر د ن	1,893	1,762	1,846	1,906	1,954	1,986	3.0	1.6	282.7	179.8	183.7	184.9	185.1	183.8	0.5	-0.7	5.7	4.5	4.6	4.6	4.7	4.8
الإمـارات	2,423	2,745	2,836	2,989	3,069	3,158	3.6	2.9	292.9	300.9	304.8	319.1	325.4	358.1	4.4	10.1	0.9	0.7	0.7	0.8	0.8	0.9
البحريـن	86	105	104	108	107	107	0.5	0.1	70.4	73.7	69.3	71.9	72.1	74.0	0.1	2.7	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
تونـس	3,351	4,061	4,135	4,605	4,643	4,850	4.5	4.5	317.2	359.2	361.6	398.3	398.7	420.4	4.0	5.4	8.5	9.3	9.3	10.1	10.1	11.5
الجزائـر	13,274	19,349	19,543	20,520	20,992	21,307	2.4	1.5	369.0	477.2	472.2	481.9	483.4	485.9	0.5	0.5	9.5	11.5	11.4	11.8	12.0	12.9
جيبوتـي	29	30	31	33	34	33	2.4	2.0-	34.8	32.5	32.9	34.0	34.8	33.7	0.9	-3.2	1.6	1.2	1.1	1.1	1.1	1.0
السـعودية	15,002	17,246	17,332	17,388	17,616	17,315	0.1	1.7-	544.3	543.3	531.5	520.4	514.8	520.6	-1.1	1.1	2.9	2.6	2.6	2.6	2.6	2.7
السـودان	25,223	26,317	30,805	30,343	30,040	28,538	2.0	5.0-	597.7	664.6	755.3	722.7	695.0	641.4	-0.9	-7.7	33.9	30.0	33.7	34.0	34.5	34.0
سـورية	12,960	6,572	6,849	5,837	6,181	5,780	3.2-	6.5-	616.6	376.3	400.6	344.5	362.1	330.2	-3.2	-8.8	31.5	34.8	36.5	30.6	31.3	31.9
العـراق	8,429	6,971	5,856	8,062	11,783	11,547	13.4	2.0-	259.4	192.7	157.7	211.5	301.1	287.6	10.5	-4.5	7.3	3.9	3.4	4.6	6.4	7.0
عُمـان	862	1,474	1,603	2,057	2,097	2,170	10.1	3.5	311.0	334.0	351.5	446.9	454.0	494.7	10.3	8.9	1.6	2.1	2.2	2.8	2.9	3.2
فلسطيـن	985	1,143	1,074	1,091	1,101	1,000	3.3-	9.2-	244.9	246.7	226.9	224.8	221.2	196.0	-5.6	-11.4	8.9	7.5	7.0	7.0	7.0	7.1
قطـر	166	284	343	397	409	414	9.8	1.3	96.8	108.7	125.9	143.8	144.3	150.6	8.5	4.4	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
القُمـر	284	301	313	321	299	301	0.0-	0.4	410.9	378.2	383.9	385.8	351.9	345.6	-2.2	-1.8	34.0	30.2	30.2	30.0	27.4	27.7
الكويـت	548	619	658	655	638	616	0.1-	3.4-	153.7	143.0	148.3	143.6	135.8	136.7	-1.1	0.7	0.6	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6
لبنـان	1,555	1,796	2,036	1,954	2,074	1,908	1.5	8.0-	313.9	267.4	298.5	284.9	302.5	279.5	1.1	-7.6	3.4	3.5	4.0	3.9	4.4	5.4
ليبيـا	1,189	348	334	335	338	304	3.3-	10.0-	191.8	53.6	50.8	50.1	49.9	44.3	-4.7	-11.2	2.7	2.1	1.2	1.1	0.9	2.1
مصـر	32,788	39,082	40,349	41,606	42,998	44,417	3.3	3.3	416.7	429.4	425.6	428.3	434.8	441.1	0.7	1.5	10.9	11.3	11.3	11.1	10.9	10.9
المغـرب	9,996	11,036	12,479	12,811	12,392	11,361	0.7	8.3-	310.6	320.0	358.1	363.8	348.2	315.9	-0.3	-9.3	12.0	10.8	11.7	11.7	11.0	10.8
موريتانيـا	952	1,344	1,304	1,313	1,461	1,382	0.7	5.4-	285.0	353.1	334.9	329.5	358.4	331.4	-1.6	-7.5	20.5	21.5	20.1	19.9	20.9	20.2
اليمـن	6,232	4,292	3,952	3,984	4,067	3,864	2.6-	5.0-	269.2	156.5	140.3	139.8	139.5	129.5	-4.6	-7.1	13.1	18.8	19.3	19.3	19.3	19.3

(...) غير متوفر.

المصدر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي - الحسابات القومية، 2021 .

ملحق (8/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
(2010 و2016 - 2019)

(مليون دولار)

	الصادرات الزراعية					معدل التغير السنوي (%)		الواردات الزراعية					معدل التغير السنوي (%)	
	2010	2016	2017	2018	2019	(2019-2010)	(2019-2018)	2010	2016	2017	2018	2019	(2019-2010)	(2019-2018)
مجموع الدول العربية	**19,569**	**28,499**	**29,251**	**29,772**	**30,397**	**5.0**	**2.1**	**67,239**	**90,576**	**91,618**	**91,957**	**92,414**	**3.6**	**0.5**
الأردن	1,070	2,129	2,150	2,161	2,172	8.2	0.5	2,425	4,379	4,395	4,401	4,413	6.9	0.3
الإمارات	4,076	5,149	5,250	5,262	5,298	3.0	0.7	8,280	10,830	11,139	11,145	11,152	3.4	0.1
البحرين	293	583	562	566	570	7.7	0.7	586	599	590	592	595	0.2	0.5
تونس	1,160	1,835	1,897	1,997	2,088	6.7	4.6	2,138	2,795	2,790	2,792	2,796	3.0	0.1
الجزائر	134	508	538	545	552	17.1	1.3	6,223	11,910	12,032	12,099	12,153	7.7	0.4
جيبوتي	80	50	50	51	52	4.7-	2.0	143	143	142	142	144	0.1	1.4
السعودية	2,995	3,991	4,112	4,210	4,351	4.2	3.3	17,148	20,434	21,101	21,121	21,145	2.4	0.1
السودان	462	1,090	1,035	1,039	1,045	9.5	0.6	603	380	332	335	338	6.2-	0.9
سورية	2,550	509	475	467	469	17.1-	0.3	3,107	2,191	1,889	1,772	1,773	6.0-	0.1
الصومال	164	487	478	477	478	12.6	0.2	527	445	439	437	436	2.1-	0.2-
العراق	40	81	79	77	80	8.0	3.9	1,354	1,374	1,424	1,449	1,470	0.9	1.4
عُمان	757	1,356	1,402	1,426	1,445	7.4	1.3	944	975	989	999	1,012	0.8	1.3
فلسطين	68	101	99	96	97	4.0	1.0	342	238	234	233	233	4.2-	0.0
قطر	19	45	44	47	50	11.3	6.4	1,555	2,588	2,620	2,659	2,689	6.3	1.1
القُمر	12	33	31	32	33	11.9	3.1	74	96	94	95	96	2.9	1.1
الكويت	122	591	587	592	598	19.3	1.0	1,920	2,367	2,501	2,590	2,679	3.8	3.4
لبنان	518	846	876	895	915	6.5	2.2	1,727	5,237	5,441	5,571	5,656	14.1	1.5
ليبيا	7	16	15	14	15	8.4	7.1	2,231	2,003	1,882	1,858	1,810	2.3-	2.6-
مصر	2,918	5,891	6,221	6,429	6,658	9.6	3.6	9,271	14,794	14,767	14,799	14,899	5.4	0.7
المغرب	1,962	2,973	3,121	3,162	3,205	5.6	1.4	4,175	4,599	4,720	4,872	5,026	2.1	3.2
موريتانيا	43	26	25	26	27	5.0-	3.8	94	98	96	97	98	0.4	1.0
اليمن	119	210	204	201	199	5.9	1.0-	2,373	2,101	2,001	1,899	1,801	3.0-	5.2-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قاعدة البيانات 2021.

تابع ملحق (8/3) : صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية
(2010 و2016 - 2019)

	صافي الواردات الزراعية					متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)				
	2010	2016	2017	2018	2019	2010	2016	2017	2018	2019
مجموع الدول العربية	**47,671**	**62,077**	**62,367**	**62,185**	**62,017**	**132**	**156**	**152**	**149**	**146**
الأردن	1,355	2,250	2,245	2,240	2,241	202	230	223	217	212
الإمارات	4,204	5,681	5,889	5,883	5,854	508	623	633	628	621
البحرين	293	16	28	26	25	239	11	19	17	17
تونس	978	960	893	795	708	93	85	78	69	61
الجزائر	6,089	11,402	11,494	11,554	11,601	169	281	278	271	267
جيبوتي	63	93	92	91	92	75	100	97	95	94
السعودية	14,153	16,443	16,989	16,911	16,794	513	518	521	506	491
السودان	141	-710	-703	-704	-707	3	-18	-17	-17	-16
سورية	557	1,682	1,414	1,305	1,304	26	96	83	77	76
الصومال	363	-42	-39	-40	-42	30	-3	-3	-3	-3
العراق	1,314	1,293	1,345	1,372	1,390	40	36	36	36	36
عُمان	187	-381	-413	-427	-433	67	-86	-91	-93	-94
فلسطين	274	137	135	137	136	68	30	29	28	27
قطر	1,536	2,543	2,576	2,612	2,639	896	971	945	946	932
القُمر	62	63	63	63	63	90	79	77	76	74
الكويت	1,798	1,776	1,914	1,998	2,081	504	410	431	438	443
لبنان	1,209	4,391	4,565	4,676	4,741	244	654	669	682	692
ليبيا	2,224	1,987	1,867	1,844	1,795	359	306	284	276	265
مصر	6,353	8,903	8,546	8,370	8,241	81	98	90	86	83
المغرب	2,213	1,626	1,599	1,710	1,821	69	47	46	49	51
موريتانيا	51	72	71	71	71	15	19	18	18	17
اليمن	2,254	1,891	1,797	1,698	1,602	97	69	64	60	55

المصدر: نفس المصدر للملحق (8/3)

ملحق (9/3) : الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسة
(2010 و 2016 - 2019)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2016		2017		2018		2019		نسبة التغير (2019- 2010) (%)		نسبة التغير (2019- 2018) (%)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الاجمالـــــي	**20,930**	**15,576**	**19,660**	**16,651**	**21,774**	**17,624**	**18,758**	**17,005**	**19,708**	**17,467**	0.7-	1.3	5.1	2.7
الحبوب والدقيق	2,120	1,196	1,861	1,001	1,930	962	2,133	918	2,258	977	0.7	2.2-	5.8	6.5
البطاطس	644	235	782	281	1,102	233	895	255	925	265	4.1	1.3	3.4	4.0
سكر خـام	2,132	1,096	3,960	2,262	4,081	2,863	3,696	1,797	3,338	1,533	5.1	3.8	9.7-	14.7-
بقوليـات	364	319	411	374	442	404	318	281	353	317	0.3-	0.1-	10.9	12.6
البذور الزيتية	538	470	590	603	561	552	526	657	557	695	0.4	4.4	6.1	5.8
الزيـوت النباتيـة	845	1,239	681	1,280	840	1,551	810	1,203	860	1,290	0.2	0.4	6.2	7.2
الخضراوات	4,130	2,642	3,201	2,483	3,292	2,622	3,085	3,176	3,621	3,348	1.4-	2.7	17.4	5.4
الفواكه	4,039	3,107	4,270	3,004	4,821	3,254	4,924	3,480	5,374	3,770	3.2	2.2	9.1	8.3
أبقار وجاموس (حية)[1]	178	38	223	94	242	102	172	73	153	62	1.7-	5.6	11.6-	14.7-
أغنام وماعز (حية)[1]	4,016	404	8,843	772	8,811	811	9,049	919	9,230	969	9.7	10.2	2.0	5.5
لحـــوم	201	431	131	460	142	462	140	431	140	392	3.9-	1.1-	0.0	9.1-
الالبـان ومنتجاتهـا	4,985	2,010	2,612	2,441	3,371	2,133	1,153	2,189	1,192	2,195	14.7-	1.0	3.4	0.3
البيـض	82	234	20	33	22	51	24	42	26	44	12.0-	17.0-	9.6	5.0
الأسماك	850	2,155	1,141	1,563	1,170	1,624	1,055	1,583	1,064	1,610	2.5	3.2-	0.9	1.7

(1) بالألف رأس.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية، أبريل 2021.

تابع ملحق (9/3) : الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسة
(2010 و2016 - 2019)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2016		2017		2018		2019		نسبة التغير (2019- 2010) (%)		نسبة التغير (2019- 2018) (%)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الاجمالـــــي	**106,004**	**53,183**	**127,098**	**63,442**	**136,411**	**63,581**	**135,824**	**63,704**	**133,893**	**63,077**	**2.6**	**1.9**	**1.4-**	**1.0-**
الحبوب والدقيق	65,103	20,286	78,092	20,261	84,393	20,201	82,654	19,836	81,897	19,753	2.6	0.3-	0.9-	0.4-
البطاطس	822	485	2,294	830	1,400	621	1,772	702	1,658	680	8.1	3.8	6.4-	3.1-
سكر خـام	8,358	4,019	11,772	6,531	14,074	7,293	15,315	7,658	15,410	7,815	7.0	7.7	0.6	2.1
بقوليـات	1,222	985	2,033	1,621	2,711	1,830	1,866	1,443	2,011	1,562	5.7	5.3	7.8	8.2
البذور الزيتية	4,006	2,488	2,961	1,970	5,394	3,581	6,358	4,196	7,353	4,867	7.0	7.7	15.6	16.0
الزيـوت النباتيـة	3,992	4,467	3,841	3,822	4,381	3,822	4,872	4,239	5,252	4,580	3.1	0.3	7.8	8.0
الخضراوات	2,977	1,796	4,922	2,762	4,471	2,062	4,838	2,177	4,128	1,899	3.7	0.6	14.7-	12.8-
الفواكه	4,792	3,389	6,130	4,810	5,120	3,823	4,091	2,926	3,121	2,225	4.7-	4.6-	23.7-	23.9-
أبقار وجاموس (حية)[1]	561	539	1,523	972	1,324	950	1,449	1,453	1,464	1,440	11.2	11.5	1.0	0.9-
أغنام وماعز (حية)[1]	10,605	982	11,181	1,550	10,104	1,411	11,303	1,545	11,314	1,561	0.7	5.3	0.1	1.1
لحـــوم	2,696	6,353	3,211	7,801	2,955	7,405	2,568	6,447	2,493	6,255	0.9-	0.2-	2.9-	3.0-
الالبـان ومنتجاتهـا	11,107	5,513	10,544	7,870	10,364	8,161	10,215	8,060	9,318	7,361	1.9-	3.3	8.8-	8.7-
البيـض	163	345	254	441	184	261	123	174	88	125	6.6-	10.7-	28.5-	28.4-
الأسماك	767	1,537	1,044	2,201	964	2,160	1,152	2,849	1,165	2,952	4.7	7.5	1.1	3.6

(1) بالألف رأس.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية- أبريل 2021.

ملحق (10/3) : قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية للدول العربية
(2019 - 2016)

(مليار دولار أمريكي)

الدولة	2016			2017			2018			2019			معدل التغير السنوي (2016 - 2019)			معدل التغير السنوي (2018 - 2019)		
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية
مجموع الدول العربية	**18.48**	**16.23**	**34.71**	**18.56**	**17.46**	**36.02**	**18.57**	**16.92**	**35.48**	**16.42**	**17.48**	**33.90**	**-3.9**	**2.5**	**-0.8**	**-11.5**	**3.3**	**-4.5**
الأردن	0.91	1.17	2.08	0.91	1.40	2.31	0.90	1.36	2.26	0.85	0.95	1.80	-2.2	-6.7	-4.7	-5.2	-30.3	-20.4
الإمارات	2.20	3.48	5.68	2.19	4.11	6.30	2.14	3.83	5.97	2.23	7.58	9.81	0.5	29.6	20.0	4.2	98.0	64.4
البحرين	0.54	0.33	0.87	0.53	0.46	0.99	0.53	0.40	0.94	0.59	0.19	0.78	3.0	-16.8	-3.6	10.6	-52.8	-16.6
تونس	0.14	0.38	0.52	0.16	0.41	0.57	0.15	0.41	0.56	0.14	0.35	0.49	0.0	-2.7	-2.0	-8.7	-14.9	-13.2
الجزائر	0.31	0.17	0.48	0.32	0.14	0.46	0.32	0.13	0.44	0.15	0.12	0.27	-21.5	-11.0	-17.4	-52.8	-4.4	-39.1
جيبوتي	0.17	0.02	0.19	0.16	0.03	0.18	0.16	0.03	0.18	0.10	0.06	0.16	-16.2	44.2	-5.6	-37.1	134.8	-13.3
السعودية	4.37	3.28	7.65	4.51	3.43	7.94	4.54	3.39	7.93	3.61	2.99	6.60	-6.2	-3.0	-4.8	-20.5	-11.7	-16.7
السودان	0.32	0.97	1.29	0.43	0.73	1.15	0.37	0.67	1.04	0.37	0.79	1.16	5.1	-6.7	-3.5	0.8	17.9	11.8
سورية	0.26	0.38	0.64	0.45	0.39	0.84	0.36	0.38	0.74	0.63	0.24	0.87	34.3	-14.2	10.8	75.0	-36.1	18.3
الصومال	0.33	0.51	0.84	0.38	0.55	0.93	0.36	0.55	0.92	0.36	0.54	0.90	2.7	1.9	2.2	-1.5	-2.7	-2.3
العراق	1.28	0.00	1.28	1.12	0.00	1.12	1.24	0.00	1.24	1.21	0.00	1.21	-1.8	...	-1.8	-2.2	33.3	-2.2
عُمان	2.41	1.13	3.54	1.97	1.17	3.14	2.05	1.19	3.24	1.85	0.35	2.20	-8.4	-32.3	-14.6	-9.8	-70.5	-32.0
فلسطين	0.05	0.06	0.11	0.05	0.05	0.10	0.05	0.05	0.11	0.05	0.05	0.11	1.7	-3.2	-0.9	-3.4	2.1	-0.7
قطر	1.20	0.02	1.22	1.27	0.05	1.32	1.25	0.07	1.32	0.40	0.003	0.40	-30.6	-46.8	-30.8	-68.0	-95.6	-69.4
القُمر	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.02	0.01	0.003	0.01	0.0	-33.0	-13.4	-10.0	-70.0	-38.4
الكويت	1.30	0.46	1.76	1.30	0.47	1.77	1.33	0.47	1.80	1.39	0.24	1.63	2.3	-19.5	-2.5	4.9	-49.4	-9.4
لبنان	0.55	0.39	0.94	0.52	0.52	1.03	0.54	0.47	1.01	0.39	0.22	0.61	-10.8	-17.4	-13.4	-27.2	-53.4	-39.5
ليبيا	0.83	0.02	0.85	0.87	0.01	0.88	0.90	0.01	0.91	0.89	0.01	0.90	2.4	-20.6	1.9	-0.7	-30.8	-1.2
مصر	0.63	2.71	3.34	0.60	2.75	3.35	0.61	2.75	3.36	0.47	2.45	2.92	-9.3	-3.3	-4.4	-23.2	-10.8	-13.1
المغرب	0.27	0.56	0.83	0.30	0.47	0.77	0.28	0.48	0.76	0.34	0.32	0.66	8.0	-17.0	-7.3	22.9	-33.6	-13.0
موريتانيا	0.04	0.01	0.05	0.05	0.01	0.06	0.05	0.01	0.06	0.07	0.00	0.07	20.5	-100.0	11.9	53.7	-100.0	26.0
اليمن	0.36	0.17	0.53	0.48	0.30	0.78	0.44	0.26	0.70	0.32	0.02	0.34	-3.8	-51.0	-13.7	-27.1	-92.2	-51.1

(...) غير متوفر.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية، ابريل 2021.

ملحق (11/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية
(2010 و 2016 - 2019)

(مليون دولار)

	2010	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير (%)		نسبة الإكتفاء الذاتي (%)				
						(2019-2018)	(2019-2010)	2010	2016	2017	2018	2019
الاجمـــالي	**28,948**	**35,136**	**31,917**	**33,477**	**33,610**	**0.4**	**1.7**					
الحبوب والدقيق	17,018	18,802	18,795	20,640	20,730	0.4	2.2	44.6	46.8	41.8	37.9	37.1
(القمح والدقيق)	7,981	8,211	8,613	9,490	9,530	0.4	2.0	42.8	47.0	45.1	37.7	37.0
(الشعير)	2,299	3,373	2,403	2,230	2,240	0.4	-0.3	40.7	20.5	32.7	35.3	35.2
(الأرز)	3,095	3,184	3,446	4,230	4,250	0.5	3.6	55.9	54.0	53.5	45.8	45.7
(الذرة الشامية)	3,643	4,034	4,334	4,690	4,710	0.4	2.9	30.9	31.7	28.5	31.5	31.3
البطاطس	-22	342	276	151	150	-0.7	...	101.2	93.8	93.0	97.0	97.0
سكر (مكرر)	2,989	2,411	4,039	3,120	3,130	0.3	0.5	33.4	52.1	43.2	45.2	45.1
بقوليات	507	770	727	540	541	0.2	0.7	55.5	62.3	63.9	59.9	60.1
زيوت وشحوم	3,987	1,267	1,334	1,271	1,272	0.1	-11.9	36.8	42.8	41.8	50.9	51.4
الخضراوات	-2,007	-307	-1,153	-1,021	-1,020	-0.1	-7.2	102.7	98.3	105.7	101.2	100.9
الفواكه	-1,136	270	-1,771	-771	-770	-0.1	-4.2	101.4	99.5	102.9	102.8	103.0
لحوم	6,018	7,705	7,531	7,302	7,334	0.4	2.2	75.5	78.2	79.5	76.4	76.0
الألبان ومنتجاتها	2,088	3,169	3,687	3,312	3,321	0.3	5.3	77.7	83.8	82.1	98.8	99.0
البيـض	5	323	378	493	492	-0.2	66.4	95.6	98.1	97.2	83.8	82.9
الاسمـاك	-499	385	-1,925	-1,560	-1,570	0.6	13.6	100.7	105.1	114.7	111.5	113.9

(...) غير متوفر.
(-) تعنى الفائض
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2021

ملحق (1/4): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2005 و2010 و2016-2020)

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الدول العربية	215,904	440,133	711,358	453,446	550,352	730,202	688,268	421,806
الأ ر د ن	242	395	757	725	735	823.0	947.0	925.4
الإمـــارات	29,987	62,139	90,141	68,931	78,961	109,717.1	105,393.1	65,078.3
البحريـــن	2,236	3,419	5,584	3,884	4,741	5,966.6	5,770.5	4,257.0
تونـــس	1,006	1,597	3,004	1,366	1,286	1,370.3	1,311.5	1,105.7
الجزائـــر	21,536	45,786	56,426	27,924	33,576	39,299.4	33,046.9	18,924.7
جيبوتـــي	3	3	4	9	9	21.1	25.5	25.0
الســعودية	69,973	152,505	218,994	142,303	174,870	235,363.5	220,454.9	141,676.3
الســودان	956	2,717	7,427	6,764	9,031	4,440.4	3,585.7	1,771.2
ســورية	5,204	7,356	14,341	1,038	1,591	2,045.8	2,303.9	2,310.8
العـــراق	21,684	28,872	62,880	57,365	75,351	102,044.2	97,150.3	53,230.0
عُمـــان	9,807	15,354	27,256	17,797	21,378	29,032.0	26,582.8	20,447.3
فلسطيـــن	36	20	33	46	46	64.6	66.6	53.7
قطـــر	10,732	25,958	65,864	45,051	54,782	71,483.0	63,132.7	42,002.5
القُمـــر	12	23	10	11	10	10.1	10.2	9.8
الكويـــت	18,070	42,004	64,448	42,481	50,693	65,739.0	62,282.0	34,875.1
لبنـــان	0	91	173	265	249	230.2	163.2	80.8
ليبيـــا	13,646	33,681	52,599	7,407	17,055	31,488.2	26,278.5	4,136.6
مصـــر	6,384	10,644	29,999	26,399	22,078	26,993.5	34,846.9	25,660.7
المغـــرب	732	928	2,687	2,105	2,525	2,713.0	2,739.0	2,602.0
موريتانـيا	212	476	1,418	723	722	687.2	1,492.8	1,983.1
اليمـــن	3,445	6,165	7,311	853	665	669.9	684.0	649.8

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2021، وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/4): القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2005 و2010 و2016-2020)

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الدول العربية	**77,846**	**113,362**	**200,578**	**261,495**	**257,950**	**279,870**	**281,789**	**267,959**
الأ ر د ن	1,095	1,935	5,373	7,193	7,484	7,694	7,889	7,557
الإمـــارات	13,610	19,160	23,037	32,078	35,300	36,874	36,727	34,630
البحريـــن	914	1,628	3,724	5,835	6,565	6,661	6,811	6,295
تونـــس	3,174	4,574	6,659	5,623	5,543	5,543	5,295	5,202
الجزائـــر	3,167	4,596	6,727	7,062	7,347	7,426	7,717	7,521
جيبوتـــي	13	15	23	76	86	94	107	108
الســعودية	18,211	31,324	58,179	83,243	88,774	100,748	99,438	90,869
الســودان	904	3,006	6,449	7,387	8,481	5,259	3,148	3,981
ســورية	780	2,113	2,674	1,188	1,496	2,108	2,339	2,364
العـــراق	236	659	3,144	3,754	4,078	4,623	4,994	4,263
عُمـــان	1,117	2,679	6,068	5,965	7,046	8,370	7,989	5,308
فلسطيـــن	450	609	1,184	1,545	1,880	1,880	1,925	1,721
قطـــر	966	4,394	11,218	12,861	12,964	15,102	13,704	10,602
القَمـــر	9	17	65	73	75	80	81	82
الكويـــت	2,610	5,866	6,895	7,880	9,053	10,299	9,769	6,409
لبنـــان	1,970	1,583	2,968	4,271	2,432	4,230	3,969	1,284
ليبيـــا	2,316	2,385	3,514	489	770	823	908	714
مصـــر	18,363	14,959	35,166	56,069	38,531	40,657	48,242	58,794
المغـــرب	7,204	10,494	14,524	16,202	17,211	18,517	17,858	17,513
موريتانـيا	175	283	377	391	523	550	498	480
اليمـــن	561	1,083	2,611	2,308	2,312	2,331	2,380	2,261

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (3/4): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) (2020)

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
مجموع الدول العربية	**421,806**	**17.4**	**267,959**	**11.0**	**689,765**	**28.4**
الأ ر د ن	925	2.1	7,557	17.3	8,483	19.4
الإمـــارات	65,078	18.0	34,630	9.6	99,709	27.6
البحريـــن	4,257	12.3	6,295	18.3	10,552	30.7
تونـــس	1,106	2.8	5,202	13.3	6,308	16.1
الجزائـــر	18,925	12.3	7,521	4.9	26,446	17.2
جيبوتـــي	25	0.7	108	3.2	133	3.9
الســـعودية	141,676	20.2	90,869	13.0	232,546	33.2
الســـودان	1,771	4.6	3,981	10.3	5,752	14.9
ســـورية	2,311	8.9	2,364	9.1	4,675	18.0
العـــراق	53,230	34.4	4,263	2.8	57,493	37.2
عُمـــان	20,447	31.6	5,308	8.2	25,756	39.8
فلسطين	54	0.3	1,721	11.1	1,775	11.4
قطـــر	42,002	28.7	10,602	7.2	52,605	35.9
القَمـــر	10	0.8	82	7.1	92	8.0
الكويـــت	34,875	33.9	6,409	6.2	41,284	40.1
لبنـــان	81	0.4	1,284	6.9	1,365	7.3
ليبيـــا	4,137	19.1	714	3.3	4,850	22.4
مصـــر	25,661	7.1	58,794	16.2	84,455	23.3
المغـــرب	2,602	2.3	17,513	14.8	20,115	17.1
موريتانـيا	1,983	24.2	480	5.8	2,463	30.0
اليمـــن	650	3.2	2,261	11.1	2,910	14.3

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(2/2).

ملحق (4/4): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2020)

	الناتج الصناعي	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي(بالدولار)	الكفاءة الاقتصادية* الصناعية (%)
مجموع الدول العربية	**689,765**	**1,663**	**30,240**	**1.6**
الأ ر د ن	8,483	785	23,737	1.4
الإمـــارات	99,709	11,309	158,857	3.0
البحريـــن	10,552	7,168	51,803	1.3
تونـــس	6,308	547	4,693	0.5
الجزائـــر	26,446	603	6,392	0.5
جيبوتـــي	133	135	2,895	0.4
الســعودية	232,546	6,992	202,189	4.0
الســودان	5,752	129	5,520	1.9
ســورية	4,675	267	2,605	0.6
العـــراق	57,493	1,432	37,086	2.3
عُمـــان	25,756	5,871	133,263	5.7
فلسطين	1,775	348	13,009	1.2
قطـــر	52,605	19,136	109,366	1.5
القمـــر	92	106	2,721	0.5
الكويـــت	41,284	9,160	66,006	1.5
لبنـــان	1,365	200	2,205	0.3
ليبيـــا	4,850	706	9,319	0.8
مصـــر	84,455	839	21,706	1.9
المغـــرب	20,115	538	5,593	0.6
موريتانـيا	2,463	590	26,712	4.2
اليمـــن	2,910	98	6,077	1.8

* نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

المصدر: الملاحق (1/4) و (2/4) و(17/2)

ملحق (5/4): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2020)

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	انتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغازالطبيعي المسوق (مليار متر مكعب) [1]	انتاج خام الحديد (ألف طن/سنة) [2]	انتاج صخر الفوسفات (ألف طن) [2]	إنتاج خام الزنك (ألف طن) [2]	إنتاج خام النحاس (ألف طن) [2]	إنتاج الذهب (طن) [2]	إنتاج الكبريت (ألف طن) [2]	إنتاج الألمنيوم الأولي (ألف طن) [2]	إنتاج الملح (ألف طن) [2]	إنتاج الجبس (ألف طن) [2]
مجموع الدول العربية	715.7	21,938.2	54,428.6	584.6	7,823.4	59,229.0	77.8	122.2	129.8	14,951.3	5,846.1	6,927.2	18,564.4
الأ ر د ن	...	...	6	0.1	...	8,023.0	...	...	...	130.0	...	10.0	80.0
الإمـــارات	97.80	2,702.0	6,091	55.4	...	...	...	...	...	5,300.0	2,640.0	...	...
البحريـــن	0.10	194.2	81	16.4	...	...	...	...	...	139.3	1,011.0	...	...
تونـــس	0.43	33.6	64	0.9	145.8	2,191.0	...	...	...	...	...	1,400.0	1,000.0
الجزائـــر	12.20	888.0	4,505	81.5	381.2	1,800.0	0.5	...	0.3	6.0	...	106.2	2,200.0
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الســعودية	267.08	9,213.2	9,201	112.1	27.7	6,900.0	26.3	59.6	11.8	6,600.0	932.2	2,646.0	3,352.8
الســودان	1.50	62.0	25	...	...	...	...	...	93.6	...	...	267.0	226.0
ســورية	2.50	25.2	285	3.0	...	...	...	...	...	...	...	5.0	66.0
الصومـال	...	...	6	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	148.40	3,946.0	3,820	10.5	...	...	...	...	...	40.0	...	271.5	1,000.0
عُمـــان	4.74	762.0	707	46.4	...	...	...	...	...	85.0	379.8	11.5	9,659.6
فلسطيـــن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطـــر	25.24	590.0	23,846	171.3	...	...	...	...	...	1,767.0	616.0	...	...
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	101.50	2,439.0	1,784	15.0	...	...	...	...	...	671.0	...	67.0	...
لبنـــان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	3.0	...
ليبيـــا	48.36	422.0	1,505	13.3	...	...	...	...	...	133.0	...	30.0	150.0
مصـــر	3.15	595.0	2,209	58.5	270.0	6,000.0	...	...	14.7	80.0	267.1	1,400.0	650.0
المغـــرب	...	...	1	0.1	37.0	34,315.0	51.0	34.5	0.2	...	...	660.0	...
موريتانـيا	...	...	28	...	6,961.7	...	...	28.1	9.2	...	...	...	130.0
اليمـــن	2.67	66.0	265	0.1	...	...	...	...	...	...	...	50.0	50.0

(...) غير متوفر.

[1] عام 2019. [2] عام 2018.

المصادر: مصادر وطنية - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة، الإتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي، بيانات الماسح الجيولوجي الأمريكي لسنة 2021.

ملحق (6/4): ناتج قطاع التشييد (بالأسعار الجارية)
(2000 و2005 و2010 و2016-2020)

(مليون دولار)

	2000	2005	2010	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الدول العربية	**39,220**	**61,149**	**127,069**	**173,205**	**170,379**	**171,568**	**181,864**	**176,581**
الأ ر د ن	287	539	913	1,203	1,210	1,218	1,219	1,150
الإمـــارات	9,548	15,769	31,842	33,715	34,810	36,087	35,497	33,683
البحريـــن	259	617	1,914	2,544	2,871	3,101	3,181	2,879
تونـــس	326	475	615	617	543	515	507	507
الجزائـــر	4,449	7,693	16,899	18,953	19,858	20,125	20,779	20,316
جيبوتـــي	33	48	129	106	111	262	291	297
الســعودية	11,126	15,568	24,208	42,553	41,225	40,399	43,641	45,000
الســودان	460	1,570	3,648	3,765	3,655	1,597	1,350	1,424
ســورية	586	1,053	2,138	139	133	160	200	190
العـــراق	118	1,823	8,772	10,374	11,344	10,527	15,716	11,609
عُمـــان	414	1,188	3,417	5,959	5,423	5,066	4,823	3,937
فلسطيـن	314	284	361	786	862	988	955	636
قطـــر	640	2,402	7,555	21,176	21,714	22,692	21,476	20,602
القُمـــر	11	20	20	13	10	9	9	8
الكويـــت	810	1,497	2,546	3,267	3,026	3,734	3,935	1,934
لبنـــان	1,347	823	1,345	2,470	2,216	2,087	1,384	675
ليبيـــا	1,984	2,048	4,470	531	814	866	958	971
مصـــر	4,433	3,343	9,522	17,873	13,175	14,548	18,275	23,174
المغـــرب	1,627	3,438	4,918	5,902	6,156	6,361	6,425	6,386
موريتانيـا	25	99	175	306	282	280	274	282
اليمـــن	424	853	1,662	954	941	948	968	920

المصدر: بيانات وطنية وتقديرات أولية متفق عليها من الجهات المعدة للتقرير.

ملحق (7/4): إنتاج الحديد الصلب في الدول العربية
(2005 و2010 و2016-2020)

(ألف طن)

	2005	2010	2016	2017	2018	2019	*2020
مجموع الدول العربية	**13,698**	**16,508**	**20,219**	**21,431**	**29,462**	**29,219**	**27,719**
الأ ر د ن	150	150	330	330	350	350	350
الإمـــارات	90	500	3,149	3,309	3,247	3,327	2,722
البحريـــن	...	...	...	...	720	700	700
تونـــس	70	150	50	50	50	50	50
الجزائـــر	1,007	662	650	415	2,300	2,400	2,400
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...
الســعودية	4,186	5,015	5,461	4,831	8,187	8,191	7,775
الســودان	...	...	...	...	...	...	...
ســورية	70	70	5	5	5	5	5
العـــراق	...	...	...	...	...	...	...
عُمـــان	...	...	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000
قطـــر	1,057	1,970	2,521	2,644	2,575	2,558	1,218
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	...	...	...	...	1,300	1,270	1,270
لبنـــان	...	...	...	...	...	...	...
ليبيـــا	1,255	825	492	422	396	606	495
مصـــر	5,603	6,676	5,036	6,870	7,807	7,257	8,229
المغـــرب	205	485	520	550	520	500	500
موريتانـيا	5	5	5	5	5	5	5
اليمـــن	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.
* تقديرات أولية .
المصدر: المنظمة الدولية للصلب، الكتاب السنوي لإحصاءات الصلب، 2020، قاعدة المعلومات، يناير 2021 والاتحاد العربي للحديد والصلب.

ملحق (8/4): صناعة السكر في الدول العربية

(2010 و2018-2019)

	2010					2018					2019				
	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)
مجموع الدول العربية	**2,905**	**10,794**	**2,750**	**11,003**	**30.8**	**3,401**	**13,419**	**3,864**	**14,090**	**32.1**	**3,619**	**13,434**	**2,990**	**13,154**	**31.5**
الأردن	0	271	0	249	40.5	0	320	10	322	31.0	0	325	2	326	30.8
الإمارات	0	170	1,738	1,750	20.6	0	270	1,444	1,799	28.8	0	280	651	850	29.7
البحرين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تونس	0	356	0	330	33.7	0	455	0	557	39.4	0	460	3	369	39.5
الجزائر	0	1,235	124	1,226	34.3	0	1,675	626	2,397	39.3	0	1,750	322	2,210	40.3
جيبوتي	0	16	145	111	19.0	0	20	480	499	20.8	0	20	280	311	20.5
السعودية	0	965	246	1,347	35.0	0	1,245	331	1,644	37.3	0	1,250	480	1,735	36.5
السودان	470	1,071	20	859	25.4	570	1,800	0	959	42.9	481	1,765	0	1,293	40.8
سورية	147	880	127	1,141	41.9	90	575	0	488	33.9	70	570	0	504	33.4
الصومال	18	198	0	130	16.4	23	241	270	485	16.1	23	250	500	793	16.2
العراق	0	708	0	683	21.8	0	985	225	1,203	25.8	0	1,020	0	976	26.1
عُمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	0	9	0	9	13.0	0	9	0	8	10.8	0	10	0	10	11.8
الكويت	0	89	0	72	25.0	0	122	0	120	26.7	0	125	0	127	26.6
لبنان	5	147	0	175	29.7	0	205	20	237	29.9	0	210	20	168	30.6
ليبيا	0	267	0	256	43.1	0	215	0	212	32.2	0	220	0	220	32.5
مصر	1,918	2,659	135	1,008	33.8	2,162	3,300	53	1,341	34.0	2,454	3,193	64	1,045	32.3
المغرب	349	1,090	0	833	33.9	556	1,207	375	1,051	34.3	591	1,197	518	1,200	33.6
موريتانيا	0	143	65	195	42.8	0	165	30	196	41.4	0	170	150	326	41.7
اليمن	0	520	150	628	22.5	0	610	0	573	21.4	0	620	0	692	21.3

(...) غير متوفر.

المصدر: منظمة السكر العالمية، الكتاب السنوي لإنتاج السكر 2020 ومصادر الملحق (8/2).

ملحق (9/4): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية
(2010 و2019-2020)

	2010					2019					2020				
	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (لتر)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (لتر)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (لتر)
مجموع دول العالم	**2,973.5**	**2,902.0**	**653.0**	**652.0**	**0.4**	**3,057.0**	**2,726.0**	**975.0**	**975.0**	**0.4**	**3,207.0**	**3,234.0**	**1,205.0**	**1,156.0**	**0.4**
مجموع الدول العربية	**519.0**	**348.5**	**142.0**	**26.0**	**1.0**	**662.5**	**510.0**	**227.5**	**45.0**	**1.2**	**904.5**	**570.5**	**357.0**	**43.5**	**1.3**
نصيب الدول العربية (%)	**17.5%**	**12.0%**	**21.7%**	**4.0%**		**21.7%**	**18.7%**	**23.3%**	**4.6%**		**28.2%**	**17.6%**	**29.6%**	**3.8%**	
الأ ر د ن	17.0	20.0	2.0	5.0	3.0	21.0	21.0	0.5	0.0	2.0	34.5	29.0	0.5	0.0	2.7
الإمـــارات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحريـــن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تونـــس	150.0	30.0	97.0	0.0	2.8	140.0	40.0	160.0	0.0	3.4	350.0	50.0	300.0	0.0	4.3
الجزائـــر	26.5	33.5	0.0	0.0	0.9	97.0	92.0	0.0	0.0	2.1	125.5	127.0	0.0	0.0	2.9
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الســعودية	3.0	6.5	0.5	5.5	0.2	3.0	37.5	0.5	34.5	1.1	3.0	38.0	0.5	34.5	1.1
الســـودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ســـورية	150.0	120.5	18.0	0.0	5.8	104.0	75.0	29.0	0.0	4.4	120.0	90.0	30.0	0.0	5.1
الصـــومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	...	8.5	0.0	8.5	0.3	...	1.5	0.0	1.5	...	...	1.5	0.0	1.5	...
عُمـــان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطيـــن	5.5	8.0	0.5	0.0	1.1	15.0	12.5	2.5	0.0	2.5	39.5	17.0	6.5	0.0	3.3
قطـــر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنـــان	9.0	9.5	3.0	3.0	2.5	25.5	19.0	6.5	0.0	2.8	27.0	20.0	7.0	0.0	2.9
ليبيـــا	15.0	15.0	0.0	0.0	1.9	16.0	16.5	0.0	0.0	2.4	18.0	18.0	0.0	0.0	2.6
مصـــر	3.0	7.0	0.0	4.0	0.1	41.0	45.0	0.5	3.5	0.5	42.0	40.0	2.0	1.0	0.4
المغـــرب	140.0	90.0	21.0	0.0	2.8	200.0	150.0	28.0	5.5	4.2	145.0	140.0	10.5	6.5	3.9
موريتانـيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمـــن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

المصدر: المجلس الدولي للزيتون، فبراير 2021، ومصادر الملحق (8/2).

ملحق (10/4): إجمالي طاقات التكرير في الدول العربية
(2005 و2010 و2016-2020)

(ألف ب/ي)

الدولة	2005	2010	2016	2017	2018	2019	2020	عدد المصافي القائمة 2020
إجمالي الطاقة العالمية	**85,120**	**88,230**	**91,613**	**92,015**	**92,890**	**93,270**	**92,880**	
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)	**8.5**	**8.9**	**9.9**	**9.9**	**9.8**	**9.9**	**10.2**	
مجموع الدول العربية	**7,198**	**7,833**	**9,060.0**	**9,082.0**	**9,102.0**	**9,220.0**	**9,494.0**	**63**
الأ ر د ن	90.0	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	1
الإمـــارات	778	761	1,124	1,124	1,127	1,127	1,127	5
البحريـــن	255	267	260	260	267	267	267	1
تونـــس	34	34	34	34	34	34	34	1
الجزائـــر	450.0	582.9	657.0	657.0	657.0	657.0	657.0	6
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...
الســعودية	2,095	2,109	2,934	2,921	2,856	2,896	2,906	8
الســودان	122	140	140	140	140	140	140	3
ســورية	240.0	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	2
الصومـال	10	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	597	858	520	740	815	824	824	12
عُمـــان	85	222	222	222	222	303	303	2
فلسطيـــن	...	...	...	...	...	...	...	...
قطـــر	137	283	433	433	433	433	433	2
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	889	936	936	736	736	724	988	2
لبنـــان *	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيـــا	380	380	380	380	380	380	380	5
مصـــر	726.0	725.5	769.8	784.8	784.8	784.8	784.8	8
المغـــرب	155.0	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	2
موريتانـيا	25	25	25	25	25	25	25	1
اليمـــن	130	140	140	140	140	140	140	2

(...) غير متوفر.
* يوجد مصفاتان متوقفتان عن العمل نتيجة للأضرار التي أصابتهما خلال الحرب الأهلية.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، قاعدة بيانات صناعة التكرير 2020.

ملحق (11/4)

أهم الإجراءات المباشرة التي اتخذتها الدول العربية للحد من تأثير جائحة كوفيد-19 على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

الأردن	أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية برنامجين بمبلغ قدرة 680 مليون دينار لتعزيز قدرات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تداعيات الجائحة، حيث يتضمن البرنامج الأول تقديم خدمتين وهما مساعدة ودعم الشركات الصناعية المحلية بعملية الترويج والبيع الالكتروني، ويخدم40 شركة صناعية.وأما البرنامج الثاني، فيهدف إلى تعزيز الصادرات من المنتجات التي يزيد عليها الطلب خارجيا ويتعلق بالشركات العاملة في القطاع الصناعي والقادرة على تصنيع المعدات الطبية لغايات التصدير والقادرة على تعديل خطوط إنتاجها وشراء الماكينات اللازمة لتصنيع هذه المنتجات. وتقدر تكلفة التحفيز بحوالي 27 مليار دولار.
الإمارات	· اعتماد قروض مضمونة بفائدة صفرية للبنوك. · تخفيض مخصصات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين 15 و 25%. · الإعفاء من الرسوم المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. · الإعفاء من جميع رسوم خدمة الدفع التي يتقاضاها البنك المركزي لمدة 6 أشهر.
البحرين	الاعلان عن حزم تحفيزية بقيمة 4.3 مليار دينار (حوالي 11.6 مليار دولار)، تشمل عدة مبادرات، من بينها إعفاء الشركات التجارية من رسوم البلدية والرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر، إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لدعم الشركات المتأثرة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة القروض الممنوحة.
تونس	· السماح للشركات المصدرة كليا والناشطة في الصناعات الغذائية والصحية بالرفع من نسبة التسويق في السوق المحلية من 30 % إلى 100 % خلال عام 2020. · توفير السيولة للقطاع الخاص والحد من تسريح العمال وحماية محدودي الدخل. · تفعيل آلية ضمان قروض المؤسسات المتضررة، واتخاذ الإجراءات القانونية لوضع الآلية موضع التنفيذ. · تأجيل دفع المساهمة في الضمان الاجتماعي للربع الثاني من العام لمدة 3 أشهر وتأجيل دفع أقساط الديون البنكية لمدة 6 أشهر مع جدولة الديون الجبائية والجمركية لمدة 7 سنوات. · إعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية. · إعفاء المؤسسات الصناعية الصادر ضدها أحكام جمركية من دفع نسبة 10 % من قيمة المبالغ الواجبة.
الجزائر	· اعلان بنك الجزائر المركزي عن تدابير استثنائية تسمح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات المتضررة، وتأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولتها. · دعم وتحفيز المجمعات الصناعية العمومية لمضاعفة قدراتها الإنتاجية لتلبية الطلب.
جيبوتي	· إنشاء صندوق الطوارئ والتضامن للحد من الجائحة، ورصد اعتمادات مالية بمبلغ مليار فرنك جيبوتي. · تشكيل لجنة فنية ووضع خطة عمل لمواجهة تداعيات الجائحة. · دعم القطاعات الإنتاجية المتأثرة ومساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأجيل الأقساط المستحقة وإنشاء مركز للطوارئ يتولى عمليات التنسيق.
السعودية	· تبني حزمة تحفيزية ب238 مليار ريال لتخفيف تبعات الجائحة على الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص (تقدر بنحو 63.5 مليار دولار). · تأجيل أو إعادة جدولة أقساط القروض للمصانع المتوسطة والكبيرة، التي تستحق أقساطها خلال عام 2020. · دعم المصانع الحاصلة على رخص تشغيل، والتي تأثرت أعمالها التشغيلية بتأجيل سداد المستحقات المالية لمنشآتها لمدة 90 يوما، وتمديد رخص التشغيل للمصانع المنتجة لمدة إضافية إلى عام 2021. · تأجيل فترة المطالبات المالية لحاملي الرخص التعدينية وتمديد سريان الرخص المنتهية لمدة 60 يوما. · تأجيل دفع الفواتير الشهرية لاستهلاك الخدمات للصناعات الخفيفة حتى نهاية النصف الأول من 2020. · تعديل إشعارات التخصيص المشروط للمستثمرين الصناعيين لتكون 24 شهرا بدلا من12 شهراً. · خفض إنتاج النفط بحوالي مليون برميل يوميا لخفض المعروض وتحسين الأسعار في السوق العالمية.
السودان	· إنشاء صندوق استثماري يشارك فيه القطاع الخاص الوطني بجانب صندوق سيادي لإيداع التبرعات. · البحث عن سبل لسدّ فجوة الاحتياجات الطبية بالتصنيع المحلي وارتياد مجال التكنولوجيا الطبية. · تحفيز القطاعات المهتمة بتصنيع أجهزة التنفس الصناعي، وتشجيع قطاع صناعة النسيج لتصنيع الكمامات.
العراق	· إطلاق قروض بقيمة خمس مليارات دولار، نحو أربعة منها للمصارف القطاعية، ومليار دولار للمصارف الخاصة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة. · إعلان البنك المركزي عن وقف إقرار الفوائد ومدفوعات السندات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مبادرته الموجهة للإقراض، وإلغاء عمولات هذه المدفوعات 6 أشهر وتأجيل استيفاء الأقساط المترتبة على المستفيدين من مبادراته الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لـ3 أشهر. · وضع خطط فاعلة لتأهيل وتشغيل المصانع وتعزيز الإنتاج الوطني لتوفير وتأمين حاجة القطاع الصحي من الأجهزة والمواد والمستلزمات الطبية، وتعزيز دور الشركات المتخصصة بإنتاج الأوكسجين الطبي.
عمان	· تعليق الضرائب البلدية وبعض الرسوم الحكومية ومدفوعات الإيجار للشركات في المناطق الصناعية. · إتاحة مخازن الجهات الحكومية للقطاع الخاص بدون مقابل لخزن السلع الاستهلاكية لمدة 6 أشهر. · تأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة لصندوق الرفد لمدة 6 أشهر. · تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العماني لمدة 6 أشهر. · إعفاء المصانع في المدن الصناعية من الإيجارات لمدة 3 أشهر. · إعفاء الشركات من رسوم تجديد السجلات التجارية لمدة 3 أشهر. · تخفيض رسوم الشحن والتفريغ في الموانئ وتخفيض رسوم الشحن الجوي على منتجات الأغذية والأدوية. · توفير السيولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر. · توفير المواد الخام مباشرة إلى السلطنة عن طريق الشحن البحري والجوي. · إعطاء الموافقات للقطاع الخاص لتصنيع معدات الوقاية بمواصفات عالمية.

ملحق (11/4)

أهم الإجراءات المباشرة التي اتخذتها الدول العربية للحد من تأثير جائحة كوفيد-19 على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

فلسطين	· إطلاق برنامج تمويلي طارئ من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني باسم "إسناد" بقيمة 25 مليون دولار يستهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. · إعداد خطة إنعاش اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر صندوق بقيمة 300 مليون دولار. · تسهيل إدخال المواد الخام للصناعات الوطنية، وتلبية احتياجات ومستلزمات القطاع الصحي وذلك لتسهيل تشغيل 35 مصنعاً لإنتاج هذه الاحتياجات.
قطر	· تقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال للقطاع الخاص. · دعم القطاع الخاص عبر الإعفاء من رسوم الكهرباء والماء لمدة ستة أشهر.
الكويت	· مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والزراعية، عن طريق تأجيل سداد الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. · تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. · إنشاء صندوق لمواجهة انتشار كورونا بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي. · منح إعفاءات حكومية للمؤسسات المتضررة في قطاع الصناعة من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية. · زيادة الطاقة الإنتاجية وتشغيل المصانع المحلية لصناعة الكمامات ومواد التعقيم.
لبنان	· تمديد جميع المواعيد المتعلقة بدفع الضرائب والرسوم. · اصدار مصرف لبنان تعميم يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم قروض بفائدة صفرية مدتها 5 سنوات للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، ومواجهة النفقات التشغيلية، أو عدم القدرة على دفع الرواتب لتوقف النشاط. · إطلاق خطة مع الصناعيين لتقديم تسهيلات مصرفية للمساعدة في شراء الأجهزة واستيراد المواد الأوّلية و مساعدة الصناعيين على صنع المنتجات الضرورية كالأقنعة الواقية والألبسة الخاصة بالقطاع الطبي.
مصر	· الاعلان عن سياسات تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه للتخفيف من الأثر الاقتصادي للجائحة . · خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، وخفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة 10 قروش، وتثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة من 3 إلى 5 سنوات قادمة. · توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل 2020 لسداد جزء من مستحقاتهم وفقا للآليات المتفق عليها مع الغرفة التجارية والصناعية، مع سداد دفعة إضافية بقيمة% 10 نقدا للمصدرين. · تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر والسماح بتقسيطها عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر، ورفع الحجوزات الإدارية على الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10 % من الضريبة المستحقة.
المغرب	· أنشاء الصندوق الخاص لمواجهة فيروس كورونا ورصد اعتمادات بقيمة 10 مليارات درهم. · إطلاق برنامج "امتياز تكنولوجيا" لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة بهدف دعم المقاولات التي تستثمر في مجال تصنيع المعِدّات المستعملة في مواجهة هذه الجائحة. · دعم وتحفيز الشركات الوطنية لتصنيع الكمامات والقفازات وأجهزة التنفس الاصطناعي ، لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم التوجه نحو التصدير. · اتخاذ إجراءات تحفيزية لفائدة المؤسسات الصناعية المتضررة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.
موريتانيا	· أطلاق حساب خاص لمواجهة كورونا باسم "الصندوق الخاص للتضامن. · تخفيض معدل الفائدة ومعدل الإقراض الهامشي ونسبة متطلبات الاحتياطي. · وضع آلية للمبادلة المجانية للعملات الأجنبية مقابل العملة المركزية.

المصدر : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ملحق (12/4): الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2010 و2020)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020
مجموع الدول العربية	**102,521.0**	**244,010.8**	**11.0**	**32.3**	**1.6**	**10.0**	**75.4**	**54.1**	**12.0**	**3.6**
الأردن	5,172.6	5,914.7	73.6	74.4	8.5	6.7	1.1	1.9	16.8	17.0
الإمارات	13,239.4	104,307.7	6.2	50.8	1.8	27.9	53.5	18.7	38.5	2.7
البحرين	838.4	4,780.0	5.6	33.9	18.1	22.0	74.3	42.2	2.0	1.9
تونس	12,484.5	10,664.8	76.0	77.5	1.6	3.3	14.2	5.7	8.2	13.6
الجزائر	1,027.0	1,142.4	1.8	4.8	0.3	0.2	97.3	94.5	0.6	0.5
جيبوتي	77.1	1,694.8	90.7	48.8	0.3	0.2	6.5	0.1	2.5	50.9
السعودية	27,876.9	49,413.7	11.1	28.4	0.2	1.3	87.5	69.2	1.2	1.1
السودان	34.2	…	0.3	…	0.2	…	94.4	…	5.1	…
سورية	3,160.6	1,264.4	24.7	52.4	2.7	8.6	49.9	0.5	22.7	38.5
العراق	105.0	2,357.4	0.2	2.4	0.0	1.4	99.7	96.0	0.1	0.2
عُمان	3,843.1	9,419.0	10.5	30.9	2.7	7.3	77.8	59.7	9.0	2.1
فلسطين	418.3	727.4	72.7	66.5	9.8	10.2	0.1	0.1	17.4	23.2
قطر	1,499.3	9,258.0	2.0	18.0	0.3	0.2	92.6	81.8	5.1	0.0
القُمر	6.5	27.8	31.0	56.7	0.8	0.3	0.1	…	68.1	43.0
الكويت	4,618.5	3,747.0	6.6	9.3	0.2	0.8	92.8	89.3	0.4	0.5
لبنان	3,193.4	2,704.2	63.6	56.0	10.7	10.0	0.2	0.8	25.5	33.2
ليبيا	1,125.5	268.9	2.3	1.1	0.0	1.2	97.7	97.5	0.0	0.2
مصر	11,474.1	16,464.4	43.4	59.2	6.3	10.7	29.8	17.6	20.5	12.5
المغرب	11,782.2	19,655.8	66.3	71.0	11.7	5.5	1.1	1.5	20.9	22.0
موريتانيا	398.7	198.6	2.2	7.1	62.9	69.1	13.1	…	21.8	23.8
اليمن	145.8	...	1.8	...	0.2	...	91.2	...	6.8	...

(…) غير متوفر.

المصدر: مصادر وطنية، البنك الدولي، قاعدة المعلومات، يناير 2021.

ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2019-2018)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	الأردن		الإمارات		البحرين		تونس		الجزائر		جيبوتي		السعودية	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
زيوت وشحوم	94.8-	89.3-	23.6-	4.8-	96.3-	94.4-	63.9	48.0	95.9-	99.5-	100.0-	100.0-	60.8-	58.1-
كيماويات عضوية	90.4-	90.0-	37.8-	27.7-	49.8	41.6	94.1-	95.4-	86.2-	83.3-	99.9-	98.6-	74.3	73.0
منتجات صيدلانية	7.0	7.2	49.9-	56.3-	99.4-	99.2-	76.3-	75.6-	99.2-	99.2-	99.4-	100.0-	86.2-	85.4-
كيماويات غير عضوية	70.1	67.8	84.1-	86.1-	87.4-	89.4-	37.8	48.1	55.7	48.0	100.0-	11.9-	45.3	44.8
منتجات بلاستيكية	46.2-	46.7-	5.9	12.0	34.3-	25.2-	44.9-	40.6-	99.1-	99.2-	99.3-	99.3-	74.3	70.3
الأسمدة	92.1	91.6	4.6	18.2-	98.4	98.1	79.7	82.0	71.9	74.9	100.0-	100.0-	87.1	83.9
الورق	39.3-	40.1-	26.2-	19.7-	39.6-	17.8-	40.2-	40.6-	97.8-	96.3-	94.8-	94.7-	39.9-	45.6-
منتجات مطاط	90.5-	92.0-	9.9-	4.7-	70.0-	48.4-	78.4-	77.3-	99.7-	99.6-	100.0-	100.0-	66.7-	77.1-
منتجات جلدية	88.8-	86.3-	53.0-	45.7-	71.8-	78.0-	45.4	47.3	99.7-	99.8-	100.0-	100.0-	95.9-	99.8-
الملابس الجاهزة	69.5	74.6	20.2-	17.6-	64.9-	75.4-	66.4	63.8	100.0-	99.9-	99.6-	99.8-	96.3-	99.8-
منتجات نسيجية	49.1-	40.7-	51.4-	48.1-	91.0-	77.8-	94.8-	92.8-	100.0-	100.0-	99.6-	99.1-	88.2-	98.4-
منتجات أسمنتية	6.9-	8.1-	28.8-	41.6-	88.5-	83.5-	52.0-	36.6-	97.7-	97.4-	100.0-	100.0-	36.9-	41.1-
منتجات حديدية	83.6-	78.5-	46.9-	21.3-	33.4	28.9	83.4-	61.4-	93.6-	85.1-	99.9-	100.0-	39.7-	71.3-
منتجات ألمنيوم	21.2-	32.0-	68.9	66.6	68.9	66.6	41.5-	40.4-	99.7-	98.2-	97.9-	97.6-	25.9	21.5
أجهزة إلكترونية	61.0-	66.9-	11.2-	9.3-	87.6-	79.8-	10.8	13.3	96.9-	96.9-	98.1-	93.8-	83.9-	90.4-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، يناير 2021.

"تابع" ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2019-2018)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	السودان		سورية		الصومال		العراق		عمان		فلسطين		قطر	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
زيوت وشحوم	-84.1	-75.6	-20.7	-18.3	-97.5	-95.8	-98.9	-94.5	-10.8	-18.8	-0.6	-7.7	-93.3	-89.9
كيماويات عضوية	-75.6	-99.7	-99.3	-99.6	-97.7	-99.9	-85.5	-94.4	80.8	44.1	-99.7	-99.4	67.6	69.4
منتجات صيدلانية	-99.5	-99.8	-97.7	-84.9	-99.9	-99.8	-99.9	-99.9	-69.4	-68.6	-81.8	-88.5	-99.2	-99.0
كيماويات غير عضوية	-99.8	-99.8	-94.8	-92.0	-98.9	-98.5	-99.9	-99.5	-90.8	13.1	-99.0	-79.8	32.5	16.8
منتجات بلاستيكية	-97.9	-97.9	-96.9	-96.4	-99.9	-99.8	-99.0	-98.7	-9.8	12.0	-48.6	-46.8	60.0	59.2
الأسمدة	-100.0	-99.9	-100.0	-99.7	-100.0	-100.0	-100.0	-99.8	93.0	94.7	2.6	-99.9	99.2	98.9
الورق	-98.2	-98.7	-93.9	-91.5	-100.0	-81.9	-99.9	-99.9	-63.1	-75.8	-59.6	-61.0	-83.2	-78.3
منتجات مطاط	-99.9	-99.8	-99.2	-99.6	-97.5	-99.9	-99.8	-99.9	-73.8	-94.5	-29.2	-71.7	-96.6	-93.9
منتجات جلدية	-100.0	-99.9	-91.5	-65.0	-99.2	-95.1	-100.0	-100.0	-74.8	-98.5	-73.6	-73.4	-93.6	-95.1
الملابس الجاهزة	-46.9	-99.9	-35.8	-15.8	-99.9	-100.0	-100.0	-100.0	-60.6	-99.7	-80.9	-91.8	-96.6	-95.8
منتجات نسيجية	-100.0	-99.9	-95.8	-98.9	-100.0	-99.5	-100.0	-100.0	-75.8	-99.4	-58.2	-56.4	-96.0	-98.3
منتجات أسمنتية	-100.0	-99.7	-13.6	-3.1	-99.8	-99.3	-100.0	-100.0	11.0	8.1-	67.9	67.8	-99.1	-98.8
منتجات حديدية	-99.9	-95.8	-99.9	-99.7	-99.6	-99.8	-100.0	-99.3	-15.3	60.9	-60.7	-59.0	-5.3	19.3
منتجات ألمنيوم	-88.3	-96.0	-79.6	-76.2	-97.4	-94.8	-74.0	-95.0	58.1	53.2	-35.9	-41.1	76.2	80.2
أجهزة إلكترونية	-99.7	-99.3	-99.8	-99.2	-95.0	-94.9	-99.6	-99.9	-57.4	-79.5	-91.2	-86.5	-94.6	-91.6

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، يناير 2021.

"تابع" ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2019-2018)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	القُمـر		الكـويت		لبنـان		ليبيـا		مصـر		المغـرب		موريتـانيا		اليمـن	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
زيوت وشحوم	20.0-	100.0-	92.7-	91.7-	48.1-	36.2-	99.9-	99.4-	83.8-	71.9-	44.9-	41.9-	10.5-	17.8-	94.9-	96.0-
كيماويات عضوية	100.0-	100.0-	77.6	73.5	91.2-	90.7-	87.3-	22.8-	60.5-	84.4-	92.1-	91.8-	100.0-	100.0-	100.0-	99.6-
منتجات صيدلانية	100.0-	100.0-	94.9-	93.9-	91.6-	91.1-	100.0-	100.0-	80.8-	81.1-	68.6-	70.2-	100.0-	100.0-	100.0-	100.0-
كيماويات غير عضوية	100.0-	100.0-	44.6-	58.6-	91.2-	90.7-	38.2	63.1-	9.9-	25.2-	59.5-	56.3-	35.3-	35.1-	100.0-	100.0-
منتجات بلاستيكية	93.4-	98.0-	2.7-	24.9-	54.9-	56.0-	99.2-	99.6-	37.1-	31.1-	81.9-	80.3-	99.3-	99.4-	97.7-	94.1-
الأسمدة	100.0-	100.0-	84.2	97.4-	17.2	12.3	47.7	80.3-	78.4	71.8	82.2	83.3	83.4-	81.2-	94.6-	97.3-
الورق	99.9-	100.0-	66.4-	66.0-	57.0-	51.6-	99.9-	99.9-	58.8-	64.3-	79.0-	77.6-	100.0-	99.8-	99.8-	100.0-
منتجات مطاط	100.0-	100.0-	95.0-	45.5-	92.8-	94.8-	99.7-	100.0-	79.9-	74.8-	77.8-	73.4-	99.8-	100.0-	99.8-	100.0-
منتجات جلدية	99.0-	99.3-	94.5-	94.4-	79.6-	72.4-	100.0-	100.0-	97.5-	97.0-	42.2-	38.0-	100.0-	100.0-	99.7-	99.9-
الملابس الجاهزة	93.7-	94.0-	95.5-	93.9-	91.7-	91.9-	100.0-	100.0-	60.3	48.3	59.0	53.8	100.0-	100.0-	100.0-	100.0-
منتجات نسيجية	100.0-	100.0-	98.8-	99.5-	95.8-	83.2-	100.0-	99.9-	99.0-	99.5-	96.1-	93.2-	100.0-	100.0-	100.0-	100.0-
منتجات أسمنتية	100.0-	100.0-	95.9-	97.5-	77.9-	75.2-	99.6-	100.0-	47.0	43.4	66.9-	70.5-	100.0-	100.0-	98.5-	95.3-
منتجات حديدية	99.3-	99.6-	85.4-	85.0-	69.0-	69.6-	11.5-	11.4-	61.9-	68.0-	82.8-	90.1-	100.0-	100.0-	96.7-	89.8-
منتجات ألمنيوم	99.1-	99.4-	86.7-	74.9-	48.4-	40.3-	33.1-	52.6-	0.8	14.2-	57.0-	64.6-	99.3-	100.0-	60.4-	80.2-
أجهزة إلكترونية	95.8-	96.1-	90.9-	88.9-	58.4-	63.7-	97.7-	98.2-	63.0-	60.4-	0.3	3.7	100.0-	100.0-	82.2-	84.3-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، يناير 2021.

الملحق (14/4): مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية *
(2019-2018)

المنتج	الدولة	قيمة المؤشر		الدولة	قيمة المؤشر	
		2018	2019		2018	2019
صناعة الأسماك	موريتانيا	63.09	50.02	المغرب	7.17	6.20
	اليمن	13.36	13.95	الصومال	12.17	13.11
منتجات الزيوت والشحوم	تونس	12.03	7.84	فلسطين	8.87	10.93
	سوريا	38.09	33.30	لبنان	2.93	3.29
	موريتانيا	4.28	2.92	المغرب	1.64	1.61
الأسمدة	الأردن	34.25	33.32	الجزائر	6.94	7.46
	البحرين	4.26	4.93	مصر	15.36	13.95
	المغرب	35.26	31.52	عمان	6.50	7.06
	قطر	5.67	6.20	تونس	4.54	5.10
الكيماويات العضوية	عمان	1.55	2.02	السعودية	2.11	2.27
الكيماويات غير العضوية	لبنان	1.38	1.93	السعودية	1.13	1.43
	الجزائر	2.09	2.22	مصر	2.64	1.98
	الأردن	7.55	9.67	قطر	1.83	1.34
	المغرب	7.48	7.37	تونس	3.36	3.89
المنتجات البلاستيكية	فلسطين	2.24	2.48	لبنان	1.44	1.20
	مصر	1.80	1.97	السعودية	2.09	2.26
الورق	مصر	1.34	1.06	فلسطين	2.04	2.05
	الأردن	1.98	1.70	لبنان	2.09	2.04
الأجهزة الالكترونية	تونس	1.82	1.85	المغرب	1.18	1.24
الألمنيوم	البحرين	14.46	15.39	الإمارات	1.99	1.86
	قطر	1.64	1.98	فلسطين	5.03	7.30
	مصر	2.29	1.89	عمان	2.65	2.16
منتجات الحديد الخام	البحرين	14.47	14.78	موريتانيا	51.69	47.93
الملابس الجاهزة	الاردن	17.29	17.27	سوريا	1.99	1.97
	تونس	3.26	2.91	المغرب	2.29	2.07
المنتجات الصيدلية	الأردن	2.83	2.32			

* يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم.

المصدر: International Trade Centre, UNCTAD/WTO.

ملحق (1/5) : احتياطي النفط عربياً وعالمياً (2016-2020)

(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2016	2017	2018	2019	2020 (*)	نسبة التغير (%) (2020-2019)
الإمـــارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحريـــن	0.12	0.10	0.09	0.10	0.10	0.0
تونـــس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائـــر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
الســعودية	266.21	266.26	267.03	267.07	267.08	0.0
ســـورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العـــراق	148.40	147.20	145.02	148.40	148.40	0.0
قطـــر	25.24	25.24	25.24	25.24	25.24	0.0
الكويـــت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيـــا	48.36	48.36	48.36	48.36	48.36	0.0
مصـــر	3.47	3.30	3.19	3.15	3.15	0.0
الســودان	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	0.0
عُمـــان	4.74	4.74	4.74	4.74	4.74	0.0
اليمـــن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0.0
اجمالي الدول العربية	**715.1**	**713.8**	**712.3**	**715.7**	**715.7**	**0.0**
أنغـــولا	9.52	8.38	8.16	8.16	7.78	-4.6
إيـــران	158.40	155.60	155.60	155.60	208.60	34.1
فنـــزويلا	41.40	41.40	41.40	41.40	42.40	2.4
نيجيريـــا	37.06	37.45	36.97	36.97	36.89	-0.2
الاكـــوادور	8.27	8.27	8.27	8.27	8.27	0.0
الغابون	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	0.0
غينيا الاستوائية	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	0.0
الكونغو	2.98	2.98	2.98	2.98	2.88	-3.3
اجمالي دول أوبك غير العربية	**256.65**	**254.20**	**256.48**	**256.48**	**301.65**	**17.6**
اجمالي دول أوبك	**956.38**	**952.78**	**953.63**	**931.81**	**976.99**	**4.8**
البرازيـــل	12.99	12.63	12.84	13.24	12.71	-4.0
المملكة المتحدة	2.56	2.07	2.50	2.70	2.50	-7.4
النرويـــج	6.61	7.70	8.05	8.22	8.12	-1.2
الولايات المتحدة	35.23	49.90	61.20	68.90	69.40	0.7
المكسيـــك	7.26	7.22	6.43	5.79	5.79	0.0
كنـــدا	4.32	4.71	4.71	5.21	6.23	19.6
كومنولث الدول المستقلة	119.79	119.79	119.79	119.79	119.79	0.0
منها : اذربيجـان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
اوزبكستـان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركمانستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيـــا الاتحادية	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصيـــن	25.62	25.63	25.93	26.15	26.00	-0.5
باقي دول العالم	56.44	50.20	37.65	29.70	16.40	-44.6
اجمالي العالم	**1,242.6**	**1,247.9**	**1,247.9**	**1,251.8**	**1,284.3**	**2.59**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**57.6**	**57.2**	**57.1**	**57.2**	**55.7**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

احتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدءً من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدءً من عام 2017 وبيانات الكونغو بدءً من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدءً من عام 2019 وبيانات الاكوادور بدءً من عام 2020.

تقديرات الاحتياطي العالمي من النفط في منظمة أوابك لا تشمل التقديرات الرسمية لاحتياطيات النفوط الثقيلة جداً والبيتومين في فنزويلا التي تضعها شركة Petroleos الفنزويلية الحكومية عند أكثر من 259 مليار برميل. كما لا تشمل احتياطيات نفط رمال القار في كندا، والتي تقدرها إدارة المصادر الطبيعية الكندية رسمياً بأكثر من 166 مليار برميل.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2019، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (2/5) : احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا (2016-2020)

(مليار متر مكعب عند نهايه السنه)

	2016	2017	2018	2019	2020 (*)	نسبة التغير (%) 2019/2020
الإمـــارات	6,091	6,091	6,091	6,091	6,091	0.0
البحريـــن	224	210	193	81	81	0.0
تونـــس	65	64	64	64	64	0.0
الجزائـــر	4,505	4,505	4,505	4,505	4,505	0.0
الســعودية	8,618	8,715	9,069	9,201	9,201	0.0
ســـورية	285	285	285	285	285	0.0
العـــراق	3,820	3,744	3,729	3,820	3,820	0.0
قطـــر	24,073	23,861	23,861	23,846	23,846	0.0
الكويـــت	1,784	1,784	1,784	1,784	1,784	0.0
ليبيـــا	1,505	1,505	1,505	1,505	1,505	0.0
مصـــر	2,086	2,221	2,221	2,209	2,209	0.0
الســودان	25	25	25	25	25	0.0
عُمـــان	705	705	707	707	707	0.0
اليمـــن	266	266	265	265	265	0.0
موريتانيا	28	28	28	28	28	0.0
الأردن	6	6	6	6	6	0.0
الصومال	6	6	6	6	6	0.0
المغرب	1	1	1	1	1	0.0
إجمالي الدول العربية	**54,092**	**54,022**	**54,344**	**54,428**	**54,429**	**0.0**
أنغـــولا	308	422	383	343	339	-1.1
إيـــران	33,721	33,810	33,899	33,988	34,076	0.3
فنـــزويلا	5,740	5,707	5,674	5,674	5,674	0.0
نيجيريـــا	5,475	5,627	5,675	5,761	5,846	1.5
الاكـــوادور	11	11	11	11	11	0.0
الغابون	28	26	26	26	26	0.0
غينيا الاستوائية	47	42	42	39	36	-7.7
الكونغو	285	285	285	284	283	-0.4
إجمالي دول أوبك غير العربية	**45,283**	**45,645**	**45,995**	**46,126**	**46,280**	**0.3**
إجمالي دول أوبك	**95,679**	**95,850**	**96,539**	**73,031**	**73,186**	**0.2**
البرازيـــل	425	373	366	364	360	-1.1
المملكة المتحدة	205	183	187	187	179	-4.5
النرويـــج	1,835	1,762	1,710	1,603	1,527	-5.0
الولايات المتحدة	8,616	9,022	12,278	13,294	12,821	-3.7
المكسيـــك	196	196	185	178	178	0.0
كنـــدا	2,158	2,033	2,070	1,995	2,044	2.4
كومنولث الدول المستقلة	60,985	60,985	60,985	64,085	65,765	2.6
منها : اذربيجـان	980	980	980	1,400	1,680	16.7
اوزبكستان	1,820	1,820	1,820	1,820	1,820	0.0
تركمانستان	7,420	7,420	7,420	9,800	11,200	12.5
روسيـــا الاتحادية	47,270	47,270	47,270	47,270	47,270	0.0
كازاخستان	2,380	2,380	2,380	2,380	2,380	0.0
الصيـــن	5,170	5,830	5,953	6,243	6,580	5.1
باقي دول العالم	16,423	17,146	17,578	16,519	15,080	-9.5
إجمالي العالم	**195,388**	**197,196**	**201,651**	**205,022**	**205,243**	**0.1**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**27.7**	**27.4**	**26.9**	**26.5**	**26.5**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظة:

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدءً من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدءً من عام 2017 وبيانات الكونغو بدءً من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدءً من عام 2019 وبيانات الاكوادور بدءً من عام 2020.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (3/5) : إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً 2016-2020

(ألف برميل/يوم)

	2016	2017	2018	2019	2020 (*)	نسبة التغير (%) (2020-2019)
الإمـــارات	3,088.0	2,967.0	3,007.2	3,058.0	2,702.0	-11.6
البحريـــن	202.0	197.0	194.0	194.0	194.2	0.1
تونـــس	43.4	36.6	38.2	37.0	33.6	-9.2
الجزائـــر	1,020.0	993.3	970.0	954.2	888.0	-6.9
السـعودية	10,460.0	9,959.2	10,315.4	9,808.2	9,213.2	-6.1
ســـورية	8.0	17.0	16.0	24.0	25.2	5.0
العـــراق	4,164.0	4,469.0	4,410.0	4,576.0	3,946.0	-13.8
قطـــر	654.0	605.0	600.6	650.1	590.0	-9.2
الكويـــت	2,954.0	2,704.0	2,736.2	2,677.8	2,439.0	-8.9
ليبيـــا	390.0	817.0	951.0	1,096.6	422.0	-61.5
مصـــر	567.0	537.0	544.0	526.0	595.0	13.1
الســودان	104.0	95.0	100.0	102.0	62.0	-39.2
عُمـــان	909.0	897.0	870.0	845.0	762.0	-9.8
اليمـــن	24.0	31.8	38.0	61.0	66.0	8.2
إجمالي الدول العربية	**24,587.4**	**24,325.9**	**24,790.5**	**24,609.9**	**21,938.2**	**-10.9**
أنغـــولا	1,721.6	1,632.0	1,473.3	1,365.4	1,264.0	-7.4
إيـــران	3,592.0	3,872.0	3,552.7	2,356.2	1,975.0	-16.2
فنـــزويلا	2,403.0	2,124.0	1,510.2	974.2	538.0	-44.7
نيجيريـــا	1,518.0	1,536.0	1,601.6	1,761.2	1,461.0	-16.9
الاكـــوادور	549.0	530.0	517.2	523.8	468.0	-10.7
الغابون	219.6	199.0	193.4	211.0	203.0	-3.8
غينيا الاستوائية	160.0	129.0	120.2	108.0	112.0	3.2
الكونغو	301.0	354.0	323.5	344.0	302.0	-12.1
إجمالي دول أوبك غير العربية	**10,003.2**	**10,022.0**	**9,292.1**	**7,643.8**	**5,858.8**	**-23.4**
إجمالي دول أوبك	**32,733.2**	**32,536.2**	**32,284.0**	**29,814.6**	**25,468.2**	**-14.6**
البرازيـــــل	2,515.0	2,733.0	2,695.0	2,888.0	3,103.0	7.4
المملكـة المتحـدة	946.4	990.4	1,078.0	1,107.0	1,086.0	-1.9
النرويـــــج	1,630.0	1,965.0	1,840.0	1,737.0	2,021.0	16.4
الولايات المتحدة	8,857.0	13,131.7	15,354.0	17,073.0	16,390.0	-4.0
المكسيـــــك	2,154.0	2,229.0	2,063.0	1,923.0	1,934.0	0.6
كنـــــدا	3,689.0	4,829.0	5,200.0	5,378.0	5,150.0	-4.2
كومنولث الدول المستقلة	13,710.4	14,453.2	14,529.0	14,651.0	13,529.0	-7.7
منها : اذربيجـان	816.6	793.0	798.5	722.0	708.0	-1.9
اوزبكستـان	59.8	62.1	54.3	54.0	53.0	-1.9
تركمانستان	230.0	277.0	276.5	236.0	216.0	-8.5
روسيـــا الاتحادية	10,924.0	11,360.0	11,357.0	11,580.0	10,650.0	-8.0
كازاخستان	1,595.0	1,877.0	1,956.0	1,923.0	1,820.0	-5.4
الصيـــــن	4,003.1	3,854.0	3,778.0	3,826.0	3,900.0	1.9
باقي دول العـالم	7,855.1	7,001.9	6,630.0	6,264.0	6,521.0	4.1
اجمالي العالم	**79,950.6**	**85,540.1**	**87,249.6**	**87,100.7**	**81,431.6**	**-6.5**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**30.8**	**28.4**	**28.4**	**28.3**	**26.9**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

انتاج كل من السعودية والكويت تشمل نصف إنتاج المنطقة المقسومة (متوقف حالياً).

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدءً من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدءً من عام 2017 وبيانات الكونغو بدءً من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدءً من عام 2019 وبيانات الاكوادور بدءً من عام 2020.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (4/5) : الغاز الطبيعي المسوق عربياً وعالمياً، 2016-2020
(مليار متر مكعب / السنة)

	2016	2017	2018	2019	2020 (*)	نسبة التغير (%) 2020/2019
الإمـــارات	59.5	59.5	58.0	58.0	55.4	-4.5
البحريـــن	14.4	14.5	14.6	16.3	16.4	0.6
تونـــس	1.4	1.3	1.2	0.9	0.9	0.0
الجزائـــر	91.4	93.0	93.8	87.0	81.5	-6.3
الســعودية	105.3	109.3	112.1	111.2	112.1	0.8
ســـورية	3.5	3.5	3.5	3.3	3.0	-9.1
العـــراق	9.9	10.1	10.6	11.0	10.5	-4.5
قطـــر	174.5	170.5	169.1	172.1	171.3	-0.5
الكويـــت	16.4	16.2	16.9	17.9	15.0	-16.2
ليبيـــا	14.8	13.6	13.2	14.5	13.3	-8.3
مصـــر	40.3	48.8	58.6	64.9	58.5	-9.9
عُمـــان	29.8	28.8	33.0	33.3	46.4	39.3
اليمن	0.5	0.3	0.1	0.1	0.1	0.0
الأردن	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
المغرب	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
إجمالي الدول العربية	**561.8**	**569.6**	**584.8**	**590.7**	**584.6**	**-1.0**
أنغـــولا	1.9	3.1	9.6	10.5	10.5	0.0
إيـــران	199.3	213.8	232.0	241.4	250.8	3.9
فنـــزويلا	37.2	38.6	31.6	25.6	18.8	-26.6
نيجيريـــا	42.6	47.2	48.3	49.3	49.4	0.2
الاكـــوادور	0.5	0.46	0.4	0.3	0.3	0.0
الغابون	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.0
غينيا الاستوائية	6.2	6.6	7.8	6.2	6.2	0.0
الكونغو	0.9	0.9	0.9	0.6	0.6	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**282.0**	**310.4**	**331.0**	**334.4**	**337.1**	**0.8**
إجمالي دول أوبك	**753.8**	**787.0**	**809.9**	**634.0**	**624.5**	**-1.5**
المملكة المتحدة	41.7	41.9	40.7	39.5	39.5	0.0
النرويـــــج	115.9	123.2	121.3	114.3	111.5	-2.4
الولايات المتحدة	727.4	746.2	840.9	930.0	914.6	-1.7
المكسيـــك	43.7	38.3	35.2	31.3	30.1	-3.8
كنـــــدا	172.0	173.9	176.8	169.0	165.2	-2.2
كومنولث الدول المستقلة	756.3	800.2	841.3	858.2	802.4	-6.5
منها : اذربيجـــان	18.3	17.8	19.0	24.3	25.8	6.2
اوزبكستان	53.1	53.4	57.2	57.3	47.1	-17.8
تركمانستان	63.2	58.7	61.5	63.2	59.0	-6.6
روسيـــا الاتحادية	589.3	635.6	669.1	679.0	638.5	-6.0
كازاخستان	32.1	34.5	34.1	34.0	31.7	-6.8
الصيـــــن	137.9	149.2	161.4	177.6	194.0	9.2
باقي دول العالم	713	723	719	731	684.2	-6.4
إجمالي العالم	**3,552**	**3,676**	**3,853**	**3,976**	**3,863**	**-2.8**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**15.8**	**15.5**	**15.2**	**14.9**	**15.1**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظة:

مجموع دول أوبك يتضمن بيانات الغابون بدأ من عام 2016 وبيانات غينيا الاستوائية بدأ من عام 2017 وبيانات الكونغو بدأ من عام 2018، ولا يتضمن مجموع دول أوبك بيانات قطر بدأ من عام 2019 وبيانات الاكوادور بدأ من عام 2020.

المصدر: مصدر الملحق (1/5) و التقرير السنوي لشركة بريتش بتروليوم، يونيو 2021.

ملحق (5/5) : مستويات المخزون النفطي العالمي في نهاية الربع الرابع للأعوام (2016 - 2020)

(مليون برميل)

	2016	2017	2018	2019	2020 (*)
المخزون التجاري (**) ومنه: -	**5,668**	**5,519**	**5,786**	**5,890**	**6,240**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2,984	2,853	2,873	2,902	3,037
بقية دول العالم	2,682	2,666	2,913	2,989	3,203
المخزون على متن الناقلات	**1,250**	**1,172**	**1,205**	**1,158**	**1,295**
المخزون الاستراتيجي	**1,881**	**1,848**	**1,829**	**1,825**	**1,845**
إجمالي المخزون العالمي (***)	**8,798**	**8,539**	**8,820**	**8,873**	**9,380**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	63.6	60.0	59.5	63.3	69.3
كفاية المخزون التجاري العالمي (يوم)	58.4	55.8	57.6	60.5	65.3

(*) بيانات تقديرية.

(**) لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

(***) يشمل المخزون على متن الناقلات.

المصادر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

أعداد مختلفة من النشرة الشهرية Oil Market Intelligence.

ملحق (6/5) : السعر الفوري لسلة خامات أوبك*(2016-2020)

(دولار/ برميل)

	2016	2017	2018	2019	2020
كانون الثاني/يناير	26.5	52.4	66.9	58.7	65.1
شباط/فبراير	28.7	53.4	63.5	63.8	55.5
آذار/مارس	34.7	50.3	63.8	66.4	33.9
نيسان/أبريل	37.9	51.4	68.4	70.8	17.7
أيار/مايو	43.2	49.2	74.1	70.0	25.2
حزيران/يونيو	45.8	45.2	73.2	62.9	37.1
تموز/يوليو	42.7	46.9	73.3	64.7	43.4
آب/أغسطس	43.1	49.6	72.3	59.6	45.2
أيلول/سبتمبر	42.9	53.4	77.2	62.4	41.5
تشرين الأول/أكتوبر	47.9	55.5	79.4	59.9	40.1
تشرين الثاني/نوفمبر	43.2	60.7	65.3	62.9	42.6
كانون الأول/ديسمبر	51.7	62.1	56.9	66.5	49.2
الربع الأول	30.0	52.0	64.7	63.0	51.5
الربع الثاني	42.3	48.6	71.9	67.9	26.6
الربع الثالث	42.9	50.0	74.2	62.2	43.4
الربع الرابع	47.6	59.4	67.2	63.1	44.0
المتوسط السنوي	**40.8**	**52.4**	**69.8**	**64.0**	**41.5**

* تضم سلة أوبك المرجعية حالياً ثلاثة عشر نوعاً من النفط الخام، تمثل خامات الدول الأعضاء مقوّمة وفقاً لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (7/5) : قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية (2016-2020)

(مليون دولار)

	2016	2017	2018	2019	2020[1]
الإمـــارات	43,087	48,987	65,815	64,937	38,967
البحريـــن	2,518	3,219	4,239	3,941	2,572
الجزائـــر	11,812	12,755	15,901	13,638	7,326
الســعودية	136,195	170,241	194,358	178,617	106,367
ســـورية	...	...	...	...	...
العـــراق	28,095	46,513	72,924	78,527	41,756[4]
قطـــر	6,199	6,658	8,644	9,665	6,325
الكويـــت	37,008	43,946	59,106	53,648	30,965
ليبيـــا	2,813	11,686	18,504	20,378	3,980
مصـــر	1,774	2,280	3,021	2,782	1,367
الســودان [2]	271	322	440	474	70
عُمـــان [3]	12,888	14,916	20,164	19,741	13,147
اليمـــن	...	...	...	...	...
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)	**282,660**	**361,524**	**463,116**	**446,348**	**252,842**
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005) [4]	**242,211**	**305,342**	**384,647**	**365,260**	**204,234**

(..) غير متوفر.

(1) بيانات أولية.

(2) بيانات تقديرية وفقاً للموجز الاحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي.

(3) بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان، النشرة الإحصائية الفصلية ديسمبر 2020.

(4) الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq.

(5) الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة والمنح
(2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	الايرادات العامة والمنح (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير (2020-2019) (%)	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2016	2017	2018	2019	2020[1]		2016	2017	2018	2019	2020[1]
مجموع الدول العربية	**593,017**	**666,206**	**833,782**	**857,292**	**695,108**	**18.9-**	**24.6**	**26.8**	**31.0**	**31.5**	**28.9**
الأ ر د ن	9,920	10,445	11,057	10,908	9,906	9.2-	24.8	25.2	25.7	24.5	22.6
الإمـــارات	106,300	112,040	133,185	133,328	106,331	20.2-	29.8	28.4	31.5	30.9	29.5
البحريـــن	4,972	5,854	7,381	7,718	5,689	26.3-	15.4	16.5	19.6	20.1	16.5
تونـــس	9,895	9,875	10,557	11,035	10,904	1.2-	23.7	24.8	26.5	28.1	27.8
الجزائـــر	45,822	54,790	55,791	53,869	43,705	18.9-	28.6	32.7	32.1	31.7	28.4
جيبوتـــي	616	644	688	758	635	16.3-	23.5	23.3	22.9	22.7	18.6
السـعودية	138,542	179,358	241,213	247,159	208,489	15.6-	21.5	26.0	30.7	31.2	29.8
الســودان	9,523	11,542	5,100	4,044	5,112	26.4	9.6	9.5	10.6	10.7	13.2
ســورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصـومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	46,395	65,501	90,161	91,004	52,448	42.4-	29.4	37.3	42.7	42.0	33.9
عُمـان	19,788	22,627	28,625	27,075	22,013	18.7-	30.2	32.1	35.9	35.5	34.1
فلسطـين	4,341	4,289	4,128	3,783	4,013	6.1	28.2	26.6	25.4	22.2	25.8
قطـر *	46,938	44,855	57,120	56,868	45,495	20.0-	30.9	26.9	31.2	32.3	31.1
القُمـر	117	109	203	205	216	5.4	11.6	10.2	17.2	17.6	18.7
الكويـت *	45,117	43,221	52,968	67,906	56,640	16.6-	39.5	39.6	43.7	49.3	41.6
لبنـان	9,923	10,777	11,546	11,065	8,886	19.7-	19.3	20.2	20.9	20.7	47.4
ليبيـا	6,364	16,546	45,538	40,975	14,700	64.1-	41.5	51.5	96.4	93.3	67.8
مصـر **	60,393	44,514	46,460	56,400	69,962	24.0	18.1	19.0	18.5	18.6	19.3
المغـرب	24,588	26,312	27,614	28,730	26,056	9.3-	23.8	24.0	23.5	24.0	22.7
موريتانـيا	1,300	1,382	1,589	1,690	1,691	0.0	20.3	20.4	22.6	21.3	20.6
اليمـن	2,163	1,525	2,856	2,771	2,216	20.0-	10.2	7.3	13.6	13.0	10.9

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

* تبدأ السنة المالية في أبريل وتنتهي في 31 مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربى لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (2/6) : الايـــــرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي * (2020-2019)

	الايرادات البترولية مليون دولار أمريكي		نسبة التغير (2020-2019) (%)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2019	2020[1]		2019	2020[1]	2019	2020[1]
مجمـــوع الـــدول العربية	**496,667**	**338,817**	**31.8-**	**57.9**	**48.7**	**18.3**	**14.1**
الإمـــارات	54,930	41,469	24.5-	41.2	39.0	13.0	11.5
البحريـــن	5,559	3,324	40.2-	72.0	58.4	14.8	9.6
تونـــس	492	299	39.2-	4.5	2.7	1.2	0.8
الجزائـــر	21,446	16,164	24.6-	39.8	37.0	12.3	10.5
الســـعودية	158,513	110,146	30.5-	64.1	52.8	20	15.7
الســـودان	280	419	49.8	6.9	8.2	0.6	1.1
العـــراق	83,939	45,185	46.2-	92.2	86.2	39.8	29.2
عُمـــان	20,380	15,771	22.6-	75.3	71.6	25.5	24.4
قطـــر	46,703	37,469	19.8-	82.1	82.4	25.5	25.6
الكويـــت	60,869	50,553	16.9-	89.6	89.3	44.6	47.4
ليبيـــا	40,088	14,333	64.2-	97.8	97.5	84.9	66.1
مصـــر	3,051	3,669	20.2	5.4	5.2	1.2	1.0
اليمـــن	305	…	…	11.0	…	1.5	…

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

*الإيرادات البترولية تشمل كل من إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (3/6) : الإيـــــرادات الضريبية في الدول العربية (2020-2019)

	الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)		نسبة التغير (2020-2019) (%)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2019	2020[1]		2019	2020[1]	2019	2020[1]
مجموع الدول العربية	**267,947**	**248,742**	**7.2-**	**31.3**	**35.8**	**9.9**	**10.3**
الأ ر د ن	6,602	6,994	5.9	60.5	70.6	14.8	16.0
الإمـــارات	62,230	55,292	11.1-	46.7	52.0	14.8	15.3
البحريـــن	1,098	955	13.1-	14.2	16.8	2.9	2.8
تونـــس	9,853	9,657	2.0-	89.3	88.6	25.1	24.6
الجزائـــر	26,537	17,077	35.6-	49.3	39.1	15.6	11.1
جيبوتـــي	436	361	17.2-	57.5	56.8	13.0	10.6
الســـعودية	58,691	60,369	2.9	23.7	29.0	7.4	8.6
الســـودان	2,875	3,111	8.2	71.1	60.9	7.6	8.0
العـــراق	3,396	3,916	15.3	3.7	7.5	1.6	2.5
عُمـــان	4,897	1,430	70.8-	18.1	6.5	6.4	2.2
فلسطـــين	2,905	3,153	8.5	76.8	78.6	17.0	20.3
قطـــر	8,352	6,619	20.7-	14.7	14.6	4.7	4.5
القُمـــر	110	96	13.0-	53.9	44.4	9.5	8.3
الكويـــت	1,897	1,742	8.2-	2.8	3.1	1.4	1.6
لبنـــان	8,315	6,611	20.5-	75.1	74.4	15.5	35.3
ليبيـــا	887	368	58.6-	2.2	2.5	2.0	1.7
مصـــر	41,932	46,143	10.0	74.3	66.0	13.8	12.7
المغـــرب	24,775	23,088	6.8-	86.2	88.6	20.7	20.1
موريتانـيا	1,188	984	17.2-	70.3	58.2	15.0	12.0
اليمـــن	970	776	20.0-	35.0	35.0	4.5	3.8

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (4/6) : هيكل الايرادات العامة في الدول العربية (2020-2016)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	2020 [1]
الايرادات البترولية	**45.6**	**51.0**	**57.7**	**57.9**	**48.7**
الايرادات الضريبية	**32.0**	**31.1**	**29.1**	**31.3**	**35.8**
- الضرائب على الدخل والارباح	8.0	12.0	5.4	5.4	6.9
- الضرائب على السلع والخدمات	14.2	10.0	10.3	11.7	13.8
- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	4.8	4.0	6.4	6.5	6.4
- ضرائب ورسوم أخرى	4.9	5.0	7.1	7.6	8.6
الايرادات غير الضريبية	**10.6**	**10.9**	**11.5**	**9.1**	**13.7**
إيرادات أخـــــــــرى*	**11.2**	**6.3**	**1.3**	**1.4**	**1.4**
المنـــــــــــح	**0.6**	**0.7**	**0.4**	**0.3**	**0.4**
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

[1] بيانات فعلية أولية.

* تمثل الدخل من الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (5/6) : هيكل الايـــــرادات الضريبية للدول العربية (2020-2019)

(نسبة منوية)

الدول	2019					2020[1]				
	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)
الأردن	17.7	70.5	5.9	5.8	**6,602**	17.4	70.7	5.5	6.3	**6,994**
الإمارات	...	...	51.6	48.4	**62,230**	...	...	48.0	52.0	**55,292**
البحرين	...	77.9	22.1	...	**1,098**	...	76.0	24.0	...	**955**
تونس	30.5	41.0	8.2	20.4	**9,853**	33.0	40.7	8.3	18.1	**9,657**
الجزائر	46.9	36.8	12.7	3.6	**26,537**	44.4	39.7	...	15.9	**17,077**
جيبوتي	48.0	40.1	...	11.9	**436**	50.0	38.0	...	12.0	**361**
السعودية	7.7	70.6	7.9	13.8	**58,691**	8.0	72.2	7.9	11.9	**60,369**
السودان	6.9	67.3	15.9	10.0	**2,875**	11.3	67.6	15.5	5.7	**3,111**
العراق	59.5	40.5	...	...	**3,396**	70.3	...	29.7	...	**3,916**
عُمان	31.9	...	33.1	35.0	**4,897**	31.9	...	33.1	35.1	**1,432**
فلسطين	7.2	10.4	76.6	5.8	**2,905**	6.0	9.8	78.3	6.0	**3,153**
قطر	22.3	...	36.8	40.9	**8,352**	24.9	...	30.9	44.2	**6,619**
القُمر	...	...	35.5	64.5	**110**	...	...	62.9	37.1	**96**
الكويت	30.2	...	61.7	8.2	**1,898**	35.8	...	60.8	3.4	**1,742**
لبنان	35.0	37.1	17.4	10.5	**8,315**	33.0	35.0	14.0	18.0	**6,611**
ليبيا	76.1	...	23.9	...	**887**	80.0	...	20.0	...	**367**
مصر	22.1	47.6	5.7	24.6	**41,932**	38.8	44.6	4.4	12.2	**46,143**
المغرب	20.5	49.4	4.1	26.0	**24,775**	18.6	44.7	3.7	33.0	**23,088**
موريتانيا	27.2	44.7	14.0	14.2	**1,188**	35.6	48.4	15.5	0.6	**984**
اليمن	32.1	24.1	11.2	32.6	**970**	...	...	20.6	79.4	**776**

(...) غير متوفر.

(1) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (6/6) : الإنفـاق العـام وصافي الاقراض الحكومي (2016-2020)

	الإنفاق العام (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير 2020-2019 (%)	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2016	2017	2018	2019	2020[1]		2016	2017	2018	2019	2020[1]
مجموع الدول العربية	**829,726**	**828,659**	**879,677**	**900,310**	**909,856**	**1.1**	**34.4**	**33.3**	**32.8**	**33.1**	**37.8**
الأردن	11,211	11,528	12,084	12,402	12,984	4.7	28.1	27.8	28.1	27.8	29.7
الإمارات	111,020	112,809	108,226	109,695	106,662	- 2.8	31.1	29.3	25.6	25.4	29.6
البحرين	9,394	9,407	9,761	9,537	10,009	4.9	29.1	26.5	25.9	24.8	29.0
تونس	12,029	12,160	12,251	12,198	14,680	20.4	28.8	30.6	30.8	31.1	37.4
الجزائر	66,723	64,120	66,675	62,118	62,563	0.7	41.7	38.3	38.4	36.6	40.7
جيبوتي	916	676	703	753	704	- 6.5	35.0	24.4	23.3	22.5	20.7
السعودية	221,470	247,940	287,575	282,461	286,862	1.6	28.0	32.0	36.6	35.6	41.0
السودان	11,349	12,852	6,359	5,717	7,835	37.0	11.4	10.5	13.2	15.1	20.3
العراق	63,499	63,866	68,421	71,955	63,139	- 12.3	40.2	36.4	32.4	33.2	40.8
عُمان	33,571	30,429	32,511	33,974	32,926	- 3.1	51.3	43.1	40.7	44.5	50.9
فلسطين	4,391	4,053	3,936	3,860	4,125	6.9	28.5	25.1	24.2	22.6	26.5
قطر *	51,688	55,823	52,959	56,449	58,143	3.0	40.1	33.5	28.9	32.1	39.7
القُمر	185	204	217	239	243	1.8	18.3	19.0	18.4	20.5	21.0
الكويت[2] *	60,379	58,426	63,720	72,168	69,533	- 3.7	52.9	53.6	52.6	52.4	51.5
لبنان	14,848	14,078	16,611	16,901	12,094	- 28.4	28.9	26.4	30.1	31.6	64.6
ليبيا	20,987	24,216	28,281	32,723	26,972	- 17.6	137.0	75.3	59.9	74.5	124.4
مصر **	102,110	70,609	71,462	78,260	98,630	26.0	30.7	30.1	28.5	25.8	27.2
المغرب	29,504	30,701	32,434	33,298	35,217	5.8	28.5	28.0	27.5	27.8	30.7
موريتانيا	1,208	1,274	1,418	1,409	1,504	6.8	18.9	18.8	20.1	17.8	18.3
اليمن	3,246	3,489	4,073	4,193	5,032	20.0	15.3	16.8	19.5	19.6	24.8

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يصنف الانفاق العام في الكويت على أساس الانفاق الجاري، والانفاق الراسمالي والانفاق الانشائي، ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

* للسنوات المالية المنتهية في آذار/مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/6) : الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الدول العربية
(2020-2019)

	2019				2020[1]			
	الإنفاق الجاري		الإنفاق الراسمالي		الإنفاق الجاري		الإنفاق الراسمالي	
	مليون دولار	معدل التغير (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)	مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)
مجموع الدول العربية	**738,280**	**2.6**	**161,551**	**1.6**	**753,743**	**2.1**	**155,082**	**4.0-**
الأردن	11,138	3.6	1,263	5.5-	11,831	6.2	1,153	8.7-
الإمارات	92,059	1.36	17,635	1.36	91,729	0.36-	14,933	15.33-
البحرين	8,867	0.3-	670	23.0-	9,437	6.4	572	14.7-
تونس	9,905	0.6-	2,293	0.1	11,925	20.4	2,618	14.2
الجزائر	38,897	10.8-	23,221	0.7	40,666	4.5	21,897	5.7-
جيبوتي	542	3.2	212	18.7	508	6.2-	196	7.3-
السعودية	237,275	7.8	45,186	17.6-	245,506	3.5	41,356	8.5-
السودان	5,185	18.1-	532	251.1	7,674	48.0	161	252.1
العراق	51,293	9.6-	20,662	76.7	46,468	9.4-	16,671	19.3-
عُمان	27,894	11.3	6,080	18.4-	29,987	7.5	2,939	51.7-
فلسطين	3,340	1.5-	200	27.8-	3,605	7.9	169	15.6-
قطر	33,869	7.2	22,580	5.7	36,339	7.3	21,803	3.4-
القُمر	217	6.4	22	69.2	136	37.1-	107	384.6
الكويت[2]	67,434	12.2	4,734	31.5	63,093	6.4-	6,439	36.0
لبنان	16,219	0.7	682	36.9	11,767	27.5-	327	52.0-
ليبيا	29,411	13.9	3,312	34.8	24,275	17.5-	2,697	18.6-
مصر	73,728	10.5	4,418	4.5	86,674	17.6	11,956	170.6
المغرب	25,976	2.1	7,322	4.7	26,519	2.1	8,698	18.8
موريتانيا	953	5.1	411	19.7-	674	29.3-	289	29.8-
اليمن	4,079	2.8	115	8.7	4,931	20.9	101	12.2-

المجموع * (مليون دولار)		
899,831		**908,825**
12,402		12,984
109,695		106,662
9,537		10,009
12,198		14,543
62,118		62,563
753		704
282,461		286,862
5,717		7,835
71,955		63,139
33,974		32,926
3,540		3,774
56,449		58,143
239		243
72,168		69,532
16,901		12,094
32,723		26,972
78,146		98,630
33,298		35,217
1,364		962
4,193		5,032

* يمثل مجموع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي فقط.

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يتضمن الإنفاق الجاري تحويلات الضمان الاجتماعي والإنفاقات الأخرى، في حين يشمل الإنفاق الرأسمالي كل من الإنفاق الإنشائي ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية
(2020-2016)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	2020[1]
الإنفاق الجـــــــــــاري	80.3	80.3	81.8	82.0	82.8
الإنفاق الرأســـــــــمالي	19.7	19.6	18.1	17.9	17.0
صـــافي الإقراض الحكومـــي	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1
الإنفـــاق العـــــــام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2016-2020)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات العامة					نفقات الأمن والدفاع				
	2016	2017	2018	2019	2020[1]	2016	2017	2018	2019	2020[1]
مجموع الدول العربية	**31.3**	**30.2**	**17.4**	**36.7**	**36.1**	**17.2**	**14.5**	**29.1**	**21.4**	**16.5**
الأردن	2.0	2.0	5.0	2.1	2.0	26.0	27.5	30.2	31.4	30.0
الإمارات	48.2	45.3	...	...	...	14.2	13.4	...	...	...
البحرين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تونس	6.1	4.7	8.0	9.5	9.0	14.0	24.8	14.0	14.8	15.0
الجزائر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	7.1	8.0	...	...	...	32.9	28.0	...
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	29.4	33.3	36.7	37.1	35.5	29.7	28.1	38.0	37.1	25.3
عُمان	6.1	6.1	...	...	...	1.5	8.5	...	...	...
فلسطين	16.5	20.2	13.8	12.9	12.9	29.1	32.2	22.7	22.3	22.3
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	21.3	...	...	...	...	9.5	...	...	...	...
لبنان	17.2	17.3	16.1	...	...	20.1	19.2	18.2	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	36.4	38.7	38.9	47.6	46.9	11.9	12.0	15.7	10.2	10.3
المغرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	10.2	10.2	...	10.4	10.1	21.0	21.0	...	22.3	21.9
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري
(2016-2020)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات الاجتماعية					نفقات الشؤون الاقتصادية				
	2016	2017	2018	2019	2020[1]	2016	2017	2018	2019	2020[1]
مجموع الدول العربية	**37.6**	**34.0**	**34.5**	**31.2**	**31.7**	**5.9**	**10.8**	**12.2**	**8.9**	**8.5**
الأردن	43.2	42.5	43.2	47.2	47.5	5.5	4.6	6.9	19.2	20.4
الإمارات	30.2	28.4	...	...	...	...	12.8	...	...	...
البحرين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تونس	52.0	...	55.0	53.1	54.0	24.0	...	23.0	21.9	22.0
الجزائر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	35.6	36.5	...	...	...	14.3	15.6	...
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	29.7	14.3	16.0	16.1	9.1	9.1	10.1	10.0	9.5	6.3
عُمان	39.0	39.1	...	...	...	2.1	2.1	...	...	...
فلسطين	51.7	62.2	60.5	62.1	62.1	2.6	3.6	3.2	3.5	3.5
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	41.0	42.1	...	...	...	17.2	17.9	...	...	...
لبنان	23.0	22.3	22.1	...	...	22.4	23.4	24.5	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	44.6	45.9	40.7	35.6	36.3	3.3	3.0	4.7	5.4	5.3
المغرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	38.5	38.5	...	38.1	38.7	29.0	29.0	...	28.5	28.6
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2016-2020)

(نسبة مئوية)

	النفقات الأخرى				
	2016	2017	2018	2019	2020[1]
مجموع الدول العربية	**8.0**	**10.6**	**6.8**	**1.8**	**7.1**
الأردن	11.0	10.5	14.6	14.1	18.4
الإمارات	2.3	2.1	...	...	...
البحرين	...	...	...	...	...
تونس	3.9	1.0	...	0.6	...
الجزائر	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...
السعودية	...	...	9.5	11.7	...
السودان	...	...	...	...	...
العراق	0.1	11.8	15.6	16.2	18.1
عُمان	51.3	44.2	...	...	...
فلسطين	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
قطر	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...
الكويت	11.0	21.6	...	...	...
لبنان	17.3	17.8	19.1	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...
مصر	0.2	0.2	0.3	1.2	1.2
المغرب	...	...	...	...	...
موريتانيا	1.3	1.3	...	0.7	0.7
اليمن	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (10/6) : العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة (2016-2020)

	العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي)					النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2016	2017	2018	2019	2020[1]	2016	2017	2018	2019	2020[1]
مجموع الدول العربية	**236,709 -**	**162,452 -**	**45,895 -**	**43,017 -**	**214,749 -**	**9.8 -**	**6.5 -**	**1.7 -**	**1.6 -**	**8.9 -**
الأردن	1,290-	1,083-	1,026-	1,493-	3,078-	3.2-	2.6-	2.4-	3.4-	7.0-
الإمارات	4,720-	769-	24,960	23,633	331-	1.3-	0.2-	5.9	5.5	0.1-
البحرين	4,423-	3,552-	2,380-	1,819-	4,320-	13.7-	10.0-	6.3-	4.7-	12.5-
تونس	2,134-	2,286-	1,694-	1,163-	3,776-	5.1-	5.7-	4.3-	3.0-	9.6-
الجزائر	20,901-	9,330-	10,884-	8,248-	18,858-	13.1-	5.6-	6.3-	4.9-	12.3-
جيبوتي	300-	32-	15-	5	69-	11.5-	1.2-	0.5-	0.2	2.0-
السعودية	82,928-	68,582-	46,362-	35,302-	78,373-	12.9-	10.0-	5.9-	4.5-	11.2-
السودان	1,826-	1,310-	1,259-	1,673-	2,723-	1.8-	1.1-	2.6-	4.4-	7.0-
العراق	17,104-	1,635	21,740	19,050	10,691-	10.8-	0.9	10.3	8.8	0.1-
عُمان	13,783-	7,802-	3,885-	6,899-	10,913-	21.1-	11.1-	4.9-	9.0-	16.9-
فلسطين	51-	236	191	77-	112-	0.3-	1.5	1.2	0.5-	0.7-
قطر	4,749-	10,968-	4,161	419	12,648-	3.1-	6.8-	2.3	0.2	8.6-
القُمر	68-	95-	14-	34-	27-	6.7-	8.8-	1.2-	2.9-	2.3-
الكويت	15,262-	15,205-	10,752-	4,262-	12,893-	13.4-	13.9-	8.9-	3.1-	9.5-
لبنان	4,925-	3,301-	5,065-	5,837-	3,208-	9.6-	6.2-	9.2-	10.9-	17.1-
ليبيا	14,623-	7,669-	17,257	8,252	12,272-	...	23.9-	36.5	18.8	56.6-
مصر	41,717-	26,095-	25,002-	21,859-	28,668-	12.5-	11.1-	10.0-	7.2-	7.9-
المغرب	4,915-	4,389-	4,819-	4,568-	9,161-	4.8-	4.0-	4.1-	3.9-	7.6-
موريتانيا	93	108	171	281	186	1.4	1.6	2.4	3.5	2.3
اليمن	1,083-	1,964-	1,217-	1,423-	2,815-	5.1-	9.5-	5.8-	6.7-	13.9-

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (11/6) : الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (2020-2019)

(مليون دولار أمريكي)

	2019		معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2020[1]		معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)
	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي * (%)		الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي * (%)	
مجموع الدول العربية	**393,538**	**64.9**	**9.3 -**	**437,898**	**69.9**	**11.3**
الأردن	16,885	37.9	26.2 -	18,006	40.4	6.6
تونس	8,237	21.0	2.2 -	9,091	23.2	10.4
السودان	14,774	39.1	2.4	15,128	40.1	2.4
لبنان	57,916	108.1	11.6	59,563	111.2	2.8
مصر	234,003	77.2	14.7 -	271,812	89.7	16.2
المغرب	60,895	50.8	0.6 -	63,577	53.0	4.4
موريتانيا	829	10.5	3.5	721	9.1	13.0 -

[1] بيانات فعلية أولية.

* النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية المتضمنة في الملحق 11/6 .

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2021، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية*
(2016-2020)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الدول العربية	**8.64**	**9.31**	**5.63**	**6.92**	**9.40**
الأ ر د ن	4.02	0.25	1.22	4.83	5.84
الإمـــارات	3.26	4.14	2.53	8.00	4.63
البحريـــن	1.25	4.20	2.37	11.13	6.54
تونـــس	8.05	11.36	6.61	11.48	9.77
الجزائـــر	0.82	8.38	11.10	-0.78	7.51
جيبوتـــي	8.60	20.00	-4.54	4.97	3.96
الســعودية	0.79	0.30	2.69	7.09	8.27
الســودان	29.00	68.35	111.83	60.08	16.01
ســورية	...	...	...	...	...
العـــراق	7.03	2.64	2.73	8.44	15.92
عُمـــان	1.84	4.18	8.29	2.02	8.93
فلسطيـــن	9.91	12.73	2.46	5.54	14.02
قطـــر	-4.57	21.26	-6.52	2.48	3.79
الكويـــت	3.44	3.80	4.06	-1.47	3.85
لبنـــان	7.96	3.85	1.95	-4.85	-1.41
ليبيـــا	22.54	15.59	-0.56	-1.79	11.55
مصـــر	39.00	20.92	13.30	13.28	19.71
المغـــرب	4.74	5.55	4.06	3.78	8.39
موريتانـيا	16.80	12.51	12.79	10.02	15.02
اليمـــن	14.16	15.81	32.37	7.28	3.60

(...) غير متوفر.

* تمثل المعروض النقدي M2 لكافة الدول، باستثناء السعودية وتونس والجزائر والكويت ولبنان والمغرب التي تمثل المعروض النقدي M3 .

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 والنشرات الاحصائية للسلطات النقدية المركزية العربية.

ملحق (2/7) : مكونات السيولة المحلية
(2020-2016)

(نسبة مئوية)

	2016		2017		2018		2019		2020	
	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود
مجموع الدول العربية	**47.99**	**51.37**	**49.56**	**49.79**	**49.64**	**49.75**	**49.25**	**50.12**	**50.92**	**48.43**
الأ ر د ن	31.59	68.41	30.75	69.25	29.01	70.99	29.52	70.48	32.83	67.17
الإمـــارات	38.68	61.32	38.58	61.42	37.12	62.88	36.45	63.55	40.58	59.42
البحريـــن	26.29	73.71	25.12	74.88	24.55	75.45	21.80	78.20	22.75	77.25
تونـــس	39.49	60.51	41.44	58.56	40.26	59.74	39.78	60.22	42.03	57.97
الجزائـــر	68.09	31.91	68.56	31.44	68.55	31.45	66.49	33.51	67.59	32.41
جيبوتـــي	48.61	51.39	40.97	59.03	47.91	52.09	47.59	52.41	48.19	51.81
السـعودية	63.70	36.30	65.06	34.94	65.86	34.14	64.90	35.10	69.27	30.73
السـودان	59.75	40.25	59.50	40.50	53.96	46.04	63.70	36.30	62.50	37.50
سـورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	83.48	16.52	82.91	17.09	81.59	18.41	83.88	16.12	86.20	13.80
عُمـان	32.28	67.72	30.75	69.25	28.31	71.69	30.10	69.90	28.77	71.23
فلسطين	47.64	52.36	44.00	56.00	42.37	57.63	42.33	57.67	42.33	57.67
قطـر	25.80	74.20	20.40	79.60	21.11	78.89	21.57	78.43	24.41	75.59
الكويـت	26.56	73.44	26.64	73.36	26.21	73.79	26.67	73.33	31.55	68.45
لبنـان	5.04	94.96	5.09	94.91	5.48	94.52	8.21	91.79	20.13	79.87
ليبيـا	98.22	1.78	97.98	2.02	98.37	1.63	97.08	2.92	97.25	2.75
مصـر	23.62	76.38	23.03	76.97	23.04	76.96	23.56	76.44	23.24	76.76
المغـرب	62.53	37.47	63.91	36.09	65.02	34.98	66.53	33.47	68.63	31.37
موريتانيا	82.31	17.69	81.97	18.03	82.15	17.85	82.53	17.47	83.23	16.77
اليمـن	48.40	51.60	54.10	45.90	56.06	43.94	56.66	43.34	55.56	44.44

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (3/7) : التغير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2020-2019)

(نسبة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية		صافي الائتمان المحلي		صافي البنود الأخرى	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الأ ر د ن	1.89	0.46	5.66	7.31	0.00	0.00
الإمـــارات	16.08	6.01	4.21	3.91	0.00	0.00
البحريـــن	174.05	298.46 -	2.65	10.27	8.84 -	19.04 -
تونـــس	39.70	18.33	7.87	8.73	12.61	9.78
الجزائـــر	19.89-	14.22 -	9.67	15.42	1.98 -	4.88
جيبوتـــي	0.74	0.71	12.43	2.00	1.39	18.95 -
السـعودية	1.72-	8.88 -	10.40	14.47	0.00	0.00
الســودان	13.89	0.23	47.88	5.15	82.93 -	494.72 -
العـــراق	11.64	2.69	38.30	123.90	66.58	74.31
عُمـــان	3.56-	28.30 -	9.80 -	15.30	32.44 -	62.82
فلسطين	11.73-	45.41	9.64	11.51	0.00	0.00
قطـــر	73.50-	64.33 -	14.79	10.34	20.78	2.99 -
الكويـــت	6.19	8.65	8.36 -	1.16 -	6.80	0.51
لبنـــان	12.66-	28.54 -	8.93 -	21.99 -	68.25 -	174.64 -
ليبيـــا	0.30-	11.27 -	464.50 -	158.59	83.01 -	675.44 -
مصـــر	172.85	22.09 -	7.59	23.09	8.97	17.78
المغـــرب	5.45	19.96	5.42	6.10	19.39	9.07
موريتانـيا	90.29	52.50	2.85	6.02 -	16.04	36.21 -
اليمـــن	64.19-	1.17	13.87	0.37	1.35 -	20.51 -

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (4/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (2016-2020)

(نقطة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية					صافي الائتمان المحلي										صافي البنود الأخرى				
						2016		2017		2018		2019		2020						
	2016	2017	2018	2019	2020	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الدول العربية	10.8-	0.2-	3.6	3.6	0.6	15.3	8.4	7.9	4.5	3.5	0.2-	7.3	4.2	7.3	4.2	0.3	0.6	0.8-	0.6-	1.3-
الأ ر د ن	2.2	0.8	5.3-	0.4	0.1	1.8	3.0-	0.6-	3.4-	6.5	2.3	4.4	3.0	5.7	2.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمـــارات	1.0	5.7	7.0	5.1	2.1	2.2	1.0-	1.5-	0.7	4.5-	5.4-	2.9	4.3	2.6	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحريـــن	5.7-	2.6-	3.5-	6.5	7.4-	6.9	12.2	7.6	4.6	4.4	0.3-	3.2	5.2	11.4	9.7	0.0-	0.7-	1.4	1.4	2.6
تونـــس	1.9-	0.1-	1.5	7.0	4.0	14.7	4.3	17.9	4.2	11.3	1.2	10.9	3.9	11.7	4.5	2.3	4.4	2.4	4.2	3.3
الجزائـــر	20.3-	9.9-	11.6-	11.3-	6.5-	20.0	15.4	21.6	14.5	18.2	10.9	9.5	4.1	16.7	0.1	1.0	3.3-	4.5	1.1	2.7-
جيبوتـــي	8.1	20.0	6.5-	0.6	0.5	0.2	0.7	4.0	0.1	2.2	1.5-	4.6	1.0	0.8	0.4	0.4	4.0-	0.3-	0.2-	2.6
الســعودية	21.6-	8.0-	1.1-	1.8-	8.6-	7.9	5.2	3.4	4.2	5.0	2.8	10.1	4.2	14.5	2.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الســودان	6.7-	4.0	123.0	7.9	0.1	28.4	12.9	47.6	18.4	53.4	19.9	32.2	19.0	3.2	0.2	7.4	16.7	64.6-	20.0	12.7
ســورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
العـــراق	15.8-	5.0	23.8	23.8	11.2	23.0	22.8	3.6	2.3	24.2-	21.4-	7.4	6.1	30.7	26.3	0.1-	6.0-	3.1	10.2-	17.4-
عُمـــان	1.0-	1.6-	5.1	5.1	1.1-	3.9	8.7-	9.5	0.3-	5.9	2.8-	11.2-	19.5	35.2	2.4-	1.1-	3.7-	2.7-	14.3	18.4-
فلسطين	0.4-	2.1	0.1-	0.1-	4.9-	11.2	0.3-	10.6	0.3-	5.2	0.1-	6.7	3.4	8.3	4.8	0.8	0.1-	2.7	3.7-	10.1
قطـــر	20.4-	3.0-	2.5-	2.5-	11.6-	17.4	12.5	16.2	8.1	4.2	5.4-	24.6	2.9	19.3	0.5-	1.6-	8.1	8.2-	10.5-	1.8
الكويـــت	4.0	1.5-	4.4	3.0	4.3	0.5-	2.2	5.1	2.6	0.4-	2.4-	4.5-	6.3-	0.5-	4.0-	5.1-	0.3	1.9	2.6	0.2
لبنـــان	1.2	1.1	3.7-	3.7-	2.6-	5.9	3.0	0.8	1.6-	1.7	3.1	6.6-	0.8-	15.4-	6.1-	0.9	2.0	4.0	4.3	19.4
ليبيـــا	9.6-	2.6	10.6	10.6	0.3-	24.6	26.4	8.6	9.9	13.0-	12.2-	9.7-	10.4-	12.3	12.3	7.6	4.4	1.8	8.2	11.6
مصـــر	9.4-	15.5	2.7-	2.7-	6.1	47.0	20.8	6.6	1.4	16.8	10.1	8.0	6.3	23.1	13.6	1.4	1.2-	0.8-	0.8-	1.5-
المغـــرب	1.5	1.7	1.0-	1.0-	1.0	4.2	0.5-	4.8	2.1	5.4	2.8	5.0	0.7	5.8	2.1	1.0-	1.0-	0.4-	2.3-	1.2-
موريتانـيا	4.2-	1.3	4.3	4.3	11.1	8.6	4.5-	10.6	4.1	16.3	0.4-	3.3	7.8-	6.5-	8.9-	12.4	0.6	7.8-	4.3-	10.3
اليمـــن	5.2-	2.9-	6.5	6.5	7.5-	23.7	22.5	18.7	18.5	25.5	21.6	14.6	14.6	0.4	0.4	4.3-	0.1	0.4	0.2	3.1

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (5/7) : بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية (2019 و2020)

(مليون وحدة نقدية)

	2019		2020		نسبة التغير (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**3,572,128.3**		**3,841,964.3**		**7.6**
الأ ر د ن	53,642.0	75,637.3	57,049.0	80,441.3	6.4	6.4
الإمـــارات	3,082,934.0	839,464.7	3,188,014.0	868,077.3	3.4	3.4
البحريـــن	35,369.5	94,067.8	35,447.5	94,275.3	0.2	0.2
تونـــس	123,601.2	44,059.1	131,694.4	49,048.2	6.5	11.3
الجزائـــر	16,586,850.9	138,976.5	17,000,840.4	134,097.2	2.5	- 3.5
جيبوتـــي	398,010.0	2,239.5	413,500.0	2,326.7	3.9	3.9
الســعودية	2,631,127.9	701,634.1	2,979,625.3	794,566.7	13.2	13.2
الســودان	546,106.6	11,931.5	584,500.0	10,824.1	7.0	- 9.3
العـــراق	120,091,270.0	101,600.1	123,971,815.0	103,929.1	3.2	2.3
عُمـــان	32,221.0	91,602.0	35,814.0	93,145.0	11.2	1.7
فلسطيـــن	16,907.1	16,907.1	18,839.9	18,839.9	11.4	11.4
قطـــر	1,549,554.6	425,701.8	1,682,172.5	462,135.3	8.6	8.6
الكويـــت	71,021.4	234,277.8	73,342.1	241,574.7	3.3	3.1
لبنـــان	326,797,357.8	216,781.0	283,473,630.6	188,042.2	- 13.3	- 13.3
ليبيـــا	112,625.3	80,446.6	125,031.5	89,950.7	11.0	11.8
مصـــر	5,686,711.8	324,029.2	6,815,126.2	425,174.8	19.8	31.2
المغـــرب	1,460,947.5	151,865.6	1,554,774.4	163,660.5	6.4	7.8
موريتانـيا	120,822.2	3,292.4	130,580.4	3,511.2	8.1	6.6
اليمـــن	4,407,944.2	17,614.2	4,590,600.0	18,344.1	4.1	4.1

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (6/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية [1]
(2019 و2020)

(مليون وحدة نقدية)

	2019		2020		نسبة التغير (2019-2018) (%)		نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	2019	2020
مجموع الدول العربية		**2,148,318.7**		**2,296,856.5**		**6.9**		
الأ ر د ن	31,249.0	44,062.3	32,013.0	45,139.6	2.4	2.4	98.9	103.2
الإمـــارات	1,634,414.0	445,041.3	1,669,878.0	454,697.9	2.2	2.2	105.7	126.1
البحريـــن	13,930.0	37,047.9	14,207.0	37,784.6	2.0	2.0	95.8	108.8
تونـــس	63,404.9	22,601.4	70,039.1	26,085.3	10.5	15.4	65.8	66.4
الجزائـــر	10,345,624.0	86,683.1	10,423,085.0	82,214.0	0.7	5.2 -	51.0	53.5
جيبوتـــي	314,810.0	1,771.4	330,000.0	1,856.8	4.8	4.8	53.0	54.5
الســعودية	1,795,979.0	478,927.7	1,942,984.0	518,129.1	8.2	8.2	60.4	74.0
الســودان	355,681.0	7,771.1	380,500.0	7,046.3	7.0	9.3 -	22.1	18.2
العـــراق	91,379,883.0	77,309.5	94,148,599.0	78,927.4	3.0	2.1	35.7	50.5
عُمـــان	23,657.0	61,526.7	24,166.0	62,849.0	2.2	2.1	70.9	87.2
فلسطيـــن	12,865.0	12,865.0	14,605.0	14,605.0	13.5	13.5	75.1	93.9
قطـــر	640,927.0	176,078.8	660,351.0	181,415.1	3.0	3.0	100.1	123.9
الكويـــت	43,627.5	143,914.0	45,275.4	149,128.5	3.8	3.6	105.5	139.5
لبنـــان	197,944,649.0	131,306.6	176,783,325.0	117,269.2	10.7 -	10.7 -	245.2	626.1
ليبيـــا	88,901.0	63,500.7	99,450.0	71,546.8	11.9	12.7	144.7	330.0
مصـــر	4,216,982.0	240,283.9	5,177,876.0	323,031.8	22.8	34.4	79.2	89.0
المغـــرب [2]	989,744.0	102,884.0	1,042,783.0	109,766.6	5.4	6.7	85.9	95.7
موريتانـيا	67,333.0	1,834.8	74,771.0	2,010.5	11.0	9.6	23.1	24.3
اليمـــن	3,230,353.0	12,908.5	3,341,600.0	13,353.0	3.4	3.4	60.5	65.9

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية .

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (7/7) : إجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية [1]
(2019 و2020)

(مليون وحدة نقدية)

	2019		2020		نسبة التغير (2019-2020) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**2,256,746.1**		**2,470,494.9**		**9.5**
الأ ر د ن	37,390.5	52,722.1	39,701.5	55,980.7	6.2	6.2
الإمـــارات	1,592,609.0	433,658.0	1,596,786.0	434,795.4	0.3	0.3
البحريـــن	17,459.8	46,435.6	18,470.9	49,124.7	5.8	5.8
تونـــس	97,174.2	33,165.3	105,573.0	37,570.5	8.6	13.3
الجزائـــر	13,297,807.5	111,418.6	13,924,320.7	109,830.6	4.7	- 1.4
جيبوتـــي	117,700.0	662.3	119,500.0	672.4	1.5	1.5
الســعودية	2,021,567.5	539,084.7	2,301,613.7	613,763.7	13.9	13.9
الســودان	239,418.1	5,230.9	273,500.0	5,064.8	14.2	- 3.2
العـــراق	53,418,176.0	45,193.0	56,389,698.0	47,273.1	5.6	4.6
عُمـــان	25,830.4	67,179.2	26,676.2	69,378.9	3.3	3.3
فلسطيـــن	9,396.8	9,396.8	10,444.4	10,444.4	11.1	11.1
قطـــر	1,151,146.0	316,248.9	1,262,827.9	346,930.7	9.7	9.7
الكويـــت	42,729.0	140,949.8	43,154.7	142,142.7	1.0	0.8
لبنـــان	109,867,159.5	72,880.4	80,033,134.3	53,090.0	- 27.2	- 27.2
ليبيـــا	18,869.7	13,478.4	21,157.2	15,221.0	12.1	12.9
مصـــر	3,962,463.6	225,781.4	5,230,302.7	326,302.5	32.0	44.5
المغـــرب [2]	1,268,736.6	131,885.3	1,341,355.1	141,195.3	5.7	7.1
موريتانـيا	77,327.5	2,107.2	78,869.4	2,120.7	2.0	0.6
اليمـــن	2,319,361.0	9,268.2	2,400,600.0	9,592.8	3.5	3.5

(1) تشمل القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية .

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (8/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
(2019 و2020)

(مليون وحدة نقدية)

	2019		2020		نسبة التغير (2019-2020) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**1,465,907.9**		**1,572,035.6**		**7.2**
الأ ر د ن	24,742.8	34,888.3	26,234.0	36,991.0	6.0	6.0
الإمـــارات	1,134,615.0	308,948.9	1,108,289.0	301,780.5	2.3 -	2.3 -
البحريـــن	9,495.9	25,255.1	9,930.6	26,411.2	4.6	4.6
تونـــس	85,915.8	29,322.8	91,885.2	32,699.4	6.9	11.5
الجزائـــر	5,218,462.4	43,724.0	5,402,457.3	42,612.9	3.5	2.5 -
جيبوتـــي	95,200.0	535.7	96,000.0	540.2	0.8	0.8
الســعودية	1,546,518.9	412,405.0	1,762,440.0	469,984.0	14.0	14.0
الســودان	179,477.6	3,921.3	210,000.0	3,888.9	17.0	0.8 -
العـــراق	24,326,637.0	20,580.9	28,715,024.0	24,072.6	18.0	17.0
عُمـــان	22,673.4	58,968.5	22,912.6	59,590.6	1.1	1.1
فلسطيـــن	7,680.7	7,680.7	8,122.0	8,122.0	5.7	5.7
قطـــر	659,737.8	181,246.6	741,735.8	203,773.6	12.4	12.4
الكويـــت	40,358.3	133,129.6	41,797.1	137,671.6	3.6	3.4
لبنـــان	66,197,980.6	43,912.4	47,886,530.1	31,765.5	27.7 -	27.7 -
ليبيـــا	11,273.6	8,052.6	11,454.7	8,240.8	1.6	2.3
مصـــر	1,287,689.8	73,372.6	1,597,289.5	99,650.0	24.0	35.8
المغـــرب	726,459.8	75,515.6	757,695.3	79,757.4	4.3	5.6
موريتانـيا	78,418.1	2,136.9	80,543.6	2,165.7	2.7	1.3
اليمـــن	578,180.1	2,310.4	580,000.0	2,317.7	0.3	0.3

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (9/7) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2019 و2020)

(مليون وحدة نقدية)

	2019		2020		نسبة التغير (2019-2020) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**430,836.0**		**450,693.0**		**4.6**
الأ ر د ن	8,152.6	11,495.5	8,772.3	12,369.3	7.6	7.6
الإمـــارات	392,854.0	106,971.8	392,780.0	106,951.7	0.0	0.0
البحريـــن	3,216.8	8,555.3	3,215.1	8,550.8	0.1 -	0.1 -
تونـــس	19,107.8	6,521.4	22,006.4	7,831.5	15.2	20.1
الجزائـــر	1,333,314.6	11,171.5	1,438,441.1	11,346.0	7.9	1.6
جيبوتـــي	30,200.0	169.9	31,000.0	174.4	2.6	2.6
الســـعودية	393,290.9	104,877.6	415,799.3	110,879.8	5.7	5.7
الســـودان	58,564.4	1,279.5	60,000.0	1,111.1	2.5	13.2 -
العـــراق	12,613,246.0	10,671.1	12,635,753.0	10,592.9	0.2	0.7 -
عُمـــان	5,517.0	14,348.5	5,434.9	14,135.0	1.5 -	1.5 -
فلسطيـــن	1,855.2	1,855.2	1,857.1	1,857.1	0.1	0.1
قطـــر	155,420.8	42,698.0	164,844.8	45,287.0	6.1	6.1
الكويـــت	9,425.5	31,091.8	9,554.3	31,470.1	1.4	1.2
لبنـــان	31,240,038.9	20,723.1	30,044,817.0	19,930.2	3.8 -	3.8 -
ليبيـــا	7,774.9	5,553.5	7,915.4	5,694.5	1.8	2.5
مصـــر	625,373.5	35,633.8	711,436.7	44,384.3	13.8	24.6
المغـــرب	144,905.3	15,062.9	149,969.9	15,786.3	3.5	4.8
موريتانـيا	30,172.2	822.2	30,589.9	822.5	1.4	0.0
اليمـــن	333,680.9	1,333.4	380,000.0	1,518.5	13.9	13.9

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2020

أ- مؤشرات الحجم

السوق	عدد الشركات المدرجة		عدد الشركات غير الوطنية منها	القيمة السوقية (مليار دولار)		التغير في القيمة السوقية (مليار دولار)	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)	متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة (مليون دولار)	القيمة السوقية الى اجمالي الاصول المصرفية (2)	عدد شركات الوساطة
	2019	2020		2019	2020					
بورصة عمّان	191	180	0	21.0	18.2	-2.80	41.8	101.2	24.1	53
سوق أبوظبي للأوراق المالية	69	69	2	144.6	202.2	57.57	48.0	2,930.0	17.2	42
سوق دبي المالي	67	67	14	102.0	92.6	-9.36	0.0	1382.2	11.0	27
بورصة البحرين	44	44	4	26.9	24.6	-2.27	63.8	559.1	26.2	12
بورصة تونس	81	81	1	8.5	8.4	-0.10	21.6	103.5	19.2	23
بورصة الجزائر	6	6	0	0.4	0.3	-0.05	0.2	54.3	0.2	11
السوق المالية السعودية	199	203	0	2406.8	2427.2	20.37	306.1	11,956.4	345.9	31
سوق الخرطوم للأوراق المالية	67	67	0	3.1	1.3	-1.80	3.5	19.6	11.9	42
سوق دمشق للأوراق المالية	24	24	0	2.4	2.8	0.40	10.4	117.5	...	9
سوق مسقط للأوراق المالية	113	117	0	48.7	52.6	3.86	68.9	449.6	56.1	14
بورصة قطر	47	47	0	160.0	165.4	5.41	90.3	3,520.0	38.9	8
بورصة فلسطين	48	48	0	3.8	3.5	-0.31	20.2	71.9	20.4	8
سوق الكويت	163	171	10	119.5	105.2	-14.30	99.3	615.2	43.9	10
بورصة بيروت	28	28	0	7.8	6.7	-1.04	12.3	240.0	1.5	14
البورصة المصرية	248	256	1	44.2	41.4	-2.72	13.7	161.8	12.8	142
بورصة الدار البيضاء	75	75	1	65.3	65.4	0.04	54.6	871.6	42.9	17
الإجمالي	**1,470**	**1,483**	**33**	**3164.9**	**3217.8**	**52.9**	**157.9**	**2,169.8**	**86.6**	**463**

1- الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020 .

2- اجمالي الاصول المصرفية لعام 2020 التقرير الاقتصادي العربي الموحد - صندوق النقد العربي.

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية -صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات أسواق المال العربية.

تابع ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2020

ب- مؤشرات الأسعار

السوق	مؤشرات الأسعار المحلية (نقطة)		أعلى مستوى خلال العام	أدنى مستوى خلال العام	التغير السنوي في مؤشر الأسعار %
	نهاية 2019	نهاية 2020			
بورصة عمّان	1,815.2	1,657.2	1,867.9	1,551.4	8.7-
سوق أبوظبي للأوراق المالية	5,075.8	5,045.3	5,256.1	3,323.4	0.6-
سوق دبي المالي	2,764.9	2,492.0	2,863.1	1,682.1	9.9-
بورصة البحرين	1,610.2	1,489.8	1,668.6	1,232.4	7.5-
بورصة تونس	7,122.1	6,884.9	7,262.1	6,116.2	3.3-
بورصة الجزائر	1,588.1	1,719.7	1,719.7	1,567.7	8.3
السوق المالية السعودية	8,389.2	8,689.5	8,760.1	5,959.7	3.6
سوق الخرطوم للأوراق المالية	15,964.1	18,254.5	18,255.0	15,023.0	14.3
سوق دمشق للأوراق المالية	5,837.0	8,082.7	8,082.7	5,906.0	38.5
سوق مسقط للأوراق المالية	3,981.2	3,658.8	4,197.3	3,383.5	8.1-
بورصة قطر	10,425.5	10,436.0	10,712.9	8,230.4	0.1
بورصة فلسطين	526.0	471.3	534.3	435.1	10.4-
سوق الكويت	6,282.5	5,546.0	6,325.0	4,822.7	11.7
بورصة بيروت	72.7	61.1	65.3	53.5	16.0-
البورصة المصرية	13,961.6	10,845.3	14,137.2	8,113.8	22.3-
بورصة الدار البيضاء	12,171.9	11,287.4	12,531.9	9,400.7	7.3-
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	**391.5**	**426.9**	**426.9**	**368.6**	**9.0**

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية.

تابع ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2020
ج- مؤشرات التداول

إسم السوق	عدد الأسهم المتداولة (مليون)		قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)		معدل دوران الأسهم % (1)		معاملات المستثمرين الأجانب (مليون دولار)			نسبة تعاملات الأجانب من التداول (%)	التعاملات وفقاً لطبيعة المستثمر (%)	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	شراء	بيع	صافي		أفراد	مؤسسات
بورصة عمّان	1,247.0	1,185.2	2,236.0	1,552.1	10.6	8.5	136.7	231.9	-95.2	11.9	...	...
سوق أبوظبي للأوراق المالية	15,525.9	21,830.3	15,461.0	19,815.9	10.7	9.8	8,245.9	8,806.9	-561.0	43.0	23.7	76.3
سوق دبي المالي	40,045.0	63,670.9	14,448.0	18,340.2	14.2	19.8	8,995.2	8,815.2	180.0	48.6	57.5	42.5
بورصة البحرين	1,157.3	1,208.8	759.7	564.5	2.7	2.3	138.1	146.7	-8.6	25.2	39.6	60.4
بورصة الجزائر	0.2	0.1	2.1	0.6	0.6	0.2	...	...	...	...	...	...
بورصة تونس	172.0	911.8	475.0	492.7	5.6	5.9	24.0	56.6	-32.6	8.2	...	...
السوق المالية السعودية	33,055.3	78,883.9	234,703.8	556,746.7	9.8	22.9	43,326.6	39,025.0	4,301.6	7.4	87.3	12.7
سوق الخرطوم للأوراق المالية	465.0	197.1	29.0	251.7	2.2	19.2	...	...	...	...	...	...
سوق دمشق للأوراق المالية	84.8	27.4	75.0	41.0	3.1	1.5	...	...	...	...	...	...
سوق مسقط للأوراق المالية	3,863.0	2,306.1	1,719.0	1,127.7	3.5	2.1	298.8	439.1	-140.3	32.7	28.5	71.5
بورصة قطر	11,415.7	55,152.2	18,549.0	29,048.7	11.6	17.6	5365.4	5373.9	-8.5	37.0	57.6	42.4
بورصة فلسطين	142.8	84.1	273.9	194.0	7.3	5.6	...	...	...	...	...	...
سوق الكويت	39,017.4	52,048.9	26,142.0	35,080.7	21.9	33.3	10,297.1	8,552.9	1,744.2	26.9	38.4	61.6
بورصة بيروت	200.0	49.8	902.0	242.8	11.6	3.6	...	...	...	...	...	...
البورصة المصرية	49,789.0	94,970.1	12,124.1	17,604.5	27.5	42.5	2379.9	3373.3	-993.4	16.3	42.9	57.1
بورصة الدار البيضاء	404.0	258.8	6,033.0	3,413.0	9.2	5.2	...	...	...	...	...	...
الإجمالي	**196,584.4**	**372,785.5**	**333,932.5**	**684,516.9**	**10.6**	**21.3**	**79,207.7**	**74,821.5**	**4,386.2**	**11.25**		

(...) غير متوفر.

1- معدل الدوران = قيمة الاوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للاوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات أسواق المال.

ملحق (1/8) : الصادرات والواردات العربية الإجمالية
(2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات الاجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)	الواردات الاجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)
	2016	2017	2018	2019	2020*	(2019-2016)	(2020-2019)	2016	2017	2018	2019	2020*	(2019-2016)	(2020-2019)
مجموع الدول العربية	**782,543**	**909,960**	**1,088,861**	**1,016,497**	**746,808**	**9.1**	**-26.5**	**759,951**	**786,252**	**820,963**	**857,094**	**737,081**	**4.1**	**-14.0**
الأ ر د ن	6,201	6,353	6,593	7,046	7,115	4.4	1.0	19,352	20,527	20,339	19,197	17,035	- 0.3	-11.3
الإمـــارات	295,031	313,547	321,028	313,781	273,099	2.1	-13.0	226,603	246,344	235,360	259,251	234,200	4.6	-9.7
البحريـــن	12,768	15,356	18,234	18,120	14,006	12.4	-22.7	13,570	16,055	19,085	17,263	12,683	8.4	-26.5
تونـــس	13,574	14,226	15,466	14,952	13,769	3.3	-7.9	19,442	20,669	22,673	21,578	18,307	3.5	-15.2
الجزائـــر	29,338	34,610	41,698	34,994	21,925	6.1	-37.3	49,287	48,813	49,012	43,241	35,358	- 4.3	-18.2
جيبـوتـي	1,732	3,162	3,522	3,996	2,837	32.1	-29.0	2,327	3,576	3,603	4,138	3,314	21.2	-19.9
السـعودية	183,579	221,835	294,373	261,603	173,490	12.5	-33.7	140,170	134,519	137,065	153,163	132,754	3.0	-13.3
السـودان	3,094	4,100	3,485	3,208	3,121	1.2	-2.7	8,311	9,134	7,065	8,035	7,736	- 1.1	-3.7
سوريـة	1,700	1,800	2,000	2,100	2,300	7.3	9.5	4,500	4,900	4,900	4,900	4,800	2.9	-2.0
الصومـال	418	450	490	520	410	7.5	-21.2	1,045	1,087	1,120	1,200	1,170	4.7	-2.5
العـراق	41,298	57,559	86,360	81,585	46,829	25.5	-42.6	34,208	37,866	45,736	58,138	48,150	19.3	-17.2
عُمـان	27,545	32,886	41,730	38,685	30,508	12.0	-21.1	23,784	26,951	26,289	22,857	21,107	- 1.3	-8
فلسطـين	1,707	1,929	1,847	1,748	1,773	0.8	1.4	6,457	6,913	7,240	7,258	6,375	4.0	-12.2
قطـر	57,309	67,498	84,288	72,935	51,504	8.4	-29.4	31,972	29,814	31,609	29,098	25,764	- 3.1	-11.5
القُمـر	31	38	42	52	26	18.8	-50.0	219	252	276	222	217	0.5	-2.3
الكويـت	45,994	55,199	72,104	64,358	39,939	11.8	-37.9	26,690	29,505	31,096	33,478	27,931	7.8	-16.6
لبنـان	2,978	2,844	2,953	4,839	3,926	17.6	-18.9	19,125	19,589	19,986	18,221	9,644	- 1.6	-47.1
ليبيـا	9,938	19,521	29,998	27,674	6,008	40.7	-78.3	10,445	9,199	13,491	14,840	11,710	12.4	-21.1
مصـر	22,502	26,278	29,304	30,505	24,815	10.7	-18.7	71,357	66,565	81,910	76,390	63,578	2.3	-16.8
المغـرب	23,014	27,662	29,584	29,354	25,663	8.4	-12.6	41,874	45,189	51,308	51,053	44,449	6.8	-12.9
موريتانـيا	1,646	2,091	2,484	2,968	2,810	21.7	-5.3	1,780	2,270	2,958	2,873	2,336	17.3	-18.7
اليمـن	1,146	1,016	1,278	1,474	935	8.7	-36.6	7,433	6,516	8,844	10,700	8,462	12.9	-20.9

* بيانات أولية .

** معدل نمو مركب .

المصادر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، ومصادر وطنية أخرى.

صندوق النقد الدولي ابريل (2021)، "اتجاهات التجارة الخارجية" .

ملحق (2/8) : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية
(2020-2016)

	الصادرات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2020-2019) (%)	الواردات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2020-2019) (%)
	2016	2017	2018	2019	*2020		2016	2017	2018	2019	*2020	
العالم	**782,543**	**909,960**	**1,088,861**	**1,016,497**	**746,808**	**26.5-**	**759,951**	**786,252**	**820,963**	**857,094**	**737,081**	**14.0-**
الدول العربية	99,955	108,080	112,511	112,264	96,372	14.2-	99,038	102,843	112,958	112,204	91,470	18.5-
الاتحاد الأوروبي	98,623	104,962	169,584	189,034	93,327	50.6-	225,676	221,614	217,606	215,636	158,686	26.4-
الولايات المتحدة الأمريكية	37,148	41,451	60,030	58,558	25,157	57.0-	69,213	67,275	61,674	60,910	45,652	25.0-
آسيا	288,331	308,305	585,767	577,149	383,369	33.6-	327,631	393,473	297,597	302,794	227,096	25.0-
- اليابان	59,735	63,823	90,112	79,957	51,990	35.0-	25,287	24,832	20,797	21,486	16,985	20.9-
- الهند	35,879	45,927	106,843	108,225	80,532	25.6-	34,577	37,639	49,909	47,243	37,952	19.7-
- الصين	78,548	90,577	139,018	145,681	116,732	19.9-	130,927	128,177	105,960	120,521	122,968	2.0
- باقي دول آسيا	114,169	107,979	249,794	243,287	134,114	44.9-	136,841	202,825	120,930	113,545	49,190	56.7-
باقي دول العالم	258,486	347,162	160,969	79,491	148,583	86.9	38,395	1,048	131,129	165,551	214,178	29.4
	المساهمة في الإجمالي (في المائة)											
العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	
الدول العربية	12.8	11.9	10.3	11.0	12.9		13.0	13.1	13.8	13.1	12.4	
الاتحاد الأوروبي	12.6	11.5	15.6	18.6	12.5		29.7	28.2	26.5	25.2	21.5	
الولايات المتحدة الأمريكية	4.7	4.6	5.5	5.8	3.4		9.1	8.6	7.5	7.1	6.2	
آسيا	36.8	33.9	53.8	56.8	51.3		43.1	50.0	36.2	35.3	30.8	
- اليابان	7.6	7.0	8.3	7.9	7.0		3.3	3.2	2.5	2.5	2.3	
- الهند	4.6	5.0	9.8	10.6	10.8		4.5	4.8	6.1	5.5	5.1	
- الصين	10.0	10.0	12.8	14.3	15.6		17.2	16.3	12.9	14.1	16.7	
- باقي دول آسيا	14.6	11.9	22.9	23.9	18.0		18.0	25.8	14.7	13.2	6.7	
باقي دول العالم	33.0	38.2	14.8	7.8	19.9		5.1	0.1	16.0	19.3	29.1	

* بيانات أولية.

المصادر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، ومصادر وطنية أخرى.
صندوق النقد الدولي ابريل (2021)، "اتجاهات التجارة الخارجية" .

ملحق (3/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية [1]
(2020-2016)

(نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020
السلع الزراعية [2]	**7.8**	**7.7**	**7.3**	**8.0**	**7.9**	**19.2**	**18.9**	**18.9**	**19.4**	**18.0**
الوقود والمعادن [3]	**58.7**	**59.2**	**63.1**	**58.1**	**55.0**	**13.2**	**13.8**	**13.5**	**13.4**	**11.8**
المصنوعات [4]	**28.7**	**27.2**	**26.3**	**27.9**	**26.8**	**63.9**	**64.1**	**63.1**	**64.2**	**60.7**
المـــواد الكيماويـــة	9.8	8.8	8.3	8.6	8.5	8.8	8.6	8.9	8.8	8.2
مصنوعـــات أساســـية	5.8	5.3	5.0	6.0	5.3	16.5	16.3	15.9	17.4	17.2
الآلات ومعدات النقـــل	7.1	6.9	6.9	7.3	6.9	30.5	30.4	29.6	29.8	27.3
مصنوعات متنوعة أخرى	6.0	6.2	6.1	6.0	6.1	8.1	8.8	8.7	8.2	8.0
سلـــع غيـــــر مصنفـــة	**4.8**	**5.9**	**3.3**	**6.0**	**10.3**	**3.7**	**3.2**	**4.5**	**3.0**	**9.5**
المجمـــــــوع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

* بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 2.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68، و891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (4/8) : الصادرات والواردات البينية العربية (2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير %		الواردات البينية (سيف)					معدل التغير %	
	2016	2017	2018	2019	*2020	(2019-2016)	(2020-2019)	2016	2017	2018	2019	*2020	(2019-2016)	(2020-2019)
مجموع الدول العربية	99,954.8	108,079.7	112,511.1	112,264.3	96,372.2	3.9	14.2-	99,037.6	102,842.8	112,957.9	112,204.1	91,469.8	4.2	18.5-
الأ ر د ن	3,021.0	2,926.9	2,863.7	2,931.8	2,842.8	1.0-	3.0-	4,426.2	4,897.2	5,431.1	5,085.1	4,023.2	4.7	20.9-
الإمـــارات	22,530.8	24,234.5	26,640.3	26,338.3	24,312.7	5.3	7.7-	21,097.3	22,805.6	23,115.0	23,028.5	21,811.9	3.0	5.3-
البحريـــن	3,122.0	4,975.7	6,671.3	6,306.0	4,322.3	26.4	31.5-	4,738.9	5,033.4	4,827.8	4,761.6	1,671.7	0.2	64.9-
تونـــس	1,492.8	1,311.9	1,472.9	1,460.1	1,201.0	0.7-	17.7-	1,512.9	1,718.9	2,056.1	2,610.0	1,732.9	19.9	33.6-
الجزائـــر	1,575.9	2,067.7	2,531.7	2,695.9	1,883.2	19.6	30.1-	2,513.6	2,041.7	2,376.0	2,235.5	2,039.4	3.8-	8.8-
جيبـوتـي	97.4	99.0	144.1	140.1	95.1	12.9	32.1-	422.7	479.7	459.5	462.4	407.3	3.0	11.9-
الســعودية	31,693.0	37,391.2	38,420.3	38,451.6	32,423.9	6.7	15.7-	15,844.3	16,883.5	19,024.5	19,659.2	17,524.0	7.5	10.9-
الســودان	2,154.5	2,836.3	2,370.9	2,011.1	1,911.1	2.3-	5.0-	2,137.0	2,618.7	2,186.5	2,749.0	2,100.3	8.8	23.6-
سوريـــة	520.5	512.8	520.0	525.4	...	0.3	...	784.6	1,009.7	1,045.2	1,064.0	...	10.7	...
الصومـال	387.5	328.4	404.6	407.0	254.2	1.6	37.5-	869.4	782.6	474.1	478.4	298.4	18.1-	37.6-
العـــراق	1,836.0	1,529.0	1,369	1,858	1,616	0.4	13.0-	2,267.0	2,611.0	4,046.0	4,192.0	3,664.0	22.7	12.6-
عُمـــان	6,475.1	6,790.4	7,994.3	7,740.0	7,074.8	6.1	8.6-	12,668.7	13,055.6	13,698.3	14,481.5	11,865.5	4.6	18.1-
فلسطـين	119.0	141.4	358.3	366.6	260.9	45.5	28.8-	320.0	358.3	429.0	433.8	378.0	10.7	12.8-
قطـــر	6,841.0	5,609.5	4,220.1	3,028.0	3,112.4	23.8-	2.8	5,778.2	4,240.2	2,048.7	1,794.7	1,318.6	32.3-	26.5-
القُمـــر	3.7	3.5	2.5	3.8	2.9	1.1	23.5-	40.2	41.9	55.6	60.3	49.9	14.5	17.3-
الكويـت	2,121.7	2,782.5	2,933.0	3,073.0	2,323.0	13.1	24.4-	5,687.5	6,222.8	7,114.2	6,569.4	5,630.2	4.9	14.3-
لبنـــان	1,297.2	1,396.5	1,573.0	1,531.2	1,878.6	5.7	22.7	2,607.7	2,295.1	2,547.9	2,555.2	1,179.7	0.7-	53.8-
ليبيـــا	2,928.1	1,792.6	945.3	1,620.8	351.9	17.9-	78.3-	1,947.3	1,709.8	2,783.5	2,555.9	2,016.8	9.5	21.1-
مصـــر	9,804.6	9,785.7	9,517.3	10,079.7	8,836.4	0.9	12.3-	8,628.0	9,787.9	13,002.6	11,346.4	8,961.4	9.6	21.0-
المغـــرب	1,348.6	1,166.6	1,240	1,372	1,265	0.6	7.8-	2,921.7	2,871.2	3,918	3,844	2,908	9.6	24.4-
موريتانـيا	4.9	5.3	8.3	8.3	7.9	19.2	5.2-	604.0	338.9	614.1	614.1	491.0	0.6	20.1-
اليمـــن	579.3	392.4	310.2	315.9	395.8	18.3-	25.3	1,220.4	1,039.1	1,704.2	1,622.7	1,397.9	10.0	13.9-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصادر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، ومصادر وطنية أخرى.

صندوق النقد الدولي ابريل (2021)، "اتجاهات التجارة الخارجية" .

ملحق (5/8) : مساهمة التجارة البينية فى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2020-2016)

(نسبة منوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2016	2017	2018	2019	2020*	متوسط الفترة (2020-2016)	2016	2017	2018	2019	2020*	متوسط الفترة (2020-2016)
مجموع الدول العربية	12.8	11.9	10.3	11.0	12.9	11.8	13.0	13.1	13.8	13.1	12.4	13.1
الاردن	48.7	41.7	43.4	41.6	40.0	43.1	22.9	23.9	26.7	26.5	23.6	24.7
الإمارات	7.6	7.7	8.3	8.4	8.9	8.2	9.3	9.3	9.8	8.9	9.3	9.3
البحرين	24.5	32.4	36.6	34.8	30.9	31.8	34.9	31.4	25.3	27.6	13.2	26.5
تونس	11.0	9.2	9.5	9.8	8.7	9.6	7.8	8.3	9.1	12.1	9.5	9.3
الجزائر	5.4	6.0	6.1	7.7	8.6	6.7	5.1	4.2	4.8	5.2	5.8	5.0
جيبوتي	5.6	3.1	4.1	3.5	3.4	3.9	18.2	13.4	12.8	11.2	12.3	13.6
السعودية	17.3	16.9	13.1	14.7	18.7	16.1	11.3	12.6	13.9	12.8	13.2	12.8
السودان	69.6	69.2	68.0	62.7	61.2	66.2	25.7	28.7	30.9	34.2	27.2	29.3
سورية	30.6	28.5	26.0	25.0	…	…	17.4	20.6	21.3	21.7	…	…
الصومال	92.7	73.0	82.6	78.3	62.0	77.7	83.2	72.0	42.3	39.9	25.5	52.6
العراق	4.4	2.7	1.6	2.3	3.5	2.9	6.6	6.9	8.8	7.2	7.6	7.4
عمان	23.5	20.6	19.2	20.0	23.2	21.3	53.3	48.4	52.1	63.4	56.2	54.7
فلسطين	7.0	7.3	19.4	21.0	14.7	13.9	5.0	5.2	5.9	6.0	5.9	5.6
قطر	11.9	8.3	5.0	4.2	6.0	7.1	18.1	14.2	6.5	6.2	5.1	10.0
القُمر	11.9	9.2	5.9	7.4	11.3	9.1	18.4	16.6	20.1	27.1	23.0	21.1
الكويت	4.6	5.0	4.1	4.8	5.8	4.9	21.3	21.1	22.9	19.6	20.2	21.0
لبنان	43.6	49.1	53.3	31.6	47.8	45.1	13.6	11.7	12.7	14.0	12.2	12.9
ليبيا	29.5	9.2	3.2	5.9	5.9	10.7	18.6	18.6	20.6	17.2	17.2	18.5
مصر	43.6	37.2	32.5	33.0	35.6	36.4	12.1	14.7	15.9	14.9	14.1	14.3
المغرب	5.9	4.2	4.2	4.7	4.9	4.8	7.0	6.4	7.6	7.5	6.5	7.0
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	33.9	14.9	20.8	21.4	21.0	22.4
اليمن	50.5	38.6	24.3	21.4	42.3	35.4	16.4	15.9	19.3	15.2	16.5	16.7

(...) غير متوفر.
*بيانات اولية
المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (5/8) أ : مساهمة التجارة البينية للدول العربية فى إجمالي التجارة العربية البينية (2020-2016)

(نسبة منوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2016	2017	2018	2019	2020*	متوسط الفترة (2020-2016)	2016	2017	2018	2019	2020*	متوسط الفترة (2020-2016)
مجموع الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأردن	3.0	2.7	2.5	2.6	2.9	2.8	4.5	4.8	4.8	4.5	4.4	4.6
الإمارات	22.5	22.4	23.7	23.5	25.2	23.5	21.3	22.2	20.5	20.5	23.8	21.7
البحرين	3.1	4.6	5.9	5.6	4.5	4.8	4.8	4.9	4.3	4.2	1.8	4.0
تونس	1.5	1.2	1.3	1.3	1.2	1.3	1.5	1.7	1.8	2.3	1.9	1.8
الجزائر	1.6	1.9	2.3	2.4	2.0	2.0	2.5	2.0	2.1	2.0	2.2	2.2
جيبوتي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4
السعودية	31.7	34.6	34.1	34.3	33.6	33.7	16.0	16.4	16.8	17.5	19.2	17.2
السودان	2.2	2.6	2.1	1.8	2.0	2.1	2.2	2.5	1.9	2.4	2.3	2.3
سورية	0.5	0.5	0.5	0.5	…	0.5	0.8	1.0	0.9	0.9	…	0.9
الصومال	0.4	0.3	0.4	0.4	0.3	0.3	0.9	0.8	0.4	0.4	0.3	0.6
العراق	1.8	1.4	1.2	1.7	1.7	1.6	2.3	2.5	3.6	3.7	4.0	3.2
عُمان	6.5	6.3	7.1	6.9	7.3	6.8	12.8	12.7	12.1	12.9	13.0	12.7
فلسطين	0.1	0.1	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
قطر	6.8	5.2	3.8	2.7	3.2	4.3	5.8	4.1	1.8	1.6	1.4	3.0
القُمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0
الكويت	2.1	2.6	2.6	2.7	2.4	2.5	5.7	6.1	6.3	5.9	6.2	6.0
لبنان	1.3	1.3	1.4	1.4	1.9	1.5	2.6	2.2	2.3	2.3	1.3	2.1
ليبيا	2.9	1.7	0.8	1.4	0.4	1.4	2.0	1.7	2.5	2.3	2.2	2.1
مصر	9.8	9.1	8.5	9.0	9.2	9.1	8.7	9.5	11.5	10.1	9.8	9.9
المغرب	1.3	1.1	1.1	1.2	1.3	1.2	3.0	2.8	3.5	3.4	3.2	3.2
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.3	0.5	0.5	0.5	0.5
اليمن	0.6	0.4	0.3	0.3	0.4	0.4	1.2	1.0	1.5	1.4	1.5	1.3

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية
المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (6/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2020)*

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		258.1	65.1	6.0	91.7	0.6	812.4	55.9	49.3	2.2	626.6	57.7	152.1	110.7	0.0	226.9	77.8	39.1	121.0	13.6	1.1	75.0	2,842.8
صادرات		633.1	55.4	14.0	124.8	0.0	2,102.2	42.4	44.8	1.2	61.6	87.8	50.5	55.9	0.0	55.1	73.0	5.2	596.3	19.3	0.0	0.4	4,023.2
واردات																							
الإمارات	372.6		561.2	132.1	379.0	189.5	8,382.3	953.9	122.8	...	...	6,703.7	30.4	0.0	42.3	2,002.7	428.4	984.9	1,282.7	308.2	399.8	1,036.3	24,312.7
صادرات	434.6		1,149.2	75.5	458.6	1.4	6,068.6	1,113.3	49.7	...	1,217.5	4,972.7	19.6	0.2	2.5	1,853.4	582.4	1,420.8	2,124.9	156.6	9.1	101.2	21,811.9
واردات																							
البحرين	24.7	573.4		11.2	36.0	5.9	2,128.6	0.5	2.4	0.6	16.6	538.1	...	...	...	543.5	9.4	2.8	302.3	115.3	0.1	10.9	4,322.3
صادرات	35.6	594.8		1.8	0.1		755.2	3.0	3.0	2.0	0.1	112.1	...	...	...	70.5	12.3	0.0	71.9	6.3		3.2	1,671.7
واردات																							
تونس	20.9	61.0	1.4		294.9	0.4	27.4	2.2	7.8	0.1	10.1	12.9	0.2	22.5	0.6	4.4	13.4	447.4	52.0	202.3	16.2	2.8	1,201.0
صادرات	11.8	125.5	11.2		906.6	0.0	206.9	17.6	1.3	0.0	0.0	8.0	0.0	16.8	0.0	12.4	8.6	57.5	250.1	97.5	1.1	0.0	1,732.9
واردات																							
الجزائر	83.1	73.4	0.0	849.4		12.2	72.0	0.0	...	0.0	0.2	9.3	...	0.7	...	11.2	89.0	52.5	157.0	445.0	27.5	0.7	1,883.2
صادرات	109.6	246.9	75.4	219.7		0.0	526.9	6.0	...	0.1	1.1	79.2	2.6	42.6	0.1	9.2	23.1	5.8	536.4	153.8	0.7	0.1	2,039.4
واردات																							
جيبوتي	0.0	0.5	0.2	0.1	...		3.2	...	...	53.1	0.1	0.3	...	16.2	...	3.3	0.2	0.0	6.6	0.0	...	11.2	95.1
صادرات	0.9	63.0	0.7	0.1	...		101.2	2.2	1.8	8.0	1.1	85.3	...	46.3	...	8.0	1.9	...	20.3	0.1	0.5	65.7	407.3
واردات																							
السعودية	1,964.2	13,059.6	4,904.8	169.2	531.4	892.9		625.5	0.3	46.7	957.6	1,199.6	24.1	...	2.9	1,606.8	119.6	...	4,907.4	411.8	25.5	973.9	32,423.9
صادرات	1,223.0	8,885.2	1,683.7	83.2	2.9	20.5		259.1	181.1	60.0	10.5	1,869.8	9.7	...	0.1	417.4	221.9	...	2,251.1	169.1	0.1	175.6	17,524.0
واردات																							
السودان	94.2	710.1	22.5	3.0	...	...	250.6		61.8	...	...	7.0	...	168.0	...	18.0	49.8	1.0	505.5	...	...	19.5	1,911.1
صادرات	85.9	1,011.1	0.2	21.5	0.0	...	391.6		3.8	0.1	...	38.3	...	17.3	...	9.0	3.6	...	495.8	1.4	...	20.9	2,100.3
واردات																							
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0.0
صادرات	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0.0
واردات	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0.0
الصومال	1.4	78.0	4.6	0.0	...	11.4	44.2	0.1	0.3		0.0	86.7	...	4.4	...	0.3	0.1	...	9.7	0.5	...	12.5	254.2
صادرات	1.4	0.0	0.7	0.4	...	87.1	36.4	0.5	0.0		0.0	94.3	...	4.5	...	0.0	0.6	...	56.0	0.3	...	16.3	298.4
واردات																							
العراق	127.0	885.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.0	0.0	0.0	0.0		323.0	0.0	33.0	0.0	0.0	5.0	0.0	234.0	0.0	0.0	0.0	1,616
صادرات	1,040.0	0.0	24.0	14.0	0.0	0.0	1,358.0	0.0	106.0	0.0		87.0	0.0	48.0	0.0	111.0	274.0	0.0	597.0	5.0	0.0	0.0	3,664.0
واردات																							
عُمان	19.0	2,122.3	66.3	3.7	12.5	264.3	2,366.6	9.1	5.4	272.3	62.3		...	922.6	0.3	336.2	19.2	32.1	79.6	21.6	0.0	459.3	7,074.8
صادرات	28.3	8,925.9	351.5	4.0	...	0.0	680.0	3.1	3.5	95.5	444.7		...	946.6	...	37.6	263.2	...	53.4	9.1	...	19.1	11,865.5
واردات																							
فلسطين	126.1	57.0	0.3	...	4.9	...	34.0	0.0	...	...	1.0	1.4		13.3	...	19.5	0.6	...	0.0	0.9	0.0	1.8	260.9
صادرات	179.9	32.2	3.7	0.2	...	...	77.2	...	...	...	...	2.4		5.6	...	0.9	...	...	70.8	5.1	...	...	378.0
واردات																							
قطر	52.7	1,087.0	...	29.4	33.8	15.9	...	38.2	0.2	4.3	43.5	751.3	...		10.6	897.8	24.5	5.7	42.6	66.4	1.5	7.0	3,112.4
صادرات	128.1	0.4	0.1	30.7	2.4	...	...	25.3	11.6	3.9	38.0	613.1	6.4		...	235.9	172.1	...	1.0	46.4	0.0	3.2	1,318.6
واردات																							
القمر	...	1.2	0.0	0.0	...	1.2	0.0	0.3	...	...	...	...	...	...		...	...	...	0.0	0.1	...	...	2.9
صادرات	...	34.2	...	0.8	...	0.0	3.9	0.1	0.0	...	...	0.4	...	4.6		0.0	0.0	...	4.0	1.3	0.1	0.4	49.9
واردات																							
الكويت	11.0	1,051.2	27.3	1.4	1.6	...	1,074.3	4.0	0.3	0.0	79.1	29.7	0.0	32.2	...		1.4	...	6.0	2.6	0.5	0.4	2,323.0
صادرات	86.9	2,758.8	396.5	23.4	1.0	0.2	1,605.3	5.6	13.7	1.6	1.1	208.7	2.5	24.2	0.0		121.4	0.0	360.0	11.6	0.0	7.5	5,630.2
واردات																							
لبنان	163.1	460.8	28.4	12.8	18.6	0.5	201.8	15.2	244.8	0.0	193.2	54.9	...	178.8	...	78.9		14.1	180.3	20.0	0.5	11.7	1,878.6
صادرات	106.9	354.1	8.9	4.6	46.2	...	224.5	3.4	113.9	0.0	3.8	10.6	...	1.5	...	7.1		59.9	212.0	21.8	0.1	0.4	1,179.7
واردات																							
ليبيا	0.1	314.1	...	4.5	0.6	...	0.4	0.6	...	...	...	...	...	0.0	...	0.0	12.4		14.1	4.9	0.1	...	351.9
صادرات	28.5	892.2	5.1	387.1	21.1	-	105.7	...	...	...	...	6.0	...	...	...	2.0	9.0		504.1	55.9	...	...	2,016.8
واردات																							
مصر	530.6	2,653.0	131.0	254.7	461.2	61.6	1,488.3	437.8	257.7	55.7	402.5	151.7	147.1	0.4	1.6	229.3	275.8	555.8		417.4	18.4	304.8	8,836.4
صادرات	115.0	1,359.6	213.3	66.8	170.5	5.1	3,817.9	143.9	72.2	5.7	325.9	310.2	0.0	24.1	0.2	1,988.8	116.4	35.6		144.8	1.6	43.7	8,961.4
واردات																							
المغرب	28.5	92.1	32.3	88.9	133.8	248.9	97.4	5.3	47.6	0.5	5.0	40.2	5.0	32.9	2.2	11.3	47.5	67.9	89.9		184.0	3.8	1,265
صادرات	29.0	511.4	85.9	204.4	433.3	0.0	897.5	0.2	2.4	0.6	0.9	26.2	0.8	75.0	0.0	21.8	20.3	13.7	582.8		1.5	0.0	2,908
واردات																							
موريتانيا	0.0	0.2	...	0.4	0.5	...	0.4	0.0	...	...	0.0	1.2	...	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	1.7	3.2		...	7.9
صادرات	0.3	340.9	0.1	10.2	39.3	0.0	9.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.3	0.0	0.0	1.9	0.2	9.2	79.1		0.0	491.0
واردات																							
اليمن	23.5	78.5	...	1.0	5.3	...	89.5	6.5	8.3	16.1	0.3	119.6	...	0.2	...	1.7	1.5	0.0	43.9	0.1	...		395.8
صادرات	...	980.0	...	...	...	...	400.0	2.6	...	...	...	2.9	...	...	...	...	...	...	12.4	...	...		1,397.9
واردات																							

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.
المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (7/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2020)*

(في المائة)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		9.08	2.29	0.21	3.23	0.02	28.58	1.97	1.74	0.08	22.04	2.03	5.35	3.89	0.0	7.98	2.74	1.38	4.25	0.48	0.04	2.64	100
صادرات																							
واردات		15.74	1.38	0.35	3.10	0.00	52.25	1.05	1.11	0.03	1.53	2.18	1.26	1.39	0.0	1.37	1.81	0.13	14.82	0.48	0.00	0.01	100
الإمارات																							
صادرات	1.53		2.31	0.54	1.56	0.78	34.48	3.92	0.51			27.57	0.12	0.00	0.17	8.24	1.76	4.05	5.28	1.27	1.64	4.26	100
واردات	1.99		5.27	0.35	2.10	0.01	27.82	5.10	0.23		5.58	22.80	0.09	0.00	0.01	8.50	2.67	6.51	9.74	0.72	0.04	0.46	100
البحرين																							
صادرات	0.57	13.27		0.26	0.83	0.14	49.25	0.01	0.05	0.01	0.39	12.45	...	...	...	12.57	0.22	0.06	6.99	2.67	0.00	0.25	100
واردات	2.13	35.58		0.11	0.00	0.00	45.17	0.18	0.18	0.12	0.01	6.70	...	...	...	4.22	0.73	0.00	4.30	0.38	0.00	0.19	100
تونس																							
صادرات	1.74	5.08	0.11		24.55	0.03	2.28	0.19	0.65	0.01	0.84	1.07	0.02	1.87	0.05	0.37	1.12	37.25	4.33	16.85	1.35	0.23	100
واردات	0.68	7.24	0.65		52.31	0.00	11.94	1.01	0.08	0.00	0.00	0.46	0.00	0.97	0.00	0.72	0.50	3.32	14.43	5.63	0.06	0.00	100
الجزائر																							
صادرات	4.41	3.90	0.00	45.10		0.65	3.82	0.00	...	0.00	0.01	0.49	...	0.04		0.59	4.73	2.79	8.33	23.63	1.46	0.04	100
واردات	5.37	12.11	3.70	10.77		0.00	25.83	0.29	...	0.00	0.05	3.89	0.13	2.09	0.01	0.45	1.13	0.29	26.30	7.54	0.03	0.00	100
جيبوتي																							
صادرات	0.02	0.53	0.19	0.11	...		3.39	...	...	55.84	0.12	0.33	...	17.04	...	3.50	0.20	0.02	6.94	0.00	...	11.78	100
واردات	0.23	15.47	0.18	0.03	...		24.85	0.55	0.44	1.96	0.26	20.95	...	11.37	...	1.96	0.48	...	4.98	0.01	0.13	16.13	100
السعودية																							
صادرات	6.06	40.28	15.13	0.52	1.64	2.75		1.93	0.00	0.14	2.95	3.70	0.07	...	0.01	4.96	0.37	...	15.14	1.27	0.08	3.00	100
واردات	6.98	50.70	9.61	0.48	0.02	0.12		1.48	1.03	0.34	0.06	10.67	0.06	...	0.00	2.38	1.27	...	12.85	0.96	0.00	1.00	100
السودان																							
صادرات	4.93	37.16	1.18	0.16	...	...	13.11		3.23	..	...	0.37	...	8.79	...	0.94	2.60	0.05	26.45	..	...	1.02	100
واردات	4.09	48.14	0.01	1.02	0.00	...	18.64		0.18	0.00	...	1.82	...	0.82	...	0.43	0.17	...	23.61	0.07	...	1.00	100
سورية																							
صادرات	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0
واردات	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	0
الصومال																							
صادرات	0.57	30.69	1.80	0.00	...	4.49	17.40	0.02	0.11		0.00	34.10	...	1.75	...	0.13	0.02	...	3.81	0.19	...	4.93	100
واردات	0.47	0.00	0.22	0.12	...	29.20	12.20	0.18	0.01		0.00	31.59	...	1.50	...	0.00	0.19	...	18.78	0.09	...	5.45	100
العراق																							
صادرات	7.86	54.76	0.00	0.00	0.00	0.00	0.56	0.00	0.00	0.00		19.99	0.00	2.04	0.00	0.00	0.31	0.00	14.48	0.00	0.00	0.00	100
واردات	28.38	0.00	0.66	0.38	0.00	0.00	37.06	0.00	2.89	0.00		2.37	0.00	1.31	0.00	3.03	7.48	0.00	16.29	0.14	0.00	0.00	100
عُمان																							
صادرات	0.27	30.00	0.94	0.05	0.18	3.74	33.45	0.13	0.08	3.85	0.88		...	13.04	0.00	4.75	0.27	0.45	1.12	0.30	0.00	6.49	100
واردات	0.24	75.23	2.96	0.03	...	0.00	5.73	0.03	0.03	0.80	3.75		...	7.98	...	0.32	2.22	...	0.45	0.08	...	0.16	100
فلسطين																							
صادرات	48.32	21.83	0.12	...	1.89	...	13.05	0.01	...	...	0.37	0.54		5.10	...	7.46	0.24	...	0.01	0.35	0.01	0.69	100
واردات	47.59	8.51	0.98	0.06	...	...	20.42	...	...	...	...	0.64		1.48	...	0.24	...	...	18.72	1.35	...	...	100
قطر																							
صادرات	1.69	34.92	...	0.94	1.09	0.51	...	1.23	0.01	0.14	1.40	24.14	...		0.3	28.85	0.79	0.18	1.37	2.13	0.05	0.22	100
واردات	9.71	0.03	0.01	2.33	0.18	...	...	1.92	0.88	0.30	2.88	46.50	0.49		...	17.89	13.05	...	0.08	3.52	0.00	0.24	100
القمر																							
صادرات	...	40.85	1.02	0.87	...	40.97	1.59	10.24	...	...	...	...	...	...		...	...	...	0.35	4.10	...	...	100
واردات	...	68.58	..	1.51	...	0.00	7.91	0.13	0.01	...	...	0.90	...	9.23		0.00	0.00	...	8.05	2.61	0.22	0.85	100
الكويت																							
صادرات	0.48	45.25	1.18	0.06	0.07	...	46.25	0.17	0.01	0.00	3.41	1.28	0.00	1.39	...		0.06	...	0.26	0.11	0.02	0.02	100
واردات	1.54	49.00	7.04	0.42	0.02	0.00	28.51	0.10	0.24	0.03	0.02	3.71	0.05	0.43	0.00		2.16	0.00	6.39	0.21	0.00	0.13	100
لبنان																							
صادرات	8.68	24.53	1.51	0.68	0.99	0.03	10.74	0.81	13.03	0.00	10.28	2.92	...	9.52	...	4.20		0.75	9.60	1.06	0.03	0.62	100
واردات	9.06	30.02	0.76	0.39	3.92	...	19.03	0.29	9.65	0.00	0.32	0.90	...	0.13	...	0.60		5.08	17.97	1.85	0.01	0.04	100
ليبيا																							
صادرات	0.03	89.27	...	1.28	0.17	...	0.10	0.17	...	...	...	...	...	0.00	...	0.01	3.52		4.02	1.39	0.02	...	100
واردات	1.41	44.24	0.25	19.19	1.05	...	5.24	..	...	...	...	0.30	...	...	...	0.10	0.45		25.00	2.77	...	...	100
مصر																							
صادرات	6.01	30.02	1.48	2.88	5.22	0.70	16.84	4.95	2.92	0.63	4.56	1.72	1.66	0.00	0.02	2.60	3.12	6.29		4.72	0.21	3.45	100
واردات	1.28	15.17	2.38	0.75	1.90	0.06	42.60	1.61	0.81	0.06	3.64	3.46	0.00	0.27	0.00	22.19	1.30	0.40		1.62	0.02	0.49	100
المغرب																							
صادرات	2.25	7.28	2.56	7.03	10.57	19.67	7.70	0.42	3.77	0.04	0.40	3.18	0.39	2.60	0.18	0.90	3.76	5.37	7.11		14.55	0.30	100
واردات	1.00	17.59	2.96	7.03	14.90	0.00	30.87	0.01	0.08	0.02	0.03	0.90	0.03	2.58	0.00	0.75	0.70	0.47	20.04		0.05	...	100
موريتانيا																							
صادرات	0.27	3.11	...	5.33	5.74	...	4.63	0.01	...	...	0.33	15.80	...	0.01	0.17	0.01	1.32	0.58	21.56	41.13		...	100
واردات	0.07	69.43	0.02	2.07	8.00	0.00	1.90	0.01	0.00	0.00	0.00	0.04	0.00	0.06	0.00	0.01	0.38	0.05	1.87	16.10		0.00	100
اليمن																							
صادرات	5.94	19.83	...	0.24	1.33	...	22.62	1.64	2.08	4.06	0.06	30.22	...	0.05	...	0.43	0.37	0.01	11.08	0.02	...		100
واردات	...	70.11	...	...	...	...	28.62	0.18	...	...	...	0.21	...	...	...	...	...	...	0.89	...	...		100

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (4/8) و(6/8).

ملحق (8/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية [1]
(2020-2016)

(نسبة مئوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2016	2017	2018	2019	2020*	متوسط الفترة (2020-2016)	2016	2017	2018	2019	2020*	متوسط الفترة (2020-2016)
السلع الزراعية [2]	**19.8**	**19.6**	**19.7**	**20.1**	**19.3**	**19.7**	**21.2**	**20.8**	**20.8**	**21.6**	**20.1**	**20.9**
الوقود المعدني والمعادن الأخرى [3]	**15.9**	**16.1**	**17.2**	**15.8**	**13.2**	**15.6**	**24.1**	**25.3**	**25.9**	**25.8**	**23.8**	**25.0**
المصنوعات [4]	**59.6**	**60.2**	**58.3**	**58.9**	**55.0**	**58.4**	**46.1**	**46.1**	**46.2**	**46.8**	**43.5**	**45.7**
المـــواد الكيماويـــة	18.3	17.9	18.1	18.5	17.0	**18.0**	12.4	12.1	12.2	12.3	12.0	**12.2**
مصنوعـــات أساسيـــــة	17.9	18.1	18.2	18.3	16.9	**17.9**	17.5	17.7	17.6	17.7	16.2	**17.3**
الآلات ومعـــدات النقـــــل	10.5	10.4	9.9	10.0	10.0	**10.2**	10.3	10.1	9.9	9.8	9.0	**9.8**
مصنوعـات متنوعـة أخرى	12.9	13.8	12.1	12.1	11.1	**12.4**	5.9	6.2	6.5	7.0	6.3	**6.4**
سلـــع غيـــــر مصنفـــة [5]	**4.9**	**4.3**	**4.6**	**5.1**	**12.0**	**6.2**	**8.6**	**8.0**	**7.3**	**5.6**	**13.0**	**8.5**
المجمـــــوع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

* بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 3.

(2) تشمل الابواب والاقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الابواب ، والاقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68 ، و 891).

(5) سلع أخرى غير مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (9/8): الاتجاهات الرئيسة للتجارة البينية للبترول الخام (2020)*

(مليون دولار أمريكي)

الدول المصدرة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع	
القيمة		444.6	0.0	0.0	32.7		3,726.8	0.0	0.0		0.0	0.0		38.3		249.5		146.0	0.0			0.0	4,638	(%)
الحصة		9.6	0.0	0.0	0.7		80.4	0.0	0.0		0.0	0.0		0.8		5.4		3.1	0.0			0.0		100.00
الدول المستوردة																								
الأ ر د ن		27.9			22.8		486.7							20.3								12.0	557.7	
لبنـــــان		4.7			9.3		14.2							18.0		96.0						3.1	142.2	
ليبيـــــا																						0.0	0.0	
مصـــــر		156.1					2,816.0									150.0						67.3	3,122.1	
المغـــرب		5.9			0.6		409.9									3.5		146.0				12.2	565.9	
موريتانـيا		250.0																				5.4	250.0	
اليمـــن																						0.0	0.0	

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، قاعدة بيانات PC-TAS لمركز التجارة الدولي (ITC)، قاعدة بيانات COMTRADE لمنظمة الأمم المتحدة.

ملحق (10/8) (أ): إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2016-2020)

(مليون دولار امريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020
إجمالي الدول العربية	296,281-	314,495-	332,106-	328,998-	240,744-	183,890	203,377	215,829	223,924	152,260	112,391-	111,118-	116,277-	105,074-	88,484-
الاردن	4,747-	4,836-	4,870-	4,918-	3,074-	6,044	6,798	7,353	7,864	2,426	1,297	1,962	2,483	2,946	648-
الامارات	70,505-	71,807-	72,324-	74,058-	65,171-	65,601	70,509	71,835	73,462	60,974	4,904-	1,298-	488-	596-	4,198-
البحرين	7,500-	7,800-	7,939-	7,880-	6,461-	10,998	11,356	11,915	12,265	9,824	3,498	3,556	3,977	4,385	3,362
الجزائر	10,877-	11,278-	11,731-	9,866-	7,410-	3,429	3,111	3,279	3,316	2,912	7,448-	8,167-	8,452-	6,550-	4,498-
تونس	3,101-	3,134-	3,302-	3,136-	2,278-	3,421	3,439	4,019	4,319	2,299	320	305	717	1,183	21
جيبوتي	179-	171-	182-	190-	135-	358	370	385	389	268	179	199	203	199	134
السعودية	70,267-	78,575-	83,952-	78,660-	53,883-	17,253	18,132	20,529	24,243	10,248	53,014-	60,443-	63,423-	54,417-	43,635-
السودان	1,508-	1,595-	1,172-	1,291-	1,175-	1,545	1,780	1,511	1,424	1,310	37	185	339	132	135
العراق	15,038-	16,269-	18,000-	22,865-	13,795-	5,531	6,045	5,571	7,318	3803	9,508-	10,224-	12,429-	15,547-	9,992-
عُمان	9,923-	10,839-	11,729-	12,112-	6,111-	3,503	4,078	4,591	4,898	2,223	6,420-	6,761-	7,138-	7,214-	3,888-
فلسطين	1,414-	1,591-	1,784-	1,904-	1,571-	500	607	752	911	721	915-	983-	1,032-	993-	850-
قطر	31,541-	31,427-	32,504-	35,416-	34,698-	15,176	17,706	18,273	19,111	19,429	16,366-	13,721-	14,231-	16,305-	15,268-
القُمر	115-	116-	120-	126-	88-	78	75	79	82	53	37-	41-	41-	44-	35-
الكويت**	25,624-	26,788-	31,955-	26,446-	17,681-	5,605	6,589	7,360	8,657	7,429	20,019-	20,199-	24,595-	17,789-	10,252-
لبنان	13,268-	13,847-	14,338-	9,661-	2,660-	15,157	15,115	15,292	10,440	2,478	1,890	1,268	954	779	182-
ليبيا	2,883-	4,558-	5,062-	7,695-	2,192-	98	107	134	100	30	2,785-	4,451-	4,928-	7,595-	2,162-
مصر	17,235-	17,820-	18,693-	21,193-	13,237-	13,606	19,535	23,574	25,051	11,226	3,629-	1,715	4,881	3,857	2,011-
المغرب	8,447-	9,798-	10,515-	9,633-	7,078-	15,330	17,267	18,636	19,355	13,816	6,883	7,469	8,121	9,722	6,738
موريتانيا	1,002-	998-	630-	510-	801-	194	194	180	156	205	808-	804-	450-	354-	596-
اليمن	1,107-	1,248-	1,305-	1,438-	1,245-	466	561	562	564	586	642-	687-	743-	874-	659-

* بيانات أولية.

** عام 2020 بيانات ميزان المدفوعات حتى نهاية الربع الثالث

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (10/8) (ب): تجارة الخدمات في الدول العربية (النقل)
(2016-2020)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020
إجمالي الدول العربية	**76,210-**	**78,541-**	**81,847-**	**86,951-**	**72,981-**	**56,154**	**62,658**	**64,905**	**65,220**	**53,429**	**20,056-**	**15,883-**	**16,942-**	**21,731-**	**19,553-**
الاردن	2,548-	2,578-	2,629-	2,592-	1,892-	1,249	1,257	1,336	1,343	488	1,299-	1,321-	1,293-	1,249-	1,405-
الامارات	14,122-	14,406-	14,953-	15,247-	14,180-	25,490	27,905	28,325	28,892	26,869	11,368	13,499	13,372	13,645	12,690
البحرين	1,044-	1,153-	1,339-	1,188-	942-	176	194	278	204	157	869-	960-	1,061-	984-	785-
الجزائـــر	3,614-	3,478-	3,611-	3,415-	2,573-	677	711	716	653	537	2,937-	2,766-	2,895-	2,762-	2,036-
تونـــس	1,291-	1,357-	1,471-	1,419-	1,107-	949	977	1,142	1,130	567	342-	380-	329-	289-	540-
جيبوتي	122-	99-	95-	90-	57-	140	135	141	132	86	18	36	46	42	29
السعودية	16,353-	15,799-	15,714-	17,675-	14,874-	4,383	4,302	4,508	4,741	3,337	11,970-	11,497-	11,206-	12,934-	11,537-
السودان	836-	913-	785-	639-	569-	260	401	409	408	366	576-	512-	376-	231-	203-
العـــراق	4,006-	4,446-	5,413-	6,735-	5,566-	507	587	967	645	417	3,499-	3,859-	4,445-	6,090-	5,149-
عُمـــان	2,138-	2,335-	2,542-	2,635-	1,036-	1,617	1,747	1,758	1,811	441	521-	588-	784-	824-	595-
فلسطين	209-	238-	251-	252-	468-	4	3	5	8	13	205-	235-	246-	244-	455-
قـــطر	10,954-	10,925-	11,449-	13,959-	15,562-	7,607	10,235	10,060	10,662	11,276	3,347-	690-	1,389-	3,297-	4,286-
القُـــمر	74-	64-	59-	62-	41-	9	6	7	7	3	65-	58-	52-	55-	38-
الكويت	4,808-	5,473-	4,480-	4,105-	3,330-	1,219	1,284	1,369	1,447	1,002	3,589-	4,189-	3,111-	2,658-	2,328-
لبنـــان	1,960-	1,871-	2,137-	1,831-	487-	944	1,037	1,331	863	87	1,016-	834-	806-	968-	400-
ليبـــيا	915-	994-	1,298-	1,695-	485-	44	41	52	39	12	871-	952-	1,246-	1,656-	473-
مصـــر	7,025-	7,429-	8,163-	8,552-	5,887-	8,191	8,600	8,843	8,504	5,226	1,166	1,170	680	48-	662-
المغرب	3,176-	4,043-	4,444-	3,826-	2,814-	2,568	3,124	3,525	3,587	2,385	608-	920-	919-	239-	429-
موريتانيا	226-	206-	214-	282-	318-	33	25	45	56	72	194-	181-	169-	226-	246-
اليمـــن	788-	733-	800-	752-	794-	88	88	88	88	88	699-	645-	712-	664-	706-

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (10/8) (ج) : تجارة الخدمات في الدول العربية (السفر)
(2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020	2016	2017	2018	2019	*2020
إجمالي الدول العربية	**83,604-**	**85,761-**	**88,331-**	**92,585-**	**52,911-**	**68,166**	**79,469**	**86,443**	**94,767**	**46,038**	**15,438-**	**6,292-**	**1,888-**	**2,182**	**6,873-**
الاردن	1,260-	1,388-	1,389-	1,463-	382-	4,049	4,645	5,256	5,794	1,411	2,790	3,257	3,867	4,331	1,029
الامارات	17,136-	17,650-	18,003-	18,381-	16,911-	19,496	21,056	21,372	21,799	20,055	2,360	3,406	3,368	3,418	3,144
البحرين	1,891-	1,791-	1,990-	2,019-	1,474-	3,846	3,642	4,195	4,279	3,466	1,954	1,851	2,205	2,259	1,991
الجزائـــر	477-	581-	493-	591-	242-	209	141	169	119	40	268-	440-	324-	472-	203-
تونـــس	749-	795-	864-	798-	370-	1,237	1,305	1,741	2,117	853	488	509	877	1,319	483
جيبوتي	19-	17-	18-	19-	10-	22	22	26	27	12	3	5	8	8	3
السعودية	16,658-	17,552-	16,651-	15,140-	8,533-	11,096	12,056	13,790	16,431	4,036	5,562-	5,496-	2,861-	1,291	4,497-
السودان	203-	29-	13-	15-	14-	1,009	1,029	1,044	912	814	806	1,000	1,030	897	801
العـــراق	7,647-	8,093-	7,855-	10,925-	4,172-	3,120	2,959	1,986	3,593	955	4,527-	5,134-	5,869-	7,332-	3,217-
عُمـــان	3,549-	4,106-	4,525-	4,372-	2,750-	1,313	1,742	2,170	2,372	1,097	2,236-	2,364-	2,355-	2,000-	1,653-
فلسطين	1,000-	1,139-	1,317-	1,434-	558-	338	411	538	726	191	662-	728-	779-	708-	367-
قـــطر	9,089-	9,638-	9,272-	9,486-	6,742-	5,411	5,971	5,565	5,442	3,563	3,678-	3,668-	3,707-	4,044-	3,179-
القُـــمر	20-	18-	17-	19-	9-	42	34	32	33	15	22	16	15	14	6
الكويت	12,477-	11,291-	13,339-	12,288-	5,740-	600	1,393	1,252	1,250	730	11,877-	9,898-	12,087-	11,038-	5,010-
لبنـــان	5,040-	5,587-	5,795-	6,244-	1,124-	7,044	7,610	7,686	8,437	1,340	2,004	2,024	1,891	2,193	216
ليبـــيا	714-	2,005-	2,042-	3,604-	874-	0	0	0	0	0	714-	2,005-	2,042-	3,604-	874-
مصـــر	4,110-	2,160-	2,667-	3,518-	1,797-	2,645	7,775	11,615	13,030	3,411	1,466-	5,615	8,948	9,512	1,614
المغرب	1,458-	1,789-	1,978-	2,177-	1,110-	6,548	7,442	7,780	8,188	3,839	5,090	5,653	5,802	6,011	2,729
موريتانيا	58-	62-	35-	22-	31-	41	35	26	18	11	17-	27-	9-	4-	20-
اليمـــن	49-	69-	69-	69-	69-	100	200	200	200	200	51	131	131	131	131

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (10/8) (د): تجارة الخدمات الأخرى في الدول العربية*
(2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2016	2017	2018	2019	2020**	2016	2017	2018	2019	2020**	2016	2017	2018	2019	2020**
إجمالي الدول العربية	136,467-	150,194-	161,928-	149,462-	114,851-	59,570	61,247	64,481	63,937	52,793	76,897-	88,852-	97,447-	85,525-	62,058-
الاردن	939-	871-	852-	863-	799-	746	893	760	726	527	193-	117	92-	137-	272-
الامارات	39,247-	39,751-	39,367-	40,430-	34,081-	20,614	21,548	22,139	22,771	14,049	18,632-	18,202-	17,228-	17,659-	20,032-
البحرين	4,564-	4,856-	4,610-	4,672-	4,045-	6,976	7,520	7,443	7,782	6,202	2,412	2,665	2,833	3,110	2,156
الجزائـــر	6,786-	7,220-	7,627-	5,860-	4,594-	2,543	2,259	2,394	2,544	2,335	4,243-	4,961-	5,233-	3,316-	2,259-
تونـــس	1,061-	982-	967-	919-	801-	1,236	1,157	1,136	1,072	879	175	176	169	153	78
جيبوتي	37-	54-	69-	81-	69-	195	213	218	230	170	158	159	149	149	102
السعودية	37,256-	45,224-	51,587-	45,845-	30,476-	1,774	1,774	2,231	3,071	2,875	35,482-	43,450-	49,356-	42,774-	27,601-
السودان	469-	653-	374-	637-	593-	276	350	58	104	129	193-	304-	316-	534-	463-
العـــراق	3,385-	3,730-	4,733-	5,205-	4,057-	1,904	2,500	2,618	3,080	2,431	1,482-	1,231-	2,115-	2,125-	1,626-
عُمـــان	4,236-	4,398-	4,662-	5,105-	2,325-	573	589	663	715	685	3,663-	3,809-	3,999-	4,390-	1,640-
فلسطين	206-	213-	216-	218-	546-	159	193	208	177	518	48-	20-	7-	41-	28-
قـــطر	11,498-	10,864-	11,782-	11,971-	12,394-	2,157	1,501	2,647	3,007	4,590	9,341-	9,363-	9,135-	8,964-	7,803-
القُـــمر	21-	34-	44-	45-	38-	26	36	40	42	35	6	2	4-	3-	3-
الكويت	8,339-	10,024-	14,136-	10,053-	8,611-	3,786	3,912	4,739	5,960	5,697	4,553-	6,112-	9,397-	4,093-	2,914-
لبنـــان	6,268-	6,390-	6,406-	1,586-	1,049-	7,169	6,468	6,275	1,140	1,050	901	78	131-	446-	1
ليبـــيا	1,254-	1,560-	1,723-	2,396-	833-	54	66	82	61	18	1,200-	1,494-	1,641-	2,335-	815-
مصـــر	6,100-	8,231-	7,863-	9,123-	5,552-	2,770	3,161	3,115	3,517	2,590	3,330-	5,070-	4,748-	5,607-	2,962-
المغرب	3,813-	3,965-	4,093-	3,630-	3,154-	6,213	6,701	7,331	7,580	7,592	2,400	2,736	3,238	3,950	4,438
موريتانيا	718-	730-	381-	205-	452-	120	134	109	82	122	597-	596-	272-	124-	330-
اليمـــن	271-	446-	437-	617-	382-	278	273	274	276	298	7	173-	163-	341-	84-

* تشمل الخدمات التالية : التشييد وخدمات التامين والمعاشات التقاعدية والخدمات المالية ورسوم استخدام الملكية الفكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والخدمات الشخصية والثقافية وخدمات الحكومة وخدمات الاعمال الأخرى.

** بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (2016-2020)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	772,938.8	899,633.7	1,080,043.5	1,005,976.6	736,166.7
الأردن	7,559.4	7,522.0	7,761.2	8,329.1	7,954.3
الإمارات	295,027.1	313,556.3	321,028.4	313,780.8	273,098.7
البحرين	12,768.0	15,356.0	18,234.0	18,119.7	5,288.7
تونس	13,574.4	14,228.8	15,485.6	14,951.9	13,769.0
الجزائر	29,347.8	34,622.3	41,697.7	34,994.0	21,925.2
جيبوتي	1,732.0	3,162.0	3,522.0	4,182.0	3,350.0
السعودية	183,607.5	221,862.0	294,387.0	261,617.0	173,864.0
السودان	3,093.6	4,100.4	3,484.7	3,207.5	4,121.0
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	41,298.0	57,559.0	86,360.0	81,585.0	46,829.0
عُمان	27,545.0	32,886.0	41,730.0	38,685.0	30,507.0
فلسطين	1,707.4	1,928.7	1,846.7	1,747.9	1,773.1
قطر	57,308.8	67,498.4	84,288.5	72,934.9	51,503.8
القُمر	18.2	19.2	20.1	22.0	40.9
الكويت	46,508.1	55,198.7	72,103.6	64,668.7	40,068.3
لبنان	3,940.5	4,041.0	3,001.9	4,839.0	3,926.0
ليبيا	6,764.1	18,864.6	29,830.4	26,397.1	6,008.0
مصر	20,018.3	23,339.4	28,045.8	28,472.1	25,049.0
المغرب	19,055.4	21,489.0	24,616.0	24,693.0	23,570.0
موريتانيا	1,365.3	1,600.0	1,800.0	1,950.0	2,585.7
اليمن	700.0	800.0	800.0	800.0	935.0
الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	-711,710.2	-735,607.0	-755,066.4	-765,032.7	-670,640.1
الأردن	-17,160.6	-18,231.7	-18,077.9	-17,076.4	-15,152.8
الإمارات	-239,918.4	-246,339.0	-235,360.1	-233,326.1	-210,780.1
البحرين	-13,570.0	-16,055.0	-19,085.0	-17,263.3	-5,336.5
تونس	-18,382.5	-19,536.1	-21,435.1	-20,391.6	-17,300.4
الجزائر	-49,302.8	-48,830.4	-48,990.7	-42,932.0	-35,358.4
جيبوتي	-2,327.0	-3,576.0	-3,603.0	-3,952.0	-3,849.0
السعودية	-127,843.4	-123,401.0	-125,639.0	-140,281.0	-125,920
السودان	-7,479.5	-8,220.3	-7,065.1	-8,035.3	-7,736.0
سورية	...	...		...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	-29,077.0	-32,186.0	-38,876.0	-49,418.0	-40,927.0
عُمان	-21,287.0	-24,121.0	-23,646.0	-20,457.0	-18,891.0
فلسطين	-6,457.3	-6,912.6	-7,239.6	-7,257.5	-6,375.4
قطر	-31,934.1	-30,765.7	-33,307.1	-31,353.8	-24,366.8
القُمر	-185.0	-202.8	-209.5	-218.0	-275.5
الكويت	-26,988.0	-29,504.9	-31,095.8	-29,370.3	-24,604.2
لبنان	-17,937.2	-18,439.3	-17,831.8	-18,221.0	-9,644.0
ليبيا	-8,667.0	-10,556.2	-13,786.2	-13,682.6	-11,710.0
مصر	-51,066.1	-52,403.9	-57,635.4	-59,878.7	-62,013.3
المغرب	-36,673.9	-39,525.0	-44,883.0	-44,468.0	-39,063.0
موريتانيا	-1,753.5	-2,000.0	-2,100.0	-2,200.0	-2,875.0
اليمن	-3,700.0	-4,800.0	-5,200.0	-5,250.0	-8,462.0

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2021.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	**61,228.6**	**164,026.7**	**324,977.1**	**240,944.0**	**65,526.6**
الأردن	9,601.3-	10,709.7-	10,316.6-	8,747.4-	7,198.4-
الإمارات	55,108.7	67,217.2	85,668.2	80,454.7	62,318.6
البحرين	802.0-	699.0-	851.0-	856.4	47.8-
تونس	4,808.1-	5,307.3-	5,949.5-	5,439.7-	3,531.5-
الجزائر	19,955.0-	14,208.1-	7,293.0-	7,938.0-	13,433.2-
جيبوتي	595.0-	414.0-	81.0-	230.0	499.0-
السعودية	55,764.1	98,461.0	168,748.0	121,336.0	47,944.2
السودان	4,385.9-	4,119.9-	3,580.4-	4,827.8-	3,615.0-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	12,221.0	25,373.0	47,484.0	32,167.0	5,902.0
عُمان	6,258.0	8,765.0	18,084.0	18,228.0	11,616.0
فلسطين	4,749.8-	4,983.9-	5,392.9-	5,509.6-	4,602.3-
قطر	25,374.7	36,732.7	50,981.3	41,581.0	27,137.1
القُمر	166.8-	183.6-	189.4-	196.0-	234.6-
الكويت	19,520.1	25,693.8	41,007.8	35,298.4	15,464.1
لبنان	13,996.7-	14,398.3-	14,830.0-	13,382.0-	5,718.0-
ليبيا	1,902.9-	8,308.4	16,044.2	12,714.5	5,702.0-
مصر	31,047.8-	29,064.5-	29,589.6-	31,406.6-	36,964.3-
المغرب	17,618.5-	18,036.0-	20,267.0-	19,775.0-	15,493.0-
موريتانيا	388.2-	400.0-	300.0-	250.0-	289.3-
اليمن	3,000.0-	4,000.0-	4,400.0-	4,450.0-	7,527.0-
ميزان الخدمات والدخل (صافي)					
مجموع الدول العربية	**95,255.9-**	**94,147.0-**	**114,079.5-**	**86,478.1-**	**57,806.1-**
الأردن	991.4	1,755.0	2,282.6	2,953.3	778.8-
الإمارات	2,807.1-	1,481.0	936.9	4,136.1	2,148.4
البحرين	1,700.2	1,564.1	1,898.6	1,239.3	142.7-
تونس	595.5-	623.2-	261.1-	266.7	1,081.1-
الجزائر	9,020.9-	10,765.4-	13,073.5-	10,668.0-	7,491.5-
جيبوتي	380.0	400.0	400.0	420.0	222.0
السعودية	37,287.4-	49,746.0-	55,711.0-	46,518.0-	28,201.7-
السودان	829.6-	1,466.6-	1,473.6-	1,784.1-	1,776.0-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	11,069.0-	11,664.0-	14,184.0-	16,682.0-	11,868.0-
عُمان	8,487.0-	9,929.0-	12,414.0-	13,358.0-	11,503.0-
فلسطين	981.0	1,145.5	1,754.0	2,038.1	1,696.1
قطر	17,475.0-	14,140.4-	17,976.6-	20,714.3-	18,320.9-
القُمر	53.0-	45.0-	47.5-	49.0-	0.1
الكويت	7,241.2-	1,422.7-	6,256.8-	17,902.5	24,517.3
لبنان	1,071.7	1,058.1	899.7	510.0-	654.0-
ليبيا	2,034.2-	3,165.8-	4,015.6-	6,461.5-	1,716.3-
مصر	7,938.9-	3,628.7-	2,176.5-	5,602.3-	6,422.6-
المغرب	5,235.3	5,526.0	6,039.0	7,688.0	5,202.0
موريتانيا	426.7-	100.0-	200.0-	250.0-	608.5-
اليمن	350.0-	380.0-	500.0-	525.0-	1,026.9-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2021.

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية (2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	*2020
ميزان السلع والخدمات والدخل					
مجموع الدول العربية	**34,027.3-**	**69,879.8**	**210,897.6**	**154,465.9**	**7,720.5**
الأ ر د ن	8,609.9-	8,954.7-	8,034.1-	5,794.1-	7,977.2-
الإمـــارات	52,301.6	68,698.3	86,605.1	84,590.9	64,467.0
البحريـــن	898.2	865.1	1,047.6	2,095.7	190.5-
تونـــس	5,403.6-	5,930.5-	6,210.6-	5,173.0-	4,612.6-
الجزا ئـــر	28,975.9-	24,973.5-	20,366.5-	18,606.0-	20,924.7-
جيبـوتـي	215.0-	14.0-	319.0	650.0	277.0-
السـعودية	18,476.7	48,715.0	113,037.0	74,818.0	19,742.5
السـودان	5,215.5-	5,586.5-	5,054.0-	6,611.8-	5,391.0-
سـورية	...	...	...	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـراق	1,152.0	13,709.0	33,300.0	15,485.0	5,966.0-
عُمـان	2,229.0-	1,164.0-	5,670.0	4,870.0	113.0
فلسـطين	3,768.9-	3,838.4-	3,638.9-	3,471.5-	2,906.2-
قطـر	7,899.7	22,592.3	33,004.7	20,866.8	8,816.2
القُمـر	219.8-	228.6-	236.9-	245.0-	234.5-
الكويـت	12,278.9	24,271.1	34,751.0	53,200.9	39,981.4
لبنـان	12,925.0-	13,340.2-	13,930.3-	13,892.0-	6,372.0-
ليبيـا	3,937.1-	5,142.6	12,028.6	6,253.0	7,418.3-
مصـر	38,986.7-	32,693.2-	31,766.1-	37,008.9-	43,386.9-
المغـرب	12,383.2-	12,510.0-	14,228.0-	12,087.0-	10,291.0-
موريتانيـا	814.9-	500.0-	500.0-	500.0-	897.8-
اليمـن	3,350.0-	4,380.0-	4,900.0-	4,975.0-	8,553.9-
صافي التحويلات الجارية					
مجموع الدول العربية	**83,838.1-**	**72,588.2-**	**80,999.0-**	**80,998.7-**	**63,342.6-**
الأ ر د ن	4,752.6	4,555.7	5,067.1	4,846.3	4,489.3
الإمـــارات	39,101.4-	41,198.1-	46,105.9-	47,270.3-	43,485.4-
البحريـــن	2,391.5-	2,466.0-	3,268.9-	2,890.2-	1,029.5-
تونـــس	1,707.7	1,851.0	1,767.2	1,897.8	2,081.2
الجزا ئـــر	2,810.3	2,944.9	3,186.1	2,111.0	2,288.0
جيبـوتـي	198.0	154.0	197.0	198.0	153.0
السـعودية	42,319.4-	38,251.0-	41,066.0-	36,589.0-	39,389.4-
السـودان	932.6	975.3	375.4	768.7	1,157.0
سـورية	...	...	...	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـراق	1,006.0	1,183.0	1,069.0	308.0	301.0-
عُمـان	10,312.1-	9,815.3-	9,958.0-	9,134.0-	8,772.0-
فلسـطين	1,626.3	1,708.5	1,499.1	1,691.7	1,833.6
قطـر	16,169.2-	16,166.8-	16,352.5-	16,606.9-	12,433.5-
القُمـر	190.0	180.0	187.0	191.0	167.2
الكويـت	17,336.9-	14,667.0-	14,853.1-	19,853.1-	17,588.9-
لبنـان	2,450.7	1,204.6	1,813.8	2,890.0	3,217.0
ليبيـا	729.9-	716.2-	752.6-	859.2-	299.0-
مصـر	18,518.8	24,774.3	25,489.2	26,799.4	29,160.2
المغـرب	8,199.7	8,761.0	8,007.0	7,677.0	8,607.0
موريتانيـا	229.5	200.0	200.0	225.0	302.6
اليمـن	1,900.0	2,200.0	2,500.0	2,600.0	6,500.0

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2021.

تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية (2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	-117,865.3	-2,708.5	129,898.6	73,467.2	-55,622.1
الأ ر د ن	-3,857.3	-4,399.0	-2,966.9	-947.8	-3,488.0
الإمـــارات	13,200.2	27,500.2	40,499.2	37,320.6	20,981.6
البحريـــن	-1,493.3	-1,600.8	-2,221.3	-794.5	-1,220.0
تونـــس	-3,695.9	-4,079.5	-4,443.4	-3,275.2	-2,531.4
الجزا ئـــر	-26,165.6	-22,028.7	-17,180.4	-16,495.0	-18,636.7
جيبـوتـي	-17.0	-140.0	-516.0	-848.0	-124.0
السـعودية	-23,842.7	-10,464.0	-71,971.0	-38,229.0	-19,646.8
السـودان	-4,282.9	-4,611.2	-4,678.5	-5,843.1	-4,234.0
سـورية	...	...	...	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـراق	-2,158.0	-14,892.0	-34,369.0	-15,793.0	-6,267.0
عُمـان	-12,541.1	-10,979.3	-4,288.0	-4,264.0	-8,659.0
فلسـطين	-2,142.5	-2,129.9	-2,139.9	-1,779.8	-1,072.6
قطـر	-8,269.5	-6,425.5	-16,652.2	-4,259.9	-3,617.3
القُمـر	-29.8	-48.6	-49.9	-54.0	-67.3
الكويـت	-5,057.9	-9,604.0	-19,897.9	-33,347.8	-22,392.5
لبنـان	-10,474.3	-12,135.6	-12,116.5	-11,002.0	-3,155.0
ليبيـا	-4,667.0	-4,426.4	-11,276.0	-5,393.8	-7,717.3
مصـر	-20,467.9	-7,918.9	-6,276.9	-10,209.5	-14,226.7
المغـرب	-4,183.4	-3,749.0	-6,221.0	-4,410.0	-1,684.0
موريتانـيا	-585.5	-300.0	-300.0	-275.0	-595.2
اليمـن	-1,450.0	-2,180.0	-2,400.0	-2,375.0	-2,053.9
ميزان الحساب الراسمالي والمالي					
مجموع الدول العربية	159,083.5	50,927.1	-3,234.0	37,927.3	72,405.6
الأ ر د ن **	3,513.8	3,373.5	3,999.5	1,067.0	2,688.9
الإمـــارات	-19,328.0	-17,037.4	-34,556.3	-24,615.4	-21,375.1
البحريـــن **	-2,559.0	-1,582.0	-3,935.0	-1,031.0	1,735.8
تونـــس	2,947.6	3,670.4	4,490.6	4,632.1	3,387.3
الجزا ئـــر **	25,910.6	21,718.8	16,598.2	16,405.6	18,773.9
جيبـوتـي	1,180.0	528.0	374.0	-825.0	-34.0
السـعودية **	92,253.0	5,614.0-	66,478.0-	34,430.3-	22,848.1
السـودان	3,559.4	3,548.3	3,100.0	2,943.4	2,505.0
سـورية	...	...	...	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـراق **	-2,835.0	6,251.0	22,297.0	13,313.0	11,409.0-
عُمـان	4,214.0	8,815.0	7,670.0	3,826.0	6,997.0
فلسـطين **	-637.9	-945.3	-877.5	-1,122.0	1,166.7
قطـر	-3,802.2	-25,452.7	284.3	5,970.6	5,427.9
القُمـر	27.7	45.1	46.8	50.0	70.4
الكويـت **	5,403.5	17,861.6	22,081.4	30,770.6	18,162.7
لبنـان	13,390.6	10,564.0	6,292.2	6,000.0	7,000.0
ليبيـا	-902.8	-764.3	-3,315.1	-3,291.5	-2,327.0
مصـر	32,612.3	23,844.3	14,698.8	12,961.2	9,312.9
المغـرب **	-3,614.0	1,978.0	3,915.0	5,278.0	7,380.0
موريتانـيا	395.4	325.0	330.0	300.0	237.4-
اليمـن	-250.0	-200.0	-250.0	-275.0	331.5

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

** تتبع الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات وتم تعديل تلك البيانات للتوافق مع الطبعة الخامسة

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2021

تابع ملحق (1/9) "د" : موازين مدفوعات الدول العربية (2016-2020)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	*2020
بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	**82,569.8-**	**644.7-**	**4,292.1-**	**4,829.0-**	**5,567.0-**
الأ ر د ن	343.5	1,025.5	1,032.6-	119.1-	797.1
الإمـــارات	949.0-	538.4-	2,409.8	-3,066.0	-3314.4
البحريـــن	1,069.1-	15.4	1,718.0-	237.0-	515.8-
تونـــس	216.4	408.3	577.3	444.6	498.4
الجزا ئـــر	265.3	311.4	393.3	90.0	53.8
جيبـوتي	1,109.0-	-233.0	-1,025.0	0.0	0.0
السـعودية	66,615.5-	1,153.0-	836.0-	334.0-	646.9-
السـودان	704.8	1,050.1	1,553.4	209.0	1627.10
سـورية	...	...	...	...	…
الصومـال	...	...	...	...	…
العـراق	4,992.0-	8,640.0-	12,061.0-	2,459.0-	5,125.0-
عُمـان	1,077.0-	594.0-	808.0-	-968.0	-619.0
فلسـطين	379.0	64.1-	364.0	89.0	-94.5
قطـر	1,167.3-	1,150.5	1,075.5-	850.5-	1,298.2-
القُمـر	1.5	1.9	1.8	2.8	0.0
الكويـت	345.4-	8,257.6	2,183.4	2,577.3	4,229.8
لبنـان	2,917.8-	1,560.5	7,071.8	3,100.0-	3,500.0-
ليبيـا	1,310.7-	1,120.1-	756.9-	1,707.3	2,024.0
مصـر	4,533.5-	3,634.4-	1,595.80-	669.3-	2618.3-
المغـرب	571.0	841.0	1,293.0	1,079.0	1,641.0
موريتانيـا	139.8	110.0	119.0	75.0	120.8
اليمـن	550.0	600.0	650.0	700.0	1173
الميزان الكلي					
مجموع الدول العربية	**27,357.6-**	**52,945.1**	**134,366.5**	**116,547.5**	**70,031.7-**
الأ ر د ن	580.0	996.9-	2,159.4-	1,412.0-	1,640.0-
الإمـارات	7,076.8-	9,924.3	3,533.1	9,720.9	3,571.7-
البحريـن	1,103.5-	165.7	469.1-	1,530.0	1,435.0-
تونـس	531.8-	0.9-	624.5	1,801.5	1,354.3
الجزا ئـر	66,504.1	66,064.9	68,568.4	61,373.0	16,520.4
جيبـوتي	45.0	162.0	109.0-	54.0	158.0-
السـعودية	80,620.8-	39,374.0-	166.0	2,987.0	45,920.0-
السـودان	18.7-	12.8-	25.2-	209.0-	101.9-
سـورية	...	...	...	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـراق	8,344.0-	2,701.0	6,596.0	8,725.0	8,272.0-
عُمـان	9,402.0-	2,772.4-	93.2	1,250.0-	2,281.0-
فلسـطين	270.7-	133.5	91.4	120.5	37.6-
قطـر	5,634.6-	17,876.6-	15,861.0	9,379.9	512.4
القُمـر	0.6-	1.6-	1.3-	1.2-	3.1
الكويـت	3,177.9	1,968.6	3,778.0	2,685.6	8,334.9
لبنـان	1,238.0	2,369.3-	1,540.1-	8,420.0-	9,500.0-
ليبيـا	10,453.6	23,654.4	34,776.4	31,174.8	8,020.0-
مصـر	7,610.9	12,291.0	5,421.1	2,082.4	7,532.1-
المغـرب	2,763.2-	929.3	1,012.6	1,945.0-	7,341.0-
موريتانيـا	50.3-	135.0	149.0	100.0	397.0-
اليمـن	1,150.0-	1,780.0-	2,000.0-	1,950.0-	549.4-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2021.

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2016-2020)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	*2020
مجموع الدول العربية	2.5	6.6	12.0	8.8	2.7
الأ ر د ن	24.0-	25.8-	24.0-	19.6-	16.5-
الإمـــارات	15.4	17.4	20.3	19.1	17.3
البحريـــن	2.5-	2.0-	2.3-	2.2	0.1-
تونـــس	11.5-	13.3-	18.0-	17.0-	9.0-
الجزائـــر	12.5-	8.5-	4.2-	4.7-	8.7-
جيبوتـــي	22.7-	15.0-	2.7-	6.9	14.6-
الســعودية	8.6	14.3	21.5	15.3	6.8
الســودان	4.4-	3.4-	7.5-	12.8-	9.4-
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	7.7	14.4	22.5	14.8	3.8
عُمـــان	9.6	12.4	22.7	23.9	18.0
فلســطين	30.8-	30.9-	33.1-	32.2-	29.6-
قطـــر	16.7	22.8	27.8	23.6	18.5
القُمـــر	16.5-	17.1-	16.1-	16.8-	20.3-
الكويـــت	17.8	21.3	29.7	25.9	14.6
لبنـــان	27.2-	27.0-	26.8-	25.0-	30.5-
ليبيـــا	12.4-	25.8	34.0	29.0	26.3-
مصـــر	9.3-	12.4-	11.8-	10.4-	10.2-
المغـــرب	17.0-	16.5-	17.2-	16.5-	13.5-
موريتانـيا	6.1-	5.9-	4.3-	3.2-	3.5-
اليمـــن	14.1-	19.3-	21.0-	20.8-	37.1-

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2016-2020)

(نسبة منوية)

	2016	2017	2018	2019	*2020
مجموع الدول العربية	4.9-	0.1-	4.8	2.7	2.3-
الأ ر د ن	9.7-	10.6-	6.9-	2.1-	8.0-
الإمـــارات	3.7	7.1	9.6	8.9	5.8
البحريـــن	4.6-	4.5-	5.9-	2.1-	3.5-
تونـــس	8.8-	10.2-	11.2-	8.4-	6.5-
الجزائـــر	16.3-	13.2-	9.9-	9.7-	12.1-
جيبوتـــي	0.6-	5.1	17.1	25.4	3.6-
الســعودية	3.7-	1.5	9.2	4.8	2.8-
الســودان	4.3-	3.8-	9.7-	15.5-	11.0-
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	1.4	8.5	16.3	7.3	4.1-
عُمـــان	19.2-	15.6-	5.4-	5.6-	13.4-
فلســطين	13.9-	13.2-	13.1-	10.4-	6.9-
قطـــر	5.5-	4.0	9.1	2.4	2.5-
القُمـــر	2.9-	4.5-	4.2-	4.6-	5.8-
الكويـــت	4.6-	8.0	14.4	24.5	21.8
لبنـــان	20.4-	22.8-	21.9-	20.5-	16.8-
ليبيـــا	30.5-	13.8	23.9	12.3	35.6-
مصـــر	6.1-	3.4-	2.5-	3.4-	3.9-
المغـــرب	4.0-	3.4-	5.3-	3.7-	1.5-
موريتانـيا	9.2-	4.4-	4.3-	3.5-	7.3-
اليمـــن	6.8-	10.5-	11.5-	11.1-	10.1-

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية *
(2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	2020**
مجموع الدول العربية	1,044,982.0	1,004,154.2	1,033,085.1	1,048,404.0	947,841.6
الأ ر د ن	14,500	14,392	13,392	14,329	15,920
الإمـــارات	85,118	95,060	99,195	113,925	106,702
البحريـــن	2,440	2,622	2,151	1,961	2,024
تونـــس	5,857	5,481.6	5,029.6	7,222.6	8,924.8
الجزائـــر	112,930	96,054	78,635	61,515	46,870
جيبوتـــي	398	556	445	494	454
الســعودية	535,797	496,423	496,589	499,576	453,656
الســودان	863	902	853	1,203	1,101
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	42,803	49,399	64,722	68,020	57,897
عُمـــان	20,263	16,089	17,389	16,662	15,008
فلســطين	313	446	538	658	712
قطـــر	31,630	14,809	30,356	39,644	40,834
القُمـــر	168	171	195	196	198
الكويـــت	31,069	33,512	37,066	39,805	48,154
لبنـــان	43,338	43,455	40,561	31,711	15,640
ليبيـــا	65,894	70,774	78,410	78,460	56,015
مصـــر	23,614	36,352	41,802	44,568	38,973
المغـــرب	25,412	26,190	24,436	26,413	35,999
موريتانـيا	824	834	893	1,005	1,110
اليمـــن	1,750	632	428	1,035	1,651

(...) غير متوفر.

* باستثناء الذهب.

** بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2021

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر
(2020-2016)

	2016	2017	2018	2019	2020*
مجموع الدول العربية	17.6	16.4	16.4	16.4	17.0
الأ ر د ن	10.1	9.5	8.9	10.1	12.6
الإمـــارات	4.3	4.6	5.1	5.9	6.1
البحريـــن	2.2	2.0	1.4	1.4	4.6
تونـــس	3.8	3.4	2.8	4.3	6.2
الجزا ئـــر	27.5	23.6	19.3	17.2	15.9
جيبـوتـي	2.1	1.9	1.5	1.5	1.4
الســعودية	50.3	48.3	47.4	42.7	43.2
الســودان	1.4	1.3	1.4	1.8	1.7
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	17.7	18.4	20.0	16.5	17.0
عُمـــان	11.4	8.0	8.8	9.8	9.5
فلســطين	0.6	0.8	0.9	1.1	1.3
قطـــر	11.9	5.8	10.9	15.2	20.1
القُمـــر	10.9	10.1	11.2	10.8	8.6
الكويـــت	13.8	13.6	14.3	16.3	23.5
لبنـــان	29.0	28.3	27.3	20.9	19.5
ليبيـــا	91.2	80.5	68.3	68.8	57.4
مصـــر	5.5	8.3	8.7	8.9	7.5
المغـــرب	8.3	8.0	6.5	7.1	11.1
موريتانـيا	5.6	5.0	5.1	5.5	4.6
اليمـــن	5.7	1.6	1.0	2.4	2.3

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (1/9) و(4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الدول العربية المقترضة	**245,975.6**	**285,748.0**	**317,559.4**	**337,811.0**	**364,891.7**
الأ ر د ن	14,505.6	14,806.1	17,024.7	16,859.7	19,317.2
تونـــــس	30,832.0	33,993.0	39,368.0	36,431.0	37,576.0
الجزائـــــر	3,848.8	3,989.0	4,005.9	3,836.4	3,466.0
جـــيبوتـــي	1,621.0	1,814.0	1,850.0	2,231.0	2,485.0
الســـــودان	45,835.0	48,249.0	49,996.0	51,398.0	58,774.0
سوريـــــة	…	…	…	…	…
الصومـــــال	…	…	…	…	…
عُمـــــان	13,423.0	23,081.0	30,677.0	34,627.0	38,257.0
القُمـــــر	140.0	157.8	166.2	198.6	312.6
لبنـــــان	27,797.0	30,072.0	33,132.0	33,366.0	33,399.0
مصـــــر	67,322.6	82,884.5	96,612.1	112,670.5	123,490.5
المغـــــرب	30,950.0	35,646.0	34,145.0	35,421.0	37,301.4
موريتانيـــا	4,459.6	4,679.5	4,040.5	4,131.7	4,342.6
اليمـــــن	5,241.0	6,376.1	6,542.0	6,640.1	6,170.4

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (2020-2016)

(مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الدول العربية المقترضة	**18,750.4**	**27,002.0**	**25,835.0**	**28,954.0**	**25,594.8**
الأ ر د ن	2,252.8	2,309.7	1,831.2	3,022.7	2,935.0
تونـــــس	2,105.0	2,878.0	2,623.0	3,161.0	3,003.0
الجزائـــــر	281.3	249.0	273.7	259.6	238.4
جـــيبوتـــي	97.3	108.8	119.7	137.4	133.7
الســـــودان	83.0	155.5	174.2	145.9	150.8
سوريـــــة	…	…	…	…	…
الصومـــــال	…	…	…	…	…
عُمـــــان	386.2	414.5	372.3	338.0	289.3
القُمـــــر	12.4	5.2	8.2	8.9	8.4
لبنـــــان	4,353.0	4,815.0	4,745.0	5,079.0	4,584.0
مصـــــر	5,658.2	12,194.9	11,954.5	13,060.8	10,274.0
المغـــــرب	2,957.0	3,296.0	3,038.0	3,030.0	3,379.3
موريتانيـــا	293.1	250.2	361.4	370.4	283.5
اليمـــــن	271.0	325.2	333.6	340.2	315.4

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (2016-2020)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الدول العربية المقترضة	**26.6**	**32.8**	**37.8**	**38.5**	**42.0**
الأ ر د ن	36.3	35.7	39.6	37.8	44.1
تونـــــس	73.7	85.4	99.0	92.9	95.8
الجزائـــــر	2.4	2.4	2.3	2.3	2.3
جـــيبوتـــي	61.9	65.6	61.4	66.7	72.9
الســـــودان	46.0	39.5	104.1	136.2	152.0
سوريـــــة	…	…	…	…	…
الصومـــــال	…	…	…	…	…
عُمـــــان	20.5	32.7	38.4	45.4	59.2
القُمـــــر	13.8	14.7	14.1	17.0	27.0
لبنـــــان	54.1	56.4	59.9	62.3	178.3
مصـــــر	20.2	35.4	38.5	37.2	34.0
المغـــــرب	29.9	32.5	28.9	29.5	32.5
موريتانيـــا	69.7	69.1	57.4	52.1	52.9
اليمـــــن	24.6	30.7	31.3	31.1	30.4

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (2/2) و (6/9).

ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2016-2020)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	*2020
الدول العربية المقترضة	**9.6**	**11.9**	**10.0**	**11.6**	**14.4**
الأ ر د ن	18.4	17.6	13.1	20.3	30.8
تونـــــس	12.4	16.3	13.5	16.4	18.7
الجزائـــــر	0.9	0.7	0.6	0.7	1.0
جـــيبوتـــي	4.7	3.1	3.1	3.1	4.3
الســـــودان	1.8	2.6	3.5	3.2	3.4
سوريـــــة	…	…	…	…	…
الصومـــــال	…	…	…	…	…
عُمـــــان **	1.2	1.1	0.8	0.8	0.9
القُمـــــر	11.5	4.6	6.8	6.6	10.7
لبنـــــان	24.0	26.8	26.0	33.2	71.6
مصـــــر	15.7	26.6	22.6	23.5	28.5
المغـــــرب	7.7	7.3	6.3	6.2	8.6
موريتانيـــا	6.4	3.6	5.6	12.4	10.2
اليمـــــن	0.9	1.1	4.6	22.5	36.8

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية.
** نسبة خدمة الدين الخارجي للحكومة فقط.
المصدر: الملحقان (1/9) و (7/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية
(2020)

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
أ- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- تثبيت سعر الصرف																			
- بالدولار الأمريكي أو اليورو	*	*	*	-	-	*	*	-	-	*	*	*	-	*	-	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه	-	-	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-	*	-
- تعويم حر - مستقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ب- سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	-	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	*	*	-	-
د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية [1]	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
- المادة الرابعة عشر [2]	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

(1) تنص المادة الثامنة - القسم الثاني - من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث - من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع - على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

(2) تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الامريكي (متوسط الفترة) (2016-2020)

الدولة	العملة الوطنية	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة التغير (2019-2020) (%)	متوسط التغيرالسنوي (2016-2020) * (%)
الأردن	دينار	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	2.1472	2.4200	2.6469	2.9344	2.8111	4.20-	6.97
الجزائر	دينار	109.4431	110.9730	116.5938	119.3572	126.7500	6.19	3.74
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
السودان	جنيه	6.2115	6.6830	24.5000	42.5762	54.0725	27.00	71.77
سورية	ليرة	460.2000	492.6500	436.5000	436.5000	915.0000	109.62	18.75
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1,181.8541	1,184.0000	1,182.7500	1,182.0000	1,205.0000	1.95	0.49
عُمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
القُمر	فرنك	444.8000	436.6000	416.5848	439.4631	447.0000	1.72	0.12
الكويت	دينار	0.3021	0.3033	0.3019	0.3036	0.3063	0.89	0.35
لبنان	ليرة	1,507.4990	1,507.4921	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	1.4400	1.3600	1.3650	1.3983	1.3900	0.59-	0.88-
مصر	جنيه	8.0559	17.7825	17.7673	17.5553	16.0290	8.69-	18.77
المغرب	درهم	9.8071	9.6914	9.3861	9.6171	9.5000	1.22-	0.79-
موريتانيا	أوقية	35.2400	35.7750	35.6775	36.6908	37.4208	1.99	1.51
اليمن	ريال	241.2697	250.2500	250.2500	250.2500	250.0000	0.10-	0.89

(...) غير متوفر.

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) (2016-2020)

الدولة	العملة الوطنية	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة التغير (2020-2019) (%)	متوسط التغير السنوي* (2016-2020) (%)
الأردن	دينار	0.7849	0.8005	0.8373	0.7937	0.8094	1.98	0.77
الإمارات	درهم	4.0655	4.1463	4.3371	4.1113	4.1914	1.95	0.77
البحرين	دينار	0.4162	0.4245	0.4440	0.4209	0.4291	1.95	0.77
تونس	دينار	2.3770	2.7322	3.1258	3.2850	3.2102	2.28-	7.80
الجزائر	دينار	121.1535	125.2885	137.6920	133.6173	144.7905	8.36	4.56
جيبوتي	فرنك	196.7371	200.6470	209.8804	198.9541	202.8286	1.95	0.77
السعودية	ريال	4.1513	4.2338	4.4286	4.1980	4.2798	1.95	0.77
السودان	جنيه	6.8761	7.5451	28.9334	47.6630	61.6658	29.38	73.05
سورية	ليرة	509.4414	556.2019	515.4866	488.6506	588.1025	20.35	3.65
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1308.3125	1336.7360	1396.7739	1323.2189	1404.6128	6.15	1.79
عُمان	ريال	0.4256	0.4341	0.4541	0.4304	0.4388	1.95	0.77
قطر	ريال	4.0264	4.1019	4.2987	4.0749	4.1543	1.95	0.78
القُمر	فرنك	492.3936	492.9214	491.9678	491.9678	491.9678	0.00	0.02-
الكويت	دينار	0.3344	0.3423	0.3570	0.3400	0.3493	2.74	1.09
لبنان	ليرة	1,668.8014	1,701.9586	1,780.2889	1,687.6078	1,720.4824	1.95	0.77
ليبيا	دينار	1.5941	1.5354	1.6120	1.5653	1.6089	2.78	0.23
مصر	جنيه	8.9179	20.0765	20.9824	19.6527	17.9914	8.45-	19.18
المغرب	درهم	10.8494	10.9264	11.0846	10.7661	10.8172	0.48	0.07-
موريتانيا	اوقية	39.0107	40.3900	42.1335	41.0745	42.4963	3.46	2.16
اليمن	ريال	267.0855	282.5323	295.5339	280.1485	285.6058	1.95	1.69

(...) غير متوفر.

(1) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل اليورو، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (13/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة) (2016-2020)

الدول	العملة الوطنية	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة التغير (2020-2019) (%)	متوسط التغيرالسنوي* (2020-2016) (%)
الأردن	دينار	0.9869	0.9844	1.0052	0.9810	0.9889	0.81	0.05
الإمارات	درهم	5.1046	5.0920	5.1996	5.0742	5.1154	0.81	0.05
البحرين	دينار	0.5226	0.5213	0.5324	0.5195	0.5237	0.81	0.05
تونس	دينار	2.9857	3.3546	3.7475	4.0544	3.9173	3.38-	7.02
الجزائر	دينار	152.1220	153.8670	165.0770	165.4701	180.3830	9.01	4.35
جيبوتي	فرنك	247.0245	246.4134	251.6213	245.5492	247.5427	0.81	0.05
السعودية	ريال	5.2124	5.1995	5.3094	5.1812	5.2233	0.81	0.05
السودان	جنيه	8.6341	9.2667	34.4456	61.7391	74.2115	20.20	71.22
سورية	ليرة	...	...	...	...	...	...	...
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1,642.9380	1,641.6467	1,674.5729	1,633.1258	1,637.1467	0.25	0.09-
عُمان	ريال	0.5344	0.5331	0.5444	0.5312	0.5356	0.81	0.05
قطر	ريال	5.0595	5.0470	5.1536	5.0293	5.0701	0.81	0.05
القُمر	فرنك	617.7755	603.8217	589.8133	607.1900	599.9427	1.19-	0.73-
الكويت	دينار	0.4200	0.4206	0.4275	0.4195	0.4265	1.68	0.39
لبنان	ليرة	2,095.3714	2,090.1878	2,134.3636	2,082.8572	2,099.7672	0.81	0.05
ليبيا	دينار	1.9326	1.9326	1.9326	1.9319	1.9295	0.13-	0.04-
مصر	جنيه	13.9350	24.6559	25.1555	23.1713	22.0318	4.92-	12.13
المغرب	درهم	13.6320	13.4382	13.2891	13.2876	13.2644	0.17-	0.68-
موريتانيا	اوقية	48.9783	49.6299	50.5133	50.6944	51.6311	1.85	1.33
اليمن	ريال	335.3563	346.9781	354.3114	345.7612	348.5683	0.81	0.97

(...) غير متوفر.

(1) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (14/9) : التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة *
(2020-2016)

(نسبة مئوية)

الدول	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط الفترة (2005-2000)	متوسط الفترة (2020-2016)
الأردن	0.6 -	2.6	4.5	...	...	0.9-	2.2
الإمارات	2.0	0.2 -	...	...	...	0.3-	0.9
البحرين	2.7	0.5	0.2	2.3	2.9 -	2.5-	0.6
تونس	4.7 -	8.0 -	6.2 -	1.1 -	8.5	2.9-	2.3 -
الجزائر	1.7 -	2.0	4.6 -	2.2	4.3 -	3.8-	1.3 -
جيبوتي	0.6	2.0 -	0.3 -	...	...	1.1-	0.6 -
السعودية	3.9	1.0 -	7.6 -	1.1 -	2.5	3.0-	0.6 -
السودان	15.7	23.5	...	...	...	5.3	19.6
سورية	4.0	4.4	...	...	...	2.8-	4.2
عُمان	0.1	0.7	...	...	...	3.1-	0.4
قطر	2.6	1.1 -	3.1 -	...	...	0.9	0.5 -
الكويت	2.4	0.2	2.5 -	1.2	0.6 -	0.5-	0.1
لبنان	0.7 -	3.2	2.2	...	...	3.0-	1.6
ليبيا	0.5 -	0.4 -	...	...	...	16.4-	0.5 -
مصر	7.1 -	32.7 -	...	...	...	7.2-	19.9 -
المغرب	2.0	0.5 -	1.0	0.5	0.6	1.2-	0.7
موريتانيا	5.8 -	2.1 -	...	...	...	1.6-	3.9 -
اليمن	...	...	...	...	...	4.6	...

(...) غير متوفر.

ترمز العلامة (-) الى إنخفاض في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة الوطنية.

* التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100.

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF).

ملحق (1/10)
إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج في الدول العربية

(%)

	2018	2019	2020	الفرق (2019-2020) (نقطة مئوية)
الأردن	92.8	75.8	85.4	9.6
الإمارات	20.9	26.8	38.3	11.5
البحرين	95.0	102.1	132.9	30.8
تونس	120.2	113.9	118.9	5.0
الجزائر	37.8	45.8	53.1	7.3
جيبوتي	46.5	38.7	42.2	3.5
السعودية	19.0	22.8	32.5	9.7
السودان	134.1	175.3	191.2	15.9
العراق	50.0	47.7	81.2	33.5
عُمان	51.4	60.0	81.1	21.1
فلسطين	33.1	34.5	47.3	12.8
قطر	52.2	62.3	71.8	9.5
القمر	21.1	25.2	30.4	5.2
الكويت	14.8	11.8	11.5	-0.3
لبنان	153.8	170.4	496.3	325.9
مصر	147.7	114.4	108.9	-5.5
المغرب	80.7	80.3	88.0	7.6
موريتانيا	68.7	62.6	61.7	-0.9
اليمن	74.5	76.5	83.2	6.7

المصدر: أنشأ من بيانات صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، قاعدة آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.

ملحق (2/10)
توزيع حالات الإصابة التراكمية في الدول العربية حتى نهاية عام 2020

الدولة	مجموع الحالات	مجموع الوفيات	إجمالي الحالات لكل مليون	إجمالي عدد الوفيات لكل مليون	تعداد السكان (مليون نسمة)
الأردن	294,494	3,834	28,863	375.8	10.2
الإمارات	207,822	669	21,013	67.6	9.9
البحرين	92,675	352	54,464	206.9	1.7
تونس	139,140	4,676	11,773	395.6	11.8
الجزائر	99,610	2,756	2,272	62.8	43.9
جيبوتي	5,831	61	5,902	61.7	1
السعودية	362,741	6,223	10,419	178.8	34.8
السودان	25,500	1,468	582	33.5	43.8
سوريا	11,434	711	653	40.6	17.5
الصومال	4,714	130	297	8.2	15.9
العراق	595,291	12,813	14,800	318.6	40.2
عُمان	128,867	1,499	25,235	293.5	5.1
فلسطين	138,004	1,400	27,052	274.4	5.1
قطر	143,834	245	49,924	85	2.9
القمر	823	10	946	11.5	0.9
الكويت	150,584	934	35,261	218.7	4.3
لبنان	181,503	1,468	26,592	215.1	6.8
ليبيا	100,277	1,478	14,594	215.1	6.9
مصر	138,062	7,631	1,349	74.6	102.3
المغرب	439,193	7,388	11,899	200.2	36.9
موريتانيا	14,364	347	3,089	74.6	4.6
اليمن	2,099	610	70	20.5	29.8
مجموع الدول العربية	3,276,862	56,703	7,509	129.9	436.4
العالم	83,559,601	1,824,985	10,720	234.1	7794.8

المصدر: بيانات الدول فرادى من الموقع: https://www.worldometers.info/coronavirus

ملحق (3/10)
أبرز أولويات الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية

الدولة	أولويات الإصلاح
	أولويات الاصلاح في المالية العامة
الإمارات	- تطبيق السجلات المالية في المؤسسات الحكومية - وضع قواعد وأهداف مالية، - وضع إطار مالي متوسط المدى.
السعودية	- تعزيز كفاءة الإنفاق ومواصلة إصلاحات التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة. - الإصلاحات الضريبية خاصةً الضرائب الانتقائية، والرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة. - مواصلة إصدار أدوات الدين في السوقين المحلي والخارجي مع التركيز على تطوير أسواق الدين المحلية.
عُمان	- تحقيق الاستدامة المالية في "الخطة المالية متوسطة الأجل 2020-2024" من خلال برنامج "التوازن المالي" بهدف التخلص من العجز المالي تدريجياً بحلول 2024، والسيطرة على معدلات الدين العام. - تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من العام 2021، ومشروع تطبيق ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع، وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي. - احتواء فاتورة الأجور عن طريق إصلاح نظام الخدمة المدنية، وتوجيه الدعم إلى الأسر محدودة الدخل. - التدرج في رفع دعم الكهرباء والماء وترشيد الإنفاق الرأسمالي، وإجراءات لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي.
فلسطين	- الاستمرار في زيادة الوعاء الضريبي وتحسين إمكانات التحصيل، ومراجعة وتدقيق فواتير المقاصة. - العمل على ترشيد الإنفاق من خلال اعتماد موازنة المواطن، وتعزيز إجراءات الشفافية والإفصاح.
قطر	- التوجه لإصلاحات تحرير الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار الطاقة. - مراجعة خطط الإنفاق الحكومي والتركيز على تحسين الكفاءة.
الكويت	- احتواء نمو المصروفات الجارية (المرتبات والأجور) وإعادة النظر في برامج الدعم وبناء شبكة أمان اجتماعي، وإعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وخصخصة الأنشطة الاقتصادية. - تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة، وإصدار ضريبة موحدة بنسبة 10 في المائة على صافي أرباح الشركات والمؤسسات وإعادة تسعير الخدمات والمرافق الحكومية. - توصيات لإقرار تشريعات مالية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، والعمل على إصدار قانون للدين العام.
لبنان	- استعادة ملاءة المالية العامة، وتقليل الخسائر الممتدة في العديد من الشركات المملوكة للدولة. - ترشيد الدعم، ومعالجة تضخم القطاع العام، ووضع شبكة أمان اجتماعي موسعة لحماية الفئات الهشة. - إصلاحات ضريبية لمعالجة التهرب الضريبي وتعزيز العدالة من خلال ضريبة التضامن الوطني.
ليبيا	- استمرار دعم المتضررين من الجائحة، وإطلاق مشروع لتعقب البضائع المستوردة من الخارج عبر النظام الإلكتروني لتوفير معلومات مسبقة بشأن السلع المستوردة ومتابعتها قبل وصولها إلى منافذ الدولة.
مصر	- التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية. - تحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة أداء الموازنة العامة للدولة وتطوير إدارة الخزانة العامة.
المغرب	- تدشين ورش جديد للحماية الاجتماعية على مدى الخمس سنوات القادمة
	أولويات الاصلاحات النقدية ونظم أسعار الصرف
الإمارات	- مواكبة تغيرات سعر الفائدة على شهادات الإيداع في ضوء التغيرات على أسعار الفائدة الامريكية. - تسهيل ضخ مزيد من السيولة من البنوك الى الاقتصاد ضمن خطة الدعم الشامل، بمراجعة السقوف الحالية لنسبة "صافي مصادر التمويل المستقرة" و " نسبة القروض والسلفيات الى مصادر الأموال المستقرة".
السعودية	- تدشين نظام المدفوعات الفورية "سريع" لخدمة التحول الرقمي وتسهيل إجراءات الدفع والتحصيل.
سورية	- إجراءات تدخلية مرنة تعمل على استقرار سعر الصرف. - إدارة السيولة الفائضة لدى المصارف العاملة من خلال السماح للمصارف بالاكتتاب على شهادات الإيداع. - السماح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.
العراق	- الإسراع في الشمول المالي من خلال مبادرة الإسكان وتوطين الرواتب وتطبيق الجباية الالكترونية. - الربط مع النظام مقاصة وتسوية المدفوعات العربية (بُنى) واعتماد الدينار العراقي كعملة تسوية فيه. - استمرار الدراسات حول إمكانية استخدام الدينار الرقمي.

ملحق (3/10)

أبرز أولويات الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية

عُمان	- تحسين السيولة، وزيادة نسبة الإقراض، وزيادة الحد الأعلى لنسبة الاستثمار في الصكوك.
فلسطين	- التركيز على التقنيات المالية الحديثة. - تعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.
قطر	- إعداد نموذج الاقتصاد الكلي للتنبؤ والنماذج الاقتصادية القياسية والمحافظة على استقرار سعر الصرف. - تعزيز الشمول المالي من خلال تدشين نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال (QMP)، وتسهيل التحويلات.
الكويت	- التركيز على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة بهدف إلى تحسين وتطوير الأنشطة المالية. - تعزيز الاستقرار المالي والنقدي باعتماد أفضل معايير الرقابة الدولية "بازل 3"، ومواكبة المستجدات. - تطوير رأس المال البشري في القطاع المصرفي وتعزيز التواصل مع المجتمع الاقتصادي والمالي.
لبنان	- إعادة هيكلة رأسمال المصارف وتعزيز السيولة وتسوية ديونها وتأمين وضعية المصارف المراسلة. - توحيد سعر الصرف ووضع ضمانات لتجنب استمرار تدفقات رأس المال إلى الخارج.
ليبيا	تنفيذاً للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في ليبيا، تعزيز القطاع المالي والمصرفي من خلال: - افتتاح المركز الليبي للمعلومات الائتمانية التابع لمصرف ليبيا المركزي لتحسين وتطوير الخدمات المالية. - تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، والاستقرار المالي والحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي. - توحيد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية ليصبح سعر بيع 4.46 دنانير للدولار الواحد.
المغرب	- استكمال الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الرقمية، لاسيما النصوص المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني. - وضع نظام قانوني لتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان وتسوية القروض المتعثرة.
أولويات الاصلاح في بيئة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة	
الإمارات	- تعديل قانون الإفلاس لتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وفقاً لمستهدفات التنمية الشاملة والمستدامة. - إنشاء إطار تنظيمي لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار إطار تنظيمي للتمويل الجماعي، وتقديم خدمات لتسهيل طلب الائتمان كتخفيض أوزان المخاطر المطبقة وتوسيع تعريفها، وإصدار لائحة فتح حساباتها المصرفية. - دراسة فتح سوق الإمارات العربية المتحدة أمام البنوك الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والنظر في تصميم آلية تسوية المنازعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
السعودية	- دعم التكاليف التشغيلية لعملاء صندوق التنمية الصناعية السعودي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. - انشاء صندوق "دعم المشاريع" لتوفير التمويل للمشاريع في القطاعات الصحية والتعليمية والتطوير العقاري، ومبادرة المسار السريع لدعم منشآت قطاعات التغذية والأدوية والأجهزة الطبية ومستلزمات الوقاية من العدوى. - مواصلة برنامج حوافز التصدير لتشجيع الشركات السعودية الحالية على دخول أسواق التصدير وتعزيز تنافسيتها وانتشارها.
سورية	- استئناف منح التسهيلات الائتمانية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإحداث مصارف التمويل الأصغر بهدف تحقيق الاستفادة المالية لأكبر شريحة ممكنة من صغار أصحاب الأعمال والمنتجين.
العراق	- مواصلة التنسيق والحوار مع المنظمات الدولية من أجل الاستفادة عروض التمويل وضمان القروض الممنوحة لتمويل المشاريع والتمويل الأصغر ضمن مبادرة البنك المركزي.
عُمان	- إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي، وإصدار قانون التخصيص الجديد، وإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصدار قانون الإفلاس، وتعزيز آليات إعادة هيكلة الشركات. - مواصلة العمل على تنويع وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين وتعزيز تشريعات تحسين بيئة الأعمال.
فلسطين	- إصلاحات تشريعية تهم قانون الشركات والمنافسة والملكية الصناعية وتشجيع الاستثمار وأتمتة خدمات الحكومة الالكترونية وتشغيل/إنشاء المناطق الصناعية ووضع تعريف وطني لتصنيف المنشآت ودعم المشاريع بالتدريب والتمويل. - تشجيع الاستثمار في منطقة الأغوار، وتمديد العمل بعقد حوافز للمشاريع الاستثمارية في المناطق الصناعية الحرة، ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، ومشاريع الطاقة المتجددة.
قطر	- إعفاء المستثمرين من رسوم الكهرباء والماء وبدل الإيجارات في المناطق اللوجستية.

ملحق (3/10)

أبرز أولويات الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية

لبنان	- العمل على إصدار تشريعات تسهل بيئة مناسبة للاستثمارات، وتفعيل الاقتصاد الرقمي، ودعم القطاعات المنتجة خصوصاً السياحة بسبب تدهور قيمة العملة، و تأمين تمويل استيراد المواد الاولية لحاجة الصناعات المحلية.
ليبيا	- إنشاء وحدة للمشروعات الصغرى والمتوسطة بمصرف ليبيا المركزي لتوجيه الاهتمام بالشباب وتخفيض نسبة البطالة وتحفيز الاقتصاد ونموه من خلال دعم هذه المشاريع.
مصر	- دعم قطاع التصدير بجملة من المبادرات كمبادرة "السداد النقدي الفوري للدعم الحكومي للمصدرين".
	- توسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.
بعض أهم أولويات الإصلاح في سوق العمل	
الإمارات	- تعزيز مرونة سوق العمل من خلال إتاحة المجال للمنشآت لعرض بيانات الوظائف والعمالة الأجنبية الفائضة عن حاجاتها عبر «منصة سوق العمل الافتراضي» لضمان توفير احتياجات سوق العمل. - اعتماد نظام التأمين على رواتب ومستحقات العمالة كبديل عن الضمان المصرفي وتسهيل إجراءات إرجاع الضمان المصرفي لمنشآت القطاع الخاص وفقاً لذلك.
السعودية	- إتاحة إعارة العاملين عبر برنامج (أجير)، ودعم أجور توظيف المواطنين في القطاع الخاص، ويبدأ الدعم من نسبة 30 في المائة وحتى 50 في المائة من الأجر الشهري للموظف لمدة سنتين.
سورية	- تنظيم سوق العمل، ومتابعة تنفيذ خطة عمل الوزارة وتعديلها وفقاً للظروف السائدة.
عُمان	- تحسين مرونة أسواق العمل وإعادة توزيع القوى العاملة.
فلسطين	- اعتماد استراتيجية وطنية للتشغيل، وإقرار حد أدنى للأجور، وبدء حوار حول قانون الضمان الاجتماعي.
الكويت	- العمل على تعديل التركيبة السكانية ومواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل
مصر	- تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية في الدولة بهدف دعم النمو وإتاحة بيئة مواتية للإنتاج والتيسير على المواطنين وإتاحة الخدمات، وكذلك دعما للتوظيف وتخفيضاً لنسبة البطالة.
أولويات الاصلاح في مجال تحديث الإدارة العامة	
العراق	- العمل على أتمتة عمل الوزارات
عُمان	- إعادة هيكلة الإدارة العامة، وتقوية حوكمة مؤسسات الدولة، وإصلاح نظام الخدمة المدنية، وتطبيق نظام التقاعد الإجباري، ومراجعة رواتب الموظفين الجدد، وإنشاء صندوق الأمان الوظيفي.
فلسطين	- أتمتة خدمات الحكومة الالكترونية
قطر	- إحداث الكثير من البرامج لصالح استمرارية المعاملات في أزمة كورونا وضمان سلاسة المعاملات البنكية والمالية.
لبنان	- تفعيل الحكومة الالكترونية لوقف الهدر ودعم الاقتصاد والخزينة، وإطلاق منصات الكترونية في وزارتي الداخلية والصحة متعلقة بأذونات الخروج وتسجيل اللقاحات في ظل التعبئة العامة.
مصر	- تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان فصل محور التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أولويات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب جائحة كورونا".

ملحق (1/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق*
حسب مجموعات الدول المستفيدة
(2020)

(مليون دولار)

	البنك الإسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الأجفند	صندوق قطر	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
مجموع المساعدات	**5417.3**	**349.6**	**1447.8**	**1517.5**	**1873.2**	**800.0**	**1175.0**	**425.5**	**2.7**	**1176.8**	**14185.5**	**100.0**
حصص المؤسسات (%)	**38.2**	**2.5**	**10.2**	**10.7**	**13.2**	**5.6**	**8.3**	**3.0**	**0.02**	**8.3**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	1610.6	207.6	275.5	1242.9	1873.2	612.7	1175.0	-	1.9	601.8	7601.2	53.6
مجموعة الدول الأفريقية	1275.1	60.2	572.9	123.4	-	86.7	-	391.2	0.2	26.5	2536.2	17.9
مجموعة الدول الآسيوية	2413.2	11.7	452.4	121.2	-	35.0	-	-	0.2	29.1	3062.9	21.6
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	-	-	147.1	-	-	-	-	-	-	1.6	148.7	1.0
مجموعة الدول الأخرى	-	70.0	-	-	-	23.1	-	-	-	15.3	108.4	0.8
هيئات ومنظمات	118.3	-	-	30.0	-	42.5	-	34.3	0.4	502.5	728.0	5.1

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

ملحق (2/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة*
(2020)

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى**	المجموع الكلي	النسبة المئوية (%)
مجموع المساعدات	**2376.9**	**3746.9**	**994.6**	**952.6**	**164.6**	**5949.9**	**14185.5**	**100.0**
حصص القطاعات (%)	**16.8**	**26.4**	**7.0**	**6.7**	**1.2**	**41.9**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	1597.7	1138.6	880.6	537.8	76.6	3369.8	7601.2	53.6
مجموعة الدول الأفريقية	640.3	703.5	60.0	282.3	28.0	822.1	2536.2	17.9
مجموعة الدول الآسيوية	75.3	1884.0	54.0	125.1	60.0	864.6	3062.9	21.6
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	40.0	20.6	-	-	-	88.1	148.7	1.0
مجموعة الدول الأخرى	23.1	-	-	1.80	-	83.5	108.5	0.8
هيئات ومنظمات	0.4	0.2	-	5.6	-	721.8	728.1	5.1

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

ملحق (3/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق*

حسب مجموعات الدول المستفيدة كما في 2020/12/31

(مليون دولار)

	البنك الإسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الأجفند	صندوق قطر**	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
المجموع التراكمي الكلي	**104700**	**10863**	**20099**	**25487**	**37471**	**25355**	**12084**	**6441**	**35**	**2580**	**245115**	**100.0**
حصص المؤسسات (%)	**42.7**	**4.4**	**8.2**	**10.4**	**15.3**	**10.3**	**4.9**	**2.6**	***	**1.1**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	37266	6593	3667	14474	37471	14468	12084	10	14	1689	127736	52.1
مجموعة الدول الأفريقية	19896	1008	7081	3913	-	4546	-	6396	1	112	42954	17.5
مجموعة الدول الآسيوية	45435	1002	5673	6536	-	4989	-	-	1	82	63718	26.0
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	345	301	3136	218		789	-	-	-	14	4803	2.0
مجموعة الدول الأخرى	757	1903	428	316	-	511	-	-	-	79	3993	1.6
هيئات ومنظمات	1001	56	115	30	-	51	-	36	18	603	1912	0.8

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962 ، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978 ، وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** بدأ تسجيل عمليات صندوق قطر للتنمية من عام 2017.

*** أقل من 0.1 في المائة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة *

كما فى 2020/12/31

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى**	المجموع الكلي	النسبة المئوية (%)
المجموع التراكمي الكلي	**48602**	**72564**	**19657**	**24904**	**13715**	**65674**	**245115**	**100.0**
حصص القطاعات (%)	**19.8**	**29.6**	**8.0**	**10.2**	**5.6**	**26.8**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	23557	38970	12576	11491	8802	32340	127736	52.1
مجموعة الدول الأفريقية	13370	7164	3063	7072	706	11578	42954	17.5
مجموعة الدول الآسيوية	9197	25464	2881	5754	4151	16272	63718	26.0
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	1181	861	987	324	30	1421	4803	2.0
مجموعة الدول الأخرى	1295	85	148	225	26	2214	3993	1.6
هيئات ومنظمات	2	22	1	38	-	1849	1912	0.8

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

ملحق (5/11): المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)

(1990 - 2019)

(مليون دولار)

	1994-1990	1999-1995	2004-2000	2009-2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	التوزيع النسبي (%) 2019	نسبة التغير(%) (2019-2018)	الإجمالي (2019-1990)	التوزيع النسبي (%) (2019-1990)
المجموع الكلي للدول النامية	299,100	269,025	312,268	579,425	129,264	139,450	133,752	151,138	161,730	146,742	158,811	165,090	166,540	168,440		1.1	2,980,774	
مجموع الدول العربية (%)	15.0	10.7	11.8	17.8	9.5	9.8	11.3	14.9	13.8	14.1	17.5	18.2	20.4	18.8			14.9	
	44,856	28,892	36,968	102,964	12,318	13,656	15,120	22,499	22,270	20,727	27,757	30,003	33,942	31,643	100.0	-6.8	443,613	100.0
الأ ر د ن	2,165	2,349	3,387	3,358	955	974	1,158	1,400	2,697	2,141	2,728	2,980	2,526	2,797	9	11	31,615	7
الإمـــارات	-26	23	22	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	20	0
البحريـــن	386	274	319	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	979	0
تونـــس	1,474	792	1,514	1,993	550	925	1,022	715	923	496	647	812	807	984	3	22	13,653	3
الجزائـــر	1,777	1,426	1,302	1,623	201	193	147	203	161	71	145	175	145	176	1	22	7,745	2
جيبوتـــي	679	444	350	609	132	141	148	149	166	173	185	143	179	272	1	52	3,772	1
السـعودية	195	105	93	-81	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	312	0
الســودان	3,125	1,050	2,354	10,909	2,026	1,742	1,369	1,507	875	970	809	862	967	1,625	...	...	30,191	7
ســورية	2,267	1,147	611	545	131	336	1,672	3,638	4,174	4,920	8,900	10,428	9,997	10,250	32	3	59,014	13
الصومـال	2,761	553	815	2,455	506	1,099	990	1,055	1,109	1,261	1,184	1,760	1,575	1,866	6	18	18,987	4
العـــراق	1,197	1,087	7,226	52,815	2,178	1,915	1,301	1,542	1,369	1,483	2,288	2,908	2,301	2,212	7	-4	81,820	18
عُمـــان	262	270	180	491	-22	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	1,181	0
فلسطيـــن	723	2,775	5,210	9,490	2,513	2,435	2,006	2,602	2,488	1,872	2,402	2,147	2,296	2,234	...	...	41,194	9
قطـــر	10	11	8	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	29	0
القمـــر	249	165	129	192	70	55	102	81	75	66	54	67	91	78	0	-14	1,474	0
الكويـــت	20	20	18	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	58	0
لبنـــان	894	1,103	1,383	3,690	445	475	712	622	821	966	1,129	1,303	1,422	1,525	5	7	16,490	4
ليبيـــا	62	21	15	196	8	641	87	129	210	157	179	432	303	316	1	4	2,758	1
مصـــر	19,158	9,735	6,314	5,772	599	424	1,813	5,513	3,538	2,525	2,437	33	2,081	1,741	6	...	61,682	14
المغـــرب	4,774	2,818	2,668	5,513	986	1,440	1,471	2,009	2,240	1,518	2,062	2,428	818	758	2	-7	31,502	7
موريتانـيا	1,257	1,124	1,261	1,586	374	382	410	295	261	329	307	292	448	412	1	-8	8,738	2
اليمـــن	1,446	1,601	1,790	1,807	667	478	712	1,040	1,163	1,778	2,301	3,234	7,985	4,397	14	-45	30,399	7

(...) غير متاح

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية، قاعدة البيانات، أعداد مختلفة .

ملحق : (11-6)

البيان الختامي لرؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق
بخصوص استجابة المجموعة لائحة "كوفيد-19"

نحن، رؤساء "مجموعة التنسيق العربية" المجتمعون افتراضياً يوم الاثنين 18 مايو 2020 من أجل بحث مبادرة منسقة لتخفيف واحتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة "فيروس كورونا المستجد" على شركائنا من البلدان والمجتمعات:

1. نعبر عن حزننا العميق لفقدان الأرواح وحجم المعاناة الإنسانية وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للملايين من الرجال والنساء والأطفال.

2. نشعر ببالغ القلق لفقدان الدخل وازدياد معدلات البطالة، وتراجع تدفق التحويلات التي تمثل شريان الحياة لملايين الفقراء، وعدم الاستقرار المحتمل، ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية، ومنها التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي.

3. ندرك أن خطورة الوضع الراهن والتأثيرات السلبية الناجمة عن جائحة "فيروس كورونا المستجد" تؤكد على حتمية الاستجابة الفورية للمساهمة في احتواء هذه الجائحة وآثارها.

4. نثمن الإجراءات السريعة التي اتخذها أعضاء "مجموعة التنسيق العربية" والمنظمات المالية الدولية الأخرى، والمتمثلة في تقديم الدعم العاجل للبلدان الأكثر تضرراً من هذه الجائحة لمساعدتها على سد احتياجاتها ذات الأولوية، خاصة في القطاع الصحي.

5. نؤكد على توجيه الاهتمام الفوري خلال مرحلة التصدي لتوفير الإمدادات الطبية ومستلزمات الوقاية، وإيلاء مزيد من الاهتمام لتقديم مساعدات مالية إضافية للقطاعات الاستراتيجية الأخرى المتضررة، ومنها الزراعة والأمن الغذائي والطاقة والتعليم والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

6. نؤكد مجدداً على أهمية توظيف كل أدوات التمويل المتاحة، ومنها المنح والقروض الميسرة والدعم الفني، ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات وخطوط التمويل وتمويل التجارة وتأمين التجارة والاستثمار، وبرامج تطوير قدرات القطاعين العام والخاص، ومنها الأنشطة المستهدفة ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي.

7. نؤكد حرصنا على الاستمرار في تقديم الدعم للبلدان المستفيدة بطريقة شاملة تكفل سد فجوات عدم المساواة والوصول إلى من هم أكثر هشاشة، وذلك بفضل آلية التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتنسيق الوثيق مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين وشركاء الأعمال ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

8. نشدد على ضرورة وضع منهجية شاملة واستراتيجية منسقة، تسترشد بأهداف التنمية المستدامة والقدرة على مواجهة التحديات، لتصميم تدخلات تمكن من مكافحة جائحة "فيروس كورونا المستجد" والاستفادة على النحو الأمثل من الموارد المخصصة، بما في ذلك موارد التمويل المشترك والتمويل الموازي.

9. نتعهد سوياً بتخصيص عشرة مليارات دولار أمريكي لمساعدة البلدان النامية، بطريقة شمولية، على تصديها الفوري ومساعيها الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي من الركود الناجم عن الجائحة وتأثيراتها.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

ملحق رقم (1/12)
أثر الازمات الدولية على الاقتصاد والسفر والسياحة في العالم

الأزمة	الاقتصاد			السفر			السياحة		
	النمو خلال أول سنة من الأزمة مقارنة بالسنة التي سبقتها (%)	سنوات التعافي	فرص النمو الضائعة في سنة التعافي (%)	النمو خلال أول سنة من الأزمة مقارنة بالسنة التي سبقتها (%)	سنوات التعافي	فرص النمو الضائعة في سنة التعافي (%)	النمو خلال أول سنة من الأزمة مقارنة بالسنة التي سبقتها (%)	سنوات التعافي	فرص النمو الضائعة في سنة التعافي (%)
حرب الخليج عام 1990	3.4	1	1.3	6.8	1	9.0	7.1	1	6.1
أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانتشار فيروس السارس	2.5	1	2.1	2.9-	2	11.0	0.1	1	5.9
الأزمة المالية العالمية	0.1-	1	2.8	1.1-	1	3.2	4.0-	1	7.4
أزمة جائحة كوفيد- 19 (سيناريو التعافي السريع)	3.0-	1	4.1	48.0-	3	12.1	58.0-	3	14.7
أزمة جائحة كوفيد- 19 (سيناريو التعافي البطيء)	7.1-	3	10.1	65.0-	6	20.0	78.0-	6	27.5
أزمة جائحة كوفيد- 19 (سيناريو التعافي الوسطي)	5.1-	2	6.7	56.5-	4	15.6	70.0-	4	21.0

المصدر: منظمة السياحة العربية والاتحاد العربي للسياحة.

ملحق رقم (2/12)
أثر الازمات الدولية على الاقتصاد والسفر والسياحة في العالم العربي

الأزمة	الاقتصاد			السفر			السياحة		
	النمو خلال أول سنة من الأزمة مقارنة بالسنة التي سبقتها (%)	سنوات التعافي	فرص النمو الضائعة في سنة التعافي (%)	النمو خلال أول سنة من الأزمة مقارنة بالسنة التي سبقتها (%)	سنوات التعافي	فرص النمو الضائعة في سنة التعافي (%)	النمو خلال أول سنة من الأزمة مقارنة بالسنة التي سبقتها (%)	سنوات التعافي	فرص النمو الضائعة في سنة التعافي (%)
حرب الخليج عام 1990	13.1	1	2.9	15.0-	2	8.4	1.8	1	5.8
أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانتشار فيروس السارس	1.6	1	2.0	4.5-	1	2.8	2.2	1	4.0
الأزمة المالية العالمية	0.4	1	2.3	10.0	1	1.6	2.2-	1	3.5
أزمة جائحة كوفيد- 19 (سيناريو التعافي السريع)	2.7-	1	3.4	47.0-	3	12.5	55.0-	3	14.5
أزمة جائحة كوفيد- 19 (سيناريو التعافي البطيء)	6.0-	3	8.8	63.0-	6	25.7	72.0-	6	29.4
أزمة جائحة كوفيد- 19 (سيناريو التعافي الوسطي)	4.3-	2	6.2	55.0-	4	19.2	63.5-	4	24.3

المصدر: منظمة السياحة العربية والاتحاد العربي للسياحة.

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2016-2020)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــــــان	2016	2017	2018	2019	2020*
السكان (بالألف)	4,632	4,733	4,854	4,977	5,101
القوة العاملة (بالألف) **	1,339	1,375	1,255	1,290	1,217
عدد العاملين (بالألف)	978	994	919	1,013	956
معدل البطالة (%)	26.9	27.4	26.8	25.3	25.9
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات (%)					
الزراعة (%)	7.4	6.7	6.3	6.1	6.4
الصناعة (%)	13.4	13.2	13.0	12.3	13.3
البناء والتشييد (%)	16.5	17.3	17.7	17.4	16.8
الخدمات والفروع الاخرى (%)	62.7	62.8	63.0	64.2	63.6
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	15,405.4	16,128.0	16,276.6	17,133.5	15,561.3
الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية	15,321.9	16,490.0	19,063.9	20,164.3	18,107.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	3,442.5	3,050.6	3,353.2	3,427.5	3,050.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)	3,114.5	3,158.7	3,197.4	3,241.0	2,869.6
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولار)	3,307.8	3,484.0	3,927.5	4,051.5	3,549.7
مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلي (%)					
الزراعة (%)	3.2	2.8	7.4	7.1	7.1
الصناعة (%)	11.3	11.0	11.2	11.6	11.4
البناء والتشييد (%)	6.3	6.5	6.1	5.6	4.1
الخدمات والفروع الاخرى (%)	61.1	61.0	61.0	61.1	60.8
إجمالي الإستهلاك	17,159.3	17,648.5	18,047.5	18,967.7	17,522.2
نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	118.0	114.3	110.9	110.7	112.6
إجمالي الاستثمار	3,890.3	4,446.9	4,610.6	4,592.0	3,634.5
نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	22.3	22.4	28.3	26.8	23.4

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

** بيانات القوى العاملة تشمل مدينة القدس المحتلة، بينما البيانات الأخرى لا تشملها.

المصدر: استبيان تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، وسلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية - فلسطين.

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2016-2020)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــــــان	2016	2017	2018	2019	2020*
صادرات السلع والخدمات	2,381.0	2,692.7	2,692.7	2,659.3	2,495.8
واردات السلع والخدمات	7,626.7	8,066.7	8,730.9	9,085.5	8,092.0
فجوة الموارد	5,245.7-	5,374.0-	6,038-	6,426-	5,596-
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	17.7	18.6	16.5	15.5	16.0
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	56.8	55.6	53.6	53.0	52.0
إجمالي النفقات العامة وصافي الاقراض	4,391.3	4,052.7	3,936.2	3,860.1	4,125.0
النفقات الرأسمالية	338.1	258.0	277.0	200.0	168.8
نسبة النفقات الرأسمالية الى الموازنة (%)	7.7	6.4	7.0	5.2	4.1
النفقات الجارية	4,053.2	3,794.7	3,659.2	3,660.1	3,956.2
نسبة النفقات الجارية إلى الموازنة (%)	92.3	93.6	93.0	94.8	95.9
توزيع النفقات الجارية (%)					
رواتب حكومية (%)	52.6	51.5	49.7	45.7	
نفقات تحويلية (%)	47.4	48.5	…	…	…
نفقات تشغيلية (%)	…	…	…	…	…
اجمالي الايرادات العامة والمنح	4,340.7	4,288.8	4,127.7	3,782.2	4,013.3
الايرادات الجارية	3,574.4	3,568.4	3,462.5	3,290.1	3,549.2
ايرادات ضريبية (بما فيها ايرادات المقاصة)	2,967.3	3,177.6	3,032.5	2,905.0	3,174.2
إيرادات غير ضريبية	584.0	388.0	430.0	385.1	375.0
المنح ، ومنها:	766.3	720.4	664.8	492.1	464.1
منح لدعم الموازنة	608.0	554.4	…	495.9	345.9
منح لدعم المشاريع التطويرية	158.4	175.0	…	- 3.7	118.1
عجز الموازنة (-)	51-	257-	197	77-	133-
الدين العام الخارجي	1,043.9	1,041.9	1,031.7	2,795.2	3,649.3
إجمالي الموجودات	13,866.8	15,468.5	15,797.8	16,907.1	18,839.8
ودائع العملاء المقيمين	10,268.2	11,579.7	11,393.3	12,535.2	14,282.1
التسهيلات الإئتمانية منها :	6,581.1	7,667.6	8,274.3	9,072.1	10,116.4
للقطاع الخاص	5,627.3	6,735.2	7,298.5	7,680.7	8,126.7

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: استبيان تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، وسلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية - فلسطين.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND